

أعجز المسالك

إلى

موظف أمالك

الجزء الثالث

من

إقامته المحدث

محمد زكريا الكاظمي الحلبي

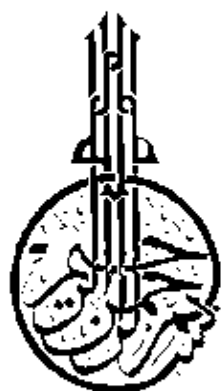
توفي سنة ١٢٨٤

اعني به وعاليه

الاستاذ الدكتور فني الدين شوقي

دار الكتب

دمشق



أفخر المسلمين
بمكة

الطبعة الأولى
مُحَقَّقَةٌ وَمُنَقَّحَةٌ
١٤٩٤ هـ - ٢٠٢٣ م
خارج الطبع قفولة للمحقق

SHEIKH ABULHASAN ADWI CENTER
For Research & Islamic Studies
SKOZAFFAR PULAZAMGARI, U.P. (INDIA)
Tel: 0091 54622 70104
0091 54622 70117
Fax: 0091 54622 70106

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
مظفرهوار - أحظم جراه پوری (الهند)

(٨) كتاب صلاة الجماعة^(١)

(١١) باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد

(١) فصل صلاة الجماعة على صلاة الفرد

المصل بالفرد والعدد الممثلة الزيادة، والمند بنبذ البدل الممثلة الممثلة، ويقال: قد جلي من الجماعة، أي: في وحده، وفضل صلاة الجماعة على الفرد مما لا ينكره أحد، مع اختلاف فيما بينهم في حكمها من التنب أو لوجوب كما سنرى في موضعها.

وقد أخذ شيخنا العلامة (مفتي) في حكمه الجماعة تقريباً أيقناً، فقال: اعلم أنه لا شيء أرفع من مقامه المرسوم من أن يحمل نس، من الطاعات رسماً ما، يؤدي من رؤوس الخصال واليه، ويستوي فيه التحضر والجماعة، ويجري به التمايز والتميز حتى تدخل في الأوقات الصورية التي لا يمكن لهم أن يتكلموا، ولا أن يهتفوا، لتفسير مؤيداً لعبادة الله، والله يدعو إلى الحق، ويكون الذي يحذف منه الصبر هو الذي يحسبهم إلى الحق، ولا شيء من الطاعات أتم ثباتاً، ولا أعظم برهاناً من الصلاة، فوجب إقامتها بما بينها والاحتشام لها وموافقة الناس فيها، وأيضاً ولله نجمع ثباتاً علماء يقتدر بهم، وثباتاً يحتاجون في تحصيل إحسانهم إلى دعوة خليفة، وبما صفا الله له لم يكتفوا أن يكونوا على أمين الناس ليدونوا فيها، فلا أعج ولا أوفق بالمصحة من حين هؤلاء جيباً أن يكتفوا أن يهتفوا الله على أمين الناس، فسميوا عنها من ماركها، وراشها من الراش، فيها، وبذلك، والله.

(١) في نسخة كتاب صلاة الجماعة ولا يوجد في الأصول.

(٢) أحسن الله إليه (٢٢/٢٢).

١/٢٨٠ - حدثني يحيى عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم...

جاءها، وتكون طاعة الله فيهم كهيئة^١ تعرض على طائف الناس، ينكر منها العسكر، ويعرف منها المعروف، ويرى غشياً وحائضاً.

وأيضاً فلا اجتماع للمسلمين راغبين في الله راغبين راغبين منه مسلمين، جوهرهم إله حاصبة عجيبة في نزول البركات ونزول الرحمة، كما يتناهي الاستسقاء والحب، وأيضاً هم أدلة من نصب هذه الأمة أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن لا يكون في الأرض دين أعلى من الإسلام، ولا يتصور ذلك إلا بأن يكون منهم أن يجمع حاضيتهم وعاشيتهم وحاضرتهم وعاشرتهم وكبريتهم، أما هو أعظم شعائره وأسهر طاعاته، لهذه المعاني انصرفت العناية الترتيبية إلى شرع الجمعة والجماعات، والترغيب لهم وتغليبهم عن تركها.

والإشاعة إشاعتان: إشاعة في الحي، وإشاعة في المدينة، والإشاعة في الحي تنبصر في كل وقت صلاة، والإشاعة في المدينة لا تنبصر إلا غيب طائفة من الزمان، انتهى.

واختلف في بدء شريعة الجماعة، وحرم من حرم في النخبة، أنها شرعت بالمدينة، وفي «روضة المحتاجين»: أصل شروعاتها بمكة بذئيل صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة عبيدة الإسماء، وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً بخديجة وبعلي - رضي الله عنهما -، اكتفى لم يظهر، ولم يواظب عليها إلا بالمدينة، ولذا قيل: إنها شرعت بالمدينة، وكانت الصحابة يحكة يصلون في بيوتهم تسلط المشركين عليهم وفهرهم، انتهى.

١/٢٨٠ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب، وهذا من الأحاديث التي فيها يور الإمام مالك وبين النبي صلى الله عليه وسلم (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم...

(١) النخبة: النخبة من ذهب وفضة دوت واخرت في فاد، والجمع مبانك.

قال: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد سبع وعشرين درجة»

أخرج ابن ماجه في ١٠ - كتاب الأذان، ٣٠ - باب فعمل صلاة الجماعة

ومسنده في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٦ - باب فضل صلاة

الجماعة، حديث ٢٤٩.

قال: صلاة الجماعة تفضل بفتح أوله وسكون الفاء وصم الصاد المعجمة أي تزيد باعتبار الأجر (صلاة) بالفتح (الفرد) أي المفرد، لاحظ مسمى صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته، هذه (سبع وعشرين درجة)

قال الترمذي^(١) عامة من روى قالوا خمسا وعشرين إلا ابن عمر - رضي الله عنهما - فيه قال: سبعا وعشرين. قال الحافظ^(٢): لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عن شعري عنه عند الزاوي بقوله «خمسة وعشرين» والشعري ضعيف. ووقع عند أبي عداة في مسنده من طريق أبي أسامة، عن عبد الله بن عمر، عن صالح بن يحيى وعشرين، وهي ثلاثة معاذلة أو رواية الحافظ من أصحاب عبد الله وأصحاب صالح وإن كان رويها ثمة. انتهى

قال الباقى^(٣) يقتضي أن صلاة العشاء تعدل ثمانية وعشرين درجة من صلاة الفجر، لأن يزيد عليها سبعا وعشرين درجة، انتهى. وفي رواية النصيبى من حديث أبي هريرة: «صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وهي سبعة وخمسة وعشرين ضعفاً» ومبني الجمع بين عدد الحديثين في شرح حديث الأبي

وحكى ابن سنان عن الرمادى في معنى الحديث: يحصل أن تضعف الصلاة، فبعض اثنين، ثم تضعف الاثنان، فتعرب أربعة، ثم تضعف لأربعة.

(١) جامع الترمذي (١/٢٠١) باب ١٦١.

(٢) فتح الباري (١/١٣٢).

(٣) «المعنى» (٢/٢٩).

(٢/٢٨١) - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
نُصَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجُمُعَةِ
أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أُخَيْرِكُمْ وَجَدَّةً، خَمْسَةً وَعِشْرِينَ جُزْءًا».

أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان: ٢١ - باب فضل صلاة الجمعة في
جماعة

وبسقم في: ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة: ٤٢ - وباب فضل صلاة
الجماعة، وابن المنذر في التلخيص منها، حديث: ٢٤٥.

فنصير ثمانية وهكذا إلى أن ينتهي إلى خمسة وعشرين ضعفاً، وذلك شيء كثير
من فضله تعالى، قال ابن رسلان، رحمه على هذا أحمد، انتهى

(٢/٢٨١) - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن سعيد بن المسيب) هكذا
لتجميع رواية الموطأ، ورواه عنه مالك بن زياد الصبيعي، وبهجم بن محمد،
عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، برواه أشعسي، وروح بن عباد،
وعمار بن مطر، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، قاله الزرقاني^(١) (عن
أبي هريرة) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أُخَيْرِكُمْ فِي الْجُمُعَةِ
(أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أُخَيْرِكُمْ وَجَدَةً) مَشْرُوعاً (بِخَمْسَةٍ) بِالنَّاسِ، وَفِي رَوَايَةٍ لَحْدَةً
(وَعِشْرِينَ جُزْءًا) تَقْدِيمُ مَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَامَةً مِنْ رَوَاهُ قَالُوا: حَسْبُ وَعِشْرِينَ إِلَّا
ابْنُ عَمْرٍو فَإِنَّهُ قَالَ: سَبْعًا وَعِشْرِينَ.

قال المحقق^(٢): وأما عمر ابن عمر، فنصح عن أبي سعيد وأبي هريرة كما
في هذا الباب أي باب فضل الجماعة عند البخاري، وعن ابن مسعود عند
أحمد وابن حزم، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه، وإسحاق، وعن عائشة
وأنس عند الصراح، وورد أيضاً من طرف ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن

(١) الشيخ الزرقاني (٢/٢٤٤)

(٢) الشيخ الزهري (٢/٢٤٤)

وله ورید من دست وكلها عنه القسري، وأصل الجميع على خمس وعشرين سوى روايه أبيه، فقال: أربع أو خمس على الثلث، وسوى رواية أبي هريرة عند أحمد، قال فيها: سبع وعشرون، وفي إسناده شريك القاضي، وفي حقيقته صحته، فوجعت الرويات كلها إلى الخمس والسمع، إذ لا أثر لثلث، فهي.

قلت: وأختلف في نوحية المحدثين، فمنهم من حاول الترحيح، ومنهم من قصد الجمع بينهما، أما الأولى: فقبل: روايه الخمس أوجع بكثرة روايتها، وإليه ما أشرنا، كما تقدم، وقبل: رواية سبع لأن فيها زيادة من عدد حافظ، وأما الثاني: فقد جمع بينهما، وجوه منها: أن ذكر الفشل لا يعني الكثير، ومنها أنه لا يجوز لعله أحسن بالخمس أولاً، ثم أعظمه الله بزيادة التفضل، ومقتضى أن اختلاف المحدثين باختلاف مسندهما، فقال: الدرجة أصغر من الجزء.

وتعجب بأن الذي روي به الجزء روي فيه الترخية، وفيه شح، في الأدب والتخية في الأخيرة، وهذا أيضاً مقرر على التخيير، ومنها: الفرق بين العرب والمحدثين، ومنها: الفرق بين حمار المصطفى كمال يكون أحسن أو أعلم، ومنها: الفرق بين قاع في المسجد أو خارجه، ومنها: الفرق بين المنظر منفصلة وغيره، ومنها: الفرق بين أدراك كلها أو بعضها، ومنها: الفرق بين كثرة الجماعة وقلة، ومنها: أن السبع مخصص بالتعذر والعناء، وفي: بالتعذر والتعذر لا اجتماع الملائكة، والتعذر به: على ذلك، ومنها: أن السبع مخصص بالجمعة، والخمس بالريّة، قال الحافظ: وهذا الوجه عدي أوجهها.

ثم إن الحكمة في هذا تعدد الخاص غير متحققة الجس، ونقل الخطي عن الترمذي ما حذفت: أن ذلك لا يدرك بالبرهان، بل مرجعه إلى علوم الأنبياء التي قصرت علوم الأنبياء عن إدراك حقيقتهما كلها.

وأما الكرماني إلى احتساب أن يكون أصه كون المتكثرات خمساً، فأريد العبارة في أكثرها، قصرت بملكها، فصارت خمسة، لا وه تبيين، ثم ذكر

٢٨٢/٣ * **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ...**

للمسبح مناسبة أبعث من جهة عدد ركعات الصلوات وردائها، وإذا وردت
الحجبة تعشر للمصلين منفرداً، فإذا انضم إليه آخر بلغت عشرين، ثم يزيد بقدر
عدد الصلوات الخمس، أو يراود عدد أيام الأسبوع.

وقال الشيخ أبو الليثي فيما كتبه على «العمدة»: «هو أبو هاشم، العددي
عليه، ثم أرسل إليه: «لأن نغض حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - حديثاً
الجماعة أفضل من الصلاة في الجماعة، فتم، وثم في حديث أبي هُرَيْرَةَ: صلاة
بـ رجل في الجماعة، وعلى هذا فكل واحد من السجدة له ذلك صلى في
جماعة، وأما لأعداد أبي يعقوب فيها ذلك ثلاثة حتى يكون في واحد صلى
في جماعة، فكل واحد من تلك الثلاثة أبي يعقوب، وهي عشرة أمثاله،
فيحصل من مجموعة ثلاثون، وانضم في الحديث على فضل الرائد، وهو
سبعة وستمائة دور الثلاثة أبي أبي فضل الصلاة، تنحى.

قال الأعرج: «وطهر أبي حنيفة النعمان من العددين أن في الجماعة إمام
وأمراء، فإذا فصل الله على من صلى بالجماعة زيادة خمس وعشرين درجة،
حسن الحيز الدار بلطها على النفس المأمن، والتعبير بلفظ سبع وعشرين على
أحسن والتفضل، وقد ختم يوم في تعجب الأسباب النفسية لدرجات
مذكورة، قال ابن الجوزي: «ومما جاءوا طائفة، وقد التفتوا انطوى أن
بعضهم إن في حديث أبي هُرَيْرَةَ: «سورة إلى بعض ذلك، ويضاف إليه أمر،
أخرى كتحية المؤذن والتكبير، غير ذلك حتى أوصلوها إلى العدد المذكور،

قلت: رأيت ندي أنه لا يفي بذلك للجمعة مرة حصص لأن كل
أمر يتضمن عدة أمور تفضل أموراً، وهل يختص بالتعريف بالتجمع في
الجمعة أو لا يختص بذلك؟ تراجع عند الحافظ الأول

٢٨٢/٣ - مالك، عن أبي الزناد، عن عبد الله بن زكريا، (عن الأعرج) عن
ابن جهم، عن هروم (عن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) بسبب الحديث كما

والذي نفسي بيده لقد هممت أن أرسل بحراب فأخاطبكم بها أما
 بعد.....

ورد في رواية مسلم أنه بلغه بعد ما أتى بعض الصدقات فقال (والذي نفسي
 بيده) أي داني أو روعي (سده) قسم كد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به كثيراً. والمعنى أن
 العوس بيد الله تعالى ويغديره ويغديره. وفيه حوار الخراف على أمر لا شك فيه
 سبهاً على عظم شأنه (لقد هممت) التلأم حوار القسم، وانهم مع العزم،
 وقيل: دونه (ق) أمر، يريد وعظ تيم (يحط) فيحط (بأنها) والتعب عظم
 على السجود، وكذا الأفعال الواقعة بعده، قال الحفاظ: أي فكيف يسهل
 لتسبيل النار به، ويحط به، ثم يشر أحد من أهل اللغة معنى يحط بكسر الهمزة
 معده صحيح. قال الفقيه: بأنها: حطت الحطب واحطته أي جمعت. قال
 الثوري: فيحط بكسره وحسنه في البحار، و (حطم) كحطدي، و (حطم)
 الأصول، وفي الصحاح: فيحط، انتهى.

ثم أمر بالهدوء وحسن السجود ونصب الرأس (بالصلاة) قال الثوري: جاء
 في رواية: أن الصلاة التي هم بتخريفهم للتحط عليها النساء، وفي رواية:
 الجمعة، وفي رواية: الصلاة مطلقاً، وكله صحيح ولا منافاة في ذلك.

قال الثوري: حديث أبي هريرة في "الصحيح" بالنقط. ينحتمون على
 الصلاة وحديث ابن مسعود عند مسلم بالنقط. أحمد، قال البيهقي: والذي
 يدل عليه سائر الروايات أنه غير بالجمعة من الجماعة.

وقال الثوري في "الخلاصة" بلى مما رواه في رواية هي الجمعة، ورواه
 في الجماعة وكلاهما صحيح. انتهى. وقيل: المراد بالصلاة الجمعة فقط لا

(١) امرأة صالح: ١٥٢، ٢١.

(٢) شرح الثوري عن صحيح مسلم: ١٥٢، ٢١.

(٣) مص، إيراد: ٢٤، ٢١.

فجاءوا به، ثم أمر رجلاً بيوم الخامس، ثم أختاروا إلى رجلاً
 خامساً، انتهى بهم اليوم.

بأقوى الصلوات... وصره القوي، وبقية الحافظ في القنح، فسط طرق الزمات
المصر، حذ بالث، وغيره (عقودن لها ثم صمرا) ما نصيب (رحلا فيوم) الزرع والعب
(السر) فله مثل لحوالي، متحالات (مصر) النصاعة، بعد، فانه لصدري.

ثم أضاف فيه حيز الاصراف بعد الإذاعة ليعذر، فانه التبرقي (التي
وحالها) أي أنهم من جليلهم، قال المحمدي: حلف إلى فلان أي أتاها إذا عذب
فيه، ودل الممشرى: فقال: شافني إلى كذا إذا فسد وأنت يوم حنة
والسعي: أضاف لمتعلمين بالصلاة فاستأبى يومه، أي لم يخرجوا، بعدها
إلى نصاء وأخوفها عليهم، ويقدر معهم حلف إلى وجال أذهب إليهم،
قاله العرب.

وقال المورفانوف: "إنه في الحالة الأولى، نأبأ نصيحت من إقناعه الفعالة
فأتركه وسر إنهم، أو أخالف طوع في أني ما عدل الفعالة عن قصدي
لهم، أو يعني أحاسن الخلف عن الفعالة إلى عهد المذكورين، والفهم
بالحال صرح ثالث، والتعبير، انتهى.

فذلك، ونظراً لحسنه لولا ما في الحديث من التمام والتدريج، الحديث،
في (فأحرق) بشدة إلى: لتكثير السباع، قد التفتي فيه حوار العقيدة
بما كان حديث الطاهر، لأن التحرق عقوبة مالية، واستدل به قوم من المتأخرين
بذلك من الحائكية، وطري ذلك إلى مالك - رضي الله عنه - وأخبار جمهور
منه بأنه كان ذلك في أول الإسلام ثم نسخ، انتهى (عليهم) أي المتأخرين من
روايتهم (سنة) بأثر عقوبة يوم، وأما إسناده فليس به بأس على

(44) λ_{max} (nm) 295 300 305 310 315 320 325 330 335 340 345 350 355 360 365 370 375 380 385 390 395 400 405 410 415 420 425 430 435 440 445 450 455 460 465 470 475 480 485 490 495 500 505 510 515 520 525 530 535 540 545 550 555 560 565 570 575 580 585 590 595 600 605 610 615 620 625 630 635 640 645 650 655 660 665 670 675 680 685 690 695 700 705 710 715 720 725 730 735 740 745 750 755 760 765 770 775 780 785 790 795 800 805 810 815 820 825 830 835 840 845 850 855 860 865 870 875 880 885 890 895 900 905 910 915 920 925 930 935 940 945 950 955 960 965 970 975 980 985 990 995 1000

459500 375

الرجال فمعه على السواء حرمهم مع يوسف، ولطف مسلم فأجرب سوتا على من فيها

واختلف العلماء في حواء المحجورين قال كشاف في الأخير ورد مودة
الرجوع وحقيقته غير مرفقة، ومنه إذا ما لمعه، لأن الإجماع معتد على منع
عذوبة المسلمين بذلك، ومنه إن استع وقع بعد منع التعذب بالشار، وكان
في ذلك حذرا، فحينئذ لم ينفذ على حقيقته غير منقطع، قاله العيني.

فائدة: هذا إذا تيسر لهم قوما مسلمين، وقد ورد في الصحاح أنه لا
يتخاف من الجماعة في زمانهم ولا ما قبله من المنافق، والجمهور على حواء
بحرين الكفار، لأن الجماعة في المنع، وهو قول عليه الصلاة والسلام
«لا عذاب عذاب» إذا قس على الله، في عذبة لهم عذبة على الكفار مثل
الحر.

قال النووي: أجمع العلماء على منع العقوبة من حر غير المتخلف
عن الصلاة والعلم في العينة، واختلفت كتب جهنم والمحجور على منع
نحوه ما عداها، قال النووي^(١) واختلف بعد في صلاة الجماعة، فذهب
بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي إلى أن الجماعة لا تضر كفالة، وذهب بعضهم
إلى أنها سنة مؤكدة، وذلك ورد في صلاة الجمعة في يوم غير الجمعة.

وقال ابن رشد في «التهذيب»^(٢) ذهب الجمهور إلى أنها سنة أو ذهب
على كفاية، وذهب الظاهرية إلى أنها فرض على كل مكلف، انتهى.

وفإن ساجدة في «الفتح»^(٣) وإلى القول بأنه فرض على من ذهب عطاء
والأوراق، وأما وجهه من محاذي الشريعة فأما نور وأمر حريم.

(١) «المبسوط» (١: ٢٢٨).

(٢) «نظام المجتهد» (١: ١٢١).

(٣) «فتح الباري» (١: ١٦٦).

وَأَمَّا الْمُتَذَرُّعُ وَيُتْلَخُ دَاوُدُ وَمَنْ تَبِعَهُ، فَجَعَلَهَا شَرْطًا لِنَصْحَةِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: وَاجِبَةٌ شَرْطُ شُرُوحِهِ، وَظَاهِرٌ مِنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا فَرْضٌ كِتَابِيٌّ، وَعَلَيْهِ جَمْعُهُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ الْبَقِيَّةُ أَنَّهَا سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، انْتَهَى.

وَفِي «الْأَنْوَارِ السَّاطِعَةِ»: الْجَمَاعَةُ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلرُّجُلِ الْأَحْرَارِ فِي انْصَارَاتِ الْخُمْسِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: وَاجِبَةٌ، وَلَمْ يَطْرُقْ فِي صَحَّةِ النِّجْمَةِ، رَأَى عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ سَنَةً مُؤَكَّدَةً عِنْدَ الرَّافِعِيِّ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ النَّوَوِيِّ أَنَّهَا فَرْضٌ كِتَابِيٌّ.

وَأَمَّا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فَنَفِي «حَاشِيَةِ نَصَاوِيِّ»: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا سَنَةٌ فِي السُّنَنِ، وَمِنْ كُلِّ مَسْجِدٍ وَفِي سَبَقِ كُلِّ مَصَلٍّ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْأَكْثَرِ، وَقَالَ أَهْلُ الْمِلَّةِ عَلَى تَرْكِهَا لِنَهْيِهِمْ بِالسُّنَنِ، وَقَالَ أَبُو رِشْدٍ وَأَبُو بَشِيرٍ: فَرْضٌ كِتَابِيٌّ بِإِبْنِكَ، وَسَنَةٌ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، وَمُنْدُوبٌ فِي سَبَقِ كُلِّ رَجُلٍ، وَأَمَّا عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ فَتُحِبُّ عَلَى الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ الْأَحْرَارِ قَفَاقِيرَ حَضْرًا وَسَفَرًا، وَيَسْنُ أَنْ تُكُونَ الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ، انْتَهَى.

وَفِي نَفْسِ الْمُتَذَرِّعِ: تَجِبُ لَخُمْسِ عَلَى الْأَعْيَانِ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ الْقَفَاقِيرِ حَضْرًا وَسَفَرًا، حَتَّى فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ لَا شَرْطَ، خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ، فَتَنْصَحُ مِنْ مَسْرَدٍ لَا عَاقِلَ لَهُ، انْتَهَى.

وَفِي «النُّوُصِ»: يُزَيَّمُ الرِّجَالُ الْأَحْرَارُ الْمَعْلُومَاتِ الْخُمْسِ وَجُودٍ غَيْرِ لَا شَرْطَ، فَتَنْصَحُ صَلَاةُ الْمُسْتَفْرِدِ بِلا عَذَرٍ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْمُبَشِّي: قِيلَ: سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ كَمَا قَالَ الْقُدَوِيُّ، وَفِي «شَرْحِ الْإِهْلَاقِ»: ضَامَةٌ مُشَدِّدَةً أَنَّهَا وَاجِبَةٌ، وَفِي «الْمَفِيدِ»: الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ، وَتُسَمِّي سَنَةً لَوُجُوبِهَا بِالسُّنَنِ، وَقِيلَ: فَرْضٌ كِتَابِيٌّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الطُّهَوِيِّ وَلِكُرْخِيِّ وَغَيْرِهِمَا، انْتَهَى.

ورأسه الجمهور بأحد رتبته، فيها التحدث، الأولاد للباب، قال: ناجي،
والاستدلال منها ما ذكره من الأول: بأنه الفضل، فهو لم تكن صلاة الله معززة
لها وصلت ما به نصفي، لأنه لا تعذر بين صلاة الجماعة وبين ما ليس
بصلاته، والثاني: ما ذكره من، فهو لم تكن الصلاة الفضل فرجة لها، بل أن يقال:
إن صلاة الجماعة تزيد عامه سبعا وعشرين درجة، انتهى.

قلت: واستدلوا أيضا بما رواه الحاكم وصححه عن أبي من كتب صلاة
الرجل مع الرجل الأخرى^(١) من صلاة واحدة، وصلات مع الرجلين الأخرى من
صلاة مع رجل، الحديث: ورواه في نسخة ثنتين صلتا في رجلتهما من غير
جماعة، إذا صلتا في رجلتهما، ثم أتت المسجد فصلت عوبه فكما رفته،
فمن صلات الجماعة فرضا لأمره، والإعزاز، ومثل هذا جرى لمحمد بن أبي
ذكره في المطالع، أنه الصبي

قلت: ويصح الاستدلال أيضا بالحديثين، أنهما على التمام،
وبما أمر الشك في الشيء، فإن التواجدات لا تكون بأشكال ذلك.

قال ناجي^(٢) واستدل جماعة من أصحابنا بحديث ثابت عن أبي تميم
أن جماعة ليس بواجب، ثم لم يثبت ما علم، ولا يصح لأن قد توعد على
التخلف عن الصلاة، ولا يثبت إلا على ترك الواجب، والأصح فيه: والله
أعلم أن المتخلفين كانا يوفى من المسافقين معي لا يعتقد فرض الصلاة،
وليعلم من حاله لا يعتقد فيها وانضم لها، فظاهر أنها المسافقين، وقد
دل ابن مسعود وما يختلف عنها إلا ما هو معبود فدلته، سبي وقال في

(١) احتج به أبو الفتح، «فالقول في حذور الصلاة في جماعة صلاة واحدة مؤخرها لا سبي
ركعتا ورأس يدرش» (المستدرج) (٥) (٣١١)

(٢) مسعى: ١٦، ١٢٩

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ بَغِلْتُمْ أَخَذْتُمْ أَنَّهُ تَجِدُ غُفْلًا مَدِينَةً، أَوْ مَرْمَلِينَ

قوله: لَوْ خَالَفَ الْج... فَإِنَّهُ بِاتِّسَاعِ عِلْمِهِ أَنَّ حُدُودَ الْمَدِينَةِ لَيْسَ بِفَرَصٍ عَلَى
الْأَعْيَانِ، لِأَنَّهُ يَخْلُوُ لَا حَرَّ مِنْ نَفْسِهِ بِهِ، يَكُونُ فِيهِ مَعْشَرَةٌ

قلت: وحديث الباب من أوضح الأدلة للتقارير، وأجود عنه الحفاظ
ابن حجر والعيني بأحد عشر جزءاً، منها ما تقدم عن أبيه أن تحرير
مورد بجره، وحقيقته غير موافقة، وإنما المراد بالمدنية، للإجماع على منع
عقوبة المسلمين بذلك، ومنها أن الحديث و... في المسائل خاصة بين
المتأخرين، ومنها: وحكمه عاصم: أن قريب الجماعة في قول (إسلام) بدأ
لباب التحفظ، وزائدة نسخ التعريف ونسخ عقوبة المبالغة كما سقط الحفاظ في
«المنهاج»، ومنها: ما حسنه الفروطي أن المراد بها الجمعة فقط، وإنما
بالأحداث المتصرفة بالعلماء وغيره كما تقدم

(والذي نفسي بيده) أعاد القسم بمبانيه في التأكد (لو يعلم أحدكم) يعني
المفسدين المتخلفين عن الصلاة أنه يجد في الموضع (عظماً) كذا في رواية
«الموطأ»، ولفظ البخاري علةً بفتح العين وسكون الراء، العظم الذي أخذ
من اللحم، وهو أشد جلاءً في محاسبة المتصوفة بالذكر، ولا أن توصف
بغوانه (سمياً) أنسب للعظم، قال ابن حجر: فيه لأن العظم ليس فيه
نسوة قد يرثب في مصغه لأحمد (أو مرمتين) قول البخاري: أو بمعنى من،
قلت: ومحسن التوجيه أيضاً، والسميات بكسر السين، وقد نسخ فيه مرمدة،
قال الحنفلي: هي ما بين ضلع الصدر وحكة أير عبيد، وذلك لا أدري
ما وجهه، ونقل المستمني في روايته في «كتاب الأحكام» عن القريبي عن
محمد بن سليمان عن البخاري قال: المرمدة كسر الهمزة مثل مرمدة ومضادة
ما بين ظاهري الشاة من اللحم، قال عياض: فالتجيم على هذا أصح، وقال
الأدري: المرمدة مئة كانوا يلعبون بها يصاد محددة، يرمونها في كرم من

٤/٢٨٣ - وحدثني عن مالك - عن أبي التمر، مولى عمر بن عبد الله، عن بسر بن سعيد، أن زيد بن ثابت قال:

لحضرها وإن كان خصباً صغيراً من معصوم أو ملعوب، ولا يحضر الصلاة على كثرة ما رث، عليها من الثواب.

قال العيني^(١): وفي الحديث من الفوائد تقديم الوعوب، والتهديد على العقوبة، لأن المفسدة إذا زُرعت بالأهول من الزجر اكتفي به عن الأعلى بالعقوبة، فهو من باب دفع بالأخف، وفيه جواز العقوبة بالمثل كما تقدم، وفيه جواز إخراج من طلب بحق من بيت إذا اختفى فيه، وامتنع بكل طريق يتوصل إليه، كما أراد ﷺ إخراج المتخلفين عن الصلاة بإلقاء النار عليهم في بيوتهم، وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة، وفيه جواز التحلف من غير استحلاف كما في حلف النبي ﷺ، وفيه جواز التخلف عن الجماعة لأمر كالمرض والخوف من ظالم أو حيوان، ومنه خوف فوات الغريم، وفيه جواز إمامه المفصول مع وجود الفاضل إذا كانت به مصنعة.

واستدل ابن العربي منه في شيئين أحدهما: على جواز إعدام محل المحصة كما هو مذهب مالك، قال العيني: وبذلك روي عن بعض أصحابنا، وأدعى الجمهور النسخ فيه كما في العقوبة بالعالم، والثاني: استدل به على مشروعية قتل نارك الصلاة بهاوناً بها، وفيه نظر لا يخفى، انتهى.

٤/٢٨٣ - (مالك عن أبي التمر) فتح البون: إمامنا المعجزة سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العين فيهما (عن بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة (ابن سعيد) بكسر العين (أن زيد بن ثابت) أحد كبة الوحي (قال) كذا في الموطأ مرفوعاً. قال ابن عبد البر^(٢): هذا الحديث موقوف في

(١) نظراً: عمدة القاري (٤/٢٢٠).

(٢) لا يستذكر (٢٢٩/٥).

أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاتُكُمْ فِي تِلْكَ نَجْمٍ، إِلَّا صَلَاةً لَمْ تَكُوبَهُ

أَخْرَجَهُ الشَّارِقُ مَرْفُوعاً فِي: ١٥ - كتاب الأذان، ٨٦ - كتاب صلاة المني.

وَعَسَلَهُ فِي: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٢٩ - كتاب استحباب صلاة النافذة

فِي بَيْتِهِ. وَبُورْهَانُ فِي الْمُسَدَّدِ، حَدِيثٌ ٢١٣.

بِمَرْجِ الْمَذْهَبَاتِ عَلَى رِيْدِهِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ صَحَاحٍ، وَاسْتَحْتَلَّ أَنْ يَكُونَ رَأْيًا، لِأَنَّ الْفَضْلَ لَا يَدْخُلُ لِلرَّأْيِ فِيهَا، انْتَهَى. وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرَفِ عِزِّ أَبِي الثَّمَرِ عَنْ بَرٍّ عَنْ رِيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ مَرْفُوعًا.

وَفِيهِ قِصَّةٌ رَمِيَ سَبَبُ الْحَدِيثِ، قُلْتُ: وَهِيَ صَلَاتُهُ بِثَلَاثِ لِبَاسٍ رَهْضَانٍ، وَخِشَاءً (أَفْضَلُ الصَّلَاةِ) بِعَمْرٍو يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الصَّلَاةِ (لَكُمْ) فِي بَيْتِكُمْ) لِمَعْنَى عَمِ الرَّبَابِ، وَلِإِسْرَافِ التَّوْحِيدِ وَالتَّوَكُّدِ فِي الْبَيِّنَاتِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ أَيْ الْمُرَبَّضَةَ، وَهَذَا كَانَ فِي بَعْضِهَا مِنْ شَعْرِ لَسْرِيَّةٍ كَالْعَيْنِ وَغَيْرِ.

قَالَ الشَّرْقَانِيُّ: ظَاهِرُهُ يَشْمَلُ كُلَّ نَفْلٍ، لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ عَلَى مَا لَا يَنْبَغُ لَهُ التَّجَمُّعُ كَالْمَرْجِ وَالْعِيدِينَ، قَالَهُ الْعَلَمِيُّ فِيهِ: إِنْ صَلَاةً انْتَفُوعَ بِهَا فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ انْتِفَاعُهَا لَمْ يَنْفَعْ فِيهَا الصَّلَاةُ عَمِّي غَيْرَهَا، وَقَدْ رَوَى الْمَرْجُوحُ قَالَهُ: فِي إِحْدَى رِوَايَتِي أَبِي دَاوُدَ حَدَّثَنِي رِيْدٌ بِرِوَايَتِهِ أَنَّ صَلَاةَ الْعَمْرِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا^(١) إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ وَإِسْنَادٌ صَحِيحٌ

فَعَنَى هَذَا أَنَّهُ صَلَاتُهُ بِثَلَاثَةِ لِبَاسٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ كَانَتْ ثَابِتَةً صَلَاةً، عَلَى الْقَوْلِ بِمَنْعِ التَّوَكُّلِ فِي عَمْرِو الْحَدِيثِ، وَإِذَا صَلَّاهَا فِي بَيْتِهِ كَانَتْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ صَلَاةً، وَهَكَذَا حُكِمَ بِمَسْجِدِ مَكَّةَ وَبَيْتِ الْحَقْدِسِ، وَإِنْ انْتَفَعَتْ بِهَا بِحَصْلِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ، بَلْ صَحَّحَ أَبُو بَرٍّ جَمِيعَ الْحَرَمِ، وَهَكَذَا يُقَارَى عَنْ مَنْ حَرَّمَ

(١) قَالَ: بَيْنَ عَمْرِو فِي (الْمُسْتَدْرَكِ) ٢٥٠ (٢٢٣): إِذَا كَانَتْ صَلَاتُهُ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي

مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ فَهَذَا ظَنُّهُ فِي جَمْعِ هَذِهِ مَرْفُوعٌ

وأما به أحد امتناعه فقالوا: من فعله لم يزل النبي لا يسيروا فيها الجماعة في
الصلوات، فهو أفضل من المسجد، بل هو القصة والفروقة لطريقه، لأن قضاء
الصلوات في غير المسجد المصلحة.

قال القاضي: وانما هو أنهما تستندان لأمرين أحدهما أنهما في مواضع
أخرى تمتعت الصلاة فيها بأمرين أحدهما على ما قاله في الطوائف للعلماء، أفضل من
الصلاة في المساجد، انتهى.

قال القاضي: وفيه حجة على من استحب المصلي في المسجد، لأنه كانت أو
تجزئته، حذوا غيرهم والتوري عن جماعة من السلف، وعلى من استحب مواضع
الصلوة في المسجد دون المواضع، بل هو، وحكي ذلك عن التوري وماله انتهى.

قلت: ربما يسيء شيء من السلف في ذلك من بيان مرواتب، وفي ذلك
المسجد، والأفضل في ذلك غير التواريخ المصنوعة، إذا كانوا في غير
الأصناف الإنسانية ما كان أحسن وأخصر، قال ابن عسكروا: شمل ما بعد
المريضة وما فيها حديث الصحيحين: أنكم بالصلاة في سبيلكم فإن خير
سبيلهم، في بيته إذا لم يكن فيه راحة، كل هذا أفضل، بل هو ما لم يلزم منه
غيره، بل هو في ذلك إلى الله، أو كان في بيته ما يخلل حشوه
فصله، حسد في الصلاة، لأن اعتبار الحشر أرجح، وفيه غير التواريخ
لأنها مقام الجماعة، ومحبها المسجد.

وأما من جهة المسجد، فإننا الإجماع والطوائف، لأن الأولى
عيسى عبد المليك، والتسمية عند المذاهب، وإذا رجعنا إلى الفنون من المصنف،
مختلف بشأنه، فإنها أفضل في البيت، وإذا قلنا المصنف، وكذا ما خرب،
وكذا صلاة الكسوف، لأنها أفضل من الجماعة، انتهى. وفي قوله عن قوله.

يُتَبَدَّلُ الْعِشَاءُ وَالصُّبْحُ. لَا يَسْتَطِيعُونَهُمَا أَوْ يَحُوْهُمَا.

٢٨٥/٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ - عَنْ سَمْعَانَ مَوْلَى أَبِي يَكْرَبٍ -
عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: **إِنَّمَا**

أَيَّةُ صَلَاةٍ هِيَ (مُشْرُود) صَلَاتِي (الْعِشَاءُ وَالصُّبْحُ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: كَذَا
يُجِبِي. وَقَالَ جَمِيعُ رَوَاهُ «لَمْ يَوْضَحْ». صَلَاةُ الْعَمَةِ يَنْفُذُ التَّرَحُّمَةُ. رَحِمَ الْأَدِيمَ
سَبْقَةُ التَّرَحُّمَةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى جَوْرِ الْأَسْمَاءِ بِالْعَمَةِ (لَا يَسْتَطِيعُونَهُمَا)
أَيُّ لَا يَحْضُرُ الْمُنَافِقُونَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ.

قَالَ يَزِيدُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ: إِنَّمَا يَشْهَدُهُمَا مُتَافِقٌ. وَقَالَ ابْنُ عَسْرٍ:
«إِذَا فَعَلْنَا الرَّجُلُ فِي هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ أَسْأَلُهُ أَنْفُسَ الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ».
وَقَالَ شُعَاةُ بْنُ أَوْسٍ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ مِنَ الَّذِينَ يَنْقُضُ اللَّهُ عَهْدَ الْعِبَادِ
عَنِ أَهْلِ الْأَرْضِ فَلْيَحْذَرْ عَلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ.

(الرَّحُوْهُ هَذَا) قَالَ الدَّهْلَوِيُّ: شَكَّ مِنَ الرَّاَوِيِّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ عَنْ سَمْعَانَ
الزُّهْرِيِّ فِي الْعِشَاءِ. مَعَ مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي
حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ. انْتَهَى. وَحُزِمَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوَّلِ يَعْنِي بِالشَّكِّ مِنَ الرَّاَوِيِّ،
وَتَوْضِيحُ مَا حَكَاهُ الْبَاسِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَا نَقَلَهُ الدَّهْلَوِيُّ فِي
«الْمُتَذَكَّرَةِ» عَنْ أَبِي عَمْرٍو النَّسَائِيِّ، قَالَ: كُنْتُ أَجْلِسُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ حَوْلًا
لَا أَتَمُّونَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَدَّاهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا
الرَّعِيْدَةُ» وَقَالَ: هَكَذَا أَوْ نَحْوُهَا أَوْ فَرِيدٌ مِنْ ذَلِكَ.

٢٨٥/٦ - (مَالِكٌ عَنْ سَمْعَانَ) بِظَمِ السِّينِ الْمُجْمَلَةِ وَفَتْحِ السِّيمِ وَشَدِّ الْيَاءِ
التَّحْنُوتِيَّةِ (مَوْلَى أَبِي يَكْرَبٍ) - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَارِثِ (عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمْعَانِ)
ذَكَرَ أَنَّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا) قَالَ الْعَيْنِيُّ: أَصْلُ بَيْنَمَا بَيْنَ

الموت، والتي قصة الشهادة كما سيأتي بعدها. وليس في رواية يحيى الأمور السابقة، فأشكك مناسبة الحديث بالترجمة. فإن الباجي. معنى تعلق الحديث بالترجمة على رواية يحيى: أنه ذكر أولاً أن بين وبين العافقين إتيان، معناه والجميع، ثم أدخل حديث الغنم هذا مع لزامة هذا الفعل وصححه في النص، وكيف يأتان العشاء والصبح. وهذا حقل علمي المبدرة إلى إتيانها. انتهى.

قد الزرقاني: وتوسع لا يخفى، وعلى تقدير تحصيله في هذا فكيف يصح بالحديث بعده؟ ونبذ ابن القيم في هذا التوجيه، واعتبر بعدم مناسبة الثاني، وإنما أدى الإمام هذه الأحاديث على الوجه الذي سمعه، وليس غرضه منه إلا الحديث الأخير. وهو: أنه يعلم ما في العتبة. الحديث

وقال ابن العربي: يرى أصحابنا يعمدون في تأويلها، ولا تهاق لثاقل والثاني منها ما لا ياب أصلاً

وقال ابن عبد البر. وفي الحديث أن ذلك من أعمال البر. وأما توجب الغفران فلا ينبغي للمؤمن العاقب أن يحقر شيئاً من أعمال البر. فريد عصر له ما فيها. انتهى.

قلت: وأنت، عذراً بأن ما قاله الباجي أولى مما قاله الزرقاني، لأن الباجي صرح أولاً ببيان مناسبة الحديث بالترجمة على رواية يحيى خاصة بما الذي قاله الزرقاني لا يتمشى على هذه الرواية أصلاً، ولذا ترى الزرقاني أثبت وجود الأجزاء الأخر من الحديث بكلام طويل. لكن الذي يتوقف على النظر لا يشك في العمل، ولا شك أن وجود الجزء الثاني أوفق بالترجمة. لكن لا ثم يوجد في رواية يحيى العربية إلينا فلا تغدر على أن ثبت وجوده بمجرد مطابقة

(١) في "لاستدكار" (٢/ ١٣٣) أو نوح (١) من الطريق من أعمال البر، وأن أعمال البر تغفر الكبائر وتوجب عفون وتكسب الحسنات

وَقَالَ: «الشَّهَادَةُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعَمُونَ، وَالْمَطْعُونُونَ،.....

افترجه، نعم لو اختلفت النسخ لكانت مطبغة الترجمة مرجعة للنسخة التي توجد فيها الزيادة، وأما إذا اختلفوا على أن رواية يحيى برواية ابنه خالصة عنها، والأوجه ما قاله الساجي، ويؤيده ما قال ابن عبد البر في قوله: وفي الحديث: «أن ذلك من أعمالي أثر» إلى آخره، قاله.

نعم يمكن أن يوجه أن الحديث لما كان مشهوراً بجميع أجزائه الخمسة ويقدم هذا الأخير في البناء حذفه يحيى اختصاراً، والمناسبة باعتبار المحذوف.

(وقال) **عَلَيْهِ** وهذا الجزء الثاني (الشهادة) جمع شهيد سمي به لأن الصلاة يشهدون موته فكانت مشهوداً، وقيل: مشهود له بالجنة، فعلى هذا الشهيد فعيل بمعنى مفعول، وقيل: سمي به لأن سمي عند الله تبارك وتعالى حاضراً، ويشهد حضرة النفس، وقيل: لأنه شهد ما أعد الله له من التكرامات، وقيل: لأنه يستشهد مع النبي **ﷺ** يوم القيامة على سائر الأمم المكاذبين، فعلى هذه المعاني يكون الشهيد بمعنى الشاهد، قاله العيني. وقال القاري: بمعنى فاعل لأنه شهد مقامه قبل موته، وقيل: بمعنى المفعول، لأن الصلاة تحضره مباشرة له.

(خمس) بالياء في جميع النسخ، ورواية البخاري: «خمس» بدون ثاء، قال العيني: الأصل بالياء، لكن إذا كان الميم غير مذكور حذر الأمراء، وسبأني في «المتنازع»: «الشهادة» مع سوى «فضل»، والاختلاف في العدد في أصل ذلك لا يوجب تنقيصاً كما هو مشهور عند المتأخرين، ثم فسّر الخمسة بثلاثة: (المطعمون) أي أحدها، وهو الميت بالمطعمون، أي الموت، وهي ثلثة كعدّة ميمير تخرج في الأياض والمرايق، قال العيني: انصاحون مريض عام يفسد له الهواء، فتفسد الأممية والأيدان، (أو) ثانياً (المبطون) الميت يمرض البطن مطلقاً، أو الاستفقاء، أو الإسهال.

قال القرطبي: اختلف هل المراد بالمبطون الاستفقاء، أو الإسهال على

وَأَعْرِقُوا، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَقَالَ: تَلَوْا يَتَعَنُّ
الْأَنْسَ مَا فِي الْمَاءِ وَالنَّصَفِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ لَمْ يَحْذُوا إِلَّا أَنْ يَشْهَبُوا
عَلَيْهِ، لَأَسْتَهْبُوا، وَتَلَوْا يَتَعَنُّ مَا فِي الشَّجَرِ لَأَسْتَهْبُوا إِلَيْهِ، وَتَلَوْ
يَتَعَنُّ مَا فِي الشَّمَةِ وَالصَّبِيحِ، لَأَتَوْهَمَا وَتَلَوْ حَبْوًا.

أخرجه البخاري في ١٠ - كتاب الأدب، ٣٢ - باب فضل الشجر إلى الظهر.

ومسلم في ٤ - كتاب الصلاة، ٢٨ - باب نوبة الصفوف وإقامتها،
حديث ١٢٩.

وفي: ٣٣ - كتاب الإمارة، ٥١ - باب بيان الشهداء، حديث ١٦٤.

قولين للعلماء (والعرق) بفتح العين المعجمة وكسر الراء آخره قاف: الميت
بأعرق، وألف البخاري: «أعريق»، قال القاري: يظهر أنه مقيد بمر ركب البحر
ركوباً غير محرم (وصاحب الهدم) بفتح فسكون: الميت تحته، قال القاري: بفتح
الضال وتكره، قال في «النهاية»: الهدم بالتحريك البناء المهدوم، فعل بمعنى
مفصول، والمفصول العمل نفسه (والشهيد أي المقتول الذي قتل في سبيل الله).

واستشكل التعبير بالشهيد مع قوله: «الشهداء» خبراً فإنه يلزم منه حمل
«الشهداء» على نفسه، فقليل. خبر عن المقتول بالشهيد لأنه هو الشهيد الكامل فهو
من قبيل قول الشاعر: أنا أبو النجم، وشعوي شعري، أو يقال: إن الشهيد
مكرر في كل واحد منها، فتقديره الشهيد المطعون، والشهيد كذا وكذا،
والشهيد القتل في سبيل الله.

قال العيني: الشهيد عندنا من قتله المشركون، أو وجد في المعركة وبه
أثر الحراقة، أو قتله المسلمون ظمناً ولم يحب بقتله دية، وعند مالك
والشافعي وأحمد: هو الذي قتله العدو غريباً في المعركة. انتهى.

قال ابن الملك: إنما أخرجه لأنه من باب الثرفي من الشهيد الحكمي إلى
الحقيقي، قال الباجي: انتهت رواية يحيى بن يحيى وجماعة من رواية «الموظأ»

٧/٢٨٦ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ
أَبِي سُرَيْبٍ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي جَاهَلَةَ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْغَضَّافِ، وَهُوَ
سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي حَزْرَةَ
.....

حَدَّثَ ذَكَرُوا. وَزَادَ مَصْعَدٌ بَعْدَ ذَلِكَ. وَقَالَ - أَيُّ بَيْتَةٍ - هُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مَا فِي
الْإِنْدَاءِ وَالْخَبْثِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَمِعُونَ عَلَيْهِ لَأَسْتَمِعُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ
مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَمِعُوا (ب)، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعِنَةِ لَأَصْبَحَ لَأَرْهَمْنَا وَلَمْ
حَوَاه. فَهَذَا هُوَ الْحِزْمُ الْاِثْنَتَانِ الَّذِي لَيْسَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى. وَذَكَرَهُ مَصْعَدٌ
وغيره.

قلت: وهذه الزيادة موجودة في النسخ السبعية، والأولى حذفها، وتقدم
الكتاب على معناها في باب النداء

قال النعماني: وما يستنبط من الحديث سنن وجود الأول: فضيلة إطاعة
الأئمة. فإذا كان الله عز وجل يسكر لعمدة على إرادة العزم، فلا يدري ما له
من النقص إذا فعل فوق ذلك، والثاني: بيان أنواع الشهاد، وإصلاح الشهاد على
الأربعة الأول مجاز، وعلى الخامس حقيق، وقالوا: لشهاد على ثلاثة أنواع:
شهاد الدنيا والآخرة، وهو المبتدئ في سبيل الله، وشهاد الآخرة دون الدنيا،
وهو الأربعة المذكورون، وشهاد الدنيا دون الآخرة، وهو من قتل مذموم، أو
حل في الغنمة، أو قاتل لغرض ديني، والثالث: فضيلة المسبق إلى العقب،
والرابع: فضل التهجير، والخامس: فضل القضاء والصبح، انتهى.

٧/٢٨٦ - (مالك، عن ابن سبابة) الزهري (عن أبي بكر بن سليمان بن
أبي حشمة) مفتع الحد، الميمنة وسكون ثلثة (إن عمر بن الخطاب) - رضي الله
عنه - (فقد) أي ما وجد أباه (سلمان بن أبي حشمة) بن عامر بن عامر بن
عبد الله القرظي البغدادي، قال ابن حبان له صحبة، وقال ابن مناد ذكر في
النسابة ولا يصح، استعمله عمر - رضي الله عنه - على السوق، وجمع الناس
عليه في قيام رمضان، وذكره أبو سعد فيعر رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحفظه عنه،
وذكر أنه في مدينة المنع.

فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَذَا إِلَى السُّوقِ، وَمَسْكُونُ
سُلَيْمَانَ بْنِ السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فَمَرَّ عَلَى الشَّعَاءِ، أُمِّ سُلَيْمَانَ.
فَقَالَ لَهَا: لَمْ أَرِ سُلَيْمَانَ فِي الصُّبْحِ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَاتَ يُصَلِّي، فَغَلَبَتْهُ
عَيْنَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لِأَنِّي أَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي.....

(في صلاة الصبح) يوماً (وإن عمر بن الخطاب عذا أي ذهب إلى السوق
(و) كان (مسكن سليمان) المذكور (بين السوق والمسجد النبوي) ولذلك استعمله
عمر - رضي الله عنه - على السوق لقربه منه، فلما ذهب عمر - رضي الله عنه -
إلى السوق على مسكنه في الطريق.

(فمر) عمر - رضي الله عنه - (على الشعاء) بكسر الشين المعجمة وبالفاء
المنخفضة كما ضبط ابن نقطة، قال ابن الأثير: والمد، وقال غيره بالقصر، بنت
عبد الله بن عبد شمس بن خلف ثقرشية (أم سليمان) (المذكورة بدل أو عطف
بيان، قيل: اسمها ليلى، وشعاء لقبها، وقيل: هو اسم، أسمنت قبل الهجرة،
وبابعت، وهي من المهاجرات الأول كانت من عقلاء النساء، وكان ﷺ يقول
عندها، وقال لها: علمي حفصة ربة النحل، وأعطاهما داراً عند الحكاكين
بالمدينة، فنزلت بها مع ابنها سليمان. وكان عمر - رضي الله عنه - يقيمها في
المرأى، وربما رآها شيئاً من أمر السوق.

(فقال لها عمر) - رضي الله عنه -: (لم أَرِ) ولذك (سليمان في صلاة
الصبح) في المسجد، وفيه نفقة الإمام رعيته، وأيضاً إشارة على مواظبة سليمان
لصلاة الصبح معه (فقالت) الشعاء: (إنه بات) أي سهر (يُصَلِّي) في الليل
(فغلبت عيناه) الظاهر أنه نام فلم يستيقظ وقت الصلاة، ويحتمل أن يكون معنى
غلبتها له بأن بلغ منه النوم مبلغاً لا يمكنه احضاراً معه، فنام عن صلاة
الجماعة، قاله الباجي.

(فقال عمر) - رضي الله عنه -: (لأنني أشهد) أي أحضر (صلاة الصبح في

أنه قال: من غلبه من ثقل في صلاة العشاء، فدأى أهل المسجد قليلاً، فاستطاع في ذلك غير النسيح، ينظر الناس أن يتخلوا، فإذا أتى أبي عمير، فجلس إليه، فسأله عن حوائجهم، فقال: ما معك من الغرائ؟ فأخبره، فثأب له فجلس، من شهيد عشاء، فجلسوا أيام ذلك، فبقي...

(أنه قال: جاء عثمان بن عفان) - روى الله عنه - إلى صلاة العشاء، فرأى أهل المسجد قليلاً، فاستطاع في مزجر المسجد تنتظر الناس أن يتخلوا، قال: "الحج" لأن من ذلك الأتية، ورفقهم بالناس بعددهم بالصلاة إذا تأخروا، وتحميتهم إذا اجتنبوا، وقد روى ج. ب. أنه عذبه الصلاة بفعله في صلاة العشاء انتهى.

قلت: حدث جابر أخبره النسيح وغيره، ونسبه، وكان يعني العشاء، إذ كثير الناس عجل، وإذا تأخروا أقصر، وأصرح أبو جابر عن عالم من النسيح، قال: جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد، فإذا بهم قتلوا جلس ثم جلس، وإذا تأخروا عيانه صلى (أقناده) فأتى عليه (أبي أمي عمرو) فيه وجهاً معه الثقات، والأدب، لأنه فجلس إليه فجلس، جلس منه خلفاً، أو يفتي، أو من ساءه حجة (فأله من هو؟) ولما كان لا حل بسلام، وحجوه الفاضل، فقال: ما معك من الغرائ؟ فأخبره، من الغرائ (فقال له عثمان) أي صلى (العشاء) عيانه (فكأنما قام بعرف أبلق) يعني جحد، انصف الأول، هكذا في النسخة، وسلم وأبي جابر، وهو في نسخة: "أشاه" مؤلفه ج. ب. ع. د. هـ. الخ.

وذكر ابن سعد بن من ع. د. هـ. الخ. من عثمان بن عفان، قال: "أشاه" في جماعة بعدل قيام ليلة، وصلاة العشاء من صلاة العشاء، ثم انصف

وَأَمَّا شَهِدَ الصُّبْحَ فَكَأَنَّمَا قَامَ لَيْلَةً.

أخرجه مسلم في ٥٠٠ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٦. باب فصل صلاة العشاء والصبح في جماعة، حديث ٢٦٠.

نبذة، والظاهر عدي، أنه مفقود (ومن شهد الصبح) أي، صلاة جماعة (فكأنما قام ليلة) كاملة، والحديث موقوف في رواية «الموطأ»، وأخرجه الترمذي مرفوعاً، ثم قال: روي هذا الحديث موقوفاً، وروي عن عثمان من غير وجه مرفوعاً.

وفان الزرقاني^(١): أخرج مسلم وأبو داود والترمذي، من طريق الثوري عن عثمان بن حكيم عن عبد الرحمن بن أبي عمير، قال: دخل عثمان المسجد فوجد وحده، فتحدث إليه، فقال: يا ابن أخي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة، ومن صلى الصبح في جماعة كان كقيام ليلة»، وأخرج أحمد ومسلم من طريق عبد الواحد بن زياد عن عثمان بن حكيم عن عبد الرحمن قال: دخل عثمان - رضي الله عنه - المسجد بعد صلاة المغرب، فوجد وحده، فتحدث إليه، فقال: يا ابن أخي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله»، انتهى.

راختلف المشايخ في معناه علو قولين: الأول: أن مصلي العشاء بجماعة كمجيئ النصف الأول، ومصلي الفجر بجماعة كمجيئ النصف الآخر، فيكون مصليهما بجماعة مثل مجيئ الليل كله، وهذا لمعنى نص رواية أبي داود والترمذي، إذ أخرجا بلفظ: «ومن صلى العشاء والمغرب في جماعة كان كقيام ليلة»، وليس هي رواية مسلم و«الموطأ» وغيرهما لفظ العشاء فيحتمل معنى آخر، وهو أن مصلي الصبح بالجماعة بمنزلة مجيئ الليل كله، ومصلي العشاء على النصف منه، لأن جماعة الصبح أشد وأصعب علو النفس من جماعة

(١) شرح الزرقاني ١/٢٢٢.

(٣٣) باب إعادة الصلاة مع الإمام

المصلي، فيكون النقص فيه اشكراً، ثم قال الفرطبي: معناه: أنه إذا نسي نصفه نسيه ثم فصل فيه انقضت، هي جماعة، إذ لو صلى ذلك في جماعة لحصل له فصلها وفصل الإمام.

وقال المصنف: في كل صلاة كل من طرأ في الليل مرة أو أقل نسيه، ولا ينزح منه أن يرد ثواب من قام الليل كله، لأن هذا تشبيه مطلق بمقدار الثواب، ولا يلزم من تشبيه الشيء بآخره، أحدهما بجميع أحكامه، ولو كان فاق الثواب مائة، ثم يكن للمصلي العشاء، والصبح جماعة منعه في قيام الليل غير لتعبد المصلي^(١).

(٣٤) إعادة الصلاة مع الإمام

اعلم أن هذه ثلاث مسائل مختلفة بين الأئمة، اختلفت نقله المذاهب فيها، واختلف كلامهم بأن جعلوا بعض التصور داخلياً على لبعض الآخر، الأول: إعادة الصلاة مع الإمام لمن صلى مفرداً، وهو مقصود الخلف على الظاهر، كما يدل عليه ملاحظة الروايات الواردة في الباب، وقول بعض الأئمة في آخر الباب، ومما ينبغي بسطه والثانية: إعادة من صلى جماعة، قال ابن رشد^(٢): أكثر الفقهاء على أنه لا يعيد، منهم مالك وأبو حنيفة، وقال بعضهم يعيد، ومن قال يعيد أحمد وورد وأهل الظاهر، انتهى.

ثم ابن العربي^(٣): إذا صلى في جماعة فلا يقضي في جماعة أخرى، ولا هي تسبحة الثالثة، وفي المروعي المربع^(٤): ومن صلى ولو في

(١) قال ابن عبد البر في ٧٥٠: «أراه (٢٢٨/٥) وفي ذلك دليل على أن أعمال الفرائض هي التي وإنما هي من وجوبها من شرائطها، وإنما هي من»

(٢) مقدمة المجتهد (١/٤٣)

(٣) مرقاة المفاتيح (١/١٠)

(٤) (١/٢٢٧)

جماعة، ثم أقیم پس - أنه يعيدها إذا كان على المصعد، ثم جاء في غب وقت
نوي - وأم تفسد الإقامة إذا لمعرب ثلاث إعادتها، ولو كان صلاة واحدة
لأن الجماعة تطوع أو أطوح لا يكون بوتر، انتهى. والثالثة: المخرج من المسجد
بعدما أقیمت الصلاة فمكرهه عدداً لتهمة المغالطة كما في المخرج، والمقصود
بالدخول هنا الأولي.

قال الشافعي^(١): اختلف الناس فيما يجاد من الصلوات مع الإدم، فقال
مالك: تعداد الصلوات كلها إلا المغرب، وبه قال الثوري. وقال الحنفية: تعداد
الصلاة كلها، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: بعد الظهر والعشاء ولا يجزئ
غيرهما. وقال أبو نؤز: بعدتها كلها إلا المغرب والمغرب، ثم

وقال أبو حنيفة^(٢): الذي دخل المسجد وقتة صلى لا يحلوه من أحد
وحنيفة: من أن يكون صلى ستره، وبها أن يكون صلى في جماعة، فإن كان
صلى مفرداً فذلك قوم. يجزئ كل الصلوات إلا المغرب، ومن قال به مالك
ومحمد بن وهب: وقال أبو حنيفة: بعد الصلوات كلها إلا المغرب وتقصير، وقال
الأوزاعي: إلا المغرب وتصبح، وقال أبو نؤز: إلا العصر والمغرب. وقال
الشافعي: يجب كلها، يعني

وفي الأتوار في مسائل الشافعية تسر إعادة الصلاة المكونة مرة في
الوقت، ولو صلّيت جماعة مع جماعة أخرى، وفرصة الأولى في الحديث،
والأصح أن نوي بالثانية القصص، ثم بدو في شرح المهاج^(٣) بفصل أكثر.

وفي مسائل المالكية: ومن صلى وحده صلاة مفروضة وكان في غير
مسجد مكة والمدينة والأقصى، ولم يكن إماماً وإماماً، ولم يتم عليه صلاة

(١) الشافعي (١/٢٢٤)

(٢) بداية المصنف (١/١١١)

الجماعة وهو في المسجد، فإنه يستحب له إعادتها في جماعة؛ اثنين وصاعداً، لا مع واحد بنية المضرع مع استغفره الله تعالى في قبول ما شاء من الصلواتين، اهـ.

قلت: واستثنى في الشرح الكبير^(١) الهداء بعد الوتر أيضاً، لأنه إذا أعاد نذر أيضاً كزم مخالفة قوله عليه السلام: «لا وتراد هي لينة»، وإن لم يمتد لهم مخالفة قوله عليه السلام: «اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتراً»، وأورد عليه ما منهم أجازوا التثقل بعدة، ولا عادة أقوى، وأجيب بأن الفتنة قلبية، ومملك الحنيفة في ذلك أن تعرض أولي، والثاني نقل، فإرضى فيه ما يرى في التثقل، كالجمع بعد العصر والفجر، والتثقل بالثلاث ثم بشرح، واستدلوا بذلك وجوه:

منها: حديث أبي فر عند مسلم وغيره: أن رسول الله ﷺ قال له: «كيف أتيت إذا كان عليك أمر - يؤخرون الصلاة؟» قلت: «فما تأمرني؟» قال: «فصل الصلاة لوقتها، فإن أخرتها معهم فصل، فإنها لك نافعة».

ومنها: حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - عند أبي داود وغيره، قال لي رسول الله ﷺ: «كيف بكم إذا أتت عليكم أمراء يصلون الصلاة لعبو ميقاتها؟» قلت: «فما تأمرني إذا أدركني ذلك؟» قال: «فصل الصلاة لحقاتها، واجعل صلاتك معهم سجدة، وبمعناه أحاديث كثيرة، وأخرج الطبراني عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: «إذا صلى أحد في بيته، ثم دخل المسجد والنوم يهلون، فليصل معهم وتكون له نافعة»، وأخرج البيهقي في كتابه عدة روايات.

ومثله: أثر ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «إن كنت قد صليت في أمك، ثم أدركت الصلاة في المسجد مع الإمام فصل معه، غير الصبح والمغرب، فإنهما لا يضلان مرتين» رواه عبد الرزاق.

عن أبيه محمدي، فإنه قال في مجالسهم مع رسول الله ﷺ، فأذن بالصلاة.

مشهور، جزء ذلك البحري والجمهور، ذكره البيهقي وغيره في تصحيحه رواية سقط فيها لفظ عن أبيه، وقال ابن الأثير في تأييد الغاية^(١) لا تصح صحبه ونصح صحبه أبيه محمدي.

(عن أبيه محمدي)^(٢) بن أبي محمدي، أصحاب قليل الحديث، قال أبو عبد الله، معذور في أهل المدينة، وهم من قالوا قد مضى بين الأربعة، كما في المستدرج وغيره، فإنه صاحب آخر.

ولم ينج من التوثيق إلا ما يضمنه له في^(٣)، وحديث محمدي هو أخرجه الحاكم^(٤)، وقال: هو من النوع الذي قد ثبت ذكره أن أصحابه إذا لم يكن له رواية لم يخرجها، وقال الذهبي في^(٥) ومحمدي يروى عنه أنه.

(أنه كان في مجلس، أي داخل المسجد مع رسول الله ﷺ فأذن بصلاة المفعول (بالصلاة) قال في^(٦) المصنف أن محمدي عن أبيه^(٧) إن الصلاة كانت الظهر.

قلت: ما حكاه صاحب المصنف وهو في قصة الرجلين أم وصديقه في الخيف^(٨)، ولم يذكر حديث الباب، نعم ذكره الحافظ في^(٩) الإصابة عن حفص بن غوث عن يسير بن محمدي، قال: سمعت الظهري في مجلسي، ثم خرج بي إلى أبي بصير^(١٠)، وأمره برسول الله ﷺ وهو يصلي الظهر في مسجده،

(١) (١١٠/١١).

(٢) (١١٠/١١) وأيضاً (١١٠/١١) وأيضاً (١١٠/١١).

(٣) (١١٠/١١) أصل الأثر (١٠٨/٢) رقم الحديث (١١٠/١١).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرج (٢٢٢/٢).

(٥) ذكره البيهقي في مجمع الزوائد (٧٩/٢) رقم الحديث (٢١٦٣).

(٦) هكذا في الأصل، أي المصنف الزوائد (١١٠/١١) وأيضاً (١١٠/١١).

٩/٢٨٨ - وحديثني عن مائت - عن سابق - أن رجلاً سأل
 عبد الله بن عمرو - فقال: إني أصلي في بيتي، ثم أدرك الصلاة مع
 الإمام - فأصلي معه؟ فقال له عبد الله بن عمرو: نعم. فقال
 الرجل: إنيهما أحمل صلاتي؟ فقال له ابن عمرو: أو ذلك إني؟
 إنما ذلك إلى الله يجعل إنيهما شاء.

واستدل الإمام الشافعي - رضي الله عنه - بعموم الحديث على عموم
 الإعادة، وقال الحنفية: لا بعد إلا الظهر والعشاء، قال الإمام محمد: لأن
 الشافعية بعد الصبح والعصر لا يجوز. ولا تكون النافلة ونراً كما تقدم^(١).

ولا يشكل عليهم بالحديث بطعنين أن لفظة لصلاة الظهر، ولو سلم
 فالحديث مبيح، وأحاديث انتهى مع شهرتها محرومة، والترجيح للمحرمة.

٩/٢٨٨ - (مالك، عن سابق أن رجلاً سأل عبد الله بن عمرو - فقال: إني
 أصلي في بيتي) بالانفراد على الظاهر (ثم أدرك الصلاة مع الإمام) في المسجد
 (فأصلي) زيادة الفاء لتعقيب، وتقديم الهمة للصلاة، أي أريد في صلاتي
 فأصلي معه؟ فقال له عبد الله بن عمرو: نعم. صل معه (فقال) له (الرجل)
 إنني (إنيهما) قال القاري: والنصب في أكثر النسخ، وفي نسخة أن يد
 بالرفع، والأول أظهر، أنه (أجعل صلاتي) يعني إنيهما أعز عن فرضي (فقال)
 له (عبد الله بن عمرو: أو ذلك إني؟) إنما ذلك إلى الله يجعل (إنيهما)
 شاء، يعني الله يعلم التي يتقبلها من الفريضة، وهذا مختار المالكية كما تقدم
 عن «الأنوار»، وفي «الشرح الكبير»^(٢): ونذهب لمن ثم يحصل فضل الجماعة
 أن يعيد صلاته ولو بوقت ضرورة لا بعده مفرضاً أمره الله تعالى في قبول أيهما
 شاء لفرضه، قال الدسوقي: ما ذكره المصنف من كون المعيد ينوي التفويض،

(١) انظر: «المعلق المصحح» (١/٥٩٢).

(٢) (١/٣٦٤).

يقال: إني أصلي في بيتي، ثم أتى المسجد، فأجد الإمام يصلي،
 ما أدري معناه؟ فقال أبو أيوب: نعم، وهو من غلبت عليه كبره، فإن من لم يسمع ذلك
 ، أنه منهم جليل، أو من من سبهم جليل.

والخرجي البصري من كبار المحدثين، نزل عليه المصطفى ﷺ لما قدم المدينة.
 شهد العقبة الثانية والمثاهد كلها، وهو ممن غلبت عليه كبره، وكان مع علي
 رضي الله عنه في حروبه كلها، مات غارياً بأثروب سنة ٥٥هـ، وقيل بعدها.

وقيل: رجال جامع الأصول: مات بالمسقطين مريضاً سنة إحدى
 وخمسين، وقيل بعدها، وذلك مع يزيد بن معاوية لما غزا أبوه القسطنطينية خرج
 معه فمصر، فلما نزل قال لأصحابه: إذا تأملت فاحملوني، فإذا صافعتم العدو
 فادعوني تحت أقدكم ففعلوا، وفيه قريب من مورها معروف.

(يقال: الرجل السائل: وهذا بيت لسؤال: إني أصلي) فيه الثقات،
 ونظير المشكاة: يصلي أحداً في منزله الصلاة ثم يأتي المسجد الحديث
 أني بيتي ثم أتى المسجد فأحد الإمام يصلي فإصلي معه مرة أخرى بعدها
 صليت في بيتي (يقال أبو أيوب: نعم فقبل معه فإن من صنع ذلك يعني أعاد
 الصلاة مع الجماعة) فإن له سهم جمع أو: شك من الراوي (مثل سهم جمع)
 كذا في رواية الموطأ موقوفاً.

وأخرجه أبو داود^(١) بسنده عن عمار بن يونس: حدثني رجل من بني أمية بن
 خزيمة، أنه سأل أبا أيوب الأنصاري فقال: يصلي أحداً في منزله الصلاة، ثم
 يأتي المسجد ويقام الصلاة فأصلي معهم فأحد في نفسي من ذلك شيئاً، فقال
 أبو أيوب: سألتنا عن ذلك النبي ﷺ فقال: «قد شكك في سهم جمع»، قال
 أنصاري^(٢): أي نصيب من ثواب الجماعة، قال ابن وهب: معنى ذلك أنه

(١) أخرجه أبو داود، رقم الحديث (٥٧٨).

(٢) انظر: إرشاد المعانيخ (١٠٦/٣).

٢٩١/١٢ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ، فَلَا يَغْدُوهُمَا.**

سهمان من الأجر. وقال الأختص: الجمع الجيش، فإن تعالى: **﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ﴾**، فجمع هو السهم من الغنمة، وقال ابن عبد البر^(١): له أجر الغزاة في سبيل الله.

وقال الباجي: يحصل عندئذ أن ثوابه مثل ثواب الجماعة. ويحتمل مثل سهم من بيت المزدلفة في الحج لأن جمعاً اسم المزدلفة، ويحتمل أن له سهم الجمع بين الصلوات صلاة الفذ وضوء الجماعة، فيكون فيه الإخبار بأنه لا يضيع له أجر الصلواتين. وقال الدودي: يروى أن له سهماً جمعاً بالتقوين، أي يضاعف له الأجر مرتين، وقال الزرقاني: لأول الأشب والاصوب، ومعنى سهم جمع: نصيب رجلين، معروف عن فصحاء العرب، وذكر الاستبصار فيه.

٢٩١/١٢ - **«مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الْعِشَاءَ ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ فَلَا يَغْدُوهُمَا»**، لتنتهي عن الصلاة بعد الصبح، ولأن النافذة لا تكون وترًا، وأثر ابن عمر - رضي الله عنهما - أخرجه عبد الرزاق أيضًا، ولفظه: **«إِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ فِي أَمْلِكَ ثُمَّ أَدْرَكَتَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْإِمَامِ فَصَلِّ مَعَهُ غَيْرَ نَصِيحٍ وَالْمَغْرِبَ فَإِنَّهُمَا لَا يَصْلِيَانِ مَرَّتَيْنِ، وَإِنِّي هَذَا فَعَبُ الْأَوْدَاعِ وَالْحَسَنُ وَالشُّوْرِي، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ»**^(٢).

قلت: ما نقله الزرقاني عن مذهب الثوري يخالف ما تقدم في أول الباب من الباجي، فإن لم تكن له روايتان فما حكاها الباجي^(٣) أولى لموافقته بما

(١) ولكنه جمع في الاستكصار (٣٦٢/٥)، قول ابن وهب

(٢) فشرح الزرقاني (١٧٢/١).

(٣) المستطرف (٢٣٤/١).

قال مالك: لا يرى بائنا أن يقضي مع الإمام من كان معه
من غير صلاة المغرب إذا كان في مكانه كسباً متعمداً.

حكاه ابن العربي. ويحوي ابن عمر - رضي الله عنهما - ثالث الحنفية، وأصافوا
المصير أيضاً لزورده النبي عن الصلاة بعد العصر، ولم يذكره ابن عمر - رضي الله
عنه - لأنه كان يحمله على أنه بعد الاستقرار.

أقال يحيى قال مالك: ولا يرى بائنا أن يقضي مع الإمام من كان قد
نسى في صلاة متلاً، ولا يخصص بالبيت، على المراد إن صلاها منفرداً فيعيد
مع الإمام الصلوات كلها إلا صلاة المغرب عليه إذا أعدها كانت عشياً لأنها
صارت سنة، وأورد عليه الشافعي - رضي الله عنه - بأنه كيف يصير شيئاً وقد
فصل بينهما بسلام، والحنفية موافقة للمالكية في نفس المسألة ومخالفة في
التعليل، وغفل الإمام محمد بن الحسن عدم إعادة المغرب بأن لإعادة نافذة
ولا تكون إضافة وثراً، قال أبو عمرو: هذه العلة أحسن من تعليل مالك
- رضي الله عنه - فإنه البرقني.

وقال ابن رشد في «التهذيب»^(١): أما من استثنى من ذلك صلاة المغرب
فقط فإنه تخصص العموم بمقاس الشيء وهو مالك - رضي الله عنه -، وذلك أنه
زعم أن صلاة المغرب هي رتبة، فلم أعيدت لأنها صلاة المشقة، لأنها
بمحموع ذلك تكون من ركعات، فكانها تنتقل من حنبتها إلى جنس صلاة
أخرى، وهذا القياس فيه ضعف؛ لأن السلام قد فصل بين الأوقات، والتمسك
بالعموم أقوى من الاستثناء بهذا النوع من القياس، وأقوى من هذا ما قد
الكونون من أنه إذا أعدها يكون قد أثر مرتين وقد جاء في الأثر: «لا وراثة»
في ليلة، انتهى.

(١) هكذا في الأصولين، والقائم (التهذيب): (١/٤٣٧).

(٤) باب العمل في صلاة الجماعة

١٢/٢٩٢ - حدثني يحيى عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم بالناس، فليخفف، فإن فيهم الضعيف، والسقيم، والكبير.....»

(٤) باب العمل في صلاة الجماعة

يعني الأمور التي ينبغي أن يحافظ عليها في صلاة الجماعة أهم من أن يكون من أفعال الإمام أو المأموم. ففي الحديث الأول بيان التخفيف للإمام، وفي الثاني صفة الموقوف، والثالث صفة الإمام.

١٣/٢٩٢ - (مالك، عن أبي الزناد) عب الله بن دكان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه - «أن رسول الله ﷺ قال: إذا صلى أحدكم بالناس (إماماً) فليخفف) هذا من الأمور الإضائية، فتطويل قوم عند قوم تخفيف فينبغي أن يمتدى بأضعف قومه بشرط أن لا يبلغ الإحلال في المراض والمراحات، فلا بد من التخفيف مع الكمال (إذن فيهم الضعيف) خلفه (والسقيم) من العرض (والكبير) متأ

قال ابن عبد البر: وأكثر رواية الموطأ لا يقولون: والكبير، وقوله جماعة منهم يحيى، وفي رواية لسمم' والصغير والكبير، والمطري من حديث عثمان بن أبي العاص' والاحمال والمرضع، وله من حديث علي بن حاتم: ونعابر الليل، وفي حديث أبي سمرة عن الشيخين. لفظ: «إن فيهم الضعيف والكبير وفا احاجة، وهي تشمل الأوصاف المذكورة.

وقال أيضاً: ينبغي لكل إمام أن يخفف جهته لأمره ﷺ بالتخفيف وإن علم الإمام قوة من خلفه، فإنه لا يلزم ما يحدث عليهم من حادث وشغل وحاجة، وقد ذكر الرب عز وجل الأعداء التي من أجلها أمضت فرض قيام الليل، فقال: «يَوْمَئِذٍ

«إِذَا سَلِيَ أَحَدُكُمْ بِتَفْطِيلٍ فَلْيَطْوِلْ مَا مَنَّا».

أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الآداب، ٦٦ - باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء.

ومسلم في: ٤ - كتاب الصلاة، ٦٧ - باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، حديث ١٨٢.

سَيَكُونُ سَلَاةً تَزِيحُ^(١) الآية، فيبني الإمام التخفيف مع الإكمال فإنه ﷺ قد لم لم يتم ركوعه ولا سجوده، «ارجع فصلي فإني لم تصل».

وكان ممن يخفف الصلاة من أسلف أمر بن مالك، وكان معه إذا صلى في المسجد خفف، وإذا صلى في بيته أطال، فبين له فقال: إنا أئمة يقتدى بنا، وصلى الزبير بن العوام صلاة خفيفة فقيل له: أنتم أصحاب النبي ﷺ أخف الناس صلاة. قال: إنا سائر هذا النوراني، وقال عبار: احتفوا للصلاة قبل وسوسة الشيطان، وكان أبو هريرة يتم الركوع والسجود وتتجوز فقيل له: هكذا كانت صلاة رسول الله ﷺ قال: نعم وأجوز. ذكر هذه الأثر ابن أبي شيبة، قاله العيني^(٢).

«إِذَا سَلِيَ أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيَطْوِلْ مَا شَاءَ» ولمسلم: فليصل كيف شاء، احتدل به على جواز إطالة العزامة ولو خرج الوقت، وهو الصحيح عند بعض المشافعية ومن ظاهره ملائق، قال عليه السلام: «إنما التمرط أن يؤخر الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى». وصلى النبي ﷺ في يومين، وحده الوقت بينهما فقال: «الوقت بينهما»، وقال تعالى: ﴿إِنْ تَعْلَمُونَ كَفَتْ عَنْ أَتُؤْمِرُكُمْ كَيْفَ تَوْفَّقْنَا﴾^(٣) وإذا حارست مصلحة الميانة في الإكمال بالتطويل ومصلحة إيفاء الصلاة في عمر وقتها كانت مراعاة ترك المصلحة أولى.

(١) - سورة النمل الآية ٢٠.

(٢) - عمدة القاري (٤/ ٣٣٧).

(٣) - سورة النساء، الآية ٦٠.

٢٩٢/١٢ - **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **قَدْ**
وُضِعَ الْكَلْبُ بَيْنَ عَمَلِي صَلَاةٍ وَبَيْنَ نَافِلَةٍ أَوْ بَيْنَ نَافِلَةٍ وَسُجُودَةٍ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا حُجْرَةٌ
 عَاطِيَةٌ، مَخْلُوفَةٌ حَذَرًا مِنْ جِدَارٍ، فَجَعَلَنِي حَذَرًا

٢٩٤/١٥ - **وَحَدَّثَنِي** عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ
 رَجُلًا قَالَ: **أُفٍّ** لِلنَّاسِ مَا تَحْتَمِلُونَ، فَتَأَمَّلْ كَيْفَ عَمِلَ رَجُلٌ غَنِيٌّ مُعْرِضٌ،
 فَمَدَّ يَدَهُ إِلَى بَابِهِ، لَأَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى أَمْرًا

٢٩٣/١٤ - **أَخْبَرَنَا**، عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: فَضَّلَ دِرَاهِمًا عَلَى الْكَلْبِ بَيْنَ عَمَلِي صَلَاةٍ
 مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ سَعَةً أَحَدٍ حَبِيرٍ، أَوْ مِثْلَ كَيْفَ حَفَرْنَا فِي النِّصْفِ وَقَدْ خَلَّفَ
 (الْحِجَابَ عَنِ اللَّهِ بَيْنَ عَمَلِيهِ) أَيْ مِثْلَ الْكَلْبِ بَيْنَ حَلِيقَةِ الْخَيْلِ وَفُجْرِي إِنْ جَاءَ الْحِجَابُ
 حَذَرًا، يَكُنْ نَعْمَةً مُعْجِزَةً وَأَنْ مَعْجِزَةً بِأَنَّهَا فِي حَذَرٍ لَمْ تَنْجِسْهُ لَأَنَّهُ لَمْ يَدْعُ
 فِي حَدِيثِ بَيْنَ عَمَلِي صَلَاةٍ، أَيْ سَلَامَةٍ، إِنْ كَانَ وَاحِدًا أَوْ بَعْدَ عَمَلٍ
 بَعْدَ الْإِيمَانِ، جَمْعُهُمْ تَقْتَضَاهُ، أَيْ حَتَّى يَسْمُرُوا حَلِيقَ النِّصْفِ صَبِيحَ صَلَاةٍ عِنْدَ
 الْحَدِّ، وَكَأَنَّ مَسَانِيْرَ مَعْصِيَةٍ فِي حَامِلِ سَجَةِ الصَّحَى، وَهَذَا الْإِثْرُ يُؤَدِّعُهُ، لِأَنَّهُ
 كَانَ رِوَايَ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَخْلُفْ بَيْنَ عَمَلِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، صَلَاتُهُ بَيْنَ جِوَارِيهِ.

٢٩٤/١٥ - **أَخْبَرَنَا**، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ، (الْأَشْعَثِيُّ)، نَسَبَ هَذَا عَنْقُطُجَ
 لِرِوَايَةِ أَبِي أَبِي ثَبَّةٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ قَالَ: بِمَعْنَى أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ:
 «حَلَّ» (الْحَدِيثُ) (أَيْ رَجُلًا كَانَ يَوْمَ النَّاسِ) (أَيْ فِي رِوَايَةِ أَبِي أَبِي ثَبَّةٍ، لَا
 يَعْرِفُ، مِنْ وَلَدِهِ الْمُتَقَبِّلُ) مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ فَتِلْكَ الزُّرْقَانِي (أَيْ، الْحَجَرُ)
 (الْمُعْتَبَرُ) (الْوَدْيُ) جَمْعُهُ أَعْقُفٌ، وَكُلُّ مَسِيرٍ شِبْهُ مَاءِ السَّيْلِ، وَمَوْجِعٌ - مُتَلَبِّدٌ،
 «وَالْحَسَاءُ» وَ«تَطَانُفٌ» وَتَهْتَمُّهُ وَتَهْتَمُّهُ وَتَهْتَمُّهُ، وَاسْتَعِزَّ أَمْرٌ (أَوْ أَمْرٌ) بِهِ، أَمِيرُ
 النَّوْمِ، حَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَهَذَا عَنْ الْإِمَامِ أَثَلْ مَالِكٍ: وَإِنَّمَا نَهَاهُ لِأَنَّهُ كَانَ
 لَا يَعْرِفُ (بَيْنَ الْمُجْعُونِ) (أَوْ)

قال ابن عبد البر^(١) : هذا كناية عما يصرح أنه وإن كان مكروهاً لم يقص
إيماناً لحلفه من غلبه حسنه، كما يقال من حسنت به أمه حلفاً أو سكراناً ولا
ذلك عليه في ذلك انتهى

قال المصنف^(٢) : اختلف الناس في بطلان ما في من يكون يميناً أمناً؟
فذهب مالك أنه مكروه ذلك، وإن لم يخلو صلاة من انتم به، وهو قول الميث
والشافعي. وقال عيسى بن دينار لا تكروه إعادة يمين الرائي إذا كان في يده
أهلاً لذلك، وبه قول الأوزاعي والثوري ومحمد بن عبد الحكم انتهى.

قال العمري^(٣) : وإقامة ولد المرأة جارية عند الجمع، وأما المصنف
يمتنع من المصنف وعطاء والجسد، وقال غاشية رضي الله عنها : نسيت عليه
من امره شيء، ذلك عهد الثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق، ومحمد بن
عبد بن أحمد، وشريح بن عمر بن عبد العزيز ومحمد ومالك إذا كان رتيلاً، وقال
المصنف : أنه أم أصعب من لا يعرف أمه المأخوذ، قال ابن جرير : الأصغر
والعصى والعبد، وولد الزنا وأصدانهم، الفريسي سوا، فلا تقصر عنه ولا
بالفرار، وإن كان الحنفية تكروه منه العذر ويؤيد إيمانه لأنه تستعفى به من عبثها
جداً نصحة، انتهى.

قال المصنف^(٤) : ومن ثلث قول الأئمة الثلاثة كراهة إمامة من لا يعرف
أبواب قول أحمد حرم الأئمة.

ثم أضاف المقاتلون كراهة إمامته في حال الكراهة، قال الزاقي : رعت
بعد ما كان أنه يغير معزناً الكلام الذي فيأمنون، بيته، وبطل لأنه ليس له

(١) خط الشيخ الزواي ١٤٩-١٧٩، والاستدلال ١٢٩٩.

(٢) الشرح ١٠٠/١٢٣.

(٣) مصنف غزالي ١٢٩/١٢٩.

غالباً من يفتنه من الدين فيطلب عليه الجهل. وقال الياحي: لأن موضع الإمامة موضع رفعة وتقدم في أهم أمر الدين، وهي مما يلزم الخلفاء ويقوم به الأمراء، فيكره أن يتقدم بها من فيه نقص، انتهى.
وتقدم ما عاله انبني لأنه يستخف به.

ويستطرحنا الدهلوي في «حجة الله» الكلام على حكم الجماعة، وجعل مدارج الإمامة مدارج لأسباب التعريف في الاقتداء به واتباعه ودعياً إلى الناس فيه فتذكر الفضائل بالصراحة.

وحاصل ما قال الشمراني في وجه التكرار: أن الإمام وهو صلة بيننا وبين الله سبحانه وتقدس، وولد الرضا لا ينبغي أن يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله تعالى بالفراة والدعاء لكونه تولد من معصية وسبب العقاب، قال تعالى في الزنا: ﴿لَكُمْ حِكْمَةٌ فِيهِ تَعْلَمُونَ﴾ ومثلاً ومثلاً ومثلاً. قال: ووجه قول الإمام أحمد عدم ورود النهي في ذلك، انتهى. وكذا حكى الزرقاني عن غيره^(٢١) فقال: ليس في شيء من الأدلة ما يدل على مراعاة نسب في الإمامة وإن فيه الدلالة على الفقه والقراءة والصالح في الدين، انتهى.

قلت: لكنه يسأله من روايات كثيرة شهيرة: منها: روايات تقديم الأفضل للأفضل: باعتبار القراءة والعلم، والورع، ومنها: حديث أبي أمامة: ثلاثة لا تجاوز صلاتهم إذا هم منهم إمام قوم وهم له كارهون، وعن ابن عمر: ثلاثة لا تفلح صلاتهم من ثم قوماً وهم له كارهون، الحديث. وعن ابن عباس: ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم غيراً رجل ثم قوماً وهم له كارهون، الحديث.

ومنها: حديث ابن مسعود: إن مكه متفرق، الحديث. وأخرج البيهقي^(٢٢)

(٢١) سورة النساء: الآية ٢٦.

(٢٢) انظر: الاستذكار، (٥/٣٨٠).

(٢٣) الحسن الكبير، (٤٠/٢٧).

والأوراعي يصلون خلفه موقفاً، ونكر عند أحمد بشرطين: الأول: أن يكون المريض إماماً حي، والثاني: أن يكون المريض معاً يرجي إقامته، وقال محمد: لا يجوز، وبه قال مالك في رواية ابن القاسم عنه، انتهى.

قال البرقاني: وحاشا الرواية المستبورة عن مالك، انتهى. وفي «المندوحة» قال مالك: لا ينبغي لأحد أن يؤم في النافلة قاعداً. قال: ومن يؤم به شيء وهو يأم قوم حتى صار لا يستطيع أن يصلي بهم إلا قاعداً فليختلف غيره يصلي يقوم ويرجع هو إلى العصف.

وسئل مالك عن المريض الذي لا يستطيع القيام ليصلي جالساً ويصلي بصلاته ماس؟ قال: لا ينبغي لأحد أن يفعل ذلك، وروى بسنده عن الشعبي: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤم الرجل القوم جالساً» وفي «المندوحة»: وبطلت صفة من حر من كان قولياً كلفاسحة أو غملي كركوع والسجود والقيام انتهى.

قال ابن العربي في شرح الترمذي^(١): اختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال: الأول: يصلي القائم خلف القاعد، قال به مالك في رواية أبو ليلى بن مسلم عنه، والشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور الثاني: أن يصلي قاعداً قاعداً خلفه بمائة قاعداً عاجزاً قاله أحمد وإسحاق وغيرهما، الثالث: أن لا يؤم قاعداً قاعداً بحال، قاله مالك، ولا جواز له عن حديث مرض النبي ﷺ، وما روي. لا يؤم أحد بمدي حالماً ثم يصح عنه في سمعت بعض الأشياخ أن الحامض تحر وحره التخصيص، وحال النبي ﷺ والتبرك به وعدم العوض منه يقتضي الصلاة خلفه قاعداً، وليس ذلك منه أخيراً. انتهى.

وقال أيضاً في «التهذيب»^(٢) المسألة الثانية صلاة القائم خلف القاعد،

(١) مقدمة الأحكام (١٥٧/٢١).

(٢) مقدمة التهذيب (١٥٧/٢١).

١٦/٢٩٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَساً فَصَرَخَ،

وحاصل القول فيها أن العلماء اتفقوا على أنه ليس للصحيح أن يصلي فرساً قاعداً إذا كان مفرداً وإماماً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّا بِمَرَقٍ مِّنْ مَّاءٍ لَّاتَّخَذْتُمُوهُ قَعْدَةً﴾.

واختلفوا إذا كان المأموم صحيحاً فصلّى خلف إمام مريض يصلي قاعداً على ثلاثة أقوال: أحدها: يصلي المأموم خلفه قاعداً، وممن قال بهذا القول أحمد وإسحاق. والثاني: يصنون خلفه قائماً، قال ابن عبد البر: على هذا جماعة فقهاء الأمصار الشافعي وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه وأهل الظاهر وأبو ثور وغيرهم، وروى ابن القاسم: أنه لا تجوز إمامة القاعد فإن صلوا خلفه قياماً أو قعوداً بطلت صلاتهم، وروى عن مالك أنهم يبعدون الصلاة في الوقت، وهذا إنما بني على الكراهة لا على المنع، والأول المشهور عنه، وحسنه حمل أهل المدينة، انتهى.

١٦/٢٩٥ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أنس بن مالك) قال أبو عمرو: لم يختلف رواية «الموطأ» في سنده، ورواه سويد بن سعيد عن مالك عن الزهري عن الأخرج عن أبي هريرة وهو خطأ لم يتابعه عليه أحد (أن رسول الله ﷺ ركب فرساً) في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة، أهاده ابن حبان وبه جزم العيني. وفي «تاريخ الخميس»: في أحوال السنة الخامسة وفي ربيع الأول أو ذي الحجة، منها سقط ﷺ عن فرسه، فبحثت ساقه، ولما رجع إلى المدينة أقام في البيت عاماً يصلي قاعداً، انتهى.

قلت: وقوله: لما رجع إلى المدينة يدل على أن الوقعة كانت خارجها، ولفظ أبي داود: ركب رسول الله ﷺ فرساً بالمدينة قصره، الحديث، نص في أن القصة كانت بها (فصرع عنه) قال الزرقاني. بضم الصاد وكسر الراء أي سقط عن الفرس، ولمعن وغيره: فصرع عنه، ولأبي داود وابن خزيمة: قصره على جذع نخلة، انتهى.

قُجِحَتْ شِقَّةُ الْأَيْمَنِ. فَصَلَّى صَلَاةً مِنْ لُصُوفَاتٍ

قال المحقق في «القاموس»: الصرع ويكسر الطرح على الأرض كالصرع وقد صرعه كمنعه، وكذا قال جماعة من أهل اللغة، فلم أن ما فسره به شراح الحديث قاطبة بقولهم: سقط بيان التمراد لا بيان اللغة ومعناه أسقط (فجحش) بضم الجيم وكسر الحاء المهملة أي خدش، وفيه: الجحش فوق الخدش، وحديث أنه ﷺ لم يقدر أن يصلي قائماً، والخدش: قشر الجلد.

وقال العيني^(١): الجحش: سحج الجلد وهو الخدش، يقال: جحشه ويحشحه جحشاً: خدشه، وفيه: أن يصيبه شيء ينسج كالخدش أو أكثر من ذلك، انتهى. وقال أيضاً^(٢): جعش أي خدش وهو أن يتقشر جلد العضو (شقه الأيسر) ولعبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري: ساقه الأيمن، وليست مصحفة كما زعم، بل تصير لمحل الخدش، ولا ينافيه رواية بشر عند الإسماعيلي، وكذا رواية أبي داود وغيره عن جابر: فصرعه على جذع نخلة فانفكت قلعه، لاحتمال وقوع الأمرين، قاله «الزرقاني»^(٣). وفي رواية للبخاري: فجحشت ساقه أو كتفه، قال العيني: ويروى بالنون الواصلة، وفي لفظ عند أحمد بسند صحيح: انفكت قدمه (فصلى صلاة من العلوات) الظاهر المراد الغرض، وحكى عياض عن ابن القاسم أنها كانت ثغلاً، وتعقب بأن في أبي داود وغيره عن جابر العزم بأنها فرض. قال الحافظ: لكن لم أقف على تعيينها إلا في حديث أنس: افصلى بنا يومئذ فكانها نهابة الظهر أو العصر، انتهى.

قلت: قد تقدم ما في «الخميس»: أنه ﷺ صلى قاعداً خمس ليالٍ، وكذا في «المجمع» إذ قال: فصلّى في البيت قاعداً خمس ليالٍ، فلا بعد إذا في

(١) عمدة القاري (٣/٣٣١).

(٢) (٣٠٥/٤).

(٣) (١٧٦/١).

فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ،

الإشارة، وجميع آخرون يعتمد الواقعة، ولا بعد فيه بعداً، تقدم أنه ﷺ صلى جالساً خمس ليالٍ، وما قال الزرقاني: وفيه بُحْدٌ لأن حدث أنس إن كان سائداً لزم التصحیح بالاجتهاد، وإن كان متأخراً لم يحتج إلى إعادة، إنما حمل الإمام لأنهم امتثلوا أمره السابق وصلوا فعوداً انتهى فليس بوجه، لأن حديث أنس إن كان متأخراً فما المانع من إعادة قوله: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ» تأكيداً سيما إذ يكون في الجماعة في المرة الأخرى بعض من لم يكن في المرة الأولى، ولا مانع أيضاً في أنه ﷺ لم يعد أمره بل الراوي حكى أمره السابق لبيان سبب فعودهم في الصلاة، وهو الأقرب عندني.

(فما انصرف) عن الصلاة (قال) ﷺ وهذا بيان لسبب صلاتهم جالساً (إنما جعل) يناء المجهول، وكلغة فيها للحصر بالمبالغة والاهتمام (الإمام) أي إماماً فالمفعول الثاني لقوله: جعل محذوف تقديره إنما جعل الإمام إماماً والمفعول الأول قام مقام الفاعل. ثم جعل بمعنى نصب واتحد فلا حاجة إلى التقدير (يؤتم) ويقضى (به).

قال في «الاستذكار»^(١): راد معنى في «الموطأ» عن مالك: فلا تختلفوا عليه، فيه حجة لقول مالك ولتوري وأبي حنيفة وأكثر التابعين: إن من خالفتم نبتة إمامه بطلت صلاة إمامهم. إذ لا اختلاف أشد من اختلاف ثيابات التي عليها مدر الأعصاب. اهـ.

وفي «المصنف»^(٢): روى الزبدة ابن وهب ويحيى بن مالك وأبو علي الحنفي وجماعة، قال الأبي في «شرح مسلم»^(٣): فيه حجة لمالك والجمهور

(١) انظر: الاستذكار، (٣٨٥/٥).

(٢) (٣٨٧/٢٤).

(٣) (١٣٦٨/٣).

في ارتباط صلاة للمأموم بصلاة الإمام سيما مع زيادة قوله . فلا تختلفوا عليه، ورد على الشافعي والمحدثين في قولهم : بصحة صلاة المفترض خلف المعتل، وصلاة الظهر خلف من يصلي لعصر، وقصروا الاختلاف انتهى عن على الاختلاف في الأفعال الظاهرة، ونحوه مائة لا اختلاف أشد من الاختلاف في النية في صلاة فرضين أو نفل وفرض، انتهى

قلت : ويستدل عليه أيضاً بالحديث المشهور : «الإمام ضامن» والتي لا يتضمن المزايدة ولا الأجنبي فلا يتضمن نفل الفرض ولا الفرض فرضاً آخر، نعم يتضمن الأدون ما يتضمن الفرض المثل، وهذا كله من أجلى البديهيات.

قال الشعراني ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد : أنه لا يجوز اقتداء المفترض باعتقل، كما لا يجوز عدمه أن يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر، مع قول الشافعي أنه يجوز، وجه الأول طاهر قوله لا يختلفون : «لا يختلفوا فيختلف قولكم»، فإنه يشمل الاختلاف عليه في الأفعال الباطنة كما تشمل الاختلاف في الأفعال الظاهرة على حد سواء، ووجه الثاني كون اختلاف أفعال المقلوب لا يظهر به مخالفة الإمام عند الناس، فالأئمة الثلاثة راعوا المخالفة القلبية أيضاً، والشافعي راعى المخالفة الظاهرة، ولا شك أن من يراعي الباطن والظاهر معاً أكمل من يراعي أحدهما، انتهى.

وقال النووي^(١) : قال أصحابنا، لا يصلي المفترض خلف المعتقل، وبه قال مالك في رواية، وأحمد في رواية أبي الحارث عنه، وقال ابن قدامة : اختار هذه الرواية أكثر أصحابنا، وهو قول الزهري والحسن البصري وسعيد بن المسيب، والشافعي وأبي قلابة ويحيى بن سعيد الأنصاري، وقال الطحاوي : وبه قال مجاهد وطاوس، واستدلوا بما في صحيح ابن حبان : «الإمام ضامن»

(١) «حيدة القاري» : ٢/٢٣٣.

يحمي بصدفه حشوة وفساداً، والعرض ليس خصوصاً في النفس، وقال ابن بطال: لا خلاف أعضاء من الخلاف، انتهى. ولأنه لو جاز بشأه تعرض على المنفل لما شرعت صلاة الخوف مع كل طائفة بعضها ولو كانت الأعضاء التي لا تصح الصلاة معها في غير خوف. لأنه كل يمكنه يجزئ أن يصلي مع كل طائفة جميع حاله، انتهى.

وسئل من أخرج ذلك مقصده فقال: كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع إلى قومه فتصلي بهم.

قال ابن العربي في شرح الشروحي^(١): فأول قولهم كان معاد يظن مع النبي ﷺ ثم يرجع إلى قومه فيؤم به على خمسة أرجاء: الأولى: أنه كان يؤم بهم دفعةً وهم مفرقون، قال الشافعي: وأما مالك وأبو حنيفة، وليس في الحديث كيفية نية معاد، وقول جابر: هي في أربع، إخبار عن عائشة عن غير شيء، ومن لجأ بها كان به معاد.

الثاني: من المحتمل أن يكون النبي ﷺ يصلي مع معاد صلاة النهار وتمونه صلاة الليل لأهم كاداً فمن حذوه لا يحضرون صلاة النهار في مشاربهم وفانثتهم. وأما تراوي بحار معاد معاً في وقتين لا في وقت واحد، وعن صلوات لا من صلاة واحدة.

الثالث: أن هذا الحديث حكاية حال ولم يسم كيفية فلا عمل عليها.

الرابع: أنه يخاطبه قوله: إذا جعل الإمام يؤم به أي يقتدي به وإذا قال هذا صلاة الظهر، وقال هذا صلاة العصر، فأى اقتداء ههنا واتصاف. والنية ركن وهي الأتمل: لا ترى أنه لا يعمل له مخالفة في الزمان، فلا يركع قبله ولا يرفع فيه، وليس الزمان من أوصاف الصلاة، وإنما هو من مقتضياتها، والنية التي هي ركن العبادة وانحصارها أولى وأحب. فتصير مخالفة في النية نظير

(١) انظر مقدمة الأخرى ٦١/٦٢ - ٦٦.

وإذا صلى الجماعة فصلوا جلوساً أجمعين^(١).

أخرجه البخاري في ١٠ - كذا الأذان. ٥١ - باب إنما جعل الإمام ليؤتم به.

ومسم في: ٤ - كتاب الصلاة. ١٤ - باب تقدم المؤمن بالإمام. حديث ٧٧.

عندنا من الهدية. وزاد في حديث عائشة عند البخاري وغيره. وإذا سجد فاسجدوا. وزاد في حديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه. وإذا قرأ فأنصتوا. وهذه الزيادة ضعيفة عند أبي داود وغيره. صحيحة عند مسلم وغيره.

إذا صلى جماعة فصلوا جلوساً أجمعين^(٢) جميع الناس حال بدعي الجماعة أجمعين^(٣) بالمراد جميع طرق الحديث علم ما قاله الرافعي.

وقال البخاري في التمهيد^(٤): يزوي بالنصب. فتد: وفيه كلام الزرقاني أنه في حديث أبي هريرة إذ قال: واختلف في رواية هشام عن أبي هريرة. فقال بعضهم: أجمعين بالياء. وكذا ذكره العيني. يد قال في حديث أنس: كذا يقع بالواو في جميع الطرق في الصحيحين. إلا أن الرواة اختلفوا في رواية هشام عن أبي هريرة. انتهى. ثم أجمعون بالواو تأكيد لمعنى أجمعين في فعلوا وأعطى من فعله. وبأنه مصرب على الحال: أي جلوساً معجمين أو تأكيد له.

قال الحافظ^(٥): أو على التأكيد لمعنى مقدر منصوب. كأنه قال: أجمعين أجمعين. قال العيني: وهذا ضعيف. ثم الحديث يدل على أن الأئمة نجوس الإمام. وسباني لجواب عن الجمهور.

(١) مائة الحديث، ٩٥/٢١.

(٢) فتح الباري، ٢٢٣/٢١.

فَصَلَّى حَالِيًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ مِمَّا أَفْشَرُ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا».

قال العيني بعد سرد الروايات المختلفة في الباب: «الحاصل: أن عائشة - رضي الله عنها - ألهمت الشكرى، وبين جابر وأنس السجدة، وهو سقوط عن الفرس، وعين جابر العلة في الصلاة فاعداً، وهي اشتراك القدم، انتهى» (تصلي) رسول الله ﷺ حال كونه (جالساً)، وقد صلى النبي ﷺ رَكَعاً فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعٍ: هَذِهِ، وَفِي عَزْوَةِ أَحَدٍ، وَفِي مَرَضٍ مَوْتٍ، ذَلِكَ ابْنُ رِسْلَانَ.

(وصلى وراء قوم) حال كونهم أقبلياً) وسعي عنهم أنس كما في الحديث السابق. (أبو بكر وجابر عند مسلم وعبد) وهو كما نعت الوراق من مرسل الحسن (فأشار إليهم أن اجلسوا) بلفظ إلى من الإشارة لجميع رواية (الموطأ)، وقامه القطن من هشام عند البخاري، وهو ما لاكثر رواية البخاري في الصلاة من طريق (الموطأ)، ول بعضهم فأشار عليهم بلفظ «عليه من المشيرة» والأول أصح. فقد روى أبوب عن هشام بلفظ: فَأَوْدًا إِلَيْهِمْ، وروى بلفظ فأخف يده يرمي بها إليهم، قاله البرزقاني.

(فلما انصرف) أي من الصلاة (قال: إنما جعل الإمام) إماماً كما تقدم (يؤتم به) زاد البخاري في روايته: «إِذَا كَرَعَ فَخُصِرَ» فإنه انعجم، احتج به أبو حنيفة على أن المعتزلي يكره مقدراً لتكبير الإمام لا متقدماً ولا يتأخر. لأن القاء النعال، ودار أبو يوسف ومحمد بن الفضل أنه يكره بعد فراغ الإمام من التكبير، لأن القاء النعال للتعطيل، أنه.

(فإذا رَكَعَ فَارْكَعُوا) قال ابن القيم: مقتضاه أن ركوع المتأتم يركع بعد ركوع الإمام، ما بعد تمام انحطاته وأما أن يسبقه الإمام بأوله فيشرع به بعد أن يسلم، أنه.

قلت. وليس المعنى أن يركع بعد فراغ الإمام من الركوع لرواية معاوية بن أبي سفيان مرفوعة. «لَا تُأَدُّ رُكُوعَ بَرَكُوعٍ وَلَا سَجُودَ فَرْجٍ مِمَّا أَسْفَلَكُمْ بِهِ إِذَا

١٠ - أخرجه الأربعة بزيادة من غير - الأربعة - تقدم - جمعوا.

أخرجه ابن خزيمة في ١٠ - كتاب الآداب ٥١ - باب إذا جعل الإمام
أمامه .

ورسب في ١٠ - كتاب الصلاة ١٩ - باب إذا تقدم الإمام بالإمام حديث ٨٢ .

وأما حديث كوفي به إذا رجعت، أخرجه أبو داود^(١) وغيره، وكذلك في حديث
أبيه^(٢)، كما مضى مع أبي نعيم فلا يجوز أحد منا طيره حتى يرى النبي^(٣)
يسمع. أخرجه أيضا أبو داود وغيره. وإذا رفع رأسه من الركوع أقاموا^(٤) و
لي يراه عبدة من خدم عند أبيهاري: «يا أبا محمد فاستدوا» وإذا مضى
حالنا فصلوا جلوسا أي جالسين حال كما تقدم.

وأما حديث ما حديثين من فأنه يجلس الإمام عند الإقام وإن لم يكن
معدوا. والجمهور على خلاف ذلك، كما تقدم في باب «الماضي»^(٥)، ويروى
مستأنفا في ذلك.

وقال أبي نعيم^(٦) أخرج به أحمد وإسحاق وابن حزم وأبو داود وغيرهم من
أهل الحديث. أن الإمام إذا قام فقاموا يمشي من خلفه فعودا^(٧)، وقال مالك
لا يجوز صلاة القادر على القيام حذفت القاعد، لا قاعدا ولا قائما، وقال
ابن حزيمة والشافعي والبخاري وأبو حنيفة والجمهور استحب لا يجوز للقادر على
القيام أن يمشي خلف القاعد إلا قاعدا.

والجواب عن الحديث من وجوه الأول: أنه مسطور، وبما سجد، وبما سجد صلاة
النبي^(٨) في شهر منة فقاموا، وهم قيام، رسيته في حديث الأئمة.

(١) أخرجه أبو داود في ١٩٩٩ - باب ما لا يؤمر به العائدين من شع الإمام.

(٢) أخرجه أبو داود في ١٩٩٩ - باب ما لا يؤمر به العائدين من شع الإمام.

(٣) النظر في تعليق المسند ١٩٩٩/١٩٩٩.

(٤) مسند الإمام في ١٩٩٩/١٩٩٩.

١٨/٢٩٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ، فَأَتَى، فَوَجَدَ أَبَا بَكْرٍ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي بِالنَّاسِ،

الثاني: أنه كان مخصوصاً بالنبي ﷺ، وفيه نظر لأن الأصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل كما عرف في الأصول. الثالث: يحمل قوله: إذا صلى جالساً فسنوا جلوساً، على أنه إذا كان الإمام في حالة العجز فاحسنوا ولا تغالغوا بالقيام، وكذلك إذا صلى قائماً فصلوا قياماً، يعني إذا كان في حالة القيام فسنوا ولا تغالغوا بالقعود كما في قوله: «إذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا» وفيه بُعد.

١٨/٢٩٧ - (مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه) لم تختلف رواية «الموطأ» في إرساله، وقد أسند البخاري ومسلم وغيرهما من طريق ابن نمير عن هشام عن أبيه عن عائشة، قلت: وسيأتي عند المصنف أيضاً أول هذا الحديث بهذا السند متصلاً في «جامع الصلاة» (أن رسول الله ﷺ خرج) من بيته (في مرضه): الذي نوفي فيه بعد أن وجد في مرضه يوماً من الخفة (فأتى) زاد في أكثر النسخ (المسجد) يهادى بين اثنين، وفي «الصحيحين» عن عائشة: أنه ﷺ وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين، أحدهما العباس لصلاة الظهر، قلت: وسيأتي الكلام على تعيين الصلاة (فوجد أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس) استثلاً لأسره الشريف، واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الإمام الراتب إذا اشتكى أولى من صلاته بهم قاعداً، لأنه ﷺ استخلف أبا بكر ولم يصل بهم قاعداً غير مرة واحدة، قاله الحافظ^(١).

واختلف في تلك الصلاة التي كان يصليها أبو بكر - رضي الله عنه - وقد تقدم في رواية البخاري أنها الظهر. قال الحافظ: فصرح في الرواية

(١) انظر: افصح الباري (١٧٥/٢) وجامعة القادري (٢/٣٠٩).

.....

المذكورة فانظروا، وزعم بعضهم أنها النصب، لروايته ابن ماجه عنه حسن، عن ابن عباس: وأخذ رسول الله ﷺ الثقراء من حيث يبلغ أبو بكر، وفيه نظر لأحسان أنه ﷺ سمع لهما فوب من أبي بكر الآية التي كان يقرأ، وقد كان عليه السلام يسمع الآية أحيانا كما ورد.

قلت: ويحتمل أن يكون محمل حديث ابن عباس صلاة أخرى، غير الصلاة التي في حديث الثنايب، وحزم الإمام الشافعي بأنه ﷺ ثم يصل الناس في مرض موته بالمسجد إلا مرة واحدة، وهي هذه التي صلى فيها فأعدها، وكان أبو بكر فيها إماما ثم صار مأموما.

قلت: هذا بعمومه مشكل فإنه ﷺ صلى في مرض وفاته عدة صلوات في المسجد، فقد أخرج ابن سعد بسنده، عن أبي سعيد الخدري: ثم بزل رسول الله ﷺ في وجهه إذا وجد شقة حرج، وإذا ثقل قال: امروا أبا بكر يصلي، وأخرج نحوه عن أم سلمة، وقال الترمذي: ثبت أنه ﷺ صلى خلف أبي بكر ثلاث صلوات، اللهم إلا أن يقال: إن مراد الإمام الشافعي - رضي الله عنه - بالمرض استناده وهو من عشية يوم الخميس، فلا شك في أنه ﷺ لم يخرج في هذه الأيام الثلاثة إلا فلظهر مرة - ثم الصلاة في حديث الباب. الظاهر هي تلك الظهر على الظاهر.

فمعنى هذا يشكل ما تقدم من حديث ابن عباس: أخذ رسول الله ﷺ القراء من حيث يبلغ أبو بكر، وتقدم الجواب عنه، ويحتمل أن يكون المراد في حديث الباب صلاة أخرى، وقد بسطنا الكلام على هذه الروايات فيما نخضت من الروايات في مرض وفاته ﷺ.

(فاستأخر) أي أراد أن يتأخر أبو بكر - رضي الله عنه - تأديبا معه ﷺ، وفيه التأديب مع الكبير، ثم التأخر كما ثبت عن أبي بكر - رضي الله عنه - في روايات غير هذه الفصة مخصوص بالنسبة ﷺ لا يصح لغيره، وادعى ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يجوز ذلك لغيره. وقال بعض المالكية: تأخر

فَأَسَارَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَجْلِسُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأًى حَسْبَ أَبِي بَكْرٍ. فَكَانَ قَبْلَهُ يَكْرُ تَحْسَنِي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَالِي. وَكَانَ النَّاسُ يَصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَارِزْمِيٍّ فِي: ١٠ - كِتَابِ الْأَقَانِ. ٤٧ - بَابِ مَنْ قَامَ إِلَى حَنْبِ (الْإِمَامِ لَعَلَّ

«مُسَمَّعٌ فِي: ١ - كِتَابِ الْفَصَلِ، ٩١ - بَابِ تَسْبِيحَاتِ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عَذْرٌ مِنْ مَرَضٍ وَسُفَرٍ وَغَيْرِهِمْ، حَدِيثٌ ٩٧.

أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَتَقَدَّمَ بِحُجَّةٍ مِنْ حَوَاصِ الْحُجَّةِ وَلَا يَعْمَلُ ذَلِكَ بَعْدَهُ، كَذَا فِي حَوَاصِي الْحُجَّةِ.

(فَأَسَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ كَمَا أَتَتْ) كَلِمَةُ «أَنْ» يَتَّبَعُ تَهْدِيَةً وَتَكُونُ الْيَمِينُ مَبْنِيَّةً، وَأَنْتَ مَتَدَا حَذْفِ نَحْوِهِ وَالتَّكَاثُفُ لِنَتَشَبِيهِ، أَيْ لِيَكُنْ حَذْفُكَ فِي الْعَسْتَقْلِ مِثْلَهَا لِحَالَتِ فِي لَمَاضِي، أَوْ زَالَةٍ أَيْ الْبَدْوِ، أَسْ عَلَيْهِ وَهُوَ (الْإِمَامَةُ، قَالَهُ الرُّقَانِيُّ).

قُلْتُ: أَوْ كَمَا أَتَتْ عَلَيْهِ مِنْ مَحَلِّ انْقِيَابٍ، وَفِي ابْنِ خَارِزْمِيٍّ: فَأَوَّماً أُنْمِي بِحُجَّةٍ أَدَّ مَكَانَكَ، بِأَنْصَبِ أَيْ التَّيَمُّ مَكَانَكَ، وَفِي طَرِيقٍ أُخَرٍ: فَأَوَّماً إِلَيْهِ لَسِي بِحُجَّةٍ يَدَانِ لَا يَتَأَخَّرُ (فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى حَنْبِ أَبِي بَكْرٍ) وَفِي رَوَاةِ (الصَّحَابِيِّينَ)، جَدَا، أَبِي بَكْرٍ، بِالْأَصْلِ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِيَّاهُ إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ إِلَّا نَعَارِضَ كَضْبِ الْمَكَانِ، وَكَمَا أَنَّهُمْ نُو كَانُوا كُلُّهُمْ عَرَاهُ رَعِيْرَ ذَلِكَ، وَهَذَا عَلَى طَرِيقِ الْأَوْتَرَةِ وَلَا فَيَجُوزُ الْمَسَاوَاةُ أَيْضاً

قَالَ الْعَيْنِيُّ: اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ مَحَافَظَةِ مَرْقِفِ الْإِمَامِ لِلتَّصَوُّرَةِ، كَيْسَ نَحْنُ أَنْ يَبْلُغَ عَهْدَهُ وَيَلْتَحِقَ بِهِ مِنْ رُحْبِ عَنِ الْعَمَلِ (فَكَانَ) وَفِي نَسَخَةٍ، وَكَدَّ (أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ) نَحْنَا (بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَيَتَنَدَّى (وَهُوَ) بِحُجَّةٍ أَجَانِسَ وَكَانَ النَّاسُ يَصَلُّونَ (بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - اسْتَدَلَّ بِهِ (الشَّيْخُ

(١) - مَضْرُوحٌ: (١٧٩/١)

(٢) - مُدَّةُ الْقَارِي (١٧٩/١)

على جواز انضمام بعض المأمومين ببعض، وهو مختار انطري، ويؤوب عليه لبحاري^(١): «الرجل يأتي بالإمام ويأتي الناس بالمأموم».

ونمرة هذا الاختلاف أن من أحرم قيل أن يرفع رؤوسهم الصف الذي يليه يكون مذكراً للركعة وإن رفع الإمام رأسه قيل ذلك، وانجهموز على خلاف ذلك، والمعنى عندهم أنهم كانوا يصلون بصلاة أبي بكر أي بتبليغه لهم فيمترقون به ما كان ﷺ يفعله لضعف صوته ﷺ من أن يسمع الناس تكبير الانتقال، فالعبد بن الأَكْبَر - رضي الله عنه - يُجمعهم ذلك، وفي رواية «الصحيحين» عن عبيد الله عنها: «جئني أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ وهو قاعد» الحديث. وما قاله الشعبي وغيره بأباه الحصر في قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، فعلم أن شأن الإمامة منحصر في الإمام، ولا يجوز ذلك للمأموم، واستدل بهما الأحاديث من ذهب إلى جواز إمامة القاعد^(٢).

وقال الباجي: اختلفت الآثار في صلاة النبي ﷺ في موضعه وصلاة أبي بكر اختلافاً متناً، واختلف العلماء في الأحكام المتعلقة بها لاختلافها، وأخذ كل طائفة ببعض تلك الأحاديث، فرى عنه ما تقدم من أنه ﷺ أمّ أنا بكر، وروى الأسود بن يزيد عن عائشة: أنه ﷺ صلى خلف أبي بكر، ويرواه مسروق عن عائشة، فمن جرّ أن يؤم القاعد القائم تعلق بحديث عروة عن عائشة في ذلك، ومن منع ذلك قال: إن رواية عائشة اختلفت في ذلك، ولم تختلف رواية أنس أن أبا بكر أمّ من تلك الصلاة فكانت أولى، والله أعلم، انتهى.

(١) «صحيح البخاري» كتاب الأذان، رقم الباب ٦٨.

(٢) انظر: «شرح المرقائي» (١/٢٧٩).

وهذا الميموني^(١١) : اختلفت الروايات هل كان النبي ﷺ الإمام أم أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - ؟ فجماعه قالوا : الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عائشة مريح في أن النبي ﷺ كان الإمام إذ جلس عن يسار أبي بكر - وثقوته : فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس حائساً وأبو بكر قائماً بخدي به وجماعه قالوا : كان أبو بكر هو الإمام لما رواه شعبه عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة : أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر - رضي الله عنه - وهي رواية مسروقة عنها : أنه ﷺ صلى خلف أبي بكر - رضي الله عنه - حالما في مرضه الذي توفي فيه .

قال البيهقي : لا ندرك في أحاديثها ، فإن الصلاة التي كان بها النبي ﷺ إماماً هي صلاة الظهر يوم اتبعت أو يوم لأحد ، والتي كان فيها مأموماً هي صلاة الصبح من يوم الاثنين ، وإننا نعيم من أبي هذيل : الأخبار التي وردت في هذه القصة كلها صحيحة ، وليس فيها تعارض ، فإنا نسئ إلى من صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد ، في أحدهما كان إماماً وفي الأخرى كان مأموماً .

وقال الضرير ، الحمدي وابن ناصر : صح وثبت أن النبي ﷺ صلى خلفه مستند به في مرضه الذي توفي فيه ثلاث مرات ، ولا يكر ذلك إلا جاهل لا علم له بالرواية ، وقيل : إن ذلك كان مرتين جمعاً بين الأحاديث ، وبه جرم ابن حبان ، وقال ابن عبد البر : الآثار الصحاح على أن النبي ﷺ كان الإمام انتهى .

قال الحفاظ^(١٢) : قال أبو بكر بن العربي : لا جواب لأصحابنا عن حديث

(١١) - عمدة القاري (٢/٢٦٦)

(١٢) - فتح الباري (٢/٢٧٤)

باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد

مرض النبي ﷺ يخلص عند السبك، وإتياع ابنة أوى، وانتخبصر لا يثبت بالأحمر، قال: إلا أني سمعت بعض الأنباخ [يقول]: اتحاذ أحد وحوه انتخبصر، وحال النبي ﷺ، والنبوك به، وعدم العوض عه ينفضي الصلاة معه على أي حال كان، وليس فلك لغيره، برؤ عموم قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموس أصلي».

قال الحافظ في «الفتح»: وقد أتم قاعدا جماعة من الصحابة بعدد كتبه منهم: أسيد بن حضير، وحابر، وقبس بن قهد، وأس من مالكة، والأسانيد عنهم بذلك صحبه، أخرجه عن الرزاق وسعيد بن منصور، وابن أبي شبة وغيرهم، بن ادعى ابن حبان وغيره إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد، انتهى.

قلت: نكن هذه الآثار حجة على من يكر إمامة القاعد مطلقاً لا على من يقول بجلوس المؤتم لحلوس الإمام، فإن هذه الآثار كما ذكرها الحافظ بعد ذلك مبسوطاً قد على جلوس المؤتم، نعم أوضح دليل للمحمهور قوله نعاتر: «وَقَوْمُوا بِرُؤُوسِنَا»^(١) الصريح في وجوب القيام لا يمكن أن يترك إلا بمثله.

باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد

الفضل بضاد معجمة الزيادة، والبراد بها التوافل، لأن الفرائض إن أطلق القيام فيها فقد فصلان باطلة عند الجميع، عليه إعدادها، فكيف يكون له نصف فضل، بل هو عاص، وإن سحر عه فرضه انحلوس اتفاقاً لأن الله لا يكلف نساً إلا وسعها، فليس القائم بأفضل منه، لأن كلاً أدى فرضه، قاله الزرقاني^(٢).

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

(٢) الشيخ الزرقاني (١/ ٢٨٠).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَهُوَ قَاعِدٌ، مِثْلُ بِضْعِ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَائِمٌ»

أُخرج مسلم في ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٦٦ - باب حواز النافذة قائماً وقاعداً، حديث ١٦٠

والنسائي في ٢٠ - كتاب قيام الليل وتطوع النهار، ٤٠ - باب فضل صلاة القائم على القاعد.

وابن ماجه في ٥ - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، ١٤١ - باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم.

ابن ماجه^(١)، من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن بابويه عن حديثين بينهما ألف المكي عن عبد الله بن عمرو، والنسائي من طريق الثوري عن حبيب عن أبي موسى النخعي عن عبد الله بن عمرو، ثم أخرج مسلم من طريق هلال بن يساف عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو قال: حدثت أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الرجل قاعداً»، الحديث. وكذا أخرجه النسائي وغيره، لكن لما حكى ثلثي ما بلغه فقال: «أعمل» ضمائر الحديث متصلاً.

(تنبيه) لا يلزم عليك أن بعض النسخ لمصرية لبس فيها ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص، ولعظها عن موسى لعمرو بن العاص، أو لعبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ... الحديث. والظاهر أنه سقوط من النسخ لاتفاق النسخ الهندية وأصحاده الفسوخ وبعض النسخ المصرية، فأملاً.

(أن رسول الله ﷺ قال: صلاة أحدكم نفلًا (وهو قاعد) جملة حاله (مثل نصفه) أجر (صلاته وهو قائم) قال ابن عبد البر^(٢): لما في القيام من العلة

(١) أخرجه ابن ماجه رقم (١٢٢٩)، والنسائي رقم (١٢٥٩).

(٢) انظر: شرح مؤلفي (١/٢٨٠) والتعليق المصحح (١/٢٨٨).

أَوْ سَأَلَ، أَوْ تَفَصَّلَ، أَوْ تَقَدَّمَ، أَوْ سَأَلَ عَنْهُ الْإِسْرَافُ دُونَ الْقُرْبَانِ،
لَا فِي الْقُرْبَانِ إِلَّا أَضْغَى النَّفْسِ فَتَعْدُ فَضْلَتُهُ - ضَمُّهُ عَنِ الْجَمْعِ - عِنْدَ إِعْرَافِهَا،
تَكْتَلِبُ بِأَكْبَرِهِ أَنْ يَصْنَعَ فِي صَلَاتِهِ، عَلَى هَذَا نَافِذٌ، وَهُوَ عَجَزٌ عَنِ الْقِيَمَةِ فَفَضْلُهُ
الْقُرْبَانِ بِمَنْفَعَةٍ لَا يَكْتَفِي قِيَمَتُهَا إِلَّا وَصْفُهَا بِمَنْفَعَةٍ يَصْنَعُ بِأَكْبَرِهِ، لَا
إِلَّا أَضْغَى قُرْبَانٍ عَنْ مَجِيئِهِ، أَسْفَرُ.

قَالَ سَيِّدُ السُّوَرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَنْ صَلَّى حَالًا فَفَضْلُهُ أَجْرُ
الْعَامَةِ هَذَا لِلصَّحِيحِ وَالَّذِي لَيْسَ لَهُ عَدَلٌ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ لَهُ عَدَلٌ مِنْ مَرَجَةٍ أَوْ
مَجَرَةٍ فَصَلَاتُهُ حَالًا فَفَضْلُهُ سِرُّ الثَّانِيَةِ، وَلِذَا رَوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مِثْلَ هَذَا
الَّذِي رَوَى، هَلَاكَ الْقُرْبَانُ.

قَالَ السُّوَرِيُّ فِي التَّحْلِيلَةِ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا فِي صَلَاتِهِ لِنَفْسِهِ، وَأَمَّا
الْقُرْبَانُ فَلَا يَحْرُمُ النُّعْمَةَ فَهُوَ مَعَ الْقُرْبَانِ عِلْمُ الْقُرْبَانِ بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنَّ حَذْرَهُ
نَفْسُهُ نَزَاهَةٌ، أَسْفَرُ.

قَالَ الزَّيْلَعِيُّ يَذْكُرُ عَلَيْهِ وَأُخْرِجَهُ لِيُجَاهِدَ فِي النَّجْدِ، عَنْ أَبِي مُوسَى
وَرَوَاهُ إِذَا رَوَى لَهُ أَوْ سَأَلَ، أَوْ مِثْلَ مَا يَهْلِكُ مَقَامًا صَحِيحًا، أَسْفَرُ
وَحِكْمِي حَسْبِي^(١) عَنْ التَّرْمِذِيِّ: هَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى عَصْرِ أَمْرِ
الْعِلْمِ عَلَى صَلَاةِ الطُّغْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَذَلِكَ حِينَ صَحَّاحٌ عَلَى الْفَعْلِ، حَتَّى
اسْتَدْلُوا بِهِ بِوَجْهِ صَلَاةِ الْقُرْبَانِ فَاعْدُ مَعَ تَقَرُّرِهِ عَلَى الْقِيَمَةِ عَمَّا فِي التَّهْدِثَةِ.

وَالسَّاجِي^(٢) بِرَبِّهِ أَحْمَرُ الصَّلَاةِ: لَا رُفْعَ لَهَا تَعْلُفٌ، وَهَذَا وَاجِبٌ
فَالْجَاهُ زَكِيٌّ الْبَرَاءُ بَعْضُ الصَّلَاةِ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ وَالْمَقَامَ، أَيْ تَعْلُفُ صَلَاتِهِ
الْبَرَاءَةُ عَنِ الْمَشْرِعِ لِيُقِيمَ أَوْ تَأْخُذُ مَطْلَقًا، رَحِمَ اللهُ السَّاجِدِينَ أَمَّا مَنْ
الْبَرَاءَةُ بِسَبْعِ الْبَرَاءَةِ زَكِيٌّ الْقُرْبَانُ أَوْفَى بِهِ.

(١) حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي (١٢٣٥)

(٢) سَفَرُ (١٢٤١)

فإن الحافظ^(١) إن أراد أنه لا يستطيع الصيام إلا عشرة فذلك وإلا فقد
أسى ذلك أكثر العلماء، وحكى ابن أبي عمير عن أبي عبد الله أنه أحسن
واسعاً من الخاشعي وابن تيمية، وإسحاق بن إبراهيم وأبو داود وغيرهم أنهم جعلوا
الجمعة على المشي، فإنه أمر فاني

فإن المشي^(٢) أحب من ركعتين من صلاة الجمعة على المشي، وهو محمول
على الخاشعي من حق غير الخاشعي، فحمله الخطابي على الثاني، وهو محمول
قد مر، لأن المراد من المشي الذي أتى به بعد ركعتين من المشي، لا المشي
والخاشعي يكتب له جميع الأجر لا بعده، ذلك أن المشي لا خلاف بين
العلماء أنه لا بد من المشي على الثاني، بل هذا أحسن أقوالهم، بل
أما التمسك عن الشيء فإنه من منعه الله وحده عن عمله بحره أو غيره
يكتب له أجر عمله وهو صحيح، انتهى.

قلت: اصطفى الخطابي من جملة غير المتقدمين حديثاً مرفوعاً، كما مر
عليه سابقاً، والذي حكاه الحافظ^(٣) أن قال: قال الخطابي: كتب تأويلت هذا
الحديث على أن الجمعة صلاة الصبح يعني للفقهاء، نكر قرأه من صني
تأنيلاً بعده لأن المصنف لا يسمي الصلوة، ثم عطف "فإنه" أي لا يحفظ
شيء أحد من أول الصلاة إلى ركعتين في ذلك، فإنه مراد به صلاة الجمعة، وأما ذكر
بعض أن إذا أجزأها فبما فالصحيح للفقهاء على الصلوة، مصححاً جداً، هذا
الحديث

لكن في التمسك نفسه، لأن الصلوة شكل من أشكال الصلوة، هذا

(١) مع الترمذي (١١٠٠٤).

(٢) مع (١١٠٠٤) مع (١١٠٠٤).

(٣) مع (١١٠٠٤) مع (١١٠٠٤) مع (١١٠٠٤).

٢٩٩/٢٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، نَافَا
وَبَاحًا.....

الاصطناع، وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران العريض المنعروض الذي
يمكنه أن يتحمل ضيق مع شدة، فحمل أجر المذبح على الأجر من أجر
القائم لرغبته له في القيام مع جوار قعوده النوى.

قال الحافظ: وهو حمل شعبة، وسعيد، جميع البخاري حيث أدخل في
الكتاب حديثي عاتقه وأسر وصلى في صلاة المنعروض بعداء من صلى فرضاً
فأعدها وكان ينش عليه الثقبان أخرجه، وكان هو ومن صلى فليلاً سواء كما ذكر
عنه حديث أسر وعائشة، ولم تحمله هذا المنعوض وتكاف الثقبان كان أهدى
لحديث أجم تكاف الثقبان، فلا يستع أن يكون جزء على ذلك نظير آخره علم
أصل أصنافه، ويصح أن نجد الأجر على الصف من أجر الأقبية، انتهى
وسط الكلام علمه ابن عابد بن محمد، سائفة الحرة، فارجع إليه هو مست.

٢٩٩/٢٠ - (مات، عن ابن شهاب) الزهري (عن عبد الله بن عمرو بن
العاص) هو متقطع، كما قال ابن عبد البر وغيره، لأن الزهري ولد سنة ٥٨ هـ
وعنه أنه من عمرو مات بعد سنة ٦٠ هـ فلم يلقه، قاله البرقاني.

قلت: ذكر الحافظ في تهذيبه الأقوال في إقامه ابن سنة ٧٧، لكن
كان هو "تتبع" مات هو ذي الحجة لسالي الحرة على الأصح، وقار
السيرطي في الإسعاد: مات ليالي الحرة سنة ثلاث وستين وهو من ثلاث
وسبعين سنة.

(أنه قال: لما قدمنا المدينة نفا) أي نفاها (وباء) ما تسد سرعة الموت

(١) شرح الزهري (١/٢٨٩)

(٢) تهذيب الشهاب (١/٣٢٤)

(٣) (٢١، ١٣٦)

بْنِ وَحْكُهَا شَدِيدًا.....

وكثيره. وفي «المجمع»: هو ما ينصرف والحد والهمزة طاءونه ومرض عام أو موت سريع. وقيل: الهواء السخني (من وعكها) يفتح الواو ويسكون النون.

قال البيهقي: هو شدة الحر من المرض. وقال ابن عبد البر: الوعك لا يكون إلا من الحسنى دون سائر الأمراض، وقال المجدد الوعك: سكون الريح وشدة الحر، وأذى الحسنى ووجعها، ومُعْنُها في البدن، وألم من شدة التعب (شديد) ينزفع صفة واء، وهذا النوع مشهور عند أهل السمر والحديث، فإن المهاجرين أول ما قدموا المدينة وعكروا شديداً.

وفي «الخبس» في ذكر وقائع السنة الأولى قال: وفي هذه السنة وعك أبو بكر وعمر من الصحابة، روي أن هواء المدينة كان غصاً ونعماً يكون فيه الوباء. وكانت مشهورة بالوباء في الجاهلية، فإذا دخلها غريب في الجاهلية يقال له: إن أردت أن تسلم من الوعك والوباء فانهق نون الحمار، فإذا دخل سلم. فاسترخم المهاجرون هواء المدينة ولم يوافق أمرتهم، فمرض كثير من الغريباء وضيقوا حتى لم يقدرُوا على الصلاة قياماً، وكان المتفقون والمسلطون يفنونون. أضناهم حُمَى يَرَب، انههر.

قلت: وفي هذا الوباء وقع ما روي عند النسائي وغيره من قول أبي بكر - رضي الله عنه -: كل امرئ مصبغ في أهله، وقول بلال: ألا ليت شعري هل أبيت ليلة، قالت عائشة: فدخلت على رسول الله ﷺ، فأخبرته، فقال: اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد حباً وصحبها، وبارك لنا في صاعها ومدها، واقتل حمها إلى مهيعة. وهي الجحفة. فأجاب الله نبيه دعاءه، فجعل هواءها صحباً موافقاً لأمرجة الغريباء، ونقل وباءها وحمها وعضوة هوائها إلى جحفة، وهي بومضة كانت دار اليهود ولم يكن بها مسلم، يقال: كانت لا يدخلها أحد إلا حُم، ولهذا عدلوا الطريق إلى رابع. ورأى النبي ﷺ امرأة نائرة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت مهيعة، فأول أن وباء المدينة نقل إليها، كذا في «الخبس» مختصراً.

فخرج رسول الله ﷺ على الناس، وهم يصلون في سبحة فعودا، فقال رسول الله ﷺ: «صلاة الجماعة مثلي حبة صلاة القنم».

(فخرج رسول الله ﷺ على الناس وهم يصلون في سبحة) تضم السبحة المهمة وسكود الموحدة المثلثة، سبكت بها لاشتغالها عن التمسح من سبعة الكلى نائب بعضه، وحفت به دون التبريضة. فإن ابن الأثير: لال المسبحات في العرائض على. وفي النوافل يرم بها مؤانيل من سبلها. فإنه الرزقاني.

وفي الصحيح: بذلك تذكروا وصلاة النافلة: سبحة أيضا، وهي من التمسح كالتسعة من التسخير، وخفت الشافعي بها وإن شاركها العريضة في معادها لأن التسبيحات هي العرائض بمؤانيل، فلتألفه شاركها في علم التوحوب.

وهذا الشافعي^(١) في هذا الحديث أيضا أن المرد عموم الصلاة لتشاملة للمرض والقتل مسدداً بقوله تعالى: «وَلْتَسْبِحْهُنَّ أَنَّهُ جَنَّتِ لَمْ تُكْرِهْنَ وَجَنَّتِ لَمْ تُكْرِهْنَ» (آية^(٢)). وإنما قال ابن عباس: إن هذه الآية في الصلاة الأربع (العمود) يعني يصلون النوافل فاحسن (فقال رسول الله ﷺ: صلاة القنم). يعني صلاة النفل فأعده مع القدرة على القيام (مثل) آخر (صلى صلاة القنم) والظاهر أنه الإمام. يعني الله عزه. ذكر هذا الحديث لبيان المراد من الحديث السابق بأن الله، إذ به النوافل لها في هذا الحديث تصريح السجدة.

لكن أشكل على هذا الحديث، أنه كما مر من ضرورة نوباء كبره، فكيف يكون أحرمهم صعدا، ويمكن أن يحاب أنهم لم يلبسوا حذو لعدم، أو بدل بما فاته الخطأ كما تقدم مبسوطة، بأنه يجعل على من تكلم القيام مع العشرة عنه، ويكون آخر. لقائه فحفت القنم، فبني أسر القاعد على النصف من القنم، ثم لم يلبس في الأحاديث صفة القعود في محل القيام، فبحسب كيف

(١) النظر: (١/٢٩٢).

(٢) سورة نوره، الآية ١٧.

أنها قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي في صلاة واحدة قط، حتى كان قبل ركوعه بركعة، فكان يصلي في سبحة قاعد، ويقرأ بالسورة قبلتها،

عصم عن بعض (أنها قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي في سبحة) سبحة بيد، لقائلة لما تقدم (قاعداً) بل كان يصلي قائماً حتى يركع ثم يركع، يخبر عنه بركة بشتيم أبداً. وسباني في الحديث، التي عن عائشة رضي الله عنها. أنها مع رسول الله ﷺ يصلي صلاة، تلبس قاعداً حتى أركب الحديث. وأخرج أبو داود بسنده عن شبيب، عن عائشة، قال: كان يصلي قاعداً، قلت: حين حضره الموت (حتى) إذا كان قبل وفاته بعام، ودخل في السر وثقل عن القيام، وفي مسلم وغيره، بعد واحد أو اثنين بالنسبة، والحارة مشددة لا ميم، ومالك أثبت على غيره خصوصاً في ابن شهاب.

(فكان يصلي في سبحة) أي سبحة قاعداً، وفقاً به وإبقاء على نفس واحدة، صلاته. وعلى جواز استعمال خدعاً مع المغاربة على القيام إجماع لعلماء كما قاله النووي، وأخرج ابن أبي شيبة عن أم سلمة قالت: سمعت ﷺ حتى كان أكثر حيلته وهو جالس. النضر. (أو قرأ) بركة في الصلاة بالسورة قبرمها، أي بركة ما يستعمله رسول الله ﷺ لا تتونه حل قدره وعن محمد بن عوف بن أبي حنيفة، قال الزجاج: معناه: بركة تبيين، والتبيين لا يتم بأن يحل في القرآن، إنما يتم بأن يتبين جميع الحروف، ويوفى حقه من الإتيان، فإن أراد أصله من قولهم: أقر رأياً إذا كان بين اثنين افتراق ليس (الكثير). وقال: لبيان: إسرائيل تبيين القرآن، وأقر رشح حسن التفسير، وقرأ: الكلام ترتيباً، أي تحطت فيه وأجست تأليفه، وقوله تعالى: خازنهم تأكيد في إحياء الأمر به وأنه معاً لا بد منه للفائدة.

حتى يكون أطول من النون ميقاً.

أخرجه مسلم في ٦ - كتاب صلاة المسافرين - ١٦ - باب عزاء النافذة قائماً
وقاعداً، حديث ١٦٨.

٢٢/٣٠١ - وحدثني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن
أبيهم، عن عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها أخبرته أنها لم تر
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة النبي

واعلم أنه تعالى لما أمره بمصلاة النبي أمره بترتيب القرآن، حتى ينعكس
المخاطب من التأمل في حديث تلك الآيات ودقائقها، فعند الوصول إلى ذكر الله
يشعر عظمته وجلالاته، وعند الوصول إلى النوع والوعيد يحصل الرجاء
والخوف، ويستتبر القلب بنور معرفة الله، والإسراع في القراءة يدل على
عدم الركون على المعاني، لأن المتصلي يتبجح بذكر الأسود «الهيئة الروحانية»،
ومن ابتهج بشيء أحب ذكره، ومن أحب شيئاً لم يعر شئيه بمعرفة، فظهر أن
المقصود من الترتيب إنما هو حضور القلب، كماذا، المعرفة، كذا في التفسير
الأكبر.

(حتى يكون) أي تلك السورة المفرومة بالترتيب (أطول) باعتبار زمر
القراءة (من أطولها) إذا قرئت بلا ترتيب، يعني أن مدة قراءته لها أطول من
قراءة سورة أخرى أضول من هذه السورة إذا قرئت غير مرتلة، فإما أم سلمة
وبغيرها كانت قراءته صلى الله عليه وسلم حرفاً حرفاً.

٢٢/٣٠١ - (مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عروة بن الزبير (عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم) أي عائشة (أخبرته) أي عروة (أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلاة الليل) قدمت صلاة الليل لتخرج كعرائض، فإنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العرائض
فالقائماً أبداً، لأن الغيبام فيها فرض، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف العرائض، فإن أنس
ما صليت وراء إمام فطأعت صلاة منه صلى الله عليه وسلم الحديث. وقد روت الأوامر للأئمة
بالخفية، في صلاة ورايت، كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث.

قاعدة قطب، حتى «من»، فكان يقرأ قاعداً، حتى إذا أراد أن يركع، قام فقرأ سحواً من ثلاثين أو أربعين آية، ثم ركع.

أخرجه البخاري في ١٨ - كتاب تفسير مصلاه، ٢٠ - باب إذا صلى وأعاد له صحح

ومسلم في ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ١٦ - باب حوزة لتأمله ذنباً وقاعداً، حديث ١١١.

(قاعدة قطب حتى) إذا (أمن) أي دخل في «من»، وفي رواية للبخاري: «حتى كره»، وفيها إشارة إلى بيان العدد في ترك القيام (فكان يقرأ) المقرأ في صلاة (قاعدة) إلى ما يشاء - (حتى إذا أراد أن يركع قام) فيه إشارة إلى موافقة عدد القيام وتأكد بأنه لا يجلس بما يطفئه منه، وفيه أن من لم يظن أن يقوم في جميع صلاته، حار له أن يقوم فمما تمكنه منه. ولا خلاف معلوم في حوزة ذلك في التأمل، قال الساجي^(١) قلت: سألني نخلاب ب بعد ذلك (مقرأ) محو أي تقريباً (من ثلاثين أو أربعين آية) ونحوه أو لئلا من الروي، ويحتمل التوبع باعتبار اختلاف الأوقات، قاله برزقاني^(٢).

قلت: وأخرجه أنه تعريب كما هو صريح لفظ «سحوا من ثلاثين» (ثم ركع) وسجد، ويصل في ثلثة من ذلك كما سيأتي.

وبخلافه حديث عائشة - رضي الله عنها - نفسها «أن النبي ﷺ إذا جلس ليلاً طويلاً قائماً وثيلاً طويلاً قاعداً، وكان إذا قراً وهو قائم ركع وسجد وهو قائم، وإذا قراً قاعداً ركع وسجد وهو قاعداً، رواه الجماعة^(٣) إلا البخاري، وفي بعض طرق مسلم^(٤) إذا افتتح الصلاة قائماً ركع قائماً، وإذا

(١) انظر المستفي (١/٢٣٢).

(٢) انظر شرح البرزقاني (١/٢٨١).

(٣) أخرجه مسلم (٧٧٢)، وأبو داود (٩٥٥، ٩٥٦) والترمذي (٢٧٥)، والبيهقي (٢٧٩)، وابن ماجه (١٠٢٩).

٢٠٢/٢٣ وحديثي عن مثلث. عن عبد الله بن عمرو
الأنصاري، وعن أبي بصير، عن أبي مسلمة بن عبد الرحمن، عن
عائشة، زوج النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ، قال: يا أيها الناس، فليقرأ
بها حاله. هذا يعني من فوائده طرأ ما يكون يرضى أو يرضى به،
وغيره من ذلك...

افتتح الحلاء لعدة رجب قاعدته. قال العراقي: فيحمل على أنه كان يفعل مرة كذا ومرة كذا فكان مرة يفتح لعدة. وروى قرامته قاعداً ورجع ههنا، وكان مرة يفتح قاعداً يقرأ بعض كتابه، وبعضها قائماً ويرجع قائماً. فكان لا ينقضي المداومة. قال السريسي^(١).

٣٠٢/٢ - (مالك، عن عبد الله بن يزيد النخعي) (أخوه أبي الضمرا)
عطف على عبد الله بن يزيد، سالم بن أبي أمية (مولى عمرو بن عبد الله) الشيباني
قال في "السنن"، لا خلاف بين رواة "الموطأ" أن الحديث لما نكحتهما
حصناً، ولا إشكال فيه، وسقطت الرواية من عند الله عن يحيى عن أبيه، وهو
وهم واضح لا يُعْرَج عنه ولا يلتفت إليه (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن
عوف (عن عائشة) ثم المؤمنين (زوج النبي) قال رسول الله ﷺ كانا في أحرم
حباته بعدما أمر الله بتقديم (بصلي) النوافل صلاة الليل أو في النهار أيضاً
(جالساً) حال (فجر) فيه اقتران قدر ما يشاء أو هو حالس فإذا بقي من ما أراد
من القراءة قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية كفى بهذا التمييز عن التمييز
الأول (قام فقرأ) هذه الآيات (وهو قائم) فيه إشارة إلى أن ما بقياً جالساً كان
أكثر من ذلك، لأن الشبهة لا تفتن في الأغلب إلا على الأقل، قال ابن عابد بن
الأفضل أن يقوم فقرأ حيث لم يركع ليكون موافقاً لنفسه، ولو لم يقرأ ولا ركع
استوى دفعا لم يركع حار وبار لم يركع فائساً وركع لا يحزنه؛ لأنه لا يكون
توابعاً فائساً ولا ركوعاً فاعداً، هـ.

(١) انظر: كتاب الصلاة، ١/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.

ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ ضَاعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ.

أخرجه البخاري في: ٦٨ - كتاب تفسير الصلاة، ٣٠ - باب إذا صلى فاعداً ثم صبح.

ومسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ١٦ - باب حواز الشافطة قائماً وفاعداً، حديث ١١٢.

(ثم رَكَعَ وسجد ثم ضاع في الركعة الثانية مثل ذلك) المذكور من قرائته أولاً جاساً ثم قائماً. وفيه جواز الجلوس في النافذة بعد القيام وكفا عكسه، قال القاري^(١): وهذا أي حواز الركوع قائماً بعدما افتتح الصلاة جالساً حائز بالانقضاء بخلاف عكسه، وتقديم ما حكاه الأبيحي من الإجماع على جواز ذلك، ولا شك في أن العمودين كاشيهما خلاصتان. أما الأولى: وهي جواز الجلوس بعد القيام. فقد قال القاري: إذا افتتح الصلاة قائماً ثم قد يحوز عند أبي حنيفة خلافاً لهما، كذا ذكره صاحب التلخيص، قال ابن الجهم: لا فرق بين أن يقعد في الركعة الأولى أو الثانية.

وأما الثانية: وهي جواز انقزام بعد الجلوس، فقد قال الطحاوي: ذهب قوم إلى كراهة الركوع قائماً ثم افتتح الصلاة فاعداً، واستحوا يحدث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يكرر للصلاة قائماً وداعداً فإذا صلى قائماً رَكَعَ قائماً، وإذا صلى فاعداً رَكَعَ فاعداً، وخائفهم في ذلك آخرون، فلم يروا به بأساً، ونحن جوا يروايه الباب، وهذا أولى من الحديث الأول؛ لأن صبره على القعود حتى يركع فاعداً لا يدل ذلك على أنه ليس له أن يقوم ويركَع قائماً، وقباضه من قعوده حتى يركع قائماً يدل على أنه أن يركع قائماً بعدما افتتح فاعداً. فلهذا جعلنا هذا الحديث «وثنى» مما قبله، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمهم الله تعالى - انتهى.

قلت. وهذا مر قول الجمهور، بل لا خلاف بين الجمهور في

(١) «مرقاة المفاتيح» (٣/١٧٧).

٢٤٣/٣ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَدَعُهُ أَذَى عُرْوَةَ بْنِ
الرُّاسِبِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، كَانَا تَضَلَّيَانِ الْإِسْلَامَ، وَهَذَا مُخْتَلَفٌ.

٢٤٤/٣٠٣ - (مَالِكٌ)، أَنَّهُ بَدَعُهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ كَانَا
بَضَلَيَانِ (الضَّلَالَةُ) دُونَ الْفَرِيقَةِ (أَوْ هِيَ مُحْتَبِيَانِ) الْأَحْمَدُ، أَلَّا يَضُمَّ رَجُلُهُ إِلَى عِلَّةِ
يُثْرَبُ بِجَسَعِهَا، مَعَ ظَهْرِهِ وَبَلَدُهُ، عَلَيْهِمَا، وَقَدْ تَكُونُ الْيَدَيْنِ نَحْبُثُ بِكَوْنِ رَكَتِهِ
مَتَّوْنَيْنِ، وَبَطْنًا فَمَعَهُ مَوْضِعَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ، وَبِذَا مَوْضِعَتَيْنِ غَنَى سَافِقِهِ،
وَأَخْرَجَ مِنْ أَسَى شَيْءٍ مِنَ الْحَسَنِ: أَنَّهُ كَرِهَ لَا يَرَى بِأَسَى أَنْ يَصِلِي لِرَجُلٍ وَهُوَ
مُحْتَبٍ، وَبِذَا مَبُورٍ كَانَ يَكْرَهُ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ كَانَ يَصِلِي مُحْتَبٍ، وَعَنْ
أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ كَانَ يَصِلِي مُحْتَبٍ، وَعَنْ طَلْحَةَ قَالَ: رَأَيْتُ
عَبَسَ بْنِ طَلْحَةَ يَصِلِي مُحْتَبٍ خَلْفَ الْمَدَامِ بِصَوْرَتِهِ، وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ:
رَأَيْتُ سَعِيدَ بْنَ حَبِيبٍ يَصِلِي مُحْتَبٍ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ حَلَّى حُجْرَتَهُ، ثُمَّ قَامَ
فَرَكَعَ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يَصِلِي مُحْتَبٍ، وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ
قَالَ: رَأَيْتُ عَمْرًا مِنَ الْعَصْرِ يَصِلِي مُحْتَبٍ، وَعَنْ الرَّبِيعِ قَالَ: رَأَيْتُ عَطَاءَ يَصِلِي
مُحْتَبٍ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ^(١)، وَالْأَمَلُ أَنَّ الْحُلُوسَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَوْجِعِ الْقِيَامِ نَيْسَ لَهُ
مُصَوَّرَةٌ مَخْصُوصَةٌ لَا تَحْتَزُّ إِلَّا عَدْبُهَا، بَلْ تَحْتَزُّ عَلَى صِفَاتِ الْحُلُوسِ مِنْ
حَتْمَاءٍ وَتَرْشُجٍ، مَرْفَافَةٍ وَغَرَفَاءٍ، أَمَّا، وَهَذَا تَرْفَافِي: ثُمَّ تَسْلُ الْأَحَادِيثُ حَتْمًا
لِقَعْدِهِ، فَإِنَّهُ مِنْ إِضْلَافِهِ يَبْزِازُهُ عَلَى أَبِي صَدْعَةَ شَاءَ السَّعْلِي.

وَأَخْلَفَ فِي الْأَفْضَلِ، فَصَلَّى الْأَتْعَةَ الثَّلَاثَةَ بِصُورَتِهِ، وَقَبْلَ، بِحُلْسٍ
مُتَشَرِّشًا، وَهُوَ مَوْجِعٌ لِقَدَالِ الشَّائِعِي فِي مَخْتَصَرِ الْحَزِينِ، وَمُسَحَّحَةِ الرِّفْعِ
وَمِنْ نَدْعِهِ، وَقَدْ تَوَرَّكَ، وَفِي كَيْ مِنْهُ أَحَادِيثٌ، أَمَّا.

قَالَ الشُّوَيْبِيُّ^(٢)، أَهْلُ الْأَحَادِيثِ هُوَ الْإِسْلَامُ، وَأَحْمَدُ، وَهُوَ أَحَدُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ

(١) - (الْمُتَضَرِّعُ) (٢٤٤/٣٠٣)

(٢) - (مِنْ الْأَرْسَادِ) (٢٤٤/٣٠٣)

لشاذلي إلى أن المصنوع لمن صلى فاعداً أن يترجى، وفيه إشاعة في أحد قوليه أنه يجلس فغشاً كانحوس بين المصنوعين، وحكي صاحب «النهاية» عن بعض الحكماء أنه يجلس سوركاً

وقد ألفني حسين بن الشاذلي: إنه يجلس على فخذ الزبير بن العيص، لكنه معني كحصة الفدوى من يدى الشفوى. وهذا اختلاف أباحه في (الأصل). وقد وقع الاتفاق على أنه حينئذ أن يقعد على أي صفة شاء من الشجرة، لما في حديثي عائشة وعمران بن العاصم، اهـ.

وفي أصل التصريح^(١) ومن نزلته محل فداء وفي رجله يترجى رجلاً، اهـ. وفي «الشرح الكبير»^(٢) المالكية: وترجى المصنوع جالساً في محل فداء المحذور عنه من أن ينسل من جلوسه، ليس بين المصنوعين غير الشتر، وغير المترجى حسنة لمن بين مصنفاته تائسيه، قال الشاذلي: حاصله أنه يقرأ سورة، ويركع كذلك وأصابعه على نفسه، ويرفع كذا، ثم يجير جالساً إذا أراد أن يسجد، يثني رجليه في السجدة، وبين مصنفاته والسجدة الثانية وترجى منها كذلك، ثم يرجع مرة أخرى، ثم يفعل في الركعة الثانية كما فعل في الأولى، اهـ.

فالمراجع عند الحاشية والمالكية كما علمه كتب فروقهم المروج، وأما عند الشاذلي فقال في المروحة: ويضعه كمن شاء من المراسل أو يركب أو يترجى أو ينادى، واعتبره أفضل من غيره، اهـ. وفي «شرح الاقتناع»: بعد كيف شاء، وأما أنه أفضل من نزلته وغيره، لأنه يعود عاتقاً، اهـ.

وأما عندنا الجمعية فقال العيني: احتلف الروايات عن أصحابنا في

(١) (١٠٢: ١)

(٢) (١٠٢: ١٠٢)

الفعود، إذا عجز عن القيام كيف يقعد؟ فروى محمد عن أبي حنيفة: أنه إذا افتتح الصلاة يجلس كيف ما شاء، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يترفع، وإذا ركع يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها، وعن أبي يوسف يترفع في جميع صلاته، وعن زفر يفرش رجله اليسرى في جميع صلاته، والصحيح رواية محمد، لأن عذر المرض يسقط الأركان عنه، فلأن يسقط عن الهيئات الأولى. اهـ.

وفي «استيعاب»: إذا صلى المريض قاعداً بركوع وسجود أو بإيماء كيف يقعد؟ أما في حال التشهد، فإنه يجلس كما يجلس للتشهد بالإجماع، وأما في حال الركعة وفي حال الركوع روي عن أبي حنيفة يقعد كيف يشاء، وروي عن أبي يوسف: إذا اقتنح ترنبح، وإذا أراد أن يركع فرش رجله اليسرى وجلس عليها، وروي عنه: أنه يترفع على حاله، وإنما ينقص ذلك إذا أراد السجدة، وقال زفر: يفرش رجله اليسرى في جميع صلاته، والصحيح ما روي عن أبي حنيفة، لأن عذر المرض أسقط عنه الأركان، فلأن يسقط عند الهيئات الأولى. اهـ.

وفي «الدر المختار»^(١): صلى قاعداً كيف شاء على المذهب، وقال زفر: كالتشهد، فيس. وبه يفتي، قال ابن عابدين: ينبغي أن يقال: إن كان جنوبه كما يجلس للتشهد أيسر عليه من غره أو مساوياً لغره كان أولى، وإلا احتار الأيسر في جميع الحالات، ولعل ذلك محلل القولين. اهـ.

قلت: وهو المرجح على الظاهر، ويؤيده ما في تنواع من «المدونة» ويقعد في كل نافلة كما في التشهد على المختار، وفي «البحر»: قال المصنف أبو الفتح: عليه الفتوى، واختاره الإمام السرخسي: لأنه المعبود شرعاً في

(٨١) باب الصلاة الوسطى

الصلاة، وفي «الحلاصة» عن أبي حنيفة أنه ثلاث روايات، فحينئذ بالاختلاف على إحدى الروايات، ولا حاجة إلى أن نضاف إلى ذلك ما لا يخفى، اهـ.

قلت: ويؤيده عموم ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - بعبارة طرق سنة الصلاة أن نضع رجلنا اليسرى ونصب اليمنى، أخرجه أبو داود وغيره، لكن لم أر أحداً ممن يروي عن علي ذلك، فتأمل.

وقال ابن عابدين في مناقب أئمة المجتهدين: روي عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - تحييره بين القعود والركوع والاعتناء، وفي «مراقي الفلاح» بقوله المفضل حاشاً قال: تشهد إذا لم يكن له عدد في المجتهد، وعليه الفتوى، يكي ذكر شيخ الإسلام: الأفضل أن يعمد في موضع القيام محشياً: لأن عامة صلواته بخلاف في آخر عمره كان محشياً إلى آخر ما بسط، اهـ.

(٨١) الصلاة الوسطى

الموارد في قوله تعالى: ﴿كَفَيْتُكَ اللَّهُ الْكَفَاةَ وَالْكَفَاةَ الْكَفَاةَ﴾ الآية.

قال الزرقاني^(١): هي تأنيث الأوسط، وهو الأعدل من كل شيء، قال أعرابي يمدح النبي ﷺ:

يا أوسط الناس منزلاً في مدارجهم
يا أكرم الناس أمناً برة باباً
وليس انفراد المتوسط بين شئين، لأن فعله صيغة التفضيل، ولا يبنى منه إلا ما يتقبل الزيادة والنقص، والمتوسط بمعنى العذر والتجاوز بينهما بخلاف معنى المتوسط، فلا يقللها ولا يبنى عليه فعل تفضيل، انتهى.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

(٢) (٢٨٣/١).

قلت: ويحتمل الفعلى من المتوسط أيضاً كالوسطى من الأصابع، واختاره الرازي في «تفسيره»، وقال: والمراد من الوسطى ما تكون وسطى في العدد، لا ما تكون وسطى بسبب العصيفة، اهـ. قال ابن العربي: يحتمل أن يراد بالوسطى الفضلى، ويحتمل أن يراد به من المتوسط، وهو المساوي في البعد لكل واحد من الطرفين.

واختلفوا في تعيين الصلاة الوسطى على أكثر من عشرين قولاً، قال الباجي^(١): ذهب مالك والشافعي وأكثر أهل العناية إلى أنها الصبح، وقال زيد بن ثابت وعروة، إنها الظهر، وقال جماعة من الصحابة، هي العصر، وبه قال ابن حبيب وأبو حنيفة - رضي الله عنهما - اهـ.

قلت: هذه الأقوال الثلاثة مشهورة عند العلماء، سيأتي ذكرها بشرحها في «البرطاء» وأما الأقوال النافية على ما نقله تعيني عن الفيضاني في كتابه «كشف المغفل عن الصلاة الوسطى» فقول: المغرب، روي عن ابن عباس، واختاره فيضة، وقيل: جميع الصلوات، روي عن ابن عمر ومعاذ بن جبل، وقيل: الجمعة، ذكره ابن حبيب من المالكية، وقيل: الظهر، في سائر الأيام والجمعة يوم الجمعة، وقيل: العشاء، اختاره الواحدي، وقيل: الصبح، والعشاء، قال الأبهري من المالكية، وقيل: الصبح، والعصر، وقيل: صلاة الجماعة، وقيل: الترتب، وصنف فيه علم الدين السخاوي جزءاً، قال الشراكاني: وإليه ذهب أبو الحسن علي بن محمد السخاوي المغربي.

وقيل: صلاة الخوف، وقيل: صلاة الأضحية، وقيل: صلاة الفطر، وقيل: الضحى، وقيل: صلاة من الحمس غير معينة، قاله سعيد بن حبيب وشريح النقاضي، وهو مختار إمام الحرمين من الشافعية، وقيل: الصبح أو

(١) المتن: (٢٤٥/١).

٣٠٤/٢٥ - حدثني إسماعيل بن عمار، عن يزيد بن أسلم، عن النخعي بن حكيم، عن أبي يوسف مولى عائشة أم المؤمنين؛ أنه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً.....

فصبر على الفريد، وقيل: اتوقف، وقيل: صلاة الليل، وزاد المحدث على بعضها أو الصلوات المتوسطة بين الظهر والنصر أو كل من الخمس، أو. وقيل: الأوابس، وقيل: الحنازة، كما في هامش «المشكاة»، والفرق بين هذا وبين ما روي عن ابن عمر وغيره كالفرق بين الكلل الإفرادي والمجموعي.

٣٠٤/٢٥ - (مالك، عن زيد بن أسلم، عن الثقات بن حكيم) مكبراً (عن أبي يوسف) لا يعرف اسم، أخرج له البخاري في «الأدب المفرد» ومسلم في «صحيحه» و«أصحاب السنن» إلا ابن ماجه (مولى عائشة أم المؤمنين) من ثقات التابعين. ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية، وذكره ابن حبان في «الثقات»، له في «صحيح مسلم» وفي «السنن» حديثان عن عائشة، قاله الحافظ. قلت: أخرجها مالك في «الموطأ» أيضاً أحدهما هذا، والثاني يأتي في «مسند الجنب».

(أنه قال: أمرتني عائشة) أم المؤمنين (أن أكتب لها مصحفاً) قال المزيقي^(١): مثله الميم والمضم أشهر. وقال المحدث: المصحف: الكتاب، جمعه: صحائف وصحف ككتاب نافذة، والمصحف مثله الميم من أصحف بانضم، أي جعلت له الصحف، أو.

قال الشافعي: هذا مضمي أن يكون بعد جمع القرآن في مصحف، وقبل أن تجمع لمصحف على المصاحف التي كتبها سبعة وأنفذه إلى الأمصار، لأنه لم يكتب بعد ذلك في المصاحف إلا ما أجمع عليه ولبت بالنوازل، أو.

قلت: هذا قد كان إملاء عائشة - رضي الله عنها - بطريق القراءة، ركنها

ثُمَّ قَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَادْنُسِي: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ

فِي الْقُرْآنِ، أما إذا كان بطريق التفسير، فلا إشكال في أن يكون منقولاً عن مصحف عثمان، ركون أبي بونس في الطبعة الثانية يؤيد الثاني، وهو المرجح عند شيخنا الوالد - نَوَّزَ اللَّهُ مَرْقَدَهُ - عند الدرس.

لكن رواية النخاعي وغيره بسنده عن أم حميد سألت عائشة - رضي الله عنها - عن قول الله عز وجل: الصلوة الوسطى، فقالت: كنا نقرأها على الحرف الأول على عهد رسول الله ﷺ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وصلوة العصر، الحديث، فعلم أنها - رضي الله عنها - أمته بطريق القرآن (ثم قالت: إنا بلغنا بالخطاب أي أتت نكتة إلى (هذه الآية) التي يأتي سنها (فأدني) بالمد، وذلك مكسورة ونون ثقلة أي أعني، أمرته بالإذان لما أرادت إعلاء زيادة، سيأتي بيانها، ولم تكن فيما نقلت عنه، والآية هي قوله تعالى: (حافظوا) بصيغة الأمر من المعاملة للبيان في المدحومة.

وقال الرازي: فإن قيل: المحافظة لا تكون إلا بين اثنين، فالجواب من وجهين: أحدهما: أن المحافظة تكون بين العبد والرب، كنه قيل: احفظ الصلاة لتحفظك الإله الذي أمرك بها، والثاني: أن تكون المحافظة بين المصلي والصلاة فكأنه قيل: احفظ الصلاة حتى تحفظ لك الصلاة، وحفظ الصلاة للمصلي على ثلاثة أوجه، نحفظ عن المصلي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْفَظُوا الصَّلَاةَ﴾ (١) ونحفظه عن السلايا والمنعم: ﴿وَأَتِمُّوا الصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ﴾ (٢) ونحفظه بالشفاعة في الممسر فان تعالى: ﴿وَتَتَّبِعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوا لَكُمْ﴾ (٣) وأمر بتخير (على) سائر (الصلوات) بأدائها، في أوقاتها، قال الكرخي: أي وأنبهوا بأدائها في

(١) سورة العنكبوت: الآية ١٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٢٠.

وَالْفَسْكَوَةُ الْوُسْعَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿١﴾ فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذْنَتْهَا. فَأَمَلْتُ عَلَى:

أوقاتها كاملة الأركان والشروط، وقال الغازي: أي بجميع شروطها وحدودها، وإتمام أركانها ولعلها في أوقاتها المستحصنة بها، اهـ.

وقال الرازي: الأمر بالمحافظة على الصلاة أمر بالمحافظة على جميع شرائطها من طهارة البدن، والثوب، وسر العورة، واستقبال القبلة، وغيرها وبالمحافظة على جميع الأركان والاختراز عن جميع المبطلات، سواء كان من أعمال القلوب أو من أعمال اللسان، أو من أعمال الجوارح، اهـ. (ومسما الصلاة الوسطى) أفرادها بالذكر لفضلها، أو اعتقاداً بها وأخفاها كإخفاء ليلة القدر، وساعة الإجابة في الجمعة، وإخفاء اسمه الأعظم، ووقت الموت ليكون السكف مهتاً بها غير مضيق لغيرها.

(﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾) أي ساكتين لحديث زيد بن أرقم عند الشيخين وغيرهما: كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت، فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام، وهذا المعنى مرجع عند المحققين.

وقال الرازي: فيه وجوه أحدها: القنوت: الدعاء والذكر، وهو قول ابن عباس؛ والثاني: مطيعين؛ والثالث: ساكتين وهو قول ابن مسعود؛ والرابع: قول مجاهد: القنوت عبارة عن الخشوع وخفض الجناح وسكون الأطراف وتوكل الالتفات؛ والخامس: القنوت: القيام؛ والسادس: اختيار علي بن عيسى: أن القنوت عبارة عن الدوام على الشيء، اهـ.

(فلما بلغتها) أي هذه الآية (أفنتها) أي أخبرت عائشة - رضي الله تعالى عنها - (فأملت) بفتح الهمزة وسكون الميم وفتح اللام الخفيفة، من أملت، وبفتح الميم واللام المشددة من أملت، يقال: أملت الكتاب عليه أي أفنيته عليه، وأملته عليه إملاء، فالأولى لغة الحجاز وبني أسد، والثانية لغة بني تميم وقيس، وقد جاء بهما الكتاب العزيز، قال تعالى: ﴿وَلْيَسْلُبْ أَلْهَى عَلَيْهِ أَلَقٌ﴾، وقال تعالى: ﴿فَقِيلَ سَلْ عَلَى﴾ قاله الزرقاني. (صلى) يعني أمرني أن أكتب

«حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ۖ وَتَقُومُوا لِلَّهِ قِسِيًّا» قالت عائشة: سبغتُها من رسول الله ﷺ

أخرجه مسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٦ - باب الأدليل
لم يقل الصلاة الوسطى هي صلاة العصرة حديث ٢٠٦.

«حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ۖ وَتَقُومُوا لِلَّهِ قِسِيًّا»

قال ابن عبد البر^(١): ثبوت الواو الفاصلة التي لم يختلف في ثبوتها في
حديث عائشة هذا بحال حديث عمية جده، وثبوتها يدل على أنها ليست
الوسطى، قال الباق^(٢): لآل شيء لا يعطف على شيء.

قلت: وأجاب من رجع كونها العصر، أن العطف قد يكون متعدياً كما
هو معروف عند الحاء، بل هو المتعين لرواية ابن أبي شيبة بسنده عن أبي أيوب
عن عائشة قالت: صلاة الوسطى صلاة العصر، وعن القاسم عن عائشة قالت:
صلاة الوسطى صلاة العصر. وأصرح من ذلك ما أخرجه ابن جرير عن عروة
كان في مصحف عائشة: والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر.

وأخرج وكيع عن حميد، قالت: قرأت في مصحف عائشة: (حافظوا على
الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ) وأخرج سعيد بن منصور، وأبو محمد
عن زياد بن أبي مريم: أن عائشة أمرت مصحف لها أن يكتب: الحمد.
وبه قالت: أكتبها (صلاة الوسطى صلاة العصر) وأخرج ابن جرير عن طريق
عن عائشة قالت: صلاة الوسطى صلاة العصر ثم قالت: سمعتها من
رسول الله ﷺ يحتمل أنها سمعت من رسول الله ﷺ كونها قرآناً، فعلى هذا لم
نسمع نسخها، وقد نسخت.

(١) المغزى، التمهيد (١/٢٨٠).

(٢) الوسطى (٢/٢٤٥).

٢٠٥/٢٦ - وَحَفَظَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ مَصْحُفًا

أخرج مسلم عن البراء بن عازب قال: نزلت هذه الآية: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْعَصْرَةِ) فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله فنزلت: (وَكَيْفَ تَلْعَنُوا عَلَى الْفَعْلَوَاتِ رَأَيْتُمْ نُزُولَ الْوُحْيِ) الحديث، ويحتمل أن عائشة سمعتها على وجه التفسير، ويزيد الجمع بين الصلاة الوسطى وصلاة العصر، فزادت إثباتها فيه على وجه التفسير، كما أشار إليه الباجي وغيره، وحديث أم حميد عن عائشة يزيد الأول.

قال السيوطي: أخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حازم في «المصاحف»، وابن المنذر عن أم حميد: أنها سألت عائشة عن الصلاة الوسطى؟ فذلت: كنا نقرأها في الحرب لأول على عهد النبي ﷺ، «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر» الحديث.

٢٠٥/٢٦ - (مالك، عن زيد بن أسلم، عن عمرو) يفتح: لعين (ابن رافع) العدوي مولاهم اليمني مقبول. قال الحافظ في «تهذيبه»^(١): عمرو بن رافع مولى عمرو، قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة، الحديث. ذكره ابن حبان في «الثقات». وأخرج الطحاوي بسنده عنه: أنه كان يكتب «المصاحف» على عهد لأرواح النبي ﷺ، قال: استكتبني حفصة. الحديث. قال السيوطي في «المعاني»^(٢): ليس له رواية في السنة ولا في «مسند أحمد».

قلت: لكن أخرج حديثه هذا أبو عبيد وعد بن حميد وأبو يعلى وابن جرير وابن الأنباري في «المصاحف» والبيهقي في «سنة»، قاله السيوطي في «التفسير». وأخرجه أيضاً الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (أنه قال: كنت أكتب مصحفاً) قبل أن يجمعها عثمان - رضي الله عنه - كما يدل عليه الروايات

(١) تهذيب التهذيب، (٨/٢٤١).

(٢) (ص ١٩٦).

لِحُضَّةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَتْ: إِذَا بَلَغَتْ هَذِهِ الْآيَةَ قَدَّسِي: ﴿حَتَّى تَطْلُوعَ
عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ﴾ فَلَمَّا بَلَغَتْهَا، أَذِنَتْهَا.
قَالَتْ عَلَيَّ. ﴿حَتَّى تَطْلُوعَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ﴾
وَقَوْمُوا تَوَ قَسْبِي.

الآية من «الدر المختار» (الحضرة أم المؤمنين) زوج النبي ﷺ، وكان يكتب
المصاحف على عهد أزواج النبي ﷺ كما تقدم عن رواية الطبري (قالت:
إذا بلغت هذه الآية) الآية (قالت): يا أمي، أي أخبرني ﴿حَتَّى تَطْلُوعَ عَلَى الصَّلَاةِ
وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ﴾ فلما بلغت آيتها، يا أمي أخبرني (قالت): من
الإمام أو من لا إمام كما تقدم (علي) بلغه ﴿حَتَّى تَطْلُوعَ عَلَى الصَّلَاةِ﴾ أي كلها
(وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ) يروى بحذفها، وأما ما كان فهي
تفسير للصلاة الوسطى لما قد روي عنها: هي صلاة العصر، وأروايات تفسر
بعضها بعضاً (وَقَوْمُوا تَوَ قَسْبِي).

قال الزرقاني^(١) وروى مالك حديث حفصة مرفوعاً، ورواه هشام بن
سعد عن زيد بن أسلم عن عمر، فذكره يزاد عن حفصة: هكذا سمعت من
رسول الله ﷺ، أخرجه ابن عبد البر، وروى إسماعيل بن إسحاق وابن المنذر
من طريق عبد الله بن نافع: أن حفصة أمرت مؤلفيها أن يكتب لها مصحفاً،
فذكر مثله، وزاد: أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقولها، فإن نافع
فقرأ ذلك المصحف، فوجدت فيه الواو، قال أبو عمر: إسناده صحيح،
انتهى.

وقال السيوطي في «الدر»: أخرجه عبد الرزاق والمجاري في «تاريخه»
وابن جرير وابن أبي داود في «المصاحف» عن أبي رافع مؤلف حفصة قال:
استكتبني حفصة مصحفاً، فقالت: إذا أتيت على هذه الآية، فتعال حتى أمليها

مكتوباً في مصحف حفصة **«حَتَفُوا عَلَى الْمُكَلَّبَاتِ وَالْمَكَلَّاتِ الْوُسْطَى»** وهي صلاة العصر **«وَقُومُوا وَوُكِّنِيَتْ»**. وأخرج ابن جرير والبيهقي وابن المنذر وغيرهم من طريق نافع عن حفصة: أنها قالت للكاتب مصحفها: الحديث، وفي آخره قالت: اكتب، لأنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«حَتَفُوا عَلَى الْمُكَلَّبَاتِ وَالْمَكَلَّاتِ الْوُسْطَى»** وهي صلاة العصر. وأخرج وكيع وابن أبي شيبة وغيرهما عن سالم أن حفصة قالت: «الوسطى صلاة العصر».

ثم تعجب كل المعجب من الحافظ^(١) وتبعه الزرقاني إذ قال: حديث عائشة وحفصة من حجاج من قال: إنها غير العصر، لأن العطف يقتضي التمايز فتكون العصر غير الوسطى، وأنت خير بأنه تقدم في رواية كليهما من لفظ: وهي صلاة العصر، فلا أقدر كيف صار الحاديان حجة لمن قال غير العصر؟ بل هما حجتان لمن قال: هي العصر.

قلت: وهذا أحد الأقوال الثلاثة الشهيرة التي تقدمت الإشارة إليها، ومن نفل عنه هذا المذهب: عبي بن أبي طائب وابن مسعود وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعيدة السلماني والحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد ودارود وابن المنذر وغيرهم، قال الترمذي^(٢): هو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم، وقال الماوردي من الشاذلية: هذا مذهب الشاذلي لصحة الأحاديث فيه، قاله النووي^(٣).

قال الحافظان ابن حجر والعيني: الجمهور على أنها العصر، وبه قال

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/١٩٨).

(٢) «جامع الترمذي» (١/٣٤٢).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٥/١٦٨).

ابن مسعود، وهو الصحيح من مذنب أبي حنيفة، وهو قول أحمد والذي صار إليه معظم المشايخ، وقال الثوري. هو قول أكثر علماء الصحابة، وقال الشافعي: هو قول حبيب القاسميين، وذلك ابن عبد البر. هو قول أكثر أهل الأثر، وبه قال من المالكية ابن حبيب وابن العربي وابن عثيمين.^{١٠}

قلت: نكس ابن العربي وجع في شرح المذنبين، قول الإبهام. وزاد في كتابه^{١١} على بعض المذكورين شيء من كعب وسيرة من جندب عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعذلة وحفصة وأم سلمة، وأما هؤلاء الصحابة حتى عرفه في أنها نكسر، وقد ورد مراراً بما هي عدة روايات بما لا يتطرق فيها الاحتمال، منها حديث ابن مسعود، قال: حس المشرقة، يقول الله ﷻ عن صلاة العصر حتى أحمرت الشمس أو أصبحت، فقال: رسول الله ﷺ لا تطفئوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ما أله أحوالهم ونحوهم نارا، رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وسيد بن حماد والترمذي وابن جرير وابن المنذر والبيهقي.

وعن ابن مسعود - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الوسطى صلاة العصر» رواه الذهبي^{١٢}. وقال ابن مناصب، وأخرج ابن أبي شيبة وابن حبان من طريق. وعن سيرة ابن جندب عن النبي ﷺ أنه قال: «الصلاة الوسطى صلاة العصر» رواه أحمد وابن جرير والطبري وابن أبي شيبة والبيهقي والترمذي وغيرهم، وفي رواية لأحمد وابن جرير بن منظور: أن النبي ﷺ قال: «حافظوا على الصلوات والجماعة الوسطى وسدوها» أي هذه صلاة العصر فلا في «الوسطى» و«الأثر».

قال البيهقي: وأخرج وكيع وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير

(١٠) ابن الأثير (١٠١٣).

(١١) ابن جرير (١٠١٣).

أَنَّ قَاتَانَ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ نَابِثٍ يَقُولُ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى خَالِفَةُ الظُّهْرِ».

عنه: **الرحمن بن سعيد** بن **يرواح** منسوب إلى **جدد**، تابعي ثقة، وقيل: **يرواح** **أبو داود**، **والصواب** أنه **جدد**، قاله **الدارقطني**، اهـ.

قلت: وعنه **الرحمن بن يرواح** المخزومي وجي آخر في **أرواء**، روى عن **أبي بكر** - رضي الله عنه - في الصحيح. (أنه قال: سمعت **زيد بن ثابت** يقول: «الصلاة الوسطى صلاة الظهر» استند عليه **نزوان** الآية إذا أتت، أخرجه **أبو داود** وغيره عن **زيد بن ثابت** قال: كان النبي ﷺ يحلي الصبر بالهاجرة، ولم تكن صلاة أشد على أصحاب رسول الله ﷺ منها، فنزلت: ﴿يَكْنُظُوا عَلَى الْفُكُلَاتِ﴾ الآية، وزاد **الطحاوي** السري في روايته فلا يكون وراء إلا العصف أو انصفان، والناس في قائلهم رضي تحارهم التحديد، قاله **الزردعي**.

قلت: وذكر **السيوطي** في تفسيره بعض غريبة عن **زيد بن ثابت** أن قال: هي صلاة الظهر، وكذلك روي عن **ساعة** بن **زيد**.

قال **الشوكاني**: ولأثران استدل بهما من قال: إن الصلاة الوسطى هي الظهر، وأنت حبر بأن مجرد كون صلاة كانت شديدة على الصحابة لا يشرم أن تكون الآية نازلة فيها، غاية ما في ذلك أن الماسب أن تكون الوسطى هي الظهر، وفي هذا لا يعارض لك التصريح الصحيحة الصريحة الثابتة في «الصحيحين» وغيرهما من طرق متعددة تقدم حملة منها، وعلى فرض أن قول هذين الصحابين تصريح ببيد سب النزول، لا إيداء حسنة، فلا يشك من له أدنى إلمام بعلوم الاستدلال أن ذلك لا ينتهض لمعارضه ما سبق، اهـ.

قلت: وهذا القول الندي من الأقوال الثلاثة الشهيرة التي تقدم ذكرها،

(١) أخرجه **أبو داود** رقمه (٤١١) باب في وقت صلاة العصر من كتاب الصلاة

٢٨٠٦٠ هـ - **وحدثني علي بن سالم**؛ أنه سئل عن صلاة أبي
إبي طالب، وحده، أنه من عذر، كما يفولان القضاء الوسطي
صلاة، **بشأنه**.

وقد جاء عن أبي سعيد وغالب أئمة الفقهاء، أخرج ابن شاذان وهو رواية
عن الزاهد أبي حنيفة - رضي الله عنه - قال انصرفوا إلى صلاة أبي طالب
عن عبد الله بن محمد، وقال البيهقي: أخرجه البيهقي^(١) وابن حبان من طريق
سعيد بن المسيب أنه كان فاعدا وعروة بن الزبير وإبراهيم بن طلحة، قال
بن المسيب سمعت ابن سعد الخدري يقول: صلاة أبي طالب هي صلاة
الطهارة من غير غلب من غيره، قال عروة: أرسلنا إلى ابن عمر - رضي الله
عنه - فدرأه، فزادوا إليه صلاة أبي طالب، ثم جاء ابن عمر فقال: هي صلاة
الطهارة، أشركا في قول الخدري، فكتب جميعا، فبطلت أبي ابن عمر، فاستأنوا
فقال: هي صلاة الطهارة، أخرج ابن حزم وابن المنذر عن عروة عن ابن عمر،
قال: صلاة أبي طالب هي صلاة الطهارة.

٢٨٠٦١ هـ - **بشأنه**، أنه ينعى هكذا، أخرجه البيهقي عن مالك بن نويرة
عن الزاهد أبي حنيفة^(٢)، وفي التمهيد: روي عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن فضالة عن
أبيه عن حماد عن علي، قال: هي صلاة أبي طالب، وحسن هذا خبره في آخره،
ولا يصح حديثه، وقال عروة: ما أُرْسِنَ حديث أبي طالب، على أبيه، **بشأنه**
أخذه من حماد بن عروة، لأنه لا يحد عن علي إلا من حديثه، **بشأنه**.

قلت: أنه لم يورد في غير أبي حنيفة، فلا حاجة إليه، أنه لم يحد بذلك أيضا.
ولا شك معتبره (أو محلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس) دائما بقولان
للقضاء الوسطي (صلاة الصبح) أنه حسن - رضي الله عنه - فقال المحدث في

(١) سير الأئمة، ١: ١١٨.

(٢) أخرجه البيهقي في ١: ١٠٠ من الخبر (١: ٢٢٨).

(٣) أخرجه المصنف في ١: ١٠٠ من الخبر (١: ٢٢٨).

والفتح^(١) المعروف عنه خلافة، وقال الزرقي: المعروف عنه أنها العصر.

قلت: كان علي - رضي الله عنه - يقول أولاً: يا أيها الصبح، ثم: اجمع عنه، قال السيوطي: أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد وعنه عن حميد بن الحارث ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان وابن أبي عمير وابن أبي عاتق والبيهقي عن زرارة قال: قلت لعبيدة: سئل علياً - رضي الله عنه - عن الصلاة الوسطى؟ قال: فقال: كذا نزلها المصطفى، حتى سمع رسول الله ﷺ يقول يوم الأعراس: الله عز وجل: عن صلاة الوسطى صلاة العبد، ملائكة تبرزهم وأجرهم ما لا إله إلا الله في طريق آخر، فوقفنا يومئذ تحت الصلاة الوسطى، وأخرج عبد الرزاق عن علي قال: وهي صلاة العبد، وأخرج الأديباني عن كتاب الصلاة الوسطى، عن طريق الحسن البصري عن علي بن محبوب: صلاة الوسطى صلاة العبد.

وأخرج وكيع وسفيان وسعيد بن منصور ومعه في المسند وابن أبي شيبة وابن جرير والبيهقي في الشعب عن طريق علي بن أبي طالب قال: صلاة الوسطى صلاة العبد التي فرض فيها سليمان حتى تروى بأصحابه، هذا، وقد أخرجه ابن الصلاح عن طريق أبي جعفر محمد بن علي بن حسين عن يحيى بن أبي طالب، قال: «الصلاة الوسطى هي الظهر، لكن الرويات التي تروى في العبد هي من لكان»

واما ابن عباس - رضي الله عنهما - فختلفت الروايات عنه أيضاً، فروى ابن أبي حاتم بسند حسن عن ابن عباس قال: «صلاة الوسطى المغرب» وروى ابن جرير بسند عنه عن أبي رباح: «يعطاني» قال: «صلى خلف ابن عباس الصحيح» فقد دفعه عنه، ثم قال: «صلاة الوسطى» ابن عباس أن

قال يحيى: قال سفيان: رَفُوعٌ عَنِ وَبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ بَنِي
عَبْدِ اللَّهِ رَفُوعٌ عَنِ وَبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ بَنِي

نُفُوسٍ فِيهَا ثَلَاثِينَ، وَأَخْرَجَ سَعِيدٌ بَنِي مَصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ مِنْ طَرِيقٍ عَكْرَمَةَ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ثَلَاثِينَ يَقُولُ «الصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ، تَصَلُّوهُ فِي سَوَادٍ مِنْ
الْجَنِّ وَبِأَصْحَابِ مِنَ النَّهْرِ، وَفِي أَكْثَرِ الصَّلَاةِ سَوَادٌ أَسْوَدٌ»، وَأَخْرَجَ ابْنُ
أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَأَبُو جَرِيرٍ وَأَبُو أُمَيَّةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي
طَوَيْفٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَنَّ سَمْعَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَرَأَ هَذَا الْحَرْفَ: أَحَابَطُوا عَلَى
الْصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ.

وَأَخْرَجَ عَنْ ابْنِ حُمَيْدٍ وَأَبُو جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقٍ عَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:
خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَدِينَةِ نَجْدٍ فَجَعَلَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَرِّ
أَكْثَرِهَا فَتَدَنَّى إِلَيْهِمْ مَلَأَ جُزْنَهُمْ وَأَحْبَبَهُمْ نَادَى: كَمَا حَبَسُونَا عَنْ الصَّلَاةِ
الْوَسْطَى، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَايُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّهْرِ
وَالْحَصْرِ يَوْمَ الْأَحْزَابِ هَلَفَ بَعْدَ الْغُرُبِ، فَقَالَ: «الْمَلِكُ مِنْ حَتَّى عَنْ صَلَاةِ
الْوَسْطَى نَامَةً يَبُوتُهُمْ الرَّاغِبُ»، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَايُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «صَلَاةُ الْعَصْرِ صَلَاةُ الْغَدَاةِ»، وَأَخْرَجَ أَبُو عِيْنٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ
وَالْبُخَارِيُّ فِي تَفَرُّجِهِ وَأَبُو جَرِيرٍ وَالطَّبْرَايُ مِنْ طَرِيقِ رِيسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «الْصَّلَاةُ الْوَسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ»، وَأَخْرَجَ وَكِيعٌ
وَشَيْبَةُ وَابْنُ جَرِيرٍ وَأَبُو السَّيِّدِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: الصَّلَاةُ الْوَسْطَى
صَلَاةُ الْعَصْرِ.

قال يحيى: قال الإمام (مالك) رحمه الله تعالى: (وقول علي بن
أبي طالب وعبد الله بن عباس) المذكور من أنها الصبح أحب ما سمعت من
الأقوال (إلى) معلق بأحب (أي ذلك) بمعنى سمعت وما قال أئمة من تعبد
بأنس وحدها، قاله البرقي^(١). قلت: وهذا هو القول الثالث من الأقوال

(٩) باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد

الثلاثة وهو مختار الإمام مالك - رضي الله عنه - كما صرح به - قال الشوكاني وهو مذهب شافعي - رضي الله عنه - صرح به في كتابه - ونقله النووي وابن سيد الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد وأبريق وجمهور أصحاب الشافعي - اهـ

قال المحقق في «الفتح»^(١) شبهه من قال: إنها النسخ قوية، لكن كونها العسر هو المعتمد، وقال أيضاً: قال العلاني: حاصل أدلة من قال: إنها غير العسر يرجع إلى ثلاثة أنواع.

أحدها: تنصيص بعض الصحابة وهو معارض بمن قال منهم: إنها العسر، ويرجح قول العسر بالنسبة إلى صريح الشافعي، وإذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره. فتقضى حجة المروءع قائمة

ثانيها: معارضة الشافعي بمرور التأكيد على فعل غيرها كالبحث على المواظفة على الصبح وإن شاء، وهو معارض بما هو أقوى منه وهو الوعيد استبداداً في ترك صلاة العسر

وثالثها: ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة (أحفظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العسر) بأنواع، والتعلل بقضي الحاجة، اهـ وأنت غير بأنه معارض لما قلتم من نطق وهي صلاة العسر.

(٩) الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد

قال البيهقي^(٢) المعلوم له مقداران، مقدار الفرض ومقدار الفضل، أما العرض للرحا، فهو ما يسير المعيرة ولا خلاف في أنه فرض. قال القاضي

(١) فتح الباري (٨/١٩٦).

(٢) المعنى (٦/٢٤٧).

أبو النضر: فرض من قروض الصلاة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، والعورة التي يجب سترها، هي ما من السر إلى الركبة، هذا الذي ذهب إليه جمهور العلماء من أصحابنا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال الشيخ أبو القاسم: العورة: القبل والدم، وبهذا يختلفان، ويروي عن بعض أهل الظاهر العورة: القبل والدم خاصة، انتهى ملخصاً.

وتوضح كلامه أن ههنا ثلاث مسائل: الأولى: في حكم ستر العورة، قال ابن رشد^(١): اتفق العلماء على أن ستر العورة فرض بإطلاق، واختلفوا هل هو شرط من شروط صحة الصلاة أم لا؟ وظاهر مذهب مالك أنها من سنن الصلاة، وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنها من قروض الصلاة، وسبب الخلاف في ذلك معارض الآثار واختلافهم في مفهوم قوله تعالى: **حُذِرُوا مِنْ بَعْضِهَا** عند **كُلِّ مَسْجِدٍ**^(٢) هل الأمر بذلك عسى التوجوب أو على الندب؟ فمر حمصه على الوجوب، قال: المراد به ستر العورة، ومن حمصه على الندب قال: المراد بذلك الزينة الطاهرة من البداء وغير ذلك من العلايا التي هي زينة، فحذوا، وفذلك من لم يجد ما يستتر به عورته لم يختلف في أنه يعلي، اهـ.

وذكر ابن العربي في مشرح فترمذي^(٣) أنه أربعة مذاهب.

وأما المسألة الثانية: وهي حد العورة، أما من الرجل فقال ابن رشد^(٤): ذهب مالك والشافعي إلى أنه من السرة إلى الركبة وكذلك قال أبو حنيفة، وقال قوم: العورة عدا السوأتين فقط من الرجل، وسبب الخلاف في ذلك

(١) إبداء المجتهد (١/١٤٤).

(٢) سورة الأعراف الآية ٣١.

(٣) إبداء المجتهد (١/١٤٤).

أثران متعارضان كلاهما ثابتان، ثم بعد ذلك حدثت حرقه مروعاً؛ فالحق بحرقه،
والثاني حديث أنس أن النبي ﷺ حرق عن فخذه، قال البخاري: حديث أنس
أستند وحدث جرهد أخوط، اهـ. وأما عبوة الدواة مسأتور في الباب الآتي.
وهاتان المسألتان تناسين المحمل، وبنا ذكرهما المتأجي لكن المصنف لما لم
يذكرهما أحرصنا عن تضمينهما واكتفينا بهما على ما لا بد من معرفته.

رأى المسألة الثالثة: وهي التي قصدنا المصنف في هذا الباب فكانت
محتلفة في المصنف. قال الررقاني^(١) وكان الخلاف في الصلاة في الثوب
الواحد قديماً، روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال: لا يصليان في ثوب
واحد وإن كان واسع معاً بين السماء والأرض، ونسب ابن بطال ذلك إلى
ابن عمر، ثم قال: ثم يتابع عليه، به اسطر الإجماع على الجواز، انتهى.

قلت: لكن منهم من قال بالكره كما سباني. وقال العيني^(٢): حور
الصلاة في الثوب الواحد ليس بدبر على أكثر منه هو قول جماعة الفقهاء،
وروي عن ابن عمر خلاف ذلك وكذا عن ابن مسعود، وقال ابن بطال: إن
ابن عمر - رضي الله عنهما - لم يتابع على قوله، وفيه نظر - لأنه روي مثله عن
ابن مسعود، وروي عن مجاهد أيضاً أنه لا يصلي في ثوب واحد إلا أن
لا يجد غيره، نعم عامة الفقهاء على خلافه، اهـ.

قال الفاضلاني^(٣) وقد أتى الجواز مذعوب جمهور الصحابة كابن عباس
وعبيد بن ربيعة وأنس بن مالك وحالد بن الوليد وأبو هريرة وعائشة وأم هانئ،
وسن الثابتين الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وابن المنيب وعطاء

(١) الشرح المرفوع (١/٣٨٧).

(٢) عمدة القاري (٢/٢٦٤).

(٣) إرشاد الساري (٢/١٩٤).

وأمر حسنه، أمر النقيض: أبو يوسف ومحمد، والشافعي ومالك وأحمد في رواية وإسحاق بن راهويه. اهـ

وقال النووي: لا خلاف في ذلك إلا ما حكى عن أبو مسعود - رضي الله عنه - إلا أعلم صحته

قلت: أخرج في المشكاة - رواية أحمد عن أبي بن كعب قال: الصلاة في الثوب الواحد سنة ثمنا نفعته مع رسول الله ﷺ ولا يحل غيرا. فقال أبو مسعود: إنما كان ذلك إذا كان في الثياب قلة، وأما إذا رشح الله فاصلاة في الثوبين أزكى، فهذا نص في أن مرد ابن مسعود خلاف الأفضل، وكذلك يروي عن ابن عمر أنه قال: فإنه أحسن أن يربط له، كما في «البدائع»، قاله صخر أيضا من قتال للجهمي، ثم قال النووي: وأجمعوا أن الصلاة في ثوبين أفضل، انتهى. ولذا قال الأبي والمسنونى، والله أعلم في الترجمة بنقط: لخصه

وقال أبو العباس: لأفضل أن يكون الرجل خالصا لله في الصلاة تتوفر النجاسة، كان بعض العلماء الفقهاء له ثياب متعددة في ثافة فإذا جاء وقت الصلاة لبسها فإذا فرغ خلعها وردها إلى مكانها. وقال: الصلاة أحق ما يترتب لها ولقاء الله وصاحباته أفضل ما يستعد له. اهـ

وقال ابن عابدين: وذكر صلاته في ثياب مثله يلبسها في يومه، ولا بأس بها إلى الأكابر، والظاهر شراة تربية. اهـ

وهي المنافع^(١) عن أبي حنيفة: أن الصلاة في ثوب واحد أفضل أهل لجفاء، وفي ثوب متوشحاً به أبعد من الجناء، وفي ثوبين وردد من أحلاق الكرام. اهـ

سألت جابرًا عن الصلاة في الثوب الواحد؟ فقال: «خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره، فجلت ثيلة فرجته بصبي، وعلي ثوب واحد فاشتعلت به، ووصلت إلى جانيه، فدعا انصرف قائلاً: ما هذا الاشتغال الذي رأيت؟ قلت: كان ثوباً، قال: إن كان واسعاً فالتحف، وإن كان ضيقاً فثوب به. فهذا الإنكار لا لأجل الاشتغال كما ترى، بل لأن الثوب كان ضيقاً، ووظيفة الضيق الأثرار، لا الاشتغال لأن كمال سفر العودة في التفسر لا يحصل إلا بالأثرار.

وثالث: أحاديث الجمع عن اشتغال الصباء واشتغال اليهود، والاشتغال الفحول في تفسيره، ولذا اختلفوا في حكمه أن ينهي لتنجيس أو التبره، قال العيني^(١): اختلفوا في تفسيره، ففي النهاية: هو التجلي بالثوب وإرساله من غير أن يرفع جانيه، وفي كتاب اللباس: هو أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه، صيدو أحد شقيه ليس على ثوب، وعن الأصمعي: هو أن تشتل بتقرب حتى يجال به جسده، لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده.

وعن أبي عبيد: أن الفقهاء يقولون: هو أن يشتغل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه فينبو منه فرجه، فقاموا على تفسير أهل اللغة: إنما يكره اشتغال الصباء ثلاً تعرض له حاجة من دفع بعض الهوام وغيرها، فيعسر عليه إخراج يده فيلحقه الضرر، وعلى تفسير الفقهاء: يحرم الاشتغال المذكور إن اكتشف به بعض المورة وإلا فيكره، انتهى.

قلت: بل الأوجه في وجه الكراهة عدي على تفسير أهل اللغة أنه يمنع وضع أيديهم ووضعهما على الركب في الركوع، وبسطهما في السجود والجلوس، لأن الصباء في الأصل مأخوذ من صخرة صماء إذا لم يكن فيها

(١) عمدة القاري (٢/٢٨٩).

«أَمَّا جُزْءٌ عَلَى وَاحِدٍ».

أخرج البخاري في ٨ - كتاب الصلاة، ٤ - باب الصلاة في ثوب واحد
مصحفاً به.

ورسّم في ٤ - كتاب الصلاة، ٥٢ - باب الصلاة في ثوب واحد، وصفاً
نيسه، حيث ١٧٨.

٣٠٩، ٣٠ - وحديثي عن مالك، عن ابن شبيب، عن
عبد بن أبي حمزة: أن سائلاً ...
... ..

حرق ولا مئدة، فيعبر تحريك اليدين أو أحدهما، أو نصب على الخشية أو حال
كبره ^(١) وأيضاً (طرفه) الشقية والضمير إلى الثوب وعلى عائشة ^(٢) يعني أنه
خوف ثوبه من يده اليمنى، فوضعه على كتفه يسرى، وأخذ الطرف الآخر من
تحت يده اليسرى فوضعه على كتفه اليمنى، وقد روت في البخاري عن أبي
حمزة مرفوعاً: «لا يصلي أحدهم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء»،
وهي رواية أخرى عن أبي حمزة يقول: «أنفذه لي سمعت رسول الله يقول:»
«من صلى في ثوب واحد فليخاف من طرفه»

قال شعبي ^(٣) «أما أمر مالك لسائر أصناف الثوب ومرفوع الرقعة، وقال
ابن مطر: «وأما الخشاعة من الثوب أن لا ينظر السفلى إلى مودة جسمه إذا
ركع، قال شعبي: «ومائدة أخرى: أن لا يسقط إذا ركع، وهذا الأمر للثوب
عند الجمهور، اهـ. قلت: وسباني اختلاف في ذلك».

٣٠٩/٣٠ - مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي
حمزة أن سائلاً قال الخياط ^(٤) ثم أضاف على الجمع، وقال الشعبي بعد سرد
الأنظار المضافة في ذكر السائل وعلى كل حال فتدبر المحبون، اهـ. ولكن

(١) نسخة البخاري (٢/١٢٧٧).

(٢) صحيح البخاري (١/٢٥٨) رقم حديث (٣٥٨).

سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَوْ لَكُمْ ثَوْبَانِ؟»

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ٨ - كِتَابِ الصَّلَاةِ، ١ - بَابِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ
مُلْتَحَقاً بِهِ.

رِسَلِمَ فِي: ٤ - كِتَابِ الصَّلَاةِ، ٤٣ - بَابِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَصَفَتْ
بِهِ، حَدِيثٌ ٢٧٦.

ذَكَرَ شَيْخُ الْأُئِمَّةِ الْمَرْخِي الْحَنَفِيُّ فِي الْمَبْسُوطِ: «بِإِسْنَادِ ثَوْبَانِ» قَالَ
الزُّرْقَانِيُّ وَالْقُسْطَلَانِيُّ تَبَعًا لِلْحَافِظِ. (سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ) جَوَابُ (الصَّلَاةِ فِي
ثَوْبٍ وَاحِدٍ) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ لَكُمْ ثَوْبَانِ؟» اسْتَفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: نَفْظُهُ اسْتِفْهَامٌ، وَمَعْنَاهُ: الْإِخْبَارُ بِحَتَّى مِنْ إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ
فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَدْ قُلْتُ: مَا الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بِالثَّوْبِ؟ قُلْتُ:
مَقْدَرُ أَيِّ أَنتَ سَأَلْتَ عَنْ مِثْلِ هَذَا الظَّاهِرِ، وَمَعْنَاهُ لَا سَوَاقٍ هُنَا أَمْثَالُهُ وَلَا ثَوْبَيْنِ
لَكُمْ، إِذَا اسْتَفْهَمَ مَقْدَرُ لِمَعْنَى النَّفْيِ بِقُرْبَةِ الْمَقَامِ.

قَالَ الْبَاحِي: يَدُلُّ قَوْلُهُ: «أَوْ لَكُمْ ثَوْبَانِ» عَلَى إِبَاحَتِهَا فِي الثَّوْبِ
الْوَاحِدِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُوهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ عَدَمَ أَكْثَرِ الثَّوْبِ الْوَاحِدِ أَمْرٌ
شَائِعٌ، وَالنَّصْرُورَةُ إِذَا كَانَتْ شَائِعَةً كَانَتْ الرِّخْصَةُ عَامَةً كَالرِّخْصَةِ فِي
السُّعْرِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ حَدِيثِهِمْ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا
وَاحِدًا، فَيُفَرِّغُهُمْ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى إِجْزَاءِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَجَدَهُ أَنَّ كَوْنَ غَالِبِ حَالِ النَّاسِ عِنْدَ مَا زَادَ
عِنْدَهُ مُسْتَقَرٌّ فِي مِلَّةِهِ كَانَ الْمَقْهُومُ مِنَ الْإِبَاحَةِ، أَنْتَهَى مُخْتَصَرًّا.

قَالَ فِي تَالِفِ الْفَتْحِ الرَّحْمَانِيُّ: رَفِيعُ تَنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الثَّوْبَيْنِ أَفْضَلُ وَأَتَمُّ، وَهُوَ
الْمَقْهُومُ مِنْهُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَذَهَبَ الطُّعْنَائِيُّ وَابْنُ الْحَاجِيِّ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ

٣٩١/٢٢ - وحدثني عن مالك: أنه بلغه أن جابر بن عبد الله كان يصلي في الثوب الواحد.

٣٩٢/٣٣ - وحدثني عن مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن: أن محمدا بن عمرو بن حزم، كان يصلي في التقيص الواحد.

أن يكون السائل مبرا لا يجد توسلا فارد تطيب نفسه إعلاما بأنه يضعه مع السادة على التوبين، فأخبره عن فعله في السادة، قال مالك: ليس من أمر الناس أن يلبس الثوب الواحد في الجماعة وتكيف بالحداد قال نعماني: فاشأوا يبتكروا هذا على منجوت.

قلت: وقدم الإجماع على أن الصلاة في التوبين أفضل، وأخرج الغصاري بسند عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قام رجل فقل: يا رسول الله أريد في ثوب واحد؟ قال: أو كل ثوب واحد وتوبين^{٥١٤}. ثم أخرج عن ابن جريح، ومالك ومحمد أبي حفصة قالوا: أن ابن شهاب، عن أبي سلمة، أن أبا هريرة حدثه عن رسول الله ﷺ مثله، قال أبو هريرة: قال عمر بن الخطاب: لا تترك ناسي في المنسحب، وأنصلي في الثوب الواحد، وأخرج مسلم من طريق يونس وعفيل بن حنبل كلاهما عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله.

٣٩١/٢٢ - (مالك)، أنه بلغه أن جابر بن عبد الله كان يصلي في الثوب الواحد، ورواه على المنسحب كما رواه البخاري، وأبو داود أحمد بن يونس، وأبو عاصم بن محمد، وأبو داود بن محمد، عن محمد بن الحنفية، قال: صلى حمار في إزار قد عقدته من قبل فتناه، ورواه موضوعه على المنسحب، فقال له فقال: أنصلي في إزار واحد؟ فقال: إنما صنعت هذا ليراني أحسن منك، وأما قال له ثوبان حتى عهد رسول الله ﷺ وأخلف في الجوار رجلا على الإزار على العشاء.

٣٩٢/٣٣ - (مالك)، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن (سند من بعض النسخ العصرية فقط: أبي، وهو وهم من النسخ) أن محمد بن عمرو بن حزم كان يصلي في التقيص الواحد، والتقيص ثوب واحد، يصلي فيه الرجل.

٣١٣: ٣١٤ وحديثي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال: «...»

عن عائشة أنها قالت: «...»

لأنه أمر من التمسك، قال: «...»

قال: «...»
 ثم قال: «...»
 ثم قال: «...»

وهو الموضع الذي لا يرى منه شيء إلا أنه الموضع
 المخصص، ويذكر في الحديث: «...»
 المدة التي تحضر فيها

قال ابن عدي: «...»
 وحديث المشهور الذي يحضر من ذلك منه هو ما رواه...
 قال: «...»
 وحديثه...
 وحديثه...
 وحديثه...
 وحديثه...

قال: «...»
 وحديثه...
 وحديثه...
 وحديثه...

٣١٣: ٣١٤ - هناك، أنه بلغه عن جابر عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الحديث محفوظ عنه من رواية أهل المدينة، أخرجه البخاري عن طريق صحيح من

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ تَوْبِينَ فَلْيُتْبِئْ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ لْيُحْطَ بِهِ»

سنيماك عن سعيد بن الحارث عن حابو، ومنهم من طريق حاتم بن إسحاق عن أبي حنيفة عن عباد بن الوليد عن جابر، اهـ.

قلت: لكن لم أجده عندنا بهذا اللفظ يعني بلفظ: «من لم يجد توبين فليصل في توب واحد» بل حديثهم كما تقدم من لفظ البخاري في إنكاره ﷺ على جابر قال ﷺ: «أما هذا الاستعمال الذي رأيت» قلت: كان توباً. قال: «إِنْ كَانَ وَاسِعاً فَالْتَحَفْ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقاً فَاتَّزِرْ بِهِ»، نعم أخرج أبو داود (١) عنه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِحْدَا عَشْرَةَ تَوْبَةً لَمْ يَكُنْ يَلْزَمُ فِيهِمَا» فإن لم يكن إلا توب واحد فليزِرْ بِهِ، ولا يشمل استعمال اليهود (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ تَوْبِينَ» استدل به على انقباض توبين وقد تقدم أنه يجماع.

وقال العيني (٢): ذهب خدوص وإبراهيم التميمي وأحمد في رواية وعبد الله بن وهب من أصحاب مالك ومحمد بن حريز الطبري إلى أن الصلاة في توب واحد مكروهة، إذا كان قادراً على توبين، وإن لم يكن قادراً إلا على توب واحد يكره أيضاً أن يصلي به ملتحفاً مشتملاً، بل السنة أن يزِرْ بِهِ. اهـ. (عليصل) مدون النباه في جميع النسخ التي بأيدينا من النهاية والمصربة. وهو الظاهر، وغيظه العلامة الزرقاني بإشاعة النباه للإشاع (في توب واحد ملتحقاً به) قال الزهري: الملتحف المتروك وهو المخالف بين طرفيه على عاتق وهو الاستعمال على منكيه نقله البخاري.

قال الحافظ: والذي يظهر أن قوله. وهو المخالف من كلام البخاري.

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، وفي الحديث (٦٣٥).

(٢) مصنفه القاري، (٢٦٨/٣) برقم (٣٥٩).

فَإِنْ كَانَ الْقُرْبُ تَقْصِيرًا، فَتَقْصِرْ بِهِ.

عنت: وقد، قال المعيني، وشام كلام البحاري في صحيحه: باب الصلاة في القرب الواحد مثبته^(١)، قال الزهري في حديثه: الملتحف المتوشح وهو المختلف بين طرفيه على عتقه، وهو الاشتغال على منكبيه، اهـ.

قال الساجي^(٢): فجعل الالتحاق هو التوشح، والمشهور لغة أن الالتحاق هو الالتفاف في الثوب على أي وجه كان، فيدخل تحته لتوشح والاشتغال، وقد حص منه اشتغال الصماء (فإن كان) فاك (القرب) الواحد (تقصيراً) أيضاً (فتقصر به) أي بحمله إزاراً ولا يتحف لأن ستر العورة أهم وهو يحصل بالانزاع.

قال الزرقاني^(٣): ثم قرأية بإدغام الهمزة المدغومة ناء في البناء وهو يرد على الصرفين حيث جعلوه غطاً، وقالوا: الصواب: فتقصر به بالهمزة، اهـ، قلت: هكذا يروى لفظ الانزاع في عدة روايات بالإدغام، وغلطه أهل اللغة، قال المعجذ، في «القاموس»: ولا تقل انزاع، وقد جاء في بعض الأحاديث، وغلط من تحريف الروفة، اهـ.

وفي «المجمع» كان يباشر وهي مؤنونة، وفي بعضها: تنزرة وهو سطر لأن الهمزة لا تنعم، اهـ.

قلت: وكذلك خطأ الزمخشري، وأست خير بأن اللغات على السماع، وقد سمع لفظك في عدة روايات لا تخفى عني من نظر باب «ستر العورة» أو باب «مباشرة الحائض» وغيرها من كتب الحديث والروايات المتضمنة بلفظ الإدغام لا أقل من أن بلغ حد الشهرة، فتخطتها نيمس بيد المعجذ ولا

(١) مطر - فتح الباري، (١/٢٧٠).

(٢) «المعجم»، (١/٢٥٠).

(٣) «شرح الزرقاني»، (١/٣٨٩).

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: أَحَدُهُمُ الَّذِي أَتَى بِجَعْلِ الَّذِي يُضَلِّي فِي
الْمُصَلِّينَ الْوَاجِبَ عَلَى عَقْدِهِ تَوْبَةً أَوْ عَذَابَهُ.

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب الصلاة ٦ - باب إذا كان الخوف مسلماً.

ومسلم في: ٥٣ - كتاب الزعم والبرهان ١٨ - باب حدث حاتم الطويل
وقصة أبي اليسر، ضمن حديث ٧٤

لزمخشري، قال من الملك على موقف عام السماع وقد سمع، اهـ. وقال
من رسالات: نص لزمخشري على خطأ الإدغام، وحاول أن يثبت الجواز
للسماع، اهـ. وقال الكرماني: بإدغام الهمزة المنقلوبة تاء في التاء، وقول
نصر بن نضر خطأ، هو الخطأ.

قال العيني^(١): نطعن فيه المادة أن أصل العمل أربع على ثلاثة أحرف، إنما
يقل إلى الافتعال هذا التثنية بمن، أولاً سكونه والأخرى ساكنة، ويجوز
فيه الرفعان، أحدهما: أن تقلب الهمزة ياء آخر الحروف، فبقي: ابرز، والأخر:
أن تقلب تاء مدية من فوق، وتضع التاء في التاء، وهو معنى قول الكرماني بإدغام
الهمزة المنقلوبة تاء في التاء، ولفظ الحديث على التوجه الأول، اهـ.

وقال الحافظ^(٢) في حديث المسألة: «كان يأمرني وأمرنا: كذا في
رواينا وغيره بتشديد التاء المنة بعد الهمزة، وأذكر أكثر الحاجة الإدغام حتى
قال: صاحب «المفصل»: إنه خطأ. لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين، وحكمه
النصاني في «مجمع البحرين»، وقال ابن مالك: إنه مقصور على السماع، ومنه
قوله ابن محيضر فيلود الذي اثنى بالتشديد، اهـ.

(قال يحيى: قال مالك: أحب إلي أني مندوب وليس بموجب وعليه
الجمهور كما سألني أن يجعل الذي يهمل في الضمير الواحد على عاقبيه)
أولاً والثاني ما بين الاستكسار إلى أصل العنق (توباً أو عظمة) لقوله ﷺ:

(١) عند القاري: (٢/١٧٦) يوم (٢١١).

(٢) فتح الباري: (١/٢٠٤) يوم (٢١١).

«لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء»، قال انكروماني: هذا النهي للتحريم أم لا؟ ظاهر النهي يقتضي إقتحريم، لكن الإجماع مسقط على جواز تركه إذ المقصود ستر العورة، فبأي وجه حصل جاز.

قال العيني^(١): فيه نظر لأن الإجماع ما انعقد على جواز تركه، وهذا أحمد لا يجوز صلاة من قدر على ذلك وتركه، ونقل ابن المنذر عن محمد بن عني عدم الحواز، ونقل بعضهم وحوب ذلك عن نص الثاقفي، والمعروف في كتب الشافعية خلافه، وقال الخطابي: هذا نهى استحباب، وليس على الإيجاب فقد ثبت أنه يُجِزُّ صلى في ثوب كان بعض طرفه على بعض نساؤه وهي غائبة، ومعلوم أن الطرف الذي هو لا يسه من الثوب غير مشع، لأن يترى به، ويقض من ما يكون لعاتقه، وهي حديث جاز أيضاً. جواز الصلاة من غير شيء على العاتق. اهـ.

قال الحافظ في «الفتح»^(٢): قد جعل الجمهور الأمر على الاستحباب والنهي عن التنزيه. وعن أحمد: لا تصح صلاة من قدر على ذلك تركه يجعله من الشرائط، ومنه تصح رباهم جمعاً واجباً مستقلاً، وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضاً، وعندنا: لطحاري له باباً في «شرح المعاني» ونقل الشيخ عن ابن عمر، ثم عن طاوس والسلمي، وثقفه غيره عن ابن وهب وابن جريز، ونقل الشيخ في الدين السبكي وحوب ذلك عن نص الشافعي واحترازه، لكن المعروف في كتب الشافعية خلاف ذلك. اهـ.

قال الشوكاني^(٣): وقد جعل بظاهر الحديث إس حزم فقال: وهو مني عن

(١) عمدة القاري (٣/٢٧٦).

(٢) نظري: فتح الباري (١/٤٧٢).

(٣) نبي الأوطار (١/١٣).

(١٠٠) باب الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار

الرجل بن صني في ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه، فإن لم يفعل بطلت صلاته. فإن كان ضيقاً أترز به، وأحرقاً سواه كان معه ثياب غيره أو لم يكن، اهـ.

(١٠١) الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار

قال أبو عيسى^(١): ترجع بذلك رواية لقول مجاهد: لا تصلي امرأة في أقل من أربعة أثواب: درع، وخمار، ومحففة، وإزار، ولم يقله غيره، فيما حدثت. اهـ. وقال ابن العذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلي في درع وخمار، المرأة سالت تغطية يديها ورأسها، فلو كان الثوب واسعاً فغطت رأسها بعصاه جاز، قد وثقاً وبنياً من عطاء، أنه قال: تصلي في درع وخمار وإزار. وعن ابن سيرين بثقة زيادة ملحفة فافتت محمولاً على الاستحباب، اهـ.

قال ابن رشد في «المقدمة»^(٢): اتفق الجمهور على أن لباس المجزئ للمرأة في الصلاة هو درع وخمار، لحديث أم سلمة الأنسي، ونسبت عائشة عن النبي ﷺ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار». وهو مروي عن عائشة وميمونة وأم سلمة أنهم كانوا يقولون بذلك، وكل هؤلاء يقولون: إنها إن سلت مكشوفة أعادت في الوقت وبعدد إلا مالئاً. طاه قار: إنها تعبد في الوقت فقط، اهـ.

قلت: وهذا مني على أن سلت نعوية ليس من شروط الصلاة عند مالك، وقال ابن قدامة في «المعني»^(٣): لا يضاف الخمار هي أنه يجوز للمرأة كشف

(١) - شرح ترمذي، (١/١٢٨٩).

(٢) - بداية المعية، (١/١١٦).

(٣) - المحرر، (٢/٣٦٦).

وجهاً في الصلاة. وأنه ليس لها كشف ما عدا وجهها وكفيها، وفي النكبين روايات، وقال أبو حنيفة: المذمومان ليسا من العورة، وقال مالك والأوزاعي والسائي: جميع المرأة عورة إلا وجهها وكفيها، وما سوى ذلك يجب ستره في الصلاة. انتهى.

فصل: وسباني الكلام عن المتقدمين في الحديث.

وفي «البلدائع»: أما المرأة فالمستحب لها ثلاثة أثواب في الروايات كلها، درع وإزار وخمار. فإنه حلت في ثوب واحد موصلة به يجرنها إذا ردت به رأسها وشعرها إذا سوت أوجه النكبين، وإلّا كان شي. مما سوى النوح والنكبين مباحاً مكرهاً. فإن كان فلا جناح، وإن كان كثيراً لا يجوز. اهـ.

قال في «فتح الرحمن»: قال علي بن أبي طالب: المستحب في حق المرأة ثلاثة أثواب: إزار ودرع وخمار، وإن ضمت في ثوب واحد موصلة به لا يجوز إلا إذا مشرت به رأسها وجميع جسدها. اهـ.

وفي «الترغيب والترهيب»^(١١٤): تستحب صلاتها في درع وخمار وسلجته. اهـ.

وقال ابن فناء^(١١٥): المستحب أن تصلي المرأة في درع، وهو بينة الشيعي لكنه سائح يعطي قميصها، وخمار يغطي رأسها وعنفها، وحلياً تلتحف به من نوع الدرع، روي ذلك عن عمر وأبيه وعائشة، وهو قول الشافعي، وقد انفرد عاصم بن علي الدرعي والخمار. وما زاد فهو خير وأشهر. ولأنه إذا كان غلبها حشاش فيها تجافى رانحة واحدة فتلا تغطها ثيابها فليس عجزتها ومواضع عورتها. اهـ.

قال النعماني^(١١٦): قال ابن بطال: اختلفوا في عدد ما تصلي به المرأة من

(١١٤) (١١٤: ١١٤).

(١١٥) «مجموع» (٢: ٢٢٠).

(١١٦) «مجموع» (١: ٩٠٣).

٣١٢/٣١٥ - **حَفَلَنِي بِخُبَيْسٍ** عَنْ قَائِلٍ أَنَّهُ طَفَعَهُ أَوْ عَانَنَهُ،
 زَوْجَ ابْنِي خَبْرَةَ كَانَتْ تَهْدِيهِ مِنَ الْفَرْخِ وَالْخَبْرَةَ.

الشيء، فذالك ماثلت وأتم حنيفة بالسهمي تعالي في ذرع وحمار، وقال
 عطاء: هي ثلاثة ذرع وإزار وحمار. قال ابن سيرين: هي أربعة أشتات
 المذكرة ومنفعة، وقال ابن المنذر: طعنا أن ستر مبع منها لا وجهها
 وكعبها، سواء سرت بنون واحد أو أكثر، ولا أحسب من روي عن أبيه
 من الأمر بشدة أو أربعة إلا أن طريق الاستحباب يرجع إلى بكر من
 تحت المرحم أن كل شيء من الأجزاء عبدة حتى طعنه، وهي رواية عن
 أحمد، أخر.

قال الساجي: أما ذرع فهو القصير. وأما الخمار فهو ما يحتمل به
 العمامة، كما سألني، ويجب أن يكونا حذوين يسويان ما بعدهما، فإن كانا
 حذوين صفان ما تحتها لم يخرق لأن الله لم يفرق بينهما.

٣١٦/٣١٤ - (ماثلت) أنه طفعه أن عانته **زَوْجَ** ابْنِي كَانَتْ تَهْدِيهِ فِي
 الصَّوَرِ) بَابُ تَهْدِيَةِ الْقَدِيسِ مَذْكُورٌ خِلَافَ زَوْجِ الْحَبِيدِ فَهَذِهِ عَمِلُ الْإِسْتِ
 تِيهِ. - وحكى ابن سبويه عنده، قال الساجي: في القموس: ذرع الخبز
 ١. كسر. - وقد ذكره جندب: أذرع وأذراع أو ذرع، ومن الأجزاء فمبعضها مذكور
 جندب: أذراع. - وهو الذي هو خبز أو خبز أم سبويه أذرع الساجي الذي يعني ظهور
 كعبها، أخر.

(والحمار) بوزن جندب: ككسر. - قوله: يعطي به المرأة رأسها، وحسنه حمير
 ككسر، فإن الحمار الحمار مذكور في الحديث: كالأخضر كطفر، وكل من سخر شيئا
 فهو حمار، أخر.

والحمار: السهم والكم كالسهم والحصاة، وإن دعيت أنها كانت غصير

٣٦٣/٣١٥ وحديثي عن مالك، عن أحمد بن محمد بن زيد بن عتبة، عن أمه أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ، ماذا تصلي فيه المرأة من النجاس؟ فقلت:

عليهما. ويجب أن يكون ثدرع واسما يغطي فكي القدمين، وكذلك الخمار يغطي العنق والرفص كليهما. لأنه من المعلوم أن بدن المرأة كنه عورة إلا لوجهها وتكفين، مع الاختلاف في القدمين كما سيأتي.

٣٦٣/٣١٥ (مالك، عن محمد بن زيد بن مهاجر من أخصافه) عن القاف والعام بينهما من مالك، عن نسيب أبود إلى جده النعمي العدني تقدم، روى له مسلم في لأربعة، قال ابن الخدم في رجال الشوطاف: فرض له معاوية في المحتشم، وتغير حتى بلغ مائة سنة اعز أمه أم حرام بها، فبطلت وراء، فقال: أمه أمه كما ذكره ابن شكاو، قال الحافظ في «الشفا» من الأربعة، قلت: روى له أبو داود هذا الحديث، وقال الذهبي في «الميزان»: لا تصح.

أما سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ ماذا تصلي فيه المرأة من النجاس؟ سؤال عن مقدار ما يكفيها من النجاس في الصلاة (قلت) أي أم سلمة، كما في «الموطأ» حوقفاً^(١)، وكذا أخرجه أبو داود ثم ذكر رفعه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، ولعله عن أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ تصلي المرأة في ثدرع وعما: نس عليها لإزاره قال: إزار كان ثدرع سابغاً يعطي ظهوراً قديماً.

عن أبو داود: روى هذا الحديث مالك بن أنس ويكره بن مضر وحفص بن

(١) أن نوحياً في: التهذيب التهذيب (١٦٣: ١٦٤) والتهذيب (١٦٣: ١٦٤)

(٢) (١٦٣: ١٦٤)

(٣) قال ابن سعد: المروفي «الاستاذكار» (١٥٠: ١٥١) ورواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة.

نصائي في الخمارة، والنكس المذبح إذا غيب ظهور قدميها.

أخرجه أبو داود مرفوعاً في: ٢ - كتاب الصلاة، ٨٣ - باب في كم نصني المرأة.

عيث وإسماعيل بن جعفر وابن أبي ثوب وابن إسحاق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة، ثم يذكر أحد منهم النبي ﷺ، فصرخوا به على أم سلمة، أم. قال الزرقاني: يعني برواية عبد الرحمن شاذة، وهو وإن كان متوقفاً لكنه يغض، فعدله خطأ في رفعه، انتهى.

قلت: وكذلك أشار إليه البيهقي في مسنده^(١) إذ أخرج أم لا أم سلمة، ثم قال: وتقدمت رواية بكر بن مضر وحفص من عيث وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن إسحاق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة موقوفاً، ورواه عثمان بن عمر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن زيد مرفوعاً، انتهى.

وأنت خير بأنه لا مانع من الجمع على أصول الموحدين بأنها - رضي الله عنها - سألت النبي ﷺ، وأفتت موقفاً روايتها (تعلي) المرأة (في التماس والفرع) أي التقيص (السايف) أي انتقام الكامل (إذا غيب) أي ستر (ظهور قدميها).

قلت: اختلف أئمة الفتوى في تحديد عورة المرأة، قال ابن رشد في «البيان»^(٢): فأكثر العلماء على أن بدنها كله عورة ما خلا الوجه والكفين. وذهب أبو حنيفة إلى أن قدمها ليست بعورة، وذهب أبو بكر بن عبد الرحمن وأحمد إلى أن المرأة كلها عورة، انتهى.

قلت: وتقدم عن السخني^(٣) أن في الكفين عندهما روايتان، قال الثميني^(٤): ذهب أبو بكر بن عبد الرحمن أن كل شيء من المرأة عورة حتى

(١) الملل الكبرى (٢/٢٣٧).

(٢) معاداة المجنونة (٢/١٥٠).

(٣) (٢٠٩-٢١٣).

طهرها، وهي روية عن أحمد، وقال مالك والشافعي: قدم المرأة عورتها، فإن صليت، وقدمها مكشوفة أعادت في الوقت عند مالك، وكذلك إذا صلات وضعا مكشوف، وعند الشافعي تعيد أبداً، وقال أبو حنيفة والثوري: قدم المرأة ليست بعورة، فإن صليت وقدمها مكشوفة صححت صلاتها، واكثر فيه زوائد عن أبي حنيفة انتهى.

قلت: نرجح عند الحاجة كما في مثل المأزب^(١) وعبره: أن الحرة تلبس ثيابها عورة في الصلاة حتى طهرها وتسترها إلا وجهها، والوجه والكفان عورة خارج الصلاة باعتبار أنظر إليها كثرة البدن انتهى.

وأما المرحح عند المالكية فكما في «الشرح الكبير»^(٢): هي من حرة مع رجل أحسن منهم غير الوجه والكفين بالنسبة إلى الرزية والصلاة انتهى.

وأما عند الشافعية فكما هي «الرزمة»: عورة الحرة بالنسبة لصلاة ما سوى الوجه والكفين طهراً وبضاً إلى الكوعين، نحو طهر منها شيء سوى ذلك ولو بغير شعرة بطلت صلاتها، انتهى.

وأما عند الحنابلة فكما هي «الغزاة» بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها بخدمتها، قال ابن نجيم: غير يالك، دون اليد، كما وقع في المحيط للإدلاء على أنه مختص بالطاقين، وإن ظاهره أن كف عورة كما هو ظاهر المروية. وفي «مختلقات قاضي خازن»: ظاهر الكف رباطه نساً بعورة إلى الرزمة، ورجحه في «شرح المنية» ما أخرجه أبو داود في «المعتمد» عن قتادة مرفوعاً: «إن المرأة إذا حاضت لم يسلح أن يرى منها إلا وجهها وبدنها إلى المفاصل»، قال: واستبي الحكم بلبسها في إيمانه خصوصاً للفتنات

(١) (٣٢٨/١)

(٢) (٣٦٤/١)

وفيه اختلاف للرواية عن أبي حنيفة والشافعية، فصرح في «الهداية» و«شرح الجامع الصغير» لمذهبي بأن أنه ليس عورة، واختاره في «المحيط» وصرح الأقطع ومجيب حاد في «مناواة» أنه عورة، واختاره الإسماعيلي والعربسي، وصرح صاحب «الاختيار» أنه ليس بعورة في الصلاة، وعورة خارجها، انتهى.

قلت. وصرح الضحاوي عكسه أنه عورة في الصلاة دون خارجها لعدم أم سلمة كما في هدايت «الهداية»، وفي «المذلل»^(١) عن «الجامع»: أن الحرة سائر بدنها عورة إلا الوجه والكفين، قوله نارك ونعال: «وَلَا يُبْرِكُ رِيشُهُ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» والسرد من الرنة موضعها، ومواضع الرية الظاهرة الوجه والكفان، والكحل رية الوجه. والخاتم رية الكف فيحل لها الكشف، وروى الحارث عن أبي حنيفة أنه يحل النظر إلى القدمين، ووجه هذه الرواية ما روي عن سيدة عائشة - رضي الله عنها - في قوله نارك ونعال: «إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» انقلب، والفتحة وهي حاتم إصبع الرجل، فحل على جوار تنظر إلى القدمين، ولأن الله نارك وتعالى فهي عن يده الرية، والمستثنى ما ظهر منها والقدمان ظاهران، لا يرى أنهما يظهران عند المشي. فكأنه من جسد المستثنى من الحظر، جازح إلهامهما، انتهى.

وفي «البرهان»: عورة كحرة غير الوجه والكفين والخصين في أصح الروايتين لظهورهما في التنسي في الطرقت خصوصاً للفتنات، ولأن الوجه يشهر أكثر مما يشهر القدم، فإذا خرج الوجه من أن يكون عورة خرج القدم بالظن الأولى ووجه خلاف ما روي عن أم سلمة قلنا. استدلال بالمفهوم، وهو ليس بحجة لنا، كما نقرر في موضعه، انتهى.

(١) إبداء المحمود (٤/٣٠٣).

عن ثمر بن محمد عن عبيد الله بن الأسود الخولاني، وكان في حجر ميمونة، زوجه النبي ﷺ، أن ميمونة كانت تفضل في الدرع والحمار، ليس عليها إزار.

٣٨/٣١٧ - وحديثي عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن امرأة استفتت، فحدث: إن المنطق.....

(عن يسر) يضم الموحدة وسكون المهملة (بن سعيد) بكسر العين (عن عبيد الله) يضم العين، هكذا ضبطه الزرقاني، وكذا في أكثر النسخ لموجودة عدي، فما في بعضها بلفظ التكبير من عبد الله بن الأسود الخولاني وهم من النساج، اختلف في اسم أبيه، فقيل: الأسود، وقيل: الأسود (الخولاني) قال الترمذي: فتح الخاء، المعجمة وسكون الراء في آخره الموحدة سنة إلى خولاني، قبلة نزل أكثرها التام كان بها جماعة من الرهاد والعنقاء.

(وكان في حجر ميمونة زوج النبي ﷺ) ورأيها يعني أنها ربه، فعيل. كان مولاهما، لا أنه ابن زوجته، قاله الحافظ، وفي الجمع بين رجال الصحيحين: هو ابن بنت ميمونة ثقة من الثالثة، روى له الشيخان وغيره أن ميمونة أم المؤمنين (كانت تفضل في الدرع) سابق (وانغمار ليس عليها) أي على ميمونة (إزار) وذلك جائز، وإن كان الأفضل وجود الإزار كما تقدم، فكانت تغفل لبياح الجوزة، أي غلة الثياب، أو يكون رجود المتر وعنده سواء عندها.

٣٨/٣١٧ - (مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن امرأة استفتت) أي سألت عروة (فحالت: إن المنطق) بكسر الميم وسكون النون وتبع الفاء آخره قال ما يملأ به الأوسط، والمراد هناك الإزار، قال أبو عمر: المنطق والحق والإزار والسراويل بمعنى واحد، قال الباقي^(١): قال صاحب «العين»: المنطق،

(١) «المعجم» (١/٢٤٢).

مجلس شورای اسلامی و هیأت وزیران، در تاریخ ۱۳۸۲/۱۰/۲۸، تصویب نمودند که:

إلا أن فيه نكتة تطرق به الصراخ، والخبثية ما يتدبره فرمط ايشق علي: نيه وناتقني
من نيه، بلعله لآسأ ثم نعتله: أفأصلي فيه ذرع وخصارا! فقل: سرورا: فنعما
معوذ إذا كثر الشرع سبعا، يغني الخمسين عند من قال به.

والأما في هذا مختلف من الصحابة، وبعضهم يأمر ضد الحقير في الصلاة وأمر بعضه. ثم سئل في ذلك فقال: لا ينبغي، والأمر متفق.

学 学 学

(٩) كتاب قصر الصلاة في السفر

(١) باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر

(١) الجمع بين صلاتين في الحضر والسفر

ذكر المصنف - رضي الله عنه - في الباب مائتين، إحداهما الجمع في الحضر، والثانية في السفر، واختلفت انفهاءيهما جداً، ولم يختلف قول: احتنف فيهما من أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين سراً ولا حضراً، واختلف غيرهم فيهما معاً، نذكر الكلام على الجمع في الحضر لبحث حديث سعد بن جبير.

أما الجمع في السفر فقال ابن العربي في «الدرجعة»^(١): احتنف الناس فيه على خمسة أقوال: الأول: لا يجوز بحال، قاله أبو حنيفة. الثاني: يجوز كما يجوز الحضر، قاله الشافعي. الثالث: يجوز إذا جدد السير، قاله مالك. الرابع: يجوز إذا أراد به قطع الطريق، قاله ابن حبيب. الخامس: مكرره، قاله مالك في رواية المصنفين عنه، إلخ.

قلت: وحكى هذه الخمسة لميمي^(٢) في شرح البخاري، وورد قولاً سادساً أنه يجوز جمع تأخير لا جمع تقديم وهو حنيد ابن حزم، وحكى القول الثاني عن جماعة منهم الشافعي وأحمد وسحاق والنوري وأبو ثور وابن المنذر، ومن المالكية أشهب، وحكى القول الأول عن الحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي والأسود. وهو رواية ابن القاسم عن مالك. قال: وهو قول ابن مسعود.

(١) - حاشية الأسدي، (٢٨٢٣).

(٢) - عمدة القاري، (٤١٩/٥).

ويعتمد على أنسب وفاسل وأن عمر في روية أبي فارس عنه، وحسن به دله،
ويعتمدون، ويعملون من كبار، والسوري، وأبو، وأحمد، وعمر من
بعد الفري، وبراه، واليه.

قال صاحب الشرح: راد قول التجوي: أن أبا عبد ومحمدا جازرا شيخيهما، وإن تولدوا كفوا لشذوي، أحسن، فقد رُفدَ عليه ما نسب إليه من مخرج التهاينة بأن هذا لا أصل له، قال التجوي: وأما ما نسب إليهما من أنهما

وقال المرحوم في رثي حواره المصنوع في نشر ذلك له بعد ما سب
أهله كثر من الضحك وقد بعث بالشوري رداً في رثاة مشحورة بالانقي
وأحمد وإسحق وقد ألفه بعد ما أتت في السندونة يظهر بعد ما سب
وقال بعض الناس في رثاءه وهو قول من حسدوا في رثاه
وقيل: يجوز تأخير لا فيهم، وهو عن عات وأحمد في حقه من حرم
وقال غيره لا يجوز الجمع مطلقاً، إلا بعرفة ومزانية في جمع، ثم

فقد وجدت الروايات في الإسم مائة في ذلك ومثلها في الكنية عام
هذا في تاريخهم ما في التفسير الكبير (١) إذا كان أبو نصر ل - أبي المصنف - جمع
أعمر - لا في جمع قصصنا في موردها - وإن قصر عن سعادة القصة
والتم بحدسهم ملائمة - وفيها - أي في «المقدمة» - سرقة الجأ في التفسير
لأنك أنت لا تصدق بضع المصنف - والمصنف الأول معك في السور - في
التمسك وهو فيه - ونوى عبد الرحيل البرول عند المصنف - بمجموعه جمع
منه - في نوى البرول - قبل الأضواء على أعمر قول وفيها وأخر القصص ومجربا

$$(\partial_t + v \cdot \nabla_x) f + \nabla_x \cdot (f \nabla_x \phi) = 0 \quad (1)$$

578 12 1991

يُرفعها في وقتها، فإن قدمها مع الظهر فحزاً، وإن روي النزول بعد الاصفر، قيل
الغروب خير منها، أي العصر - إن شاء قدمها وإن شاء أخرها، وهو الأبرز،
وإن رأت عليه الشمس وأحسأ أخرها بأن يجمع جمع تأخير، أي يروي نزوله
الاصفر أو يروي النزول قبله إلا بأن يروي النزول بعد الغروب فهي ولتتبعها، -

قال ابن رشد في المدة^(١)، أما الاستبراء فاجتمع فافتن القائلون
بجواز التجمع على أن السفر منها، واحتفظوا في التجمع في الحضر ونحو شروط
السفر الصحيح له، وثبت أن السفر مفهوم من جعله سبباً مباحاً لتجمع أي سفر
كان برأيه صفة كان، ومنهم من اشترط فيه ضرباً من السور وبعدها من أنواع
السفر، فأما الذي اشترطه ضرباً من السور فهو مالك في رواية ابن القاسم
عنه، وذلك أنه قال: لا يجمع إلا ما هو إلا أن يحدث به السيرة ومنهم من لم
يشترط ذلك وهو الشافعي وحماد الرواسي عن مالك

وكذلك اختلفوا في نوع السفر الذي يجوز فيه التجمع، فعلمهم من قول
عمر بن الخطاب كالتحج والعمرة، وهو قد مر رواية ابن القاسم، ومنهم من قال:
هو السفر المباح دون سائر التعصبات، وهو قول الشافعي وظاهر رواية الثوريين
عن مالك، بالنسبة هي اختلافهم في هذا هو السبب في اختلافهم في السفر
الذي يقتصر فيه الصلاة، وإن كان هناك التعصبات، لأن التعصبات تقل وتزول، وفعلاً،
والتجمع إن قلنا فعلاً فقط، فليس يقتصر به على نوع السفر الذي جمع فيه
رسول الله ﷺ في غير، وهو مفهوم من الرخصة للمسافر هذه إلى غيره
من الاستغارة انتهى

وفي الميمونة^(٢)، قال مالك لا يجمع الرجل بين الصلوات في السفر

(١) (١٧٦، ١)

(٢) (١٧٧، ١)

١/٣١٨ - حدثني يحيى عن مالك عن داود بن الحصين،
عن الأعمش، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يجتمع بين
الظهر

إلا أن يحدث به السير، فإذا جد به السير جمع بين الظهر والعصر، ويؤخر الظهر
حتى يكون في آخر وقتها، ثم يصلها ثم يصلي العصر في أول وقتها، ويؤخر
المغرب حتى تكون في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ثم يصلها في آخر وقتها
قبل مغيب الشفق، ثم يصلي العشاء في أول وقتها بعد مغيب الشفق، اهـ.

وهذا بعينه ما قاله الحنفية من الجميع انصوري، وقال الزرقاني: وقال
الشافعية والمالكية ترك الجمع للمسافر أفضل، وعن مالك رواية بكراهته، اهـ.

١/٣١٨ - (مالك - عن داود بن الحصين) بالمجهولين مصغراً (عن الأعمش)
عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) هكذا في أكثر النسخ الموجودة عندنا من
المصرية والهندية، وليس في النسخ القديمة من المطبوعات الهندية ذكر أبي
هريرة، وذكره الزرقاني^(١) في «شرح» ثم قال: هكذا روي عن يحيى مستأد،
وزوي عنه مرسلأ كجمهور رواية «الموطأ»، قاله ابن عبد البر في «التقصي»،
وقال في «تمهيد»^(٢). روى أصحاب مالك مرسلأ إذا أتيا مصعب في ضر
«الموطأ» ومحمد بن المبارك الصوري وغيره فقالوا: عن أبي هريرة، وذكره
أحمد بن حنبل عن يحيى مستأد، وإنما وجدنا عند شيوخنا مرسلأ في نسخة
يحيى وروايتها اهـ. قلت: وأخرج محمد في «موطئه»^(٣) أيضاً مرسلأ.

(أن رسول الله ﷺ كان يجمع) جمع صورة عند من قال به، وسمع تقديم
أو تأخير عند من ذهب إليهما، وإطلاق الحديث يحمل على الكل (بين الظهر

(١) شرح الزرقاني: ١/٦٦، ٢/٩٠.

(٢) ٢/٣٧٧.

(٣) أخرجه محمد في «موطئه» رقم (٢٠٤).

والعصر . في سفره إلى مكة .

٢/٣١٩ - **وحدثني عن ذلك** . عن أبي الزبير أنه سأل عن
أبي القليل عنده من الصلاة أن معه من جوار أحدكم . أنه لم يخرجوا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والعصر أوله يذكر المعصية في هذا الحديث . وهو المذكور في روايات
أخرى . في سفره إلى بيوت مكة . منسوب لوزيد الخليل بن عبد حميد بن
محمد . وهذا ما أخرجه في صحيحه من النصائين أن سألوا الأئمة . فقالوا في
أخر روايتهم . في جعل الثانية تنصلي في أول وقتها .

٣/٣١٩ - **عن أبي الزبير** . حدثني عن مسير بن مهران . قال
أخبرني عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . الأسدي مولا له (المكي) . قال
روى له السيرة . أنه في السنوات الخمسة أخبرت . ذات حكمة سنة ١٢٦ هـ . قال
١٢٩ هـ . (عن أبي القليل) . في هذه السبعة قطع الغداء (في يومين والملة) . قال
أبو عبد الله النخعي . في سنة ١٣٠ هـ . وروى عن أبي بكر
النخعي . في سنة ١٣٠ هـ . قال عن مسير . ذات عن الصحيح ثم خرج به الحافظ في
القرية . في سنة ١٣٠ هـ . وهو أخر من مات من الصحابة . فإنه سلكه . وروى
أبو عبد الله النخعي . في سنة ١٣٠ هـ . أبو عبد الله النخعي . في سنة ١٣٠ هـ .
مقتضى من أحيات الصحابة . أحد السبعين الذين فيهم . وكان إسلامه وهو
أبو ثعلبة بن عكرمة . قال في تاريخه . قال في تاريخه . قال في تاريخه .
ما بالشيخ في طاعون عمواس سنة ١٣٨ هـ .

(أخبره) أي عامراً . أنهم أي الصحابة (خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام بيوت)

(١) - مسير بن مهران . في سنة ١٣٠ هـ . قال في تاريخه . قال في تاريخه . قال في تاريخه .
(٢٣٨ - ٢٤١ هـ)

(٣) - أبو عبد الله النخعي . في سنة ١٣٨ هـ .

(٤) - أبو عبد الله النخعي . في سنة ١٣٨ هـ . قال في تاريخه . قال في تاريخه . قال في تاريخه .

فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.
وَلِأَخْرِ الصَّلَاةِ يَوْمًا.....

سنة تسع كما تقدم، وأضاف العام إلى ثبوت: وإن كان الموضع موجوداً في غير ذلك العام، وإنما أراد عام غزوة تبوك إلا أنه لكثرة استعماله وشهرته عرو، المقصد واستعنى عن ذكر الغزوة لفظاً (فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر) في وقت إحداهما أو في وقتيهما، محتملان، (و) كذلك كان يجمع بين (المغرب والعشاء) جمع تأخير عند القائلين بالجمع الحقيقي كما يدل عليه التفسير الآتي.

قال الساجي^(١): وهو يدل على أنه كان على تأخير الظهر دون تقديم العصر. انتهى. وما روي في بعض طرق الحديث من جمع التقديم فيه، سيأتي الكلام عليه مبسوطاً في آخر الحديث، وحديث أبياب محمول على جمع التأخير عند القائلين بالجمع الحقيقي، قال الحافظ بحثاً: والمخاطب من أصحاب الزبير كمالك والثوري وقره بن خالد وغيرهم، فلم يذكر في روايتهم جمع التقديم، انتهى.

قلت: وهو محمول على جمع صوري عند من قال به، والتفسير الآتي ينطبق على كلا القولين، كما هو ظاهر، لكن حديث الطبراني في «الأوسط» نص في الجمع الصوري، فقد رواه من طريق عيسى بن إسماعيل عن معاذ بن جبل قال: «أخرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فجعل يجمع بين الظهر والعصر يصلي الظهر في آخر وقتها، ويصلي العصر في أول وقتها، ثم يسير ويصلي المغرب في آخر وقتها ما لم يغب الشفق، ويصلي العشاء في أول وقتها حين يغب الشفق». انتهى.

(قال) معاذ في تفسير ما أحمله أولاً أو بيان جمع عناصر. (فأخر) (الصلاة يوماً) أي صلاة الظهر، ونقط مسلم: حتى إذا كان يوماً آخر الصلاة.

ثُمَّ نَخْرُجُ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا،

قال الشيخ في البذل^(١): الحديث يشمل على حمتين، ولا إرضاء بينهما ولا ماسة، بل الجملة الثانية باعتبار الظاهر منافية للأولى، فإن الجملة الأولى تدل على أنه **يُصَلِّي** بفعل فعل الجمع دائماً مستعراً، والجملة الثانية مظهر في أنه **يُصَلِّي** فعله يوماً فيؤدّي بأن الجملة الثانية بيان الجملة الأولى، ولفظ: «كان» ليس للاستمرار، أو يقال: إن الجملة الأولى بيان للجمع سراً، والجملة الثانية بيان للجمع في حالة النزول، انتهى مختصراً.

قلت: ذو احتمال أن يكون المراد تصوير الجمع في يوم حاصر، فإنه **يُصَلِّي** لم يخرج في ذلك اليوم إلا لجمع الصلاتين فقط، فهو كقوله: كأنني أنظر أنه **يُصَلِّي** خرج يوماً متصلاً (ثم خرج فصلّى الظهر والعصر جميعاً) قيل: إن في لفظ الجمع والجمع إشارة إلى أنه كان في وقت إحداهما، ورؤيته عليه بأن الجمع لا يدل إلا على الاجتماع. فكما أنه يصدق على فعلهما في وقت إحداهما كذلك يدل على مجرد جميعهما في الفعل.

قال الشوكاني^(٢): وقصور في الأصول أن لفظ «جمع بين الظهر والعصر» لا يعم وفهما، كما في «مختصر المنتهى» و«شرح» و«الغاية» و«شرحها» و«سائر كتب الأصول» من مبدئيه - لغة - الهيئة الاجتماعية، وهي موجودة في جميع التقديم والتأخير والجمع الصوري ولا يتعين واحد منها إلا بالدليل، انتهى.

قلت: وقد دام الدليل على الجمع التصوري فهو المتعسر، ثم قال إحقاقي وإس عبد السر وغيرهما: إن الجمع «خاص» هو كان مورياً لكان أعظم سبقاً من الإتيان بقول واحد في وفهما؛ لأن أوائل الأوقات وأواخرها ما لا يلزمه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة، اهـ.

(١) بدل «الجمهور» (٢٨٩/٦)

(٢) نيل الأوطار: (٣/٩٢)، اهـ.

وما استدلوا به على جواز التقديم معا رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ، أنه رضي الله عنه إذا ارتحل قال: «أنا نزع الشمس» أخر انظر حتم بجمعها إلى العصر، وإذا ارتحل بعد زايح الشمس إلى الظهر والعصر، مع أنه لا دلالة فيه على جمع التقديم كما هو ظاهر، أعلمه جماعة من أئمة الحديث بتقدمه في حق اللبث، بل ذكر البحاري أن بعض النضعاء أحده عن فتية، حكاه المحكم في «علوم الحديث» صراحة، وسط الكلام عن صمعه حتى حكاه عليه أنه موضوع.

وقال الحافظ في «التلخيص»^(١): قال أبو داود. هذا حديث مكيه وليس في جمع التقديم حديث قائم. وقال أبو سعيد بن يوسف: لم يحدث بهذا الحديث إلا بني، ويقال: إنه غلط فيه، فغير بعض الأسماء، وإن موضع يزيد بن حبيب أبو الربيع. وقال ابن أبي حاتم في «العلل» عن أبيه: لا أعرف من حديث يزيد، والذي عدي أنه دخل في حديث أبي حنيفة، وأظن أن حاكم في «علوم الحديث» في بيان هذا الخبر.

وقال الحافظ في «المعجم»^(٢): أعلمه جماعة من أئمة الحديث بتقدمه في حق اللبث. وأشار النجاشي إلى أن بعض النضعاء أحده عن فتية، قامه السبوي^(٣) وأعلمه ابن حزم بأنه معتنن ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ولا يعرفه عن رواية، وقال الترمذي: حديث اللبث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ غريب، والمعروف عند أهل العلوم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ، اهـ.

ونه طريق آخر في أبي داود من رواية أبي الزبير عن أبي الطفيل مختلف

(١) (٢) (٣) ٤٥٢

(٤) حاشية السني (٣٥) (٧٠)

ثم قال: «إِنَّكُمْ سَتَتَوَنَّ عِدَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. خَبَرَنَ دَاوُدُ، وَرَأَيْتُمْ مَنْ
كُنْتُمْ حَتَّى يَصْطَحِي السَّهَابُ، فَمَنْ جَاءَهَا مَلَأَ بِسُحُبٍ ...»

فيه، من مخالفة ما سطر الحفاظ من أصحاب أبي الزبير كما سطر الزرقاني^(١)
نسباً لحافظه، وأخرج البخاري^(٢) عن أبيه «أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا ارْتَعَلَ فَلِأَن
تَرَى الْخُمْسَ أَشْرَ الظُّهْرِ إِلَى الْمَصْرِ، وَإِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ فَلِأَن يَرْتَعَلَ صَلَّى
الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ».

(ثم قال) يَخْرُجُ. (إِنَّكُمْ سَتَتَوَنَّ عِدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) دَلِيلٌ نَبِيَّانٍ وَاسْتِثْلَا
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَوَنَّوْا يُشْفِقُوا بِإِي هَاتِلٍ فَذَلِكَ عَذَابُ الْآبِيَةِ﴾، إِنَّ كَمَا
قَوْلُ يَخْرُجُ بِالْوَحْيِ، وَبِحُضْرٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَمَّا سَبِيلُ الْقُدْرَةِ بِسِيرِهِمْ وَتَخْيُّنًا لَهُ
فَالْتَمَلِيقَ ظَاهِرٍ (عَيْنُ) الْمَاءِ الَّتِي فِي (تَبَوُّكَ) وَفِي إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَسَاعِدَهَا
قَبْلَ الْغَزْوِ لِمَوْجِعِ هَذَا الْقَوْلِ قَبْلَ إِيَّانِهَا يَوْمَ خِلَافَةِ لِعَمْرٍو فَإِنَّ مَسَاعِدَ بَوَّكَ
فِي «الْمَحْجَمِ» الْبَوَّكَ نَوَابِرُ الْمَاءِ مَنَحُو عَوْدَ لِيَخْرُجَ مِنَ الْأَرْضِ، وَهِيَ مَسْعِيَتُ
عَوْدِ بَوَّكَ، أَيْ وَلَمَّا لَمَسَ الْبَحْرَ بَاثُ الْعَيْنِ تَوَزَّ عَادَهَا عَوْدَ وَجْهَهُ لِيَخْرُجَ، أَيْ

أَنَّ بِالْمَوْتِ الْأَحْمَرِي فِيهِ مَعْمُومُ الْبِلْدَانِ: رَحِمَ السَّيِّدُ يَخْرُجُ فِيهَا ثَلَاثَ
رَكَاتٍ، فَحَاسَتْ ثَلَاثُ أَصْعِقٍ فَهِيَ نَهْمِي^(٣) مَالِحَةٌ إِلَى الْأَنْ، أَيْ. (وَأَتَيْتُمْ مَنْ
نَأْتُوها حَتَّى يَصْطَحِي) قَالَ الرَّاعِبُ: صَحِي يَصْطَحِي: تَعَرَّضَ لِلشَّمْسِ، قَالَ تَعَالَى:
﴿وَأَنْتُمْ لَا تَنْظُرُونَ﴾ وَلَا تَنْظُرُونَ (٤). رَهَانَ الْمَحْدَثُ النُّصْحُ: تَوَسُّعُ السَّهَابِ،
وَالنُّصْحُ: تَوَبُّقُهُ، وَيُنَظَّرُ ضَعِيفًا، وَالدُّرُجَاءُ: الدُّدُ، إِذَا قَرَّبَ تَتَصَافَ
الْهَارُ، وَبِالنُّصْبِ، وَالْفَصْرُ: السَّيْرُ، وَأَصْلُهُ صَارَ فِيهَا، أَيْ

(السَّهَابُ) أَيْ يَرْتَفِعُ قُوَّةً (لِعَمْرٍو جَاءَهَا) وَوَصَلَ إِلَيْهَا فَلَبَّى (أَفَلَا يَمْسُرُ) يَنْوَنُ

(١) مخرج الزرقاني، (٣٩٩).

(٢) صحيح البخاري، برقم (١١١١).

(٣) أي تهيئ.

مَنْ مَاتَ بِهَا شَيْئًا، حَتَّى آتَىٰ فِيحْتَنَاهَا، وَقَدْ سَقَطَا إِلَيْهَا رَجُلَانِ، وَالتَّيْنُ
نَبْضُ.....

التأكيد في النسخ القديمة الهندية، وفي المصرية بدونها (من مائها طيبًا حتى
آتى) بالمعنى أي أجىء.

قال الباجي^(١): فيه دليل على أن للإمام أن يسبح من الأمور النعامة كالنساء
والكلاب من المنافع التي يشترك فيها المسمومون لما يراه من المصلحة، وقال
أيضاً: يحتمل أنه أراد بذلك ظهور بركته في مائها إذا سبق إليها، أو يوحى إليه
أنه إن سبق إليها، أو إلى الموضوع من مائها، فيكثر من مائها ويكفي
تؤمنين، هـ.

(فيحنتاه) أي العين (و)، تحال أنه (قد سبقنا إليها وجلان والعين نبض)
رواه يحيى وجماعة بصاد مهملة، ولقيني وأخبرون بمعجمة، قال الباجي:
والوجهان معاً صحيحان، وقال أبو عمر^(٢): الرواية الصحيحة المشهورة في
النحو: نبض بالصاد المنقوطة وعليها الناس، هـ. ثم معناه على المعجمة:
تفطر وتبين، كما قاله النووي والزرقاني وغيرهما، قال الباجي: بقاء: نبض
النساء: ضرب على القلب بمعنى، هـ. وقال المجدل: يثر بضموض يخرج ساوفا
قليلًا قليلاً وما في البئر باضوض بلة، هـ.

وأما على المهملة فقال الفارسي في شرح الشفاء والنووي وغيرهما:
تلمع.

قلت: ويحتمل أن يكون بمعنى تفطر وتسيل أيضاً، فإن المجدل: نبض
بصر: برق وتلمع، والماء رشح كأص، والنحاسة، العين لأنها تبصر، هـ.
والأوجه محذو أي البرق والتلمع كان لأجل الشمس إذ دخلوها ضحي

(١) المتفق (١٦/٢٥٥).

(٢) انظر الاستذكار (٦٦/٢٠).

تَعْلَمُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْزُومُ، رُحِمَتْ مَثَ حَبَابُ، أَنْ
تُرَى مَا جِئْتَ بِهِ مِنْ عَدَاوَةٍ.

أُخرجته سلمو في: ٤٤ - كتاب الفضائل، ٣ - باب في معجزات النبي ﷺ

أما خبرها وسنوا دواهب. وهكذا لعظ مسلم، وكذا في جميع نسخ «الموطأ»
الموجودة عندي، قال الأبي في التبرج مسلم^(١)، وتنصبي حتي أنهي الناس
بالشبين السحمة وهو وهم، والمعروف الأوله انتهى. ونظف أبي حتى يستعي
ناس عن كثرة الله أن يستفي منه الناس. شهي

(ثم قال رسول الله ﷺ: عموكم) أي غرب (أما معاذ) طالت بك حبيبة (أي) إن أغلر الله عموك، فيه معجراتان له ﷺ: الأولى: إشارة إلى حبيته بـ (معاذ)، والثانية: إشارة بذلت لمعاده خاصة لما قد علم من الوحي أو لقائه النبوة دعاه إلى الشام، فوقع كذلك حتى إنه نوطها ومات بها (أن) بالفتح مصدرية (أثري) جعلت العملة فاعل (أثرناك) معنا) عموك (أي) من الذي (مها) إشارة إلى (مكان، قاله الزقازقي).

ويؤيده من هي الحائبة من «المحلى» أي من الأرائقي. أما في بعض نسخ ماذا هنا ليس يوجد (قد علق) بدء المحبون والنضج (إن النور هو حائلاً) ^(١) فانكسر جمع حاء بالفتح وهو اجتناف انصب على التفسير بمعنى يكسر ماذا ويخصب أرضه فتكون بيئات ذات أشجار وشجر كثيرة.

قال ابن عبد البر^(١٢)، قال ابن عباس ومجاهد: إني رأيت ذلك الموضع كله حوائطاً تلك النعم حائطاً حصرة نصرة، انتهى.

(4.8.2) 132

(١٠) الحادي عشر، ص ١١٦، رقم ١٧٦١. و"سواد" (١٧٦١)، و"لساني" (١٧٦١)، و"الصحاري" (١٧٦١).

يجمع بين الصلوات والجمعة.

أسرجه البخاري في: ١٨ - كتاب تفسير الصلاة. ٦ - باب وضوء المصلي
فلا في السفر.

و... في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين - ٥ - باب حوائج جميع بين الصلوات
في السفر، حديث ٤٢، ٤٤.

قلت: لكن حديث كبير بن قدامس الآتي وغيره يخبره بالجمعة
تأمل.

(جمع) عبثه الماضي من أكثر تنسج، ومن بعضها، يجمع بالمصروف
الذين للمغرب والعشاء) وختمها بالذكر لأنه جرى ذكره في سفر استعجل فيه
... بوجده صفة باب أبي عبيد استخرج بها - فقبل له في ذلك، وذكر
فعله ... أو كفى عليها احتضاراً

قال البرقي والبيهقي والبيهقي جمع ما في الصحيح من رواية البرقي عن
سليم بن أبي ... إذا كنت في السفر إذا فعله السفر في السفر يؤخر المغرب حتى
يجمع بينها من العشاء، ...

ولا شك في أن بعض الروايات في حديث من غمر - رضي الله عنهما -
تدل على جمع لما يحويه لكن الروايات الصريحة في الجمع الصوري في هذه
القصة أكثر وأشهر، فقد روي من كثير من الروايات ذلك، سألنا ما لم يكن تحت الله
عن صلاة أبيه في سفره وسأله هل كان يجمع بين الصلوات في صلاة أبيه
سفره فذكر أن جمعة من أبي عبيد كانت تحب فكذب إليه وهو في صلاة له
في فجر يوم من أيام الصلوات - يوم من الأجر، وكذب فأمره إلى بها
حتى إذا كانت صلاة الظهر قال له بعد ذلك، انصرفت يا أبا عبد الرحمن، ثم
بعت حتى إذا كان بين الصلوات غداً، فقال: أقيم فإذا سلمت وأقم فضلي، ثم
ركب حتى إذا غاب، ... قال له: الحمد لله الصلاة، قال: كملت في صلاة

الصبر والحصر، ثم صار حتى إذا اشتبكت الشحوم، ثم قال، للمؤذن: أقم فإذا سلمت فأقم فصلي، ثم انصرف فالتفت إلي، فقال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا حَصَرَ أَحَدُكُمْ الْأَمْرَ الَّذِي يَحْتَاجُ فَوْقَهُ وَيَبْصُلُ فِيهِ الصَّلَاةَ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ»^(١) وإسناده صحيح.

وعن يافع وعبد الله بن عافدة أن مؤذن عمر قال: «الصلاة، قال: براء بن عازب، حتى إذا كان في عيوب الشفق نزل فصلى المغرب، ثم انظر حتى غاب الشفق، حتى انضاء، ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان إذا عجل به أمر يمنع من الصلاة حتى يفسد، فسار في ذلك اليوم والليلة مسيرة ثلاث، رواه أبو داود»^(٢) واللفظ في إسناده صحيح.

وعن يافع قال: خرجت مع عبد الله بن عمر في سفر يريد أرضاً له فأتاه آت، فقال: إن حبسك أبي عبد الله، فانظر أن تتركها، فخرج صرعاً ومعه رجل من قريش يسامره، وغابت الشمس، فلم يكن الصلاة، وكان يهودي به وهو يحافظ على الصلاة، فلما انضاء قلت: الصلاة - مرحباً به - فانتصت إلي ومضى حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب، ثم أقام المشاء، وقد توارى الشفق، فصلى شاه ثم أعجل عبا فقال: إن رسول الله ﷺ كان إذا عجل به السير صبح مكذبا، رواه النسائي وأبو داود والطحاوي وإسنادهم صحيح برواية ابن جابر عن يافع، وإسناده صحيح.

ونقول: حتى إذا كان في آخر الشفق تأمعه على ذلك ظهر واحد من أصحابه، مع الحظف عبد الله بن عاصم، والداقاني، وأبيل بن عروان، عند لاذقطني وغيره، وعبد الله بن العلاء، عند أبي داود، وأسمه بن زيد عند

(١) أخرجه النسائي روى (٥٩٧) (١٠٨٨/١).

(٢) أخرجه أبو داود برقم (١٢١٢).

٤/٣٢١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي بَاتِمٍ السَّكَنِيِّ، غُبَارُ
 سَمْعَانَ بْنِ جَبْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمَّا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ حَبِيبًا بِالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، فِي
 غُبَارِ حَبِيبٍ وَلَا سَفَرٍ.

أخرجه مسلم في: ٩ - كتاب صلاة المسافرين: ٩ - باب الجمعة في الصلاة
 في الحضر، حديثه: ٤٤٣.

أصح حديثي، ثلثهم نقلوا على أن نزول أبي عمر لصلاة المغرب كان بين عيوب
 أشعث، فإنه النسيبي^(١).

٤/٣٢١ - (ثابت، عن أبي الزبير المكي) ومحمد بن مسلم (عن سعيد بن
 جبْرِ) قصة نجيب مصر (عن عبد الله بن عباس) - رضي الله عنه - (أنه قال:
 صلى لنا رسول الله ﷺ بِالْمَدِينَةِ وَالْمَغْرِبِ جَمِيعًا، وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا مِنْ غَيْرِ
 خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ) ظاهر الحديث يدل على جواز الجمع في المغرب من غير عذر،
 ولم يدل به أحد من الأئمة، وقد قال: لم يردني شيء كذا^(٢) - "جمعت الأئمة على
 ترك العمل به، لكن قال محافد في الفتح^(٣): وقد ذهب جماعة من الأئمة
 إلى الإباحة وظاهر الحديث أن جواز الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً بشرط أن
 لا يوجد ذلك حلقاً ومدة، وهو قال: من مبرور وسعة واشتبه وأن المسلمين
 والتفان الكثير، وحكاية الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث، هم: وذهب
 بعضهم إلى أن الجمع من غير عذر لا يجوز.

قال ابن رجب في: المدة: إذا اجمع في الحضر مع عذر، لم يملكوا
 وأكثر الظواهر لا يحرمونه وأجاز ذلك جماعة من أهل الظاهر، أم.

(١) أنه النسيبي (٤٠٠، ٤٠١).

(٢) كتاب العمل للمزني (١٣١، ١٣٢).

(٣) فتح الباري (٢٤٠، ٢٤١).

قَالَ سَمْعِي. قَالَ سَمْعَان. أَيْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ هَذَا.

وفان الخطابي عن ما حكاه العيني. لا يشك به أكثر العلماء. ونقد
عريفة عن أبي عبد الله الأعمش عن أبي بصير عن الأعمش. قد. فأجابوا عن حديث
البيت بوجوده. أحدهما. ما في المتن من أن الجمع المذكور كان بالمعبر.

(قال يحيى: قال مالك. أوي) نعم البيت في أهل ذلك) الجمع (كان
في مطر. رواه عن ذلك الخطيب جماعة. منهم الإمام الشافعي^(١) وعبد
سباني ثكن في عهد وأصحاب السنن. من غير خوف ولا مطر. بأحد.
وأجاب البيهقي في الأولى رواية الجمهور. وهو أن. وأجاب غيره بأن.
البراد. لا مصر. أو لا مطر. طعنوا على ذلك.

وأما حبر ما في ظاهره. فلا مطر. أي الحبر ولو قلنا. وسباني
أجاب في الجمع الخطيب عريفة عن الأثر الثاني.

وبشكل ذلك قول الإمام مالك. رضي الله عنه. المذكور أنه لا يأخذ
بها. أن أولاً أيضاً لأنه لا يرى الجمع أحد المطر إلا في العسائين فقط دون
الغيرين كما هم مصرح في كذا.

وأجاب عنه ابن رشد في البداية^(٢) فقال. وعبد الشافعي منك في
تفريده من صلاة النهار في ذلك وحلله الليل لأنه. وي. بعدت وتاوه. أصح
خصر عمومته من جهة القياس. وثالث أنه قال في قول ابن عباس جمع
والأول أنه يجوز التحديد. أوي. ثم كان في مطر بله بأخذ بعمومه ولا
بخصومه. من رذ بعضه وتأول بعده. وذلك لا يجوز بجماع. أنه لا يأخذ
بقوله. جمع بين الظهر والمغرب. وأخذ بقوله. جمع بين المغرب والعشاء.
وتأوله يعني بالمعبر.

(١) في الأصل: (١٩٧١)

(٢) في الأصل: (١٩٧١)

وأحسب أن مالكاً - رضي الله عنه - إنما ردّ بعضه لأنه عارضه العمل، فأخذ منه بالتيقن الذي لم يحاربه العمل - وهو الجمع بين العشاءين على ما روي أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء جمع معهم.

لكن انظر في هذا الأصل الذي هو العمل كيف يكون دليلاً شرعياً به نظر، فإن مقدمي شيوخ المالكية كانوا يقولون: إنه من باب الإجماع، وذلك لا وجه له فإن إجماع البعض لا يثبت به، وكان متأخروهم يقولون: إنه من باب نقل التواتر، ويحتجوا في ذلك بالصانع وغيره مما نقله أهل المدينة خلفاً عن سلف، والعمل إنما هو فعل، والفعل لا يفيد التواتر إلا أن يقتصر بالقول، فإن التواتر طريقه الخبر لا العمل، وبأن جعل الأفعال تفيد التواتر عسير بل نكاح ممنوع.

والأشبه عندي أن يكون من باب عموم البلوى الذي يذهب إليه أبو حنيفة، وذلك أنه لا يحوز أن يكون أمثال هذه السنن مع تكرورها وتكرور وقوع أسبابها غير مسروعة، ويذهب العمل بها على أهل المدينة الذين منقوا العمل بالسنن حدثاً عن سلف، وهو أقوى من عموم البلوى الذي يذهب إليه أبو حنيفة؛ لأن أهل المدينة أخرى أن لا يذهب ذلك عليهم من غيرهم من الناس الذين يعتبرهم أبو حنيفة في طريق النقل.

وبالنسبة للعمل لا يشك أنه قرينة إذا اختلفت بالشئ، انفقوا، إن وافقت أفادت به غلبة ظن، وإن خالفته أفادت به ضعف ظن، فأما هل تبلغ هذه القرينة مبلغاً تُردُّ بها أخبار الأحاد، الثابتة فقيه نظر، وعسى أنها تبلغ في بعض نسلخ في بعض، لتفاضل الأشياء في شدة عموم البلوى بها.

وذلك أنه كلما كانت النسبة الحاجة إليها أسس وهي كثيرة التكرار على المتكلمين كان ثقلها من طريق الأحاد من غير أن ينتشر قولاً أو عملاً فيه

ضعف، وذلك أنه يوجب أحد أمرين: إما أنه متسويح، وإما أن الشغل فيه احتلال، وقد بين ذلك المتكلمون كثيرون المعالي وغيره، انتهى.

وقد أوردنا هذا الكلام شاملاً لأنه أصل قلبي عند المالكية، ثم عني أكثر مذهبهم، فيحدي النظر على هذا الأصل الكلبي في مواضع عديدة، نركز العمل بالروايات لعمل أهل المدينة على خلافها، فتأمل.

وثانيها: ما قيل: إن الجمع المذكور كان للمرضى، وقراه النووي: إذا قال هو نوي في التأويل، قال السيوطي^(١): هو مختار السبكي والبلقيني والآنوسي، وهو اختياري، انتهى.

قال الترمذي^(٢) بعد حديث الباب: رخص بعض أهل العلم في الجمع بين الصلاتين للمريض، وبه يقول أحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في المطر، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق، ولم ير اتفاقاً للمريض أن يجمع، انتهى.

قال النووي^(٣): ومنهم من قال: هو محمول على الجمع بعشر المرضى أو نحوه من هو في منه من الأعداء، وهذا قول أحمد بن حنبل والقاضي حسين بن أصحابنا، واختاره الحطايي والمنتولي والرويان من أصحابنا، وهو المختار في تأويله لطاهر الحنفي، ولعمل ابن عباس، وموافقة أبي هريرة، وأما المشقة فيه أشد من المطر، انتهى.

قال المحافظ في التفتيح: اعترف العلماء في الجمع للمريض، فجوز أحمد وإسحاق مطلقاً، واختاره بعض الشافعية، وجوز مالك بشرطه.

(١) نظر: فتاوى الأصول (ص ١٦٣).

(٢) مسر الترمذي (١/٣٥٧).

(٣) شرح النووي علم صحيح مسلم (٥/٢١٨).

والشهور عن الشافعي وأصحابه المنع وله أثر في المسألة بخلاف أحد من أصحابه. انتهى. وبهذا هذا الجمع المعنى إذ قال: هو صحيح، وقال الحافظ في المفتح: "وهي هذا الجمع نظراً لأنه لو كان للمعترض لما صلى معه إلا من به نحو ذلك المعترض والمعارض أنه يجمع بأصحابه، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته، انتهى.

قلت: وحديث حذير بن عبد الله الآتي ذكره صريح في أن هذا الجمع لم يكن حلة، قلت شعري كيف يؤيد إسناده وأخاره السبوطي وغيره.

وقالته: ما قيل: إنه قد في عهدهم فالتكشف الميم، فبأنه دخل وقت العصر، وأظنه المؤيد إذ قال: وهو باطل لأنه يبان كان فيه أدنى احتمال في الظاهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء، انتهى.

فإن لحافظ: وكان فيه الاحتمال مبنى على أن ليس للمغرب إلا وقت واحد، واستدل أن وقتها يستند إلى العشاء حال احتمال باقي، انتهى.

قلت: بطلان هذا الجمع ظاهر بإيراد السياق والروايات الواردة في الباب، وردة الأئمة أيضاً في الإكمال.

ورأيها: أن الرواة اختلفوا في حديث ابن عباس هذا، فأخرج أكثرهم مكية، ورواه مسلم في صحيحه من طريق قرّة عن أبي الربيع، نا سعيد بن جبير ما أن ابن عباس: "أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرها في غرة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، قال سعيد: قلت لأن عباس: ما حله عن ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته.

فهذا السياق معناه سياق الروايات الواردة في الباب إلا أن فيه: أن قصة

الحديث كانت في السفر ولم أر أحدا من الأئمة يصرح بـ «لا في البيهقي»^(١)
قال بعد حديث مالك: كذا في رواية ابن وهب بن عطاءة وحماد بن سلمة عن
أبي الزبير في غير خوف ولا سفر إلا أنهما لم يذكرنا المقرب والعشاء، وقالوا:
ما ينبغي، ورواه سليمان بن عيسى وهشام بن سعد عن أبي الزبير بمعنى رواية
مالك وخامس مرة من خلال عن أبي الزبير فقال في الحديث: في سفره ما رواه
أبي نوح: انتهى، ثم سرد طرفهم.

وخاصها: مختار الحفاظ في «الفتح»، والعيني في «إسائه»، والشوكاني
في «النبيل»، والشيخ في «البدل»^(٢). وأما في «الإكمال»؛ وهو الظاهر
التصويب الذي لا معدل عنه، إذ النجم صوري، وهو وإن قال النووي: إنه
ضعيف أو باطل، لكن قال الحفاظ في «الفتح»^(٣): استحسنه القرويين، ورححه
قوله إمام الحرمين وجزم به من أفسد من الساجسون والظحاوي، وفواه ابن
سبب الناس بأن أبا العشاء راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به.

وذلك فيب أحرجه الشرحان من طريق عمرو بن دينار. وذكر هذا الحديث
رأه في آخره، فقلت: يا أبا العشاء، أظنه أغرب الظهور وعنف العصر، وأخر
المغرب وعمل العشاء، وقال: وأنا أقوله، ورواي الحديث لأدري بالمراد من
غيره، إلا أنه لم يجرده، بل دوى لجوده. لأن يكون الجمع بعد المطر، لكن
يقوي ما ذكره من الجمع التصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت
الجمع، فإما أن نحمل على مطلقها، فيلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بلا
عذر، وإما أن نحمل على صفة منصوصة لا يستلزم إخراج الصلاة عن وقتها
فيجمع بها بين مفترقي الأحداث، والجمع تصوري أولى، اهـ.

(١) «النبيل» (١/٢٦٠).

(٢) «البدل» (١/٢٦٠).

(٣) «الفتح» (٢/٢٢٤).

قوله: "يحدث النفس" صريح في التحية الصوري. فأخرج عن ابن عباس قال: صلوات مع النبي ﷺ بالمدينة ثمانين حركتها وسبع حركتها ثم انقلب وعمل أدوية. وأخر الترمذي وعمل الصلاة.

قال الشوكاني: "فهدى من غابر أئمة حديث العامة، وقد خرج بأثر ما رواه من الصحيح المذكور. هو الصحيح الصوري." هـ

وقد ثبت أن للمصنف في حديث من غابر هذا نسخة من الأثر. أنه معبر به بشرط أن لا يعتمد على الثاني أنه منسوخ بدلالة الاجتماع. والجملة السابقة المذكورة. والجميع هذا المقول الخامس. والجميع الصوري. ويؤيد بها حديث جابر رضي الله تعالى عنه. ذلك جمع رسول الله ﷺ بين الخطير والمعتد والنفوس والمعتد. بالمدنية المرحض من غير خوف ولا عيب. أخرجه الضحاوي^(١). فإنه ينفى التعذر كلياً. والجميع الحقيقي منقطع عند التحسين.

ويؤيد أيضاً حديث ابن مسعود رضي الله عنه. أخرجه مالك والبخاري وابن خزيمة وابن أبي شيبة. ما أنت مسؤول عنه. صلاة نحب مبدئها إلا صلاتين جمع بين السجود والعتناء بالنسوة. وحمل السجود - عند قبل وانتهاء - ورواية الشافعي مفسحة بمرعات أيضاً. صلى ابن مسعود صلاة للمعروف فيها من غير حجاب الموضوعين. وقد روى حديث الجميع من المدينة على ما جزمنا الشوكاني. وإن أم أن في حديث ذكر الجدة. بل فيما سبى من حديثه مفسحة بالجميع في الحديث. وهو في الحديث حجة لمن أنكر الجميع مطلقاً الحضري. والسفري معاً كما مر.

(١) مسند الشافعي: (١/٢٢٦).

(٢) مسند الإمام أحمد: (١/٢٢٦).

(٣) مسند مالك: (١/٢٢٦).

٦/٣٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ:

جَوَازُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِمَطَرٍ فِي الْحَضَرِ، فَأَجَازَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَسْلَفِهِ، زِدِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَفَعَلَهُ عُرْوَةُ وَابْنُ النَّصَّيْبِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَبُو يَكْرَبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو سَلَمَةَ وَفَتْهَاءُ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، غَيْرَ أَنَّ الشَّافِعِي شَرَّطَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْعَصْرُ قَائِمًا نِي وَفَتْهُمَا فَتَنَاحُ الْعِصَانِ مَعًا، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ، وَلَمْ يَشَرْطْ ذَلِكَ عِوَضًا، وَكَانَ مَالِكٌ يَرَى أَنَّ يَجْمَعُ الْمَطْرُورُ فِي الظُّهْرِ وَفِي حَالِهِ الظُّلْمَةُ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّايِ: يُصَلِّي الْمَطْرُورُ كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَفْتِهِمَا، أَنْتَهَى.

قَالَ: قَدْ عَرَفْتَ مَسْئَلَةَ الْحَضَرِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِحَدَثٍ، وَبِوَضُوحٍ مَسْئَلَةِ الْعَارِضَةِ مَا فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» إِذْ قَالَ: وَرَوَاهُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الشُّعْبِي فِي جَمْعِ الْعَارِضَةِ فَقَطْ جَمْعَ تَدْوِينٍ لَا يُظْهِرُ لِعَدَمِ الْمُشَقَّةِ فِيهَا غَائِلًا كُلَّ مَسْجِدٍ وَلَوْ مَسْجِدًا غَيْرَ جَمْعَةٍ، خِلَافًا لِمَنْ خَصَّ بِمَسْجِدٍ أَمْنِيَّةً أَوْ بِهِ وَمَسْجِدٍ مَكَّةَ لِمَطَرٍ وَاقِعٍ أَوْ مُتَوَسِّعٍ مِنْ طَبَقٍ مَعَ ظُلْمَةٍ لِلْمَشْهُورِ لَا ظُلْمَةٍ غَيْرَ لَا طَبَقٍ فَقَطْ عَلَى الْمَشْهُورِ أَوْ ظُلْمَةٍ فَقَطْ أَضَافًا، أَنْتَهَى.

فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ عَنْهُمْ جَمْعُ الْعَارِضَةِ فَقَطْ جَمْعَ تَدْوِينٍ بِإِشْرَافِ الْمَذْكُورَةِ، وَبِهِ يَتَوَضَّحُ الْحَقِيقَةُ بِغَيْرِ جَمْعٍ عَرَفَ وَلَمْ يَزَلْ قَدْ لَبَّيْتُ عَنْهُمْ تَرَفُّعَ الصَّلَاةِ بِإِذْنِ الْمَقْطُوعَةِ الْمُتَوَسِّعَةِ فَلَا تَتْرَكَ إِلَّا بِمِثْلِهَا، كَمَا تَرَكْتَ فِي هَذِهِ الْمَوْضِعَيْنِ لِاتِّفَاقِ رِوَاةِ الْمَسْئَلَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَبِإِثْنَيْ الْبَسْطِ فِي ذَاكَ فِي تَحْقِيقِ الْبَابِ.

٦/٣٢٣ - (مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنَ عُمَرَ (هَلْ يُجْمَعُ) بَيْنَ الْمَجْمُوعِ (بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّفَرِ؟) فَقَالَ:

[illegible]

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي آيَةِ الْحُلُومِ: أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ رَسُولًا أُنْذِرُ أَنْ تَكُونَ لَكُمْ آيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَذِلَّ عَنَّا فَالتَّائِبُونَ إِلَى اللَّهِ عَنِ ذُنُوبِهِمْ يُغْفِرُ لَهُمْ فَعَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْعَنَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْكَاذِبِينَ

مع لا ناس هناك) قال: فلو كان في البحر ماء من ماء بركة الأنهار بركة ذلك
مياه ثم دثر المسند، لم يشأ أن يكون في صلاة الناس بركة إلا بغير
جميع السور في غير جميع النسخ، ولا يبعد أن يكون لجميع بركة هذه
أيضا من باب جميع السور كما هو رأي جماعة، فيكون التفرع لأحد أن
هذه بركة من بركة في ذلك ما أن ما أحسن الجمع في هذا على ذلك.
في باب: ثم انشأ في تعديلات بعضه.

اعطاك الله بعدا قال ابن عبد البر هذا حديث من رواية مالك عن معاذ بن جبل قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بعد ما حضرته الوفاة ^(١) ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) <

فقدان وأخرج أبو أيوب شيعة نحوه عما سألني (أحد) زكريا المازيني
عليه السلام (الحسين) ابن علي بن أبي طالب (أنه كان يقول) كان
يقرأ الله (إذا أراد أن يسير يومه جمع بين المظهر والمضمرة) فاعلم به أنه
به (أن) إذا أراد أن يسير يومه جمع بين المظهر والمضمرة (فأراد أن
يسير يومه) جمع (جمع) المضاف (في) كثير (تسبح) في مضمرة (بالهضاج،
جمع من) تسبح (في بعض النسخ) فاعلم (أن) التسبح (والغناء)

وإخراج ابن أبي عمير عن حماد بن أسامة عن عبد الله بن محمد بن عمار
عن أبيه عن حماد بن أسامة عن حماد بن محمد بن خالد بن يحيى بن

272.9 10 4 5

[٩] انعم الله علينا

(3) $\frac{1}{2} \leq \alpha \leq 1$ and $\frac{1}{2} \leq \beta \leq 1$.

انسفروا، ثم يتعشى ثم يصلي العشاء على أثرها ثم يقول: هكذا وأبى رسول الله ﷺ يصنع.

وهذه الآثار تدل على الجمع بين الصلاتين؛ لكن أكثرها خال عن وقت الجمع فكما أنها تصدق على الجمع المؤقت كذلك تدل على الجمع المتعالي. لكن الروايات المنعصنة الواردة في الباب نص في الجمع المتعالي فهي أولى، ولأجل ذلك ما اخترت لتحقيق الجمع المؤقت.

قال ابن رشد في البداية^(١): وسبب اختلافهم أولاً اختلافهم في تأويل الآثار التي رويت في الجمع، والاستدلال منها على جواز الجمع؛ لأنها كلها أفراد ونيت أفراد، والأعمار ينطبق الاحتساب إليها كثيراً أكثر من نظريتها إلى الثلث، وثانياً اختلافهم أيضاً في تصحيح بعضها، وثالثاً اختلافهم أيضاً في بحارة انقياس في ذلك، فهذه ثلاثة أسباب كما ترى.

أما الآثار التي اختلفوا في تأويلها فمنها حديث أنس الثابت باتفاق، أخرجه البخاري ومسلم قال: «كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل، فجمع بينهما الحديث، ومنها حديث ابن عمر أخرجه الشيخان أيضاً: «رأيت رسول الله ﷺ إذا عجل به السير في السفر يؤخر المغرب الحليت، والثالث حديث ابن عباس في الجمع في غير خوف ولا سفر.

فذهب القائلون بجواز الجمع في تأويل هذه الأحاديث إلى أنه أخر الظهر إلى وقت العصر المختص بهاء وجمع بينهما، ودفع الكوفيين إلى أنه إنما أوقع صلاة الظهر في آخر وقتها وصلاة العصر في أول وقتها على ما جاء في حديث إسماعيل بن جبريل، قالوا: وعلى هذا يصح حمل حديث ابن عباس؛ لأنه قد

(١) مقدمة لمجتهده (١/١٧٦).

تعتقد الإجماع على أنه لا يجوز ركعة في الحضر غير سائرة السجدة التي أمرت
بالصلاة معاً في وقت واحد.

واختاروا لتأويلهم هذه الحديث ابن مسعود^(١) قال: «والله لا شيء
ما صلى رسول الله ﷺ صلاة معه إلا تم وقتها إلا صلاة بين نصير
العصر وعصره، وبين المغرب والعشاء بجمع قالوا: وأيضاً هذه الآثار مختلفة
أو تكون على ما تأولت نحن أو تأولتموهي شيء وقد نصح فريق الصلاة
ونبذها في الأوقات، فلا يجوز أن ننظر حر أصل تمت بأمر محتمل

وأما الآخر الذي اختار في تصحيحه عبد ربه سأل من حديث معاذ بن
جبل، فهذا الحديث به صحيح لكأن أقهر من تلك لأحد من إجازة الجمع
لأن ظاهره أنه قدم العشاء إلى وقت المغرب، وإذا كان بهم أن يقولوا: إنه آخر
المغرب إلى آخر وقتها وصلى العشاء في وقتها لأنه ليس في الحديث أمر
مطروح به غير ذلك، بل هو رأي محتمل، فهو مختصراً.

قلت: بل تقدم أن حديث معاذ عبد الصرائي مضعف بالجمع المصري،
قال العمري^(٢) ما قاله هو العمل بالأية والحبر، وما ذكره يودني إلى ترك
العمل بالأية وإلزامهم على ما قدمنا من الجمع المصري خاصة أن بجمع العبد
المعظم أو العيوب في الحضر، ومع هذا لم يخبروا ذلك، أو لم يحدث
أن عباس في الجمع في الحضر ثلاث ركعات مرفوعة، وهذا أيضاً إلى العمل
بالكتاب وشكل حديثه، في هذا الباب من غير تأويل، انتهى.

وقال في التذامع^(٣) وأما في سائر الصلاة عن وقتها من الكتاب فلا

(١) أخرجه البخاري (١٦٨٢) وأحمد (١٣٩١) ومسلم (٢٨٩) وابن ماجه (١٩٢١) وابن
القيمي (١٩٢)

(٢) عمدة القاري (١: ١٩٢)

(٣) (١: ٢٢٤)

يناح بعذر السفر والمطر كسائر الكسائر، والذليل على أنه من الكسائر ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ مِثْلِي هَاتِي وَهَاتِي وَاحِدٌ عِنْدَ نَبِيٍّ بَلَاءٌ مِنْ كُتَاتِرَاتِهَا»، وعن عمر - رضي الله عنه - قال: «اجتمع بين الصلاتين من الكثرة، ولأن هذه الصلوات حُرِّمَتْ مَوْفَقَةً بِأَوْقَاتِهَا بِالذَّلَالِ الْمَقْطُوعِ مِنْ كِتَابِهَا وَاسْمِهَا الْعَوْنُ وَالْإِحْمَاعُ، فَلَا يَحُورُ تَعْيِينُهَا عَنْ أَوْقَاتِهَا بِضَرْبٍ مِنْ لَاسْتِدْلَالٍ أَوْ بِخَيْرِ الرَّاحِدِ مَعَ أَرِاسِ الدَّلَالِ قَائِدٍ، وَلِأَنَّ السَّفَرَ وَالْمَطَرَ لَا أَثَرُ لِهَمَا فِي بَاحَةِ تَقْيِيتِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا».

ألا نرى أنه لا يجوز الجمع بين العجر والظهر مع ما ذكرت من العمل، والجمع بعرفة ما كان لعذر الجمع بين الوقوف والجلوس، بل ثبت غير معقول المعنى بتلليل الإجماع والدوائر عن أبي حنيفة، «صالح معارضاً لذليل المنطوق به». وما روي من الحديث في خير الأحاد فلا يفي في مذهبنا الدليل المنطوق به مع أنه قريب ود في حادثة نعم بها الأولون، ومثله غير معقول عندنا.

ثم هو مؤول، وتأويله أنه جمع بينهما معاً لا وقتاً، كما فعل من عمر - رضي الله عنهما - في سفر، وقال: هكذا كان يعاين رسول الله ﷺ، وفي رواية ما روي عن ابن عباس من الجمع من غير سفر ولا سفر، وأثبت لا يحور إلا فعلاً. وعن علي - رضي الله عنه - أنه جمع بينهما فعلاً، ثم قال: هكذا فعلت رسول الله ﷺ، وهكذا روي عن أسد - رضي الله عنه - أنه جمع بينهما فعلاً، ثم قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ. انتهى مختصراً.

والجواب: وسببنا الكلام على هذه الآثار، فإن الشيخ في المسألة الأولى استدلال الحديث على عدم جواز الجمع حقيقة في غير عرفات والمزدلفة، بقوله:

(١) وأخرجه الترمذي رقم ١٦٨٨، وأصحاهم من المستدرک (١/٢٧٥).

(٢) مسند اليهود (١/٢٧٢).

نعمالي: ﴿حَقِّقُوا عَلَى الصَّلَاةِ﴾^(١) أَي تَوَعَّد فِي أَوْقَاتِهَا، رِيقُونَهُ تَعَالَى. ﴿وَلَمْ يَأْتِ الصَّلَاةَ كَأَنَّ عَلَى السَّوْبِيَةِ كَيْتًا مَوْلُوكًا﴾^(٢) أَي لَهَا وَقْتُ مَعْبُورٍ لَهُ اسْتِدَاءٌ، لَا يَحُورُ اسْتِدَاءُ مِنْهُ، وَانْهَاءٌ لَا يَحُورُ الْآخِرُ عَنْهُ، وَحَمَلُوا الرُّوَايَاتِ الَّتِي فِيهَا الْجَمْعُ عَلَى الْجَمْعِ الصُّورِيِّ، بِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى أَوَّلَ الصَّلَاةِ فِي آخِرِ وَقْتِهَا لَتَلَا بِعَارِضٍ خَبَرَ الْوَاحِدَ الْآيَةَ الْقَضِيَّةَ، انْتَهَى.

قلت: ويزيده يقضاً أن الروايات، المفسرة كلها صريحة في أن جمع الصوري فلا بد أن يحمل عليها الروايات المجمعة التي فيها ذكر الجمع فقط بدون بيان التكييف، والروايات المنفصلة الواردة في الباب إحصاؤها ليس من وظيفة هذا، لأوجره، لكن نكتفي عن ذكر بعضها كما أننا في أكثر المواضع.

وهذه الأحاديث ابن عمر رضي الله عنهما - المفضلة كلها صريحة في أن جمع الصوري كما تقدم إلى بعضها الإشارة في ذيل حديث، ونسائها في المنطولات.

ومنها: حديث ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة: أن النبي ﷺ جمع بين الفصلين في السفر، ولفظ الطبراني في «الكبير»: كان يجمع بين المغرب والعشاء يؤخر هذه في آخر وقتها، ويعجل هذه في أول وقتها، قاله المعنى.

قلت: وأخرج الطحاوي من قلعته - رضي الله عنه - بسند عن عبد الرحمن بن يزيد يقول: صحبت عبد الله بن مسعود في حجة وكان يؤخر الظهر ويعجل العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء فهذا بعد روايته عن النبي ﷺ بالجمع عن في معناه.

ومنها: حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ في

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٨.

(٢) سورة النساء، الآية ١٠٣.

السفر يؤخر الظهر ويقدم العصر ويؤخر المغرب ويقدم العشاء، رواه الطحاوي وأحمد وإسحاق وإسناده حسن، قاله الترمذي^(١).

ومنها: حديث عبد الله بن محمد بن عمر بن عني بن أبي طالب عن أبيه عن جده: أن علياً - رضي الله عنه - كان إذا سافر سار بعدما تغرب الشمس حتى تكاد أن تغرب ثم يتزول فيصلي المغرب، ثم يدعو بعشائه فيعشئ، ثم يصلي العشاء ثم يرسج^(٢)، ويقول: هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع، رواه أبو داود^(٣). وإسناده صحيح.

ومنها: حديث أبي أمامة قال: وفقدت أنا وسعد بن مالك ونحن نبادر لنصح فكنا نجتمع بين الظهر والعصر نقدم من هذا وتؤخر من هذا، ونجمع بين المغرب والعشاء، نقدم من هذا، وتؤخر من هذا حتى قدمنا مكة، رواه الطحاوي^(٤). وإسناده صحيح.

ويؤيده أيضاً ما روى عن أبي قتادة مرفوعاً: «أما إنه ليس في النوم تمريض، إنما التمريض على من لم يصل حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى»، رواه مسلم وأخرون.

وأيضاً ما روى عن أبي هريرة أنه مثل ما التمريض في الصلاة؟ قال: أن تؤخر حتى يجيء وقت الأخرى. رواه الطحاوي، وإسناده صحيح.

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: لا يموت صلاة حتى يجيء وقت الأخرى، رواه الطحاوي وإسناده صحيح.

ويؤيده أيضاً ما تقدم من حديث ابن مسعود - رضي الله عنهما - في قصر

(١) انظر: آثار السنن (٧٣/٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (١٦٣٤).

(٣) انظر: السنن (٧١/٢).

انجمع عرفة والمزدلفة، وقد روي حديث الجمع بين الصلاتين، وهو صلاة
النفس في السجدة، إذ يروي عنه حديث الجمع أيضاً، وينكر صلاته **بِقَوْلِهِ** في غير
وقتها إلا في هذين الموضعين عرفة والمزدلفة.

ويؤيده أيضاً ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «من
جمع بين الصلاتين من غير عذر فله أجر مائة من أبواب الكبائر» أخرجه
الترمذي وغيره، وصححه الترمذي بحسن الروي. وحسنه ابن حبان وهو حسن بن
قيس، شعبه جماعة من السجدة، لكن وثقه الحاكم في «الحسنات» وحسن
هذا الحديث ابن كثير في «تفسيره». وهذا القول يكفي لثبته مع أن هذا
القول - مزيد بالأثر

فقد أخرج محمد في موضعه^(١) عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -
أنه كتب في الأفاق ينهاهم أن يجتمعوا بين الصلاتين، ويخبرهم أن الجمع بين
الصلاتين في وقت واحد كبير من الكبائر، وأخرجه البيهقي^(٢) عنه بهذه صفة
وتكلم على اتصالها، وأدعى إتمامها ورده عن التوكيدات في «الجواهر النقي»
وأرجع إليهم ما شئت.

وقال الترمذي^(٣) بعد ذكر هذه الآثار: فإذا انضم هذا إلى الأول صار
قوياً، وما انضم عن ابن عباس - رضي الله عنه - إلا دعوى صلاة حتى يجيء وقت الأخرى،
فهو أيضاً مؤيد لروايته المعروفة، وزادت قوة، وأخرج ابن أبي شيبة بسند
عن أبي موسى أنه قال: «الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر».

(١) المشيخة المصنوعة (١/٥٧٤)

(٢) المعجم الكبير (٣/١٦٩)

(٣) الترمذي، المعجم، الترمذي (١/١٤٤)

(٢) باب قصر الصلاة في السفر

(٢) قصر الصلاة في السفر

فتح الخاف مضارع، يفتح. قصرت الصلاة، بفتحين محمداً قصراً. وبغيرينها بالتشديد، وأقصرتها، والأول أشهر في الاستعمال؛ قال الرازي: قال النوحدي: يقال: قصر ثلاث صلواته، وأقصرتها، وقصرها كل ذلك جائز، وأقرأ بن عباس: تفسروا من أقصر، وأقرأ الزهري: من قصر، وهذا دليل على تلذذ الثلاث، انتهى.

والمراد به تخفيف الرماحية إلى ركعتين، ولا قصر في تسع والمغرب جماعة.

قال ابن رشد في «البيان»: القصر له تأثير في القصر، اتفاق، فقد اتفق العلماء على جواز القصر، إلا قول ساذج، وهو قول عائشة - رضي الله عنها - إن القصر لا يجوز إلا للحنابلة، لقوله تعالى: ﴿لَنْ جُنْدُكَ الْأَبْدَ﴾، وقالوا: إن النبي ﷺ إنما قصر لأنه كان حالماً، واخترنا من ذلك في خمسة مواضع.

أحدها: في حكم القصر، والثاني: في المسافة التي يجب فيها القصر، والثالث: في السفر الذي يجب فيه القصر، والرابع: في الموضع الذي يبدأ منه المسافر التقصير، والخامس: في مقدار الزمان الذي يجوز للمسافر فيه إذا أقام في موضع أن يقصر الصلاة.

أما حكم التقصير فاحتلوا فيه على أربعة أقوال: فمنهم: من رأى أن القصر هو فرض للمسافر المستعين عليه، ومنهم: من رأى أن القصر والإتمام كلاهما فرض مخير له كالجهر في واجب انكفاره، ومنهم: من رأى أن القصر سنة، ومنهم: من رأى أنه رخصة، وأن الإتمام أفضل، وبالقول الأخير قال أبو حمزة وأصحابه والكوفيون بأسره، أعني أنه فرض منجب، وبالثاني قال

بعض أصحاب الشافعي. وبالثالث أعني سنة، قال مالك في أشهر الروايات عنه، وبالرابع أعني أنه رحمة، قال الشافعي في أشهر الروايات عنه وهو المنصور عند أصحابه. انتهى.

وقال الثاني^(١): اختلف أصحابنا في القصر في السفر هل هو واجب أو مندوب إليه أو مباح؟ وقد اختلف قول مالك في ذلك فروي عنه أشهب أنه فرض، وبه قال أبو حنيفة، وروى أبو مصعب عن مالك أنه سنة، وروي نحوه عن الشافعي، انتهى.

قال في الاستذكار^(٢): وإلى الأول ذهب الكوفيون، سفيان الثوري والسنن بن صالح، وهو قول عمر بن عبد العزيز وحماد بن أبي سليمان وطائفة، وإلى ذهب إسماعيل بن إسحاق وأبو بكر بن الجهم، ثم قال: والذي ذهب إليه أكثر العلماء من السلف والخلف أنه سنة حسنة، وبعضهم يقول: رحمة، لمن جعلها سنة رأى الإعادة منها في الوقت، وكره الإتمام، وهذا تخصيص لمذهب مالك وأكثر أصحابه، انتهى.

قلت: ومذهب الثنابلة في ذلك على ما في «نيل المآرب» أنه أفضل، وكذا في «الأنوار الساطعة»، وفي «الروض المربع» أنه مسنون، انتهى.

قال الحافظ في «افتح»: وافق الحنفية في ذلك القاضي إسماعيل من المالكية وأحمد، وفل ابن قدامة: المشهور عن أحمد أنه على الاختيار، واقتصر عنده أفضل، انتهى.

قال الميني^(٣): وأما قوله: المشهور عن أحمد أنه على الاختيار فيعارضه

(١) «المعنى» (١١/٢٦٠).

(٢) (٢٦/٦٢).

(٣) «عمدة القاري» (٥/٢٨٠).

٣٢٤/٧ - حدثني يحيى عن زكريا، عن ابن شهاب، عن
زجل من آل خالد بن أسيد،

ما قاله الأثر، قلت لأحمد: للمرحل أن يصلي أربعاً في السفر؟ قال: لا،
ما يعجني، وحكى ابن السنن في «الأشرف»: أن أحمد قال: أحببنا أن يصلي
هذه المدة، وقال البيهقي: هذا قول أكثر العلماء، وقال الخطابي: الأولى
تقصير ليخرج عن الخلاف، وقال الترمذي: العمل على ما فعله رسول الله ﷺ
وأبو بكر وعمر، وهو قول محمد بن سحنون، ورواية عن مالك وأحمد، وهو
قول الثوري وحمام، وهو المنقول عن عمر وعلي وجابر ومن عباس وابن عمر.

وقال عمر بن عبد العزيز: الصلاة في السفر ركعتان لا يصح غيرها، وقال
الأوزاعي: إن قام إلى الثالثة، فإنه يلغها، ويسجد سجدة في السجود، وقال الحسن بن
هي: إذا صلى أربعاً متعمداً أعادها، وكذا قال ابن أبي شيبة، انتهى.

٣٢٤/٧ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن زجل من آل خالد بن
أسيد) وهو أمية^(١) بن عبد الله بن خالد بن أسيد، ففتح الهمزة وكسر السين
السهلة على الألف، وقيل: يضم نبرة وفتح السين، المكسبة، فتحة، مات
سنة سبع وثمانين، استعمله عبد الملك بن مروان على خراسان، قال
ابن الجارود: ليس له صحة، انتهى.

روى في النسائي وابن ماجه، وأخرجنا هذا الحديث من طريق التليث عن
الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن أمية بن عبد الله، وكذا رواه معمر وبنو
وجماعة عن الزهري، فأستظ في «الموطأ» رأياً، وأهم لسائل، فإنه نهر
عبد الله، وحكى الزرقاني^(٢) عنه: ثم يسم مالك إسناد هذا الحديث لإيهام
الرجل، ولأنه أسقط منه رجلاً، انتهى.

(١) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٣/٢٧٦).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/٢٤٦) وانظر: «التفصيل» (ص ١٥٠).

أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ مَنْ سَافَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَوْ إِلَى كُنْزٍ أَوْ إِلَى حَرْبٍ أَوْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مِنْكُمْ مَنْ سَافَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَوْ إِلَى كُنْزٍ أَوْ إِلَى حَرْبٍ أَوْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَلْيَصَلِّ بِكُمُ الْفَرَسَ، وَلَا يَجِدْ صَلَاةَ الْفَرَسِ»

قلت: والمصطفى هو عبد الله بن أبي بكر من عبد الرحمن غصن صاحب به
سرا قاضي^(١)، وهكذا أخرجه لماتى^(٢) وابن ماجه، ثم في «المصطفى» أن
المصطفى هو تسمية بن أبي بكر، فهو وهم، من المصنف أو الناصح، ويؤيد
الوهم أن المصطفى غير من ثلاثه أمية عبد الله المذكور دون جماعة.

(أد سأل عبد الله بن سرا - رضي الله عنه) - فقال: يا أبا عبد الرحمن!
ثمة دس عمر - رضي الله عنه - إنا نجد صلاة السفر بسبب الخوف وصلاة
الخصر في القرآن، ولا أجد، فذكر (صلاة تسفر^(٣)) فإن الزرقاني، يعني أناس
يشمل الأتس وغيره، لأن الله حر وجعل قال: ﴿وَلَوْ أَنَّكَ لَكُنْتَ مِنَ الْآتِسِ﴾^(٤) الآية،
المراد أجاج ذكر الصلاة للمسافر الخائف.

قلت: حد محمدي، وقد حرم الزرقاني، والظاهر عندي أنه أراد معنى
صلاة السفر مطلقاً، وتوضح ذلك أنهم اختلفوا في أن الآية تذكر في صلاة
الشم أو صلاة الخوف، قال الزرقاني في نفسه: «أعني أن لفظ الفسر مُشعرٌ
بالضعف، لأنه ليس صريحاً في أن المراد هو القصر في كسبه الركعات أو في
كسبه أدائها، فلا حرم قصر في الآية قولاً الأول، وهو قول الجمهور: أن
المراد منه القصر في عدد الركعات».

ثم انقلبوا بعد القول اختلفوا أيضاً على قولين الأول: أن المراد منه
صلاة المسافر الثاني: المراد منه صلاة الخوف، وهو قول ابن عباس وحريز
عبد الله وحده، القول الثاني أن المراد من العصر دخول الحيف في كسبه

(١) نقل الألباني (١٣٢/١) وصححه (١١٥/١) - (١٦٤)

(٢) معني الزرقاني (١١٧/٢) وسنن ابن ماجه (١٠٠٦٦)

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٠

أداء الركعات، وهو أن يكتمني في الصلاة ما يزيد، والمنازلة مثل الركوع والسجود انتهى مختصراً.

وقال البخاري إني أن الآية في الخوف، إذ أوردتها في صحيحها في كتاب الخوف.

وقال مختصراً في أحكام القرآن^(١) وأول من سئل عن معنى الآية ما روي عن ابن عباس وطائفة أنه قصر في صلاة الصلاة ترك الركوع والسجود إلى الإيماء وترك القيام إلى الركوب، وسائر أن يسمى السني في الصلاة قصرًا إذ كان منه في غير الخوف يسدهاء والمذلل على ذلك ما روي عنه: أن رجلاً جاء إلى ابن عباس، فقال: إني وصاحب لي خرجنا في سفر، فكنت أتم، وكان صاحبي يفسر، فقال ابن عباس: أنت الذي نقص، وهذا الذي كان يتم، فأخبر ابن عباس أن القصر ليس في عدد الركعات وأن الركعين في السفر ليسا بفارس.

وروي عن علي بن فضال عن ربيع العامري عن عبد الرحمن بن أبي نسي عن عمر - رضي الله عنه - قال: صلاة السفر ركعتان وصلاة القصر والأصحى ركعتان تمام غير قصر، على ثمان نيكوم عليه السلام، وقد دخل في ذلك صلاة الخوف في السفر، لأنه ذكر جميع هذه الصلوات، وأخبر أنها تمام غير قصر، على أن النبي ﷺ ثبت بذلك أن القصر المذكور في الآية هو على ما وصفنا، دون أعداد ركعات الصلاة، انتهى.

وقال ابن حبيب وغيره: إن المراء بالقصر في الآية الترتيب وانخطف في الركوع والسجود والتماريف، فعنى هذا لا نتناول الآية حكم السفر أصلاً، بل هو مبدأ فذكر صلاة الخوف، كما نقله البخاري^(٢).

(١) ٢/٢١٠.

(٢) ٢٢٠، كتمني (١/٢٥٩).

ابن كيسان، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا
قَالَتْ: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ.....

وهو الصواب، لما في بعض النسخ المصرية بلفظ: «أبى» من تصحيف النسخ
(ابن كيسان) بفتح الكاف وسكون التحتانية، المدني، مؤدب ولد عمر بن
عبد العزيز، ثقة ثبت فقيه، مات بعد سنة ١٣٠ أو سنة ١٤٠ هـ. له في «الموطأ»
حديثان مستندان، ثم مما يجب التنبيه عليه ما قال الحاكم: مات صالح بن
كيسان وهو ابن مائة واربعة وسنين سنة، وكان نفي جماعة من الصحابة ثم تلمذ
للزهرى وهو ابن سبعين سنة، ابتداء بالعلم وهو ابن سبعين سنة، انتهى.

قال الحافظ في «تهذيبه»^(١): «هذه محارفة فيبحة، مقتضاهما أن يكون
صالح بن كيسان ولد قبل بعثة النبي ﷺ، وما أدري من أين وقع ذلك الحاكم،
ولو كان طلب العلم كما حذر الحاكم لكان قد أخذ عن سعد بن أبي وقاص
وعائشة، وقد قال علي بن المدني: إنه لم يلق عتبة بن عامر كذا يروي عن
رجل عنه. وقرأت حط الذهبي: الذي يظهر أنه ما أكمل السبعين، وقال
ابن حبان في «الثقات»: قد قيل: إنه سمع من ابن عمر، وما أراه محفوظاً،
وقال الخليلي في «الإرشاد»: كان حافظاً إماماً روى عنه من هو أقدم منه
عمرو بن دينار، وكان موسى بن عتبة يحكي عنه، وهو من أقرانه، انتهى.

(عن عروة بن الزبير، عن عائشة) قال ابن عبد البر: «هكذا رواه مالك
(زوج النبي ﷺ) أنها قالت: «فرضت الصلاة» قال أبو عمرو: كل من رواه عن
عائشة قال فيه: «فرضت الصلاة» إلا ما حدث به أبو إسحاق الحربي بسنده عن
عروة عن عائشة قالت: فرض رسول الله ﷺ الصلاة ركعتين ركعتين، الحديث،
قال العمري^(٢): وفي «مسند ابن وهب» بسند صحيح عن عروة عن عائشة:
«فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين» وعند السراج بسند صحيح: فرض

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠٠).

(٢) «مسند قناري» (٥/ ٣٩٥).

والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم ﷺ وأطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار، قاله الزرقاني^(١).

ثم قال الدولابي: نزل إجماع صلاة المناسك في الظهر يوم الثلاثاء اثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر بعد مقدمه ﷺ بشهر، وأقرت صلاة السفر ركعتين، وقال المذهب: إلا المغرب، فرضت وحدها ثلاثاً، وما عداها ركعتين ركعتين، كذا في «العيني»^(٢). وفي «تاريخ الخميس»: وبعد شهر من مقدمه ﷺ لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، وفي مسيرة مغلطاي: من ربيع الآخر، قال الدولابي: يوم الثلاثاء، وقال السهيلي: بعد الهجرة بعام أو نحوه زيد في صلاة الحضر، ١٠.

وفي «الحاشية» عن «المحلى» تبعاً للحافظ: والذي يظهر لي أنه تجتمع الأدلة أن انصلافاً فرضت ليلة الإسراء ركعتين إلا المغرب، ثم زيد عقيب الهجرة إلا الصبح، ثم بعد أن استقر فرض الرباعية نصف منها في السفر عند نزول قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ الآية، (هـ).

قال الحافظ^(٣): ذكر ابن الأثير في «شرح المسند»: أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة، وهو مأخوذ مما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها، وقيل: كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية، ذكره الدولابي، وأورده السهيلي بلفظ: بعد الهجرة بعام أو نحوه، وقيل: بعد الهجرة بأربعين يوماً، انتهى.

(١) شرح الزرقاني، (١/٢٩٧).

(٢) «مسنود القاري»، (٥/٣٩٥).

(٣) «مصحح الشوي»، (١/٤٦٥) رقم (٢٥٠).

ثم هل كانت قبل الإبراء صلاة مفروضة؟ قال الحافظ: ذهب جماعة إلى أنها لم تكن إلا ما كان وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد. وذهب الحنبري إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي، وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم سحقت بقوله تعالى: ﴿فَلَقَرَبُّنَا قَسْرٌ مِّنْهُ﴾ فصار الفرض قيام الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واشكر محمد بن نصر المروزي ذلك، اهـ. وفي «تاريخ الخبير» عن أسيرة مغلطة: كانت الصلاة قبل الإبراء صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها، اهـ.

ثم أشكل على حديث الباب بوجهين: الأول: أنه يخالف نظم الفردان فإن قوله تعالى: ﴿أَن تَقْرَأُوا مِنَ الْكُتُبِ﴾ يدل على أن الصلاة فصرت، والحدوث صريح في أنها لم تقصر. قال الحافظ^(١): وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة عبر مرفوع. وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة، قاله الخطابي وغيره.

وفي هذا الجواب نظر. أما أولاً: فهو مما لا مجال للرأي فيه فهو في حكم المرفوع، وأما ثانياً: فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصبة بكونها مرسلة صحابي، وهو حجة، لأنه يحتدل أنها أخذت عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر أدرك ذلك، وأما قول إمام الحرمين لو كان ثابتاً لنقل متواتراً فيه أيضاً نظر، لأن التواتر في هذا غير لازم، انتهى.

وأجاب عن هذا الإشكال الشيخ في «النبذلة»^(٢) بثلاثة أجوبة: الأول: أن الآية نزلت في انخوف ذوق السفر كما تقدم مبسوطاً، الثاني: لو سلم أنها نزلت

(١) «معجم الحارثي» (١/ ٤٦٦) رقم (٣٥٠).

(٢) (٢٦٩/٦).

في السفر فوصلوا القصر عليه باعتبار ما صدر الصلاة لا باعتبار أهل الصلاة، يعني ما يلائق القصر محار باعتبار الزيادة، والثالث، ليس أفراد هي لأنه تقصير الترتعات بل تقصير الحينية كتخفيف أو كان الصلاة من القيام والركوع، الخ.

قلت: وهذه أهوال الجفوس في عبادة الله كما تقدم، ويذكر أن بحسب علماء الحنابلة^(١) قد قال: «الذي يظهر لي ومن جملة الأئمة السادة أن مساوات محضت لجهة الإسراء والعتيق وكعتيق إلا الصبر، ثم ردت بعد جعنة إلا الصبر والعقرب، ثم بعد أن استمر عرض أثره حجب منها في حصر عند نزول الآية وروى: «ما تقدم أن قصر الصلاة كانت هي السنة الرابعة» هو «الحق» هذا قول عامة رخصي الله فيها ما أمرت صلاة السفر باعتبار ما أتت إليه الأئمة.

والإشكال الثاني: أن الحديث، «يخلف فعل حائشة» رخصي الله فيها - منسها، والخبر قد ذكر في الحديث، فقد أخرجه عن أبي هريرة عن عمرو بن عثمان عن عبد الله بن مسعود، كعب بن الأشج، وأبي أحمد، قال: الزهري قلت لعمرو: «ما دل عائشة ثمرة دل ماؤلتك، كما ماؤل عبد الله»

قال حدثني أبي «الفتح»^(٢) وروىوا الخبر على ما هو وهم فيما إذا عرض رأي الصحابي يومه بأنهم يقولون: «الخبر قد روي لا بأس به، وحققوا ذلك ما جاء، فقد ثبت عن عائشة أنها قالت: «رحلاتهم» أن عمرو الزهري عبد الله لما سئل عن إمامها أنها تأولت كما تأول عثمان، فعلى هذا لا بد من بين روايتها وبين روايتها صحاحه روايتها مبي على ما تأولت، الخ. وميثاق السلف في روايتها في كتاب «الفتح» في صلاة منى.

(١) فتح مبرور (١/٢٦١).

(٢) (١/٢٦١).

وإسناده انحف في إيجاب الفطر بحديث عائشة المتقدم، أخرجه البخاري في صحيحه في فروع الصلاة والسفر والجمعة، وأخرجه مسلم في زاد الوفاء والسنن.

حكى الشيخ عن ابن عبد البر في طرفه عن عائشة منشرة وهو عنده صحيح ليس في مسنده مقال، فثبت في بعض حديث السنن الحديث كثيرة كما مر في باب في أن التمتع في السفر كالأربع للحنبل.

فيها ما رواه مسلم مسنده عن ابن عباس أنه قال: يخرج الله الصلاة عاماً لله يومئذ في أربع ركعات، وفي السفر ركعتان، وفي الخوف ركعة، ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: فليس - سئل الله تعالى - كمن في السفر كما افترض في الفطر أربع، قاله الحنفية.

ومنها حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - صلاة سفر ركعتان، صام عمر ففطر على هذا فيكم كذا، قال الشيخ: رواه آسمان بعد صحيح، وقال أيضاً في موضع آخر: روى البخاري وابن ماجه عن عبد الرحمن بن أبي ثني عن عمر - رضي الله عنه - قال: صلاة السفر ركعتان وصلاة الأضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ففطر عمر على أن فيكم محمد - سئل الله تعالى، ورواه ابن حبان في صحيحه وهو يضمنه بشي، فلا قلت قال آسماني: إنه انقطاع لأن ابن أبي ليلى لم يسمعه من عمر، فثبت في بعض النسخة بوجه، وهو علم فالمقطع النبوي بروايات الكثيرة ليس بضعيف.

قلت: وإسناده انحف في ذلك أكبر من أن يحدس، والعبادة في ذلك أن يحدس العبادة محرم في الكنائس مفتحة إلى أبان، وعمله كذا إذا ورد عمر

وجه البيان فهو كميانه ما نقول بقضي 'الإيجاب' ففني فعله فَعَّلَهُ صلاة السفر ركعتين بيان منه فَعَّلَهُ أن ذلك مراد الله تعالى كفعله لصلاة العجر والجمعة والأضحية وسائر الصلوات، ولم يختلف الناس في قصر النبي ﷺ في أسفاره كلها في حال الأمن والخوف، ثبت أن فرض المسافر ركعتان بفعل النبي ﷺ وببانه نمراد الله تعالى.

والوجه الثاني: لم كان مراد الله تعالى لإتمام أو القصر على ما يحثاه مسافر لما جاز النبي ﷺ أن يقتصر بالبيان على أحد الوجهين دون الآخر، وكان بيانه للإتمام في وزن بيانه للقصر، فبما ورد البيان إنباً في تقصير نود لإتمام ذلك على أنه مراد الله تعالى، وإن عارضه ألا نرى أنه لما كان مراد الله تعالى في رخصة المسافر في الإفاطار أحد الوجهين ورد البيان في النبي ﷺ تارة بالإفطار وتارة بالصوم ففعل ما قبله إما مجرد فعله فَعَّلَهُ أو ملازمته لا بد يجب الوجه.

والوجه الثالث: لما صلى عثمان - رضي الله عنه - سبعاً أربعاً أنكرت عليه الصحابة ذلك، فقال عبد الله بن مسعود: صحبت مع النبي ﷺ ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر - رضي الله عنهم - ركعتين ثم تعربت بكم الطرق فيؤدون أن حظي من أربع ركعتين متخففاتاً كذا في أحكام المسافر، لمجيباً، قال ملك العلماء^(١)، لما أنكرت عليه الصحابة فكان ذلك جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - على ما قلنا.

والوجه الرابع: أن عائشة - رضي الله عنها - لما أتمت تأولت كما تأول عثمان، ولا يحتاج الرجل إلى التأويل في إتيان الواجب، لا سيما إذا يكرر الحائز عريضة والمشروطة، خاصة، قال ملك العلماء، فدل إنكار الصحابة واعتذار

(١) مدائع الفنايع (١/ ١٥٩)

عنه - رضي الله عنه - أن القرض ما قلنا، إذا كان الأربعة غريمة لما تكررت عليه الصلاة وإنما اعتذر هو، إذ لا يُلام على الغرائم ولا يعتذر عنها.

والوجه الخامس: أن عمر - رضي الله عنه - لما سئل عن التقصير في حالة الأمر، فحكى عن النبي ﷺ صدقة تصدق الله بها عليكم فأنزلوا صدقاته، أخرجه الجماعة إلا البخاري. وفيه الحجة بوجهين، الأول: بصدقة الأمر في لغة: فأنزلوا، وأصله للوجوب، الثاني: صدقة الله عمر وجب فيها لا محتمل لكسب يكون عارة عن الإسقاط، فلا يبيح عمر الرد مرةً.

والدليل نحته أيضاً بعد ذلك بروايات كثيرة.

منها: حديث ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسافراً صدره ركعتين حتى يرجع».

ومنها: حديث عمران بن حصص قال: «سجعت مع النبي ﷺ فكان يصلي ركعتين حتى يرجع إلى المدينة وأقام بسكة ثمان عشرة لا يصلي إلا ركعتين».

ومنها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما - صححت رسول الله ﷺ في السفر فم يرد على ركعتين. وصحت أبنا بكر وعثمان فم يزيدا على ركعتين أخرجه الشيخان وغيرهما.

ومنها: حديث عمر بن الخطاب سموعاً: «صلاة المسافر ركعتان حتى يشر إلى أهله أو يموت». وقال عبد الله بن مسعود: «صليت مع النبي ﷺ بمس ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين». وقال سروق العمري: سئل ابن عمر رضي الله عنهما: «عن الصلاة في السفر؟ فقال: ركعتين ركعتين، من خلف خمسة فقد كثر». قال العمري: «وعظ بن حرم صحيحاً عن

من عمر - رضي الله عنهما - قال رسول الله ﷺ: «صلاة السفر ركعتان من ترك تسعة كثر...» قال مالك الغنعمي في «البيان»^(١)، أي خالف التسعة اعتقاداً لا عملاً. فهذه أخبار متواترة عن النبي ﷺ، «تصحاحه في فعل وتعين في السفر لا زيادة عليهما» قاله «الحصان» في «أحكام القرآن»^(٢) وتركنا الكلام على خروج هذه الروايات للاختصار، وعنه المطبوعات، لا يسهل هذا المختصر.

«كمي نلحظه حجة» أثر حنفية عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي في السفر ركعتين وأبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - لا يزيدون على ذلك»، كذا في: «الجواهر»، قال «النعيمي». وعن ابن عباس: «من صلى في السفر أربعاً كس حس في العصر ركعتين»^(٣).

قال الشيركاني^(٤) بعد ذكر أوله التعريفين: «رقد لاح من مجموع ما ذكرنا رجعت القول بالركوب، وأما دعوى أن الشمام أفضل، فمدفوعة بسلامته ﷺ تقصر في جميع أحواله، وعدم صدور الشمام عنه كما تقدم، وبعد أن يلزم ﷺ طوله عمرة المقتضون، وبدع الأفضل، انتهى».

ثم قد اختلف الأئمة يعم بجواز له التقصر. قال ابن العربي في «شرح الشرحي»^(٥) وابن رشد في «المباني»^(٦): «ختلف الناس في السفر الذي تقصر به الصلاة على ثلاثة أنواع، الأول: أنه تقصر في كل سفر من غير تفصيل. طاعة أم معصية، مباح أو حرام، مكرره أو مندوب، ناله الأوراسي وأبو سبيعة

(١) (٩٥٨/٩).

(٢) (٩٥٨/٩).

(٣) «نيل الأوطار» (٢/٢٧٣).

(٤) «درصة الأودي» (٣/١٧).

(٥) «مدية المستهد» (٦/١٦٨).

بما صحح وأبو نوز والنوري، الشافعي لا يجوز إلا في سفر قربة، قال عطاء بن يسوع، وأخذه أحمد بن حنبل في مشهور فوائده، الثالث: أنه لا يجوز إلا في مساجد، فإنه ماثب في المشهور عن فوائده، والشافعي قولاً واحداً، ومن أصحاب مالك في يجوز القصر في سفر المعصية، وفيه مالك القصر لمن خرج مصداً لله، انتهى.

وقال ابن عبد البر: قال مالك: لا يقصر الصلاة مسافر إلا أن يكون سفره في طاعة أو فيما أباح الله، فحذف عن المسافر في الصيد، فقال: لا كان معاشه يقصر، وإن كان مثلاً لا استحب له أن يقصر، قال: ومن سافر في معصية لم يحرم أن يقصر، وقال الشافعي: إن سافر في معصية لم يقصر، ومن سافر في طاعة لم يقصر، وهو قول النخعي، وقال أحمد بن حنبل: لا يقصر إلا في حج أو غيره، وقد روي عنه: أنه يقصر الصلاة في كل سفر مساجد، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقصر للمسافر عاصب كان أو غير عاصب، وهم قول النخعي وحديثهم قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ فاعلين﴾، وروي عن ابن عمر: رخصي الله ما سافر، أنه كان يقصر الصلاة إذا خرج إلى مكة يقصر، وكذا ما ألتزمه الكعبة ذكرها ابن عبد البر في الاستذكار^(١).

وقال ابن عبد البر في الردية^(٢): رتب في اختلافهم معارضة المعنى المتعبد أو ظاهر تلفظ دليل العمل، وذلك أن من اعتمر المشقة أو ظاهر لفظ السفر لم يفرق بين سفر وسفر، وإنما من اعتبر دليل العمل قال: إنه لا يجوز إلا في مساجد المشربة، لأن ثلثي صلاة لم يقصر قط إلا في سفر مقرب لله، وأما من فرق بين المساجد والمعصية، فعلى جهة التعليق، والأصل فيه من يجوز

(١) انظر: الاستذكار، (١٠٠، ١٠١).

(٢) مقدمة حجة، ١١٧، ١١٨.

(٣) باب ما يجب فيه قصر الصلاة

الأدلة: كقول المذهب الرازي، فمدار كذا طامع في الجماعة، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رتبة «الأصول»، أن الشك في حتم، لأن غالب الرأي كالحديث، وجه الظاهر أن العجز ثبت حقيقته، فلا يروى حكمه إلا بيقين مثله، اهـ.

(٣) ما يجب فيه قصر الصلاة

من المسافة، ويقتضى يجب يؤيد قول أنسب عن مالك: إن القصر واجب، ويؤيد، على قوله الثاني بما قاله الزرقلاني: أي يسئ مؤكداً بقرينة الواجب، اهـ. واختلف العلماء في مقدار السنتر المصحح للقصر على ما ناله للزرقلاني إلى نحو عشرين قولاً.

قال المحقق في «الفتح»^(١): هي من المراسع التي الشتر فيها، بخلاف جداً، فحكى ابن السنتر وغيره، فيها نحواً من عشرين قولاً، اهـ.

قال ابن رشد في «مبناه»^(٢): والعشاء اختلفوا في ذلك أحكاماً كثيراً، فذهب مالك والشافعي وأحمد وحماه كثير إلى أن الصلاة تقصر في أربعة نواحي، ردت مسيرة يوم بالسير المتوسط، وقال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون: قل ما تقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام، وأن القصر إما هو لمن سار من أهل إلى أهل، وإما أهل الظاهر: القصر في كل سفر قريباً كان أو بعيداً.

قال الشوكاني^(٣): قل ما قيل في ذلك انبيل، كما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر، وأبو ذلك، اهـ، ابن عمر الظاهري، واحتج به

(١) فتح الباري (٢/٢٦٦) باب ما يتم بقصر الصلاة.

(٢) إنباه المصنف (١/١٦٧) وانظر في هذه المسألة: المسألة (١/١٦٧) - (١/١٦٨) ومما في المصنف (١/١٦٧).

(٣) إنباه الأضواء (١/١٧٨).

بافتراق السفر في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، علمه شخص الله ولا رسوله ولا
المسلمون بأجمعهم معاً في سفر، واحتج على ترك التنصير فيما دون المسل
بأنه لا بد من إخراج إلى المنيح لدفع المعنى، وإخراج إلى انقضاء لغائته والناس
معهم فلم ينقصوا ولا أعطوا، وأخذ بظاهر حديث أنس الطاهري كما قال
الشريفي. فذهب إلى أن أقل مسافة مسافر ثلاثة أميال، انتهى.

قال العيني: قال أبو عمر، وعن داود بن قيس في صويل السفر وقصيره،
في السفر خمسة حتى يخرج إلى مكان له خارج البلد قصر، وروى أبو محمد
أنه لا قصر عندهم من قصر من غيره، انتهى.

وقال ابن عبد البر في الاستدثار^(١): فذهب مالك وإسحاق
وأصحابهم والأوزاعي وإليه إلى أن الصلاة لا يقصر عما لم يزل إلا في مسيره
الروح النام بالرفق، وحسن السيرة، وهو قول أحمد وإسحاق والطبري، وفقره
مالك بأربعة أمد، خمسة وأربعون ميلاً، وقال الشافعي والظبي: ستة وأربعون
ميلاً، وإمام الشافعي، وقال الكوفيون الشوري والحسن من مائة وعشرين
وأبو حنيفة وأصحابه: لا يقصر المسافر إذا في المسافة السبعة، محتاجة إلى
أفراد من الآخر إلى الآخر، قال سفيان وأبو حنيفة: أقل ذلك ثلاثة أيام، لا
يقصر مسافر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام.

ثم حكم الأئمة الثلاثة على ذلك، ثم قال: وقال الحسن والزهري يقصر
الصلاة في مسيرة يومين، وقال جماعة من أهل الطائفة: يقصر في صلاة كل
سفر في كل سفر فأمكن أو ضيقاً، ولو ثلاثاً أميال، انتهى.

قال العيني^(٢): قال أبو حنيفة وأصحابه والكرميون: لمسافة التي تنصير

(١) (١٠٠/٢)

(٢) (١٠٠/٢) (١٠٠/٢)

٣٢٧/١٠ - حدثني يحيى بن عيسى عن مالك، عن نافع، أن
عند الله بن عمر، كان إذا خرج حاجاً أو معتمراً، قصر الصلاة
بأي الحائض.

فيها الصلاة ثلاثة أيام ولياليهن بغير الإبل ورضي الأقدام، وقال أبو يوسف:
يوماً وأكثر الثالث، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة، ورواية ابن سعادة عن
محمد، ولم يريوا به غير ليلاً وسهلاً؛ لأنهم جعلوا النهار لسير الليل
للاستراحة، ولو ملك طريقاً هي مسيرة ثلاثة أيام، وأمكنه أن يصل إليها في
يوم من طريق أخرى قصره، لم يزدوا ذلك بالغراسج، فقيل: أحد وعشرون
لرمضان وقيل: ثمانية عشر، وعليه الفتوى، وقيل: خمسة عشر.

والإمام ثلاثة أيام ذهب عثمان بن عفان، وابن مسعود - رضي الله عنهما -
وسويد بن غفلة، والشعبي، والشافعي، والبخاري، وابن حبان، وأبو فلاة،
ومالك بن عبد الله، ومعاذ بن جبل، ومحمد بن سيرين، وهو رواية عن
عبد الله بن عمر، وعن مالك: لا يقصر في أقل من ثمانية وأربعين ميلاً
بالتخفيف، وذلك ستة عشر مسجداً وهو قول أحمد، انتهى.

٣٢٧/١٠ - (مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه -
(كان إذا خرج حاجاً أو معتمراً) قال البخاري: قصهما بالذكر، لأنهما معاً
لا خلاف في القصر فيه، انتهى، قلت: بل خصهما بالذكر لأنه - رضي الله عنه -
كان يقصر بأي الحائض لا قبلها إذ يخرج للحج والعمرة كما سيأتي (قصر
للصلاة بأي الحائض) أخذ المواثيق للحج، قال: يافوت الحموي بالتصغير،
والقاء، قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو مبعده، وهو من مياه جشم بينهم
وبين بني نضلة من عقيل، انتهى.

قال أبو عمر^(١): كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يذكر!! بالمواضع

(١) الخط: لا يذكر!! (٧٧/٦).

١١/٣٢٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ بَنِي شِهَابٍ، عَنْ
... عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَامَ فَنَصَرَ الْقِبْلَةَ، فِي
... ذَلِكَ.

قَالَ حَبِيبٌ قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ بَعْدَ بَنِي ... - ١١ - ٣٢٨.

الْمَأْتُونَ بِكُمْ مَا سَكَنَهُ، وَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ قَصْرَ الْمَعْمَرِ بِبَنِي الْحُلَيْمَةِ حِينَ خَرَجَ
أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ مَنَاقِبَهُ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ مِنْ عَمْرٍ فِي غَيْرِ لَحْجٍ وَالْعَمْرُ يَنْصَرُ إِذَا
سَرَّحَ مِنْ مَوَاقِفِ الْحَدِيثِ كَمَا رَوَاهُ عَنْ سَالِحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدًا يَقُولُ بِذَلِكَ أَنَّ
عَمْرًا وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِبَنِي الْحُلَيْمَةِ كَانَ لِمَعْمَرٍ أَسْمَاءُ يَتِيمًا، لَا تَأْجِلُ أَنَّهُ
لَا يَبِيعُ أَوْصِيَاءَ قُلُوبِ ذَلِكَ.

١١/٣٢٨ - (مَالِكٌ، عَنْ بَنِي شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ مَالِكٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ
أَبِيهِ) بَنِي عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى رِبْعٍ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَزَيْدٍ
الْمُتَحَنِّةِ (غَيْرِ مَبْنِيٍّ) فَتَمَّ الزُّهْرِيُّ (١) وَقَالَ يَأْقُوتُ الْحَمْدِيُّ: بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَهَمْزِ
ثَانِيهِ وَزَيْدٍ. (وَاحِدَ الْأَرْبَعِ) وَجَاءَ: بِأَلِفٍ غَيْرِ مَهْمُوزَةٍ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ الْخَالِصَةُ
الْمَبْنِيَّةُ، وَهُوَ وَادٍ لَمَزِينُهُ قُرْبَ الْمَدِينَةِ يَقَعُ بِهِ وَرَوَاهُ، لَهُ ذِكْرٌ فِي السُّقَارِيِّ.
وَعَنْ أَضْعَافِهِمْ، قِيلَ: عَلَى ثَلَاثِينَ مِيلًا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَهِيَ رَوْنَةُ كَيْسَانَ: عَنْ
أَرْبَعَةِ بَرْدٍ، وَفِي «مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»: ثَلَاثَةُ بَرْدٍ، أَنَّهُ.

الْمَعْمَرُ الصَّلَاةُ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ، لَيْسَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْسَى الْفَضَائِلِ الْمَعْمَرُ.
وَأَمَّا مَا بَيَّنَّ الْقَصْرَ فِي تِلْكَ الْمَسَافَةِ، وَاحِدًا يَكُنَى كُلُّ إِنْسَانٍ بَعْدَ شَاهِدٍ مِنْ
تِلْكَ، وَتَخْتَلِفُ عِبَارَاتُهُمْ، فَبَعْضُهُمْ يَخُذُ مَا رَوَاهُ بِالْعَفْهِ، وَبَعْضُهُمْ بِالزَّمَانِ.
وَبَعْضُهُمْ بِالْأَمِيَالِ، وَالتَّرْجِيحُ وَاحِدٌ، قِيلَ لِيُجِيبَ (٢)، وَبَشْكَلٍ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ
مَا مَبْنِيٍّ مِنْ قَصْرِهُ إِلَى خَيْرٍ.

أَقَالَ بَعْضُ. قَالَ سَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّهُ الرِّبْعُ (يَعْنِي) أَيُّ قُرْبٍ (مِنْ) (أَرْبَعَةِ بَرْدٍ)

(١) «الشرح الزُّهْرِيُّ» (١٠/٣٢٨).

(٢) «الطَّبْرَقِيُّ» (١٠/٣٢٨).

نصم الموحدة جميع بريد رسانی الکلام علمه، ي من لمدينة، وروی
عبد الرزاق عن ماثق ثلاثين سلا من المدينة.

قال ابن عبد البر: أراها وهذا قال الباعلي وما رواه جماعة رواة
السوء عن ماثق أولى، انتهى. نحن روى هبة عن الزهري عن سالم: أن
ريم من المدينة عن حماد بن عيسى، نقله الباعلي، وحمل الزهري^(١) هذا
قول الزهري، وجاءت بأنه يحمل أن ريم موضع صنع كالأنيس، فيكون تقدير
ماثق عبد حماد، وعقيل عبد، وله: انتهى.

والأوجه أن يكون: إن تأليفه تحريف، فيه لا بعد من هذا الاختلاف.

قال: وحسب ثقة المذهب في توضيح المسائل ثلاثة هي ذلك حد،
وإجماعه لا يلزم بهذا الوجه، وقاصره منها كما في هذا الوجوه على
مسائل صاحب الكتاب، ومثلك تعقيب، أن: الأول فبأنه قريباً، ولما كنتني
فقدوم عن العبي: أن النجوى عن ثلاثة عشر فرسخاً، وأما مذهب الحنفية
أنه لا اعتبار بالفراسخ، فهو الصحيح، لكن المناويع أمتو عن الفراسخ
تسبيلاً عن الأمت، وفي النجوى عن «ثلاثين»، المتروك، على نسبة عشر
فرسخاً، وفي «المنجني» فتوى أكثر ثمة نحو أن يزم على خمسة عشر فرسخاً.

وفي الدر المختار^(٢): مسيرة ثلاثة أيام ولجانب من الفرسخ أربع مائة،
ولا يلزم من كل يوم من في الزود، ولا اعتبار بالفراسخ على المذهب،
قال ابن عديم: والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع، الخ.

قلت: خذت المشايخ وأهل الحساب في تقدير الميل، لكنهم اتفقوا
على أنه ثلث الفرسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل عند القدماء ثلاثة

(١) شرح الزهري (٢/٢٩٨).

(٢) (١/٢٩٢).

١٢/٣٢٩ - وحديثي عن مالك - عن نافع - عن سالم بن عبد الله - أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أتيا ذات النخلة فقصروا في مسيرهم ذلك.

قال يحيى - قال مالك - وبين ذلك الشك والحديث أربعة

آلاف ذراع، وعنده المتأخرون: أربعة آلاف ذراع. وهذا الاختلاف مبني على خلاف واقع في مقدار الذراع. ولقد جاءوا: إنه اثنتان وثلاثون أصبعاً، والمتأخرون قالوا: أربع وعشرون أصبعاً، والأصبع عند الكل ست سميرات مضمومة البطون يثمر التقبيرة، وكل شعيرة مقدار ست شعور من ديب القير من الخرفي كذا في السعاية.

ولا بد، خلاف أن الشيخ النجاشي عن أبي حنيفة الوالد في تفسير الترمذي قال: إن الصحيح هو استدلال النخبة هي رواية مالك في «الموطأ» أربعة برد، وعلى هذا خلاف ابن الأتمة في ذلك.

١٢/٣٢٩ - (مالك، عن نافع - عن سالم بن عبد الله - أن عبد الله بن عمر ركب إلى ذات النخبة^(١) - خمس الفرس - فسمع قريب المدينة - قال بالفرس الحموي - النصب بانضم ثم السكون وإثاء موحدة الأصنام المنصوبة للعبادة، وهو موضع بين المدينة أربعة أميال، وقيل هو من معدن القلعة، أخره ابن المنذر المصنف في مسيره ذلك) قال أبو عمر في «الاستدكار»^(٢): ذكره ابن أبي شيبة أيضاً، قلب. واحفظ عن أنس - عن نافع - عن سالم - أن ابن عمر خرج إلى أرض له فأتاه النصب، فقصروا في سنة عشر فرسخاً.

(قال يحيى - قال مالك: وبين ذات النصب والمدينة أربعة برد) وكذا غيره

(١) - مطر - فتح لاري (٢/٥٩٦).

(٢) - (٥٢٦).

١٥/٣٣٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ قَاتِبٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مِثْلِ مَا بَيَّنَّ مَكَّةَ وَالْمَدَائِنَ،

١٥/٣٣٢ - (مالك،) أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَمَنْ عَدَّ الْجَزْءَ وَمَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا مَعْرُوفٌ مِنْ قَوْلِ الثَّقَاتِ مُتَّصِلٌ إِلَّا سَنَاءَ عَنْهُمْ مِنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ رَوَاهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي رَافٍ وَغَيْرِهِ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَدَّمَ لَابْنَ عَبَّاسٍ: أَقْصَرَ إِلَى عَرَفَةَ؟ قَالَ: لَا، قَدَّمَ: أَقْصَرَ إِلَى الطَّائِفِ وَإِلَى عَمَّانَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَذَلِكَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِثْلًا، وَعَفَّدَ يَدَهُ^(١).

(كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ) بَيْتُ اللَّهِ فَحَرَامٌ، نَحْتُ نَقْطَةِ التَّسْرُطِ، طَائِفُهَا الثَّرْبَاءُ، بَيْتُ حَبَاتِهَا الثُّورُ، وَهِيَ فِي الْإِفْنِيمِ الثَّانِي، وَفِي اسْتِغْفَافِ أَقْوَالِهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَثَّارِيِّ: سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا تَعْتَمِدُ الْجِبَارِينَ: أَيُ تَدْعِي نَفْسَهُمْ، وَيَقَالُ: سُمِّيَتْ بِهَا لِأَزْدِهَا ثَلَاثَ بَهَاءٍ، وَقِيلَ: مَا خُذَ مِنْ قَوْمِهِمْ، نَدَّ امْلَأْ، فَافْصِلْ ضَرْعَ امْعِدْ، إِذَا مَضَى مَهْلًا شَرِيفًا، وَحَدَّثَ بِجَمِيعِ مَا فِيهَا فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا شَيْءٌ، وَسُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا تَأْتِيهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَطْرَافِ، وَيُقَالُ: مَكَّةُ اسْمُ الْمَدِينَةِ، وَمَكَّةُ: اسْمُ الْبَيْتِ، وَقَالَ تَخْرُوجُ. مَكَّةُ هِيَ بَكَّةُ، وَتُسَمَّى بِذَلِكَ إِنِّيَاءً، وَقِيلَ: سُمِّيَتْ بِهَا، لِأَنَّ الْعَرَبَ فِي الْحَاثِلَةِ يَقُولُ: لَا يَتِمُّ حَجُّنَا حَتَّى نَأْتِيَ مَكَانَ الْكُتْبَةِ، فَتَمَّتْ فِيهَا أَيُ نَصْبُ صَمِيرِ الْمَكَاءِ، وَبِهِ أَقْوَالٌ آخَرُ ذَكَرَهَا يَأْتُونَ فِي «الْمَحْصَمِ».

(وَالطَّائِفُ) قَالَ يَأْتُونَ الْحَمُورِي: الطَّائِفُ بَعْدَ الْأَنْفِ حَسْرَةً فِي صُورَةِ آيَاءٍ ثُمَّ قَامَ، فَغَرَّهَ حَسْرَتُهُ بَيْنَ سَلَامِهِ وَشَدَّهَا ابْنَهُ، وَهُوَ عَبْدُ نَزِيٍّ، وَزَادَ لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ صَاحِبُ الْبَيْتِ فِي حَدُودِ سَنَةِ ٢٤٠، رُبَيْعًا ثَلَاثَةَ مَرَّاحِلَ أَوْ اثْنَانِ، قَالَ الْمَرْقَاطِيُّ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢/٤٤٥).

وهي مثل ما بين مكة وعسفان، وهي مثل ما بين مكة والحفة.

وقال ياقوت الحموي في المعجم البدائي: هي مسيرة يوم للطواف من مكة، ونصف يوم للبقاء إلى مكة، وذلك أيضا الطائف هو وادي وج، وهو ملاء بغير. بينها وبين مكة اثنا عشر فرسخا، انتهى.

(وفي مثل ما بين مكة وعسفان) ثوبه زائد، إذ ذكر وكذا، لقال ياقوت الحموي: يضم إليه وسكون زب ثم ذاء، آخره نون، فعلة من عسفان المقارة بعسفان، وهو قطعها بلا نهاية ولا قصد، وكذلك كل أمر مركب بغير رؤية سميت بها لتعسف السبل فيها، قال أبو منصور: سهلة من فاعل الظرف بين اتحججه ومكة، وقال: قرية حمامة بها عمر، وبخيل، ومراوغ على ستة وثلاثين ميلا من مكة، وهي حد نهضة.

ومن عسفان إلى مثل يقاد له: الساحل، والساحل على لغة من المدينة، وذلك السكاري عسفان على مرحاتين من مكة على هربى الحديث، والجحفة على ثلاث مراحل، غرا التي كثر بين تحيات عسفان، انتهى. وقال المزياني: بين مكة وعسفان ثلاثة مراحل، انتهى. وذلك المجد. كعسفان مرصع على مرحلتين من مكة.

(وهي مثل ما بين مكة وحدة) يضم الحيم: ساحل البحر بمكة، وقال ياقوت: بالصيم والشنبدة، وانجدة في لأهل، الطريف، وانجدة: النخلة التي في ظهر الحصار، تحالط مائة ليلة، وحدة: بلد على ساحل بحر ايمور، وهو مرسى مكة، بينها وبين مكة ثلاثا ميلا، عن ابن خلدون: وذلك الحارمي، بينهما يوم وليد.

وقال السجدة: الحد: أبو الآب وأبو الآم والسحت والسحت والحظوة والورق والمنظية وساطل المنير، كالحد والمجدة والحدة، ووجه الأرض كالحد والكبر، وحال كل شيء، وعبر ذلك مع بسعه في التمام، والأوجه عندني في وجه السبعه هذا الثلاثة لأعبره.

قال مالك: **وَذَلِكَ أَرْبَعَةٌ تَرُدُّ رُفْدَكَ أَحَدًا مَا تَقْصُرُ لَهُمْ فِيهِ الصَّلَاةُ**

(قال يحيى: قال مالك: وذلك) أي المذكور من المسافة بين هاء الأماكن (أربعة برد) وقد تقدم شأنها، والاختلاف في بيان مسافة بينها، قال الذهبي^(١): **أَشْرَ مَالِكٍ مَنْ ذَكَرَ أَهْلَ الصَّحَابَةِ لِمَا لَمْ يَصِحَّ عَنْدهُ فِي ذَلِكَ تَرْفِيقٌ عَنِ السَّيِّئِ بِبَعْضِهِمْ**.

(قال يحيى: قال مالك: وذلك) أي المذكور من كون المسافة السبحة تقصر أربعة برد (أحب ما يفسر) المسافة الفوقية أو التحتية على اختلاف النسخ (إلى) معاني أحسن. (فيه) (تفسير إلى الموصول) (الصلاة) قال ابن عبد البر كما قال الأوزاعي: جمهور العامة لا يقصرون الصلاة في أقل من أربعة برد، وهو مبرور يوم تام بالسفر الخوي، ومن احتاط فلم يقص. إلا في مسيرة ثلاثة أيام كاملة، فأخذ - لأوثق، وبالله التوفيق، انتهى.

قلت: ونوضح معنى المسافة في ذات على ما هي - الشرح الكبير^(٢)، أي مسافة القصر أربعة برد، أي أربعة فراسخ، وكل فرسخ ثلاثة أميال، فهي ثمانية وأربعون ميلاً، والشهور أن الميل ألفاً فرسخ، ولصحيح أنه ثلاثة آلاف وخمسمائة، وهي باعتبار الزمان مرحلتان، أي سربون مئة ثمانين، أو يوم وليلة يسير الإبل ثقيلة بالأحمال على المعتد، انتهى ما هي الشرح الكبير.

وفي العدة^(٣) قال ابن القاسم: كان مالك يقول من اليوم يقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة، ثم ترك ذلك، وقال: لا يقصر الصلاة إلا في مسيرة ثمانية وأربعين ميلاً كما قال ابن عيسى في أربعة برد. انتهى.

(١) النسخة ١١٠/٢٦٣.

(٢) ٢٦٨/٢٦٨.

(٣) ١١١/٢٦٨.

وفي الأوزار المساطعة ضرورة الفجر عند السلكية سعة. لأول: أن يكون السفر طويلاً أربعة برد فأكثر، والمبرد: أربعة فراسخ، والفرسخ: ثلاثة أميال، والميل: ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع، والذراع: ستة وثلاثون أصبعاً، والأصبع: ست شعيرات، وكل شعيرة: ست شعيرات من شعر البردون وهو البعل. انتهى

ثم ما ظهر لي من عند الفحص الكثير أن مسافة القصر عند الأئمة الثلاثة سبها المسافة أكثر من المسافة التي عليها مداره عند الحنفية، واشتهر على لغة السايخ، وهو يظهر من ذي النظر على كتب المروغ خلافاً، وجهه أن مقدار الميل عندهم أزيد من المقدار الذي احتج به الأئمة كد سري، فتأمل. ثم هذه الأئمة كلها مدته ذات السلكية في تقديره بدرجتين أو أربعة برد، وإن احتاج أقوال أهل الفن في بيان المسافة في أكثر هذه المواضع المذكورة في الكتاب.

وأسباب الخفا في ذلك قوله تعالى: *يَسْجُدْ كُسُوفاً رَبَّاً وَلَيْلَةً*، والمسافر ثلاثة أيام وباليها.

قال في «المعيار»: تمت الرحلة الجس، ومن ضرورته عموم التفسير، قال الخازن في «شرح المشكاة» *يُؤَلَّفُ* من «الاهتمام» *يُؤَلَّفُ* مع الرغبة، وهي مع ثلاثة أيام حسن مسافرين، لأن الألام في المسافرين للاحتفراق، فعموم الجمعود السجين، ومن ضرورة عموم الرخصة الجس، حتى إنه يتمركز كل مسافر من مع ثلاثة أيام عموم التقدير بثلاثة أيام لكل مدته

فالحاصل أن كل مسافر يدمج ثلاثة أيام، بعد قار، السفر الشرعي أقل

(١) نظراً: سورة المائدة (١٧)

(٢) دفع: التقدير (٢٢/٢٣)

حتى يخرج من بيوت القرية

تفعولية (حتى يخرج من بيوت القرية) قال الرزقاني^(١): وهذا مجمع عليه، اهـ.
وفي «الحاشية» عن «المحقق»^(٢) وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور،
وقال الشوكاني^(٣): قال ابن المنذر تبعاً للمحافظ: أجمعوا على أن يريد السفر
بقصر إذا خرج من جميع بيوت القرية التي يخرج منها، واختلفوا فيما قبل
الخروج من البيوت، فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من تفرقة جميع البيوت،
وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين، ولو كان في
منزله.

ومنهج من قال: إذا ركب قصر إن شاء، ورجح ابن المنذر الأول، بأنهم
تفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت، واختلفوا فيما قبل ذلك، فعليه الإتيان
على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن له القصر. ولا أعلم أن النبي ﷺ قصر
في سفر من أسخاره إلا بعد خروجه من المدينة، اهـ.

وهي «البدل»^(٤) عن العيني: عندما إذا فارق بيوت القصر يقصر، وقال
الشافعي: هي البلد بشرط مجاوزة السور لا مجاوزة الآية المنتهية بالسور
خارجة، وحتى الرافعي وجهاً أن الاعتبار مجاوزة الدور، ورجح الرافعي هذا
الموضع.

وهي «المنعني»^(٥) لأبي قدامة: ليس نحن نوى السفر حتى يخرج من بيوت
مصره أو قريته ويخلفها وراء ظهره، قال: وبه قال مالك والأوزاعي وأحمد
والشافعي وأبو إسحاق وأبو ثور، وعن عطاء وسليمان بن موسى: أنها كما

(١) شرح الرزقاني، (١/ ٢١٠).

(٢) مبدل الأوطار، (٢/ ٢٧٩).

(٣) مبدل المسجود، (٦/ ٢٧٧).

(٤) (١١١/ ٣).

وَلَا يَسْمُ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلَ بَيْتِ الْقَرْيَةِ، أَوْ يُقَارِبَهُ ذَلِكَ.

يُحَدِّثُ الْقَصْرَ فِي الْبِلَادِ لِمَنْ نَوَى السَّيْرَ، وَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي رَيْحَةَ، أَنَّهُ ارَادَ سَعْرًا فَصَلَّى بِالْجَمَاعَةِ فِي مَنَازِلِهِ وَكُنُتَيْهِ، وَفِيهِمُ الْأَسَدُ بْنُ سَادَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَنِ عَمَّالٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مَنَازِلِهِ فَبَرَأَ أَنْ يَفَارِقَ بَيْتَ الْقَصْرِ بِبَاحٍ لَهُ الْقَصْرَ، وَقَدْ مُحَاهَدًا إِذَا ابْتَدَأَ السَّيْرَ بِالشَّهْرِ لَا يَقْصُرُ حَتَّى يَدْخُلَ الثَّنِيَّ، وَإِذَا ابْتَدَأَ بِالْبَلَدِ لَا يَقْصُرُ حَتَّى يَدْخُلَ

وَمِنْ «الْمَدِينَةِ»^(١) وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَبْدَأُ مِنْهُ الْمَسَافِرُ بِقَصْرِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ مَالِكًا، قَالَ فِي «الْمَوْطِئِ»: لَا يَقْصُرُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ بَيْتِ الْقَرْيَةِ، وَلَا يَسْمُ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلَ بَيْتِهَا، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ: «أَنَّهُ لَا يَقْصُرُ إِذَا كَانَتْ قَرْيَةٌ حَاصِلَةً حَتَّى يَكُونَ مِنْهَا سَبْعُ ثَلَاثَةِ أَهْوَاجٍ» وَذَلِكَ عَنْهُ أَقْصَى مَا نَحَبَ فِيهِ الْجَمْعَةُ عَلَى مَنْ كَانَ خَارِجَ الْقَصْرِ، فِي إِحْدَى ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنِ قُرَيْبٍ، وَالْأَوَّلُ قَالَ الْحَمْدُورُ.

وَالسَّبَبُ فِي هَذَا الْاِخْتِلَافِ مُعَارَضَةُ مَقْصُومِ الْأَسْمِ بِذَلِيلِ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ فِي السَّيْرِ فَقَدْ ظَنَّنَ أَنَّ اسْمَ السَّيْرِ، هُوَ رَاغِي مَقْصُومِ الْأَسْمِ قَالَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِ الْقَرْيَةِ قَصْرَ، وَهُوَ رَاغِي ذَلِيلِ الْفِعْلِ، مُعْنَى أَنَّهُ يَخْرُجُ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَهْوَاجٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَهْوَاجٍ، ثَلَاثَةَ أَهْوَاجٍ - صُلَى بِكَ مَسِيرَةً قَالَ، بِذَلِكَ، أَمَّا

(وَلَا يَسْمُ) لِلصَّلَاةِ (حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلَ بَيْتٍ مِنْ (بَيْتِ الْقَرْيَةِ أَوْ بِضَائِبٍ) وَبِحَدَائِثِ (ذَلِكَ) الْبَيْتِ، وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»^(٢) مِنْهُ فِي الْحَرْجِ وَالْخُجُورِ مَعًا عَنْ ابْنِ سَعْرٍ بِمَعْنَى وَغَيْرِهَا، وَقَالَ: وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَأْيِي حَقِيقَةُ وَالتَّوَرُّقِ وَالْأَوْرَاقِ وَاحْتِدَادِ بْنِ حَبِيلٍ وَتَأَمَّلِ الْحَدِيثَ، انْتَهَى.

رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ

(١) «مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ» (١٥٨/٢).

(٢) (١٥٨/٢).

(٤) باب المسافرين إذا لم يجمع مكاناً

أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، كلهم صلى من حين يخرج من المدينة إلى أن يرجع إليها ركعتين في المسيرة والقيام بمكة، رواه أبو يعلى والطبراني، وقال الهيثمي: رجال أبي يعلى رجال الصحيح، قاله النيموي^(١).

وعن أبي حنبل بن الأسود انديلي: أن علياً خرج من البصرة فصلى الظهر أربعاً، ثم قال: إنا لو جاوزنا هذا النخس لصلينا ركعتين، رواه ابن أبي شيبة ورواه ثقات، قاله النيموي.

وقد أخرج البخاري تعليقاً عن علي - رضي الله عنه - أنه قصر وهو يرى البيوت، فلما رجع قيل له: هذه الكوفة، قال: لا، حتى تدخلها، قال الحافظ في «الفتح»: وصله الحاكم، وأخرجه الهيثمي.

قلت: وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقصر الصلاة حين يخرج من شعب المدينة، ويقصر إذا رجع حتى يدخلها، قال النيموي: رواه عبد الرزاق وإسناده لا بأس به، انتهى.

(٤) صلاة المسافرين إذا لم يجمع مكاناً

وهي النسخ المصرية: ما لم يجمع^(٢) والمآل واحد.

(يجمع) يضم الياء وسكون النجم من أجمع على الأمر: عزم وصتم يتعدى بنفسه كما ههنا، ويعلى، قاله الزرقاني^(٣)، وقال المجد الشيرازي: الجمع: تأليف المتفرق، والإجماع: الانقائ، والعزم على الأمر، أجمعت الأمر وعليه، والأمر مجمع، انتهى.

(مكاناً) قال النجدي: المكت مثلثاً، ويحرك اللبت، انتهى. يعني يقصر المسافر ما لم يعزم على اللبت.

(١) آثار السنن (٦١/٦).

(٢) كذا في الاستدكاره (٦١/٩٩).

(٣) شرح الزرقاني (١/٣٠٠).

٣٣٣/١٦ - حدثني يحيى بن عمار، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر كان يقول: أصلي الصلاة المصنوعة، ما لم أجمع

قال ابن عبد البر^(١) لا أعلم خلافا فيما سائر سفره يفصر فيه الصلاة أنه لا يركعه، بل يتم الصلاة في سفره إذا أد بعون الإقامة في مكان من سفره، ويجمع به على ذلك.

قال الترمذي: أجمع أهل العلم على أن للمسافر أن يفصر ما لم يجمع إقامة وإن أتي عنه سنون، انتهى.

وأما ابن العربي في المعارضة^(٢)، فإن الشافعي إذا قدم في بلد على شخص حاجة ولم يجد الإقامة قصر إلى أربعة عشر يوماً، وهذا نظر إلى ضرورة مقام النبي صلى الله عليه وآله في مكة في إحدى الروايات، ولا يشبه هذا طريقة الشافعي. رضي الله عنه. وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله أقام شوك عشرين يوماً، وقال أم سلمة: أقام أصحاب النبي صلى الله عليه وآله تسعة أشهر يعصرون. وأقام سعد بن مالك بأشام شهرين، وعبد الرحمن بن حمزة مكمل، وابن عمر رضي الله عنهما بأذربيجان ستة أشهر، ذكر لنا ذلك عمر الإسلام في الترمذي، انتهى.

وختلف أهل العلم في مدة التوقي إذا نوى للمحافل أن يجمع فيها لزمه الإنعام كما سباني في الزاد. الذي بعد ذلك أن شاء الله تعالى.

فالفرق بين هذه الترجمة والأنة كما يظهر من الروايات الواردة في السابق. أن مدعوة الأئمة إثبات أن الرجل لا يزال محافداً ما لم يعرف على المحك مدة الإقامة وإن أقام سنين، وقد عن الترجمة الثانية بزيادة المدة التي إذا نواها الرجل يصير مقبلاً.

٣٣٣/١٦ - (مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول: أصلي صلاة للمسافر) يعني أقصر الصلاة (ما لم أجمع) غيب

(١) مالا يستلزم: (١٠٦، ١٠٧).

(٢) معارضة لأبي حنيفة: (٣١، ٣٢، ٣٣).

أَقَامَ ابْنُ حَنْشَلٍ اثْنَيْ عَشَرَ لَيْلَةً

١٧/٣٧٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَقَامَ
 لَيْلَةً عَشْرًا أَمَّا، فَأَمَّا الدُّشَلَاءُ، إِلَّا أَنْ أَمَرَهَا بِهَا مَعَ الْإِمَامِ، فَبَضِّلَهَا
 بِضَائِلَهَا.

الهمزة (الكثرة) مخرجة، ثم أمر الإمام معه سبع ذب (وزن حمص) أي بمعنى
 ذلك، المردود زانتي عشرة ليلة، أم أكثر من ذلك، لأن سكره ليس لم يقطع،
 ورحمته المذكر لهذا العهد يظهر مما فيه من عبد الله في الاستدراك في
 ذكر الأقوال في مدة الإقامة

وهنا قول سائس: روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: إذا
 أقام اثنتي عشرة ليلة أتم. وإن كان دون ذلك قصره وأبدعه بحديث مالك هذا.
 ثم قال: وقد روي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: من أجمع إقامة حمص عشرة

أقام بهذا أن ذكر الاثني عشرة ليلة حديثي عن قوله هذا، مع أن
 حمص، عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: من أجمع إقامة حمص عشرة
 ليلة أتم. كما ذكره ابن عبد البر عنه، وكذا ذكره الطحاوي وغيرهما، وأما ما
 كان فالتقصير أنه لا يكون مقيماً ما لم يبرح على قيام مدة الإقامة، وإن أقام
 مدة الإقامة يبرح لمزم.

١٧/٣٧٤ - مالك عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَقَامَ سِتَّةَ عَشَرَ لَيْلَةً عَنِ مَا نَقَلَهُ
 عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ لَمْ يُجْمَعْ الْإِقَامَةُ هَذَا عَنِ تَوْبِ الْمَصْنُوعِ وَرَأَيْهِ، وَلَا فَاصِعُوفٍ عَنْ
 ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ الْمَصَافِرُ لَا لَيْلَةً إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ إِقَامَةَ سِتَّةِ عَشَرَ لَيْلَةً كَمَا نَقَلَهُ،
 فَعَلَى هَذَا قَصْرُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي تَقْيِيمِ عَشْرِ لَيَالٍ يَكُنْ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَمْ
 يَجْمَعْ الْإِقَامَةَ، بَلْ دَافِعٌ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ الْإِقَامَةَ الَّتِي هِيَ عَشْرَةُ يَوْمًا عَدَّةً
 (يَقْصُرُ الْعِمَالَةَ) لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَصَافِرِ (إِلَّا أَنْ يَضِلَّ بِهَا مَعَ الْإِمَامِ فَيَضِلُّ بِهَا) تَامَةً
 رَاغِبًا (بِضَائِلَهَا).

(٥) باب صلاة الإمام إذا أجمع مكاناً

١٨/٣٣٥ - حدثني يحيى عن مالك، عن عطاء بن خازم الأسدي؛ أنه سمع سعيد بن المسيب قال: من أجمع جماعة أربع ليالٍ وهو مسافر، أتم الصلاة.
قال مالك: وذلك أحب ما سمعت إنني.

(٥) صلاة المسافرين

مكنة في المسح لليدين، وهو الأوجه. وفي الشيخ المصرية وأشروع
لها صلاة الإمام (إذا أجمع مكاناً تكون تماماً عر قصر^(١)).

١٨/٣٣٥ - (مالك، عن عطاء بن أبي ميمون، وقيل: عبد الله الحراماني) النحوي أبو عثمان مولى المصنف عن الأشهر، وقيل: مولى لهذيل،
وأنه سنة ٥٠ هـ ومات سنة ١٣٥ هـ، أدخله البخاري في المعجم، ورواه عليه ابن
عبد البر كما نقله الزرقاني (أنه سمع سعيد بن المسيب) من كبار التابعين (قال
من أجمع) أي عزم (إقامة أربع ليالٍ وهو مسافر أتم الصلاة) أي أربع ركعات

(قال يحيى: قال مالك: وذلك) أي قول سعيد (أحب ما سمعت) في ذلك
من الأقوال (التي) متعلق بأحب، فأتى: لكونه يشكر عليه ما في الاستدراك^(٢)
فأما: وروى أبو بكر بن أبي شيبة ما عده ابن إدريس عن داود بن أبي هند
عن سعيد بن المسيب قال: إذا أجمع الرجل على إقامة خمس عشرة ليلة أتم
الصلاة، وهذا أيضاً حديث صحيح الإسناد عن سعيد، انتهى

إلا أن يقال: إن الإمام مالكا - رضي الله عنه - لم يبلغه من أثري سعيد بن
المسيب إلا المذكور في الخبر أو بإفقه كلاًهما، لكن المرحوم عنه هو ذاك

(١) انظر في هذه المسألة: فتح القدر ١/٣٩٧، والشرح الكبير ١/٢٦٤، وبلداه
المصنعة ١/١٩٣، والمصنف ١/١٠٧.

يوحد من وجوه الترجيع، كما أن المرحح عند المحضية أقرب الثاني، وأخرج ابن
 أبي شيبة عن سعيد بن المسيب أن أبا ثعلبة، وهو أن قال: إذا أقمت ثلاثاً فأتيت
 لصلاة.

واختلف فقهاء الأمصار في مسألة الباب، كثير، فإلى الزركاني: إنه أي
 أثر الباب ثلث الشافعي وأبو ثور ودانود وجماعة، وقال الشوري وأبو حنيفة
 وأصحابه: إذا بوي إقامة خمسة عشر يوماً أم، وذهبها فذهب، انتهى.

وفي الاستذكار^(١)، وفي المسألة قول ثالث: قال الثلب: إنه بوي إقامة
 خمس عشرة يوماً بوي قصر، وإن بوي أكثر من إقامة خمسة عشر يوماً أتت
 الصلاة، واحتج به رواية عن يزيد بن أبي حميد، عن عروة بن مالك، عن
 عبد الله بن عبد الله بن حنبل بن مسعود عن ابن عباس قال: أقام رسول الله ﷺ
 خمس عشرة ليلة مهاجراً، وفي رواية أخرى: أقام بعد الفتح خمس
 عشرة بقصر الصلاة، حتى صار إلى حين.

وخرج من عند المرفي الاستذكار أقوال العلماء في ذلك إلى أحد عشر
 قولاً، وذكر المعنى في الشرح المحمدي^(٢) اختلاف الأقوال في ذلك على اثنين
 وعشرين قولاً، تركها اختصاراً.

قال ابن رشد في «البيان»^(٣): وأن اختلافهم في الزمان الذي يحوز
 للمسافر إذا أقام فيه في بلد أن يقتصر، واختلف كثير، إلا أن الأشهر منها هو
 ما عليه هؤلاء الأصناف، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال: أحدها: مذهب مالك
 والشافعي أنه إذا أزمع المسافر غير إقامة أربعة أيام أم، والثاني: مذهب

(١) ١٠٥، ١٠٦.

(٢) شرح المسألة الفاروقية (١٠٦ - ١٣٧).

(٣) مذهبنا لمصلحة (١٠٦، ١٠٧).

أبي حنيفة والثوري. أنه إذا أزمع على إقامة خمسة عشر يوماً أثناء، والثالث مذهب أحمد وداود: أنه إذا أزمع على أكثر من أربعة أيام ثم

وسب الاختلاف أنه أمر مكوثه في الشرح، والقياس على التحدث ضيف عبد الحميد، ونفذت راء هؤلاء كنهم أن استدلووا بذهبهم من الأحوال التي نصبت عنه عليه السلام: أنه أقام فيها مقصراً، أو أنه جعل لها حكم المسافر، فالفرق الأول احتجوا بذهبهم بما روي أنه عليه السلام أقام بمكة ثلاثاً مقصراً في عمرته^(١)، والفرق الثاني احتجوا بما روي أنه عليه السلام أقام بمكة عام التاسع مقصراً وذلك نحواً من خمسة عشر يوماً، والفرق الثالث احتجوا بمقامه عليه السلام في حجة سكة مقصراً أربعة أيام، وقد احتجت المالكية لميلها أنه عليه السلام جعل ثلثها حراً بمقام ثلاثة أيام بمكة، عند قضاء نسكه، يدل هذا عندهم على أن إقامة ثلاثة أيام ليست تسلب عن المقيم فيها اسم المسافر، انتهى مختصراً.

قلت: ومما يدل على صحة ما في «البدائع»^(٢) إذ قال: ولما ما روي عن ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهما - أنهما قالوا: إذا دخلت بلدة وأنت مسافر وفي غزمتك أن تقم بها خمسة عشر يوماً فأكمل الصلاة، وإن كنت لا تدري متى تظفر، فأقصر^(٣)، وهذا باب لا يوصل إليه إلا احتجوا، لأنه من خمسة المقاتلة، ولا يضمن بهما التكامل حراً، فالظاهر أنهما قالوا: سماعاً من رسول الله عليه السلام انتهى.

وبأثرهما استدرك صاحب «الهداية» إذ قال: وهو المأثور عن ابن عباس وابن عمر، والأثر في مثله قاله خير.

(١) البدائع المصحح (١/٢٦٩).

(٢) انظر: نصب الرانية (٢/١٥٣).

قال الزيلعي: أخرجه الطحاوي عنه، قالوا: إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر يوماً.

وأخرج محمد بن الحسن في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة أنه روى عن أبي بصير عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: إذا كنت مسافراً فوكلت نفسك على إقامة خمسة عشر يوماً فأتم الصلاة، وإن كنت لا تدري فاقصر الصلاة، انتهى. قال السيوطي: وإسناده حسن.

قلت: وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال: إن ابن عمر - رضي الله عنه - قال إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة. قال النجدي: إسناده صحيح، وعنه عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه إذا أراد أن يقيم بمكة خمسة عشر سرح ظهره، وصلى أربعاً، رواه محمد بن الحسن في كتاب الصحيح، وإسناده صحيح. قال السيوطي: وعن سعيد بن المسيب قال: إذا قدمت بلدة فأتمت خمسة عشر يوماً فأتم الصلاة. رواه محمد بن الحسن في "الصحيح"، وإسناده صحيح، قال السيوطي.

قلت: وتقدم عن ابن عبد الله بن مسعود أنه أخرجه ابن أبي شيبة، قال ابن الترمذي: وفي "اختلاف العلماء" للطحاوي، روى ابن عباس - رضي الله عنه - وجابر - رضي الله عنه - أنه عليه الصلاة والسلام قدم مكة صبيحة أربعة من نبي الحجة، فكان مقامه إلى وقت حروجه أكثر من أربع. وقد كاد يقصر الصلاة فدل على سهو الاختيار بالأربع. انتهى.

قلت: ولأجل ذلك المعنى أدار أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - لحكم عمر إحدى وعشرين صلاة، ثم ذكر الطحاوي عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن من نوى الإقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة قال: ولم يرو عن أحد من التابعين خلافه، انتهى.

وسئل سائل عن صلاة الأسير فقال: مثل صلاة المقيم. إلا أن يكون نساهوا.

(٦) باب صلاة المسافر إذا كان إماماً أو كان وراء إمام

١٩/٣٣٦ - حدثني يحيى بن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، أنه سمع من أنس بن مالك، قال: إذا قدم مكة، صلى يومئذ ركعتين، ثم يقول: يا أهل مكة اتبعوا صلاتكم.

(قال يحيى: ومثل مالك عن صلاة الأسير، فقال: يصلي مثل صلاة المقيم) فبينما (إلا أن يكون مسافراً) يفرص إذاً، قال ابن عيينة (أو في الاستدكار) لا أعلم خلافاً بين العلماء في ذلك، ومكان أن يصلي وهو مقيم إلا صلاة المقيم وإذا سافر أو سحر به كان له حينئذ حكم المسافر، انتهى.

(٦) صلاة المسافر إذا كان إماماً أو وراء إمام

هذه الرحمة نتناول مسائل كثيرة. أولاًهما: إمامة المسافر للمقيمين وعلم بالبراءات الواردة في الباب أن الإمام يستم على ركعتين، والمقيم يستمع صلاتهم كإتمام أهل مكة، وهذا إجماع كما سيجيء، والثانية أن يكون المسافر وراء إمام مقيم، وهذا مختلف بين الأئمة كما سيجيء.

١٩/٣٣٦ - (مالك، عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه) أي عبد الله بن عمر (أن) جاء (عمر بن الخطاب) كان إذا قدم مكة صلى بهم) أي بأهل مكة إماماً لأنه الحليفة. والسلطان أحز بالإمامة (ركعتين) قصرأ ثم يقول: يا أهل مكة اتبعوا صلاتكم) وإمامهم إجماع كما صرح به جماعة.

«الاستدكار»^(١): اختلفوا في المسافر يصلي وراه مقيم، فقال مالك وأصحابه: إذا لم يدرك معه ركعة ثامة صلى ركعتين، فإن أدرك معه ركعة بسجديها صلى أربعاً، وذكر الطحاوي: أن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً قالوا: يصلي صلاة المقيم وإن أدركه في التشهد، وهو قول الثوري والشافعي، انتهى.

قال الشمراني: ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة: أنه لو اقتدى مسافر بمقيم في سرك من صلاته لزمه الإتمام، مع قول مالك: لا يد من صلاته خلفه ركعة، فإن لم يدرك خلفه ركعة فلا يلزمه الإتمام، ومع قول أحمد يعجز قصر المسافر خلف المقيم، ربه قال إسحاق بن راهويه، انتهى.

قلت: ما حكى عن أحمد بأبي عنه كتب بروعه، فإنه صرح في «تيل المأرب» و«الروض» بضرورة الإتمام خلف المقيم، وقال الأبي في «شرح مسلم»: إن الإمام إذا أتى بركعة معه، وهو منعب فكافة، واختلف بركعة يلزمه الإتمام معه؟ فقال مالك: يعقد ركعة ثامة، وقال الشافعي: بالبحول معه، انتهى.

وقال الشوكاني: حوار أئمة المقيم بالمسافر مجمع عليه كما في «البحر» واختلف في العكس، فذهب طائفة وداود والشمسي وغيرهم إلى عدم النصحة لقوله ﷺ: «لا تختلفوا على إمامكم» وقد خالف في العدد والنية، وذهب الحنفية والشافعية إلى النصحة إذ لم تفصل أدلة الجماعة، ويدل لشجواز ما أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده»^(٢) عن ابن عباس: أنه مثل ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد، وأربعاً إذا أتى بمقيم، فقال: تلك السنة، وفي لفظ: أنه قال لـ موسى بن سلمة: «إننا إذا كنا معكم صليت أربعاً، وإذا

(١) (١١٦/٩).

(٢) أخرجه أحمد (١١٦/٩).

إِذَا سَأَلَ لِتَسْبِيحٍ، سَأَلَ رَكْعَتَيْنِ.

٢٣٨/٢٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ صَفْوَانَ، أَنَّهُ قَارَأَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِزِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ.

رجعاً صلياً ركعتين، فقال: تلك سنة أبي القاسم عليه السلام وقد أورد الحافظ هذا الحديث في «تلخيصه»، ولم تكلم عليه، قال الشوكاني رحمته الله.

فإذا صلى نفسه منفرداً أصلي ركعتين لأنهما وصيفة المسافرين، ويشك في هذا الأثر على مذهب المالكية؛ إذ قال البيهقي (١) وحكم جميع الحاج بمنى المقصر، غير أهله، وكذلك عرفة يقتصر بها جميع الحاج غير أهلها، وإنما وجب على الحكي المقصر بسبب وعرفة، وإن لم يكن بينه وبينهما ما يقتصر في مثل الصلاة الثلاثة محاق، انتهى. ثم ذكر الوجوه، وحاصلها: أن صلاة الاشتالات في هذه المواضع جعلت بمنزلة السفر.

٢٣٨/٢٦ - (مالك عن ابن شهاب عن صفوان) بالفتح (ابن عبد الله بن صفوان) بن أمية بن خلف الجمحي المكي القرشي التابعي، كان روح الدرداء بنت أبي الدرداء، قال ابن سعد: كان قتيب الحديث، وجده صفوان، صحابي مشهور صاحب المردة التي سرقت من تحت رأسه، كمد في أبي داود وغيره، وصاحب الدروع التي ستمارها رسول الله ﷺ يوم حنين، كما في البخاري وغيره، وأنه قال: جاء عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - (يعود) من العبادة أعبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي المكي، وقد عني عهد النبي ﷺ ذكره ابن حبان في الصحابة، ثم في التابعين. وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أممكميين التابعين. كان ممن يؤيد أمر عبد الله بن الزبير، فقال له ابن الزبير: قد أقتل لك وأقتلك بيعة، فأبى حتى قتل معه سنة ٧٣ هـ وهو

(١) انيلي الأوطار (١/٢٧٧)

(٢) المستغنى (١/٢٦٧).

فقد أُمِرَ ثَمًا وَكُعْبَةً، ثُمَّ انصرفت، فَقُمْنَا فَأَتَمَمْنَا.

متعلق بأمنار الكعبة (فصللي) ابن عمر - رضي الله عنهما - (ثَمًا) إماماً (وكعبتين) لكونه مسافراً (أُمِرَ انصرفت) رُسِمَ من الصلاة (فَقُمْنَا فَأَتَمَمْنَا)

قال الباجي - لا كراهة في إمامة المسافر للمقيم لأن صلاته ثم تنمير، بخلاف عكسه، انتهى قال الزرقاني^(١)، والمذهب كراهة الصورتين، غاية أن عكسه أقوى، ولعله أراد لا كراهة كيداً، انتهى

قلت - ويرجح ذلك ما في «الشرح الكبير»^(٢) نعمالكية، إذ قال: إن افتدى مقيم به - أي - المسافر - فكل منهما على سنته أي على طريقتيه، وكره ذلك لمخالفته نية إمامه بحكسه، وهو اقتداء المسافر بالمقيم، وتأكد الكره لصحاحه المسافر سنته بلزومه الإتمام، ولذا تبع بأن يتم معه إن أدرك معه ركنه والمعتمد الإعادة بوقت، فإن لم يدرك ركنه معه قصر إن لم يتم الإتمام، وإلا أتم وأعاد بوقت، انتهى.

وعني هذا هذه الآثار كلها تخالف مسنن نعمالكية، إلا أن حمل على بيان الحواز، وهذا كله عند نعمالكية، وأما عندنا فالمعية، فلا كراهة في الصورتين معاً.

ثم ذكر ابن عبد البر في الاستذكار^(٣) أنها مسألة يناسب ذكرها، وهي أن المسافر إذا افتدى بمقيم، ثم أكمل صلاته فنقل عن أصل مالك: إذا صلى معه ركنه، لم أكملها بصلي أربعاً، وإن لم يدرك معه ركنه رجع إلى أصل صلاته وكنتين، وقال الشافعي وأصحابه بصلي أربعاً، فإنه قد قرأه بدخوله في صلاتهم، وقال أبو حنيفة وأصحابه:

(١) مشرح الزرقاني (١/٣١٢).

(٢) (٣٦٥/١).

(٣) نظر الاستذكار (١/١١٧).

٢٢٩/٢٢٩ - حدثني يحيى بن عمار عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه لم يكن يصلي مع صلاة التيميم في السفر صلاة فيها ولا غيرها

في السفر فكان لو كنت مسجداً لأتممت، وهذا من قوله: رضي الله عنه. قال الله سبحانه وتعالى: خُفَّ عن المسافر في الرباطه نظرها، فلو شرب له الركعتان قبلها أم بعدها لكان الإتمام أولى به، انتهى.

(والصلاة على الدائمة) أعبر عن المصير والتعلل، وسأني الكلام عليهما قريباً. وعلى كليهما اختلفوا في أنه نعم الحضر والسفر أم لا؟ وعلى كليهما يختص بالصلاة أولاً وعلى كليهما يشترط سبب الغلبة أم لا؟ هذه الصور كلها طويلة الباع، والكلام على جميع أنواعها متعسر جداً، ومذهب الحنفية في ذلك ما في التهذيب إذا بدت صلاة: ومن كان خارج المصير فقل على دأبه إلى أي جهة توجهت: يومين إيماناً، وأما صلاة على حمار وهو مسوَّج إلى خبر، ولأن السواحل غير مخصصة وقت، فلو أرمه النزول والاستقبال تنقطع عنه القنطرة، أو يقطع هو عن القنطرة.

أما المصراعي محبته بوقت ونسب الروايات توافق. ومن أبي حنيفة: رضي الله عنه: لا يركب نسيه المصير، لأنه كركب من سائرهما، والتضييق خارج المصير يعني اشتراط السفر. ولجواز في المصير، وعن أبي يوسف: رضي الله عنه: أنه يجوز في المصير أيضاً، ووجه الظاهر أن المصير ورد خارج المصير، والحاجة إلى الركوب به أغلب، انتهى.

٢٢٩/٢٢٩ - مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما: أنه لم يكن يصلي مع صلاة التيميم في السفر شيئاً من السواحل (فلها) أي التيميم (ولا يعلتها) لأن السفر زوجي فيه أتخفيف حتى قصرت التيميم. فالسواحل أولى بالتخفيف، وظاهر لفظ مسلم في الحديث أنطويل غير من عمر. وفيه برأى سائلاً قديماً، فقال: ما يصح هؤلاء فست: يسبحون، قال: لو كنت

ومنها لأحمد بن حنبل، الحديث يدل على كراهة التثفل، لكن يشكل عليه ما يأتى من مواعظ نفسه، وسيأتى الخراب عنه.

ثم قال ابن عبد البر في الاستذكار^(١) : «إن مالك بن حماد ذات الألفاظ المختلفة الدقة على أن الإنسان محب في فعل التواضع في السفر، إن شاء فعل فحصل على ثوابه، وإن شاء قصر انتهى». واستشهد عن جميع المصنفين جوبه.

قال أبو العباس: أجمع الناس على أن التواضع في السفر جائزة، فإنها موقوفة على اختيار المصلح ونظره نفسه. ولم يصح عن النبي ﷺ أنه يتقل من السفر بارأ في مسيره، وحديث البراء مجهول. انتهى.

قلت: تكذب ما تسمع حديث الزهراء أيضاً كما سيأتى في الدلائل. وقول ثوري: اتفق العلماء على استحباب أنواع التواضع في السفر.

واختلفوا في استحباب التواضع لرواية فتركها ابن عمر وأبو بكر، ومنعها الساجي والمجهول. انتهى.

والثاني^(٢) : وأكثر العلماء على جواز تنعل المصلي بالليل والنهار، على راحته وعلى الأرض، وبه قال مالك وأبو حنيفة وشافعي ويزيد حنبل وغيرهم. انتهى.

قال العمري^(٣) : قال الثوري : «ختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ فأبى حصي أصحاب النبي ﷺ أن ينظف الرجل من المصلي، وبه قول أحمد وشافعي، ولم ير طائفة من أهل العلم أنه يصلى فيها ولا بعدها، ومعنى من لم يتنظف في ذلك قول الرضا عنه، ومن نظف فله في ذلك فضل كثير، وقول أكثر أهل العلم: ينظفون المصلي في السفر».

(١) (٩) (١٦).

(٢) السفر (١) (٣٦٨).

(٣) نسخة القاري (٥) (١٠١).

إلا من جوف الليل، فإنه كان يصلي على الأرض، ونسي واجلته، حيث توجهت.

وقال السرحسي في «المبسوط» والمغرباني: لا قصر في السن، وتكلموا في الأفضل، قيل: الترك لم يخصاً، وقيل: العمل تقريباً، وقد الهنداوي: الفعل أفضل في حال الشروع، والترك في حال السجدة، وقال هشام: رأيت محمداً كثيراً لا يتطوع في السفر قبل الظهر ولا بعدها، ولا يدع ركعتي الفجر والمغرب، وما رأيت يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء، ويصلي العشاء ثم يوتر، اهـ.

قلت: وسباني عن كلام الشيخ عبد الغني في «الإنجاء»: أن المختار عندنا هو ما قاله الهنساوي ومي الكبير^(١): هو أعدل الأقوال، ونسبوا في «العلم المختار» إذ قال: ويأتي المسافر بالسن إن كان في حال أمن وقراءة، وإلا بأنه كان في خوف وفراغ أي سير لا يأتي بها هو المختار، اهـ.

(إلا من جوف الليل، فإنه كان يصلي على الأرض وعلى وحشته) ونقدم عن الباحي جواره عن الأئمة الأربعة والجمهور (حيث توجهت به) راحته إلى القبلة أو صبرها، وسباني الكلام عليه من أنه هل يجب استقبال القبلة في التحريمة أم لا، لكن مما يجب التنبيه عليه أن قوله: «حيث توجهت به» قيد احتراز، لا يجوز الصلاة على الدابة إلا من حيث توجهت به، فلو صلى أحد مغلوباً لا يجوز، قال في «الشرح الكبير»^(٢): ومبوء أي جهة سفر قصر لراكب دابة فقط عوض عن الغلبة، قال الدرقي: يعني أن جهة السفر عوض للمسافر عن جهة القبلة في انقضاء شرط أنه يكون مفراً، يصح فيه قصر الصلاة، وأن يكون راجعاً لدابة ركوباً معتاداً، اهـ.

(١) (ص ٥٢٥)

(٢) (١/٢٢٥)

ويمكن الجمع بينهما، كما تقدم في كلام الحافظ^(١) أن مذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - الفرق بين الترواتب والبطقة، فيمكن للإنكار علم الأول والإتيان الثاني، ويظهر من صحيح البخاري - رضي الله عنه - أنه جمع ما انفرد به الترواتب المبدئية وغيرها، واختار الحافظ في «فتح» هذا الجمع، وما أحسن هذا لولا أن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - بنفسه في إثبات الترواتب المبدئية.

فقد أخرج الشرمسي^(٢) عن عطية بن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين، وبسته الترمذي، وروى أيضاً عن عطية ودفع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: صليت مع النبي ﷺ في الحضر والسفر ركعتين، أصليت معه في الحضر الظهر أربعاً وبعده ركعتين، وصليت معه في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين، والعصر ركعتين ولم يصل بعده شيئاً، والمغرب في الحضر والمغرب سواء ثلاث ركعات وبعدها ركعتين.

فلأوجه في الجواب ما اختاره شيخنا، لأنه عند الغني - رضي الله عنه - في «الإمام» إذا قال: قال النبي، فحصل حدث النبي على لعاب من أحواله، وما رواه الترمذي على أنه حدث عن بعض الأوقات لبيان الاحتساب، انتهى. والأوجه أن يحصل حدث النبي على حاله تنبيه وحديث الثبوت على حالة انفرد كما هو المختار من مذهبنا انتهى.

قلت: ويمكن الجمع بأن يعمل التفرع عن الصلاة في الأجر والإتيان على العادة وكسأه تنبيه - رضي الله عنه - حكى عن النبي ﷺ أنه كان ينزل

(١) صحيح البخاري (٢/٤٧٧)

(٢) أسرار الله تعالى في الصلاة (١٥١) - ١٥٢

للمكتوبة ويتطوع على بغيره، ثم رأيت أن الحافظ حكى هذا الجمع عن ابن بطال، فهذا حسن عندي من الكل، فلهذا أجمع والحنه، ويؤيده الرواية المنصدة بها الباب بنقط: «لا يصلي مع المكتوبة شيئاً»، وكذا في رواية مسلم: «فأرى ناساً ثباً أي موضع الغرض، فالإنكار هو على أدائها في ذلك الموضع خاصة دون على سلق الأداة».

وأخرج محمد في «موطنه»^(١) بسنده إلى مجاهد قال: صحبت ابن عمر - رضي الله عنهما - من مكة إلى المدينة، فكان يصلي الصلوات كلها على بغيره نحو المدينة. ويومئ برأسه إيماء إلا المكتوبة والوتر، فإنه كان يزل ثهما، فسأته عن ذلك فقال: كان رسول الله ﷺ يفعلها، الحديث.

وقد أخرج بسنن ذلك روايات عديدة فهذه بمنزلة النعم في النعمى التي قلنا، إذ الظاهر من قوله: يصلي الصلوات كلها المستأفة، فكان - رضي الله عنه - يصلي الرواتب كلها لكن على البعير، وينكر على من يصلي على الأرض في أوقات السير، فتأمل.

هذا وقد تقدم عن ابن عبد البر أن اختلاف الروايات في الباب دليل على أن الكل مشروع والإنسان مخير في فعل النوافل في السفر، إن شاء فعل فيحصل ثوابه، وإن شاء قصر به، وقد روى النبي ﷺ في السفر ركعتي الفجر، كما ورد ذلك في حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة اليوم عن صلاة الصبح، ففيه: ثم صلى ركعتين قبل الصبح، ثم صلى الصبح، وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة ثم دعا بماء فترضاً ثم صلى سجدتين، الحديث. ونحوه للدارقطني من طريق الحسن بن عمران بن حصين.

قال صاحب «المهدي»: لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه صلى سنة الصلاة

(١) انظر: «المعجم المصنف» (١/ ٥٨١)

ابن يسار، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى حِمَارٍ،

(ابن يسار) الحديثي (عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي) قال ابن عبد البر: لم يذكر مالك التطوع فيه، وذكره جماعة عددا في الاستذكار^(١) (وهو على حمار) قالوا: لم يتابع عمرو على لفظ حمار، وإنما المعروف المحفوظ في حديث ابن عمر على راحته كما قاله السائي وغيره. لكن له شاهد عن يحيى بن سعيد عن أنس: أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خيبر، رواه السراج بإسناد حسن.

قال النووي^(٢): قال الدارقطني وغيره: هذا غلط من عمرو بن يحيى، والسريدي في ملاته ﷺ على راحته أو على الجبير، والصواب أن الصلاة على الحمار فعل أنس كما ذكره مسلم، ولذا لم يذكر ليخاري حديث عمرو، هذا كلام الدارقطني ومتابعيه. وفي الحكم بتفريط رواية عمرو لغيره لأنه ثقة، نقل شيئا محتلا فقله كان الحمار مرة، والبقرة مرة أو مرات، لكن قد يقال: إنه شاذ، فإنه مخالف لرواية الجمهور في البعير والراحلة، والشاذ مردود، انتهى. وأنت خبير بأن حكم الشذوذ مشكل بعد أن أثر نفسه أن لا مخالفة بينهما.

قال ابن عبد البر^(٣): إنما ذكرناه لتمام لفظ الحمار دون المني. قال العيني^(٤): فيه إشارة إلى أنه لا بشرط أن تكون الدابة طاهرة العضلات، لكن بشرط أن لا يمسس الراكب ما كان غير طاهر منها، وتنبه على طهارة عرق الحمار، وكان الأصل أن يكون عرف كسحبه لأنه متولد منه، ولكن خص

(١) الاستذكار (٦/١٦٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٤/٢٦٦).

(٣) الاستذكار (٦/١٢٥).

(٤) عمدة القاري (٥/٢٠٧) باب صلاة التطوع على الحمار.

عن عبد الله بن مسعود .

أخرجه مالك في ٦ - كتاب صلاة المسافرين - ٤ - باب حوار صلاة النافلة عن البدائي في السفر ج١ بوجهين ٤٤ - حديث ٤٤

٣٦٣/٣٦٢ . وحدثني عن مالك عن عبد الله بن مسعود عن

عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود .

بنيان له لم يكتب أسى بنو بياض . ومن هذا قال أصحابنا : قال مسعود أن يكون عرف الحمار مشكوكا ، لأن عرف كل شيء يعتبر بسوره ، نكل لما رقبه أسى بنو معروف . وانحر حر الحمار ، ونكل ثمر الثوب حكم بصغارته انتهى

قال ابن عابد : سرق الحمار فلما ظهر حده أسى حبيشة في الروايات المشهورة كما ذكره القسري ، وقال أسى الأئمة الحارثي : حمار إلا أنه جعل غفلا في الثوب . ثم ذكره الطبري ، قال في شرح النسبة^(١) : وهذا لا يستلزم أنه يصح على الثوب . لأن الثوب في الظهور . فإذا قلنا : إن سرق الحمار مشكوك في بنيانه وجبته . عرف كل شيء كموره . صح أن يقال : لا عرف الحمار كحمار . أي من غير شك لأنه يترك ذلك الحمار معروفاً في حر الحمار . وانحلت أنه يعرف ولو يرى أنه يتركه يحمل بويه أو يتركه منه انتهى . فوقع وجه أن حماراً . هذا ، وهذه في أثره . وراه في الحمار . ومن إسماء كذا راء الحبي عن مالك خارج الموطأ ، فانه السبعي^(٢)

٣٦٣/٣٦٢ . قال أسى عن عبد الله بن مسعود . عن عبد الله بن مسعود قال أسى

عبد الله بن مسعود روى عنه رواد الموطأ ورواه يحيى بن مسلمة عن شعيب . عن مالك . عن تابع . عن أسى بن مسعود . قال في الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على الحمار . أي تصليح لأن ترويض . ويقال لكل مركب ذكر كان أو أنثى . والثاء فمباعدة والفتح ما جازي

(١) شرح النسبة : ١٠٠

(٢) شرح الموطأ : (١٦٧)

في السفر حيث يرتكب به.

وقال الأزهري: هو الذي ارتكب ما يجب ذكره أو شيء وانهاه للمصلحة
في السفر حيث ما توجهت به، أي ولو إلى غير القبلة، فإن الواجب^(١)
تأخيرها فلا يخص أربعة من ركعة غير أنه قد علم بالاجتماع السبع من صلاة
السفر على غير الأصل من غير عذر فوجب حمله على المثابة.

ثبت بل هو موضح في رواية البخاري بسنده إلى ابن عمر - رضي الله
عنهما - قال: كان رسول الله ﷺ يروح على الأضحية إلى أبي رباح فوجه
يومه حليفاً غير أنه لا يرفعها عنها السكينة، فهذا رأيه نص في أنه الأضحية
- الصلاة المطوعة - وسببها الكلام عليها في غير الحديث، وأما صلاة التيممة
على الأضحية فلا يخلو إما أن يكون غير ضرورية فلا خلاف نعلمه في أن ذلك
غير جائز. وإن كان ضرورية فلا يخلو أن يكون نحوى أو صرح أو ظن ثم
فصلها، وقار سنن أبي. المستثناة لا تنجز إلى غير القبلة، ولا على الدابة،
وهذا مجمع عليه إلا في سنة نحوه، هـ.

وقال في الفتح الرحمانى: إذا اشتد الخوف فمحور الفرض على السبيل
كما يجوز إذا قال له عذر، ثم عذر من الإعتذار سفر بشرط أن لا يجد مكاناً
سليماً ويكون الظن بعدد بعين وجهه فيه، قال: ومن الاعتذار أيضاً تكون
الدابة جرحاً أو نزولاً لا يمكنه التركوب، ومنها الفرس والعرض، وكبره تبعاً
كبيراً لا يجد من يركب، والخوف من السبع.

وفي المحيط: يجوز الفسحة على الدابة في هذه الأحوال كلها ولا
بنزله الإعادة إذا زال الخوف وهذا كله إذا كان خروج الحصر. اهـ. وقال
ابن عابدين: اعلم أن هذه الأحوال من العرض والراحب بأدبها لا يصح على
الدابة إلا بضرورة كخوفه، صر على نفسه أو دابة، والامتناع عن التعجل الذي
على الدابة كالصلاة على الدابة، اهـ.

قال عبد الله بن دينار: «كان مالك إذا أتاه من غير أن يفعل ذلك

أخبره البخاري من: ١٨ - كتاب تفسير الصلاة: ٨ - باب الإيماء على

الامة

ومسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين: ٤ - باب جواز صلاة ثلثه على

الامة في السفر حيث توجهت: ٩ - حديث: ٢٧.

قال عبد الله بن دينار: «كان عبد الله بن عمر يفعل ذلك» نقب السرخوف

المرفوع بياناً لاسمها المعنى، والجمهور على إباحته في كل سفر قصيراً كان

أو طويلاً، وحده مالك - رضي الله عنه - سنة القصر، لأن الوايات وردت

فيه ذرقاني^(١).

قال الثوري^(٢): «نقل علي بن حمزة في السفر حيث توجهت مائراً بإجماع

المشهور، وشروطه أن لا يكون سفر عسقية، سواء قصر أو سفر وطول، فيجوز

في الجميع عندنا زهد الجمهور، وعن مالك: لا يجوز إلا في سفر تقصر فيه

صلاة، وهو قول غريب، ومحكي عن الشافعي، وقال أبو سعيد الأسطخري

من أصحابنا: يجوز التقل على ائمة في اللد، وهو محكي عن أنس بن مالك

وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة، اهـ.

قال الشوكاني: حوز التطوع على التراحة للمسافر قبل جهة مقصده

إجماع كما في الثوري والنعاعي والحافظ وغيرهم: وإسا الخلاف في حواز

ذلك في العشرة، فجزء أبو يوسف، وأبو سعيد الأسطخري من أصحاب

الشافعي، وأهل الظاهر، وهذا ابن سريج: وقد روي عن إبراهيم النخعي قال:

كانوا يصرون على رحلتهم وديارهم حيثما توجهت، قال: وهذه حكاية عن

أصحابنا والتابعين عموماً في كحصر السفر، قال الثوري: وهو محكي عن

أنس.

(١) شرح الزرقاني: (١/٢-١٢).

(٢) شرح الثوري، على صحيح مسلم، (٥/٢١٠-٢١١).

وَحَقَّقْتُ فِي غَيْرِ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: وَكُنْتُ
أَسْرَ بْنَ مَالِكٍ فِي

قال العراقي: استدل من ذهب إلى ذلك بعموم الأحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر، وهو ما يشي على قاعدتهم في أنه لا يحمل المطلق على التقييد بل يحمل على كل منها، أما من يحمل المطلق على التقييد وهم الجمهور، فحصل الروايات المطلقة على التقييد، وظاهر الأحاديث عدم التفرد بين السفر الطويل والقصير، وإليه ذهب الشافعي وجمهور العلماء، وذهب مالك إلى أنه لا يجوز إلا في سفر تقصر فيه الصلاة. وهو محكي عن الشافعي فكانها حكاية غريبة، اهـ.

وفي الاستذكار^(١)، قال مالك وأصحابه: لا يتطوع في الرحلة إلا في سفر تقصر فيه مثله الصلاة، لأن الروايات التي حكاهما ابن عمر وغيره ورويت فيما يقصر فيه الصلاة، وقال الشافعي، وأبو حنيفة وأصحابهما، والحسن برحي، والليث، وداود: إنه يجوز^(٢) التطوع خارج المصير في كل سفر قصير أو طويل لأن الروايات ليس فيها شيء من التحديد، فوجب الامتثال بالعموم.

وقال أبو يوسف: يصلي في المصير أيضاً لرواية أنس: أنه صلى على حمار في رقة المدينة، لكن قال فيه بعض الرواة: لفظ في السفر مطلق قول من قال: هي أرض المدينة، وقال بعض أصحاب الشافعي: إلا مذهبهم جواز التنفل على الدابة في السفر والحضر، قال الأثرم: قيل لأحمد بن حنبل: أنتقل على انداء في الحضر؟ قال: أما في السفر فقد سمعنا، وأما في الحضر فما سمعنا، انتهى مختصراً. وتقدم مذهب الحنفية مبسوطاً في أول الباب.

(مالك، عن يحيى بن سعيد) الأضراري (قال: رايت أنس بن مالك في

(١) (١٢٩/٦)، وانظر: الشهاب، (٧٨/١٧)

(٢) هكذا في الأصل، هذا هو القوام، وأما في الاستذكار: لا يجوز التطوع، هو خطأ.

السفر، وهو المصلي خلفي حمراء، وهذه الآية ثم غير المصلي، يركع
بأخيه، فإنه إذا، في غير آية يركع ويجوز على سبيل

تخرجه البخاري في: ١٨ - كتاب تقصير الصلاة، ١٠ - باب صلاة التطوع
صلى الحمار

ومسح في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٤ - باب يجوز صلاة نافلة على
نخالة في سفر حتى تروى به، حديث ٤١.

السفر بالتصريف في المصباح المصنوع والتكبير في التهنية (وهو يصلي) المنع
أعلى حمراء قل أن يظن لا فرق بين التثنية في السفر على الحمار والبقر
وغيرهما، ويجوز أنه يفسد عبادته وتجريد، وإلا أنه لا يكتم ولا ينفذ
ولا يسجد على قبرين سرجه، بل يكون سجود أحفض من الركوع، وهذا
رحمة من الله تعالى على عباده، كذا في المعنى (وهو منوجه إلى غير القلة)
ويتمم أنه يجب صوب سنه يركع ويسجد إماماً لكل مسماء ويجعل السجود
أخفض من الركوع

قال المحافظ في التتبع^(١) الإجماع للركوع؛ نسجد لمن لم يتمكن من
ذلك، وهذا قول الجمهور، وروى أشهب عن مالك: أن الذي يصلي على
أمانة لا يسجد بل يوسمه^(٢).

(عن غير أن يصح وحده على شيء) من ليرة وغيره، راد الشيخان عن
من سجد عن أبيه قال: لو لا أني رأيت ذلك فعله لم أفعله، وهذه الأحاديث
بين أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنْ يَسْتَكْبِرْ﴾ محمولة على التواكل وإن
كان في الآية قولان خيرا لأن التفسير كما ذكره في «الاستدكار»^(٣).

(١) فتح الباري (٢/٢٧٦).

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٦.

(٣) ٢٧٦-٢٧٧.

الاول. أنه ثبت في قول البيهقي في الثبوت لما حولت، والآخر أنها نزلت في يوم صياد من اسير إلى حداث مختلفة للظلمة.

وقال ابن ماجة في المصنف^(١): «لما نزل الله تعالى: ﴿فَوَقَّعَ الْقُرْآنُ﴾ وَتَقَرَّبَ إِلَى الْأَيْدِ، قَالَ بن عمر - رضي الله عنهما -: نزلت هذه الآية في التفرغ خاصة عند ترحله من بعثته، «تجمع بينهما» بين قوله تعالى: ﴿فَوَقَّعَ الْقُرْآنُ﴾ كَقَوْلِهِ: ﴿وَيُوقِّعُكُمْ شَفَافًا﴾ بحسبه على اسير اسير، قال الحافظ^(٢): وقد أخذ معظم هذه الأحاديث فقها. الأنصار إلا أن أحمد بن حنبل وابن نور اسحب أن يستعمل القصة بالتكبير حاشي ذلك الصلاة. انتهى

وذكر الشافعي في المصنف مع أحمد بن حنبل في استقبال القبلة عند الصلاة والتكبير، وكذا ذكر أهل المذاهب من الحنفية والشافعية، والظاهر أنه بهم، لأن الحافظ أعظم بهداه لم يذكر الاستحباب إلا عن أحمد.

وقال ابن قدامة في المصنف^(٣): «إن كان بعير عن استقبال القبلة في أحد الصلوات كراحت راحته لا يصحبه أو كان في قطار أو جماعة الإبل التي تربط بعضها بعضاً، فليس عليه استقبال القبلة في شيء من الصلوات، وإن أمكنه إحداهما، إلى ثقله، يخرج منه رؤساء، أحدهما يلزمه لرواية أبي عبد الله وأبي داود أنه عيب الصلاة والسلام استعمل بقاء القبلة فكرر والثانية لا يلزم لأنه جزم من أجزاء الصلاة أنه سائر أجزائها، وتعدبت بحمل على الضعيف والشيخ. انتهى.

وفي الاستذكار^(٤): «قد الأمر صحيح عليه لا خلاف فيه بين العلماء

(١) (٢١٠ ٩٦)

(٢) «تجمع» (٢١٠ ٩٦) (٣) (٢١٠ ٩٦)

(٤) (٢١٠ ٩٦)

(٥) (٢١٠ ٩٦)

(٨) باب صلاة الضحى

كنهم يحبر النطوق المعاصر على دابته حيث توجّهت به للقبلة وغيرها، إلا أن
سهم جماعة يتحرون أن يفتح الصلوات صلاة مثل القبلة، ثم لا يبالي
حيث توجّهت به، هلته، وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل، وأبي ثور.
انتهى. وكذا نقل الإجماع على حواره صاحب «الفتح الرحمان» عن الترمذي
والنعماني، وقال ابن عابدين من الحنفية: لا يشترط استقبال القبلة في الاستداء
لأنه لما حازت الصلاة من غير جهة الكعبة جاز الاندحاح إلى غير جهتها،
انتهى.

(٨) صلاة الضحى

قال الفاري^(١). قيل: التقدير صلاة وقت الضحى، والظاهر أن الإضافة
بمعنى في، كصلاة الليل وصلاة النهار، فلا حاجة إلى القول بال حذف، وقيل:
من باب إضافة السبب إلى السبب كصلاة الظهر، انتهى. وهي بالضم والفصر
موق الضحوة وهي أربع أول النهار، والضحاة بالفتح والمدة. هو إذا هلت
الشمس إلى ربع انسياء فما بعده، قوله تعين^(٢). وقال المجد: الضحوة،
والضحوة، والضحية: كعتبة ارتفاع النهار، والضحى فوقيته، وباءً ثم ومضراً
فُضِحاً بلا هاء، والضحاء بالمدة: إذا قرب انصراف النهار، وبالضم والفصر:
الشمس، انتهى.

وقال ابن العربي في «العارضة»: الضحى مفسور بمضموم الضياء، هو
ظفر الشمس، والضحاء ممدود ومفترج الضاء هو إشراقها وصبوها ورياضها.

قال الطيبي: المراد وقت الضحى، وهو صدر النهار حين ترتفع الشمس،
وقال ميركا: الضحوة: ارتفاع النهار، والضحى بالضم والفصر: شروقها، وبه

(١) إرفاء المطابع، (١٩٨٣).

(٢) إلفظ: صلاة الفاري، (٥٠٠٥).

مُسْنِي صَلَاةِ الضُّحَى، وَقِيلَ: وَقْتُ الضُّحَى عِنْدَ مَقْبَضِ رِيعِ الْيَوْمِ إِلَى فَيْزِ الزُّوَالِ. وَقِيلَ: هَذَا رِقْعَتُهُ الْمَعْدُودَةُ، وَأَمَّا رِقْعَةُ صَلَاةِ الْإِشْرَاقِ، وَقِيلَ: الْإِشْرَاقُ تَوَلَّى الْعَصَا، هَذَا

قَالَ: رِيعُ الْعَرَبِيِّ^(١) هِيَ كَانَتْ صَلَاةُ الْأَنْبِيَاءِ، قِيلَ مُحَمَّدٌ بِهَذَا، فَإِنَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَخْبِرًا عَنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: طَرَفًا مَخْرَجًا لِحَدِّ نَعْمٍ فَخَرَّ بِطَعْنٍ (الْأَنْزَلُ^(٢)) فَذَبَضَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مِثْرَيْنِ مُحَمَّدٌ رِقْعَةُ الْعَصَا صَلَاةُ الْعَتَمِ، وَسَمِعَ صَلَاةَ الْإِشْرَاقِ، أَيْ فِي حَقِّ الْأَمَةِ، وَإِلَّا لَيَسَّرَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ لِي حَقِّ الشَّيْءِ، وَالْمَذْهَبُ الْمَصْرُوعُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَحَمِيصُورِ أَصْحَابِهِ وَجَرَّحَ عَلَيْهِ بِهَذِهِ قَوْلُ فِي عَامِلِي الزُّوَالِ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَمِّ فِي مَكْمَلِهَا عَلَى الْأَمَةِ، قَالَ: الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ^(٣) جَمَعَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي "الْمُهَذَّبِ" الْأَوَّلُ فِي صَلَاةِ الضُّحَى فَلَمَعَتْ مِنْهُ، الْأَوَّلُ مُسْتَعْدِدٌ، وَاخْتَلَفَ فِي عِدَمِهَا كَمَا بَيَّنَّا قَبْلًا، وَلِذَا قِيلَ: لَا تُسْرِعْ إِلَّا نَسَبَ مَا أَنْتَ فِيهِ لَمْ يَنْعَمِ إِلَّا —. وَاتَّفَقَ وَقَرَعَهَا فِي وَقْتُ الضُّحَى، وَالثَّلَاثُ لَا تُسَبِّحُ أَصَلًا، وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ لَمْ يَضَعِهَا، وَكَانَ ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ، الْفَرَاخُ، يَسْتَعِدُّ فَعَلِمَا دَرَاهِمًا وَبَرَكَةً مَرَّةً بِحَسْبِ لَا يَرَاظِبُ عَلَيْهَا، وَهَذِهِ أَصْلُ الْفَرَاخِ ابْنِ أَبِي حَسَنٍ، لَمْ يَرَاهُ أَبِي حَسَنٍ مَعِدُومًا لِمَنْ السَّبِيحَةُ بِهَذِهِ بِهَذِهِ الضُّحَى حَتَّى يَقُولَ: لَا يَدْعُهَا وَيَدْعُهَا حَتَّى يَقُولَ: لَا يَضَعُهَا، أَمَّا رِقْعَةُ الْحَافِظِ، وَعَنِ عِكْرَمَةَ: أَنَّ مَنْ عَمَّاسٍ بِضَمِّهَا عَشْرًا وَيَدْعُهَا عَشْرًا، وَإِلَّا أَنْتَوْرِي عَنْ مَصْرُورٍ: كَانُوا يَتَرَمَدُونَ أَنْ يَحْفَظُوا عَلَيْهَا فَاتَّسَكَّرَتْ.

(١) انظر: مرقاة المفاتيح (٣١، ٣٢).

(٢) تاريخ الأسماء ٢: ٢٥٧.

(٣) فتح الباري ٢: ٤٥٥.

الحامض يستحب فيه صلاة عتيق في البيات الأولى من الجماعة
 "المذكورة لخاصة" لها ذمة وجب على من رواها بحرفه من ابن عمر - رضي الله
 عنهما - يرسل أسير من ذلك بين حدثي الصحيح! وقال: "الصلوات خمس"
 وهي التي ذكرها الله بأن صلاة الصلوات الصلوات، فكانت على صلاة، ومن الله يتو
 ولا ربه أصحها، الله

هذا يرجع إلى أن يوم أحدية الصلاة، ومنه فالدائم على الترتيب
 المتعددة بعد الصلاة، ولكن الذي قد لا أعرف كذا هذا تركها، قلت:
 ما لأمة إلا على امتثالها كذا سقط لهم فتره عنهم، إذا كان لم يرجع عند
 متأخرى، محاولة من رواية الأمام محمد السامري.

قال ابن تيمية في "مغني" الصلاة يصح في صلاة في يوم
 "الجمعة" صلاة ثلاث الحلات، وحده من أسير الترتيب، فأطلبها بكتبت
 لأية أبي ذر، وأكتفه هذا في قول أصحاب الرواية أن هم في صلاة، بعض
 أصحاب الأئمة السبعة (أنه عيب السلام ثم سألوه فيها، وقال
 في الخلف لمحمد، ثم أومأ لأنه يترد في الصلاة، أو مختصراً

وفي باب "الحديث" في صلاة الصلوات، روى في "الروضة"
 لمربع، وأما عند المالكية في الأور، وذلك صلاة الصلوات، وأقلها
 رخصتها بكتبت هذا في الشرح الصغير، وأما عند الشافعية في
 الأور، ومن سئل عن صلاة الصلوات، وهي صلاة مؤجلة، ووقتها في
 بوضع الشمس إلى الاستمرار فما حرمه في التراجع.

(٢٨) ٢٠ ٢١

(٢٩) ٢٠ ٢١

(٣٠) ٢٠ ٢١

وهذا دعاء صلاة الضحى فيسحب أن يدعو بعدها به، فيقول: اللهم إن الضحى صحاؤك والبيداء بهاؤك، والجمال حسالك، والقوة قوتك، والغنوة قدرتك، والمهمنة عصمتك، اللهم إن كان وزقي هي السماء فأنزله، وإن كان في الأرض فأخرجه، وإن كان معصراً فبشره، وإن كان حراماً فطهره، وإن كان بعيداً فقربه، بحق ضحائت وبهائك وجسالت وقوتك، آتني ما آتيت عبادة السالحين، اهـ.

وأما عند النعمانية فقد في «الدر المختار»^(١)، ونذير أربع فصاعداً في الضحى على الصحيح من بعد الطلوع إلى الزوال، ووقتها المختار بعد ربع النهار، اهـ. قال البيهقي في شرح الشمايل: وبالجملة فقد تم الإجماع على استحبابها وهي ثمانية أحاديث كثيرة، اهـ.

ثم هي صلاة الإشراف، وحدة أو ثنتان؟ ظاهر أقوال الفقهاء والمحدثين أنها واحدة، إذ كنهم ذكروا وقتها من بعد الطلوع إلى الزوال، ولم يفصلوا بينهما، تكن في «المروضة»^(٢)، والممنعة أنها هي صلاة الإشراف. وقيل: صلاة الإشراف غيرها، وعليه فزُفَّت صلاة الإشراف وقت طلوع الشمس، اهـ.

وهي المرفوعة عن السيوطي وعليه المعنى: أن صلاة الضحى غير صلاة الإشراف، قال الثوري في شرح الشمايل^(٣): والتحقيق أن أول وقت الضحى إذا خرج وقت الكراهة وآخره قبيل الزوال، وإن ما وقع في أوله يسمى صلاة الإشراف أيضاً، وما وقع في آخره يسمى صلاة الزوال أيضاً، وما بينهما يختص بصلاة الضحى، انتهى.

فنت: لا أن صلاة الزوال تكون بعد الزوال كما ثبت في موضعه، وفيه

(١) (٥٩٣/٢).

(٢) (٨٥/١).

[illegible]

وصريح رواية علي - رضي الله عنه - : التعريق بين صلاة الإنسان والصبح ، فقد روى الترمذي في استمالة^(١) عن علي - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله إذا كانت الشمس من هاهنا كعبتها من ههنا عند العصر صلي ركعتين ، وإذا كانت الشمس من هاهنا كعبتها من ههنا عند الظهر صلي أربعين ، الحديث ، عن أبي النخعي ، وسأني شيء من الخط في ذكر الروايات الواردة في الصبح ، وهي مزیة لكلا الصلايين إلا أنها مزیة التفاضل للظهر والعصر .

فكما يجوز الجمع بينهما بطريقه فكذلك لا بأس بالجمع بينهما، وحرر
صاحب الروايات التي وردت فيها ثلثه عشرة ركعة، أربع للإشراق، وثلاثين
للضحى، وجمع بينهما لاتحاد وقتها، فإذا أدى إليه نظري الفاضل فلهذا
يكون صواباً، والله عليه الرشيد والهدى.

(1) غير فائز المناقصة 19/ 1470.

(44) (K) (2)

[illegible][illegible][illegible]

وكانت هذه الحوادث التي حصلت في حياضنا قد احدثت فينا نوعا من الحزن والغم، فاجتمعنا في مجلس من مجلسنا لندرس هذه الحوادث ونبحث في اسبابها ونبحث في الوسائل التي يمكن ان نتخذها لتفادي هذه الحوادث في المستقبل.

$$(\mathcal{T}^0(\mathbb{R}^n)) = \mathcal{P}(\mathbb{R}^n) \cup \{0\} \cup \{f \in \mathcal{P}(\mathbb{R}^n) : f(x) = 0 \text{ for all } x \in \mathbb{R}^n\} \quad (5)$$

1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 26

1954, 1955, 1956

12. $\lim_{x \rightarrow 0} \frac{1 - \cos x}{x^2} = \frac{1 - \cos 0}{0^2} = \frac{1 - 1}{0} = \frac{0}{0}$ (Indeterminate form)

٢٨/٣٤٥ . **وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى
عمر بن عبد الله؛ أَنَّهُ أَبَا مَرْثَدَةَ، مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي حَالَةَ، الْخَبَرُ
أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئَةَ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَدَمَ الشَّحْرِ، لِيُخَذَّذَنِي بِغَسَلٍ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُ نَسْرَةَ بَنُو بَنِي.....**

(٢٨/٣٤٥) (مالك، عن أبي النضر) فتح البوز وإعداد المعجزة عديم بن
أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) يوم الاثنين بهمة، (أن أبا مروة) المذكور
احتلت في اسمه (مولى عقيل بن أبي طالب) وللنضري وغيره. مولى أم هانئ
رحلهم صحيح كما تقدم (أخبره) أي ساعد (أنه سمع أم هانئ بنت) سم
النبي ﷺ (أبي طالب تقول. ذهبت) بصيغة المتكلم (إلى رسول الله ﷺ عام
الفتح) في رمضان سنة ثمان كما تقدم. قال سبأ: هذا أصح من رواية
الصحيح. لأن روايته ﷺ كان لا يطع. وقد وقع مصرأ في حديث سعيد بن
أبي هند عن أبيه، ومن حديث مالك بن نضر وهو في نفسه لا يطع، انتهى
وهي رواية لمصحيح عن أم هانئ: أن النبي ﷺ دخل معها يوم فتح مكة،
واعمل، وصلى ثمان ركعات، الحديث

قال الحافظ^(١): وجميع يسهل أن ذلك تكرار منه. وبزيده ما رواه
ابن خزيمة عنه. أن أبا مروة ستره لما اغتسل، وفي هذه الرواية كما سيأتي: أن
دافعة نستره، ويحتمل أنه نزل في بيته بأعلى مكة. وكنت هي في بيت آخر
بمكة. فحانت إليه فوجدته اغتسل، ويحتمل أيضاً أنه ﷺ دخل في حجة من
بيته. وهي كانت في ناحية أخرى، فذهبت إليه ﷺ في ثياب الساجية (فوجدته)
بنا. المتكلم (يعمل) ﷺ (وقاطعة ابنته) ﷺ (نستره ثوب) وهو ستر المعازم
عند الإغتسال، وذلك صحيح، وتقدم عن رواية ابن خزيمة: أن أبا مروة
يحتمل أن أحدهم ستره في إساء الغسل، والآخر في ثيابه. قاله الحافظ في

الفتح

قُلْتُ: فَسَلِّتُ عَامَّةً، فَقَالَ: أَمْرٌ شَدِيدٌ، قُلْتُ: أَمَّ هَانِيٍّ، بَشَّ
 عَنْ دُرَيْشٍ، فَقَالَ: مِنْ جَدِّكَ بِأَمِّ هَانِيٍّ، وَهُوَ: فَرِغٌ مِنْ غُسْلِهِ، قَامَ
 فَصَلَّى سَنَانِي رَكَعَاتٍ، فَتَلَحَّحَ فِي تَوْبَةٍ وَحِدَةٍ،

قُلْتُ: ثُمَّ يَذَلُّ ابْنَ دَاوُدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَتْ سَبْرَهُ بِخَيْرٍ مِنَ الْحَبِيَّةِ،
 وَأَبَا ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ أَحْمَرَ، هَذَا إِذَا صَحَبْتَ التَّوْبَانَةَ، وَلَا تَأْتِ
 حَرَّ سَانَ مَا نَصَبَ عَلَيْهِ لِأَهْوَالِ أُولَى (قَالَ: أَمَّ هَانِيٍّ). (فَسَلِّتُ عَلَيْهِ فَقَالَ):
 مَعْدُودُ الْإِسْلَامِ، وَنَمَّ يَذْكُرُهُ لِمَعْلُومٍ بِهِ، قَارَأَ أَبُو عَرِيسٍ: "فَهَ حَوَادِثُ الْإِسْلَامِ عَلَى
 مَنْ يَغْتَسِلُ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ، انْتَهَى.

قُلْتُ: بِشَرِّطٍ أَنْ لَا يَكُونَ عَرِيضًا، إِلَّا فَاتِلَا بِالسَّلَامِ غَيْرُ مَكْسُوفٍ عَوْرَةً يَكْرَهُ
 كَمَا صَرَّحَ فِي "الْعَرِيقِ الْمَحْتَارِ"، فَانْجَوَابُ أَمْرِي، لَا يَشْكُلُ بِالْحَدِيثِ، لِأَنَّ
 الْمَعْدُومَ مِنَ عَادَةِ الشَّرِيفَةِ بِخَيْرٍ أَنْ لَا يَغْتَسِلَ عَرِيضًا، عَلَى مَثَرَةٍ (مَنْ عَدَّهُ) يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّ السَّرَّ كَانَ قَتْلًا، وَحَمْلُهَا امْرَأَةً، وَاجْتِنَابُهَا مِنْ رَدِّ شَهَادَةِ الْأَعْمَى،
 لِأَنَّ بِخَيْرٍ لَمْ يَحِيزْ صَوْتَ أَمِّ هَانِيٍّ مَعَ عَمَمِهَا وَمَعْدُومَةِ إِيمَانِهَا (فَقُلْتُ): أَلَا
 (أَمَّ هَانِيٍّ بَشَّ أَنْ يَطْلُبَ) رَأَيْتُ الْكُتُبَ إِضَاحًا لِلْجَوَابِ.

(فَقَالَ) بِخَيْرٍ. (مَرْحَبًا بِأَمِّ هَانِيٍّ) بَيَّانُ الْجَرِّ عَمَدِ الْإِكْتِسَابِ، وَفِي بَعْضِهَا بَيَّ
 التَّنَادُ، أَيْ لَمْ تَكُنْ رَحِمًا وَسَعَةً، قَارَأَ الْأَصْمَعِيُّ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: يَصُبُّ عَلَى
 الْمَصْبُورِ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّعَدُّاءِ بِالرَّحِمِ وَالْمَعْدَةِ، وَفِيهِ: هُوَ مَقْبُولٌ بِهِ أَيْ لَقِيتُ
 سَمْعَهُ فَلَاهُ الْعَيْنِ، كَذَلِكَ فِي "الْمُنَجِّحِ الرَّحْمَانِي".

(عَلَمًا فَرِغَ مِنْ غُسْلِهِ) مَعْنَى الْعَيْنِ (قَامَ فَصَلَّى نَمَانِ رَكَعَاتٍ) يَكْرَهُ النَّوْمَ
 وَفَرِغَ الْبَيَّانُ حَالُ كَوْنِهِ (مَلَحَّحًا) أَيْ مَلَذَّ حَسْبَ غَيْرِ لَحَالٍ مِنَ الصَّغِيرِ الَّذِي فِي
 عَلَى نَفْيِ تَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ زَادَ كَرِهًا، عَنْ أَمِّ هَانِيٍّ: يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَةٍ، أَخْرَجَهُ
 ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَفِيهِ زَادَ عَلَى مَنْ تَصَلَّاهُ بِهِ عَمَّنْ لَعَالِي رَكَعَاتٍ مَوْجُودَةً، قَوْلُ
 الْحَافِظِ فِي "الصَّنْعِ".

كَمْ انْصَرَفَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُزِعَ ابْنُ أُمِّ غَلِيْبٍ، إِنَّهُ قَائِلٌ .

قُلتُ: حديث قريب أخرجه أبو داود أيضاً. قال العيني: إسناده صحيح على شرط البخاري. فإن قلت: أخرج النسائي بسنده عن عطاء قال: حدثني أم هانئ أنها دخلت على النبي ﷺ، الحديث. وفيه فائدتان: فقصي لضعفها، فما أدري كم صلى حين قضى صلاته؟ قلت: جملة من رواها عن أم هانئ ذكر ثمانين ركعتاً، فالتجارم قاضي عن الثمان.

قول العيني^(١): فإن قلت في حديث ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ صلى يوم الجمعة ركعتين، فكيف الجمع بينه وبين حديث أم هانئ؟ قلت: من صلى ثمانين فصلى ركعتين، ولعل ابن أبي أوفى رأى من صلاته ركعتين، فأخبر بما شاهدته، وأخبرت أم هانئ بما شاهدت. فإثر الحفاظ: هو محمود على أنه رأى من صلاة النبي ﷺ ركعتين. وروى أم هانئ بقية الثمان، وهذا يقوي أنه ﷺ صلاهما مفصولة. انتهى.

(ثم انصرف) من صلاته، وفي الأخير ما سأل حاجتها، حتى قضى صلاته جميل أدب وحسن تناول (فقلت: يا رسول الله رزعم) أي قال: وأراد (ابن أبي) قال العيني: وفي رواية العمري: ابن أبي. ولا تغاوت في المنعوض لأنها أحسن علي. رضي الله عنه. من الأب والام، انتهى. قلت: لكن المشهور في الروايات ابن أبي (علي) بن أبي طالب. وهي شقيقته، أمهم، فاطمة بنت أسد، ويخص الأم بالذكر في معنى الاستعطاف والشكوى، لأنها أشد في الحزن، قال هارون عليه السلام: *عَيْنُكُمْ لَا تَأْتِي بِلَيْفٍ*، وقال ابن عبد البر^(٢): كانوا يسمون كل شقيق بابن أم دون الأب، ليدنو على قرب السجل من النفس إذ جمعهم بطن واحد، انتهى.

(لأنه قائل) بصيغة اسم التثنية، وفيه فتلحق اسم الفاعل على من عزم

(١) نسخة القاري (٥٤٣/١).

(٢) الاستذكار (١٤٠/٦).

أبو الحسن بن شريح وغيره هما جعنة بن هبيرة، ورجل آخر من بني
 مخزوم، كان فيمس قاتل خالد بن الوليد. ولم يقلوا الأمان، وأحذرتهما
 أم هانئ، وكان من أحماشها. وقال ابن جعري: إن كان ابن هبيرة منهما
 فهو جعد، كذا قال. وجمعة محدود فمن له رؤى، ولم تصح له صحبة، وقد
 ذكره من حيث الرواية في التابعين الحجازي وابن حبان وغيره، فثبت بتبهاً
 من هذه سبيله في صغير السن أن يكون عام النجس وقائلاً حتى يحتاج إلى
 الأمان، ثم لم كان ولد أم هانئ لم يهتم علي بقله لأنها كانت قد أسلمت،
 وهرب يوم جي ونزلت ولدها، وحوز ابن عبد الله أن يكون ابناً لهبيرة
 من غيرها مع نقله عن أهل النصب أنهم لم يذكروا لهبيرة ولداً من غير
 أم هانئ.

وحزم ابن هشام في تهذيب السيرة: بأن اللبس أجارتها أم هانئ:
 هما الحديث بن هشام، وهجير بن أبي أمية الصخرومي، وروى الأزرقي
 بسند فيه ثوافدي في حديث أم هانئ هذا، أنهما الحارث بن هشام
 وعبد الله بن أبي ربيعة، وحكى بعضهم أنهما الحارث بن هشام وهبيرة بن
 أبي وهبة، وليس بشيء، لأن هبيرة هرب عند فتح مكة إلى نجران، فلم
 يرب بها مشركاً، صحت كذا جزم به ابن إسحاق وغيره فلا يصح ذكره في
 من أجارته أم هانئ.

وقال الكرماني: قال الزبير بن بكار: فلان من هبيرة هو الحارث بن
 هشام، وقد مضى في كلام الزبير بن بكار، وإما وقع عند الزبير في هذه
 القصة موضع فلان بن هبيرة الحارث بن هشام، والذي يظهر لي أن في رواية
 السب حذفاً، كأنه كان فيه فلان بن عم هبيرة، فسقط لفظ عم، أو كان فيه
 فلان قريب هبيرة، فتغير لفظ قريب بلفظ ابن، وكل من الحارث بن هشام
 وهجير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنه ابن عم هبيرة

ودلت عمنى

هذا الحديث في آخرهما البخاري في ٨ - كتاب الصلاة، ٩ - باب الصلاة في الثوب الواحد مائة مرة.

مسلم في ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ١٢ - باب استحباب صلاة نعليه، حديث ٨٤ و ٨٣.

يُنبه ولا حصر فيه (وذلك) أي لفظة أو البنية (أصح) استدل به من ذهب إلى استحباب صلاة النعلين، ومن أنكروا قيل لا دلالة فيه (أن) نُحَرِّبُ عن الثوب، وإثبات ما في سنة الفتح، وبزيده ما في رواية لمحمد عن أم هانئ لم يصلها من ولا حصر، وقد صلاها خروجه من التوبة في بعض فتوحه، كذلك قال ابن القيم.

وذكر الطبري في شرحه عن الشعبي قال لما فتح خالد بن الوليد حجة على صلاة الفتح كان ركعات لم ينام بهن، ثم انصرف، انتهى.

وقال السهيلي هذه الصلاة تعرف عند العامة، صلاة الفتح، وكان لأمره يصلونها إذا فتحوا مدناً قال ومن سئلها أيضاً أن لا يحج، فيها ما رواه، والأصل فيها صلاة الفتح يوم الفتح، قال من حرجها صلاها بعد من أن وفاس غير الفتح السداس في أموي كعبى، قال وهي تسب ركعات، لا يفصل بينها، وقال سائر أيضاً ليس حديث أو من بطائفة من أنه قصد بها سنة الفصحى، وإنما فيه أنها أغبرت عن وقت صلاته فقط، انتهى.

وقيل إنها كانت قضاء عما دخل منه نكاح من حرجه، معتمده الحوزي رأى الشواهد صحة الاستدلال لإدراكه في غرضه طريق كريب عن أم هانئ بفتح صلى يوم الفتح بعبه الفصحى ثمان ركعات، ومسلم في كتاب الطهارة بطريق أبي هريرة، ثم قال في ثمان ركعات، السنة الفصحى، وأخرج منها ما أخرجه ابن عبد البر في المصنف سنة عنها ففصل ثمان ركعات،

٩ - كتاب قصير الصلاة في السفر (٨) باب (٣٤٧) حديث

وإن كان زاد من الله عز وجل، ندع العمل، وهو أحب إلى عبده، خشيته
أن يخص به الناس، فيفرض عليه.

أخره البخاري في ١٩ - كتاب التهجيد - ٥ - باب من فرض النبي صلاة
صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب.

والمسند في ٦ - كتاب صلاة المسافرين - ١٣ - باب استحباب صلاة
الضحى، حديث ٥٧.

حدثنا وأختنا بنت سحر الموطأ أصح ففيه الشبهة كلها بالنسبة، وفي
التهذيب كتابا بدونه، وأخذت فيه روايات البخاري أيضا، قال الحفاظ في
أبواب الضحى - نوية - وهي لأصحابها، كذا شهدا من المسند، ونقدم في باب
اللبس بلفظ - ونفي لأصحابها من الاستحباب، وهو من رواية مالك، ولكن
شيئا وجد، بكر الأول ينص في الصلاة، والثاني لا يطرده، انتهى

(وإن) ذكرنا أنكون حصة من كثرة أبي ربه أكان رسول الله ﷺ (ميدخ)
منه ناسم أبي ترك العمل بالشيء وهو) أبي ربه حال أنه يحب أن يعمل به
خشيته - نص - أبي لأجل حصة أو من عمل به الناس) بالرفع (يفرض) ما نصت
عظما حتى يعمل (عنهم) لما مر في التراجيح، وهذا من كمال وفاته ﷺ على
الآله

ولا أثر أخرجه، إن أبي شيعة^(١) برواه ابن جريح عن أبيه عن حمزة
عن عاتقة قالت: لم يكن النبي ﷺ يسبح مسجدا لنفسه، قالت: أو كان يسبح
أبناء كراهة أن يسموا به، واحتفظت بروايات عن عائشة، رضي الله عنها،
في مسجده صلى الله عليه وسلم (أما خلاف) فروي عنه ما تقدم، وأخرج البخاري
ومسلم وأبو داود والترمذي، قوله النبي ﷺ.

(١) - المسند، إن أبي شيعة (٢٥١/١٠)

(٢) - أخرجه أحمد بن حنبل (٢٥١/١٠)

٣٤٧/٣٠ - وحدثني عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن رباح، أنها كانت تصلي الصلوة ثماني ركعات، ثم تقول أو تشر إلى أذنيها: توكّلني.

بالمسحود، والثالث أي كان يصلي أربعة ويريد محصوراً على البيت، روى الإمام مالك، والأول، وجميع ما ذكر بين الأول وثالث، أن المصلي في الركعة الرابعة وفي ثالث إخراج الصلاة وله ركعة فيها، فأخرجت في الإكثار رؤيتها وفي الثالث ركعة غيرها.

وجمع بينها الثماني لأن النبي في الأولى مفيد بطون البيت، والثالث هو الثالث كذلك مفيد بالثماني وهو المعجم من السفر وإن لم يذكر فيها كما بينته أدلة الثانية، وقيل يحتمل أن يكون ثلث ركعات الصلوة المأمورة حيث من هيئة مخصوصة عند محصور في وقت مخصوص، وإن لم يجز إنما كان مصليها إذا قدم من غيره لا بعدة مخصوص.

والأرجح عندني أن اسمي محمول على صلاة الإشراف فيها ما رآه يظن قط لأنه كان يصليها في المسجد، والثالث أي الذي والثالث على الشخص، فالصلي المقتضى محمول على المسجد، والثالث مقتضى على البيت، فأملي.

٣٤٧/٣٠ - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن رباح، أنها كانت تصلي تسعة (الصلي ثمانية) يكسر النون وفتح الهمزة تركعات ثم تقول: يا ذا الجلال والإكرام (أو تشر لي) يضم النون وكسر الفاء الموحدة أي أحسني (أو أي) أي أو بكسر وأم روماناً (أو تركعتين) أي هذه تركعات فإن ثلثها أكثر من ثلثها (أو ثلثها) قال القاضي^(١) يحتمل أنها فعل ذات، محير مفعول عن النبي صلى الله عليه وسلم أم هانئ، ولذا اقتصر على هذا العدد، ويحتمل أن هذا التقدير هو الذي كان يسكنها المداومة عليه، قال: «ليست صلاة الصلوة من

الخصومات المحصورة وباعدوا بها يراى عليها ولا يتقص منها، ولكنها من المروءات التي يصلح الاسود منها ما أمكنه انتهى

قال الثورياني: هذا محقق الناجي وإلا وتذهب سنت أكثرها ثمار، لأن ذلك أكبر ما ورد من دعله ^{في} انتهى، قال السوصي: بهذا الذي قاله الجاهلي عن السوء المحتر فلم يرد في شيء من الأحداث ما يدل على حصرها في عدد مخصوص، قال الثورياني: «إني ذهب قوم منهم ابن حبيب وعن الشافعية النخعي والثورياني

وقد أخرج سعيد بن منصور في مسنده عن الأسود: أن رجلاً سأله: كم أصابي الصحر؟ قال: كم شئت، وأخرج عن الحسن أنه سئل: هل كان أصحاب رسول الله ﷺ يصلون الصحر؟ قال: نعم، كان معهم من إصاوي رقتين وأصابع من بطني أربعاً ومنهم من بدأ في نصف النهار، وأخرج أحمد في الزهد عن الحسن أن أبا عبد الله الحنفي كان من أسيد الصحابة توجيهاً لمعادته، وكان يضيء عليه نصحي، وأخرج أبو يعقوب في الخلفاء عن عبد الله بن مالك: أنه كان يضيء الصحر مائة ركعة، وقال العراقي في شرح الترمذي: إن أول أحد من الصحابة وسابعين أنه حصرها في ثنتين عشرة ركعة ولا عن أحد من أئمة المذاهب كانت ثنتين وأحد، إما ذكر ذلك، وإما في قطعاً فتعنه المروعي، قاله ابن بطي

قلت: فكيف محصوره هي مربع الأربعة كما سألني، وحكي العيني عن الثورياني: أنكره شافعية ركعة، وعن الظير، السوء أن يضيء غيره عدده أشهر قلت: ومحقق الأئمة في صوابهم، قال ابن قدامة في

«السفي»^(١)، أقلها ركعتان وأكثرها ثمان في قول أصحابنا، انتهى. وفي دليل الحارث^(٢)، أقلها ركعتان وأكثرها ثمان، وفي «الروضة»^(٣)، أقلها ركعتان لحديث أبي هريرة، وأكثرها ثمان لحديث أم هانئ، هذا عند أصحابنا. وأما عند الشافعية، ففي «شرح الإقناع»: أقلها ركعتان وأكثرها ثمان كما في «المحصر» عن الأكثرين وصححه في «التحقيق»، وهذا هو المعتمد، وفي «المنهاج»: إن أكثرها ثمان عشرة ركعة، وقال في «الروضة»: أفضلها ثمان وأكثرها ثمان عشرة، ثم وفي «روضة المحتاجين»: أقلها ركعتان وأدنى الكمان أربع وأفضلها ست وأكثرها وأفضلها ثمان على المعتمد، فلم يرد على ذلك لم يعتقد إجماعه المشتمل على الزيادة إن كان عاملاً عاماً وإلا انعقد بطلاً مطلقاً، اهـ.

وأما عند المالكية فتقدم قول المروزي والهاجي. وفي «الشرح الكبير»: أقلها ركعتان وأكثرها ثمانية وكره ما زاد عليها، وأورد عليه محشيه، ورجع قول الهاجي بعدم التحصر، وفي «الأسواق الساطعة»: أقلها ركعتان وأكثرها ثمان كما في «الشرح الصغير»، اهـ.

وأما عندنا الحنفية: ففي «نور المصنف»^(٤) عن «المنية»: أقلها ركعتان، وأكثرها ثمان عشرة، وأوسطها ثمان وهو أفضلها، كما في «الذخائر الأشرقية» لنبوته بفعله وقوله، وأما أكثرها فبقوله فقط، وهذا هو أصلي الأكثر سلاماً واحد أما لم أصل فكل ما زاد أفضل، اهـ. وهذا هو مختار المؤلف من الشافعية، اهـ.

(١) (٥٤٩/٣).

(٢) (٢٠٥/١).

(٣) «الروضة المربع» (٢٢٧/١).

(٤) (٥٦٣/٢).

بسطه في شرح الحارثي^(١)، قال الحميري^(٢)، وقد ورد فيه: ركعتان وأربع وست وأساس، وحشر وثنتا عشرة، وليس فيها حديث يرتفع صحابه.

ثالث: رحمه الرويات مستلثات الأئمة في اختيار حديثها، وإحصائها بحرف حاء، لما كثر فيها كذا في هذا الكتاب، قال الحميري^(٣): وفي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة وهم: أنس، وأبو هريرة، وزعيم بن همار، وأبو ذر، وعائشة، وأبو أمامة، وعنه عن عبد السلام، وابن أبي أوفى، وأبو سعيد، وروى عن أنس، وابن عباس، وبنو عبد الله، وحشر بن مطهر، وحذيفة بن اليمان، وعبد بن عمرو، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمرو، وأبو موسى، وعثمان بن مذك، وحمزة بن عمار، وعلي بن أبي طالب، ومعد بن أسد، والمواس بن معاذ، وأبو بكر، وأبو مرة الطائفي.

فأما: وغيرهم كما سألني في كلام ابن عبد البر.

الحديث، أنس عند البرقي^(٤) وأنس ماجة مرفوعاً: من ملئ القمحي ثلثي حبرة ركة، أي الله له أصوات من حبر، أي حبة.

وحديث أبو هريرة عند مساه^(٥) أوصاني حليفي بثلاث، الحديث.

وحديث عمار بن همار عند أبي داود^(٦) والنسائي في الكبرى مرفوعاً: يقول تبارك وتعالى: يا ابن آدم لا تعجزني من أربع وكلمات، هي أول النهار أكف آخره، ومبني نحوه من حديث معاذ.

(١) مساه، قانق (٥/٤١٢)

(٢) الحميري، كتاب (٥/١٢٣)

(٣) (٢١/٣٣٧)، وأنس ماجة (١/١٢٥)

(٤) ابن أبي عمير، عمدة المصنف (٢/١٧٨)

(٥) رقم (١٢٣٨)

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه في كلام ابن عبد البر، وتقدم حديث عائشة بطريق معاذة.

وحديث أبي أمامة عند الطبراني مرفوعاً: يقول نزار: «والله: أركع لى أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره».

وحديث عتبة بن عبد عند الطبراني من حديث عبد الله بن عامر: أن أبا أمامة وعتبة حدثاه مرفوعاً: «من صلى الصبح في جماعة لم ثبت حتى يسبح سبعة الفصحى كان له كأجر حاج ومحترم».

وحديث ابن أبي أوفى عند الطبراني في «الكبير»: أنه صلى الفصحى ركعتين. قالت له امرأته: إنما صليت ركعتين، فقال: صلى رسول الله ﷺ يوم الفتح ركعتين.

وحديث أبي سعيد الخدري: كان النبي ﷺ يصلي الفصحى حتى يقول: لا بدعها، وبدعها حتى يقول: لا يصليها، وسبأتي حديث زيد بن أرمم وحديث ابن عباس عند الطبراني برفعه: «على كل سلامى مني آدم في كل يوم صدقة»، الحديث.

وحديث جابر عند الطبراني. رأته ﷺ صلى الفصحى ست ركعات.

وحديث جابر بن مطعم عند الطبراني في «الكبير»: أنه رأى النبي ﷺ يصلي الفصحى.

وحديث حذيفة عند ابن أبي شيبة في «مصنفه»: خرجت مع رسول الله ﷺ إلى حرة بني معاوية فصلى الفصحى ثمان ركعات طرك فبهن.

وحديث عائذ بن عمرو عند أحمد والطبراني وفيه قصة قال: ثم صلى بنا رسول الله ﷺ الفصحى.

وحديث ابن عمر عن الطبراني مرفوعاً: يقول نيدرك وتعالى: «ابن آدم اضمن لي ركعتين من أول النهار أكفك آخره».

أبي هريرة: أن رجلاً غلبني ثلاث لا أذهب إلا شاء الله أبداً صلاة
النضح، الحديث، ومن أبي النضر: مدة، وحديث سهل بن سعد عن أبيه
مرجوعاً يقول إنه سمى رجلين دياراً، فلهذا صلى لهم، ثم قال: هؤلاء أربع ركعات
التي كان يركعها هؤلاء، عارفين الصلاة النضحية.

قلت: يروى الخبر في نسخة عن عدة أصحاب، فيجوز حملها
على النضح، ومن أكثره حملها على أربع ركعات تنجز من السنة والنضحية،
والأوجه عتقها، حملها على الإتيان كما سألني، ومنها حديث أبي هريرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلى صلاة النضح، فلهذا صلاة الأوابين، وحديث
أبي هريرة مرجوعاً، من حديث عن صلاة النضح عرفت دبرها، وحديث
زيد بن أرقم مرجوعاً قال: صلاة الأوابين إذا ركعت، لمعاليها، وأخرج
مسلم أنه وفيه قصة، يعني ذلك أن عبد الله بن عمر، وأحال أبو هريرة أنهما
إلى التمهيد^(١) وذكرنا مرجوعاً وخبراً.

وقال: فرغ من إمامي في شرح الأحكام، ورد فيها أحاديث كثيرة
صحيحة مشهورة حتى قال: من جبريل الطبري، إنها بلغت حد أنوار أبي
مصنف ابن أبي شيبة^(٢)، ويسمى من الشعب عن أبي حمزة، أنه صلاة
النضح في كتابه الله ولا يعوس عليها إلا عراض، ثم قرأ: لا يؤت أجره
ولا رتبة ويحضر فيها أشد طيرة لم يها القدر والكرامة^(٣).

وقال: من تعريفي هي كتاب صلاة الأوابين قبل محمد صلوات الله

(١) أخرجه مسلم رقم ٤٧٤٨١ في كتاب الأيمان من كتاب التمسك به.

(٢) الشعب (١٨: ٣٩٠ - ٣٩١).

(٣) (١٩٨/٦).

(٤) سورة النور، الآية ٢٠.

عنهم، قال يعني محرم، عن دود عليه الصلاة والسلام: «إِنْ مَحَلًّا أَلْجَأَ مَدَّ
النَّسَمَ وَالْعَيْنَ وَالْإِثْمَانِ وَاللَّيْلَةَ».

قال السويدي عن سراج مضمون^(١): ما صحح من أن قصره رضى الله
عنه - أنه قال لي النحوي: هي لغة حميون عن أن محله في المسجد
وتظهر بها كما ذكر يعلون بدعة، لا أن أصلها في البيوت مذموم، قلت:
وعنه نصيب، كيف وتقدم عن أن عمر - رضي الله عنه - مرفوعه الترهيب
لينا، والروايات غير المزمع^(٢) مرة أخرى ما ذكره، ذكرها الشوكاني، وشرّح
الإحسان، وشرّحه.

ومن أعمر النظر في الروايات المذكورة حزم بأنها تنصص أصلاين معاً
الإنفاق والنحوي سيما الروايات التي ورد بها - سوجب لأربع - نعتات في أول
الباب: حيا أبغى بالإنفاق.

وكذلك الروايات التي فيها: «يُصْبِحُ عَلَى سَلَامٍ بِرَأْسِ نَوْمٍ صَدَقَ» فإن
الأم - لا - حتى أن يروا بها إجماع، وأما الحديث المذكور فيها أربع الروايات
حين رخصت الصلاة، وحديث أنس وعلي المذكوران في أول الباب - نعتان في
حياة الإنفاق.

قال في «الاحياء»^(٣) في مخرجه: «أما - نعتا - أي النحوي - فقد روى
على - رضى الله عنه - أنه يأتى ناء يعلو النحوي معنا في وقتها الأولى: إذا
أشرف الناس وأرغمت يد روح نام يصعب يقين - وهذه الصلاة النعماء
بصلاة الإنفاق عند متابعتها الصلاة العشرية

(١) سورة ص: ١١

(٢) (١٣٠) (١٣١)

(٣) مفر: إحياء علوم الدين (١: ١١٩٦)

(٩) باب جامع سبحة الضحى

والثاني: إذا أبسطت الشمس، وكان في ربع السماء صلى أربعاً، قال التعافري: أخرجه الترمذي والنسائي وابن عابيه من حديث علي: كان النبي ﷺ إذا زالت الشمس من مظلماً قيد رُمح أو رمحين، كقدر صلاة العصر من مغربها، صلى ركعتين، ثم أمهل حتى إذا ارتفع الضحى صلى أربعاً، لفظ النسائي، وقال الترمذي: حسن، اهـ.

وعند الطبراني^(١) من حديث أبي أمامة وعقبة بن عامر: من صلى الضحى في جماعة، ثم مكث حتى يسبح سبحة الضحى كان له كأجر حجاج ومعتمر تام، وفي رواية له عن أبي أمامة فقط: ثم جلس يذكر الله حتى تطلع الشمس، ثم قام ركع ركعتين انقلب بأجر حجة وعسرة.

وأخرج ابن السني^(٢) عن عائشة: «من صلى الفجر ففقد في مصلاه فلم يلع شيء عن أمر الدنيا يذكر الله عز وجل حتى يصلي الضحى أربع ركعات خرج من ذنوبه الحديث فهذا كله كالنصف لصلاة الإتيان»

وروى عبد بن حميد وسهوية في «فوائده» عن ابن أبي أرقم بلقيش: صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، وروى الديلمي عن أبي هريرة مرموعاً: «صلاة الأوابين صلاة الضحى» فهذا كالنصف في أن وقت الضحى عند شدة الحرارة، فله الحمد والمنة.

(٩) جامع سبحة الضحى

عرض الترجمة على المظاهر ذكر الروايات المتضمنة للتوافل المطلقة وقت الضحى، فالفرق بين هذه الترجمة وبين ما تقدم طاهر، إذ الغرض من الأولى

(١) انظر: «معجم القاري» (٥/٥٤٤).

(٢) عمل اليوم والليلة (ص ١٢٦) رقم (١٤٥).

عليه السلام

ذلك ما رواه ابن عيينة عن إسحاق بن أبي إسرائيل: «صفتُ أنا وبنيّ في بيتنا خلف النبي ﷺ رأسي أم سليم خلفنا» وجزم ابن سعد وابن منته وابن الحصار بأنها حدة أنس وأبنة أمه أم سليم، وهو مقتضى كلام إمام الحرمين في «النهاية» ومن تبعه، وكلام عبد القتي في «العمدة» وهو ظاهر السياق، اهـ.

قلت: وبه جزم أبو نعيم، واختاره الحافظ في «الإصابة»^(١) إذ قال بعد ذكر نسب مليكة: فظهر بذلك أن التفسير لأنس، وهي جدته أم أمه، رطل ثوب من جمل القمير لإسحاق وبني عليه أن اسم أم سليم مليكة، اهـ.

وبه قال الأرقعي كما حكى عنه السيوطي. قلت: وهو المرجح في نظري لقاموس نوجوه: منها: لفظ المحوز في الرواية، ومنها: ما هو نص رواية أبي الشيخ في «فوائد العراقيين» كما حكاه الحافظ بلفظ عن أنس قال: «أرسلني جنتي إلى النبي ﷺ. واسمها مليكة، فعانته فحضرت الصلاة»، الحديث.

وما تضمنت به الأولون من رواية ابن عيينة - لا حجة فيه إذ كان ﷺ كثيراً ما يدخل على أم سليم، فلا مانع من أن تكون anecdote لأم سليم أيضاً، ويؤيده ما رواه أبو داود بسنده عن قتادة عن أنس بن مالك: «أن النبي ﷺ كان يزور أم سليم، فتدركه الصلاة أحياناً فيصلي على ساطع لنا وهو حصير متصم به»، اهـ.

(مليكة) بضم الميم وفتح اللام هذا هو انصراف الذي قاله الجمهور، وحكى عيسى عن الأصمعي أنها بفتح السين وكسر اللام، وهذا غريب، ضميم، مردود، قال النووي. وتقدم الاختلاف في أنها هي أم سليم أو غيرها، فعلى الأول تقدمت ترجمتها في محله، وأما على الثاني كما هو

.....

السحر عتيدي، فهي والله أم سليم. قال ابن سعد في الطبقات: أم سليم بنت ملحان فداق نسجها إلى عدي بن أسجار، وأنها مبيكة بنت مالك بن عدي، فداق نسجها إلى مالك بن النحر، فلما في الفتح.

قلت: وكذلك صبيح ابن سعد في ترجمة أخته أم حرام فقال: أنها مليكة بنت مالك بن عدي بن زيد مدية من عدي بن عمرو بن مالك بن النحر، ولم يذكر مربية مليكة بنت مالك مستقلاً

وقال في الأسماء: مليكة الأنصارية حرة ذكرها في «الصحاح» من رواية مالك عن إسحاق بن أسير أن حمنة مليكة بنت رسول الله ﷺ الحذافري، وحذاف بن الضمر، مقيم في الأسحابة، وفيل، الأس، وهو حرم أبو عكر، وفقيه ابن الأثير: الأسأ لم يكن في غلاته من ثمن مليكة، قال الحافظ: قلت: الذي الذي ذكره مردويه قد ذكر العلوي في نسب الأعيان أن اسم واندة أم سليم مليكة، ولقطة. سليم بن ملحان وأخوته زيد، وحرام وغداة وأم سليم وأم حرام بن ملحان وأسم مليكة بنت مالك بن عدي بن زيد، ملاب بن عدي بن عمرو بن مالك بن أسجار، فهو ملاب أن الضمير في حمنة لأنس، يفتل قولاً من جعل الضمير لأسحابة.

(حدث رسول الله ﷺ ليعلمهم) أي لأجل طعم صمعه (فأكل منه) رسول الله ﷺ، منه إحداه الدعوة وإن سم تكن ونسبة عمرو، والآل من طعنها، وبأيضاً من ذوي إثني ولبه أو سبابة، فلا يأكل جميع ما تقدم، بل سقى منه ويدخل عليه من التبعض، فإذ أكل الجميع نوعهم قد سبب الضمير أنه سم يطلع منه ولم يكنه، بمعنى هذا سمح الإناء مخصوص تعبير الضمير، فجاء ابن بريان

قال ابن عبد البر: وإذا إلهام وميرة: وأكلت معه، قال الحافظ: وهو

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَرُّوْا فَلَا أَصْبِي لَكُمْ». قَالَ أَنَسٌ: فَقَمْتُ إِلَى حَصْبِرٍ.....

شعر بأن محبته كان لذلك لا لمصلي بهم ليتخذوا مكان صلاته مصلى. كما في قصة عتيان، وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام، وههنا بالطعام قبل الصلاة، فبدأ ﷺ في كل منهما بأصل ما ذكر لأجله. اهـ. ولم يرتض عن هذا الكلام العيني^(١)، لكن الوجه ما قاله الحافظ، قال ابن عبد البر: ثم دعا برضوه فتوضأ ثم قال: قم فتوضأ، ومِرَّ السجور فلتوضأ ومِرَّ هذا الشيم فلتوضأ. اهـ.

فلا حجة فيه لترك التوضوء مما مست النار، ولذا قال الحافظ: استدل بالحدیث على ترك التوضوء مما مست النار، وفيه نظر لرواية الدارقطني في غرائب مالك، ثم دعا يده فتوضأ، الحديث.

(ثم قال رسول الله ﷺ: قوموا فلا أصلي) بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء منصوب بلام كي، وفي رواية يسكون الياء تخفيفاً أو يجعل اللام للأمر ويقتل الياء كقراءة من بقي ويصير إجراء للمعطل مجرى الصحيح. وفي رواية حذف الياء، فلام الأمر طاهر، وقيل غير ذلك. قال ابن مالك: روي بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وصائفة. قال السهيلي: الأمر ههنا بمعنى التخيير كقوله تعالى: «فَلْيَسِّرْ لَهُ الْيُسْرَى مَذًى».

ويحتمل أن يكون أمراً لهم بالالتزام لارتباط معلمهم بفعله، قاله الحافظ. وقال العيني: فيه ستة أوجه من الإعراب ثم بسطها (لكم) أي لأجلكم، فاللام للتعليل أي لأجلكم، وليس المراد: إلا أصلي لتعليمكم، وليس فيه تشريف، فيؤخذ منه أن المصلي لا يضره أن يكون له مع نية صلاته إرادة التعليم، فإنه عبادة أخرى، قاله ابن رسلان.

(قال أنس: فقامت) بيناء المثلثكم (إلى حصبر) بفتح الحاء وكسر الصاد

(١) «عمدة القاري» (٣٣٨/٢).

فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَضَعْتُ أَنَا

وقال الساجي^(١): الظاهر إذا تضحى لها خاف أن يئانه من المجاسة
وقال الحافظ: يحتمل التضح للطين أو لتطهيره، ولا يصح الحرم بالآخر، بل
العتبار بخلافه، لأن الأصل الطهارة، اهـ.

قلت: وسط عليه الكلام الباجي، والأصل: أن التضح تطهير للمسكوك
عند السانكية خلافاً لنجسهم، فالشرح المائكية حملوها على التطوير، وغيرهم
على التين أو الغسل الخفيف.

(فقام عليه رسول الله ﷺ) فيه جواز الصلاة على الحصى، وبزيده رواية
البخاري عن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ يَسْطُهُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ، وَبَرَبِ
البخاري على حديث ...، باب الصلاة على الحصى، قال الحافظ^(٢): فيه
إشارة إلى ما رواه عن أبي شيبه وغيره من صريح شريح أنه سأل عائشة: أَكَانَ
النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ، وَاللَّهِ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَتَمَلَّكُوهُمْ فَلَاكِفِينَ حَمِيرًا﴾^(٣)
فدانت: لم يكن يصلي على الحصى فكانه لم يثبت عبد المصنف، أو راه شاذاً
مردوداً لساوخته ما هو أقوى منه كحديث نيب وغيره، اهـ. قال الزرقاني^(٤):
وفيه يزيد بن المقدم الراوي وهو ضعيف.

قال العيني: الصلاة على الحصى وسائر ما ثبتت الأرض إجماع إلا من
شد حديث ابن أبي شيبه قالوا: هذا غير صحيح لضعف يزيد بن المقدم،
والذي شد فيه هو عمر بن عبد العزيز. فإنه كان يسجد على التراب لكن يحمل
فعله هذا على التوضيح.

(أوصفت) دسكنكم (أنا) بزيادة ضمير المنفصل، قال العيني: هكذا رواية

(١) المتعبر (١/٢٧٣).

(٢) فتح الباري (١/٤٨٨).

(٣) شرح الزرقاني (١/٣١٠).

.....

الأكرس، وهي يعقوب، فقصص، والبيشم، وفيه خلاف بين -صويين والكوفيين- بعد انصرمين: لا يحفظ على ظهر المرفوع إلا بعد أن يذكره بشبهه، فيحصل له حسن التقدير، كقوله تعالى: * انكز أمت وأطعها الآية، وبعد الكوفيين: يجوز ذلك بدون التكيد، وأما قول القديح، اهـ

أوليسم: أربع عشر عنى التماس المرافق، والقصص معقول معه أي مع الاسم، وقال الكندي، هو ما نسب من صحاح روية الرفع، فهو مشتق ووزاء، حذره، الجملة حال، قاله العسبي^(١) ونسب من الناس من قبل النبي، وفي التفسير من قبل الأنبياء، وحكي انه، وفي أنه غاي في بني آدم، وفعل فيه معر شبالعه، والآلف واللام للبعد المسمى باعتبار روي الحديث، وإلا فله قدم له ذكر، فانه من الصلاة.

هو صيغة من أوي منه روي مني، رسول الله صلى الله عليه وسلم، قاله عبد الملك بن جبر، وقال السدي: له ولأولاده، نسخة، عداها في عمل العمدة، حرم الخوازمي أن اسم أبي سيرة عند الحميري، وعجل: سبعة وعجل: روح، وزعم من ثار اسم القسم روح، شأنه انظر إليه من الخلاف في رب أبيه، وقد وقع في قوله اسمه سبعة فانه يحافظ في النسخ.

قلت: كذا ما قاله السدي، هو عدم لأحد أسمه، خلافا لأهل الزمان فلهم (وزاء) أي غلبه، به حوار: لسانه صاعقة، وبه قول أصحابنا: إذا لم نكر على سبيل المذموم، وقال الثوري: قال من حجب عن مالك لا بأس أن يسمه الناس يوم من الدهور من غير أن يكون مشهوراً، محافة أو بضمها التحال من التماس (والعجور) المعلوم به تغير اللفظ، فانه من الصلاة هي التحذير المذكور، قامت لمن وزاء) جملة اسمية وقعت حالاً، وفي حالة الرفع تكون وعطوف، قاله العسبي

فصل في ركعتين - ثم انصرف.

أخرجه البيهقي في ١٠ - كتاب الأذان - باب ويقرأ الفاتحة والحمد لله
بسم عليهما الفصل والفتور، وحضورهم الجنازة.

ومسلم في ٥ - كتاب المساجد، ٤٨ - باب جواز الجماعة في ثنائية
والصلاة على حصير، ح ٦٦.

٣٤٩: ٣٢ - وحققني عن مائث، عن ابن شهاب، عن
عبد الله بن عبد الله بن حنبل:

قال ابن عبد البر في الاستذكار^(١): لا خلاف في أن سنة النبي - صلى الله عليه وسلم -
حلف الرجل، ولا يجوز لهم القيام معهم في الفصح، وقال في محل آخر:
أجمع العلماء على أن المرأة تصلي حلف الرجل وحدها صفة، وسنيتها إرفاف
خلف الرجل لا عن يمينه، انتهى. وكذلك قال صاحب الإقناع: ويقتضي ذلك
أن المرأة المفردة إذا صلت خلف الصف صحت صلاتها، ولا خلاف في ذلك
نعلمه. (١) وسيأتي الكلام على الرجل المفرد.

ثم قال ابن رسلان: قد حل مالك هذه الحديث في مجامع مباحة
أنصحنى. ومستدل به عياض الفلك، ولعل ما أكاد ما في صلاة في دار
ملكية كانت ضحية، ويحتمل أنه لم يبينه ذلك، ولكن لما كانت الفصح مباحة
غير أنها بها وجعلها يتوب عنها، وقيل: إنما أخذ مالك أنها أنصحنى، لأن
المذموم أن الصلاة كانت في وقت الغداة للدعوة للقيام، أمر بتعير

٣٤٩: ٣٢ - (مائث، عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) بسم العين
والإضافة (ابن عبد الله) بفتحها (ابن حنبل) بضمها (ابن مسعود، عن أبيه) هكذا
في جميع النسخ الهندية الموجودة عداي، وكذا في نسخة أبا جحى^(٢)

... قال دخلت منزلي هذا من الحصى ما سأخبره، فوجدته مسترخياً
... ..
... ..

والثرواني^(١)، وأما من أكثر المداخ المعاصرة لخطأ أبيه، وهو سقوط من
المدخ كما يظهر من ملاحظة كتب الرجال، وهو موجود أيضاً في موطأ
محمد، وهو عند أبي عبد بن مسعود الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه، وقد في عهد يزيد وورثته جماعة، وهو من كبار التابعين مات
بعد سنة ثلاث.

وهو قال دخلت علي أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه
بالمهاجرة، ثم قال سنة الحد، فندم أنه الأولى في وقت الصبح، وقال بخيلاً
أعلاه الأديبين حين توسل الفصال، وأخرج ابن أبي شيبة بسنده إلى عمر
رضي الله عنه يقول: أصبحوا شاء الله صلاة الصبح (توجدته) رضي الله
عنه (سبح) أن يصلي السبعة وهي الزاوية والظاير الصبح (فصحت ورأه)
في الساعة الرجل الواحد يشاي لحاف نصف، قال مالك صلاة صبيحة
وهو قال أم حنيفة وأمثالها، وقال ابن حنبل وهو ثور، بطل صلاة، أم.

وهي الاستدراك^(٢)، استخف العلماء فيه وسجاء، فقال مالك: لا بأس أن
يصلي الرجل حلف نصف وحده، وكثر أن يجنب إليه أحده، وقال أبو حنيفة
والشافعي وأصحابهم والشيخ والداري إن صلي حلف نصف وحده أجراً،
وقال الأوزاعي وابن حنبل وإسحاق وأكثر أهل الطائفة لا يصلي فإن فعل
بعينه (لا عار) أم.

قلت وهذا أكثر باب الأثر، لأنه إذا غلبت صلاة فلا يصح الله على
الظن، وهو ما شئت لفعله، فذلك يؤيده من عدم من أثر نافع عن

(١) مخرج الثوري (٣١٩).

(٢) (٢٤٧، ٦)

فتزوي حتى جعلني سجدة، عن سمينة، قالوا: حاء، برقاء،

ابن عمر في «العمل في صلاة الجماعة» وتحدثت بزيدهم ما سألني في «ما ما يفعل من حاء، والإمام رافع» وسباني هناك في كلام ابن عبد البر شي، من أدلة الحرثيين (الضربين) تعبير من القريب، قال تعالى ﴿تَقَرَّبْ إِلَيْهِمْ﴾ الآية احتس جعلني سجدة) بكسر الحاء التهمة وفتح الهمزة مع الله أي مقابلة، صرح بذلك من كان حلفه أو مانأه، ودون البخاري في «صحيحه» «باب يقوم عن بسين الإمام سجدة سواء إذا كان النبي» وذكر فيه حدث ابن عباس في صبه عند حاله ميسره، قال الحافظ: «وفي النزاع هذا من الحديث الذي أورده بعد» وروي عند الرزق عن ابن حزم قال: قلت لعطاء: الرجل يضلي مع الرجلين يكون معه قال: إلى شقه الأيمن، قلت: أبعاني به حتى يصب معه لا يموت أحدهما الآخر؟ قال: نعم، نعم. أنتحب أن يساويه حتى لا يكون بينهما، فرجعة قال نعم. اهـ

قال العيني^(١) إن موقوف المأثور إذا كان سجدة الإمام على يمينه مساويا له وهو قول عمر وابنه وأبى ومن عباس والثوري والشافعية ومالكون والشافعية ومروءة وأبي حنيفة ومالك والاوزاعي وإسحاق، وعن محمد بن الحسن، يضع أصابع رجليه عند عقب الإمام، قال الشافعية، يستحب أن يتأخر عن مساواة الإمام قبلا، وعن الشافعية ينصب خلفه إلى أن يركع فإذا جاء أحد والا قام عن يمينه، اهـ.

(عن يمينه) لأنه مذموم الواحد، وتقدم الخلام عنه مسوقا في «العمل في صلاة الجماعة» (علما جاء عندما أيقظا) يتيح التحنية وسكون الرأه وفتح السماء وهمس وإبدائه، وقال الحافظ، يعبر همز، وقد تهمز، وهي ره أيضا من طريق أبي ذر، اهـ حاجب عنه، رضي الله عنه، وعن مواليه، أدرك الشافعية ولا

(١) فتح الباري، (٢/١٩٠).

(٢) نسخة البخاري، (٢/٣٣٨).

... ..

يعرف أنه صحة. وحج مع عمر - رضي الله عنه - في خلافة العديين - رضي الله عنه - وله ذكر في «المصحيحين» في منارعة العباس وعلي - رضي الله عنهما - في صدقة رسول الله ﷺ، قال المحافظ في الإصحاح^(١)، روى سعيد بن منصور عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عرفا قال: قال نسي عمر - رضي الله عنه -: أبي أنزلت نفسي من مال المسلمين منزلة سال النبي.

(تأخرت) عن حديثه (فصيفنا) أي وقفنا (وزاده) أي حذف عمر - رضي الله عنه - فيه صيغة الأفعال، من أبو بكر لإمامنا، وإقدم مبوطاً في محله.

قال الناصبي^(٢): إن حال مالك هذا لأثر في سبحة الصلحي بدل على أحد الأمايين؛ إما أنه أدخله لما كان حكم هذه الصلاة هذه حكم صلاة الصلحي في أنها نافذة محضة، وإنشائي أن يكون هذا وقت صلاة الصلحي محضة، وإنها جرة هو وقت قوة الحر، وقد روى عن زيد بن أرقم: أنه رأى قرماً يصلون من الصلحي فقال: أما بعد علمنا أن صلاة في غير هذا الوقت أفضل، إنه يبيح صلاة الأوابين حين ترمض الغصال^(٣)، اهـ.

قال ابن عبد الجبر^(٤) فيه أن عمر - رضي الله عنه - كان يصلي الصلحي، وكان أنه يتكبره ويقول: نزل الصلحي صلاة؛ وكذا كان لا يعتد ولا يعرف الثبوت، ويرى الثبوت عن أبيه عمر بن الخطاب، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يصلي بعد العصر ما لم تغرب الشمس، وكان عمر - رضي الله عنه - يخرّب الناس عليها بالدعوة، ومثل هذا كثير من اختلافهما، اهـ.

(١) (٣٥٧، ٦)

(٢) (١٢٨٤، ٦)

(٣) (١٢٨٤، ٦) (١٢٨٤، ٦)

(١٠١) باب التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي

٣٣/٣٥٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ وَبْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ،

(١٠٠) التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي

ومباني العبادة من بين يدي المصلي وتحديده، والتشديد في ذلك أمر مجمع عليه، قال ابن رشد^(١): انفرد الجمهور على كراهية المرور بين يدي المصلي لما جاء فيه من التوعيد، أحد، وصرحنا كتب الشافعية^(٢) كلها بأن المرور أمامه حرام، وصرحنا كتب الحنفية والمالكية^(٣) بالإثم على العار، إلا أنهم فسوا أحوال العار والتعصبي باعتبار الإثم وعدمه على أربعة أنحاء بأنهم أعمار دون المصلي وعكسه، وبألمان، وعكسه.

قال الزرقاني^(٤): الأولى إذا صلى إلى سترة، وللمارء مندوحة فيأنهم أعمار دون المصلي، والثانية إذا صلى في مشروع مسلولك خلا سرة أو متباعدا عنها، ولا يجد العار مندوحة فيأنهم تعصبي دون العار، والثالثة مثل الثانية لكن يجد العار مندوحة فيألمان، والرابعة مثل الأولى لكن لا يجد العار مندوحة، فلا يألمان، انتهى.

ومعروف عندنا في: إلا أنه جعل التعرض للعار بدل إقامة السترة، فقال: الأولى أنه يكون للعار مندوحة، ولم يتعرض المصلي لذلك، وكذلك في المصنوع الآخر فتأمل. وذكر في "ساحبة الزيلعي" على "المكثرة" عدم السترة، وهو الأرجح عندنا.

٣٣/٣٥٠ - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عدي بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي ثقة، روى له مسلم

(١) نهاية المجتيع (١٨٠/١).

(٢) انظر: مبني المحتاج (١٠٠/١).

(٣) انظر: فتح البصير (١٠٨٧)، مورد المحتار (٥٩٤/١)، والشرح الصغير (٣٣٦/١).

(٤) شرح الزرقاني (٣١٤/١).

فَإِنْ أَبِي فَلْيُفَاتِلَهُ.

على قدر طاقته بأسهل الوجوه، قاله ابن رسلان، قال القرطبي: يسقعه بالإشارة ولطيف المنع، وذكر ابن عبد البر في الاستذكار والزرقاني عن ابن بطان الإجماع على أنه لا يجوز له السني من مكانه ليدفعه؛ ولا العمل الكثير في مدافعته، لأنه أشد في الصلاة من السرور (فإن أبي) إلا أن يسر (فلْيُفَاتِلَهُ) بكسر اللام العازمة وسكونها أي يزيد في دفعه أشد من الأول.

قال الزرقاني وابن رسلان: أجمعوا على أنه لا يلزمه أن يفاتله بالسلاح لمحذوفة ذلك لقاعدة الإقبال على الصلاة والاشتغال بها والخشوع فيها، انتهى. وقال ابن عبد البر: "أجمعوا على أنه لا يفاتله بسيف، ولا يضارعه ولا يبلغ معه مبلغاً يضد به على نفسه صلاته، وفي إجماعهم على هذا يتبين لك المراد من معنى الحديث. انتهى.

وقال عياض: أجمعوا على أنه لا يلزمه مقاتلته بالسلاح، ولا بما يؤدي إلى هلاكه، فإن دونه بما يجوز فهلك من ذلك فلا تورد عليه باتفاق العلماء.

وهي نجس دينه أم تكون هدرًا؟ مذهبان للعلماء. وهما قولان في مذهب مالك، قلت: وسيأتي البسط في ذلك، وأطلق بعض الشافعية أن له قتاله حذيفة واستبعدة في القيس^(١).

قال الباجي: ويعدل عن ظاهر المقاتلة للإجماع، على أنه لا يجوز أد يفاتله المقاتلة التي تفقد صلاته، انتهى. فقبل هذه التصريحات أن ترك المقاتل مجمع عليه، واختلفوا في توجيه الحديث كما سيأتي.

ثم قال ابن بطان: هل المقاتلة لحمل يقع في صلاة المصلي من المرور أو لدفع الإثم عن المار؟ الظاهر الثاني، انتهى. وقال غيره: بل الأول، أظهر.

(١) الاستذكار (١٦٣/٦).

(٢) (٢٢٤/١) وقال: إن الخال في المدافعة لمد.

روى أبو مسطح:

أخبره السجستاني في ٨ - كتاب الصلاة: ١٠٠ - ذات يرقع المصلي من مرة بين يديه.

ومست في ٤ - كتاب الصلاة: ٤٨ - باب مخرج المصلي بين يديه المصلي،
جديد: ٢٥٨ و ٢٥٩

لأن إتيان المصلي على صلاته أولى له من الاشتغال بدفع الأثم من غيره.

وفيه روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: أن العروء بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته، وروى أبو نعيم عن عمر: أنو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالعروء بين يديه ما سأل إلا إلى شيء، يستره من الناس. فهذا الأثران مفادهما أن الدفع، داخل تحت صلاة المصلي، ولا يختص بالمارء، وهما وإن كانا موقوفين ادفع، فحكمهما حكم الدفع، لأن مظهرهما لا شك بالترتيب، فلهذا احتج في الأخير^(١).

(فإنما هو) أي الحذر (بشيطان) من باب التشبيه، حذف منه أداة التشبيه، فتسألهم، يعني جعله نفس الشيطان، لأنه أي الا فتشوش على المصلي، أو انفراد شيطان الآخر، وإطلاق الشيطان على المارد من الإنس مانع، وقد أرى خطأ، فيه إطلاق لفظ الشيطان على من يضل في الدين، وقال ابن رسالات: فيه جواز إطلاق شيطان على المسلم إذا فعل معصية، انتهى.

وقيل المعنى العام: أنه على ذلك شيطان، وبوبله رواية الإسماعيلي سقط: «فإن» مع الشيطان، ونسب من حديث ابن عمر: «فإن مع الغري»، وسقط ابن أبي حمزة قوله: «فإن»، هو الشيطان، أو المارد المدافعة [اللطيفة]، لا حقيقة القتال، لأن مدافعة الشيطان بالأسلحة، لا بالميف.

قلت: وسألف حديث الممانعة، إذ فيه الأمر بدفع حدث أم سلمة

رضي الله عنه - قالت: كان النبي ﷺ يصلي في حجرته خمر بين يديه
عند الله أم عمر بن أبي سلمة، فقال عليه السلام بيده هكذا، فرجع فمرت
فيسبت أم سلمة، فقال بيده هكذا فسبته، فلما صلى عليه الصلاة
والسلام قال: «من أغضبني، رداء أحسد» وأمر صاحبه، وفي المحيط
البرهاني: وروى عبد الله بن عباس والعضل بن عباس قالوا: «أئبنا
رسول الله ﷺ على أنزلنا» الحديث وفي آخره: «فكان الأئب تنود بين يدي
رسول الله ﷺ وهو يصلي على صلاته»

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ الجمعة،
فلما قد أراد الكلب أن يمر بين يديه، فقلت: سبحان الله لا إن ذا أنت
يا حنان يا منان يا ذا الجلال والإكرام، اللهم اقتل هذا الكلب، فحرر الكلب
مشاً، قبل أن يصع رجليه موضع يديه، فلما دعى رسول الله ﷺ من الصلاة،
قال: «من الداعي على تلقيب؟» فقلت: أنا، فقال: «دعوت عليه في ساعة ثم
دعوت على أهل الأرض أن يهتكوا لهكراهم» ثم قال: «ما حملك على هذا
الدعاء؟» قلت: «خشيت أن يمر بين يديك فيقطع صلاتك»، قال: «لا يفسد
الصلاة مرور شيء وذروا ما استطعتم» انتهى.

فعلم بهذين الحديثين أن الذي يخطئ ترك الدرع. وقال المحقق في «التروية»
عن ابن عباس: «أنه مر بين يدي النبي ﷺ ولمس شيء يستتره عن الناس»
أخرجه نیزار هكذا، «اختلف العلماء في توجيه الحديث بعدما أجمعوا على
ترك القدر

فقال الإمام محمد في «موطئه»^(١): «قد أراد أن يمر بين يديه فليدعه»

(١) أخرجه أحمد (٢٩١/٦) وأبو داود (٩٤٨)

(٢) أخرجه الشافعي للمصنف (١٢٩/٢)

ما استطاع، ولا يقامه، فإن قائله كان ما يحل عليه في صلاته من قائه إياه
نفساً عنه من مسر هذا بس يديه، ولا يعلم أحداً روى قائله إلا ما روى عن
نبي سعد الحنفي، ولبست العامة عليها، ونكتها على ما وصفت لك، اهـ.

مأثور الإمام محمد بهذا إسناد رويته المضافه لكومها مخالفة لجميع
الروايات الواردة في هذا الباب.

وأجاب الشافعي: بأنه مسوخ لما في الربيعي عن الحرشي: أن الأمر
بها، حصول على الانتفاء حين كان العمل في الصلاة مسجاً.

وقال ابن عبد البر في الاستذكار^(١): وأحده كلاماً خرج على التعليق
بالكل شيء، حد.

وتقدم من كلام القرطبي ما حاصله: أنه ماله في الدفع.

وقال الباجي^(٢): يحتمل أن مراد به الفحص، فإن المفاتنة يكون في اللغة
والشرع بمعنى الفحص، قال تعالى: ﴿فَتَنَّهُمْ تِلْكَ آيَاتُكَ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ وفروبه منه ما
في الربيعي على التكرار: يدعي عليه، قلت: يزيده حديث: «اتَّهَمُوا النُّصْرَةَ»
أثره.

وقيل: المراد أن يؤخذ على ذلك بعد تمام الصلاة.

أو يقال: إنها محمولة على التعمد، ويشير إليه لفظ الشيخان، ويؤيده
ما روي عن السوي أنه قال: لم يرب بين يدي الضعيف فلا أكاديه، ويعبر التعمير
فلا أدعه، وفي لفظ: «فرد» من رجليه ثياب يمشي نظراً فلا أدعه، أخرجه ابن
عبد البر في الاستذكار.

(١) ١١٦٢/١١

(٢) المجموع ١١/٢٧٥

٣٤١/٣٥١ .. وحققني من مائة .. من أبي النضر فوالى نعم بر
 مريد الله .. عن أبي نضر سعيد .. أن يزيد بن خالد .. النخعي أرسله إلى

كان رخصة ينفذ بوصف السلامة، فأنه المرجعي، بل قولهم ولا يريد على
 الإشارة، صريح في أن الرخصة هي الإشارة، وأن المقاتلة غير مأذون لها
 أصلاً، والأمر بها منسوخ، فإذا كانت المقاتلة غير مأذون بها عندنا كان قلنا
 حيازة ملوثة موجهة من دية أو فدية، فذهب .. هـ.

٣٤١/٣٥١ .. (مالك، عن أبي النضر) مائتة المصححة سالم بن أبي أمية
 (مولى عمر بن عبد الله) بضم العين (عن مرة) بضم الموحدة وسكون السين
 المهملة (ابن سعيد) بكسر ثمن (ابن يزيد بن خالد الجهمي) بضم الجيم وفتح
 الهاء الانتصاري النضحي (أرسله إلى أبي جهيم) فكنا في جميع النسخ
 الموجودة من الهندية والعصرية، أي بضم الجيم مصعراً، وهكذا ضبطه شراح
 الحديث، وقال أهل الرجال - ويقال - أبو جهيم، لكن نحافظ في «الفتح»^(١) في
 «النعم» أكثر على مسلم في قوله أبو جهيم، وقال القسراب أنه بالتصغير، اهـ،
 ابن النجار بن العسمة بكسر لصاد المهملة وضمة لجرم ابن عمرو الأنصاري،
 قال في «الفتح الروضاني»: قال العيني أبو جهيم المعمر المذكور في العمود
 هو بضم الجيم وفتح الهاء وسكون ثاء آخر الحروف: هو عبد الله بن النجار بن
 النضر الصحابي الحجازي، وفي «المصعابة» شحضر يقال له أبو جهيم، هو
 صاحب الأندلس اسمه محسن بن خليفة، اهـ.

قلت، أما أبو جهيم بسكون الهاء مع حب الأبيحية تقدم للكلام على
 ترجمته في «الترجمة في التصح»، وأما أبو جهيم بن النجار بن النضر هذا
 راوي حديث العمود، فنفذ أهل الرجال في اسمه واسم أبيه على أقوال:

(١) انظر «فتح الباري» (١/٤٤٦)

فقيل: هو عبد الله بن جهم، وقيل: عبد الله بن حنبل، بن الحارث، بن الصمغ، وقيل هو
 يسمه الحارث بن الصمغ، وأما من قبلها من أبي الحارث بن حنبل، وقيل
 غير ذلك، كما يسطر أهل الرجال تركه يوم تلاحضوا.

لكن مما يوجب التهمة عليه أن هذا الراوي في كتابه الحديث رواه عن
 إحداهما في المرور بين يدي المصلين، والثانية في انضمام علي الحارث
 واختلف أهل الرجال في أن الرويتين معاً لرجل واحد، أو هما شأن؟ فقال
 المحقق في الإيضاح، إن الأول، واختاره في الخارج، إلا أن في حديث
 المرور، أبو جهم عن الحارث بن الصمغ، أنصاري، الذي تقدم حديثه في
 باب قسم في العصر، اهـ.

وهو قد مر كلام العباسي في ضرورة^(١)، إذ قال: أبو جهم عنده ٤٠٠ من
 الحارث بن الصمغ الصحابي الحرابي، نبطي، صيدان عنه. اهـ.

وقال أيضاً في «الدرر»: أبو جهم مر في باب القسم في الحضر
 واختاره من الفراني في التجمع بين رجلان يصحح بينهما، إذ قال: عبد الله بن
 الحارث بن الصمغ أبو جهم، وبشال أبو الحارث، سماه وكسح نسبه
 الأنصاري، زوى عنه من سعيد بن سعيد، وعمر بن موسى بن عباس في الصلاة والنسب
 ثم ذكر حديث التميمي عن الحارث وأخيه المرور، ثم قال: ليس له غيره
 في المكنيين، فإنه قال صراحة: «رجل جامع الأسرار» إذ قال: لأبي حبيب
 هذا في كتابه حديث أحدهما، ثم العارضي يدي المصلي، والثاني في
 السلام على من يدل: اهـ.

وحزه من الأثر في السنة الغدقة^(٢)، ليس لشايب، فإنه ترجم أولاً

(١) عمدة السري (٢٠٣، ٣).

(٢) (٢٠٤، ٤).

فقال أبو جهيم: قال رسول الله ﷺ: لو يعلم العار بين يدي المصلي أني
ألتصمى.

وقال ابن عبد البر: هكذا رواه ابن هبيرة مضروباً، وقال ابن القطان: هي
حديث الزاد خطو: ابن عيينة، وليس خطوه يمتنع، لاحتمال أن يكون أبو جهيم
بعث بمرأً إلى زيد، وبعثه رويد إلى أبي جهيم يستب كل واحد مهبطاً ما عند
الآخر، وأخبر كل واحد بمحفظه، فشك أحدهما، وحزم الآخر، واجتمع
ذلك كله عند أبي النضر، فأنه المعيني^(١).

(فقال أبو جهيم قال رسول الله ﷺ: لو يعلم العار بين يدي المصلي) أي
أمامه، وفي تحديد المقدار أقوال مختلفة عند العلماء. قال العيني: لم يجد
مالك في هذا حداً، إلا أن ذلك يقدر ما يركع فيه ويسجد، ويتمكن من دفع من
يسر من بعده، وقدره بعض الناس بشر وأخرون بثلاثة أذرع، وقد قال الشافعي
وأحمد، وهو قول عطاء، وأخرون: ستة أذرع، انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: أما مقدار موضع ركعة السرور فيه فقل:
موضع سجوده، وهو مختار فمضى الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام وقاضي
خان، وقيل: مقدار حصي أو ثلاثة، وقيل: ثلاثة أذرع، وقيل: خمسة،
وقيل: بأربع ذراعاً، وقدر الشافعي وأحمد بثلاثة أذرع، ولم يجد مالك في
ذلك حداً إلا أن ذلك يقدر ما يركع فيه ويسجد ويتمكن من دفع من وراءه
بذيه، انتهى.

قال اللسوفي: اختلف في حريم المصلي الذي يمنع السرور فيه، قال ابن
هلال: كان ابن عرفة يقول: هو ما لا يشوش عليه السرور فيه، ويسجد به
عشرين ذراعاً، ويؤخذ ذلك من تحديد مالك - رضي الله عنه - حريم البقرة به
لا يفسر تلك السر محذور شر أخرى، ثم اختار ما لأبي العربي من أن حريم

محلي مقدار ما يحتاجه قيامه وركوعه وسجوده، وهين؛ إنه قدر ربة الحجر أو السهم أو المصروبة، كسبحة، أو مال، انتهى. عند المالكية

وأما عند الحنابلة ففي الشرح الكبير^(١) يحد أن يدنو من مرتبه، ويحيى أن يكون مقدار ذلك ثلاثة أذرع فيما دون، قال أحمد: إن ابن عمر رضي الله عنهما - قال: صلى النبي ﷺ في الكعبة فكدت به - من الحائط ثلاثة أذرع، قال فيها: حدثت أحمد عن الرجل يصلي كم يبغى أن يكون بينه وبين القبلة قال: يدنو من القبلة ما استطاع.

وفي شرح الإقناع^(٢) لشافعية: وبينهما وبين محلي ثلاثة أذرع فأقل. وفي دررهم المحتاجين^(٣)، ويستتر في السار أن يكون ضوئه ثلثي ذراع فأكثر. وأن يكون بينه وبين المحلى ثلاثة أذرع فأقل. وجبت بحرم المرور بين المحلى وبين المأثر، انتهى.

وأما عند الحنفية ففي المنهاج^(٤) عن «الإقناع»: لم يذكر في الكتاب قدر المرور، وانحصر المصباح فيه، قال بعضهم: قدر موضع السجود، وقال بعضهم: مقدار القصر، وقال بعضهم: قدر ما يقع فيه على الحار لو صلب حنوع. وإنما وراء ذلك لا يكره، انتهى.

وفي المنهاج المصنوع: ويفر ستره دونه ثلاثة أذرع، قال ابن عابدين: الأثر أن يدنو من المأثر لما في الشرح^(٥) عن «حنفية»: السنة أن لا يدنو ما بينه وبينها عن ثلاثة أذرع، ففي هل هذا شرط لمحصل سنة الصلاة إلى المأثر؟ هي: لم زاد عن ثلاثة أذرع تكون صلاته إلى غير مأثر، أم هو سنة مستثناة، لم يؤثر، انتهى.

(١) - انتهى مع الشرح الكبير (٢: ٦٩).

(٢) - من المحمود (٢: ٣٣٧).

مَاذَا عَلَيْهِ. لَكُنَّا أَنْ يَفْتَ أَرْبَعِينَ، خَيْرٌ.....

وفي رسائل الأركان: «بالممرور المحرم الممرور بينه وبين موضع سجوده»، والمراد بموضع السجود المكان الذي بينه وبين منتهى بصره إذا قام متروحاً إلى مكان يسجد فيه، وهو المختار، وقيل: بقدر صفة، وقيل: بقدر ثلاثة صفوف، وهذا كله في الصحراء، وأما في المسجد فلمختار فيما بين جدار المسجد، انتهى. قلت: لكن المسجد مقيد بالصغير، وأما الكبير ففي حكم الصحراء، كما سيأتي.

(ماذا عليه) أي من الإثم كما زاده التكميحي في رواية للبحاري، لكن قال المحافظ: ليست هذه الزيادة في شيء من الروايات، وكذا قال ابن عبد البر كما بسطه الزرقاني، ألهم إلا أن يقال: إنها بمنزلة التفسير، وجملة «ماذا عليه» هي محل نصب سادة مسدّد مفعولي يعلم، وجواب أو قوله: (لكان أن يقف) أي السار، فانه الزرقاني^(١). وأكرر التكراري أن يكون هذا جواب لو كما سيأتي (أربعين) سيأتي تمييزه.

ويش التكراري^(٢) تنصيص الأربعين بالذكر حذفتين: إحداهما: كون الأربعة أصل الأعداد، فلما أريد التأكيد حُرِيت في عشرة، وثانيتهما: أن كل طور الإنسان بأربعين كالنطفة والعلقة والمضغة، وكلما يلوغ الأشد، ويحتمل غير ذلك، وفي ابن ماجه وابن حبان «مائة عام»، وهذا يشعر بأن الأربعين تخرج من التكرار، وجنح الطحاوي إلى أن التقييد بالمائة وقع بعد الأربعين زيادة في الصلغة.

(خبراً) قال في الفتح الرحمانى: في خبراً روايتان. النصيب والرفع، أما النصيب فظاهر، لأنه غير كان، راسمه قوله: أن يقف، وأما الرفع، فكان

(١) شرح الزرقاني (٢/٢١٣).

(٢) انظر: عمدة القاري (٣/٥٩٤)، وفتح الباري (١/٥٨٥).

٢٥٢/٢٥٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ غَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ كَتَبَ الْأَخْبَارَ، قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ الثَّمَارُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، مَا دَا غِنَاهُ، لَكَانَ أَنْ يُخْشَفَ بِهِ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يُعْرَ بَيْنَ يَدَيْهِ.

٢٥٣/٢٥٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ نَلَّغَهُ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُرَ بَيْنَ أَيْدِي النَّسَاءِ، وَهُنَّ يُصَلِّيْنَ.

٢٥٢/٢٥٣ - (مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار) يحتفظ ضد النعمان أن كعبه الأخبار قال) يحتمل أنه أخذه من الكتب السابقة لأنه خبرها. (لو يعلم الثمار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يخشف) بناء المجهول: قال المجدي: خشف الثمار بحف خسوفاً ذهب في الأرض - والله بفلان الأرض: غيبه فيها، اهـ. (مد) أي بالمار في الأرض (خيراً له من أن يمر بين يديه) أي المصلي لأن عذاب الآخرة أشد وأجس من لخشف الذي هو عذاب الدنيا

٢٥٣/٢٥٣ - (مالك، أنه نلغاه أن عبد الله بن عمر كان يكره أن يمر بين يدي النساء) أيضاً (وهن يصلين) قال الساجي^(١): إما أن يكون يكره ذلك كما يكره المرور بين يدي المصلين من الرجال، ويحتمل أنه خص النساء بذلك لدخولهن إلى المسجد وخرجه منه، وهن في آخر الصفوف، فكره ذلك وإدخالهن طريقته، اهـ.

قال أبو عمر^(٢): فيه كراهة المرور بين يدي المصلي، وإن لم يكن بحيث تفاديه يده، لأن صفوف النساء كان بينها وبين صفوف الرجال شيء من العذر، اهـ.

قلت: وأكثها مقيد عندنا التحفة بالمسجد الصغير، أما المسجد الكبير

(١) الساجي (١/٢٧٦).

(٢) الاستذكرة (٦/١٧٠).

٣٥٤/٣٧ - وحديثي عن مالك بن أنس عن أبيه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يصح من رجل أن يركب ركبا من ركائب المسلمين في سفره»

(١١١) باب الرخصة في المرور بين يدي المصلي

هو في حكم صلاة عبادة. قال في المحرر المختار: «ولا يصح لها طرفة إلى مكتوب ومرور» رآه في المصنفين، أو في مسجد كسر حوصح سجوده في الأصح، أو مروره بين يديه إلى حنط القبلة في بيت ومصحف صغير. وله كفنة واحدة مقلقة، أو ابن عاصم. قوله في الأصح مروره، حذره شمس لأنه وإن صلي خلفا، وصاحب الهداية والشمس في المحيط، وصححه أبو حامد، ومقابله من صاحب التحذير في صاحب البدائع، حذره غير الإسلام، ورخصه في النهاية، والاصح أنه قدر ما يقع بصره إلى المار، أو صلي حشوع أي زاميا بصره إلى سجوده انتهى.

٣٥٤/٣٧ - الحديث. عن مالك بن أنس عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يصح من رجل أن يركب ركبا من ركائب المسلمين في سفره»

(١١١) الرخصة في المرور بين يدي المصلي

أي أمارة. قال صاحب: «الرخصة في الشريعة الإسلامية نظيره، ولا يجوز بتسلل على راحة نوع من سائر الممنوع، فالمرحمة تضمن للسكنى، أن تجوز للإسلام للاستمرار، فتكون الإباحة رخصة لبعض الأحرار، وهو ثوبه مأموما، أو للمهد فتكون الإباحة للمعهود وهو المأموم» اهـ.

قلت: ذلك الشرح الذي ترجمه المصنف، وبالله التوفيق، وليس

بوجوده، أي نظري القامرين، من غرض المصنف على ما يحظر في المال، هو جواز المرور عند الضرورة، وبوصح ذلك ما سيأتي من قول يحيى، حال مالك. وأما آرى ذلك وأساساً إذا أقيمت الصلاة وبعدما يُعْرَم.

قال ابن عبد البر في شرح هذا القول: هذا مع الترخيم يقتضي أن الترخيم عند، لمن لم يجد من ذلك بدءاً، وغيره لا يرى بذلك بأساً، حديث ابن عباس والآثار الدالة على أن سيرة الإمام سيرة لمن خلفه، وهو الظاهر.

فعلية بذلك أن غرض المصنف عند ابن عبد البر، هو ذلك وإن ماز ابن عبد البر نفسه إلى غير ذلك، كما أشار إليه بقوله: وهو الظاهر. ويؤيده أيضاً ما قال النجاشي في شرح هذا القول، كما سيأتي في محله، ويؤيده أيضاً تبويب شيخنا، العلامة اللؤلؤي في «المصنف» على حديث الباب بقوله: «باب الترخيم في المرور من يدي المصنف إذا أقيمت الصلاة» ذكر «شرح الموطأ» عليهم منظاراً على أن غرض المصنف، هو التقييد بالضرورة.

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار»^(١) بعدما ذكر التشديد في حكم السيرة: هذا كله هي الإمام والمنفرد، فاما المأموم فلا يضره من مر بين يديه، كما أن الإمام والمنفرد لا يضر واحد منهما من مر وراء سترته، لأن سيرة الإمام سيرة لمن خلفه، وقد قيل: الإمام نفسه سيرة لمن خلفه، وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء، انتهى. وكذا نقل البرزقاني الاتفاق عن القاضي عياض، وبواب البخاري على حديث ابن عباس - رضي الله عنه - هذا: باب سيرة الإمام سيرة لمن خلفه.

قال العيني^(٢): وحكى ابن بطال وأبو عمر في الإجماع، قالوا: وقد قيل:

(١) الاستذكار، ١/٦١، ١/٦٢.

(٢) الظاهر، عمدة القاري، ٣/٥٧٠.

الإمام بنفسه ستره لمن خلفه، قلت: هكذا أطلق جمع من المشايخ الاتفاق على ذلك، والمسألة خلافة كما سترى، إنهم لا أن يقال: إن مرادهم بالاتفاق أن لا يحتاج المأموم إلى ستره أخرى، وهذا الأمر مجمع عليه مع اختلافهم في أن ستره الإمام ستره لمن خلفه، أو الإمام بنفسه ستره لمن خلفه، وهذا قولان للمالكية كما في «الشرح الكبير»^(١)، إذ قال: ستره للإمام وقدر لا مأموم، لأن إمامه ستره له، أو لأن ستره الإمام ستره له، قال النووي: فوله: لأن إمامه ستره له، هذا قول ما نث في «الهدية»، وفوقه: أو لأن ستره الإمام إلح، هذا قول عبد الوهاب، ثم ذكر الكلام في أن الاختلاف بينهما نظري أو حقيقي، ثم قال: والحق أن الخلاف حقيقي، والمعتمد قول مالك، اهـ.

وفي «الأموار السبعة»: والمأموم لا يغطي بالستر، لأن الإمام ستره لمن خلفه، وفي «الشرح الكبير»^(٢) للحنابلة: وستره الإمام ستره لمن خلفه، نص عليه أحمد، وروى عن ابن عمر: ربه قول اتفقوا السبعة والنخعي ومالك وأشافعي ومجبرهم، لأنه عليه السلام صلى إلى ستره، ولم يأمرهم بنصب ستره أخرى، وفي حديث ابن عباس قال: «تقبلت على حماد أثنان، الحديث»، وفي «الروضة المربع» ستره الإمام ستره للمأموم، وفي «روضة المحتاجين»: هل الإمام يكون ستره لمن وراءه فقط، أو للجميع؟ الظاهر الأول، اهـ.

وفي «البحر الرائق»: أن ستره الإمام تحزق عن أمهاته كما هو ظاهر الأحاديث الثابتة في «المصحح» من الانقضاء على ستره بثلاثة، وقد اختلف العلماء في أن ستره الإمام هل هي بنفسه ستره للمأموم وله، أو هي ستره له خاصة، وهو ستره لمن خلفه؟ فظاهر كلام أمنا الأول، ولهذا قال في «الهدية»: وستره الإمام ستره لمن خلفه، اهـ.

(١) (٢٤١/١).

(٢) «المصحح مع الشرح الكبير» (٢٤١/١).

٣٨٠/٣٥٥ - حدثني يحيى عن مالك، عن ابن زياد، عن
عبد الله بن عبد الله بن غنم بن مسعود، عن غنم بن عباس،
أنه قال: أقيمت ركعة على أبي، وأنا يومئذ قد فاهرت الاختلام،
ورسول الله ﷺ يصلي لنفسه، يعني،

٣٨٠/٣٥٥ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) بضم العين
(ابن عبد الله) منح العين (بن عتبة) بضم العين فعشاء فوقية ساكنة (بن مسعود)
- رضي الله عنه - (عن عبد الله بن عباس) - رضي الله عنه - (أنه قال: أقيمت)
بصيغة المتكلم جملة (واكباً) حسب ضي الحال (عدو أمان) بفتح الهجمة فمثلة
في آخره نون الألف من الحمير، وقد يقال بكسر الهجمة، قاله العيني^(١)،
وشبهه القاري، قال الكرماني: هي أنى من الحمير، ولا يقال: فائنة، هو

(وأنا يومئذ قد فاهرت) أي قاريت، قال العيني: يقال: فاهر الصبي النخاع
إذا قاربه ودماه، قال صاحب الألفاظ: فاهر الصبي العظم: دنا منه، ونهز
الشئ: أي قرب، وقال سير: الفاهرة البادرة، قليل: للأسد بهز لأنه يبادر
ما يفترسه، هو

(الاختلام) السراجه الملوغ، قال الكرماني: يقال: تهرغ نفسي البلوغ:
إذا قربه، والسراجه بالاحتلام البلوغ الشرعي، مشتق من لحظ، بالضم، هو
ما يراه القائم.

واختلف العلماء في سن ابن عباس - رضي الله عنهما - عند وفاته ﷺ،
فبين: عشر، وقيل: ثلاثة عشر، وقيل: خمسة عشر، هو قال ابن عبد البر:
فيه إحالة شهادة من عم النبي صعباً واداء كبيراً، وهذا أمر لا خلاف فيه
(ورسول الله ﷺ حينئذ يصلي لنفسه يعني) حكى الكرماني عن الجوهرى
«مصدراً موضع سكة، وهو مذكور بصرف انتهى».

.....

قال الزرقاني^(١) بالصرف أجود من عدمه، حيث ذلك لما يعنى أي يراقى بها من الماء، ولا جود كتابها بألف، انتهى.

قال الزرقاني: إن قلت: علم تليقته فيكون غير مصروف، قلت: لما استعمل مصروفاً علم أنهم جعلوه علماً لتمكن، قال النووي: فيه لغتان: مصروف، والمضارع، والله أعلم، بالألف والياء والأجود صريح، كتابتها بالألف، اهـ.

قال الحافظ^(٢): كذا قال مالك وأكثر أصحاب الزهري، ولمسلم من رواية ابن عبيد بخرجه، قال النووي: يحمل ذلك على أنهما فضيلتان، وتُعقب بأن الأصل عدم اعتماد لا سيما مع اتحاد مخرج الحديث، فالحق أن قوله بخرجه شاذ، وبمسألة أبشأ من رواية معمر بن الزهري، وذلك على حجة إرداعه، أو نضج، هذا الذي من معمر لا يحول عليه، ولعمري إنما ذلك كان في حجة إرداعه، اهـ.

فمروا استاء المتكلم ليس يلقى بعض الصنف محار عن القدماء، لأن الصنف لا يبدى، وبعض نصف يحمل أن يكون المراد منه صنف من الصنوف، أو بعض من الصنف الواحد، يعني المراد به إما جزء من الصنف أو جزء منه، قوله يعني^(٣) ظاهر التيسير بذلك على أنه لم يكن مسروقاً، لأن ابن عباس أوردوه في معرض الاستدلال، وهو معروف برواية البخاري إذ فيه «ألى خير جازاً»، ونشط البير وأصبح منه إذا قال، والشيء يذهب بهدي المكتوب، ليس شيء يسره.

(١) شرح الزرقاني (٣: ١٠٦)

(٢) تنقيح لمروية (٧١٣: ١٧)، رقم (١٩٣)

(٣) معجمه المفرد (٤: ١٢) رقم (٧٦)

(٤) لكن يأتى عليه البخاري مسروقاً من حقه، ووجهه العسي بأن المراد مشقة غير العدد، فأعلم، سعي مشرق.

قُرِئَتْ. قُرِئَتْ ثَلَاثُ الْآثَانِ تَرْنِيعًا، وَخَوَّلَتْ فِي الْعَدَّةِ، فَلَمْ يُكْرَرْ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ.

أخرج البخاري في: ٨ - كتاب الصلاة، ٩٠ - باب سنة الإمام سنة من صلته.

ومسلم في: ٢ - كتاب الصلاة، ٤٧ - باب سنة المصلي، حديث ٢٥٤.

(أخرت) بصفة المنكم (قُرِئَتْ الْآثَانِ تَرْنِيعًا) بفتحين وفوقين وفصحين وضم العبي، أي تأكي ما تشاء، من رنعت النماشة ترنع، وقيل: نزع في المشي، وماء بكسر الميم يوزن تتعل من الرعي، حدثت الباء من ترنعت تحسفاً والأول أوجه كرواية البخاري بضمه: رنعت (ودعت) قال العيني: بالو وعطف على قرئت، واللفظ البخاري في الحج: «أُقيمت أمير على ثمان حتى صارت يبر يفي العدة» ثم أركب عنها، وتعلم: فصار الحمار يبر يدي بعشر الضمة (في الضم فلم يكرر ذلك على أحد).

قال ابن دقيق العيد: استدل ابن عباس - رضي الله عنهما - بترك الإنكار على الجواز، ولم يستدل بترك إعادتهم للصلاة لأن ترك الإنكار أكثر منه، قال البغوي^(١): ومنه أن ترك الإعادة بدل على صحتها فقط لا على جواز الحروء، وترك الإنكار يدل عليهما معاً، ويستنبط منه أن ترك الإنكار حجة على الجواز بشرطه، وهو انتفاء الموضع من الإنكار وثبوت عدمه بالأطلاع على الفعل، اهـ.

واستنبط العيني^(٢) من الحديث عشرة فوائد خارجة إليه إن شئت، والعصاة منها ثمرور أهم الضم، وروايات ابن عباس - رضي الله عنهما - كلها مع الاختلاف في الفاظها معطوفة على أنه - رضي الله عنه - دخل في الضم، ولم ينكر على أحد، واختلفوا في محل الحديث.

(١) فتح الباري (٢/١٣٢) رقم (٤٩٢).

(٢) اطر، القصة القاري (٢/٩٨).

٣٩/٣٥٦ - وحدثني عن مالك أنه بلغه أن سعد بن أبي وقاص قال بنى بني بعض القبائل، والصلاة فاتمة.

قال الأبي في شرح^(١) مسلم: قوله: «لم ينكر ذلك على أحد» لم يختلف في جواز ذلك لهذا الحديث، واختلفوا في وجع الجواز، فقيل: لأن لإمام سرة لهم، وقيل: لأن سرة الإمام سرة لهم، اهـ.

قلت: اختلفوا في ذلك على أربعة: أقدم الاثنان منها، والأول منهما مختار المالكية، والثاني مختار البخاري، إذ يوجب به علم ذلك المحدث، ويقول الثالث: أن منع المرور مختص بالإمام والمؤتم، ويختص منه حكم المؤتم، هو مختار الشافعي، وحكى القاضي عياض أن عبد الله عليه الإجماع، والرابع ما يظهر من نقيب المصنف في الموطأ: أن الحكم يستثنى منه الضرورة، وأوضح منه ما يوجب عليه شيعت الدملوي في المصنف: ينظر الرخصة في المرور بين بني النصف إذا أقيمت الصلاة.

قال المعيني^(٢) في فوائد الحديث: الثالث: فيه احتمال بعض المقاصد المصلحة أوجب منها، فإن المرور لعدم المصلين مفسدة، والدخول في الصلاة وفر المصلحة رجوة، فاختبرت المفسدة للمصلحة الرجوة من غير إشكال، اهـ.

٣٩/٣٥٦ - (امامان) أنه بلغه أن سعد بن وقاص أحيا العشرة للبشره فكان يمر بين بني أي قدام بعض القبائل، وفي المصنف: بنى بني بعض النصف (و) لحال أن الصلاة فاتمة قال الباجي^(٣) - يحتمل أن يريد بذلك أنهم في نفس الصلاة، ويحتمل أن يريد حين إقامة الصلاة، وعليه يدل قول مالك، أو

(١) إسناده إسناده (٢/٢١٩)

(٢) عمدة القاري (٢/٢٨) رقم (٢٦٦).

(٣) المنطق (١/١٣٧)

قال مالك: وأنا أرى ذلك واسعاً، إذا أصحبت المصلاة، وبعد أن يحرم الإقامة، ولما بعد السجدة مذكورة إلى المسجد إلا بين التضرع والتضرع.

٣٥٧/٤٠ - وحديثي من مالك: أنه سأل.....

حصل إقامة الصلاة على إقامتي قبل الإحرام، وحين ذلك بعد الإحرام غير أنه بعد ذلك بعد المدخل إلى المسجد إلا بين التضرع، أي وفي التضرع: ركعتين بعد من أبي وقاسم يدخل المسجد فيسبني بين التضرع والناس في الصلاة حتى ينفذ في الصلاة، عني مرغماً بين يدي الناس.

وقال يحيى: قال مالك: أنا أرى ذلك واسعاً، أي حائراً، إذا أقبلت الصلاة وبعد أن يحرم الإقامة ولم يجد الموضع مدخلاً أي مقرباً، إلى المسجد والخروج (إلا بين التضرع) قال يحيى: هذا مع الشريعة يقتضي أن التضرع عند من لم يجد من ذلك بعد، أي في ذلك سأل الله تعالى على أنه سأل الإمام شريطة أن يخلقه، قال يحيى: فبذلك بعد المدخل إلى المسجد وسألني أبي عمار يدل على جوارحه مع عدم الحاجة ليحسب أن سأل الله تعالى الحاجة، فأجابني عن أبي عمار طريفاً، ولم يجب عن واحد، أرى بأن يرد منه: الإقامة هو ما ذكره إلا أن التضرع قد يكون أوسع من التضرع إليه، كما هو في السفر، أي لا التحق التضرع، أو مخيراً، وفي التضرع: قال مالك: لا أكره أن يرد الرجل من يدي التضرع والإمام يهديهم لأن الإمام سألهم، أي.

٣٥٧/٤٠ - (مالك، أنه سأل) وهذا التلخيص أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي بن أبي حمزة، وأخرجه ابن عبد البر بسند عظيم في

عن أبي هريرة قال: لا يقطع الصلاة شيء، مثلًا يقرأ بين
الركعتين.

وحدثني عن مالك، عن ابن سيرين، عن مالك بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله، قال يقطع الصلاة شيء، مثلًا يقرأ
بين الركعتين.

والاستدراك^(١)، وأخرج الطحاوي^(٢) بسنده عن قتادة عن سعيد بن المسيب
أن علياً وعبد الله بن عمر قالوا: لا يقطع صلاة المسلم شيء، وإذا قرأوا عنها ما استطعتم،
بطريق آخر عن الحارث بن عوف قال: لا يقطع صلاة المسلم التكبير ولا
الحمار ولا المرأة ولا ما سوا ذلك من التثويب، وإذا قرأوا ما استطعتم فإن
علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أقام ما يقرأ ولا يقطع الصلاة شيء مما
يسر بين يدي المصلين، ومما يقرأ ما يقرأه من الروايات في قطع الصلاة.

مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر
- رضي الله عنه - قال: لا يقطع الصلاة شيء، مما يسر بين يدي المصلين
رواه مالك مرفوعاً، وأخرج الطحاوي^(٣) بزيادة مضاف عن الزهري عن سالم قال
لا يسر عبد الله بن عمر أن يقرأ بغيره، يقطع الصلاة التكبير والحمار، فقال
بن عمر: لا يقطع صلاة المسلم شيء، وفي طريق آخر: عن سيد الله بن عمر
بن قانع وسالم بن عبد الله قال: لا يقطع الصلاة شيء، وإذا قرأوا ما استطعتم،
وروي مرفوعاً أيضاً برواية ابن عمر وأبي أمامة عند القصار، ورواية
أبي سعيد عند ابن داود وجابر عند الطبراني، وهو إسناده فيها ضعف، قال
الزهري^(٤).

(١) (١٠٩/١)

(٢) مخرج معاني الآثار (٢٦٨/١)، وصنف ابن أبي شيبة (١٠٩/١)

(٣) الطحاوي مسند الطبراني (٣١٦/١)

وقد ورد في البرزخيات من اختلافها، فروي عن أبي ذر من فروعها إذا قام أحدكم بخشي قلبه بشيء إذا كان بين يديه مثل أميرة أو رجل، فإنه يقطع صلته بالعمار والبراء والقلب الأسود، قال عمر الله عن الصادق: «أنا ذر ما مال الكلب الأسود من الأسمر والأسمر؟» قال: يا أبا عبد الله أنت رسول الله ﷺ عما سألتني، فقال: الكلب الأسود شيطان، روى مسلم، وفيه أيضا عن أبي ذر مرة من فروعها: تقطع الصلاة المرأة والعمار والكلب وبغية ذلك مثل مؤخره الرجل، وروى الطبراني عن الحكم بن عمرو بن ماجة عن عبد الله بن مغفل نحوه عن أبي ذر، فثبت بالأشهر، ولأبي داود عن ابن عباس مثله، لكن قول المرأة بالكلب

واختلاف العمار في عصر جهل الخلفاء، فثبت الروي^(١) قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من استحب والحالف لا يظلم الصلاة سرور شيء من هؤلاء ولا غيرهم، إلخ.

واختلفوا في تأويل حديث القطع، فقال طحاوي وعمره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه مسرج محدث محتشبه في «الصحاح» أنه ذكر عندهما من يقطع الصلاة، فقالت: شققتونا بالجمع «الكلاب» والله لعبد أمية أبي جهل يضيي برسي على السري بينه وبين الغنة مصطعده الحديث، «تعجب بأن الشيخ أصا يصار إليه إذا علم التأويل وتعد الحسح» والقارح بها قد لم يتحقق والجمع لم ينعار وبوجه الشيخ بأن ابن عمر من روى حديث القطع وقد حكي عدم قطع شيء، وهو من تأويل الشيخ.

ومار الشافعي وغيره إلى تأويل أصح من غير التأويل، لا الخروج من الصلاة بزيده أنه عليه السلام سئل عن حكمة التلبية والأسود، فقال: إنه

(١) (شرح صحيح مسلم) بطبراني (٢٧٧/١)

مطهرات، وقد علم أن نسطان لم يرد من يدي أبي بصير، ثم يفسد صلاته، قاله
 الترمذي^(١)، قال المصنف: هذا حديث، إذ كتب الأحاديث التي روت في هذا
 الباب مشروطة بالأقدام، أما إذا قلنا: أحاديث الجمهور أئمة، أصح من
 أحاديث من علقهم، فالأحد بالأهوى أولى^(٢).

والثالث التراجع، كما دالة العيني، وإبراهيم معصك أبي داود، إذا تنازع
 الحديثان معطل بما جعل به لصحة، وقار قوم ظاهر أحاديث انقطع فاحلوا
 الصلاة بها، وممن قال بذلك من أصحابنا أبو بصير، وأبو عيسى في
 روايته، وحكي لك عن أبي جعفر وعن عمر بن محمد عنه أنه قال: لا يكتف
 ويحل به الحكم من عمر بن الخطاب في الحمام، وعن ابن عباس وعطاء بن
 أبي رباح: ينقطع صلاة الكلب الأسود والبيضاء الخنثى، وممن قال من
 أنه عين قطع الصلاة بالخنثى، الحسن البصري وأبو داود، ومن الأئمة
 أحمد بن حنبل فيما حكاه عن ابن جرم البصري، وحكي لمحمد بن عبد الله
 بن حنبل بالكلب الأسود، ويقول في الحمام والبراءة، قال ابن دهم: أئمة
 هم أحمد بن حنبل، عليه السلام الأئمة من جرم يقول عن أحمد بن حنبل: لا ينقطع
 الصلاة واحد.

وروي أهل الظاهر أن ينقطع بالثلاثة المذكورة إذا كان الكلب والحمار
 بين يديه، سواء كانا مائمين أو غير مائمين، مسلمين أو كافرين، حرس أو مبصر،
 تكون المرأة بين يدي الرجل مائة أو غير مائة، صغيرة أو كبيرة إلا أن يكون
 مسجده معترضة، فإنه الشوكاني^(٣).

وفي الشرح الكبير^(٤) للحمدية: إن لم يكن بينه وبين يديه الكلب

(١) الترمذي في (٣١٧) باب.

(٢) انظر على الأثر: (٣١٧) باب.

(٣) في (٣١٧) باب مع إبراهيم الكوفي (٣١٧) باب.

الأسود التميمي - وهو انتفي ليس في ثوبه شيء سوى السود - بطلت صلاته بغير حلاوة في الخلق، وفي المرأة والحصار رواه ابن، إحداهما: لا يقطع إلا الكلب، نقلها عنه الجماعة، والثانية: أنهم يقطعوا الصلاة. وقال مالك وثورى وأصحاب الثوري والشافعي: لا يقطع الصلاة شيء، ثم ذكرنا من الأسافديث، والحدِيث أبي سعيد عند أبي داود مرئوعاً، ولا يقطع الصلاة شيء، ولا يقطع الصلاة غير ما ذكرنا، لأن تخصيص النبي ﷺ لها بالذكر يدل على عدم غيرها.

وقال ابن حامد: من يقطع الصلاة فربما يشبهه "عسى وجهين أحدهما: يقطع، وهو قول بعض أصحاب التعليل أبي حنيفة، دفع الكلب الصلاة بكونه شيطاناً، والثاني: لا يقطع، الحارة الشامي: السهر منحصراً.

وفي "الروص المخرج" (١)، وسط الصلاة سرور كلب أسود بهم فقط لا امرأة وحصار وشيطان وغيره، ثم: فلعلم بذلك أن المخرج عند المناظرة هو التحريم بتمام قطعها.

ومستند الأئمة الثلاثة والجمهور في ذلك ما روى عن الفضل بن عباس قال: أنانا رسول الله ﷺ وسجن في مادة لنا ومعه عبس - فصرى في صحراء ليس بين يديه ميرة واحدة له وكنتا تعبثان بين يديه، فلما بانى بذلك، رواد أبو داود (٢)، والصدائي نحوه، ورواه صحيح، ولم يصر من قال: في إسناده مقال.

وعن ابن عباس قال: جئت أبا وعلام من بني هاشم على حمار، فمرنا بين بني أبي شيبة وهو يصلي، فنزلت عنه وفركنا الحمار بأكل من بين الأرص

(١) (١٩٢: ١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٢: ١) والشمسي (٥١: ٢).

فعلني بالمرء فهو بمن أيديهم حذره، فقد عيشت من أبي ربيعة، حينئذ الله.
 لهذا سمع قال: عن النبي ﷺ قال: أما يا رسول الله، إني سمعت أن لعمري
 ينقطع الصلوة، فقال يحيى: لا ينقطع الصلوة شيء، وإنما ينقطع حسن، أي:

بعد ورد بطريق، أن عائشة أكثرت على من قال: ينقطع الصلوة للمرأة،
 قال الحافظ في تاريخه: ولي الصحابي من حديث أبي حنيفة: أثبت
 النبي ﷺ بعد الأكل، فقام وأخذ بذكره، ثم ركعت في صلاة، ثم قام
 فصور العظمى ركعتين بغير شيء، ثم أتته الحجة والكلام لا يسع.

وقال الحنفية^١ في شرح حديث عائشة: ما يؤمنه ولا بالحج والكرامة،
 الحديث: قال الصحابي: دل حديث عائشة على أن ركعتين في يومين، أي
 المصلي لا ينقطع الصلوة، وذلك في حديث أم سلمة وميمونة بنت الحارث،
 فأخرج الطحاوي حديث أم سلمة، قالت: كان يفرغ من حيال مصلو
 رسول الله ﷺ، كان يصلي وأبو حنيفة، وشرح أيضاً حديث ميمونة قالت: كان
 نزلني حيال مصلو رسول الله ﷺ، الصلوة

كان الصحابي^٢ فقد أثبت الأثر عن رسول الله ﷺ بما يدل على
 أن النبي آدم لا يقطعون الصلوة، وقد جعل كل من بين يدي المصلي في
 حديث ابن عمر وأبي سعيد بن جابر، وأبو ثور: أن الكلب الأسود إذا
 ينقطع الصلوة، لأنه غيبه، وكانت بعد الترتيب جعلت ينقطع الصلوة، قد
 حدثت من بني أمية أيضاً، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنهم لا يقطعون الصلوة،
 قد على أن كل ما بين يدي المصلي مما سوى عن آدم أيضاً لا ينقص
 الصلوة

(١) عمدة القاري (١/٣٠١)

(٢) غصن الصلاة (١/١٠٢)

(١٢) باب منة المصلي في السفر

والدليل على صحة ما ذكرنا أن ابن عمر مع رواته حديث القطع قد روي عنه من بعده عن سالم، قبل لابن عمر: إن عبد الله بن عباس يقول: يقطع الصلاة الكلب والحمار، فقال ابن عمر: رضي الله عنهما: لا يقطع صلاة المسلم شيء، وقد دل هذا على ثبوت نسخ ما كان معه حتى صار ما قال به أولى عنده من ذلك.

لا يقال: إن النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ، وتعدو الجمع، وتاريخها لم يتحقق، والجمع لم يتعدو، لأن ابن عمر بعثنا روى أن الضرور يقطع، أفنى بأنه لا يقطع صلاة المسلم شيء، وكذا ابن عباس رضي الله عنهما، الذي هو أحد رواة القطع، روي عنه أنه حمل على الكراهة، عند أخرج البيهقي عن عكرمة، قبل لابن عباس: أنقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار، قال: ﴿لَيْسَ بِمَنْعٍ الْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ يَرْفَعُهُمَا﴾^(١) فما يقطع هذا، ولكن يكره.

فإن الطحاوي: وقد روي عن نعيم بن أصحاب رسول الله ﷺ أن ضرور بني آدم وغيرهم بين يدي المصلي لا يقطع الصلاة، ثم أخرج عن سعيد بن المسيب بإسناد صحيح: «إن علياً وعثمان - رضي الله عنهما - قالوا: لا يقطع صلاة المسلم شيء، ودرؤوس ما استضعفتم». وأخرج ابن أبي شيبة نحوه عنهما، وأخرج الطحاوي عن حديثه يقول: «لا يقطع الصلاة شيء»، وأخرجه ابن أبي شيبة^(٢) هو ملخصاً.

(١٢) منة المصلي في السفر

فيده بالسفر لأن الحضر لا يحتاج فيه الرجل إلى استراحة غالباً، لأن الطاهر من حال المصلي أن يصلي في المسجد مع الجماعة، والأوجه عندني

(١) سورة طه: الآية ١٠.

في غرض المصنف بيان أن السترة في السفر ليست من المؤكدات، ويظهر هذا انخراط من الروايتين في الباب، فإن الأولى تدل على وجود السترة، والثانية على عدمها فتساوى الأمران.

ويوضحه ما في «المدينة»^(١): قال مالك: من كان في سفر فلا بأس أن يصلي إلى غير سترة، أما في الحضر فلا يصلي إلا إلى سترة، قال ابن القاسم: إلا أن يكون في الحضر بموضع يأمن أن لا يمر بين يديه أحد، اهـ. فعلم بذلك أن السترة في السفر غير مؤكدة عند الإمام مالك.

ثم ذكر ابن نجيم في «المحرر»^(٢) في السترة سبعة عشر بحثاً تعرض عن الكلام عنها اختصاراً، وسيجيء بعض منها في كلام ابن عبد البر إذ قال في «الاستذكار»^(٣): أما قدر البرة وصفها في ارتفاعها وغلظها، فقد اختلف العلماء في ذلك، فقال مالك: أقل ما يجزئ المصلي إليها غلظ الريح، وكذلك السوط إن كان قائماً، والتمصا، وارتفاعها قدر عظم الذراع، ومثله قول الشافعي، وقال الثوري وأبو حنيفة: أقل السترة قدر مؤخرة الرجل ويكون ارتفاعها على ظهر الأرض ذراعاً، وهو قول عطاء. اهـ.

وقال ابن رسلان: قدر السترة يكون على التقريب لا التحديد، لأن النبي ﷺ قدرها بمؤخرة الرجل وهي تختلف في الطول والقصر، اهـ.

وقال ابن عبد البر: ويجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، هكذا روى القاسم وجماعة عن مالك، وإليه ذهب الشافعي وأحمد، يستحبان ثلاثة أذرع ولا يوجبان ذلك.

(١) (١/٨٠٨).

(٢) انظر: «المحرر» (٢/٢٦ - ٢٧) وما بعدها.

(٣) (٦/١٧٣).

٢٢٨/٢٢٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُحَدِّثْ بِحَدِيثِي»

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَبِهِ دَالَتُ الْحَقِيقَةُ». قَالَ أَبُو حَبِيبٍ: «^(١) السَّامِعُ أَنَّ النَّبِيَّ اقْتَرَبَ مِنْهَا لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ مَرْفُوعًا: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَيُحَدِّثُ بِحَدِيثِي» وَكَثَرُ الْعِلَالَا الْمُتَعَلِّي، أَنَّ النَّبِيَّ أَنْ لَا يُرِيدَ مَا بِهِ وَبَيْنَهَا عَلَى نَهْيِهِ أَنْ يَخْرُجَ، أَنَّهُمْ»
وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «^(٢) وَأَمَّا اسْتِقْبَالُ الشُّعْرَةِ وَاسْتِمْشَاقُ الْبَهَاءِ فَفِي حَدِيثِ الثَّعْلَبِيِّ مِنَ الْأَسْوَدِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ إِلَى عُرْوَةٍ لَا إِلَى عُمُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِذَا جَمَعَهُ عَلَى سَائِبِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ وَلَا يَقْصِدُ لَهُ قَصْدًا، وَكُلُّ الْعُلَمَاءِ يَسْتَحْسِنُونَ هَذَا وَلَا يُوَحِّدُونَهُ حَوْفَ مِنَ الْحَدِيثِ فَجِدْتُ لَمْ يَحْدِثْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَنَّهُمْ»

وَقَالَ أَبُو حَبِيبٍ: «اِسْتَشْرَفْتُ أَنَّ السُّنَنَةَ أَنَّ يَسْمَعُهَا عَلَى أَحَدٍ فَخَاصِيهِ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ الثَّعْلَبِيِّ مِنَ الْأَسْوَدِ، وَذَكَرَهُ»

٢٢٨/٢٢٨ - (بِمَالِكٍ) أَنَّهُ يُلْعَمُ: وَصَلَاةُ التَّسْبِيحِ وَغَيْرِهَا أَلَا عَدَدُ اللَّهِ بَيْنَ عَصَا - وَضِي اللَّهُ عَدَدُ - (كَانَ يَسْتَقْرِئُ رَأْيَهُ إِذَا صَلَّى) اتِّبَاعًا لَعَمَلِهِ بِمَنْزِلَةٍ وَفِي «الْمُصَحِّحِينَ» مِنْ زِيَادَةِ بَيْنَ عَصَا - وَضِي اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُ يَهْتَدِي كَانَ يَعْصِي رَأْيَهُ فَفِيصَلِّي إِلَيْهِ - لِحَدِيثِ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «فِي تِلْكَ الْأَسْوَاقِ»^(١)» أَمَّا زِيَادَةُ بِالنَّوَاحِلَةِ وَلَا أَعْلَمُ بِهِ سِوَا ذَلِكَ. ثَمَّاتُ: «أَعْلَمُ أَنَّكَ تَجُوزُ، وَالتَّكْفِيَةُ وَالْأَفْهَامُ مَحْصَلَةُ: بَيْنَ الْأَتَمَةِ بَلْ مَخَالَفَةِ لِمَا تَكُونُ أَوْصَالًا. وَثَمَّاتُ: «جَمَاعَةُ تَرْفَعَانِي»^(٢) عَلَى الْخَرُورِ، أَمَّا مَبْنَاهُ: وَفِي الْمَذْرُوعِ الْكَبِيرِ^(٣) لِحَدِيثِ: «وَسَرَّ لِقَامًا وَقَدْ نَظَرَ»

(١) - شرح الزائده (٢٠٠: ٢٠١)

(٢) - شرح: (٢٠١: ٢٠٢)

(٣) - (٢٠٢: ٢٠٣)

(٤) - (٢٠٣: ٢٠٤)

(٥) - (٢٠٤: ٢٠٥)

ثابت لا دابة، إما للحاجة فصارتها كلبغاة، وإما لخوف زوالها، وإما لأنها
عارف السوقي: فلا تحصل السنة أو المستحب بالاستئذان بها، وقال الشافعي
- رضي الله عنه -: لا يستتر بالمرأة ولا دابة، قال ابن رسلان: فيحصل صلاته
عليه الصلاة والسلام في السفر إلى شيعر على حالة الضرورة، انتهى.

وقال العيني^(١): وجوز في «اعتبية»: السرة بالحوائط الطاهرة، بخلاف
الحلل والعدل والحمر، وجوز بظهر الرجل، ومنع بوجهه، وترقد في حنقه،
وسم بالمرأة، واحتجوا في المحارم، ولا يستتر سائر، ولا محزون، ومايون في
ديرة، ولا كافر، انتهى.

قال القرطبي: فيه دليل على جواز الستر بما يستقر من الحيوان، ولا
يعارضه النهي عن الصلاة في مدطن لأن: لأن الساعات مودع إقامتها عند
الماء، ودابة الصلاة حينئذ إما تشد سننها، أو لأنهم كانوا يتخللون بينها
مستريح بها، وقال غيره: عاقبة النهي عن ذلك كونها تخلط من استباحة،
فتحصل صلاته إليها في السفر على حالة الضرورة، قاله الرزقاني^(٢).

قلت: فعلم مما سبق أن الصلاة إلى البعير والدابة لا يستحب عند
الشافعية والمالكية، ولا بأس به عند الحنابلة والحنفية، قال في «الشرح الكبير»
للإمام: لا بأس أن يستتر ببعير أو حيوان، فعلمه ابن عسر وأبو، وقال
الشافعي لا بأس بدابته، انتهى.

وقال العيني^(٣): وروى ابن قبي شبيهة في «مصنعه» عن أنس: أنه صلى
بينه وبين الدابة بعير عليه محمله، وروى أيضاً الاستاذ بالبحر عن سوية بن

(١) «معجم القاري» (٢/ ١٥٧).

(٢) «شرح الرزقاني» (١/ ٢١٧).

(٣) «معجم القاري» (٢/ ١٤٢).

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سُرَيْةٍ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِي الصَّحَرَاءِ، إِلَى غَيْرِ مَقَرٍّ.

غفلة والأسود بن يزيد وعطاء بن أبي رباح والقاسم وسالم، وعن الحسن: لا بأس أن يستمر بالمعبر، وقال ابن عبد البر: لا أعلم فيه خلافاً، وقال ابن حزم: من منع الصلاة إلى المعبر فهو مطلق انتهى.

قلت: هذا كنه على رواية «الموطأ»، وقال ابن رسلان: روى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار: أن ابن عمر رضي الله عنهما - كان يكره أن يصلي إلى معبر إلا وعقبه رحله، انتهى. فمضى هذا تكون رواية «الموطأ» مقيدة على أنها مؤيدة برواية «الصحيحين».

ومالك، عن هشام بن عروة، أن أباه كان يصلي في الصحراء إلى غير مشرة قال ابن عبد البر في «المعتمد»^(١): أما الصلاة في الصحراء أو غيرها إلى غير مشرة، فهذا عند أهل العلم محسوس على الموضع الذي يأمن فيه المصلي أن يمر أحد، بين يديه، فإن كان على غير ذلك فلا حرج على من فعله، لأن الأصل في مشرة المصلي استحباب ويندب إلى اتباع السنة في ذلك، وحسبك ما ذهبنا إليه أنه لا يقطع صلاة المصلي شيء مما يمر بين يديه، انتهى.

وقال ابن العربي في «الغنية»^(٢): اختلف العلماء في وضع المشرة على ثلاثة أقوال: الأول: أنه واجب وإن لم يجد وضع خطاً، قال أحمد وغيره. الثاني: أنها مستحبة، قاله الشافعي وأبو حنيفة ومالك في «العتبية»، وفي «المدونة» قولان. تركها هذا إذا كان في موضع يؤمن المرور فيه، فإن كان في موضع لا يؤمن ذلك فأكد عند غمائه وضع المشرة، انتهى. وكذا حكاه العيني ثلاثة مذاهب، الثالث: جواز تركها، روي ذلك عن مالك.

(١) (١٨٦/٤)

(٢) «عقار» الأحمدي، (١١٩/٢)

(١٣) باب مسح الحصى في الصلاة

قلت: ما حكى من أن جبريل عن أحمد بن موسى الله عنه - سأل كعب بن جبريل، قال في «الشرح الكبير»: يستحب أن يصلي إلى مشرق، ثم قال: ولا يعلم في استحباب ذلك خلاف، وفي «الروض»: ونسي الصلاة إلى مشرق حضراً كان، أو مشرقاً، انتهى.

قلت: وكذا في وضع الشربة مندوب عند الجمعة كما في «المفرد»، ففي «المدير المحتسب»^(١٢)، ونحو ذلك الإمام، وكذا الصغير، قال ابن حامدين: قوله: تدبأ بالحديث، «إذا صلى أحدكم فليصن إلى مشرة ولا يذبح أحداً يراه الحديث»، روى الحاكم وغيره، ودرج في «الديعة» بقرينة تركها، وهي ترجية.

والصواب للأمر عن حبيته ما رواه أبو داود عن الفضل بن عباس رأياً، أني أتيت في يديه لنا يصلي في صحراء ليس بين يديه مشرة، وما رواه أحمد، أن ابن عباس صلى في فناء ليس بين يديه شيء، كما في «الشمسية»^(١٣)، انتهى.

وقال القيني^(١٤): قل أصحابنا الأصل في المشرة أنها مستحبة، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يستحبون إذا صلوا في انفضاء أن يكون بين أيديهم ما يستريحون، وقد عده: لا بأس بشرك المشرة، وصلى القاسم ومالك في الصحراء إلى غير مشرة، ذكر ذلك كله ابن أبي شيبة في «مصنفه»، انتهى.

(١٣) مسح الحصى في الصلاة

حكى النووي^(١٥) اتفاق العلماء على تركه مسح الحصى في الصلاة.

(١٢) (١١٨٦/١)

(١٣) انظر «معجم القاري» (١٥٩٠/٣١).

(١٤) انظر «نووي» عن صحيح مسلم (١٣٧/٥٩).

وحكى الخطابي عن مالك أنه لم يره بأساً قلت: ولا تعارض بينهما لأن ما قاله الخطابي لا يتنافى الكراهة، وقال العيني في شرح البخاري^(١): ثم يبين المصنف، أي النجاشي، في إفرجة حكمه هل هو مباح أو مكروه أو غير جائز ثلث اختلاف الواقع فيه ومن يحصل به أو لا وأبو هريرة وحديثه، وكان ابن مسعود وابن عمر ينعلاه في الصلاة، وبه قال من اتبعين إبراهيم النخعي وأبو صالح

وحكى الخطابي في «السنن» كراهته عن كثير من العلماء، ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر، ومن التابعين الحسن البصري وجمهور العلماء بعدهم.

وحكى النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته، لأنه يتنافى التواضع ويستغل قلب المصنف، قال العيني: وفي حكاية الاتفاق مظهر، فإن مالكاً لم يره بأساً وكان ينعاه، وذهب أهل الظاهر إلى تحريم ما راد على السرة، وقال ابن حزم: فرض عليه أن لا يمسح الحصى وما يسجد عليه إلا مرة واحدة، وتركها أفضل، لكن يسوي موضع سجوده قبل الدخول في الصلاة، وتعليل الهي في الحديث بكون الرحمة تواجهه يدل على أن الحكمة أن لا يشتغل حاضره بشيء يلهيه عن الرحمة المواجهة له، فيكون حفظه وفي معنى مسح الحصى. مسح اليد من التراب، والطين في الصلاة، اهـ.

وقال السجستاني^(٢) من المالكية مسح الحصى في الصلاة ممنوع لوجهين: أحدهما الاستغناء عن الصلاة، والثاني ترك التواضع لله عز وجل، اهـ.

قال القاري^(٣): وفي شرح النية: يذكر أن يغيب الحصى إلا أن لا

(١) عمدة القاري (٥/٦٠٨).

(٢) التلخيص (١/١٢٧٩).

(٣) مرقاة المفاتيح (١/٣١).

٤٢/٣٥٩ - حَدَّثَنِي بِحَبِي عَدُوٌّ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ

الْمُخَارَزِيِّ:

بِمَكْنَةِ الْحَصَى مِنَ السُّجُودِ بِأَنَّ احْتِلَافَ الِاتِّعَافِ وَانْخِصَاصَهُ كَثِيرٌ، فَلَا يَمْتَنِعُ غَلَاةُ
قُدْرَةِ الدَّرَجَةِ مِنَ التَّجِبَةِ، فَيُسَوِّبُهُ حِينَئِذٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّهُ فِيهِ رَوَاتِبَيْنِ. وَفِي
رَوَاتِبِهِ: تَسْوِيبُهُ مَرَّةً، وَفِي أُخْرَى: مَرَّتَيْنِ، وَهِيَ أَهْلُهُ الْمَوَاسِتِيرُ: أُمُّهُ تَسْوِيبُهُ مَرَّةً
وَلَا بَرِيَّةَ عَلَيْهَا، أَمَّا:

وَفِي مَكْرُوهِاتِهِ الدَّرَجَةُ الْمَخْذُوعَةُ^(١)، قَدْ بَيَّنَّ الْحَصَى لِنَهْيِهِ إِلَّا تَسْجُودَهُ التَّامَّ،
فِيَرْتَعِضُ مَرَّةً، وَتَرْكُوهُ أَوَّلَى، فَكُلُّ مَنْ عَابَدَهُمْ: فَوْنُهُ: التَّامُّ. بِأَنَّهُ لَا يَمَكُنُهُ
تَعْيِيقُ حَيْثُ عَلَى وَجْهِ نَسَةِ إِلَّا بِذَلِكَ، بِقَيْدِ التَّامِّ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا يَمَكُنُهُ وَصَحَّ
الْقُدْرَةُ لَوَاجِبُ مِنَ التَّجِبَةِ إِلَّا بِهَ تَعْيِيقٍ، وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، فَوَلَعًا: وَتَرْكُوهَا أَوَّلَى
لَأَمَّهُ إِذَا تَرَدَّدَ الْحُكْمُ بَيْنَ مَرَّةٍ وَبِدْعَةٍ، كَانَ تَرْكُ نَسَةِ رَاجِحًا عَلَى فِعْلِ بِدْعَةٍ
مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَمَكُنُهُ التَّسْوِيبُ قَبْلَ التَّسْرُوعِ، أَمَّا:

وَسَيَأْتِي نَحْوُهُ عَنِ الدَّلِيلِ، وَقَدْ لَحَظْتُ فِي «الْفَتْحِ»^(٢): الْأَوَّلَى أَنْ
يَعْنَى ذَلِكَ قَبْلَ الدَّخُولِ بَيِّنًا حَتَّى لَا يَشْغَلَ بَأَنَّهُ وَهُوَ فِي الْعَصَاةِ، أَمَّا:

٤٢/٣٥٩ - (مُطْلَقًا: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْمُخَارَزِيِّ) سَالِمَةُ عَلَى مَا ضَبَطَهُ
الرُّوْقَانِيُّ، وَقَالَ تَسْمَانِي فِي «الْأَسَدِ»: مَتَّحَ الْخَافَ وَكَسَرَ الرَّاءَ الْمَحْصِلَةَ
وَهَمَزَهُ الْيَاءَ، نَسَةً يُلَى الْقِرَاءَةَ وَقَرَأَ: التَّوَاتُ، أَصْلُهُ تَهْمِزُهُ فِي أُخْرَى، وَجُوزَ
تَرْكُهُ لِتَخْفِيفِهِ، وَلَا سَجُوزَ لَشِدَّةِ الْيَاءِ، الْمُخْضَرُّومِيُّ: مَوْلَاهُمُ الْعَدَنِيُّ، اسْمُهُ
يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، وَقِيلَ: جُنْدُبُ بْنُ فَزْرَرَةَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. نَقَطَ مَاتَ نَسَةً
١٢٧هـ، وَقِيلَ بَعْدَهَا

فَالِ فِي «الْفَتْحِ الرَّحْمَانِيِّ»^(٣) يُقْرَأُ «الْفَرَانُ» بِحُكْمِهِ النَّاسِ، وَقَالَ الْبُرْقَانِيُّ:

(١): (١: ١٨٣).

(٢): مَتَّحَ الْخَافِي (٣: ١٩٩).

... قال: رأيت عبد الله بن عمر ... إلى المسجد، مسح لحيته،
... مسحاً جديداً، مسحاً جديداً.

٢٣٠/٢٣١ - وحديثي من ... عن يحيى بن سعيدة ...

... أن ابن عباس قال: مسح لحيته، مسحاً جديداً، ومسحاً جديداً، ومسحاً جديداً.

أحمد بن حنبل، المشهورين، وقالوا: الله تعالى في المشهورين بالمعاني أبو جعفر
زيد بن المنعم المصنف مؤلف عبد الله بن عباس بن ربيعة المصنف، من أهل
المدينة مات سنة ١٣٢ هـ، رقب: مات في ولاية مروان المصنف.

الله تعالى: رأيت عبد الله بن عمر - رئيس الله عنه - (إذا أوى) أي
انحط، وهبط إلى الأرض ليحس مع الحصى) بالتميم (الموضع حيث
مسحاً جديداً لحيته عن الصلاة بما يلقى به.

قال في «المنايع»^(١) بعد ذكر حديث أبي ذر وغيره في ترك المسح إلا
مرة واحدة واحدة، إذا كانت الحصى لا يمكنه السجود لحاجته إلى
السجود المنزلة، وهو وضع الحصى والألف، وتركه أولى لما روي وهو
أقرب إلى التمسك، وتقدم نحوه عن البخاري وغيره، فوجهه أن ابن عمر^(٢)
رضي الله عنه - كان مسح لحيته لما أنه لا يمكنه السجود العفوف
بدونه، ولا بعد في له بخلاف إباحته مطلقاً.

٢٣٠/٢٣١ (مالك، عن يحيى بن - ... باعه أن ابن ذر) رضي الله
عنه - (كان يقول: مسح لحيته) أي في الصلاة، يعني: تسوية الموضع الذي
سجد عليه، والتسوية المسح في الروايات، خرج مخرج الغالب لكونه
كان السجود في فرش الصاجد إذا كان، فلا بد من تسوية السجود - على فيه عن
غيره ما يصفه عليه المسح واحدة أي إما يحوز مرة واحدة فقط (وتركها) أي

(١) «منايع الصلاة» (١: ١٠٠)

(٢) قال أبو عبد الله: لما فعل ابن عمر ذلك عدة من المصلين فخطب الذي لا يخلعه عن الصلاة.
مسحاً (١: ١٠٠)

خَيْرٌ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ

(١٤) باب ما جاء في تسوية الصفوف

تلك الصفحة والإقبال على الصلاة (خير من حمير النعم) يسكون السبب لا غيره، قاله الزرقاني. وفي «المجمع» - يفسد حياء ويسكون ميم، قال الزرقاني: هي النحر من الإبل - وفي أحسن ألوانها. وفي «المجمع»: أي أقواها وأجندها، والنعم - بفتح ن - واحد الأنعام، وهي الأسمان والبركة، وأكثر ما يقع على الإبل.

فإن في «المجمع»: الإبل الحرم هي أفضل أمور العرب، فجعلت كناية عن خير الدنيا كذا. اهـ. والمعمى: أن تركه أعظم أجراً مما لو كانت له حمير النعم، فصدق بها أو حمل عليها في سبيل الله. وقيل: الثواب الذي يحصل له تركه أشد ضرراً منه بحمير النعم لو كانت منكاً نه دائماً.

وقد أخرج أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر سرفوحاً^(١): «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح المحصى من الرحمة تواجهه»، قال القاري^(٢): أي تنزل عليه وتقبل إليه فلا يفتن لعافل تلقى شكر تلك النعمة الخطيرة بهذه النعمة الحقيقية، أو لا يفتن قوت تلك النعمة والرحمة بمزاولة هذه النعمة والمزلة إلا حالة الضرورة. اهـ.

(١٤) ما جاء في تسوية الصفوف

قال العيني: هو اعتدال القائمين للصلاة على سمت واحد ويرد بها أيضاً

(١) أخرجه أحمد (١٥٠/٥) والترمذي في الصلاة (٣٧٩) وأبو داود (٩٤٤) والنسائي (١١٩٠) وابن ماجه (١٠٦٢).

(٢) إعراف المصنف (٦/٤٠).

سد الخلل الذي في الصف، قال ابن عبد البر في «الاستدكار»^(١): والأثار فيه متواترة من طريق شئني في أمره ﷺ تسوية الصفوف وعمل الخدماء الراشدين بعده، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، اهـ.

ونقدم أن تعديل الصفوف من سنة الصلاة، وليس بشرط في صحتها عند الأئمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: من صنى خلف الصف وحده بطلت صلاته.

وقال العيني^(٢): تسوية الصفوف من سنة الصلاة عند أبي حنيفة والشافعي ومالك، وزعم ابن حزم أنه فرض لأن إقامة الصلاة فرض، وما كان من الفرض هو فرض، وقال ﷺ: «فإن تسوية الصف من تمام الصلاة»، فإن قلت: الأصل في الأمر الوجوب، ولا سيما فيه التوعيد على تركه، يجاب بأن التوعيد من باب التعليظ والتشديد تأكيداً وتحريضاً على فعلها، فإنه الكرماني، وليس سديداً، لأن الأمر المقرون بالتوعيد يدل على الوجوب، بل الصواب أن يقول: «فلنكن التسوية واجبة مقتضى لأمره لكنها ليست من واجبات الصلاة بحيث إنه إذا تركها فسدت صلاته أو نقصتها غاية ما في الباب إذا تركها بأنهم.

وروي أبو داود من حديث العمدن، قال: «كان رسول الله ﷺ يسوي صفوفنا إذا قمنا للصلاة، وإن استوفينا كبر للصلاة»، ولفظ مسلم. «كان يسوي صفوفنا حتى كأننا نسوي بها القداح»، انتهى ما قاله العيني مختصراً

(١) (١٨٧/٩).

(٢) انظر: «عمدة القاري» (٢٥١/٤).

٣٦١/٤٤ - حدثني يحيى بن مالك، عن نافع، أن عمر بن الخطاب، كان يأمر بتسوية الصلوات، فيكون ما قبله وما بعده تسوية، حتى لا يكون في الصلوات تفاوت.

٣٦٢/٤٥ - وحدثني علي بن ثابت، عن عمار بن أبي سفيان، عن مالك، عن ابنه، أنه قال: كنت مع عثمان بن عفان،

قال ابنه: في الصلاة، ومع ثقل ما يوجب فصلاً من خلافه، ومع تسوية الصلوات، وأمر أن يصبر بالصلاة، وفارق من ألقى الإجماع ما هو عليه التوجيه، صبح عن عمر - رضي الله عنه - أنه صبر - فله أبي عمار - الشهادة للإقامة أهداف، وما صبح عن سويد بن غفلة قال: كان مالك سوي مائداً وصبر أهداف في الصلاة فقال: ما كان عمر وبلال يصرون أحدًا على ترك غير التوجه، وقد ظهر لحوز أبيهما ١٥٠ بر من التميز عن ترك الصلاة.

٣٦١/٤٤ - مالك، عن نافع أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه - (كان يأمر بتسوية الصلوات) أي يأمر على الصلوات بذلك، أو يأمر من ركنه بها، قاله الساجي، ورواه (أبو حمزة وأخوه) يزيد الاحمداني، الثاني يعني أن أمير المؤمنين الموقلون بتسوية الصلوات، وأشيروا عمر - رضي الله عنه - (أن قد منعت) الصلوات (كثرت) في الساجي^(١)، مستشهد أنه وخبير من يسوى الصلوات.

٣٦٢/٤٥ - مالك عن عمار بن أبي سفيان، بن عبد الله بن عثمان، عن عثمان بن عفان، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب، كان يأمر بتسوية الصلوات، فيكون ما قبله وما بعده تسوية، حتى لا يكون في الصلوات تفاوت.

(١) صحيح البخاري (٢/١٠٠٠)

(٢) مستدرج (١/١٠٠٠)

(١٥) باب وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة

إذا كان المصلي قد قَامَتِ الصَّلَاةُ وَحَبَّ عَلَى الْإِسْلَامِ التَّكْبِيرُ، وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا بَدَأَ الْإِقَامَةَ رَأَيْتُ أَنْ يَعَادَ الْإِقَامَةَ اسْتِجَابًا، كَمَا فِي «الْعَيْنِ»^(١).

قُلْتُ: بَلْ صَرَّحَ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ بِعَدَالِ الْإِقَامَةَ بِغَيْرِ الْفَصْرِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: إِنَّمَا كَرِهَ الْحَضَنَةَ الْكَلَامَ مِنَ الْإِقَامَةِ وَالْإِحْرَامِ إِذَا كَانَ يَغْبِرُ صُرُودًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَأَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ فَدَيْنٌ فَلَا يَكْرَهُهُ شَيْءٌ.

وَهِيَ الْمِرَاقِي: مِنَ الْأَدَبِ شَرُوحُ الْإِمَامِ بِحِرَامَةِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُقِيمِ: قَامَتِ الصَّلَاةُ صَحِيحًا، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يَشْرَعُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْإِقَامَةِ، عَلُوُ الْخُرُ حَتَّى يَصْرُخَ مِنَ الْإِقَامَةِ لَا بِأَسْرِهِ قِي قَوْلِهِمْ جَمْعًا، وَقَالَ الطَّحْطُاطِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَيْهِ: قَوْلُهُ: إِذَا فَرَغَ مِنَ الْإِقَامَةِ، أَيُّ سَوْنٍ مُضَلٍّ، وَهِيَ قَالَتِ الْأَنْبِيَاءُ ثَلَاثَةً، وَهِيَ أَعَدُّ لِمَنْهَا، اهـ.

قُلْتُ: وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ حَمِيدٍ، قَالَ: سَأَلَ نَابَأَ الْأَسَدِيَّ عَنِ الرَّجُلِ بِكُلِّ مَعْدَمٍ نَقَامَ الصَّلَاةُ؟ فَحَدَّثَنِي عَنْ ثَمٍّ، قَالَ: أَقْبَعَتِ الصَّلَاةُ مَعْرُوسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ عَجِبَهُ بَعْدَمَا أَقْبَعَتِ الصَّلَاةَ.

قَالَ مِنْ رِسَالَةٍ: فَهَ إِسْمَاعِيلُ أَنَّ الْأَخْلَافَ فِي حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ كَانَ قَدِيمًا وَفِيهِ ذِكْرٌ أَفْضَلُ عَلَى أَنْ تَعَادَ الْإِقَامَةُ بِالصَّلَاةِ لَيْسَ مِنْ تَأْكِيدِ السُّنَنِ، بَلْ مِنْ اسْتِجَابَتِهَا، وَكَرِهَ قَوْمُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ وَسَلَى كُلِّ مَنْ كَرِهَهُ مُطْلَقًا، انْتَهَى.

(١٥) وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة

خِلَافَ الدُّوَاءِ عَنْ مَالِكٍ فِي مَسْأَلَةِ الْيَدَيْنِ، وَالْمَرْجَحُ عِنْدَ الْمُعَانِكَةِ فِي فُرُوعِهِمُ الْإِسْمَالَ، ذَكَرَ فِي «الْمَعْرِفَةِ»^(٢). قَالَ مَالِكٌ فِي وَضْعِ الْيَمَنِ عَلَى

(١) «عَيْنُ الْقَارِي» (٢٢١/٤)

(٢) (١٠/١)

ليسرى، قال: لا أعرف ذلك في النصيحة، وكان يكرهه، ولكن في التوافل إذا
 طُفِرَ القُبُوم، فلا بأس بذلك يُعْبَرُ به نفسه، أحد، وفي الاحتياط خُشْيُ الْإِسْ
 تِيزِ الْمَدِينَةِ، اصطلاح يدل عليه، وفي الشرح الكبير: وإنما قيل وصل إلى
 يديه، وكرهه احتياط شرعي، وهذا يجوز نقص في السجل طول أو لا، أو يجوز
 إن خولَ ويكره إن نظر تأويلات، وعلى كبرهته في تقرير الاعتناء إذ هو شبه
 بالحسد، ولو فعلة لا اعتناء، من استند إلى يكرهه وهو المعتمد، وعليه
 يجوز في العمل بطلان الجواز الاعتناء فيه لا ضرورة، أو ذراية خيفة اعتناء
 وجوبه على العوام، واستعد برصيف أو خيفة إضار حشون، وليس بمناشع في
 السطح، وعند فلا تقتصر الكرامة بالبرص، تأويلات، أخر

وقال ابن رشد في «البيان» اختلاف العلماء في وضع اليدين إحداهما
 على الأخرى في الصلاة، فذكر ذلك مالك في الترخيص، وأجاز في السجل، ورأى
 يوم أن هذا من سن الصلاة، ولم أجد جهوز، وإنما في اختلافهم أنه قد جاءت
 ثلاث طرق فيها صفة صلاته عليه الصلاة والسلام، ولم يثل فيها أنه كان يضع
 يده اليمنى على اليسرى، وثلاث أيضاً أن يشاركون يومنون بذلك

ويرد أيضاً من طرق ثلاث عليه الصلاة والسلام في حديث أبي حمزة،
 وأني قد أرى الآثار التي أتت فثبت قطعت زيادة على الأصل التي لم يثل فيها
 هذه الزيادة، وأن الزيادة يجب أن يشار إليها، ولكن يوم أن الأوجب المعبر
 إلى الآثار التي ليس فيها هذه الزيادة، لأنها أكثر، وتكبر هذه ليست مناسبة
 لأفعال الصلاة، وإنما هي من باب الاستعانة، ولذلك أجازها مالك في السجل،
 ولم يجرها في الترخيص، وقد ظهر من أمرها أنها هيئة تزدني الحضور، وهو
 الأولى بها، أخر

(١) مختصر جامع مع الترخيص (٢٦١/١) والشرح الصغير (٣٢٤/١).

(٢) رتبة المحمد (١١/١٢٩)

قال الزرقاني^(١) روى ابن انقاسم عن مالك أنس، وصار إليه أكثر الصحابة، ثم قال ابن عيني^(٢)، وحكى عن المنذر عن عبد الله بن الزبير والحسن البصري، وابن سيرين: أنه أرسلهم، وتذلل عند مالك في المشهور، أرسلهم، وإن كان ذلك عليه رضع النبي صلى الله عليه وسلم للاستراحة، قاله الليث بن سعد. وقال الأوزاعي: هو مخير بين الرضع والإمالة، ثم

ذكر الحاجي^(٣) في الباب أربع روايات عن الإمام مالك رضي الله عنه: منها: رواه مطرف وابن أنساحيون عنه أنه استحس، أي: وجميع اليد، قلت: وعليه رضى هذه الرواية هاتين روايات «الموطأ»، وقال الزرقاني^(٤): قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف، وهو قول جمهور الصحابة وشايع، وهو الذي ذكره مالك في «الموطأ»، وله بحك المنذر وغيره من ذلك غيره، ثم

وقال ابن عبد البر في «المستذكر»^(٥): وهو قول المنذر من أصحابه، وقال الأوزاعي: من شاء فعل ومن شاء ترك. وهو قول عطاء، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم - وأصحابهم والحسن بن صالح وابن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبو ثور ودانود والطبري - يصعب المصلي يديه على شمالك في التيمم والافتة، ثم

قال النسي^(٦) الكلام في وضع اليد على اليد في الصلاة على وجهه،

(١) شرح الزرقاني، (١/٣٦٠).

(٢) اعتد العزبي، (٢/٣٨٨).

(٣) التلخيص، (١/٢٩٩).

(٤) المرجع الزرقاني، (١/٣٦٠).

(٥) (١/٩٧).

(٦) اعتد العزبي، (٢/٣٨٨).

١٥٩. لم يرد في وضع ما قبله.

وهل أيضاً يعني أنه تعبد، ثم إن منعت من ترايع الأتباء المأذون، فإنه
في له شيع، فالأولون والآخرين في شحسانه حتى مناج واحد، ثم

إذا لم تستحي فاصبح وفي المنع "المصنوع" من التوراة والمبرراتي فافعل
أما أنت قال: لم يرد أيضاً لفظة أمر، ومعناه التحريم، بأن من لم يكن له حياء
بحصره عن محارم الله، سواء عليه فعل أو امتناع، والتكليف، ومنه حديث المعية
مرفوعاً عن أبي جعفر عليه السلام: "أما الزور، فقله هو (١)".

إذا لم تكن عرياناً ولم تكن مخالفاً في شيع، فافعل
وهل معناه إذا كنت العريان فلا تحجبها به شرعاً فافعله، ولا سيما
عن القاسم، قال: وهذا تأويل صحيح، والأول هو المعروف، عند العلماء،
وأخرج الشيخ في "وأنهم يشاركون وابن ماجه وابن أبي شيبة المعنى عن طريق
مصدق عن أبي جعفر عن أبي بصير عن أبي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وآله
قال: أما إذا كان الناس من الأهل الأولي يد من شيع فاصبح ما شئت.

عنه النصي (١) وفيه ما يعني معنى الحديث: أو عه أهداه، إذا لم شيع
من العبد ولم يحسن تعد، فافعل ما تجدك به شئت، حسد كان أو قبيحاً،
اللفظة أمر، ومعناه توجيه، الظاهر: أن جعل الأمر على به تقرباً، فإذا كنت أما
في تعبدك أن تستحي منه تحريك فيه على التصوم، وليس من أفعل الذي
يستحي منها، فاصبح ما شئت، الثالث: بعد التعمد، أي فعل ما شئت

(١) المصنوع، معناه المنع، وفي (المستدرج) ١٩١/١٠ فافعل

(٢) مطلقاً، معناه في، مرفوع بذهب (١٠٠)، ورواه (العين) ١٧٤/١٠، (١٩) هو
أن شئت، معناه من غير تعبد

(٣) أحمد بن حنبل (٣: ٨٣)، (١٠٠)، (١٧٤)، (١٧٤)، (١٧٤)، (١٧٤)، (١٧٤)

(٤) معناه بخلافه (١٧٤، ١٧٤)

١٣٦٤/٥٧ - وَحَقَّقْنِي مِنْ دَارِئِهِ مَنْ أَمَرَ حَارِمًا أَنْ يَنْصَحَ الرَّاعِي
فِي سَهْلٍ بِسَعْدٍ أَوْ عَالٍ شَانَ النَّاسِ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَنْصَحَ الرَّاعِي
أَنْ يَأْمُرَ حَارِمًا بِسَعْدٍ أَوْ عَالٍ شَانَ النَّاسِ بِسَعْدٍ أَوْ عَالٍ شَانَ النَّاسِ.

.....

١٣٦٤/٥٨ - عَالٍ شَانَ حَارِمًا سَعْدًا مَهْلًا رِزَاقِي سَعْدًا (بَن دِينَارًا)
سَعْدًا (عَنْ مَهْلٍ) سَكُونُ الْهَاءِ (أَبِي سَعْدٍ) سَكُونُ الْعَيْنِ سَ مَالِكُ الْأَنْصَارِيِّ
نَحْوُ (بَنِي السَّعْدِيِّ) السَّعْدَانِي مِنْ (السَّعْدَانِي) (أَلَا) كَانَ لِلنَّاسِ أَيْ فِي رِزَاقِ
أَبِي خَالِفٍ عَلَى الطَّاهِرِ (بُيُوتُونَ) قَالَ سَحَابٌ: "هَذَا حَكْمُهُ أَرْبَعٌ، لِأَنَّهُ
مَحْسُوبٌ عَلَى أَنْ الْأَمْرَ لَهُوَ النَّصِيحَةُ."

قَالَ السَّعْدِيُّ فِي تَأْلِيفِهِ (١) قَوْلُ الْعَصَائِمِيِّ: "أَمَرَ أَنْ يَكُونَ أَوْ يَنْصَحَ" عَنْ
كَذَا وَمَا أَشْبَهَ كُنْ مَرْفُوعٌ عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي قَالَ النُّجَيْشِيُّ: "كَانَ مِنْ الصَّحِيحِ"
أَنَّ مَهْلًا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ مِنْ لُغَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَمِنْ حَبِّ اتِّبَاعِ سَعْدٍ
وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَغُلَّ خَيْرُهُ: وَأَوْ مَقْصُودُ الصَّحِيحِ سَعْدُ الشَّرْعِ لَا اللُّغَةِ وَلَا
الْعَدَلِ، وَالشَّرْعُ يَتَلَفَّزُ مِنَ الْكَلَامِ وَالسَّكُونِ وَالْإِسْمَاعِ وَالْفِعَالِ

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَرِيدَ أَمْرَ الْكَلَامِ لِكُونِ مَا فِي الْكَلَامِ مَهْلًا بِحَقِّهِ الْمَنْعِ،
وَلَا الْإِسْمَاعِ لَأَنَّ لِمَنْكُمُ يَهْدِي مِنَ أَقْلٍ (إِحْمَاعٌ) وَيَنْجِي أَمْرَهُ نَفْسَهُ، وَلَا
الْفِعَالِ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ السَّرَادُ أَمْرَ الرَّجُلِ بِشَيْءٍ، وَهَلْ لِحَسْرِ مَرْفُوعٍ
لَا حَسْرَةَ أَنْ يَكُونَ لِأَمْرٍ خَيْرُهُ فَأَمْرُ الْفَرَادِ، أَوْ الْإِحْمَاعِ، أَوْ بَعْضِ اخْتِلَافِهِ،
وَأَحْيَا بَعْدَ ذَلِكَ مَعَ أَنْ لَأَصْلُ الْأَوَّلِ: اهـ

(أَنْ يَنْصَحَ الرَّجُلَ الْيَدِ الْيَمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ) وَفِي حَدِيثٍ
وَأَنَّ عَدَّائِي نَادَى وَاسْمِي: ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ فَكَانَ الْيُسْرَى
وَالْيُسْرَى مِنَ السَّاعِدَاتِ وَصَحْفَتِهِ يَدِ حَرِيصَةٍ وَغَيْرِهِ، وَتَرْبِيعٌ بِتَقْسِيمِ أَرْبَاعٍ وَتَكْوِينِ

(١) صحيح ما في ١٣٧٤/٦٠٠ مرقم ١٣٦٤.

(٢) الخبر: "فَرَدَّ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُسْرَى" (١٣٧٤/٦٠٠) (١٣٧٤/٦٠٠).

قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه يعني ذلك.

أخرجه الحارثي في ١٠ - كتاب الأذان، ٩١ - باب وضع النعصر على اليسرى.

السبب المهمة والغنم المعجزة المنفصل بين الساعد والكف، ذكر الحنفي في شرح المسند حديث شهر قدام، وحديث ثعلبة بن علقمة المذكور قبل بنقط بأحد ثمانية سنين، وحديث رائل بن مسطح. وضع يده اليمنى على اليسرى، ثم قال: المسند لا يجمع بين الوضع والنعصر، جمعاً بين ما ورد في الأحاديث المذكورة، إذ في بعضها ذكر الأحدث، وفي بعضها ذكر وضع اليد على اليد، وفي بعضها وضع اليد على الفرج، فكيف تجمع أن يضع الكف اليد على الكف اليسرى، ويضع الأيديهم والنعصر على الربع وبسط الأيدي على الثلاث على الفرج وما في ذلك وضع اليد على اليد، وليس الفرج، أنه أحد ثمانية سنين. أو: وهذا جمع حسن لجميع الروايات الواردة في الباب.

قال أبو حازم: ولا أعلم إلا أنه أي سؤالا (يعني ذلك) بفتح الباء ومذكور ابنه، ثم العجم، قال الحارثي: بدل: سمعت لأمر أبي الحديث إلى عبيد بن أسيد بن ربيعة، بدل: سمعت الرحمان، عن أبي عبيد بن أسيد بن ربيعة، فقال: أعمل اللغة بهذا: سمعت الحديث: ربيعة وأسماء، روي عن عبيد بن أسيد بن ربيعة، قال: سمعتهم عن مالك عند الأداربطين بنقط برفع ذلك، أي يعني برفعه إلى ربيعة، وقال الرزقاني دعاً للمحافظ حكى في المطالع، أن الأعمشي روى بغيره قوله: من النسي. قال وهو غلط. أن ما في الرزاق ابن مريد وغيرهما حكوا نعت الحديث، وأسمته، ومع ذلك فالذي ضبطه في الحارثي عن النعماني بفتح قوله من الثلاثي، فاعل النعماني رواية النعماني في (الموطأ) ٥٠.

(١) - سورة قمر في ١٢٨، ١٢٩.

(٢) - شرح الزواجر ١٢١، ١٢٢.

فيمتد بهذا الاختلاف بين الاختلاف الذي أساسه اللغة التي هي لغة العرب إلى ما كان إقرار إسرائيل لنفسه في ذلك الوقت، وهو، قال المحقق^{١٢١}، لا أن يفسد أوله ويصح السبب لتفقد السهولة، وإنما في عدم التسمية كروية التعيين. هـ.

تاریخ: ۱۳۹۵/۰۵/۰۵

[illegible][illegible]
$$A_{\text{eff}} = \frac{A_{\text{eff}}(\text{UV})}{A_{\text{eff}}(\text{IR})} = \frac{A_{\text{eff}}(\text{UV})}{A_{\text{eff}}(\text{IR})} \quad (1)$$

1970-1971

1992, 1994, 1995

ثم اختلفت الأئمة في محل التوضيع، واختلفت بقلة المذاهب فاعتمدنا في ذلك على فرأى عنهم، قال ابن قدامة في «المغني»^(١): وبمعنهما تحت سرته، احتسبت الرواية في موضع وضعهما، فروي عن أحمد: أنه يضعهما تحت سرته، وروي ذلك عن علي، وأبي هريرة، وأبي محرز، والنخعي، والثوري، وإسحاق، وعن أحمد بن محمد، وما فوق السرة، وهو قول سعيد بن جبيرة، والشافعية، وسنة: أنه محبر في ذلك لأن الجميع يروي ولامر في ذلك واسع. هـ.

وعند صاحب قبيل الحزب^(٢): من مثل الأفعاء وضع النسيان على الشارب وحملوهما تحت سرته، وكذا في «الأواب» و«الروض السرم» معهم بذلك أن المرحح كيعتمد عند الحديث هي رواية تحت السرة، وبه ذلك الحنفية، وتقدم أن التراجع عند لسانكبه الإسناد، وأما على رواية التوضيع فعنده تحت الصدر فوق السرة، كما في «الشرح الكبير».

وأما عند المشافعية فذكر الأوردوني في «الأنوار» من الحسن أن يضع يعني عن «أبي-بني ابن أمار وأورد» وكذا في «شرح الإقاع» وغيره من فروعهم. فالمرجح عندهم في هذه الرواية وإلا فمن الزعم الساعفي ثلاث روايات، إحداهما مثل الحنفية، والثالثة على الصدر، لكن المعتمد عندهم هي رواية الأولى. قال في «البدائع»^(٣): أما مثل التوضيع فما تحت السرة في حق ترحل، والصدور في حق المرأة، وقال الشافعي - رضي الله عنه - : معله تصدرو في حقيهما جميعاً، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَقُلْ لِرَبِّكَ وَتَعَزَّزْ﴾ أي

(١) (٣٦٤/١)

(٢) (٣٥١/١)

(٣) (٤٢٧/١)

ضع اليدين على الشمال في التحنن وهو الصدق، كذا روي عن علي - رضي الله عنه - في تفسير الآية^(١).

وكذا ما روي عن النبي ﷺ ثلاث من سنن المرسلين: من جعلها موضع يميني على النسيئة تحت اليسرى، وأما الآية فمعناها أي من الصلاة، وهو التحنن وهو الصريح من التأويل، لأنه حسن يكون عقب الشراء عليه، كما هو مقتضى المعنى في الأصل، ووضع اليد من أفعال الصلاة وأفعالها، ولا يفرق بين الزهد والاكل، أو يختص ما عناه فلا يكون حجة مع الاحتمال على أنه روي عن أبي هريرة وعنه أيضا قال: السنة وضع يميني على الشمال تحت اليسرى فلم يكن بعد الآية من انتهى.

قال محمد بن يحيى: إذا قام في صلاة أو يصنع باطن هذه اليدين على رسمه الأيسر تحت اليسرى، حدثني أبي جعفر عن علي أنه قال: أمر الله وضع الكف يميني تحت اليسرى، قال المصنف: هذا الذي يحدثن في المرفوع منكم، ويرمي حصه إلى موضع سجوده، أي في حال القيام، كذا رواه الطحاوي، وهو قول أبي حنيفة، قال المصنف: وعامة أهل العلم، وهو قول علي وأبي هريرة، وأحمد بن محمد، والثوري، وهو الصحيح^(٢)، وهو قول محمد بن حبيب، وأبي عبد الله، وابن سيرين، وداود، وهو قول أبي بكر وعائشة، ومحمد بن الفضل، وكذا في الصحيحين^(٣).

وقال من فداه^(٤) لما روي عن علي أنه قال: من نسيه وضع اليمين على الشمال تحت اليسرى، روى الإمام أحمد وأبو داود، وهذا يخص إلى سنة النبي ﷺ، ولأنه قول من ذكرنا من الصحابة، انتهى.

(١) انظر المحرر لمحمد بن أبي بكر (٥٥٨/٢٥) وإجماع الصحابة (١٠٧٢).

(٢) معناه التوقيف (٣٨٩/٤٥).

(٣) الترمذي (١٠٦١/٢).

قلت: قد عرفت مما سبق أنه نوهج تحت السرة قول أكثر الأئمة، المؤيد بأخبار أجل الصحابة، وهو قول إمام السجستاني أحمد بن حنبل، رأته الظاهرة: فهو، وإسحاق، وغيرهما. فلم يبق الاحتياج بعد ذلك إلى سرد الأدلة، ولا إلى الجواب عما ورد من زيادة «عني» بصدده في بعض الروايات، لأنه يكفي تشديدها لإغراض شعبة التي عن تلك الزيادة.

ونشير إلى مستلزمات الجمهور مختصراً كذاً في هذا «الأوجز»، منها حديث علي المذكور، أخرجه ابن أبي شيبة، وأبو داود، وأحمد، والدارقطني، والبيهقي، قاله التميمي، ولا يزل عن درجة الحسن كما حقق في «إعلاء السنن»^(١) لا سيما إذا مكث عليه في «جميع الفوائد» بعد عزوه إلى «دين»، وقد حزم في منتح كتابه. أن ما سكت عنه صحيح، أو حسن، ومنها: حديث وائل بن حجر^(٢) قال: رأيت النبي ﷺ يفتح بيده على شماله تحت السرة، رواه ابن أبي شيبة، وإسناده صحيح، على ما قاله التميمي، وسقوط زيادة «تحت السرة» من بعض نسخ سهر. أو اختصاراً لا يفي وجودها إذ ثبت في نسخ المصححة كما بسطه الشيخ اليموي في «آثار السنن»، والشيخ أبو الطيب في «شرح الترمذي». ومنها: حديث الحجاج بن حسان قال: سمعت أبا محرز، أو سألته قال: قلت: كيف أصبح؟ قال: يصح باطن كفه معينه على ظاهر كفه شماله ويحتملها أسفل من السرة، رواه أبو بكر بن أبي شيبة^(٣)، وإسناده صحيح، قاله التميمي.

ومنها: ما أخرجه أبو داود عن أبي وائل عن أبو هريرة: أخذ الكف على

(١) (٣٦٤/١)

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٧/٩) في باب دفع الأيدي في الصلاة، باب افتتاح الصلاة.

(٣) مصنفه، دين أبي شيبة (١/٣٦٤).

تَكَتَبُ فِي الصَّلَاةِ نَحْتُ الصَّلَاةِ وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ اسْحَاقَ الْوَاسِطِيُّ،
قُتِبَ: تَكَرَّصَ قَدْ تَحَرَّرَ مِنْهَا الْوُجُوهَاتُ الْمُسْتَعْمَلَةُ، وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ فِي
مَتْنِهِ الْمُرِيدُ أَنَّ: وَصَحَّفَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا سِرَّ بِهِ ضَعْفُ الْحَدِيثِ عِنْدَ
الْإِمَامِ أَبِي حَنَفَةَ وَمِمَّا لَكَ تَقْدِيمُهُمَا عَلَيَّ، أَتَيْتُ.

قَالَ: وَيَأْتِي أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ عَنِ سَيِّدِ أَبِي الْحَكَمِ لِأَنَّهُ مِنْ مُسْتَنْبَحِ
أَقْوَانِ الْإِمَامِ الشَّوْبِيِّ وَشُعْبَةَ وَغَيْرِهِمَا

وَمِمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَمٍ فِي «التَّحْقِيقِ» مُعْلِقًا مِنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ:
خَلَّتْ مِنَ السُّوءِ، نَعْمَلُ الْإِفْطَارَ، وَأَخِيرَ الْحَجَّورِ، وَوَضَعَ الْيَسْنَى عَلَى الْبِصْرِ
فِي الصَّلَاةِ، وَعَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: مِنْ أَخْلَاقِ الْيَهُودِ، وَزَادَ:
نَحْتُ السُّوءِ، أَتَيْتُ، فَإِنَّهُ الْمُسَوِّى

قَالَ: وَالْأَمَلُ فِي أَنَّ ابْنَ الْأَثَمِ الْأَرْبَعَةَ، تَكَرَّرَ اللَّهُ مَسْأَلَهُمْ،
حَثَّتْهُ فِي مَدَارِ الْحُكْمِ، وَاجْتَهَدُوا فِي ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ عَادَتِهِمْ فِي الْأَحْكَامِ
الشَّرْعِيَّةِ، بِمَا دَلَّى لَهُ عَنْهُمْ حَذَّ مِلَاحِظَةِ الْوُجُوهَاتِ، وَانْزَارَ فِي الْمَبَازِ، وَتَكَلَّلَ
وَحْدَهُ، حَرَمَ مَوَاقِفَهُ، لِأَرَى الْإِمَامَ مَالِكًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَضَعَ الْيَمِينَ رَاحَةً لَهَا
فَحَمَلَهَا عَلَى بَيَازِ الْحَوَائِزِ، وَإِنَّهُ أَقُولُ مَا يَرِدُ مِنَ الرَّصْعِ.

فَقِي «الْمُدَوَّنَةُ» أَنَّ: قَالَ مَالِكٌ فِي وَضْعِ الْيَمَنِ عَلَى الْبِصْرِ فِي الصَّلَاةِ،
قَالَ: لَا أَعْرِفُ ذَلِكَ فِي الْمَرْبُوعَةِ، وَقَالَ مَا يَكْرَهُهُ، وَتَكُنْ فِي الْمَوَاقِلِ إِذَا طَلَعَ
الْقِيَامُ، فَلَا يَأْمُرُ بِذَلِكَ بَعِيْنٌ بَعْضُهُ، فَهَذَا كَمَا صَرَّحَ أَنَّ مَا يَرِدُ تَقَرُّرُهُ أَنَّ
بَعِيْنٌ بِهِ نَفْسُهُ.

(١) هو شرح لأبي الطَّيِّبِ - مِنْ تَقْدِيمِ السَّيِّدِ مَوْلَانِ - وَالْمَدِينِ مَوْضِعًا، فَلَا طَبْعَ فِي
مَجْمُوعَةِ مَشْرُوحِ الْأَرْبَعَةِ لِأَجْمَعِ الشَّيْخِ، فِي الْمَطْبَعِ النَّظَامِيِّ بِكَانُونِ، الْبَهْدَسَةِ
١٢٧٩ هـ، رَجَعَ (١٣٧٧) مَد

(١٦) باب الفتن في الصبح

والإمام الشافعي - رضي الله عنه - جمع بين روايات الإرسال والوضع، فاختار الإرسال الخفيف بعد التحريمة، ثم الوضع، واختار من هبتات الوضع فرق السرة تحت الصدر محاذياً بهما للقلب، لأن القلب أشرف الأعضاء، محل الإيمان، ومن احتفظ على شيء جعل يديه عليه، ففي «حاشية شرح الإنعاق»^(١): يس أن تكونا إلى جهة اليسار أميل لما ذكر، اهـ.

والحنفية والحنابلة حملوها على الوقوف بهيئة الملكة والاحتكاكة بين يدي رب العزة ذي الجلال، فاختاروا حملهما في منتهى مدهما بدون التكلف، وهي هيئة الأدب في الحضور عند الأكابر، وهذه الهيئة أولى مما سبق كونها منصوبة عن السلف، ففي «عقود الجواهر»: أبو حيفة عن حماد عن إبراهيم: أن النبي ﷺ كان يعتمد بيمينه على يساره بتواضع بفلنك لله عز وجل، هكذا رواه محمد في «الأكثار»، وابن حزم، انتهى فتأمل في دقائق أفعالهم، ولا تنصد إلى توهين الآثار بمجرد الأفكار والله ولي الترشد.

(١٦) الفتن في الصبح

لفظ الفتن يطلق على أكثر من عشرة معانٍ نظمها بعضهم في البيت:

دعاء عسرٍ والعبادة طاعةً إقامتها إقراره بالمسيوبه
سكون صلاة، وانعقاد وطول كذلك دوام الطاعة الرابع الفيه^(٢)

ولكن المراد ههنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام.

وفي الفتن أربع مسائل خلافية بين الأئمة.

الأولى: في فنون الوتر، يعني هل يقرأ الفتن في الوتر ثم لا؟ وتقدم الكلام على ذلك في أبواب رمضان.

(١) (٥٨/٢)

(٢) انظر: شرح الزرعي، (١/٣٢٦)، وضع تباري، (٢/٤٩٩).

ولثانية: هل يقرأ في غير الوتر أيضاً سيما في الصبح، وسبأتي الكلام

على ذلك.

ولثالث: في الأداة القنوت. ولم يذكره المصنف. واعتضبا أثره في ذلك لحديث الإطالة مع قلنا الحدوي، والجملة أو المرحح عبدنا الحنفية سورة الحنف، وسورة النحل، لأيهما سورتان من القرآن في مصنف أبي. بهما أشبه ما نلاحظ نقرأ، ومعلوم أن من المرححات الثوب عندنا الحنفية الوفز بالقرآن، واختار الشافعية اللهم اهلبا عيس هذيت إلى آخره، وهو مختار الحنفية. إلا أنهم أخذوا بها بعد ذلك التذوق أيضاً كما في فروجهم. ومختار الإمام مالك^(١) الجمع بين مخاري أي حبة والشافعي كما في التوقي، وقصر ابن رشد في التحذيق عن الإمام مالك على السورتين هذه.

والاختلاف الرابع في أن القنوت قبل الركوع أو بعد، ولم يذكره أيضاً المصنف. وقصده أثره فيه أيضاً. إلا أن المرحح^(٢) عندنا الحنفية والمالكية قس الركوع، والشافعية رحابة بعد الركوع كما في المرحح. هذا إجماع الكلام على مسائل القنوت، وذكر لمصنف هذه الثانية فقط فسيه في ذلك.

قال ابن رشد في البداية^(٣) الحنفية في القنوت، ذهب مالك إلى أن القنوت مستحب، وذهب الشافعي إلى أنه سنة، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجوز القنوت في صلاة الصبح. وأن القنوت إذا موعدة الزهر، وقال قوم: بل يفت في كل صلاة، وقال قوم: لا قنوت إلا في رمضان، وقال قوم: بل في

(١) قال الكورين: مالك ليس في قنوت هذه مؤنة، لكنه يستحب ولا يفت، إلا يؤلفهم^(١) التاج: حسيت وتصدك إنج، الاستاذة (١٠٣/١٦)، وانظر حاشية المصنف: (٢٤٢/١٦).

(٢) في الوتر أما في الصبح فعندنا وعند المالكية قبله مطلقاً، وعند الشافعية والحنابلة بعد مطلقاً، هذا.

(٣) أدبه المصنف (١٠٣/١٦).

النصف الآخر منه، وقال قوم: بل في النصف الأول، والسبب في ذلك اختلاف الآثار المنقولة في ذلك عن النبي ﷺ، وقياس بعض الصلوات في ذلك على بعض، أعني كني قنت فيها على اثني لم يقنت فيها، انتهى.

ومال ابن عبد البر في الاستذكار^(١): أما القنوت في صلاة الصبح، اختلفت الآثار المسندة في ذلك، وكذلك اختلف فيه عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم، فروي عنهم القنوت وتركه، وكذلك اختلف عنهم في القنوت قبل الركوع وبعده، قال: وكان الشعبي لا يرى القنوت، وسأله ابن شيرمة عنه فقال: الصلاة كلها قنوت، وأما الفقهاء الذين دلت عليهم الفتوى في الأمصار، فكان مالك وابن أبي ليلى والشافعي لا يرى والشافعي وأحمد بن حنبل وداود: يرون القنوت في الفجر، قال الشافعي وأحمد: بعد الركوع، وقال مالك: قبل الركوع وروي عنه: أنه خير في ذلك قبل الركوع وبعده.

وقال ابن شيرمة وأبو حنيفة وأصحابه والنوري في رواية والليث بن سعد: لا قنوت في الفجر، قال أبو حنيفة ومحمد: إن صلى خلف من يقنت سكت. وهو قول الثوري في رواية، وقال أبو يوسف: يتبع الإمام. انتهى.

قال الباجي^(٢). وقال أبو حنيفة والثوري: لا يثبت في شيء من الصلاة، وإليه ذهب يحيى بن يحيى، الملقب من أصحابنا، انتهى.

قلت: ما نقل استحباب قنوت الصبح من الشافعي ومالك - رضي الله عنه - فمسلّم، فإنه صرح أهل مروعهما باستحبابه كـ «التوسيع» و «شرح الإقناع»^(٣)

(١) (١٦٩/٦).

(٢) «المصنف» (٦/٢٨٢).

(٣) النظر: (٢/٥٤).

وسرعاناً من فروع الشافعية، وكان سوفي مغيراً من فروع المالكية. نكح ما نقل
عن أحمد - وصبر الله عنه - مع ذلك - لأن ك - أروعه: ثلثاء، قال في أصل
المسألة: وختم في الأمر الأخرى من جميع السنة (كذا) الصوت في
عمر التور: انتهى.

وفي التريض الصريح^(١) ريكه قرب في عهد أبيه. وفي ذلك من
من مسعود رأس جبار وأبن غير رأسي^(٢) أروعه: ثلثاء، قال في أصل
حار من انتهى: أي مسعود: ابن عباس - رضي الله عنه - يقول: إن الصوت في
حالة الصبر مدحة إلا إذا رل مسعودين ثلثاء: انتهى.

وقال ابن تيمية في النسخ^(٣) ولا يس الصوت في التصفح ولا غيره
من الصلوات سوى التور. ويهد: قال الثوري وأبو حنيفة: يروي عن ابن عباس
وأبن عمر رأسي مسعود رأسي الفرداء، وقال: مات رأسي في الجلى ولشاعه^(٤)
يس الصوت في حالة الصبح في جميع الزمان، انتهى.

فعلّم بها كنهه: أي: إمام أحمد مواضع التحفية في ذلك، فسر نقل هذا
خلافه فعل غير كتب بروعه، ورواها التحفية في ذلك جماعة من الصحابة
والأئمة وغيرهم.

قال العيني^(٥)، وفي ذكرنا فيما مضى: أنا بكر وسبر وحشاك، وعلي من
في غلابة: وابن حسن وسد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن
سبي بكر وعبد الله بن زبير وأنا كذلك الأسدي ثم بكرنا: يشنون، ولا رأسي
انتمون في الصلوة، وقد ذكرنا عن ابن مسعود وابن عباس: إن الصوت في
الصبح مدحة، وقد ذكرنا أن ابن عمر كان يكر على من نكح

(١) (٢٩٩: ١)

(٢) (٥٨٣: ٢)

(٣) مسد: نقاي: ٥١: ١١٦٠ في الحديث: ١١٠: ١١٠

هي سيء من الصلوة، ولا هي الوتر إلا أنه كان يفتي في الغمر قبل أن يركب الركعة الأخيرة إذا فسي قرأته، انتهى.

بهذا مؤيد لما عر المختار عند الإمام مالك، والتظاهر أن الإمام - رضي الله عنه - أمتط هذه الرواية في العرصة الأخيرة من «شموط» ولذا لا توجد في رواية يحيى. ولما لم تذكر رواية انفردت في روايته، بل كان فيها رواية ابن عمر انقاة على ترك انفردت، اختار يحيى عدم الفتوى، وهذا من حملة المسائل التي خالف فيها يحيى إمامه كما تقدم في المقدمة.

وحديث الباب مستدل التحية أيضاً في ترك انفردت، واستدلوا أيضاً برواية قدوة عن أنس: «أن رسول الله ﷺ فسد سبوا يدعو على أحباء من أجاء العرب لم تركه»، رواه مسلم، وعنه: عن أنس: «أن أنسي ﷺ كان لا يفتي إلا إذا دعا قوم أو دعا على قوم». رواه ابن خزيمة، قال السيوطي: إسناده صحيح^(١).

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد فسد تركه، فرمى دل. إذا قال: سمع الله لمن حمده: اللهم ربنا لك الحمد، اللهم اصع الحويد، من التويد، الحديث. وفي آخره حتى أنزل الله: «لَقَدْ لَعَنَّ بَنِي الْأَمْرِي»، رواه البخاري^(٢).

وعنه قال: كان رسول الله ﷺ لا يفتي في صلاة الصبح إلا أن يدعو قوم لم على قوم، رواه ابن حبان في صحيحه، إسناده صحيح.

وعن الأسود: أن عمر - رضي الله عنه - كان لا يفتي في صلاة الصبح، رواه الضحاوي، وإسناده صحيح. وعنه: أنه صحب عمر بن الخطاب منين في

(١) «أخبار المسرة» لتلميذ (٢) (٦٠)، بالنظر «إسلام السنن» (٢) (٨٥ - ٨٥).

(٢) «صحيح البخاري» (١٠١ - ١٦١).

لسفر والحضر، فلم يره ثانياً في الفجر حتى فارقه، رواه محمد بن أبي كتاب لأثره وإسناده حسن.

وعنه قال: كان عمر رضي الله عنه إذا حارب قتل، وإذا لم يحارب لم يقتل. رواه الطحاوي وإسناده حسن.

وعن علفمة الأسمر ومبرور أنهم قالوا: كنا يصلي حلف عمر الفجر فلم يقتل. رواه الطحاوي^(١) وإسناده صحيح.

وعن علفمة قال: كان عبد الله لا يقب في صلاة الصبح، رواه الطحاوي، وإسناده صحيح. وعن الأسود قال: كان ابن مسعود لا يقب في شيء من الصلوات إلا الفجر. قوله كان يقب قبل الركعة. رواه الطحاوي وإسناده صحيح. وعن أبي اشعث قال: سألت ابن عمر عن القنوت؟ فقال: ما شهدت وما رأيته. رواه الطحاوي وإسناده صحيح.

وعنه قال: سأل ابن عمر - رضي الله عنهما - عن القنوت فقال: ما القنوت؟ فقال: إذا نزع الإمام من المراءة في الركعة الأخيرة قدم يدهما. قال: ما رأيت أحدا يفعل، رأيي أنكم سألتم أهل العراق فغلطوا، رواه الطحاوي وإسناده صحيح. وعن أبي مجاهد قال: صليت خلف ابن عمر الصبح فلم يقتل. فقلت: الكبير يبعك، فقال: ما أخفتك عن أحد من أصحابي، رواه الطحاوي والطحاوي وإسناده صحيح. وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: صليت خلف ابن عباس الصبح فلم يقتل. رواه الطحاوي وإسناده صحيح. وعن عمرو بن دينار قال: كان عبد الله بن الزبير يصلي بنا الصبح بمكة فلا يقتل، رواه الطحاوي وإسناده صحيح.

قال البيهقي^(٢): تدل الأخبار على أن النبي ﷺ وأصحابه لم يقتلوا في الفجر إلا في الوازل، انتهى مختصراً.

(١) شرح معاني الآثار، ١/٢٤٩.

(٢) الظاهر، ٢/٢٦١.

وقال ابن قدامة^(١) ولنا ما روي أن النبي ﷺ قُبِلَ تيمم يومئذٍ بعد علي حين من حبلى العرب ثم تيمم^(٢)، رواه مسلم^(٣)، وروى أبو هريرة وأبو معمر عن النبي ﷺ قال: «قلت لأبي: يا أبا عبد الله، ما لك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي حينما بالكوفة نحواً من خمس سنين؟» فكانوا يقولون: «قال: أي بني حديثك، قال: سمعني^(٤) هذا حديث حسن صحيح»

وقال الشيخ^(٥) أول من قُبِلَ في صلاة الخلاء علياً، وذلك أنه كان رجلاً محارباً يدعى علياً أصداء. وروى سعيد في السنن^(٦) عن هشام بن عمرو التميمي عن الشعبي، قال: لما كنت على - رضي الله عنه - في صلاة الصبح أذكر ذلك الناس، قال علي: يا، استعجبوا على عبدوا هذا

وعلى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان لا يفتل في صلاة الفجر إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم، رواه سعيد. وحديث أمي بن محمد أنه أُرِدَ حول القمام فله بمسح فحونا، وفتوت عمر - رضي الله عنه - يحتمل أنه كان في أوقاف الجبال. فإن أكن الروايات عنه أنه لم يذكر بشيء. روى ذلك عنه جماعة، قال علي أن قُبِلَ كان في وقت ما^(٧)

فإن أول بالمسلمين ما رواه إمامهم أنه رضي في صلاة الصبح، نص علي أحمد، قال أبو داود سمعت أحمد يسأل عن الختوت في الفجر؟ فقال: لا قلت أما معنونة لم ترك، كما فعل علي كذا، وهذا كان أبو حنيفة والتوري

(١) الشعي (٢٦٥: ٢٦٦)

(٢) رواه مسلم (٤٤٩: ٤٥٠) باب استحباب الختوت في جميع الصلاة من كتاب المساجد.

(٣) أخرجه الترمذي (٤٠٣)

(٤) قد ذكر في إجماع السير (١٦: ١٧) من أجدد في قول الخلاء، فارجع إليه

وذلك لما ذكرنا أنه عليه الصلاة والسلام قمت شهرا مع ربه - وإن علما - وهي الله عنه - قنت، وقنت، إني استعبرت على علوي هذا، ولا يفتت أحد الناس، ويقول في قنوته هذا ما قال النبي ﷺ وأصحابه

وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يقول في القنوت: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وأنت بين قلوبهم، وأصلح ذات بينهم، واجعلهم على هدرك وعدوك، اللهم اغفر لي ما فعلت الكذب الظاهر بكدس رسولك ويقالون أولئك، اللهم اغفر لي ما فعلت الكذب الظاهر بكدس رسولك الذي لا يرد عن الغيوم المحرمين، باسم الله الرحمن الرحيم اللهم إني استعنت^(١) ولا قنت في غير الصبح من الغرض، قال عبد الله بن أبيه: كل شيء - ثبت عن النبي ﷺ في القنوت إنما هو في الصبح، ولا يفتت في الصلاة إلا في الوتر والعتمة، إذا كان مصروا، الخ.

قال القاضي^(٢): روى المازري وأبو حنيفة والظاهر في الأصل أني كنه من حديث شريك القاضي عن أبي حمزة العصب عن إبراهيم عن عائشة عن عبد الله - أبي ابن مسعود - قال: أقم بقنت رسول الله ﷺ في الصبح ولا شهرا، ثم ركه، لم يفتت منه ولا بعده.

وحدثنا أبو حنيفة في الشافعية انقضاء أنه كان كثير الوقوف، ويقول هذا: «ما كنت حاضرا أنا جعفر الرازي حديثهم فكانوا انقضاء»

وأما ما في كتاب ما أخرجه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة عن أبي مسعود - أن رسول الله ﷺ لم يفت في الصبح قط إلا شهرا وأعاد، لم يرمي ذلك ولا بعده، فهذا لا خلاف فيه، الخ. وتضعيف الحفاظ لا يعطي في

(١) أخرجه الشيخ: «المعراج»، (٢) (٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢)

(٣) «المعراج»، (٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥)

(١٧) باب النهي عن الصلاة والإنسان يريد حاجته

٤٩/٣٦٦ - حدثني يحيى بن مالك عن هشام بن عروة عن

..... أن عبد الله بن الأرقم
.....

سند الإمام إذ ليس فيه محمد بن جابر، كما به غلبة في «الحواهر المصيفة»
وهذا «تندر كتي لهذا الأجر»، واسقط في السجلات، انجي وعبره.

(١٧) النهي عن الصلاة والإنسان يريد حاجته

والمراد بالحاجة ما يحتاج الإنسان إليه من البول والمغاض، وإن كان لفظ
الحاجة واقعة على كل ما يحتاج إليه، إلا أن عرف اللغة جرى ما استعمالها على
هذا الوجه، يقال: ذهب فلان لحاجة الإنسان أي إلى التغوط.

٤٩/٣٦٦ - (مالك). عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله^(١) بن الأرقم

ابن عبد يغوث شيخ الباء النخلة النخلة وضم الغين المعجمة، وبالثاء المثلثة،
ابن وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القوسي الزهري، صحابي معروف،
أسلم عام الفتح، وتنب لنبي ﷺ لآبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - ولاء
عمر - رضي الله عنه - بيت المال، وبعاء عثمان بن عفان. شاعراء عثمان،
كذا في رجال جميع الأصول.

قال ابن الأثير: كانت أمه بنت وهب أمه ﷺ حمة أبيه الأرقم، وهات
في خلاف عثمان - رضي الله عنه - هو الصحيح السماوي، وما في الثقات
ابن حبان^(٢) أنه توفي سنة أربع وستين وهم، قال الخوارزمي في
«الخلاصة»^(٣) له أحاديث وعنده - أي الأربعة - فرد حديث، وقال الحافظ:

(١) انظر فرجه في: «تهذيب التهذيب» (١٤٦/٥) وثققات ابن سعد (١٧٩/٤).

(٢) (٢١٨/٣).

(٣) (ص ١٩٩).

يقال: ليس له مسند غيره، وكان المتنازعي. روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً، ليس له في هذه الكتب سوى هذا الحديث.

ثم قال ابن عبد البر في «الاستدكار»^(١): لم يختلف الرواة «تبعاً» في إسناد هذا الحديث. وقد ذكر الاختلاف فيه على هشام في «التمهيد»^(٢)، اهـ.

وذكر ابن العربي في «شرح الترمذي» فصولاً عددها عن الأرقم، ثم قال: فالعلماء اتفقوا لأجلها يستعمل حديث عبد الله بن الأرقم، وثبت فيه حديث عائشة، فقال أبو عيسى: إنه اختلف عن حمزة، مروى عنه عن عبد الله بن الأرقم، روى عنه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم، فصار مقطوعاً، وخرج عن شرط الصحة، اهـ.

فان اليرقاني^(٣): قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في هذا الإسناد، وثابه زهير بن معاوية ومفيان بن عيينة وحفص بن غياث ومحمد بن إسحاق وشجاع بن الوليد وحسن بن زيد وركيع وأبو معاوية والمفضل بن فضالة ومحمد بن كنانة، كلهم رَوَوْهُ عن هشام، كما رَوَاهُ مالك، ورواه وهب بن خالد، وأبو بن عباد، وشعيب بن إسحاق عن هشام عن أبيه عن رجل حدثه عن عبد الله بن الأرقم.

فأدعوا ابن حمزة وابن عبد الله بن الأرقم رجلاً ذكره أبو داود، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أنس بن موسى عن هشام عن حمزة، قال: «خرجنا مع حج أمة مع عبد الله بن الأرقم فأقام الصلاة الحديث، فهذا الأستاذ يشهد بأن رواية مالك ومن تابعه متصلة، لتصريحه بأن حمزة سمعه من عبد الله بن الأرقم، وابن جريج وأيوب فكان حافظان، اهـ.

(١) (٢٠١/٦).

(٢) (٢٠٣/٢٢).

(٣) شرح اليرقاني، (١/٢٢٤).

عن جرير بن عبد الله بن مسعود عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لِحَاجَتِهِ.....»

قلت: ورجحه أيضاً أبو داود، إذ أخرجه حديث جرير عن هشام بن عمار عن أنس بن مالك، ثم قال: قال أبو داود^(١)، وروى ربيع بن خثيمة وشعيب بن أبي حمزة هذا الحديث عن هشام عن أبيه عن رجل عن رجل عن عبد الله بن الأرقم، والأكثر الذين يروون عن هشام قلنا كنه ذلك ربيع، إذ هو يروي أشد الترمذي في مسنده^(٢)، إذ أخرجه حديث أبي معاوية بدون توسطه، ثم قال: قال أبو عيسى حماد بن عيسى، هكذا روى مالك بن يحيى الططائي وعمر واحد من الحفاظ عن هشام، وروى وهيب بن خالد عن هشام عن أبيه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم، هـ.

وحاشيهم الإجماع الصحابي، مخرج رواية توسطه، قال الحافظ في تهذيبه: قال الترمذي في «العلل الكبير»: سألت حمداً عنه فقال: رواه وهيب عن هشام عن أبيه عن رجل عن أبي أرقم وكان همه أشبه عندي، هـ.

قلت: ويؤيد تحسُّر صاحب «الأمم» في الأئمة عن عروة عن عبد الله كنهها في الأئمة، ومثل البخاري في مسنده^(٣) إلى الأضراب في هذا الإسناد لأجل هذا الاختلاف، فتأمل.

(أنه كان يوم أصبحته) وفي رواية لاس محمد بن مسعود عن عبد الله بن الأرقم: أنه كان مسافراً، فكان يروي لأصحابه ويؤمهم (محضرات الصلاة يوماً) وفي رواية أبي عبد الله المذكورة: فتوم بالصلاة يوماً، فقال: «يؤمكم أحدكم». ونقط أبي داود: «لم تكن ذات يوم أحام الصلاة: صلاة الصبح، ثم قال: ليؤم أحدكم». فذهب لحاجته من العاطف، ونقط أبي داود: «وذهب

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» ج (١٨٩).

(٢) سنن الترمذي ج (١١٢)، باب: «إد أقبلت الصلاة ووجد أحدكم العلما، فبدأ بالصلاة».

(٣) مشكل الآثار، ج (١)، ص ١٤٠.

ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْعَانَةَ ، فَلْيَبْدَأْ بِقَبْلِ الصَّلَاةِ .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي : ١ - كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، ٤٣ - بَابِ ابْتِغَاءِ الرِّحْلِ وَهُوَ حَائِزٌ وَالتَّرَهُّنِ فِي : ١ - كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، ١٠٩ - بَابِ مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَمْتَ الصَّلَاةَ بِرُحْدِ أَحَدِكُمُ الْخَلَاءَ ، فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ .

وَنَسَائِئِي فِي : ١٠ - كِتَابِ الْإِمَامَةِ ، ٥١ - بَابِ لَعْنَةِ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ .
وَبِسَ مَا جَاءَ فِي : ١ - كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، ١١١ - بَابِ مَا جَاءَ فِي أَنَّهُمْ لَنْتَحَافِزُ أَنْ يَصَلِّيَ .

إِلَى الْخَلَاءِ * أَمِ رَجَعَ) بعد الفراغ (فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ) الْخَلَاءَ وَإِنْ كَانَ حَائِزًا ، لَكِنْ أَنْتَحِمَ عَامَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ (الْعَانَةِ) بِائْتِصَابِ (فَلْيَبْدَأْ بِقَبْلِ الصَّلَاةِ) يُفْرِغُ نَفْسَهُ ، ثُمَّ يَرْجِعُ يَصَلِّيُ ، ثُمَّ لَا يَنْشَوِشُ خَشَوْهُ وَيَحْتَسِبُ حُضُورَهُ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١) : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْعَى لِأَحَدٍ أَنْ يَصَلِّيَ وَهُوَ حَائِزٌ ، وَاسْتَخْلَفُوا فِيمَنْ صَلَّى حَافِئًا إِلَّا أَنَّهُ أَكْمَلَ صَلَاتَهُ ، فَقَالَ مَالِكٌ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ : أَحَبُّ إِلَيَّ بَعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ وَابْنُ الْحَسَنِ : لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا مِنْ فَرَائِضِهِ ، قَالَ : وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ تَوَضَّعَ بِحَصْرَةِ الطَّعَامِ فَأَكْمَلَ صَلَاتَهُ وَلَمْ يَتْرِكْ مِنْ فَرَائِضِهَا شَيْئًا أَنْ صَلَاتَهُ عَجِيزَةٌ عَنْهُ ، فَكَذَلِكَ إِنْ صَلَّى حَافِئًا فَأَكْمَلَ صَلَاتَهُ ، أَيْ مَخْصُورًا .

وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ فِي «الْبَدَايَةِ»^(٢) : اسْتَخْلَفُوا فِي صَلَاةِ الْحَائِفِ ، فَأَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ كَرَاهُونَ أَنْ يَصَلِّيَ الرِّحْلُ وَهُوَ حَائِزٌ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ صَلَاتَهُ فَاسِتَةٌ ، وَأَنَّهُ

(١) : الْأَسْنَدُ (٦/٢٠٥) .

(٢) : بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ (٦/١٨٠) .

يعيد، وروى ابن القاسم عن مالك ما يدل على أن صلاة الحاقن فاسدة، وذلك أنه روي عنه أنه أمره بالإعادة في الوقت وبعد الوقت، **إد.**

قلت: لكن في فروع المالكية: تبطل بمشغل، أي مانع من حقن أو قرقرة أو غثيان عن فوضي من فراققتها، كركوع أو سجود، ولو أشغله عن سنة مؤكدة يعيد في الوقت، انتهى ما في **«الشرح للكبيرة»**^(١). فعلم به أن رضي الله عنه موافق لمجمهور.

نعم، قال ابن العربي^(٢): اختلفت الأمة على أن انحصري يتبعي أن يدخل في الصلاة حاضر القلب حاشع الجسد، ولا يتم له حضور القلب إلا بحذف الحوائق وقطع المشتتات. ومع حضور الحدث والحوج لا يثنى له ذلك، بل يكون في قلبه إلا أن يكون سبباً من شغل الحوج وثلق الحدث، فإنه لا بضر، فإن كان كثيراً فصلى به أعدد الصلاة **أدأ**.

واختلف العلماء في تعليقه فذهب من علمه بالشغل المؤدي إلى شروء القلب وإسقاط الخشوع، وقال أحمد بن حنبل: اتعنت فيه انتقال الحدث، وعنده: انتقال الحدث بوجوب الخشوع، وانتقال المني بوجوب الغسل وإن لم يظهر، ومعلوم بأن الشهوة حصلت بانتقال المني وإن لم يظهر، فكان كالانقضاء الاختلائي، وبأن انتقال الحدث من غير وجه، فلا يكون أقل من منى الذكر، وهذا لا يصح، فإن الأحداث تثبت بالأغبار، **إد.**

وقال أيضاً في موضع آخر: أجمعت الأمة على منعه، واختلف في تعليقه، فقيل: لأنه يشغل ولا يوفى الصلاة حقها من الخشوع، وقيل: لأنه حائل تجاسة، لأنها مذكاة بالخروج، فإذا أمسكها قصداً فهو كالحامل لها، **إد.**

(١) (١/٣٩٨).

(٢) «صارمة الأسودي» (١/٢٣٥).

موفق لقضائه. مؤمنة، سوى عن الصلاة في حال أحسن التلويح بين المصنعي أن
يقيم ويرثه من شدة حقه.

ثم، الثاني^(١)، هذا إذا كان في الوقت سعة، غير نصير الوقت لشئ
- الصلاة على حاله حرمة للوقت. قلت: ويؤيده ما روي عن جابر بن عبد الله
أنه أخر الصلاة لظلم ولا غيره^(٢)، روى في السراج السنية وأبو داود^(٣).

وكان ابن رشد^(٤)، والمصنف من اختلافهم، اختلافهم في الشيء هل يدل
على تمام المعنى عنه أم ليس به، هي فساد؟ وإنما يدل على تأخير من فعله
فقط إذا كان أصلي، فعلى الشيء تعين الشيء به واحداً أو جازماً، وقد تمسك
بمقتضى سعة حاله، حذرت روى الشافعية، منهم من يجمع على ثوبان،
بمعنى من يجمع على أي حرية ذلك، فإن رسول الله ﷺ: «لا يحل لرجل أن
يصلي وهو حافي أحد» قال أبو عمر^(٥)، من سداً ألبس رجلاً صغرته الصلاة،
لا حجة فيه. ثم.

وكان الحلبي ويكره أن يدخل في الصلاة، وإذا أخذ حائط أو بوء التوبة
عند الصلاة والسلام، إلا صلاة حصرة الملاءمة، أحاديث، وأما: تعين الكمال
كم في عقابته، وهو مخصص الكراهة وإن قالوا: لا، بل هو في الغائط يشعل
وله عن الصلاة، ويذهب خشوعه بطلان، وإن مضي عليه أجزأه وقد أساء،
وكان أمراً لأمانته إياه مع ذلك من التعريض، وكذلك العكر إن أخذ البول أو
الغائط بعد الافتتاح، فيحتجم أنه يفسدها، وإن لم يفسدها أبرأه مع الإساءة.

(١) مرقاة المفاتيح (٢٠٠)

(٢) إسناده صحيح (١١٠)

(٣) صحيح أبو داود (٣٩٩١)

(٤) الصلاة (١٠٠٠) وأما: أن يخرج من بوء في الغائط: لا، وأما: في
مسألة (٢٠٠)

ما دام في الصلاة الذي صلى فيه

ونوعاً من السلائكة لمنظري صلاة خاصة، فاجتمع نهم النوحان معاً.

(ما دام في صلاة) بصم الميم اسم المكان والبقعة التي صلى فيها (الذي يصلي فيه) وفي النسخ المصرية: صلى فيه، وزاد في رواية للبخاري: في انتظار الصلاة وذكر المصنعي شرح مخرج العبادة. ولا غلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمراً على نية انتظار الصلاة كان كذلك، قاله المحافظ^(١).

قلت: وكذلك مسجد البيت: فيشمل المرأة أيضاً كما سيأتي في الحديث الثاني. وما قال المحفظ من أن التحول إلى البقعة الأخرى مثل الاستمرار في محله، يخالفه ظاهر حديث أبي هريرة الموقوف. لأنني

قال الداجي^(٢): يحتمل ذلك وجهين: أحدهما: ندعوه ما دام في صلاة، قيل أن يصلي فيه منقطعاً للصلاة حتى يصلي فيه إلا أن يحدث قبل صلاته، فيحب عنه القيام للوضوء، فلا يصلي عنه بذلك، والثاني: أن الصلاة تصلي عليه ما دام في مكانه الذي صلى فيه جالساً بعد صلاته فيه، إلا أن جلوسه فيه يكون إما تذكر بعد الصلاة، أو لانتظار صلاة أخرى، فهذا يعود إلى الوجه الأول، انتهى.

قلت: وفي حديث معاذ الطويل: من الكفارات الجنبوس في الساحد بعد الصلاة مطلقاً، لا يقيد بالذكر والانتظار، وقال عليه الصلاة: فإذا رأيتم الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان، فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَشْهَرُ مُسْكِنُهُ اللَّهُ مَعَ كَامِنٍ يَأْتِيهِ وَالْجُودُ الْإِيمَانُ﴾^(٣) رواه الشيخان في مسند أبي داود.

(١) انظر: افصح نباري، (١٦٨/٢) رقم (٦٤٧).

(٢) المنقضي، (١/٢٨٣).

(٣) أخرجه الترمذي برقم (٢٦٦٧) باب ما جاء في حرمة الصلاة في كتاب الإيمان.

بابه: تخفيف صلاة النافلة في السفر.

أخرج البخاري في ١٠ - كتاب الوضوء، ٢٦ - باب من حلت في المسجد يتغير الصلاة.

بمسلم في ٥ - كتاب النماز، ١٩ - باب من صلى صلاة الجماعة وانظار الصلاة، حديث ٣٧٩.

علايكا، لا يسع حرق في المسجد، وادعى بعضهم فيه الاجتماع، وفيه نظر، فقد حكى عن ابن المسيب والحسن أنه كانا يتر فيه ولا يحترق.

ثم حل يجوز إحراق التبرج في المسجد قال القاري: ومن لا يحرمه، لكن الأولى أحسن، لأن الصلاة تنافي مع ما يأتي منه وهو آدم، وذكر في شرح السيرة، قال أبو حنيفة في شرح السيرة: لا يحرم التبرج أن يخرج التبرج من فيه، وقال أبو حنيفة: وهذا عندنا مكروه، انتهى.

وفي التبرج: اختلف المشايخ في ثراه إحراق التبرج في المسجد، وأشار المصنف إلى أنه لا يجوز دخول الجماعة المسجد، وهو مفسر به، ولذا ذكر العلامة فيهم في بعض أدناه: أن قولهم: إنه ادعى التبرج يجوز الاستصحاب به، مقيد بغير المسجد، انتهى.

وقال ابن عبادي: لا يحرق فيه التبرج من أدناه كما في الأقبية، واحذف في السلف: قليل: لا بأس، وقيل: يحرق إذا احتاج إليه، وهو الأصح، أصح من سرج الطواف الصغير، انتهى.

وقال ابن العرس^(١) في قليل على ما مر إحراق التبرج في المسجد كذا يترك في يده إذا احتاج إلى ذلك، فإن المسجد لما تراه من بعاده عينه.

التهنئة أصغر لها شذير قذائس أو غول، وهذا بيان لقوله: نصلي، والتهنئة ما الله اعتر له اللهم ارحمنا، والتهنئة بين استغفرة والرحمة أن المعفرة

(١) تهذيب الأعراف (١٠١٦)

قال مالك: لا أرى قوله: «ما ثم يحدث» إلا الإحداث الذي ينقض الوضوء.

سنن الغزواني، والرحمة بإضافة الإحسان إليه، قاله العربي^(١) زاد ابن ماجه: «اللهم - عليه» وقد روي عن سعيد بن شبيب أنه عوثب على تخلفه عن صلاة الجنازة، فقال: قعودي في المسجد أنتظر الصلاة أحب إلي، لأن الملائكة تصلي علي، تقول: اللهم اغفر لسعيد بن المسيب، قال ابن عبد البر^(٢): وذكرنا في «التمهيد» من مخالفه، لأن صلاة الجنازة فرض قديمة، وفرض التكفاية أفضل من التطوع بالنافذة، كذا في «ابن رسلان».

(قال يحيى: قال مالك: لا أرى) المراد من (قوله: ما ثم يحدث إلا) أن يكون (الإحداث الذي ينقض الوضوء) لأن التناهد على غير الوضوء لا يكون مستطراً للصلاة، ويكون الإحداث في هذه الحالة إيذاء للملائكة أيضاً، وقيل: معناه مهمل الكلام الفصيح، قال ابن عبد البر: هذا ضعيف، وقول مالك - رضي الله عنه - أولى؛ لأن من تكلم بما لا يصح لا يخرج ذلك من أن يكون مستظراً للصلاة، قاله ابن رسلان.

قلت: وقد ورد هذا التفسير من أبي هريرة بنفسه أيضاً، فقد أخرج أبو داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يزال العبد في صلاة» الحديث. وفي آخره قليل: «وما يحدث؟ قال: ينسوا أو يضرطوا»، وقال الحافظ: المراد بالحديث حدث الفرج، لكن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اللسان واليد من باب أولى، لأن الأدنى منهما يكون أشد.

وفي «الدر المختوم» فيما يكره في المسجد: وأكل زهر ثوم ويسبح منه، ذكرنا كل مؤلف ولو بلسانه، قال ابن عابدين: للحديث الصحيح في انتهى عن

(١) «مجموعه» (١/٣) (١٦٨).

(٢) النظر: الاستدلال (٦/٣٦٥) و«التمهيد» (١٩١/٤١).

٣٦٩/٥٢ . وحدثني علي بن مسكان، عن أبي الربيع، عن
 (إبراهيم بن عبد الله بن رسول الله بن عمار) قال: «لا يزال أحدكم
 في صلاة ما قامت الصلاة تحبسه، لا يركع ولا يسجد حتى أقبلت...»

قرار لكل الترويض والصل، قال النبي: «... علة النهي التي العلة...»
 المسلمين، ولا يخصر بمسحده، بل الكل سواء، نرويه: «...»
 صحيح خلافاً لما في الحديث كل من أتى الناس لمسجد، ولم يقم
 أبو عمر - رضي الله عنهم - وهو أصيل في معنى كل ما يتأذى به انتهى.

٣٦٩/٥٢ - (أما ذلك) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - رضي الله
 عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا يزال أحدكم في صلاة ما أقبلت...»
 أيضاً إذا قدمت في دارك، وإذا انتظر دخول وقت صلاة أخرى (في صلاة) أي
 في حكم الصلاة من كثرة الأجر، والامتناع من الدعاء، وإن جاز له إلا أن
 الأفضل التجنب عنه

قال من رسلان: «...» ثم عذر عن التعريف ولم يثنى لا يزال
 أحدكم في الصلاة: «...» يعلم أن المراد نوع صلاته التي
 ينتظرها، واليكبر لتسوية (ما كانت) أي ما دامت كما هي رواه، ونحوه: «...»
 لسنة أي مدة دوام حبس المسجد إليه (الصلاة تحبسه) سواء انتظر وقتها أو
 فاقبتها في المسجد، «...» (أما الساجي)^(١)

قلت: «...» والأصل عند البعض من أن انتظار الصلاة رياضة، لأن العارضة
 بحسب نفسه عن التمسك والتصرف، إحصاءاً للعدد، وهذا مثله مرصداً لوقت
 الصلاة، وسيأتي في الحديث فيها

(لا يركع) أي المصلي من أن يركع (ويرجع إليه) أي لا يركع

(١) نسخة أخرى: «...» (١٣٣/٤) رقم (٨٥٤).

(٢) كما في الاستدراك (١١٠/٢) والنهيد (٣٩/٢٠١).

(٣) نسخة أخرى: (١١٠/٢).

إِلَّا الصَّلَاةَ.

أخرجه البخاري في: ١٠ - كتاب الأذان، ٣٦ - باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة.

ومسلم في: ٥ - كتاب المساجد، ١٩ - باب قضى صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، حديث ٢٧٥.

عن الخروج من المسجد (إلا الصلاة) لا غيرها، يعني يكون مخلصاً في نيته، لا يكون سائبه أمر آخر غير الصلاة، وهذا يقتضي أنه إذا صرف بنية عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب، وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر، قاله الزرقاني^(١). وهذا الحديث والتذييل قبله جعلهما البخاري حديثاً واحداً، وفي «الموطأ» جعلهما حديثين كما ترى، قال الحافظ: ولا حرج في ذلك، وفي الحديث بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطبقاً سواء ثبت في مجلسه ذلك من المسجد، أو تحول إلى غيره.

ولضيفة حكاهما النووي^(٢): أن عبداً استأذن سيده أن يدخل المسجد ويصلي فيه، فأذن له، ووقف خارج المسجد ينتظره، فأبطأ عليه العبد، فقال له: اخرج، فقال: ما يغلبني أخرج، فقال: من هو؟ فقال: الذي لا يحلبك تدخل، ولفظ البخاري في «باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة» عن أبي هريرة مرفوعاً^(٣): «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه ما لم يحدث: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه»، لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة. قال العيني. وقوله: لا يزال أحدكم أفرد، ماثل في شروحه عما قبله، وأكثر الرواة ضموا إلى الأول وجعلوه حديثاً واحداً، انتهى.

(١) مشرح الزرقاني (٢/٢٢٤).

(٢) «مرقاة المفاتيح» (٣/١٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٥٩) باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة إلخ.

٣٧٠/٥٣ - وحديثي عن مالك، عن سفيان مولى أبي بكر: أن أبا بكر بن عبد الرحمن كان يقول: من غدا أو راح إلى المسجد لا يريد غيره، إنما أراد أن يتعبد لله تعالى.....

٣٧٠/٥٣ - (مالك، عن صفوان) ضم السنين المهملة، وفتح النون وشذوذاً، (سفيان مولى أبي بكر) أو مولاه: أبا بكر بن عبد الرحمن، بن الحارث المخزومي^(١) (كان يقول: من غدا) أي ذهب وقت الغدوة، وهو أول النهار: ما بين طلوع الفجر إلى الزوال، قال ابن سيده: الغدوة: البكرة غلّم للوقت، وفي التصحاح: الغدوة: ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس (أو راح) أي ذهب بعد الزوال، وفي التمهيد: الروح: النفس، وقيل: من لند زوال كشمس إلى الليل، قاله النجاشي^(٢) (إلى المسجد لا يريد غيره) يعني يقصد المسجد لا أن يقصد غيره، يمر بالمسجد أيضاً، قال القاري: إن جلس فيه لعبادة، كعتكاف أو انتظار صلاة، أو ذكر كان مستحباً، وإلا فصاحاً، وقيل: يكره لغيره: إنما بُنيت المساجد تذكراً لله، انتهى.

المتعبد حبراً من غيره، وتخير يتناول جميع أنواعه من الصلاة والعلم وغيرهما، فيه إرشاد إلى تكثير أوقات الصالحة عند دخول المسجد (أو لعبه) عند اللام أي يعلم الخبر أحداً.

قال القاري^(٣): فيه دلالة ظاهرة على جواز التدريس في المسجد، خلافاً لما روي عن الإمام مالك، ونعله منع رفع الأصوات المشوشة، انتهى. وقال أيضاً^(٤): فإن المساجد لم تُبنى لثبات أي تشييد البناء ونحوه، بل

(١) هو أحد الفقهاء المحدثين، انظر ترجمته في طبقات الحفاظ، فتاوى (ص ٢٢).

(٢) عمدة القاري، (٤/٥٣).

(٣) سيرة، المصنف، (٢/٢٢٦).

(٤) سيرة، المصنف، (٢/١٩٩).

ثم رجع إلى بيته، كان كالمعجزة في سبيل الله، رجع عاملاً.

لذكر الله تعالى، وتلاوة القرآن والوعظ، حتى كره مالك السحت العلمي، وجوز أبو حنيفة وغيره لأنه مما يحتاج إليه الناس لأن المسجد محرم، انتهى.

قال ابن رسلان: قال مالك وجماعة من العلماء بكراهة رفع الصوت في المسجد بألحان وعبره، وأجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسلمة من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالألحان والقصود، وعبر ذلك مما يحتاج إليه الناس، لأن محرمهم، ولا بد لهم منه، وكراهة بعض المالكية تعميم النصيبان في المسجد، وفي: أنه من باب السبب، وهذا إذا كان بأسره، فإن كان بغير أجره مع أيضاً من وجه آخر، وهو أن النصيبان لا يتحرران من القدر والمسخ فيؤدي ذلك إلى عدم تظيف المساجد، وقد أمر رسول الله ﷺ بتظيفها ونظيفها، وقال: اجنبوا مساحدكم عبيادكم، انتهى. وفي البحار: ونحو الجالس في المسجد، غير الصلاة، ولا بأس به، لنقصاء كالدروس والفنوى، انتهى.

ثم رجع إلى بيته، وذكر الرجوع إلى البيت ليس باحتراز بل عرج مخرج العادة (كان كالمعجزة في سبيل الله) من حيث إن كلاً منهما يريد إعلاء كلمة الله تعالى، أو لأن كلاً منهما قد يكون فرضاً، وقد يكون برحاً كفاية، أو لأن كلاً منهما عبادة بمعنى متعد إلى المسلمين، قاله القاري^(١) (رجع خاتماً) قال ابن عبد البر^(٢) ومعلوم أن هذا لا يدرك بالترجيح والاحتياط، انتهى. وقد ورد مرصعاً عن سهل بن سعد، وأبي أمامة، أخرجهما الطبراني بإسناد حسن، وذكر لفظهما الزرقاني، أما حديث سهل فقال: (من دخل مسجدي هذا لم يعلم غيراً أو لم يعلمه كان قد سجد في سبيل الله)، وأما حديث أبي أمامة فقال: (من عاد إلى المسجد لا يريد إلا أن ينعم حيراً أو يعلمه كان كأجر حاج تاماً).

(١) إرواه الشافعي (٢/٢٢٦).

(٢) إبطر: الاستبصار (٦/٢١٧).

٥٤/٢٧١ - وحديثني من مائة... عن حبيب بن عبد الله
 بن حمزة، أنه سمع أبا هريرة يقول:
 جمعاً، قال أبو هريرة^(١)، وإسناد كل منهما حسن، كذا قال السيوطي^(٢)،
 انتهى.

قلت: روي في «الشمكة» عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
 «من جاء مسجدنا هذا لم يأت إلا بخير يعلمه أو يعلمه فهو بمنزلة المحامد
 في سبيل الله، ومن جاء لمير ذلك فهو بمنزلة الرجل ينظر إلى متاع غيره»، رواه
 ابن ماجه، وأبيه في «تذكرة الإيمان» قال القادي^(٣) - وهو مشعر محروم
 مما يتنفع به الناس في الدنيا من العلم والعمل والثناء - أجدل - وصي العقبي من
 الدرجات والجرى، انتهى.

قال الذهبي^(٤): لم يذكر في الحديث هل تعلم خيراً أو علمه، وإنما ذكر
 قصده إلى ذلك فيحتس أن يقصده حصل له الأجر فصار إذا رجع يكون آخر
 المقصد الذي معه كالمعلم، ويحتمل أن يراد أن ما رجع به من الأجر كأجر
 المحامد، وغنيته ما يعلمه، انتهى. يعني أنه تعلم الخير وتعلمه بالغنية
 حصل أم لا، وأخر مجرد المقصد بمنزلة آخر المحامد.

٥٤/٢٧١ - مالك، عن سفيان بن عيينة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال:
 «من عبد الله المحمدي، بضم الميم، فكون الجيم فكسر الجيم (أه) سمع أبا هريرة
 يقول: كذا في «الموطأ» موقوفاً، وهو مالك مرفوعاً ابن وهب عند
 ابن المبارك، وعنه ابن عمر، والبيهقي، وأخرجه ابن

(١) «شرح إرواقي» (١/٢٢٥)

(٢) «مطهر تنوير المسالك» (ص ١٧٨)

(٣) «مرآة المفاتيح» (٢/٢٢٢)

(٤) «المشتر» (١/٢٨٤).

عَنْ أُمِّ سَكْرَةَ، وَكَثْرَةَ الْأَهْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ،

وهي «هامش الترمذي». الإِسْعَ على ثلاثة أنواع: فرض، وهو استيعاب المصلي مرة، وسنة، وهو العمل ثلاثاً، وسنحب، وهو الإحاطة مع الثلاث، كذا سحنه من «مَدِينَةِ الْمَرْحُومِ بُولَانَا مُحَمَّدِ إِسْحَاقٍ» انتهى. وأخرج البخاري في «صحيحه» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - الإِسْبَاحُ: الإِفْعَاقُ، وقد روى ابن المنذر عنه - رضي الله عنه - أنه كان يغسل رجله في الوضوء سبعاً، قلت: وذلك لأجل الإِفْعَاقِ فَإِنَّهَا مَعْلُ الْمُتَنَزِّلِ.

(عند السكارة) جمع مكرهة، بفتح الميم، أي لكره والمشقة، قال أبو عمر^(١): هي شدة البرد وكل حال يكره الشرع فيها نفسه على الوضوء، قال الباجي^(٢): والاحتكاك على أنواعها من شدة برد، والتم جسم، وفلة ماء، وحاجة إلى النوم، وسجلة إلى أمر، وغير ذلك. قال الأبي^(٣): وهي تكون شدة البرد وألم الجسم وفوت المحبب وتكلف طلب الماء، واجتماع شئ وغير ذلك، وتخزين الماء لدمج برده لتفري على العادة لا يمنع من حصول الثواب المذكور. انتهى.

(وكثرة الخطأ) بالقسم، جمع خطوة، بالفتح السرة، وماضي ما بين القديس (إلى المساجد) وهو يكون بعد الدار من المسجد وهو مختار البصري على الظاهر، إن قال قبه: إن بعد الدار عن المسجد أفضل، انتهى. أو يكثر المني ونواني أحضور إليها وهو لأوسع، فلا يخالف إذا حديث: «شؤم انذار بعده عن المسجد، نعم الجمع بينه وبين حديث: بني سبعة ما أرادوا أن يتحولوا قريباً من المسجد فقال لهم النبي ﷺ: يا بني سبعة دياركم فكذبوا ثاركم»، إن نشأته من حيث إنه ربما أدى إلى فوات الوقت، أو الجمدة،

(١) نظروا «الاحتكاك» (٢١٩/٦).

(٢) «المنهي» (٢٨٤/١).

(٣) «كبدل إيمانك إيمانك» (٣٨/٢).

وانتهج من حيث كثرة الحصى والحجبة مختلفة، وصح ابن العماد بأن النذر الصيغة أفضل، قاله الذري^(١)، وقال ابن حجر: محال ذلك فيمن لم يفته بعد دار مهم قبيح، كتسليم علوم، ونعمته، ونحوه من فروض الكفايات، ولا لتفريه أفضل في حقه كالتصحيح عن يحيى بن أبي.

والأوجه عندني أن النذر المزيد من المسحود أفضل، وقد عرفت أنه لا يخبره أحد من كثرة الحصى إلى المسحود، بل يريد حديث شؤم النار بعده عن المسجد، وأن حاجته هي منعة فكان له رخص وهو كراعة أن يمرى شديدا، فالتعني: إن فات عنكم بعض التوابع حصل لكم بعض العوائد وإنه تبارك أنس - رضي الله عنه - قال: عقره ومروا له رخصة أن يعود المدينة.

قال الحافظ^(٢) في شرح حديث نجر... وفي الحديث استحبنا السكني قرب المسجد إلا نمر منعت به منعة أخرى، أو لواد تكثير الآخر بكثرته فسكني ما لم يحمل على نفسه، وهو جهة أنهم غدوا السكني مغربا والمسجد المفضل الذي نمر، فما ذكر عليهم السكني صلاة ذلك من رجع دونه المفسدة ما حللتهم حوائج المدة على المدة (الداوية)، وأعلمهم بأن لهم على التردد إلى المسجد من القصر ما يقوم مقام السكني، فردد - المسجد أو يزيد عليه انتهى.

ثالث: وروى أحمد بن محمد بن أحمد بن حنبل في مسنده عن حنيفة رضى الله عنه أفضل النذر القريبة من المسجد على النذر البعيدة، كفضل الذري على الناعمة، كما في جميع التفارقه (وكذا في أصل المسند أحمد)، ويشكك غيره، في التفرقة^(٣)، روى

(١) مرقاة المفاتيح (١/٢٩١، ٢٩٥).

(٢) مع الزيد (١/١٢٠، ١٢١).

(٣) مرقاة المفاتيح (٢/١٩٥).

وَأَتَيْتُكَ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ،

أحمد. ثم: «فضل النار المبيدة عن المسجد على التقوية كفضل النار من على الخندق»، وثمة على أن الحديث من باب الفضائل منجبر بما تقدم.

ويؤيده أيضاً أمر ﷺ بماء المسجد في الدور، ويؤيده أيضاً حديث أبي بن كعب عند مسلم، وأبي داود في قصة الأنصاري بعيد النار من المسجد، فقبل به. فقال: ما يسرني أن مترني إلى جنب المسجد، قال: أي؟ فحدثت به حملاً، الحديث. فهذه الشكوى من الصحابة، وتفسيره عليه السلام على ذلك قال: «على أن فضل قرب المسجد كان معروفًا، فأمل.

هذا وقد بنى النبي ﷺ حجرته حول المسجد وكفى به فتوة في الفضل قال الثوري: «ولا دلالة في الحديث على فضل النار البعيدة عن المسجد كما ذكره ابن حجر فإنه لا عصابة للبعد في ذاته بل في تحمل المشقة المترتبة عليه، وإذا لم كان للنار طرفان إلى المسجد، ويأتي من الأبعد ليس له ثواب على قدر الزيادة، وإنما رتب في الحديث على كثرة الخطأ تنبيه لمن بعد داود، انتهى.

وفي الشرح الكبير من هذه الأحكام: «الأنس قصد الأبعد أو الأقرب؟ على روايتين، إحداهما: قصد الأبعد أفضل لتكثر سطوة في طلب الثواب فتكثر حسنة، والرواية أي موسى مردوعاً، أعظم الناس أجراً بأعدهم فأبعدهم مشقة، والذنية: قصد الأقرب؟ لأن له حواراً فكان أحق بصلاته، كما أن النار أحق بهمة حارة، انتهى.

قلت: ولأن بناء المسجد هي الدور مأمور به، واعتدل الأمر أنس من اكتساب الفضائل.

(وانتظار الصلاة بعد الصلاة) بأن يصلي في جماعة ثم يجلس في المسجد

ينتظر الصلاة الأخرى، قال الداحي^(١): وهذا يختص بالصلايتين، يعني الظهور فيتنظر العصر، ويصلي المغرب، فينتظر العشاء، أما انتظار الفجر بعد العشاء فلم يكن من عمل الناس. ولأن وقت يتكرر فيه الحدث، وكذلك انتظار الظهر بعد الفجر، ولما انتظر المغرب بعد العصر فلا أدنى لأدب نصاً، وحجته عدي حكم انتظار الظهر بعد الصبح، والذي يتكرر في نفسي أنه رأيت فيه رواية عن مالك، ولا أذكر موضعها الآن، انتهى.

قلت: والأوجه عندني التحقق بانتظار العشاء بعد المغرب؛ لأنه وقت لا يتكرر فيها الحدث، وهو مختار من العربي. كما سيأتي في كلامه، ويؤيده ما تقدم من حديث أبي هريرة في ساعة التحممة، ومول عبد الله بن سلام: ألم يفل رسول الله ﷺ من جلس محسباً ينظر فيه الصلاة، الحديث. وقد توافق عند الله من سلام وأبو هريرة كلاهما في أن انتظار المغرب داخل في ذلك، ويؤيده أيضاً ما هي «الإسباغ» عن الحسن: أن رسول الله ﷺ كان فيما يذكر من رحمة به يقول: «لله تعالى قال يا ابن آدم اذكرني بعد صلاة العصر ساعة وبعد صلاة العصر ساعة، أكتب ما بينهما».

وهي «الأذكار» للرواية عن ابن كسي^(٢) بإسناد ضعيف عن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن أحلس مع قوم يذكرون الله عز وجل من صلاة العصر إلى أن يحمر الشمس أحب إلي من أن أعتق ثمانياً من ولد إسماعيل».

وهي «ذكر التنوير» أخرجه أحمد عن أبي أمامة: أن رسول الله ﷺ قال: «لأن أعتد أذكر الله وأكبره وأحمده وأستبجعه وأذنبه حتى تطمع الشمس أحب إلي».

(١) زاد في (٢٥٥١٠)

(٢) نظير: جعل اليوم وثيقة لاسي الذي (١٦٦) رقم الحديث (٢٧٢).

[illegible]

والألا رحمه عليّ عموم الحكم كسائر الصلوات. ولعلّ الأبي^{١٣} ليس
في الحديث ما يدلّ على قصره على من تركي الوقت لولا ما ذكره أي الحاجي -
من أنه ليس من عمل الناس انتهى. قلنا: لكنه معناه كما هو معلوم، وصرح
به ابن العربي كما سنأتي من كلامه إذا قلنا في «التعاريف»: ويحتمل أن يراد به
تعلق القلب بصلاته بعموم الجنس انتهى. قلت: وهكذا هي «الإكمال»
وسنأتي كلام ابن العربي تبعاً.

- | | |
|---|--|
| (1) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ | (6) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ |
| (2) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ | (7) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ |
| (3) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ | (8) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ |
| (4) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ | (9) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ |
| (5) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ | (10) $\mathcal{A} = \mathcal{A}_0 \otimes \mathcal{B}_0$ |

(١٩) * الكمال: كتاب الفقه: (٢: ٢٩)

.....

والعموم هو الأرجح في نظري انقاصر فإن النبي ﷺ ناسب إلى انتظار الصلاة بعد الصلاة مطلقاً في ربوات كثيرة، ولم يخص صلاة دون صلاة، وحكم التوحي في «سراج مسلم» قول الشافعي - ثم قال - وفيه نظر، ثم قال - يظهر: إذا، أن ينتظر في المسجدة أو يكون في بيته، أو ينتقل بكسبه، وقوله متعلق بها ينتظر حضورها فكل ذلك داخل في هذا الحكم، وبزيادة حديث: «ورجل عليه معول بالمسجد، إذا خرج منه حتى يعود إليها» انتهى، واختاره القاري^(١) إذا قال: يعني إذا صلى جماعة أو منفرداً ثم ينتظر صلاة أخرى وبعقل فكرة بأن يجلس في المسجدة، أو في بيته ينتظرها، أو يكون في شرفة، وفيه معن بها، انتهى.

قلت: والحديث الذي أشار إليه المغيرة يأتي في النواص: بلفظ: تسبعة ظله، إن بي ظله يوم لا ظل إلا ظله، إمام حديث - رتب نشأ في عبادة الله - ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود، الحديث.

وقال ابن العربي^(٢) قوله: أنتظر الصلاة بعد الصلاة أربعة - وجهين أحدهما: الجسوس في المسجد، وذلك ينصوب بالعبادة في ثلاث صلوات: العصر والعصر، والعشاء، وفي العبادة في أربع: هي عند، وفي الصبح، ولا تكون بين العشاء والصبح، والثاني: تعديف الغيب بالصلاة، والاهتمام لها والشاغب بها، وذلك ينصوب في الصلوات كلها، انتهى.

فللحكم المذكور من اثلاثه عند الشافعي، وابن عرفة، والغاضي، كما حكى عنه المغيرة، أو الإضافة لانتظار الصلاة كما عليه ابن عبد البر، وقال الأبي: إنه الأظهر (الرباط) لموضع فيه، أو أفضل أنواعه، أو الزيادة المتمكن

(١) السفر، شرح صحيح مسلم، النووي (٣١٢/١١٢)

(٢) إرشاد السائق، (١٥/٣٢٦)

(٣) عارضة الأصول، (١١/١٦٨).

وَالْحُكْمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ

أخرجه مسلم في ٢ - كتاب الطهارة، ١٩٥ - باب فقط بإسناد الوفا - حسن -
 - قاربه، حديث ٤٩

٥٦/٣٧٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ يَقُولُ: الرِّبَاطُ.....

التفسير: فذللكم الرباط، أمثل على الرباط لأنه ربطه عنه على هذا العمل
 وحسنه عليه، يقال: ربطت أي لا أربط، فذللكم الرباط كبره ثلاثاً تأكيداً
 وبعضها لشأنه، وقال مسلم في صحيحه^(١) ليس في حديث شعبة ذكر
 الرباط، وفي حديث مالك بن مريم فذللكم الرباط، فذللكم الرباط، انتهى

وهي المسندة^(٢) وهي رواية الترمذي، ثلاثاً، وأخرج الترمذي أولاً برواية
 علي بن حجر، وذكره فذللكم الرباط مرة واحدة، ثم قال: وقال في رواية
 حديث: فذللكم الرباط، فذللكم الرباط، فذللكم الرباط، ثلاثاً، انتهى

قال الشافعي^(٣) قد قال مسلم في حديثه: روي عنه عدة ولا تأخر
 السوطات ثلاث، وكذا قال، أخرجه الترمذي والبيهقي في صحيحهما من
 طريق مالك ثلاث، انتهى، قيل: أراد أن تكونه ثلثاً برباط، فإن
 ابن العربي^(٤) أراد به تفسير قوله تعالى: فَاقْبِضُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْوُجُوهِ، وقد بينا
 في كتاب أرواح العربيات^(٥) عن القسم الرابع، انتهى

قلت: وأخرج السيوطي عن جماعة من الصحابة أن الآية بولس في انتظار
 الصلاة بعد الصلاة

٥٦/٣٧٣ - (مائل) أنه بلغه تقدم الكلام على ثلاثيات مالك في معناه
 (أن مسلم بن الحبيب قال: فقال: اختلف أهل اليمن في أن مثل هذا الكلام

.....
 (١) (٢) (٣) (٤) (٥)

(٦) أخرج الترمذي، (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

أن أبا هريرة - أحد من أئمة الصحابة - حدث أن أبا عبد الله - أحد أئمة المرجوع إليه -
 قال: **مناقب**

يكون موثقاً أو مدعواً إذا ثبت من أصحابي، أو مقصوداً أو غير ذلك، محل
 بحثه في أصول الحديث، وسأني عن أبي عبد الله أن الحديث مما لا يدرك
 ما نسبنا، فقلت: بل روي مدعواً شيئاً، أخرجه أبو داود في «المعجم» عن
 سعد بن كريب أن أبا هريرة قال: «لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء إلا
 مطلق، إلا أئمة أخرجت حاجة وهو يريد الخروج»، قال الترمذي^(١)، ورواه
 عبد البر في مصنفه: «أخرجنا ابن عيينة عن عبد الرحمن بن قيس عن
 ابن المسيب، قال: «لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء» أي الأئمة، لأنه
 دعاء إلى صلاة الجماعة، فمن خرج فقصده خلافهم وتبريل جسد عنهم وهذا
 منقول بالتلفظ، قاله البرقي.

والأحد يريد الخروج إليه أي إلى المسجد، ويخرج ضرورة قد حدث
 له بالحدث وغيره، إلا عطفاً يعني أن ذلك من أعمال المنافقين.

قال أبو عبد الله^(٢): «هذا لا يفتل مثله شيء، ولا يكون مثله إلا
 مؤثراً»، وأخرج الطبراني هذا الحديث مدعواً عن أبي هريرة قال: قال
 رسول الله ﷺ: «لا يسبح الله في مسجدتي هذا ثم يخرج منه إلا لحاجة ثم
 لا يرجع إليه إلا متطهر».

وقد ثبت عنه ما في مسلم وأبي داود وأحمد عن أبي الدرداء قال: «كان
 نعوذ في المسجد مع أبي هريرة فأذن المؤذن فقدم رجل من المسجد يمشي
 فأنه أبو هريرة نصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة^(٣): «أما هذا فقد

(١) نصب الرتبة (١: ٢٢٢)

(٢) نظم الشهادة (٢: ٢٢٢)

(٣) مسند (٢: ٢٢٢)، وأبو داود (٢: ٢٢٢)، والترمذي (٢: ٢٢٢)، والبيهقي (٢: ٢٢٢)،
 من طريقه (٢: ٢٢٢)

(١٩) باب النهي عن الجنوس لمن دخل المسجد قبل أن يصلي

عصى أبا القاسم عليه السلام، زد في رواية أحمد ثم قال أبو هريرة: أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنتم في المسجد فنودي بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلي، قاله الزرقاني^(١).

قلت: وفي المشكاة: أخرج هذا الحسن عن عائشة برواية أحمد، وعن عثمان برواية من ماله، قال الباجي^(٢): هذا في من لم يصل تلك الصلاة، فأما من صلاه فلا يخلو أن يكون صلاها في جماعة، فيخرج من المسجد عند البدء والإقامة، وإن صلاه فذأ، فقال ابن الماجشون: لأن يخرج من المسجد ما لم تقم عليه الصلاة، فإذا أقيمت لزمه أن يعيدها في الجماعة، انتهى.

قلت: وكذلك عبد الحنفية إلا أنهم قالوا: من صلاها منفرداً لا يعيد العصر والمغرب والشجر كما تقدم مفعلاً في محله لعدم جواز التطوع بها، وفي النهاية^(٣): ومن دخل مسجداً فد أن فيه يكره له أن يخرج حتى يصلي لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يخرج من المسجد بعد البدء بالحديث إلا إذا كان ينظم به أمر جماعة، لأنه ترك صورة التكميل معي، وإن كان قد صلي وكانت الظهر والعشاء فلا بأس بأن يخرج لأنه أوجب داعي الله مرة إلا إذا أخذ المؤذن في الإقامة، لأنه يشتم لمخافة الجماعة عبداً، وإن كانت العصر أو المغرب أو الفجر خرج، وإن أخذ المؤذن في الإقامة لكرهية الشغل بمنها، انتهى.

(١٩) النهي عن الجنوس لمن دخل المسجد قبل أن يصلي

اختلفت النسخ في ذكر هذه الترجمة، فلا توجد في النسخ المصرية^(٤)

(١) شرح الزرقاني ١/١٢٧ (٢٢٧)

(٢) المستدرج ١/٢٨٥.

(٣) الهدية مع فتح القدير ١/٤١٢.

(٤) هذه الترجمة لا توجد في نسخة

١٣٧٩ هـ - حدثني حمى عن والده عن جده عن عبد الله بن
 أبيه عن حماد بن مسلم الباقلي عن أبيه عن حماد بن منصور عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال: لا يدخل الجنة من لم ينجس نفسه ..

 وفي الترويح من الشوق وغيره، ونوجه في التمسح لغيره، ولا ينبغي وجوده،
 وبما في الخلاه على الله من الحبيب.

١٣٧٤هـ - (١٩٥٥م) في حيدرآباد بن عبد الله بن الزبير ابن العوام الأسدي
 اعرضني آية الحارث الدمشقي الساجي. ثم جاءه من سنة ١٣٦١هـ، وفي إرجاء
 جامع الأصول. مات في هضم من عند الله أو بعد فقير. ودفن هناك
 سنة ١٣٦٥هـ (مصر عسكو) بفتح العين التي سلبها بضم السين التي خلفه بكون
 اللام (الروقي) بضم نون، بفتح الراء بعده خاف، نقة من كثر التابعين،
 وبقال له رزية. مات سنة ١٣٦٥هـ.

عن أبي قتادة أن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي» وهو مشهور ولا يجزئ شاك جامع كتاب صحيحه. قال ابن رسلان: يدخل في عموم الصلاة، وإنزاع في ذلك من دقيق تعدد قوله: «لا يجلس فإنه يحسن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فإذا لم يكن محمداً انتهى انتهى»

وقيل: قد ظن أن الخديس مخصوصه ليس هو المستفود بالتعقيب عليه، بل المستفود هو المحضون في غمعة فما يتبعه إمام الحرمين - رضي الله عنه - الخديس من الخلو من غمعة فكم منسب على أنه لا يستعمل شيء - غير صلاة ركعتين - فإن المراد: ويصل على ذلك، أنه لم يدخل ودم أو استمر فمعناه فإنه يكره له ذلك وهو مصنف، وحديث أبي ذر مفسر بذلك - فإنه أحرقه ونقط: وإذا جاء أحدكم الموت، فلا يصل ركعتين أو سهواً

یہی انجیلی^{۴۰}، جان دھل سحارا! حقیقت میں دیت مارا، منہی، وہی

فَأَيُّ كَيْفٍ

«كُتِبَ ذِكْرُ» للتذكير، ويدل على أنها مصدر داخل يريد بفرواً، فهي، وفي هذا من أروضة البحث حين: «يذهب لكل داخل أي وإن كان محدثاً، وغير مرید الخلو في المسجد على تعمد، انتهى، وقرئ به «في قبل تعارب»^(١) للتحذير إذ قال: «ومن تحية المسجد وكهان ما أكثر لمن دخله بعد الجوس به أو لا» انتهى.

(فسر كع) أي «أصل» أخلق الجزء وتراد الكي، وانتمى لصفة الفتوى على أن الأمر للذهب، وقال بظاهرة، بالوجوب، قال ابن رشد: للجمهور على أنها مذهب إليها من غير إيجاب، وذهب أهل الظاهر إلى وجوبها، انتهى. قال الحافظ: «لدي صريح من ابن حزم عنده قال أن عابدين^(٢) تحدث قول الثمانين: «ومن حية المسجد كتب الشراج في هادش «الخراش» إن هذا رد على صاحب «المعاصرة» حيث ذكر أنها مشبهة، انتهى. قال الحافظ: وذهب الجمهور إلى أنها حد، «فمن اتقوى» إنه إجماع المصنفين.

قال ابن رشد^(٣): «وسبب الخلاف في ذلك هل الأمر محمول على التذب أو الوجوب؟ فإن الحديث متفق على صحته، فمن تعلق في ذلك بما سبق عليه الجمهور، من أن الأصل حمل الأوامر المطلقة على الوجوب، حتى يدل التمثيل على التذب، وأن يتقاع عنه دليل يفلل أحكام من الوجوب إلى التذب، فإن التمكن والبيان، ومن انتدح عنه دليل على حمل الأوامر ماها على التذب، أو كان الأصل عنه في الأوامر أن تحمل على التذب حتى يدل التمثيل على الوجوب، كما قاله قوم، فإن: «لو كفتن غير واحتش» تكن الجمهور إنما ذهبوا إلى حمل الأمر ماها على التذب لتكاد التعارض بينه وبين

(١) (٢-٦٩)

(٢) «لو كفتن على قدر الشخار» (٢-٦٥)

(٣) «مدية» (٢-٦٩)

الأحاديث التي تغتضي بظاهرها، أو نصها أن لا صلاة معروضة إلا الصلوات الخمس، اهـ.

وقال المصنف: وفقها لأصحاب حملوا هذا على التلبس لفوق عليه السلام^(١)، إلا أن نطرح^(٢) لمن سألته عن الصلوات هل علي غيرها؟ ولو قلنا بوجوبها لحرم علي المحدث بالحدث الأصغر دخول المسجد حتى يترضا، ولا لماش به، فهذا حاز له دخول المسجد ثم إنه لا يجب عليه سجودها.

قلت: ومن أدلة عدم الوجوب أيضا قوله ﷺ لمن شئت: «اجلس فقد أتيت»، ولم يأمره بصلاة، كذا استدلل به الضحاري وغيره. وقال ابن عبد البر^(٣): جمهور الفقهاء في داخل المسجد على أن يركع ركعتين وإن شاء أم يركع، وأوجه أهل الظاهر، والذي عليه السلف ما ذهب إليه الفقهاء.

وذكر ابن أبي شيبة^(٤) عن زيد بن أسلم كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون المسجد ثم يرحلون ولا يصلون، وروى حماد بن زيد عن العريزي عن جابر بن زيد قال: «إذا دخلت المسجد فصل فيه، فإن لم تصل فيه فاذكر الله فكأنك قد صليت» كذا في ابن رسلان، مختصرا.

قلت: زاد ابن أبي شيبة في «مصفه» في حديث زيد بن أسلم قال: ورأيت ابن عمر - رضي الله عنهما - بفعله، وأخرج عن نافع أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يمر في المسجد ولا يصلي فيه، وأخرج عن حنشل قال: رأيت سويد بن غفلة يمر في مسجدنا فرمى صلى وربما لم يصل، وعن خاند بن أبي بكر قال: «رأيت سائما يمشي من المسجد حتى يخرج من

(١) انظر: «الاستدكار» (١/٢٢٣).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١/٢٢٠).

ركعتين، قبل أن يجلس د.

أخرجه البخاري في: ٨ - كتاب الصلاة، ٦٠ - باب إذا دخل المسجد فركع ركعتين

ومسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ١١ - باب استحبنا تحية المسجد ركعتين، حديث ٧٠

المرحومة فلا يصح فيه (ركعتين) لا مفهوم لأكثره بالاتفاق، واختلف في ثقله والصحيح اعتباره فلا يثبت هذا المصح بأقل من ركعتين، فانه الحافظ^(١) وبعد لزوماني وقال ابن رسلان: مشتبه أن التحية لا تحصل بأقل من ركعتين على الصحيح، وهي وجه تحصل بركعة لحصول الإكرام، اهـ.

قلت لا صلاة أقل من ركعتين عندما الحنية والتمنيكة، خلافاً لشافعية والحنابلة، كما تقدم في صلاة التل، فلا اعتبار بأقل من ركعتين عندنا، وهو ظاهر، وأما عند الشافعية فمع صحة التطوع بركعة واحدة عددهم لا مكبي تحية المسجد أقل من ركعتين، كما تقدم من كلام الحافظ. وفي «حاشية الإقناع» أقلها ركعتان قبل أن يجلس، وفي «روضة المحتاجين»: هي ركعتان وأكثر بنية واحدة في المسجد، فلا يحصل بأقل من ركعتين، هـ.

قال في «عامته»: الإقتصار عليهما، أفضل من الزيادة العائرة، قال في «حاشية الإقناع»: لأنه لو ادعاه، وكذلك عند الحنابلة، قال في «مير»^(٢): تسن تحية المسجد ركعتان وأكثر، ليس دخله فسد الجلوس به أو لا، غير خطيب دخل الخطبة، وقبسه، وغير ذلك، ولا تحصل بأقل من ركعتين، ولا بصلاة جنازة، وسجود تلاوة، وشكر، هـ.

(قل أن يجلس) ذكر في «روضة المحتاجين» أنه خرج معرج الغالب

(١) نظر «فتح الباري» (١/٦٧٠) رقم المسند (٤١٤).

(٢) نظر (١/٦٧٠)

من ومن الصلاة من قيام، فلو جلس ثلثيها وأثنى بها، فمروا من فعود حارة،
وإذا لم أعبد بها فانت، لم أزد الفعود لأتساق، اهـ.

وقال من رسالة: المحدث ديانة فعتي: الأعمد بهما، حتى لو جلاهما
لعدا كفى سواء أحرم قائماً له جلس، أم أحرم جالساً وتصل إحرامه بأن
جلسه، لأن "يجوز من جلوس في غير صلاة، اهـ.

ثم إن حنن جبل أن يرجع، فأنزل لا يرد له، وفيه نظير، لما رواه
ابن حبان عن أبي ذر: أنه دخل المسجد فقال له النبي: "أركعت ركعتين؟"
قال: لا، قال: "لم تاركعتين؟" فرحم عليه ابن حبان في "صحيحه"، وتعب
المسجد لا يوثق بالحنن، ومنه في قصة ذاك المحدث^(١).

وقال: يحتفل من وقتها غير الجلوس، ص يصلي، ويعدّها وقت حواز.
وقال ابن عابدين: لا يقطر بالجلوس عدداً واجباً قالوا: في الحركم، إذا دخل
المسجد سجدكم، إن شاء، صلي السجدة عند ركوعه أو عند خروجه لحصول
التمسود كما في "الدرية"، وأما حديث "الصحابين" لا يجلس حتى يصلي
ركعتين فهو بيّن الأولي، نعمت ابن حبان في "صحيحه"، فلم ياركعتين،
وتمت هي "الحديث"، اهـ.

ومع "الظهير الجذابي": رواية "أصميم" أن رجلاً أتى بنية الاعتكاف
مع بشي ثياب على اعتكافه أيضاً ليس شيء، لأن مسحة الاعتكاف، لا يترقب
على الجلوس، انتهى.

ف. القاري: هذا بعض بعض الفروع من الجلوس، لأن لم القيام للصلاة
لأن أصل لا أصل له، اهـ.

فصل: اللهم إلا أن يقال: إن الأصل فيه أن لا يسبي أن يصلي وقد حذر

(١) من ضمن المخطوطات (٣٧٨) ومصحح مائة (١٠١٠-١٠١٨)

السهم. فيبطل الخشوع، ثم يجعل هذا عاماً لجميع الناس، وهذا وثموت
بالمجلوس عند الشفاعة، ففي «روضة المحتاجين»: وثموت بالمجلوس العويل،
وبالوقوف كذلك، ومواء كان عبداً أم سيداً أم جهالاً، وبالمجلوس القصير
عبداً مع الثمك، أم إذا كان مستوفراً فلا نفوت إذاً مع طول الفصل. اهـ.

وقريب منه ما في جبل النابذة من فروع الخنابلة إذ قال: فإن جنسي قد فعلها قام فأتى بها إن لم يطل الفصل. اهـ. وفي الشرح الكبير من صواع المالكية: كره المجلس قتلها ولا تضطه. اهـ.

ثم اختلف الأئمة في مسائل تحت حديث الثَّابِّي، ومن جملة ما اختلفوا فيه الداخل في المسجد قبل صلاة الفجر، قال ابن رشد^(٤٤): اختلف العلماء من هذا الباب فبعض جاء المسجد وقد ركع ركعتي الفجر في بيته هل يركع عند دخوله المسجد أم لا؟ فقال الشافعي: يركع، وهي رواية أشبه عن مالك، وقال أبو حنيفة: لا يركع، وهي رواية ابن القاسم عن مالك.

وسبب اختلافهم بمنازعة عموم قوله عليه السلام: «لا صلاة بعد فقير إلا زكعتي الصبيح» فيها أن عمومها وعمومها، أحدهما في الزمان، والآخر في الصلاة، وذلك أن حديث الأمر بالصلاة عام في الزمان، خاص في الصلاة، وحديث النهي عام في الصلاة، خاص في الزمان، فمن استثنى خاص الصلاة من عامها رأى الركوع بعد زكعتي الفقير، ومن استثنى خاص الزمان من عامه لم يوجب ذلك. اهـ.

وقال الطحاوي: جملة الأوقات التي يهي عن الصلاة فيها نهي هذا الأمر فاعلها فيها، قال الحافظ: مما عموماً تعارض الأمر بالصلاة لكل داخل، والنهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة، فلا يك من تخصيص أحد.

(٦) $(\tau, \theta, \beta) \in \mathcal{S}$ المستقيم.

العموميين فذهب جميعاً إلى تخصيص التيميم والعميم الأمر. وهو الأصح عند الشافعية، وذهب جميع إلى عمدة وهو ما ذهب إليه الشافعية والحنفية، انتهى.

وهو ما شرحه الكبير^(١) فقال: وقد روي عنده مسجد فداخلي موفين وقت حواره. ثم وبذلك ذهب الشافعية، قال في بيان المأرب^(٢): أوقات التيميم من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس قيد رمح، ومن صلاة العصر إلى غروب الشمس، وعدة فدية حتى أروق. والحدود صلاة التطوع في هذه الأوقات، ولا تعقد ولو جاعلاً للوقت أو التحريم حتى ماله سب كسجود تلاوته، وبخية سجد سوى ناحية مسجد حال خطبة الجمعة. ٤

قال العيني^(٣): هناك فصل دخول المسجد ليصلي فيه في الأوقات المذكورة لا يجوز ذلك عند الشافعية، وقال النووي: هي سنة بجماع، فإن دخل وقت له لم يكره له أن يصلي ثم يقول ألى حبيبة وأصحابي. وحكي ذلك عن الشافعية، ومذهب المصنف أن لا يكرهه. ٥.

ثم: وبقردهم أنه لا بد من تخصيص الحديث الأمر بالانحياز لأن الداخل والإمام يصلي المكتوبة لا يصلي عمدة أحمد، حديث: إذا أقبلت الصلاة ولا صلاة إلا المكتوبة. ثم بين الأعيان التي تخصيص المصلي، ويخصص حسب عدد الشافعية خاصة الخطيب، إذا دخل المحطة، كما سيأتي، وإذا الداخل في آخر المحطة، فهذا هو المعنى، على تخصيص أحداث الأمر بالصلاة، وبقرده أيضاً. ويخصص الداخل في المسجد صلاة التيميم، ويخصص منها علماء النجدة الداخل عند الجمعة أيضاً.

(١) ١١ ٢٠٢

(٢) ١١ ٢٠٧ - ٢٠٩

(٣) ١١ ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١

قال النووي بعد ذكر أحاديث مالك الخطيئة: هذه الأحاديث كلها مبرحة في الدلالة على مذنب السعدي، وهذا إسحاق وقضاء السحلي: أنه إذا دخل الحرم يوم الجمعة والإمام يخطب يستحب - أنه يهتف ركعتين تحية المسجد وذكره الحسن فليس أن يهتف بهما، وأنه يستحب أن يتجلى بهما ليسمع الخطبة، وحكى هذا المذهب أيضاً عن الحسن النخعي وغيره من المتقدمين كذا في العيون^(١).

قلت: إلا أن عندنا لما فيه يجب أن يقتصر ههنا على أقل معروى كما صرح به أهل فروعههم، وحده في الحديث^(٢)، ومثله أيضاً غير الخطبة ومن حديث عنه أول الجمعة، وقال في الروضة المحتاجين^(٣)، ولا بأس بالتحية لخطيب إذا خرج من مكانه للخطبة، ومن التحية هي حدة صحتها من دخل في آخر الخطبة بحيث لو فعلها مائة أول الجمعة مع الإمام.

وقال القاضي في ذلك: مالك والماليت وأبو حنيفة والنووي وجمهور السلف من الصحابة - التابعين: لا يهتف بهما، وهو مروي عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم - كذا في المعسر، وكناء العراقي عن محمد بن سيرين وشريح القاصر والشحنين وداود وإبراهيم، ورواه ابن أبي شيبة عن علي وابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - وأبي السائب ومخاض وعطاء بن أبي رباح وجروحة بن الجبير، ورواه النووي عن عطاء - رضي الله عنه -، كذا في التلخيص^(٤).

قلت: من العربي في شرح الترمذي^(٥)، الجمهور على أنه لا يفعل، وهو

(١) نسخة خطية: (١٠١/٢).

(٢) انظر: إبداء المجتهد: (١١٣/١).

(٣) انظر: نشر الأعداء: (١١٠/١) - (١١٠/٢).

(٤) معجمه لأخبرني: (٢/٢٩٩).

الصحيح. أنه بفعله حرام في شرح الأمام في الحديث. دليل من ثلاثة أوجه
الأول: قوله تعالى: «لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا يَسْمِعُوا» ثم «وَأَنْتُمْ أَنْتُمْ» فكيف
يقرأ القرآن الذي شرح الإمام به من فضل عليه وسعاه بعد قوله؟

الثاني: صحيح عنه من كل طريق أنه قال: «إِذَا نَدَيْتَ لِمَصَاحِبِكَ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ أَصْبَحْتَ وَفِي الْجُمُعَةِ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ
مِنَ الْمُنْكَرِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ حَيْثُ التَّرْقِيَةُ فِي شَعْرِه بِمَصَاحِبِهِ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ
فَالْقَوْلُ أَوْثَرُ مِنْ الْحَرَمِ»

الثالث: أنه قد دخل والرماء في الصلاة أنه سرت في الخطبة صلاة في سفره
فيه من الكلام والفعل ما يحرم في الصلاة.

وأما حديث مسلم. فلا يجوز عنى هذه الأصول من أربعة أوجه
الأول: أن حرم واحد مخرج حرم أقوى منه. وأما قول من يقول: «وَأَنْتُمْ أَنْتُمْ»
فإنه لا يقرأ القرآن بخبر في وقت حال الكلام أصلاً فيه في
الصلاة لأنه لا يقرأ ما يقرأه فكان ما جاء في حال الخطبة. فما حرم في الحقيقة
الأمر بالمعروف الذي قد أكد في حرمه من الاستماع فإذن أن يحرم ما ليس
بمعي. فإنه ليس بمعرف.

الثاني: يرى في إيجاب النيات. من جهة شرح الشبهة. أنه من غير التحصيل
بأن المعنى. فقد جرح أحد الأصول في من الرجال ثوب وقيامه بخطه. مكره

الثالث: أنه ليس بثقة كمن يقرأه. وذلك أنه صلى الله عليه وسلم وأمره سقط
منه بغير الاستماع. فإنه يكفر بذلك ثوب. ذلك الوجه من جهة إلا مخاطبته في
سجدة وأمره. وهذا أقوى الزاوية. «لَا يَسْمِعُوا» كما تأباه وأمره. «وَأَنْتُمْ أَنْتُمْ»
في سجدة لم يقرأ حاله بعد من.

وفي السند: "لما قرأه تعالى: **فَلْيَسْتَعِمْوْا لَهُمُ وَتَقْصِرُوا**، والصلاة
تُفَوِّتُ الاستماع والإنصات فلا يجوز ترك العرض لإقامة السجدة والحديث
موقوف. كان ذلك قبل وجوب الاستماع ونزول قوله تعالى: **وَبِذَا قَرَأْتَ**
الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ الآية، ذلك عليه ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ
أمر سائكاً أن يركع ركعتين من هي السجدة أو يجلس أو يكسوا الإمام يحطبه. نصار
مسرحاً أو كان منك منصرفاً بذلك، اهـ

وقال الحلبي^(١): يكره المنطوق إذا خرج الإمام لتحطبه لما أخرجه ابن
أبي شبة عن علي وابن عباس وابن عمر: أنهم يكرهون الصلاة والكلام بعد
خروج الإمام. وفيه إسناد حسن في شرح المحوط: والشافعي حنا عن
الإمام^(٢) عن أبي بكر وعمر وعثمان: أنهم كانوا يصعدون الصلاة عند تحطبه
ومذهب الشافعي حجة بحسب تقديمه علينا إذا لم يفته شيء آخر من السجدة
وأخرج هو أيضاً عن عروة قال: إذا فعد الإمام على المنبر فلا صلاة، على أن
ما رواه الثعلبي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: "إذا قمت فصاحبك يوم
الجمعة انصت والإمام يخطب بعد لموته يغيب بدلائله فيع صلاة السنة واحدة
المسجد، لأن المنع من الأمر بالمعروف، وهو على من السنة، ونحو المسجد
منع منهما بالطريق الأولي.

وقال في: العارضة مقدمة على الدلالة عند التعارض، وقد روي مسلم عن
جابر مرفوعاً: إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليركع ركعتين، وليستعجل
فيهما، ولما: العارضة غير ثابتة، لجواز أن يكون العارضة إذا سكنت الإمام
عن الخطبة إلى أن يتم صلاته، كما ثبت في السنة، وهو ما رواه الشافعي عن
حديث عبيد بن محمد العبدى سنده عن أنس: قال: دعا رجل المسجد

(١) ١٩٩/١٠٠

(٢) الغاية المندى (١٠٠/١٩٩)

قال النبي ﷺ: «إن تركت تركتي هذا كنت سنة، وحياة وعادل مستحق
في أيام الخلفاء، ويعزوا أقام علي حبيب أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -
سبعة - أو ثمانية - أو ألاما خطيباً، وسادوا بالآثار عموماً - رضي الله عنه - في
عمله في أيام الخلفاء، وأما في أيام هذه الخلفاء، فلا مثل له في الصلاة،
وعامه بغير الشك له في صلاة الخوف - شديداً - تحدثت سنة في ذلك -
في أيامه هذه - في الصلاة أو التركين لسلطان بالخوف،

وفي الكتاب: أن أبا ذرابة هذه يوم الجمعة في الإمام بخطيب، مجلس
ولم يصره، وعلى غيره من عماله - الصلاة - أوامره على الخطب معية - وفي
كتاب الأسماء: ما رواه أبو الشعبي عن أبي عمر - رضي الله عنه - عن
النبي ﷺ: قال: «إذا جدد الإمام فليجوز صلاة مرة - ولا كلام جاز - في
الصالح من الرواية - في هذه الأحكام، وإلا لم على الأمر ولا صلاة، ولا كلام،
وزيد من جماعة من الصحابة، والشهداء مع الصلاة للأجل - الإمام بخطيب،
أما الجمعة يوم - يوم من أيام الجمعة - الصلاة في أبي مالك الخراسي -
وعبد الله بن جابر بن أبيه الحنكي، وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس
- رضي الله عنهم - رأوا الإمام جاز فيهم - التمس، والتمهري، وعظماء
وأبى خاتمة، ومعاخذ، ثم سلك الكلام على ذلك العجبي أن يسعها هذا
الأجزاء، وحكي عن الشيخ في «الأثر» أن يرجع إليها في ذلك

قال الرباعي في كتاب الرواية: «روى أبو سعيد الخدري في أيامه على
محمد بن أبي طه - رضي الله عنه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:
«لا ينزل الإمام خطيباً، أم»

١٣٧٤١- محمد بن أبي طه، ١٣٧٤١

١٣٧٤١- ١٣٧٤١

١٣٧٤١- ١٣٧٤١

٣٧٥/٥٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ
الْعَاصِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ مَالِكًا قَالَ لَنَا: أَنْتُمْ أَرَادْتُمْ جِدَّةً .

قُلْتُ: وَمَنْ حَكَى ابْنَ الْعَدِيِّ، «الهادي» بْنُ مُسْنَدِ أَحْمَدَ بَصْرِيٍّ
أَنَّهُ جَدٌّ، وَنَفَضَهُ مِنْ حَدِيثِ عَمَّادٍ الْهَرَسِيِّ عَنْ زَيْبَةَ الْهَدْيِي، أَنَّهُ كَانَ يَحَدِّثُ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ اسْتَمْلَحَ إِذْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْحُسَيْنَةِ ثُمَّ أَهْلًا إِلَى الْمَسْجِدِ
لَا يُؤَدِّي أَحَدًا، فَرَدَّ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِسْلَامُ حَرَجٌ عَلَى مَا يَدَّ لَهُ، وَإِنَّ وَحْدَ الْإِسْلَامِ
حَرَجٌ حَسْبُكَ وَاسْتَمْعَ وَأَنْصَتَ حَتَّى يَقْضِيَ الْإِسْلَامَ جَمْعُهُ عَمَّا رَوَاهُ الْحَدِيثُ .

وَاسْتَنْقَلَ أَيْضًا مِنْهُ مَا حَسَّاهُ مِنْهُمْ لِقَضَائِي . أَقُولُ: مَا اعْتَمَدَهُ الْمَالِكِيُّ
فِي هَذِهِ لِمَعَالَةِ عَمْرِو أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَلْفًا عَنْ سَيْفِ بْنِ لُحْدَانَ الْقَصْدِيَّةِ إِلَى عَمِّهِ
مَالِكٍ . أَنَّ الْإِسْلَامَ فِي حَالَةِ الْخَطَرَةِ مَصْرُوعٌ مُطْلَقًا، وَمَا تُعْقِبُهُ الْحَافِظُ^(١) بِفَعْلٍ
أَمْرِي سَابِقًا الْحَدِيثُ بِحَدَّثِهِ أَنَّ مَالِكًا أَدْخَلَ فِي الْخُطْبَةِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، سَبَّحًا إِذَا
تَعَدَّى عَنْ الْحَدِيثِ بِمَرْقُوعًا الْمَنْعُ مِنْهُ، مَا يُنْظَرُ لِنَقْلِ حَاكِمٍ بِأَنَّ حَدِيثَ
أَبِي سَعِيدٍ مُزِيدٌ لِلْمُسْلِمِينَ لَعَلَّاهُمْ شَيْعَ ذَلِكَ، وَلَمَّا لَمَّا رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَسْجُدُ
وَمِنْ ثَمَّ شَانَعَا لَهُمْ مَعْنَاهُ .

وَاسْتَنْقَلَ أَيْضًا مِنْهُ فِي الْحَاثِي وَغَيْرِهِ أَنْ يَدْخُلَ دَعْوَى وَابْنِي يَنْقَلِبُ
فَعَالٍ . هُنَاكَ الْمَالِكِيُّ وَجَمَاعَةُ الْعَبْدَانِ، فَعَدَا أَمْرِي يَنْقَلِبُ مَعْنَاهُ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْمَرْكَبِ .
لَمْ يَحْدِثْ فِي الْجَمْعَةِ ثَلَاثِينَ . وَبَدَلُ . تَعَدَّى دَعْوَى ، فَقَدْ عَلَيْهِ السَّلَامُ .
إِلَهُهُمْ حِينَئِذٍ الْعَدَمُ . وَلَمْ يَأْمُرْ أَلَيْسَ تَكُنْ دَعْوَى أَنْ يَجِدَ . وَلَمْ يَسْأَلِ الْمَسَائِرَ
عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْعَدَوِيِّ . أَلَيْسَ تَكُنْ دَعْوَى وَهُوَ يَحْطَبُ فَعَلْتُ . بِرَسُولِ اللَّهِ وَحَلَّ
مَرْيَمَ حَامَتُكَ بِأَنَّ عَنْ دِينِهِ الْحَدِيثُ، وَلَمْ يَأْمُرْ أَلَيْسَ تَكُنْ دَعْوَى .

٣٧٥/٥٨ - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، قَالَ: مَنْ أَبَى (أَبَى) عَمْرٍو بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ
بِسْمِ اللَّهِ . فَبَيَّنَّا . (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ زَيْبَةَ (أَقْدَلُ لَهُ) أَبِي
أَبِي سَعِيدٍ (أَلَمْ تَرَ) بِإِبْرَاهِيمَ الْإِسْتِغْنَاءَ فِي أَوَّلِهِ (مَسَاحِكُ) أَنَّ مَوْلَاتِ عَمْرٍو بْنِ

إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَجْلِسُ قَبْلَ أَنْ يَزْكَعَ؟ قَالَ أَبُو النَّضْرِ: بَعْنِي بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَيَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، أَنْ يَجْلِسَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ أَنْ يَزْكَعَ.

قَالَ يُحْيَى: قَالَ مَالِكٌ وَذَلِكَ

عبد الله أنه (إذا دخل المسجد يجلس قبل أن يركع) ركعتين تحية المسجد (قال أبو النضر: يعني) أي أبو سلمة (بذلك) أي منقذ صاحبك (عمر بن عبد الله) مولاي، وهو عمر بن عبد الله بن معمر القرشي النخعي، بسط الحافظ الكلام على ترجمته في التمهيد^(١)، ولأه الزبير البصري، ثم ولأه قتال الأزارقة لما ولي مصعب بن الزبير على العراق، وولي أسرة فارس أيضاً، ولد عام قتل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وكان أحد وجوه قريش وأشرافها، وكان حوذاً ممدوحاً شجاعاً، وروى الزبير بن بكار: أن مذنباً كانت له جارية يحبها، فأملأ فبايعها، فأشراها عمر بن عبد الله، فغالت الجارية حين فارقتها سبها أحياناً منها:

هنيئاً لك الحال الذي قد أصبته
ولم يبق في كفي إلا تفكري
فأجابها بأبيات منها:

عليك سلام لا زيارة بـ ... ولا وصل إلا أن يشاء ابن معمر

فقال ابن معمر: لقد شئت، خذها ولك شهما، وأخبره في الجود والشجاعة شهيرة، يقال: مات سنة ٨٢ هـ. وكان معصود أبي سلمة لأنه يهيب ذلك، إشارة إلى ما سيأتي من قوله: أن يجلس إلخ (عليه) أي على مولاي، وفسره بقوله: (أن يجلس إذا دخل المسجد قبل أن يركع) ركعتين والغرض أن أبا سلمة أنكر على عمر بن عبد الله تركه تحية المسجد والاستمرار عليه.

(قال يحيى: قال مالك: وذلك) أي الركوع عند دخول المسجد

.....

(٢٠) باب وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود

أحسب^(١) أني مستحب عندنا أوبسب بواجباً وعلى ثلث فقهاء الأصناف كما تقدم، وهذا إشارة إلى ترجيح قول عمر بن عبد الله بن وهب، والأوجه أن ذكر أثر عمر بن عبد الله بن وهب أن الأمر بالورد في الحديث ليس بالواجب، ثم إنه على ذلك عهد القبول.

(٢٠) وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود

اعلم عاماً ثلاثة مباحث فقهية، ويحصل ترجمه التبعث أن يوضع على كل منها، سلطان الآثار الواردة في كتاب مكانها، تكرر بعضها أظهر من بعض.

الأول: بيان موضع وضع اليدين في السجود، وذكر الأصول في وجوب وضع اليدين في السجود قولان في مذهبه، فهي مختلفة في المالكية فيما بينهم، وأما غير المالكية فالإختلاف فيما بينهم في أن السجود هو وضع الوجه فقط، أو سبعة أركان، والشافعي فيه مشهور.

والثاني: بيان موضع اليدين في السجود، وهو سبعة قريباً من الوجه، فتكون معنى الترجمة يضع يديه على الموضع الذي يضع عليه الوجه، لتكون قريباً من الوجه، وإن هذا المعنى أشار محمد في موطئه، إذ قال بعد ذكر الأئمة: قال محمد: ويبدأ بأخذه بيدهما، ثم يركع ويضع وجهه، مسجداً أن يضع كفيه خلف أذنيه، وفيه ما نقل عن محمد^(٢) هكذا روى عن النبي ﷺ أنه

(١) واحسب بغيره فيمن ركع ركعتي الفجر في سنة، ثم دخل المسجد من أن تمام صلاة الفجر، فاحسب في ذلك حاله، وهذا هو حديثه، وأما قوله: لا يرفع، وقال الشافعي: أحمد، قال: لا يرفع، انظر: "المستدرر" (٢: ٢٥٥).

وصح وعنه بين كفيه من حديث وائل، أخرجه مسلم وأبو داود وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة والبخاري. ومن حديث الثراء أخرجه الترمذي، وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي من حديث أبي حميد الساعدي أنه يهتف ويضع اليدين حذو المنكب، ثم أخذ التثافي بمن نعه، اه. قلت. وافق التثافي أحمد في هذه المسألة كما في التثافي، ووافق أبو حنيفة مالك كما في التثافي الكبير. إ. ق. ن. وندب وضعهما حذو أوجه أو قريبها، اه. ويؤيد ابن أبي شيبة في مصنفه^(١) في الحديث أن تكونان من الرأس، وذكر به الروايات، والآثار المتقدمة.

والثالث: يباد لكشف اليدين في السجود. وإليه أشار شيخنا فيدخلوي في «المعنى» إذ يؤيد على حديث الأثرين «لأن يضع كفيه على ما يصح عليه الوجه في السجود ويخرجهما من التكبير»، اه. فهذه تفسر لقوله الأول، وإليه مال الزرقاني طاهره. كما يظهر من ملاحظة شرحه، ويؤيده أيضا أن ابن أبي شيبة يؤيد في مصنفه^(٢) «أمر كل بخرج يديه إذ سجد»، وذكره أيضا الآثار معنى أنزاع الموطأ.

منها: عن أسامة بن زيد قال: رأيته ساعداً إذا سجد، أخرج يديه من برنسه حتى يضعهما على الأرض، وعن ابن عوف قال: كان معمر يباشر بكفيه الأرض إذا سجد، وعن أبي هريرة قال: قال ابن عباس: إذا سجد أحدكم فليباشر بكفيه الأرض، ويؤيده أيضا ما في «المعنى»: قال مالك: تدني المروة بكفيها في السجود حتى تضعهما على ما نصح عليه جهتها.

وهذه المسألة أي كشف اليدين في السجود أيضا مختلفة بين الأئمة، قال

(١) (٢٩٩/٢١)

(٢) (٢٩٨/٢١)

السمع إلى - ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والثوري في صحيح الترمذي: إنه لا يحل كسب اليدين مع قول مالك والثوري في أحد المتنين إنه يجب - اهـ -

فإن خلاف شافعية في ذلك مشهور في المروج والمكسب، لكن قول المذكية - المرحوم - في تركهم، بل من سبأ في المرفاعي في شرح الأحكام، من قوله: تحصيلاً للأفضل بآثاره، بل يؤيده من معاني من كلام ابن رشد في آخر المحب.

فإنه إذا وجد حائل رابع يضر من ملاحظة المصنف طاهراً، لكن له آراء في كل شئ، وقد ان غرض الإمام بيان اشتراك مومنين في الدين إن كان أحد أو ثلث أو غير ذلك، ولا يكون أو يسجد على التوب ويضع يديه على الأرض ويكس ذلك، ولو لم يتعرض له في كتاب الترمذي، لكن يؤيده كلام الصدوق^(١) إذ قال: قال مالك: أرى أن لا يضع الرجل يديه إلا على الأرض يضع عليه يمينه، قال: وإن شاء، وإن شاء فلا بأس بأن يسط ثوباً يسجد عليه، ويضع عليه يمينه، قال: ولعل من أن يمر من الخفاف وإن يمر كذا بعلان ذلك، قال مالك: يدي له، كسبه هي السجدة على نصيبه على ما تضع عليه يمينه.

قال: وقال مالك يكره أن يسجد له رجل على انحناس، وسط الشجر والنبع والأدم، وكان يقول: لا بأس أن يقدم عليها ويركع عليها ويقعد عليها، ولا يسجد عليها، ولا يضع عليه عليها، وقد لا يرى بأساً بالانحناس وما أخيهها مما دلت الأثرين أن يسجد عليها وأما يضع عليه عليها، قال: ويغني أن يمر من الخفاف بعد أنه من غير كذا يسجد له على الثوب من الحر والبر، ويصنع أيديهم ذلك، وقال مالك: لا بأس بالرجل يمشي في الصلاة على

على وجهها على أحسنه ..

٣٧٧/٦٠ - وحفظني عن مالك بن أنس قال قال رسول الله ﷺ: **إِنَّ عِنْدَ اللَّهِ بَيْنَ**

مَنْ ذَكَرَ بِمَوْتِهِ مِنْ وَضِعَ حَبْنَةٍ دُونَ مَنْ وَضَعَ ثَقْبَهُ عَلَى الْقَدَمِ
بِشَعْرِ عَيْنِهِ حَبْنَةً

ذُرْعَةً أَوْ حَبَّةً أَوْ غَيْرَ هَذَا، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هُوَ فَنَفْسُهُ فَنُزِيلُهُ كَانَ النَّسَاءُ
يُسَوِّدُهَا مِنْ حَذَرِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمَوْتِ لِكَيْ يَرَاهُ انْقَضَى كَذَا فِي «الْمَجْمَعِ» (حَتَّى
يَفْضَحَ هَذَا أَيْ يُبْدِيَهُ) (عَنْ أَحْمَدَ) أَيْ مَرْبِعَ الْمَجْدُودِ. وَقَالَ الزَّوْجِيُّ^(١)
تَحْصِيلاً لِلْأَصْلِ. وَذَلِكَ سَلَّمَ وَتَدَاوَى وَغَيْرَ هَذَا بِمَشَارُونَ مَا كَفَّهِمْ الْأَجْسُ، وَأَمَرَ
بِفَنَاءِ عَمْرٍ، وَكَانَ حِجَابُهُ مِنَ الْقَتْلِ يَسْخَرُونَ وَأَبْدِيَهُمْ فِي بَابِهِمْ أَه.

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي مَوْطِنِهِ^(٢) نَعَمْ ذَكَرَ هَذَا الْأَثَرُ - أَيْ مِنْ أَصَابِهِ يَرِدُ
يَذَرِي، وَجَعَلَ يَدِيهِ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ نَحْوِ كِبَارِهِ أَوْ مَوْتِهِ، وَلَا أَمْرَ بِذَلِكَ أَه.
قَالَ أَبُو قُدَامَةَ^(٣) وَلَا نَحِبَ مِثْلَ نِسْرَةِ الْحَصْبِيِّ سِيءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ،
قَالَ الْقَاضِي: بِمَا سَجَدَ عَلَى كَوْرِ الْعِدْمَةِ أَوْ نَحْمَةٍ أَوْ دَلِيلٍ تَأْخِذُ صَحِيحَةٍ.
رَوَاهُ وَاحِدٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمِمَّنْ رَحَصَ فِي السَّجْدِ عَلَى
السُّورِ فِي الْحَرِّ وَالسَّيْرِ سَطَا، وَهَارُونَ بْنُ زَيْدٍ الشَّعْبِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ
وَأَسْحَقِيُّ أَه.

قَالَ: وَاجْتَلَفَ نَفْلَةَ السَّجْدِ فِي بَابِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ،
وَهُوَ مَنِي عَنِ اخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ عَد.

٣٧٧/٦٠ - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَوْ حَمْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (كَانَ

يَقُولُ: مَنْ وَضَعَ حَبْنَةً فِي السَّجْدِ أَوْ الْأَرْضِ حَبْنَةً كَفِيَةً) أَيْضاً (عَلَى
الْبَرِّ وَضَعَ) (الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ حَبْنَةً) لِأَنَّهُ مَرْبِعٌ يَدٌ كَمَا تَقْدِمُ عَلَى رَأْيِ الزَّوْجَانِي،

(١) مَرْجِعُ الزَّوْجَانِيِّ (١/٤٢٩).

(٢) نَظَرُ مَرْجِعُ مُحَمَّدٍ فِي التَّعْلِيلِ السَّجْدِ (١/٤٢٩).

(٣) الشَّعْبِيُّ (١/١٩٧).

١٠- أن رفع يدي عن الأرض بعد سجدة أو ركعة

ويشترط على أي من وسد، أن يرفع يديه عن السجدة (عليه رفعهما) أي
اليدس أيضا، فإن اليدس يسجدان كما يسجد الوجه) هذا يعني كلامه بوضع
اليدس على الأرض غير ما ذكره المؤلفون^(١)

و الأوجه عاين أنه تعالى تكلم بالأربعين، ونسبة إلى أن سجدة الوجه كما
لا بد من رفع الرأس، كذلك سجدة اليدين لا بد لها من رفعهما، المسألة
مختلفة فيما بين المالكية، فمن لم يرفع يديه عن الأرض عن السجدين، حل
تدفع الصلاة أم لا؟ ذكر ابن أبي عمير عن محبوب عن محبوب عن قول سفيان
صلى الله عليه وسلم يرفعهما عن الأرض، قال الثوري، لأن روعهما فرض عند
العبادة، إذ لا يتم من لم يرفعهما، انتهى.

فإن الأربعة التي ذكرها مع المالكية، بخلاف هذه المالكية بأنفسهم،
وإرفعه رفع اليدين عن الأرض أو يركض أحد من أصحاب الثوريين، بل
ملاحظة كتب الثوريين من الأئمة الأربعة لا يوجد حكم من الزكوات، سيما عند
المالكية فإن في الشرح الكبير^(٢) وللمعتمد صحة صلاة من لم يرفع يديه عن
الأرض خارج المحصر بين السجدين، حيث جندل، انتهى، يقول الثوري
وهو صاحب السجدة، لم يحصله بعد، إلا أن يقول: إنه مني على أحد
الثوريين، وغير المعتمد عنه، وأما عن المالكية فذكر أحد منهم رفع اليدين
عن الأرض عن السجدين عن الأركان أو التواضعات بل محذور من العمل

فمن السجدة إن كان يركع يركع في تأجيل لأحد قوائم المالكية
محذور للمعتمد، وإن كان سجد سجدته على ما هو المعتمد عند الثوريين
المعتمد.

(١) شرح المؤلف (١: ٣٣٠)

(٢١) باب الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة

(٢١) الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة

قال المجدد: التصفيق: الضرب بباطن الراحة على الأخرى، وفي «المجمع»: هو ضرب إحدى اليدين على الأخرى، كذا في «البدل»، ثم هو والتصفيق بمعنى واحد، حرم به الخطابي وأبو علي القاني والجوهري وغيرهم، وأدعى ابن حزم نفي الخلاف في ذلك، وتعلل بما حكاه عياض في «الإكمال»، أنه بالحاء ضرب ظاهر إحدى اليدين على الأخرى، وبالفتح ضرب باطنها على باطن الأخرى، وقيل: بالحاء انضرب بأصبعين ثلاثاً وتثنية، وبالفتح لجميعها لثوب، لعب، قاله الزركشي^(١).

قال في الاستدكار: الالتفات مكروه عند جميع العلماء، إذا رمى بصره وصغر عينه بيناً وشمالاً^(٢)، انتهى. قلت: وهذا إذا لم يحتمل إليه، قال الزركشي وهو مكروه بإجماع، والجمهور على أنها تنزيه، وقال أهل الظاهر: يحرم إلا لضرورة.

وقال الشيخ في «البدل»^(٣): الالتفات في الصلاة على ثلاثة أوجه: أولها بطرف اليمين، فلا بأس به، والثاني بطرف الوجه، فهو مكروه، والثالث بحيث تحول صدره عن القبلة، فصلاته باطلة بالانقاف، انتهى بنهر.

قلت: وهذا انفصال هو الوجه، وما يفهم من الاختلاف في كلام بقلة الفقهاء فهو مبني على الاختلاف في المراد من الالتفات من أنواعه.

قال الحارمي: قال بعض أهل العلم: لا بأس بالالتفات في الصلاة ما لم يلبس عقه، وإليه ذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي وأهل

(١) (٢٣٢/١).

(٢) مكدا في الأساس وفي الاستدكار (٢٤٢/١) وضد عقه بيناً وشمالاً.

(٣) (١٨٢/٤).

المكروه، كذا في «النيل»^(١٧) وهذا هو النوع الأول، وسطر هذا التفصيل أهل
 المروء من الحنفية تبعوا ابن حبيب في «السجدة» إذ قال: «ثم المداور في عتمة
 انكبت أن لا تنفث المكروه في تحويل الوجه من القبلة، ومن جرح به
 صاحب «البدائع» في «النهاية» و«لعامة» و«التبيين» و«فتح البدير» وغيرها وقوله
 في «العبدة» بأن يكون تغير عذر، أما تحويل الوجه بعذر تغير مكروه، ويسمي
 أن يكون تحريمه كذا هو ظاهر الأحاديث، وإنما كره تغير عذر؛ لأنه إحراق
 عن القبلة بعذر بدنه، ولم يعرف بعضهم بدنه صحت، وقد صرحوا بأن
 النفث أبصر منه بجملة من غير تحويل الوجه أصلاً غير مكروه مطلقاً؛
 والأولى تركه لمجرد حاجته، والظاهر أن قوله بفتح ياء إن كان أحاجة فله حال
 يستقضى مع ما به من بيان الجواز، أو

وفي مسندات «البدائع»^(١٨) تحويل صدره عن القبلة بغير عذر؛ هذا
 قلة عندما الحديث، وأما عبد المالكية في «الشرح الكبير» وذكر النفث بعين
 أو شمالاً، ويرجميع حسده حيث يشاء وجلاء للقبلة بلا حاجة، وإذا فلا
 نداهة، أما قال الدسوقي: «والانفثات بالبدن أخف من لي العنق، ولي العنق
 أخف من لي الصدر» وهو أخف من لي البدن منه، انتهى مختصراً.

وفي مكروهات «نيل العارفين»^(١٩) من فقه الحنفية: «انفثته في الصلاة
 ومحل الكراهة إذا كان الانفثات بلا حاجة كخوف، ومرض، والمراد بالانفثات
 الذي يكروه ولا يغل به الإجماع إذا لم يستسجج جعله وسننير الفقه، وقال:
 يغفل الصلاة مستدار القبلة حيث لا طائفة لها، أو

(١٧) انظر «البدائع» ٢/١٧٧.

(١٨) انظر ١/١٦٨، ١٦٩.

(١٩) ١/١٧١، ١٧٢.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فَجَاءَ الْمُؤَدَّنُ إِلَى أَبِي نَجْرٍ الصَّدِيقِ، فَقَالَ: تَتُصَلِّي
تِسْعًا فَأُقِيمُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى أَبُو نَجْرٍ.....

ثم اتموا بالحجوة، وفي رواية له: فخرج في أناس من أصحابه، وسمى الظيراني
منهم آيياً وسهل من يضا.

قال النجاشي^(١): فيه إصلاح الإمام والحاكم بين الناس، وأن يذهبا
بأنفسهما فيما احتاجا إلى مشاهدته من انقضاء؛ وقال غيره: وفيه تقديم مثل
ذلك على مصلحة الإمام بنفسه، واستسقط منه توجه الحاكم لسماع دعوى بعض
الخصوم إذا رجع ذلك على استحقاقهم.

(وحدث الصلاة) ونظير أبي أن الحبر جاء بثلاث، وقد أذن بلال بظهوره
والتساري بطريق حسنة من زيد عن أبي حازم أنه ذهب إليهم بعد أن صلى
الظهر، فالمراد بالصلاة في حديث الباب: العصر، ويؤيده ما سيأتي (فجاء
المؤدَّن) وهو بلال كما سيأتي (إلى أبي بكر) الصادق، ولأحمد وأبي داود
وبن حبان بطريق حسنة: قال عليه السلام: إن حضرت العصر ولم أكن فسر
أيا بكر فليصل بالناس؛ فحدث، وفيه: أن المؤدَّن يأتي الإمام ليحلعه بحضور
الجمعة (فقال) بلال لأبي بكر: رضي الله عنهما - (أصلني) بمنزلة الاستئذان
(للناس) استئذنها، لأن في الوقت ساعة، فمن سادر إلى الصلاة أو ينتظر
النبي ﷺ؟ وفيه عرض على الأفضل في غيبة الإمام أن يسب عن (فأقيم)
بالنصب على جواب الاستئذان، ويحوز الزعم على أنه خير لمحدوث أي فأن
أقيم (فقال) أبو بكر: رضي الله عنه - (نعم) طأ منه - رضي الله عنه - أنه ﷺ
يصلي في بي عوف وعثمان لأن ﷺ قد أمره أن يصل، قال النووي: فيه أن
الإمام إذا تأخر عن الصلاة تفقه غيره إذا لم يحف فتمه وإنكاراً من الإمام،
انتهى.

(فصل أبو بكر) أي شرع الصلاة، ونقط أحمد في مستنده: ثم أقام

فَسَلِّ النَّاسَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَمِشُ فِي صَلَاتِهِ: وَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ النَّاسِ
مِنَ الْمُتَصَفِّينَ.....

وَالْأَمْرُ عِنْدِي أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَنْ يَتَقَدَّمَ لِنَاسٍ فِي سَائِرِهِ مِنَ
التَّشَوُّيَةِ عَلَى الْمُصَلِّينَ حَتَّى مَا اخْتَارُوا: مِنْ تَقْدِيمِ الْمُصَلِّينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
وَأَكْثَرِيًّا فِي التَّصَفُّيَةِ، وَلَمْ يَدْرِكْ قَدَمَ أَبِي بَكْرٍ فِي النِّصْفِ الْمَوْخَرِ كَادَ احْتِمَالُ
التَّشَوُّيَةِ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمُصَلِّينَ أَكْثَرَ، سِوَا وَفَدَّ قَالَ عَمْرٍو: «يَقَالُ
أَلَيْسَ سِوَا ذَا خَيْرٍ مِمَّا بَدَى إِلَهُي وَرَسُولُهُ» (١) الْآيَةُ. وَقَالَ الْقُطَيْبِيُّ (٢) تَخَلَّصَ
مَنْ نَسِيَ لُصُوفَ حَتَّى وَقَفَ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ وَهُوَ حَاشٍ لِلْإِمَامِ مَكْرُوهٌ نَغِيرُهُ،
انْتَهَى. (فَصَفَّقَ النَّاسَ) وَفِي رِوَايَةِ لِلْحَارِثِيِّ فَاحِشَةُ النَّاسِ فِي التَّصَفُّعِ وَهَذَا
بِمَعْنَى: قَالَ سَهْلٌ: الْمَدْرُونُ مَا التَّصَفُّعُ هُوَ التَّصَفُّعُ - وَهُوَ حَزْمُ الْحَطَّائِيِّ
وَأَمْرٌ عَلَيْهِ الْغَالِي وَالْحَرَمِيُّ وَعَرْمَهُ، وَادَّعَى أَنَّ حَرَمَ بَنِي تَحْلُوفٍ فِي ذَلِكَ
كَدَّ تَقَدَّمَ مَبْطُطًا، وَأَعْرَبَ الدَّوْدِيُّ فَرَعَهُ أَنَّ الْعَدَابَةَ ضَرَبُوا بِكَفِّهِمْ عَلَى
أَفْعَدْنَهُمْ، قَالَ حَبَاضٌ: كَانَهُ أَحَدُهُمْ مِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْأَحْكَمِ عِنْدَ مُسْلِمٍ
وغيره، وَابْنُ: فَحَدَّثُوا وَغَرِبُوا بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَوْحَادِهِمْ، قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ. وَهَكَذَا
ذَكَرَ فِي الْإِسْنَاءِ لِمُسْلِمٍ (٣) احْتِمَالًا. لَكِنْ لَمْ يَطْعِ التَّصَفُّقَ وَتَصَفُّعَ مَعَاذِهِمَا
صَرَبَ الْآيَاتِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَهِيَ دَلِيلٌ عَلَى حَذْمِ حُرُوفِ الْكَلَامِ لِإِعْلَاحِ فَنَاسٍ
عَالِمِهِ لَوْ كَانَ جَدْرًا لَهُ، «حَتَّاجُوا» بَنَى دَائِمًا مِثْلًا لِكَلِمَةِ التَّصَفُّقِ

(وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَكُنْ حَشْوَعًا وَاسْتِخْرَاقًا فِي سِتْرَانِهِ
بِرَبِّهِ (لَا يَلْتَمِشُ فِي صَلَاتِهِ) وَذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِلْتِمَاشَ فِي الصَّلَاةِ احْتِلَاسٌ مِنَ
التَّهَيُّطِ.....

(فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ مِنَ التَّصَفُّقِ) قَالَ الْحَارِثِيُّ: بِرَبِّهِ أَنْ صَفَّرَ سَهْمَ الْعَدَدِ

(١) سورة الحجرات الآية ٦

(٢) درر: تبارق: ١٢٦/٣٧٠

(٣) (١٧٧/٢٢)

ولم ندخلوه، وزيدته زينة أحمد بطريق عبد الحرير بنقط: ما أبا بكر لم رفعت بديك، وما سمعت أن كنت حين أشربت إليك؟ قال: رفعت يدي لأنني سمعت الله عسى ما رأيته منك، الحديث.

قال العيني^(١) في الحديث حوار التمسيح، والحمد في الصلاة، لأنه من ذكر الله تعالى، أما إذا قال: الحمد لله وأودع في الجواب اختلاف المشايخ في فساد صلاته. وفي المحيط: لو حمد الله العاطس في نفسه ولا يحرك لسانه عن أبي حنيفة لا تقصد، وفي «تأويل نفسي»^(٢) لو قال السامع: الحمد على رجاء التوكل، من غير زيادة الجواب لا تصح.

قال السفاقي: قال مالك: من أخير في صلاته بمرور محمد بنه تعالى لا تصح صلاته، وقال ابن القاسم: من أخير بمصيبة فاسترجع أو أخير بشيء فقال: الحمد لله شلى كل حال أو قال: الحمد لله الذي بعثته ثم اتصالات لا يصحني وصلاته محزنة، قال أنسب: إلا أن يريد بذلك قطع الصلاة، انتهى.

قلت: وسأني أنه بطل سند الشافعية أيضاً. وقال العيني أيضاً في موضع آخر: قال صاحب «التوضيح» في الحديث: إن السبع جاز للرجاء والمساء عندما يركلهم حافة، وبهذا قال مالك والشافعي. إن من منع في صلاته شئ، بنوه أو أجاز إلى إسدال، فإنه لا يقطع صلاة، واختلف في ذلك أبو حنيفة، قال العيني: لا تعلم أن أبي حنيفة خالف، فإنه هو الذي خالف في مدح أبي حنيفة - رضي الله عنه - أنه إذا سجد أو حمد جواباً لإسداء فإنه يقطع لأنه يكون كلاماً، وأما إذا وقع شيء من ذلك تغير جواب فلا يفسد ذلك، ثم إنهم يهملوا أن حمد أبي بكر - رضي الله عنه - وهو في الصلاة إنما كان

(١) معجمه «تأويل نفسي» (٢: ٢٩٤).

[illegible]

لاسر نام، ونسیر کدنگ فایه حمد الله صلی ما آفرده رسول الله علیه و آله
ابن الحوری اقصی له الشیر بالکرم والنعمان بیده و ایا بکرم

ألم يصحوا أي تأخر أم زكرو - رضي الله عنه - من غير استخدام العفة ،
فإن من وملائكة الخطأ البشري لم يرجع القهقري ثلاث رمي ورواية واحدة :
المرجع القهقري ورواه حتى في انفسه (حسن استوى في الصنف) الذي يليه
الاستدلال رسول الله ﷺ فضلي : قال بن عبد البر في الاستدلال :
أرى زكروا وتقدم النبي ﷺ إلى مكة ، فبعض مباح خصوص عند ذلك ،
لأنه لا يجوزون إمامين في صلاة واحدة من غير عذر حدث يتطوع صلاة الإمام
وبعد ذلك الاستحلاف ، وفي إجماعهم على هذا دليل على خصوص هذا الموضع
فصل من الله عز وجل ، والله لا يظلم له أحد .

قال الحافظ^(١): وبالنص دعوى (الجميع بأن الخلاف ثابت، فاصحح
المسحوق عند الشك في الحوار، اهـ

وقال النووي استدل به أصحابنا على حواز افتاء الجسني من بحره
بالصلاة بعد، فإن الصدوق رضي الله عنه أحرم الصلاة أولاً، ثم اقتصر
على ما أحرم بعده، هذا هو الصحيح في مذهبه.

قال النووي رحمه الله: «ما في موضع الشك من أن يكون بين عبد الله وبين
ذلك شيء يقتضي الإجماع، إما قال: هذا موضع يخص عند جمهور العلماء،
لا أنهم بينهم خلاف أن الإمام مأمور في صلاة واحدة من غير خلاف حدث يقتضي
صلاة الإمام ويرحب استخلافه له».

2374 J. Neurosci., July 12, 1997, 17(14):2369-2378

١٢١ (١٩٨٢) المجلد ١، العدد ١

(۱۳) انظر: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، (۱۳۲۲ هـ).

قلت: والأصل أن الأئمة اختلفت فيها في عدة مسائل فرعية متفرقة النعم، منها: جواز الاستحلاف، قال العيني^(١): في الحديث دليل على جواز الاستحلاف إن أصاب الإمام ما سوجب ذلك، وهو قول أبي حنيفة ومالك، وأحمد قولي الشافعي، وهو قول عمر وعلي والحسن وعلمة وعطاء والنخعي والشافعي، وعن الشافعي وأهل الظاهر لا يستحلف، اهـ.

ومنها: لو خلف إمام الحي عن الصلاة لعذر، وصلى غيره وحضر إمام الحي في أثناء الصلاة فسي على صلاة خلفته، قال ابن قدامة: في تلك وجهان. أحدهما: يجوز لأن النبي ﷺ فعله، فيجوز فغيره أن يفعل مثل فعله، والثاني: لا يجوز لاحتمال أن يكون ذلك خاصاً للنبي ﷺ، لعدم مساواة غيره له في الفضل، هـ.

ولجملة أن محل الحديث مختلف عند الأئمة حسب ما تحقق عندهم من شروط جواز الاستحلاف، وتقدم أن معظم المالكية على اختصاصه بالنبي ﷺ، وإليه أشار الأبي في الإكمال^(٢). إذ قال في قصة إمامة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - عي مرض وعاهة ﷺ: وفي الحديث صحة الانتماء بالمأموم، وعلمنا به قولان، وفيه أيضاً إشاع صلاة إمام بعد إمام لعذر، وهو أصل الاستحلاف، وأما تغير عدد قسمه الجمهور، وأجزه البخاري والظنرى بهذا الحديث، ولا يصح التمسك به، لأنه لعذر أن لا يتقدم أحد بين يدي رسول الله ﷺ، ويوقع الأمر القاسم في إمام أحدث فاستحلف أنه إذا رجع يذبح له ويتقدم، فيشتم بهم، وكانت أحد بظاهر هذا الحديث، وهو خارج عن أصولنا، اهـ.

(١) عدة القاري (١/٢٩٥).

(٢) إكمال إكمال العلماء (١/١٣٧).

وراد السورسي في «المكمل» بعد نقل هذا القول، قلت: ونقدم أن ذلك خاص به عليه السلام نسج التقدم بين يديه، اهـ.

وقال الأثير^(١) أيضاً في قصة سي عمرو بن عوف: قوله: فتأخر أبو بكر، احتج به من شيوخه من أجاز للإمام أن يتأخر من غير عذر ويتقدم غيره، ومنع ذلك غيره، ورأى الحديث خاصاً به عليه السلام، أو أن تأخر أبي بكر - رضي الله عنه - إنما كان لعذر أن لا يقدم بين يدي رسول الله عليه السلام، وأما لعذر فجائز، وهو أصح الاستخلاف، اهـ.

قال الشافعي: ومن قال بالخصوصية يحيى بن عمرو: قال الشافعي: إنه الأظهر، اهـ.

قلت: والمخفيه في محصل الحديث مسلكتان: أحدهما: هو ذلك المذكور المختار للمانكية، قال في «البدائع»: وإنما تأخر أبو بكر - رضي الله عنه - لأنه عجز عن المعصي، لكون المعصي من باب التقدم على رسول الله عليه السلام، وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُومُوا فِي فَيْدٍ لِلَّهِ يُرِيبُ الَّذِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢) الآية، فصار هذا أمراً في حق كل إمام عجز عن الإمام أن يتأخر، ويستخلف غيره، اهـ.

والمسلك الثاني: ما في «البدائع»^(٣) أيضاً: ولو حضر إمام عن القراءة فاستخلف غيره حاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وعبد محمد لا يجوز، ونفس صلاتهم، وجه قولهما أن حواز الاستخلاف حكم ثبت على خلاف انقياس بالنظر، وأنه ورد في الحديث الذي هو غالب الوقوف، والحضر بالقراءة ليس نظيره، فالنقص الواوود ثمة لا يكون وارداً هاهنا، ومما كالأشياء،

(١) إكمال بحال القسم (٢/٢٧٦).

(٢) سورة احمرات: الآية ٤١.

(٣) بدائع الصائغ (١/١٥٢).

سَمِيعُ الصَّوْتِ، فَتَقَالَ: مَا أَمَّا بَكُم، مَا سَمِعْتُ أَوْ نَبِيًّا إِلَّا أَمْرًا
فَقَالَ أَمَّا بَكُم، مَا كُنَّا إِلَّا نَسِيًّا فَحَدَّثَهُ، إِنَّهُ يُصَلِّيُ نَحْنُ بِدِي
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

والذي حبيبه أن يجزئنا الاختلاف عاماً. وليس الحاحاً، لا بالاستدلال،
مع حدث أبي بكر - رضي الله عنه - ما أنه قال: يصلي بالناس جماعة،
بأمر يبيح في مرضه الذي مات منه، فوجد حجة فحصر المسجد. فلما أحس
الصديق رسول الله ﷺ حصر في القراة، تأخر، وأتم أبي بكر الصلاة، أع.
قلت: (لا يبعد عني أن يكون هناك تعلقان كحديثين المختلفين،
والأول: وقع في قصة عمر بن عبد، «تهم العبدان» رضي الله عنه. أنه
داخل في مفهوم الآية، ولذلك عتذر بموته. أما زمن أبي جعفر آل كدام بين
يعز رسول الله ﷺ، والثنى. وقع في قصة العرض كما هو ظاهر، يفعل وجه
يحصر شدة ضرر بيبه عن العرض، كما أعاده عند التدريس أبي
رسول الله ﷺ. نور الله مرقاه. والله أعلم.

ثم انصرفوا رسول الله ﷺ من الصلاة، وضط الحجابي: فليها انصرف
 فقال: يا أبا بكر ما صنعت ان كنت على إيمانك (إذ أمرنا) به أن الأمر قد
 يتحول بالإلزام أيضاً (فقال أبو بكر: ما) ثانية (كان) يعني إلا أني تحاشا
 خشم القوم وحقبة الحجة السهلة وبعد الثالث جاء، عندها من عامر، والله
 أمي بكر أسلم في الكفج، توفي سنة ١١٤ هـ في خلافة عمر رضي الله عنه -
 وعمر بذلك يدون أن يقول: «ما كان لي» ووجه تحقير نفسه واستعداداً
 لمرتبته (أن يرضى بين يدي) سيد ولد آدم (رسول الله ﷺ) وقده.

قال النووي رحمه الله: إن المتابع إذا أسره العدو مسيئاً وإياه مع الإكرامه
بذلك الشيء لا يحسم الخصم، مع أن شركه، ولا يكون عبداً مخلقة للأمر، بل
يكون أديباً وثواباً وتذكيراً في فهم المقاصد، إلخ.

(١) تاريخ صحيح مسلم، (١: ١١٦).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ مِنَ الصُّبْحِ؟»

قال ابن رسلان: وفلسوفية كلام في الشيخ إذا أراد أن يفعل شعيده ما لا يليق بالأدب فعله، فيقولون: هل الأفضل أمثال الأمر أم سلوك الأدب؟ كما اتفق لبعض المتأخرين حين أراد أن يغسل رجلي تلميذه في الحمام ويحكهما بالحجر، ويحمنون على ذلك هل الأفضل أن يقال في الصلاة على النبي ﷺ في التشهد: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ» أم يقتصر على ما أمر به النبي ﷺ في قوله: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ» انتهى.

وقال ابن رسلان: قد اشتهر زيادة سبينا قبل محمد عند أكثر المصلين، روي كوك ذلك أفضل من تركها بطريق في حفظي قديماً أن الشيخ عز الدين بن عبد السلام بناء على أن الأفضل سلوك الأدب أو امتثال الأمر؟ فعلى الآون يستحب دون الثاني، لقوله ﷺ: «قولوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ» انتهى. وأكثر الأحاديث سلوك الأدب أولى كقول أبي بكر: «ما كان ينبغي لأبي أبي قحافة الحديث، وكقول علي - رضي الله عنه - لما أمره أن يمسح في صلح الحديبية محمداً رسول الله: «ولا أمسحوا اسمك أبداً» انتهى مختصراً.

(فقال رسول الله ﷺ) متوجهاً إلى الجماعة (ما لي رأيتم أكثرتم من) (التصفيح) بالحاء المهملة كما سيأتي، ثم أنكر عليهم الإكثار فيه، والمراد إنكار جميعه لما سيأتي من قوله: من ناه.

قال القسطلاني^(١): فمن صُفِّق في صلاته لم يطل، لأن الصحابة ضُفِّقوا ولم يأمرهم النبي ﷺ بالإعادة، لكن ينبغي أن يفيد بالغليل، فلو فعل ذلك ثلاث مرات متواليات بطلت صلاته، لأنه ليس مأذوناً فيه، وأما قوله ﷺ: «أكثرتم التصفيق» مع أنهم لم يأمرهم بالإعادة، فلأنهم لم يكونوا علموا امتناعه، أو أراد إكثار التصفيق من مجموعه، ولا يضر ذلك إذا كان كل واحد منهم لم يفعله ثلاثاً، اهـ.

(١) إنباد الساري، (٢/ ٣٧١).

مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَبْسُجْ

قلت: ونقدم أن التعليل الكثير مفسد إجماعاً، مع الخلاف فيما بينهم في تحديد الكثير والقليل.

(من نابه) أي أصابه (شيء) عارض (في صلاته فليبسج) أي فليقل: سبحانه الله، كما في رواية البخاري، قال ابن رسلان: (أي فليبسج الرجل، وكذا الخشن) كما هو ظاهر اللفظ، والقياس أن يُصَغَّرَ لاحتمال أن يكون امرأة، فلا يجهل بالنسب كما صرح به القاضي أبو الفتح في «أحكام النيباني»، واستنبط منه ابن عبد البر حوافز الفتح على الإمام، لأن النسيح إذا جاز حاز الخلافة بالأولى وقال في الاستذكار^(١): ذكر انطحاوي أن الشوري وأبا حنيفة وأصحابهما كانوا يقولون: لا يفتح أحد على الإمام، قالوا: فإن فُتِحَ لم تقم صلاته، وروى الكرخي عن أصحاب أبي حنيفة: أنهم لا يكرهون الفتح على الإمام، وقال مائت والشافعي لا بأس به، اهـ. وتقدم الكلام على الفتح في «أبواب الشريعة».

قال القسطلاني^(٢): النسيح لرجال، وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف والجمهور، وقال أبو حنيفة ومحمد: متى أتى بالذكر جواباً بطلت صلاته وإن قصد به الإعلام بأنه في الصلاة ثم تبطل، فحمل النسيح المذكور على قصد الإعلام بأنه في الصلاة، وحمل قوله: (من نابه)، على نائب مخصوص، والأصل عدم هذا التخصيص انتهى. قلت: ونقدم قريباً عن العيني وغيره الكلام في ذلك.

وما حكى القسطلاني عن الإمام الشافعي مع أنه شافعي صاحب المنعب مشكل جداً ياباه فروع الشافعية، قال في «الأسوار الشاطعية» في مسائل الشافعية: ولا تبطل الصلاة بالقرآن والذكر والدعاء إلا إذا خاطب بالدعاء غير

(١) (٢/٤٤٢).

(٢) نبرشته الساري، (٢/٢٧٦).

صلاته أن يسبح ولا يصلي، وهذا ما لا خلاف فيه لرجالنا، وأما النساء فالحديث احتجوا به، فذهب مالك وإسحق إلى أن السبح لرجال والنساء على قدر قوته، من ثلثه شيء وهذا على عمومته في الرجال والنساء، وإنزوا قوته فإن التصحيح أي التصحيح من أعمال النساء (خارج الصلاة) على جهة التذم له، وقال آخرون منهم الشافعي والحسن بن حي وجماعة: إن المرأة إذا سجدت شيء أعفوا، انتهى.

فإن الأبي في «الإكمال»^(١) قوته: إنما التصحيح للنساء، قيل هو ذم له في الصلاة، لأنه من فعل النساء، وهو من غيرهما، وقيل هو نص لحواره فيها لنساء، والأول هو مشهور قول مالك، ورأي أن قوله من سجد شيء فسبح، ناسخ لتعليق ربنا في قول الشافعي، والأول رأي، ونحوه لمالك لهذا الحديث، وحديث أبي هريرة: «السبح للرجال والتصحيح للنساء»، وفي حديث «يسبح الرجال ويصلي النساء» وكان الرجال والنساء يصليان في الصلاة والطواف، فأنزل تعالى: «وَمَا كَانَ حَتْلَانَهُمْ عِنْدَ آيَاتِي إِلَّا هَيَّيَ الْجَمْعَ، ثُمَّ أَسْبَحَ لِنَسَاءٍ لَمَّا يَخْرُجِينَ فِي الصَّلَاةِ»^(٢).

وفي «المندوحة»^(٣) قال ابن القاسم: كان مالك يضعف التصحيح للنساء، ويقول: قد جاء حديث التصحيح، ولكن قد جاء ما يدل على صحته قوله: «من ذم شيء في صلاته فليسبح»، وكان يرى السبح للرجال والنساء جميعاً، انتهى.

فت: وهو المعتمد عند المالكية كما في «الشرح الكبير»^(٤) ومستند الجمهور ما أخرجه أبو داود وغيره في حديث أنس بن مالك: «إذا ناسك شيء فليسبح الرجال وتصلي النساء»، قال ابن عبد البر: هذا غاص في موضع

(١) (١٧٧: ٢١).

(٢) (٩٨: ١١).

(٣) (نظر: ١١: ٩٢).

۱۳۸۹ - وختسې مې زات مې پېرې ته ورسېد
خوښه شولې چې زه شته.

٣٨٠، ٣٨١ - وحديثي من الأئمة في منعه الثاني، ص ١٠٠، ١٠١ - كتاب الصلوة، إسناده من غير الأئمة، ص ١٠٠، ١٠١ -

فَأَنْتَفَتْ فَعَمَزَنِي.

(٢٢) باب ما يفعل من جاء والإمام راكع

٣٨١/٦٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ

أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَبِيبٍ:

يعني لا أعرف وجوده هناك (فأنتفت) بصيغة المتكلم (فعمزني) روي رواية مصعب فوضع يده في فخذي، يعني أشار إليه متكرراً لفعله وأمرأ له بإدائه على الصلاة

قال النجاشي^(١): ولحل ابن عمر - رضي الله عنهما - دم يكن في الصلاة، وإنما كان جالساً ورواه وأبو جعفر يتنفل، فأكثر على الألفاظ، ولم كان ابن عمر في صلاة لا تستغل بها عن الإنكار عليه، أم

(٢٢) باب ما يفعل من جاء والإمام راكع

والروايات الواردة فيه صريحة في أنه يشترك مع الإمام في الركوع، ونقدم أن مدرك الركوع مع الإمام مدرك لثلاث الركعة عند الجمهور، وغرض الترجمة كما يظهر من ملاحظة الروايات أن مدرك الإمام في الركوع هل يشدئ الصلاة خلفه انقلب أو يدخل في الصف، وإن فاتته الركعة.

٣٨١/٦٤ - (مالك، عن ابن شهاب عن أبي أمامة) بضم الهمزة، اسمه أسعد، وهو المشهور، وقيل: سعد، وقيل: قتيبة مشهور بكنية (ابن سهل) بفتح السين (ابن حنيف) بضم المهملة وفتح النون الأنصاري، معروف، بكنية، معشود في الصحابة لأن له رواية، ولم يسمع من النبي ﷺ، سماه النبي ﷺ ثما ولد قبل موته سنتين باسم جده لأنه أسعد من زائدة، وكناه وسمي رأسه قهر صحابي رواية، تابعي رواية، قاله نيزكاني^(٢).

(١) «المضى» (١/٢٩٤)

(٢) «شرح الرقاعي» (٢/٣٣٢).

أنه قال: دخل رثد بن ثابت المسجد، فوجد الناس تركوا حتى دخلوا، حتى وصل النصف.

٦٥/٣٨٢ - وحذثني عن مالك، أنه بلغ أن عبد الله بن مسعود كان يذهب راكعاً.

قال المحقق في «التبصرة» - عذره في إسناده، له رواية، ولم يسمع من الثوري، مات سنة ١٠١هـ، وله ٩٣ - وأبوه صحابي شهير من أهل بدر.

أنه قال: دخل زيد بن ثابت المسجد، فالتصّب (فوجد الناس) في الصلاة تركوها، جميع راكع (فركع) رثد قبل أن يصل إلى النصف، فحاف أن يبلغ الإمام (المركعة) (ثم ذهب) قال النجاشي: ذهب ذهباً وديناً - مشى على جنبه، أمراً حتى وصل النصف، أي راكعاً يعني مشى في حاله تركوا حتى وصل النصف.

٦٥/٣٨٢ - مالك، أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يذهب راكعاً، يروي عن أبي هريرة خلافه، أخرج ابن عبد البر عن الأعرج، قال: قلت لأبي هريرة: ركع الإمام ولم يصل، أي النصف، فأخذ يركع، قال: لا، يا أعرج، حتى سأجد مقامك من النصف، قال: وقد روي قوله أبي هريرة مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال: إذا جاء أحدكم الصلاة فلا يركع دون نصف حتى يأخذ مكانه من النصف الحديث، واستحب النجاشي، وأجاز مالك، والنسائي للرجل يحدد أن يركع ويمشي إلى النصف إذا كان قريباً، وذكره أبو حنيفة والثوري لمواحدة، وأجازته للجماعة، كما في «الاستبصار»^(١)، ومعنى إجازة الإمام أبي حنيفة للجماعة أنها تكون صفّاً لحالها.

دخلت الروايات عن الإمام مالك في المسألة كما ذكرها الشافعي، قال ابن رثد في «النهاية»^(٢): ذهب مالك وكثير من العلماء إلى أن الداخل وراء

(١) انظر «الاستبصار» (٢/٢٤٤).

(٢) «نهاية المحتجب» (١/١٥٠).

الإمام إذا خاف، فوجب التركعة بأن يركع الإمام وأمامه منه إن شاء الله حتى يصلي إلى نصف الأول، أن له أن يركع هذه النصف الأولى ثم يركع ركعتين، ويجوز ذلك الشافعي، ويروي أبو حنيفة بين الجماعة والواحد، فتركه الواحد وأجاز له الجماعة، وما ذهب إليه مالك مروي عن زيد بن ثابت ومن مسعود.

وسب اختلافيهم في ذلك اختلافهم في صحيح حديث أبي بكر^(١) وهو أنه دخل المسجد ورسول الله ﷺ يصلي بالناس وهم ركوع فركع ثم سعى إلى الصف، فلم يصرف رسول الله ﷺ قال: من السعي؟ قال أبو بكر: لا، قال: إياك الله حرصاً ولا بعداً، اهـ.

قال الثعلبي^(٢) وروى عن ابن مسعود وروى بن ثابت أنها مع ذلك، ركعاً وراء الصف، وذهبوا إلى الصف وتبعوا، وبعد سرقة بن الزبير وسب من نسب وأمر سلمة وعطاء، وقالوا: لا بأس بذلك إذا كان غريباً قدر ما يلحق.

وحديث اقتراف فيه تركه الفدوي بسند صحيح عن مالك أن يصل إلى الصف قبل سجود الإمام، وهل يداً قدر ما بين لفرفطين، وهي الغنية: ثلاثة صفوف، وهي الأوسط من حيث عطاء، أن ابن الزبير قال على السبيل، إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل، ثم يركع ركعتين حين يدخل في الصف، فإن ذلك السنة؛ فإن سطا، ورواه يصح ذلك.

وفي المصنف بسند صحيح عن زيد بن أسلم قال: خرجت مع عبد الله من دار، فلما توسط المسجد ركع الإمام، فكبر عبد الله، ثم ركع وركعت معه، ثم مشينا إلى نصف الركعتين حتى رفع القوم رؤوسهم، فلما قضى الإمام

(١) أخرجه البخاري في الأدان رقم (٧٨٣) مات إذا رفع دور النصف.

(٢) نسخة البخاري (٥٠٨/١).

الصلاة فمت لأهلي، فأخذ بيدي عبد الله، فأجلسني، وقال: إنك قد أدركت ودوي في «المصنف» أيضاً: أن أبا أمامة فعل ذلك، وزيد بن ثابت وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير وسجاءة والحسن، وقال أبو حنيفة: يكره ذلك للواحد، ولا يكره للجماعة، ذكره الطحاوي، انتهى.

قلت: القول بالكراهة هو أحد الأقوال، لأن أنسبي ﷺ أنكز على المصلي خلف الصف وحده، ولما ذهب به إلى بطلانها جماعة، كما سيأتي، وإن كان الجمهور على خلافه للروايات الأخرى، لكن لا تنزل من أن تؤثر في الكراهة على أن فيها جمعاً بين الأقوال والروايات، وهي «الطائفة»^(١)، ولو انفرد ثم مشى ليلحق بالصف، ذكر في «الفتاوى» عن محمد بن سلمة: أنه إن مشى في صلاته مقدار صف واحد لا تفسد، وإن مشى أكثر من ذلك فسدت، وهو اختيار الفقيه أبي الليث، سواء كان في المسجد أو الصحراء، وتقدر بعض أصحابنا بموضع سجوده، وبعضهم بمقدار الصنمين، إن زاد على ذلك فسدت صلاته، انتهى.

قلت: واستدل الحنفية في ذلك على ما تقدم من الروايات بأثر كثيرة، منها ما أخرجه ابن أبي شيبة^(٢) بسنده عن أبي هريرة قال: لا تكبر حتى تأخذ مقامك من الصف، وعن أبي اسمعيل قال: سئل الحسن عن الرجل يركع قبل أن يصل إلى الصف؟ فقال: لا يركع، وعن المعيرة فقلت لإبراهيم: إذا فعلت المسجد والإمام ركع أركع قبل أن أنتهي إلى الصف؟ قال: أنت لا تفعل ذلك، وعن الأهرج عن أبي هريرة قال: إذا ركعت والإمام ركع فلا تركع حتى تأخذ مقامك من الصف، قال أبو بكر: إذا كان هو وآخر ركع دون الصف، وإذا كان وحده فلا يركع، انتهى مختصراً.

(١) انظر: مدائع الصانع (١/١٢٣).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١/٢٨٧ - ٢٨٨).

أم قال ابن عبد البر في الاستذكار^(١) وفي هذا الباب صلاة الشرحل خلفه، النصف، وحده، والخلف، العلماء، في ذلك قدما وأخرا من قول رالإعادة حديث وابصة بن معبد أمره رسول الله ﷺ بالإعادة، ومن أجازها احتج حديث أبي بكره قال له رسول الله ﷺ: «إرادك أنه حرم ولا تعدا، وقالوا: ليس هي حديث وابصة أن رسول الله ﷺ أيضا أمره بالإعادة من أجل صلاته خلفه النصف وحده، لعنه الله أمره بالإعادة شيء رآه منه، وهذا خلاف ظاهر ما سبق له الحديث. واحتجوا أيضا بحديث بن مسعود ورید في ركوعهما دون النصف، والمركوع ركن من أركان الصلاة، قالوا: فكذلك سائر الصلاة انتهى بتقديم شيء من ذلك في جامع سبعة النسخ.

قال العيني^(٢): ودخول أبي بكره في الصلاة دون النصف لما كان صحيحا كانت صلاة المصلي كلها دون النصف صلاة صحيحة. وهو صلاة التيمم خلف النصف. وبه قال الثوري وعبد الله بن المبارك والحسن المصري والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد. ولكن يأثم، أما الحواز فلأنه يتعلق بالآركان. وقد وجدت، وأما الإمامة فليوجود النبي عن ذلك.

وقال حماد بن أبي سليمان وإبراهيم النخعي وابن أبي ليلى روكيع وأحمد بن الحسن بن صالح وأحمد وإسحاق وابن المنذر: من صلى خلف نصف متعمدا فصلاته باطلة، واحتجوا بقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» لا صلاة كاملة، كما في قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وقوله ﷺ: «لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد».

(١) (١٩) (٢٤)

(٢) نسخة النسخة (٤٨/٢٠٨).

(۲۳) باب ما جاء في الصلاة على النبي .

الحديث الحديث ، وبعده من معبد الانجمن ، ان رسول الله يقول اني
 ارجو ان ياتي بي جده ابي عبد الله ، فان لم ياتي اني ارجو ان ياتي
 ابو ذر و غيره ، وبعده احمد و بن حنبل ، وبعده ابي عبد الله
 اخذوا ثم ذكروا .

وہی "بھارت" جو لاہور کے لائبریری سٹاف

عن النبي ﷺ: «الصلاة التي هي إعبادة المسحورة، أهلها الدعاء، وسيت
بها كسبية الشيء باسم بعض ما يتصفه، وقال بعضهم: أصل الصلاة من
الصلاء، ومعنى صلى أرحى أي أزال عن نفسه غلاء إعباده بفصلا، الذي هو
بار الله، وناهى صلي بناء مزمع لإزالة البدن من انتهى.

وقال الزهري: الصلاة لغة الدعاء، قال تعالى: «وَأَسْبِغْ مَاءَ رَأْسِهِ» أي ادع
 لهم، ولقد دعا نوحاً: «دَعَا نُوْحًا وَدَعَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَدَعَا نَادِيًّا» وكانوا داعين، وبعث
 الله نوحاً عليه السلام: «فَأَنذَرْتَهُمْ يَوْمَئِذٍ أَنَّهُمْ لَمَّا دُعُوا لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ» أي ليدعوا
 لهم، ونزل موسى الاستغفار كنوزاً كثيرة: «إِنِّي أَنزَلْتُ فِيهَا أُنْثَىٰ تَبَرُّرٍ» أي أنثى تطهر بها
 عن ذنوبهم، فسوف في رواية: «أُفْرِتُ أَنْ أَسْتَعْمِدَ لَهُمْ» أي استعنتهم، واستعنى المرأة قال تعالى:
 «وَلَا تَقْرَأُ يَوْمَئِذٍ ابْنَ الْإِسْمِ إِلَّا هُوَ الَّذِي كَفَرَ يَصْلَوْنَ رَأْسَ الْكِرَامِ كَشَفِ الْمَسْحِ» أي
 لا تقرأ يومئذ اسم ابن إلا هو الذي كفر، يصلون رأس الكرام كشف المسح، والمصلون
 لهم، والمصلون عليه.

رسول قبحاري عن أبي العزلة أحد كبار التابعين صلاة الله على سيدنا
عمر بن الخطاب وعلى آله وصحبه وسلم لأنهم كانوا من أئمة الأئمة وروجح الشهادتهم فيها
من الله المعتبرة، قال القاري والأمدني: الرحمة، ولعلنا ما غاب عنها في
قوله: وَأَوَّلَتْهُ عَلَيْهِمْ صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ.

قال يس الأعرابي: الصلاة من الله لرحمة، ومن آدميين وعيبرهم من
الصلواتك والجن: الكبر والسموم والدماء، والخسيع، ومن انطير والنهول
التيسيع. قال تعالى: لا تأكلوا مما صار ذلاً ولا غلاماً ولا نبيلاً ولا نبيلاً ولا نبيلاً.

(1) لا يملك : لا يملك : لا يملك :

$$S = \frac{1}{2} S^T : \dot{\epsilon} \in L_{\text{sym}} \quad (7)$$
$$A_{\alpha\beta} = \frac{1}{2}(\delta_{\alpha\beta} + \epsilon_{\alpha\beta}) \quad (7)$$
$$A' \cup B' \subseteq \bigcup_{i=1}^m A_i \cup B_i \quad (4)$$

٦٦/٢٨٣ - حدثني يحيى بن عمار، عن عبد الله بن

أبي بكر بن حزم، عن أبيه،

قال الحافظ في «الفتح»^(١) بعد سرد الأقوال في ذلك وأولى الأقوال ما تقدم من أصح الحائفة، أن معنى صلاة الله على نبيه نداءه عليه وتعظيمه، وصلاة العلامة بغيره طلب ذلك له من الله تعالى، والتمراد طلب الرياسة لا طلب أصل الصلاة، وقيل: صلاة الله على خلفه تكون خاصة ويكون عامة؛ فصلاته على أنبيائه ما تقدم من الثناء والتعظيم، وصلاته على غيرهم الرحمة ذوي نبي وسعت كل شيء.

ونقل عياض بن بكر التميمي قال: الصلاة على النبي ﷺ من الله شريف وزيادة مكرمة، وعلى من دون النبي رحمة، وهذا التبرير يظهر الفرق بين النبي ﷺ وبين سائر المؤمنين حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾، وغرر قبل ذلك: ﴿هُوَ الَّذِي صَلَّى عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾: من المعلوم أنه أقدم الذي يليق بالنبي ﷺ من ذلك أرفع مما يليق به.

قال الحلبي: ولتمراد تعظيمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دينه وإقامة شريعته، وفي الآخر بإحلال متوحيته وتشعبه في أمته وإهداء فضيلته بالمقام المحمود، هذا ما يعنى لفظ الصلاة، وسبئي الكلام في حكم الصلاة في آخر الباب.

٦٦/٢٨٣ - مالك، عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم

هكذا في النسخ التي بأيدي من النسخ الهندية، وأما في المصرية بلفظ: عبد الله بن أبي بكر بن حزم، ويظهر من كلام العلامة الزياتي أن رواية يحيى هكذا نسبة أبيه إلى حزم، وأما رواية ابن وضاح وغيره فعلى الأصل يذكر سائر نسبه (أبوه) أبي بكر بن محمد، وروايته من عمرو بن -أبهم من الأقوال كما في «الفتح».

(١) «فتح الباري» (١٠٠/١٢٦) باب الصلاة على النبي ﷺ.

عن محمد بن مسلم الزرقاني أنه قال: «جبري أبو حميد الشافعي»
الذي كان له

أمر عمرو بن لحي أن يعيد (أبي سليم) بضم الحاء الميمية ومفعلاً (الروقي) بضم الزاي وفتح لاء وكسر الشاف، (الذي قال أخبرني بالأمراء) أو (حميد) بضم الحاء الميمية (الساعدي) تصحيف الشهيرة، اسمه العبد بن سعد بن سالم، أو العبد بن سعد بن العنقر، وقد أسد عبد الرحمن، وأبني عمرو، شهد أحداً وما بعدهما، عاش إلى أول سنة ١١٤٥ قن الوفاة، توفي في منى بعد خلافة معاوية، أو أول خلافة يزيد.

النهم) أي الصحابة (قلوا) قال جماعة. وقع أي - ومنه الروايات عن
كعب بن عجرة ثب. صحيفة الحبيب، وكذا وقع لي حديث أبي سعيد عند
بخاري والبيهقي في الصحابة أو من - حضر معهم، ووقع عند الشيخ والخبزاري من
رواية نفس أبي سعيد عن النعمان بن عبد الله بن مالك بن عمرو بن قيس، وأما
فقد تهاون. الظاهر أن النعمان بن عبد الله بن مالك بن عمرو بن قيس، وأما
نعمان بن مالك.

ثم قُلتُ: ويبعد هنا أن يكون كعب هو الذي يضر السواد مفرداً، وإنه
 مشوب بالحمض، بل لا يحتمل ذلك، وإنه لم يرد أجات غركه المخلوطة
 من كعب السواد واحداً فقال: لا.

قال الحافظ ^(رحمته الله) : ولم يظهر لي وجه نفي الحيوان ، وما المانع من سؤال
الصحابي الواحد عن الحكم ، فيجيب بجملة يصحها الجمع ، إذ لا اشتراك الكل
في الحكم ، ويؤيده أن في نفس السؤال قد عرفت كيف نسلم عبارة " فأكبر
بعملي ؟ كلف بطبيعة الجمع ، هذا على أنه قال نفسه ولغيره ، وحسن الجواب
بصفة الحكم .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْبَبَ أَضَائِي عَلَيْكَ.....

ثم قال الجماعة: ووقفت من تعين من ناشر السؤال على جماعة: أبي بن كعب في الطبراني، هكذا حكاه الزرقاني^(١)، والأصمعي الذي بأيدينا من «الفتح» فيه وهم كعب بن عجرة عند الطبراني، اهـ. ويشير من سعد عند مالك ومسلم، ورید من خارجة عند النسائي، وطلحة بن عبد الله عند الطبراني، وأبو هريرة عند الشافعي، وجند الرضا بن بشير عند الثعالب، وإسماعيل، وكعب بن عجرة عند ابن مردويه. هذا حكاه الزرقاني، وليس في الأصل الذي بأيدينا، ثم وجدته في كتاب «التعظيم» ثم قال: إن تعدد السائل مواضع، وإن ثبت أنه واحد، فالتعريف بصيغة الجمع إشارة إلى أن السؤال لا يخصص به، بل بيده نفسه ومن وافقه على ذلك. هـ.

قلت: ولغظ حديث أبي حميد أنهم قالوا صريح في سؤال الجمع، قال السيوطي في «الدور المنور»: وأخرج مالك وأحمد وعبد بن حميد وأبو خازي ومسلم وأبو داود والنسائي وابن حبان وابن مردويه عن أبي حميد إسماعيلي أنهم قالوا: يا رسول الله، الحديث (يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟) أي كيف تلفظ الذي يليق بشأنك؟ وهي الترمذي وغيره عن كعب بن عجرة لما مرت، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ صَلِّ عَلَيْنَا﴾ قلنا: يا رسول الله قد عفا السلام، فكيف الصلاة؟ الحديث. قال الحافظ: اختلفوا في المراد بقولهم كيف؟ فقيل: لمراد عن معنى الصلاة، وقيل: عن صفاتها. قال ابن عبد البر: سألوهم لما حملت لفظة الصلاة من المعاني، ورويه ما عياض إذ قال: لم كان لفظة الصلاة نامور بها بحسن الرحمة والدعاء والتعظيم، سألوها أي لفظة تؤدى، هكذا قال بعض المشايخ. كذا في «الفتح». وقال النجاشي: الصلاة هي كلام العرب الدعاء والرحمة إلا أن الصلاة التي أمرت بها هي الدعاء، وإنما سألوه عن صفة الصلاة لا عن جنسها، لأنهم لا يؤمرون بالرحمة، وإنما يؤمرون بالدعاء، إلا أن

الثناء بالمعاط كثيرة وعلى صفات مختلفة فكأنوا هل لذلك صفة تختص به؟
فأعلمهم أن الصلوة في ذلك صفة محصورة، هـ.

قال الحافظ^(١)، وهو أظهر لأن لفظ كيف ظاهر في النصف، وأن الجنس
مساو، مع بنط ما، وبه حرم الخطيئة فقال: هذا سؤال من أشكك فيه كنية
ما فهم أصله، هـ. والاحتمال ليدل على ذلك أن السلام لما كان بلفظ مخصوص
فيهموا منه أن الصلاة إنما تقع بلفظ مخصوص، توقع الأمر كما فهموا،
لأنه يخطئ ثم يفل لهم: قولوا الصلاة عليك أي النبي برحمة الله وبركاته، ولا
الصلاة والسلام عليك، بل نعني صيغة أخرى كذا في «الفتح».

قيل: سبب السؤال يحصل أموراً متعددة، الأول: ما تقدم من كلام
عياض وابن عبد البر: أن لفظ الصلاة كان مشتركاً بين اسماني والثاني:
ما أنشأ إليه كلام النجاشي المتقدم. والثالث: ما أخرجه ابن جرير عن
عبد الرحمن بن أبي كثير عن أبي مسعود الأنصاري: رضي الله عنه - قال: لما
نزلت: قُرْآنًا مَّكَرَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ دَابَّةٌ. قالوا: يا رسول الله هذا السلام قد عرفناه.
فكعب الصلاة عليك، قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: فقولوا:
اللهم صل على محمد، والحديث: نعم أجمع فهموا من بعد الصلاة الاستغفار
المرت على النبي وكان منب في حقه يخطئ، فاحتجوا إلى السؤال وخالفوا
في معنى قولهم: هذا السلام قد عرف. فقبل سلام النجاشي، وعمل غير ذلك.

والأوجه عندني وعليه الجمهور: أن المراد ما هي التشهد لسلام عليك
أي النبي برحمة الله وبركاته، وقد علموا التشهد قبل ذلك، وسبأني في
الحديث الأتي. ولرابع ما قاله الطبري إذ معنى قول النجاشي: علمنا كيف
السلام عليك؟ أي في قوله تعالى: حَسْبُكَ اللَّهُ نَسُوا صَلَواتِ عَلَيْهِ الأَباء.

(١) الخط: (فتح الماوراء) (١٥٥) باب الصلاة على النبي ﷺ

قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَذُرِّيَّتِهِ.....»
فَكَانَ السَّوَالُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ تَثْرِيفًا نَهَى عَنْهَا الْحَافِظُ^(١) ثُمَّ رَدَّهُ.

(أضال) بِحَيْثُ: (قُولُوا: اللَّهُمَّ) قَالَ الْحَافِظُ^(٢) هَذِهِ كَلِمَةٌ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الدُّعَاءِ وَهُوَ يَمْتَنِي بِاللهِ وَلَمَّا عَوَّضَ عَنْ حُرُوفِ الدُّعَاءِ بِسَبْطِ الْحَافِظِ الْكَلَامَ فِي لَفْظِهِ وَقَدْ لَمَعَنِي: هَذَا مِنْ خَصَائِصِ اسْمِ اللهِ تَعَالَى كَمَا اخْتَصَرَ بِأَلَاءٍ فِي الْقِسْمِ وَتَقَطَّعَ الْهَمْزَةُ فِي: «يَا اللهُ» وَبَيَّغِرَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَطَّ فِي ذَلِكَ (عَلَى مُحَمَّدٍ) بِسَطِّ الْفَارِسِيِّ فِي تَسْمِيَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَاخْتَلَفَ فِي زِيَادَةِ لَفْظِ السَّيَادَةِ فِي أَوَّلِهِ وَسَيَّأَتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي التَّحْدِيثِ الْآتِي. قَالَ الْأَمِينُ^(٣): مَعْنَاهُ: عَنَّمَهُ فِي الدُّنْيَا بِإِعْلَاءِ ذِكْرِهِ وَبَطْهَارِ دَعْوَتِهِ وَإِقْبَالِهِ شَرِيعَتَهُ وَفِي الْآخِرَةِ بِتَشْفِيعِهِ فِي أَمْتِهِ وَتَضَعِيفِ أَعْرَاسِهِ وَمُثَرِّبِهِ. وَقِيلَ: لَمَّا أَمَرْنَا اللهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَبْلُغْ قَدْرَ إِبْرَاجِبِ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ عَلَى اللهِ وَفَنَّا: أَتَاهُمْ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ انْتَهَى.

(وَالزَّوْجَاهُ وَفَرْيَتَهُ) قَالَ الْمَاحِي^(٤): أَمَّا الْأَرْوَاحُ فَهِيَ مَعْرُوفَاتٌ وَأَمَّا الْقُرْبَى فَمَنْ كَانَتْ لِنَسَبِي بِحَيْثُ وَلَادَةٌ مِنْ وَلَدِهِ وَوَلَدٌ مِنْ نَسَبِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَطَاعَهُ، قَالَ إِبْرَاجِبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «زَيْدٌ لَحَقَنِي مُبِيرٌ أَلْفَلْزَةٌ وَبَيْنَ زَيْدَيْنِ» الْآيَةُ.

وقال الحافظ، الذرية بضم السين، وحكي كسرهما هي النسل، وقد يختص بالنسب والأختان، وقد يطلق على الأصل، وهي من ذرية بالهمزة أي حتى إلا أن الهمزة سهلت لكثرة الاستعمال، وقيل: بل هي من الذر، أي خلقوا أمثال آخر، وعنيه فليس مهموز الأصل، انتهى قال المعاري^(٥): من الذر وهو الأصل أو من ذر أي فرق، أو من الذر وهو النسل الصغير

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/١٥٧)
(٢) البحار الشاذ (١١/١٥٥).
(٣) عمدة الباري (١١/٨٣)
(٤) التلخيص (١١/٢٩٩)
(٥) مرقاة المصنف (١١/٢٣٩)

كما صلبته

لخلقهم أولاً على صورته قال ابن حجر: هي نسل الإنسان من ذكر وأنثى،
وعند أبي حنيفة وغيره: لا يدخل فيه أولاد النكاح إلا أولاد نكاح ينفذ، اهـ.

قال السخاوي: فثبوتية الأولاد وأولادهم، وهل يدخل أولاد الجنات؟
ومذهب المذاهبي ومالك وهو رواية عن أحمد: أنهم يدخلون لأجماع المسلمين
على دخول أولاد فاطمة في ذرية أبيها، وحكى ابن المذهب الاتفاق على
دخول ولد أبيه، قال لأن عيسى عليه السلام من ذرية إبراهيم عليه السلام،
وسامحه الشراح في نقل الاتفاق، ومذهب أبي حنيفة ورواية أخرى عن أحمد
أنهم لا يدخلون، واستثنوا أولاد فاطمة - رضي الله عنها - لخبر هذا الأصل
القطيع، اهـ.

(كما صلبت) أسكل في التشبيه لأن الأصل أن العنقه دون العنقه به،
وأنواع ههنا حكمه، لأن محمداً صلى الله عليه وآله أفضل من إبراهيم وآله، وأجيب
بأنه قد يكون حكمه كما في قوله تعالى ﴿مِثْلُ نُوْحٍ﴾ كَيْفَ تَكْفُرُ بِهَا مَصْحَاحٌ الآية،
وأي نوره تعالى من نور العنقة وآله قاله قبل علمه بأنه أفضل، كما بسطه
الزواوي، أو قاله تواضعاً أو التشبيه في أصل الصلاة لا القدر، ورجحه في
المتنهم، أو باعتبار الشهرة في العالم، فهو من باب الحاق ما لم ينسب بها
المشهور، لا من باب إحقاق الحق بالكمال، روي في حرم الدعاء، فإنه لم يقع
في الحائض إلا في ذكر إبراهيم دون ذكر آل محمد حفظ

وبسط الكلام عليه الحافظ في «الفتح»^(١) فقال: «اشهر السؤال عن معرفة
التشبيه مع أن المقرر أن العنقه دون العنقه»، وأنواع ههنا حكمه لأن
محمداً حفظه وحده، أفضل من إبراهيم وآله، ولا سيما قد أصيب إليه آل محمد،
ثم أجاب عن معترضة^(٢) أخوة فراجع إليه إن شئت.

(١) مع الأثر (١١٠٩٠٩٦٠) (١٦١) باب الصلاة على نبي محمد.

(٢) بل ثلاثة عشر، اهـ، انتهى.

تكلام على ذكر لفظ الآل في العروصين في الحديث الأخير، قال الساجي^(١) :
 روى إبراهيم أبا عبد الله، ويحتمل أن يريد بذلك أساعه من ذبيته، ويحتمل أن يريد
 أساعه من كل من أسعه، وإلى هذا ذهب مالك محتجاً بالآية المذكورة أن
 السراد أساعه من راحته وعيره. قال الساجي: لا أظهر عندي أن الآل الأتباع
 والتعشير.

قال المحقق في الفتح^(٢) : واختلف في السراد قال محمد في هذا
 الحديث قالوا: أحسن من حرم عليهم الصدقة، وهذا نص عليه الساجي،
 واختاره الجمهور. وقال أحمد السراد بأن محمد في حديثه يشهد بأهل بيته،
 وعلى هذا قول يعقوب بن يقطين. أهل عروص آله روايات عندهم، وقيل السراد
 أزواجه وذريته لأن أكثر طرق الحديث جاء بذلك محمد وجاه في حديث
 أبي حميد موضعه وأزواجه وذريته، فقد على لهذا السراد قال.

وتنفذ بأنه ثبت أن الجمع بين الثلاثة كما في حديث أبي حمير، فيحمل
 على أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره. فالسراد سأل في الشهد الأرواح
 ومن حرم عليهم الصدقة، وقيل: السراد ذرية فاحصة خاصة، حكاه النووي في
 الشرح المذهب، وقيل: هم جميع قرينى حكاه ابن توفيق في الكفاية، وقيل:
 السراد جميع الأمة الإحسان، قال إلى ذلك سأل: رضي الله عنه. واختاره
 الأزهرى، وحكاه أبو الغلب الطبري عن بعض شافعية، وروحه النووي في
 شرح مسلم، وهذه النسخة حسن وأراغب بالأشياء منهم، وعليه حسن كلام
 من أطلق، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَىٰ النَّاسِ لِلَّهِ الْفُقَرَاءُ﴾، بعد.

وقال أيضاً: قوله: عن أبي إبراهيم هم ذريته من إسماعيل وإسماعيل كذا.

(١) الساجي (١١٠٠/١١٠٠)

(٢) الفتح (١١٠٠/١١٠٠)

.....

حرم به جماعة من السراج. وإن كنت أن لم يريم ٢٠٠٠ إن له أولاً: من غير مارة
ومحرم فيها داخلون لا محالة. ثم اعراض التعليلون منهم بل المتكثرون قبضوا
فيهم الأبياء، والصلحون، الشهداء، والصلحاء. دون من عداهم. انتهى.

قلت: وأخرج السيوطي في "الندوة" عن أبي هريرة عن أنس - رضي الله
عنه - أن رجلاً من الأنصار قالوا: يا رسول الله كيف الصلاة عليك؟ الحديث.
وفي غيره: فقال في من الأنصار: يا رسول الله من أن محمداً قال: فكر
مؤمناً. فهذا النص في الباب.

وباركك، قال السراج: "ثبته في كلام العرب الكثير، فيحصل أنه براد
به تكثير الثوب لهم ورق درجائهم، ويحصل تكبير عددهم مع جوقهم. وقال
الأنباري: معنى قوله: ثابرك اسمك، أي نفسك وسيفك ويكون المعنى طهره.
قال سعد بن أبي وقاص: "ثابرك" أي يثربك عنك ثم أخرج عن أبيه وأبوه
نقله في "٢٢" (٢٨٢).

وهذا السراج في: "ثابرك" أي يثربك. من قوله: "ثابرك" أي يثربك
على أنكره. وقال السراج: "ثابرك" أي يثربك. في الأخير والكرامة.
وفي: "ثابرك" من العرب، وتثريكه. وقيل: "ثابرك" أي يثربك. من قوله:
"ثابرك" أي يثربك. بركه ثابرك. بركه ثابرك. بركه ثابرك. بركه ثابرك.
والحاصل: أن المتكثرون أو بعضاً من أصحاب الأئمة، وأن يثربك. وينتشر
دائماً. (٢٨٢).

قال السخاوي: ولم يصح أحد يوجب ثوبه: بركك على محمد فيه
عزاً عليه غير أن أبي حزم ذكره به بهداه في الجملة. فقال: علي

(٢٨) الشنفرى (١١: ٢٨٢)

(٢٩) - (٢٨) لأصحاب الأئمة ٢٨٢

عَنْ عَلِيٍّ مُخْتَصَرًا: وَأَزْوَاجُهُ وَذُرِّيَّتُهُ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَيَّ يَا إِبْرَاهِيمَ:

انمره أن يبارك عليه ﷺ ولو مرة في العمر، وظاهر السلام صاحب «المغني» من الحنابلة وجوها في الصلاة، قال المجد الشيرازي: «تظاهر أن أحداً من الفقهاء لا يوافق علي ذلك، فإنه المزدقاني»^(١). قلنا: لكن عُدَّ في ذيل «الحاوي»^(٢) من الأركان قول: اللهم صلِّ على محمد، وعُدَّ من السنن الصلاة على النبي ﷺ في الشاهد الأخير على أنه والبركة عليه وعليهم والثناء بعده، اهـ ولم يصرح في «المغني» وحول البركة (علي) سيدنا (محمد) وأزواجه وذريته كما بركت على آل إبراهيم

واخص سيدنا إبراهيم عليه السلام بالتنبيه بخلاف الآباء الأحرار سيما سيدنا موسى عليه السلام إذ اخص بالتنجي لأن التنجلي إذا كان بالجمال فمر موسى صعداً، والتخليل كان اتحلي له بالجمال لأن المحبة والمغلة من آثار الجمال. قاله المزدقاني

وأجاب عنه في «أدب المختار»^(٣) بثلاثة أحوية شرحها ابن عابدين، الأول: أنه سلم علينا ليلة المعراج حيث قال: أبلغ أمرك مني السلام. والثاني: أنه سمعنا المسلمين كما أخبرنا عنه سبحانه وتعالى بقوله: ﴿هَؤُلَاءِ سَيِّدُكُمْ أَنسِلِينَ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾^(٤). والثالث: أن المطلوب صلاة يتخذ الله تعالى بها نبينا ﷺ خليلاً كما اتفق إبراهيم عليه السلام خليلاً، وقد استجاب لله تعالى دعاء عباده فاتخذ ﷺ خليلاً كما في حديث «المصحيحين»؛ «ولكن صاحبكم خليل الرحمن»^(٥). وأجيب بأحوية أخرى: منها: أن ذلك لا يونه، والتنشيد هي الفصل بالآباء سرعب فيه، ورمعة شابه في الرسل، وكونه أفضل بغية الأنبياء على

(١) شرح المزدقاني (١/٢٣٥).

(٢) حقايق (١/١٨١).

(٣) (٢/٢٧٥).

(٤) سورة الحج الآية ٧٨.

تجيداً.

أخرجه البخاري في ٦٠ - كتاب الأنبياء، ١٠ - باب حدثنا موسى بن إسرائيل.

ومسلم في: ٤ - كتاب الصلاة، ١٧ - باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد. حديث ٦٩.

٢٨٤/٦٧ - وَحَقَّقْنِي عَنْ جَابِلِك، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ.....

وبما سبب المقام لزيادة الإعطاء والإفضال (مجدد) بمعنى ما جد من المجدد، وهو الشرافة، وهو صفة من كمل في الشرف وهو مستزرم للمعظمة والجلال كما أن الحمد يدل على صفة الإكرام.

ومناسبة ختم هذا الدعاء بهذين الاسمين العظيمين أن المطلوب تكريم الله وتبنيته وتنازه عليه والتبويه به ورماد تقريبه، وذلك مما يستلزم طلب الحمد والمجدد، ففي ذلك إشارة إلى أنهما كالتعليل للمطلوب، أو هو كالتبنيين له، قاله الحافظ في «فتح»^(١).

وقال ابن رسلان: المجدد الكريم الفعالة، وقيل: إذا غارن شرف لذات حسب الفعل مسمى مجداً. اهـ.

٢٨٤/٦٧ - (سالك، عن نعيم) بضم التاء وفتح العين المهملة مصغراً (ابن عبد الله) بفتح العين (المحممر) بضم الميم الأولى وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة (عن محمد بن عبد الله) بن زيد بن عبد ربه الأنصاري المدني الثاني، وأبوه صحابي الذي أرى الأذن، ذكره ابن حبان في «الشفقات»، ثم عند أم د ث س ٩ هذا الحديث، وعند أخ د ث ق حديث الأذن، قال ابن سعد: وقد في عهد نبي ﷺ (أله) أي محمد (الخبر) أي نعيماً لا إشكال فيه ذلك في

عن أبي مسعود الأنصاري: أنه قال: إنا رسول الله ﷺ في
 مجلسي سعد بن عذينة.....

سند الموطأ، والحدث أخرجه الترمذي بلفظ: إن محمد بن عبد الله بن زيد
 الأنصاري. وعبد الله بن زيد الذي ذكره أري الله بالصلاة أخيراً، الحديث.
 وهذا يوهم أن محمداً وعبد الله بن واحد منهم أخيراً. ويزيد ذلك نسخ
 المعصية لمسلم، إذ فيها أخيراً يبيعة الحنفي فكتة مبهمة من النسخ، وما في
 الترمذي وغيره عند الله بن زيد هو الذي أري الله الصلاة حمنة معوضة لبيان الروي
 إذ ليس بعبد الله هذا غير حديث الأذان علي المشهور، ولو سلم له تعدد
 الروايات كما حرم به الحافظ وغيره، لم يمس فيها ذكر هذه الرواية.

(عن أبي مسعود الأنصاري) الترمذي عفة بن عمرو^(١) (أنه قال: إنا
 رسول الله ﷺ في مجلس سعد^(٢) بن عباد، قسم الحسن وتختلف الموحدة
 ابن دليم الأنصاري أنساعدي سيد الخزرج، شهيد العقدة مع السبعين، وكان
 أحد أتقياء الأئمة عشرة. اختلف في تهوده بذكر. وشهد المشاهد بدها كلها،
 اختلف عن بيعة أبي بكر رضي الله عنه. وخرج عن العديلة ولم يعد إليها،
 ومات حوران من أرض الشام، اختلف في موته من سنة ١١ هـ إلى سنة ١٥ هـ،
 وقد اختلفوا في أنه واحد ميتاً ولم يشعروا بموته حتى جاءوا قائلين يقول ولا
 يرون أحداً.

نحن قلنا سيد الخزرج سعد بن عباد رومناه مسهب، فلم يخط فؤاده^(٣)
 فيقال: إن النجس قبله، فيه أن الإمام له أن يخص رؤساء الناس
 بزيادتهم في مجالسهم شأناً لهم

(١) اعظم ترجمته في «أسد الغابة» (٢/٢٧٢).
 (٢) له ترجمة في «أسد الغابة» (٢/٢٧٢) وتعليق التذوق (٣/٣٧٤).
 (٣) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣/٢٥٣) وأظهر في «الكبرى» (١/١٦٦) برفعه (٣٤٩):
 «٢٥١». وعند الزواجر في «مفصله» رقم (٦٧٧٨).

فَقَالَ لَهُ بَشِيرٌ نَزَّ سَعْدٌ: أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَصَلِّيَ غَلِيظًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَتِفَ نَصَلِّيَ غَلِيظًا؟ قَالَ: فَتَكْتَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى نَمِيتُنَا اللَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ: اقْوُوا اللَّهَ صُلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ.....

(فقال له بشير) بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة (نر سعد) يسكون المعبر بر ثعلبة الأنصاري الحزرجي، صحابي جليل بدري، والد النعمان، شهد العقبة والمشهد كلها. يقال إنه أول من بايع أبا بكر رضي الله عنه - يوم السقيفة من الأنصار، استشهد بعين النور مع خالد بن الوليد في خلافة الصديق رضي الله عنه - (أمروا) فتحدث (الله) بأنضم على العاطلة والمنعول قوله (أن نصلي عليك يا رسول الله) بقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) (فكيف نصلي عليك؟) زاد الحاكم وغيره: إذا نحن صليت عليك في صلاتنا؟.

(قال) أبو مسعود: (فكثرت رسول الله ﷺ) يحتمل أن سكوت ﷺ كان حياء ونواضعاً إذ في ذلك الرفعة له، ويحتمل أن لم يكن عنه نص في ذلك، إذا فـيـنـظر ما يأمره الله تعالى فيه، ويؤيده ما وقع عند انطري من وجه آخر في هذا الحديث، فسكت حتى حانم الوحي، كنا في المنع.

(حتى تعميما) أي «ودنا» (أنه) أي بشيراً (لم يسأله) ﷺ عن ذلك معافة أنه ﷺ لم يرض السؤال، «سئل عليه لما تفرغ عندهم من التهي عن ذلك كما ذكره الخافق في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تُنْفِكُوا عَنْ آيَاتِهِ﴾»^(٢) الآية (ثم قال: فولوا) قال الزرقاني^(٣): الأمر للوجوب اتفاقاً، فقيل في العمر مره، وقيل في كل تشهد بعده سلام، وقيل: كلما ذكره، أو كما سيأتي موصلاً. (اللهم صل على محمد) بما يليق به

(١) سورة الأحزاب: الآية ٥٦.

(٢) سورة المائدة: الآية ٦٥.

(٣) شرح الزرقاني، (١/٣٢٦).

واحتسفت في صلاة نفقة السجدة في أولها، وتقدم من أمر رسول الله أن
 سبوت الأدب أولى، فقال في القدر المختار^(١) : وتدابير السجدة لأن زيادة
 الإحسان بالتواضع عن سبوت الأدب فهو أفضل من غيره. ذكره المصنف الشافعي
 وغيره. وما قل لا تودوني في الصلاة فكذلك، قال الشافعي: واعترض بهذا
 هذا معانف لمذهبنا نعم من من حول الإمام من أنه لو زاد في سجده أو قلص
 كان مكرهاً

فمن: له نظر. بل الصلاة رائدة على تشهد نسى معه، نعم يعني على
 هذا تمام ذكره في العهد أن محمداً عبده ورسوله، انتهى.

وفد الأبى في الشرح مسلم^(٢) وما يستعمل من نفقة السجدة والمؤمن
 حسن زاد لم يرد، والحمد لله، صح من قوله عليه السلام: أن سيد ولد آدم، اهـ.
 ومن اشتد كافي في الفصل الثاني أوثرته، وقد التزم في القدر المختار
 عنه ثم في عهد بن حميد وابن ماجة وابن مروه عن ابن مسعود - رضي الله
 عنه - قال: إذا صليتم على النبي ﷺ فاحسبوا الصلاة، قالوا: فعلينا، قال
 فرث: أنتم أحسن صلاتك ورحمتك وبركائك على سيد المرسلين وإمام
 المتقين، الحديث. قال السخاوي: كثير من الناس يقولون: اللهم صل على
 سيدنا محمد. وأنى في ذلك بحث، أما في الصلاة فانظروا أنه لا يقول شيئاً
 لنفسه المذكور. وأن في غير الصلاة فقد أنكر يمينه على من حاضره بذلك. كما
 في الحديث المذكور

والإكراه يحتمل نواصباً أو كراهة من أن يحدث مشافهة، أو لأن ذلك

(١) (٢) (٣)

(٤) (٥) (٦)

(٧) نظر ميل الأضداد ج ٩ ص ١٣٧ رقم (١٧٩١).

آن محفله گاه پانزده علی آل براهیم.....

كرد من حجة احمد عليه السلام في النسخ، وقد صح فونه ^{في} كتابه ^{الذي} سيد
و قد اذعن، وفونه ^{في} كتابه ^{الذي} سيد، وقوله تسجد فوموا الي
سيدكم، ويرد قولهم من حيفت ليلتي ^{في} كتابه ^{الذي} سيد
النصائي، يقول ابن مسعود: اللهم صل على عبد اسرائيل، وفي كل هذا
دلالة واضحة وبراهين لا تحصى على ان نسخ الكتاب بعد
ما تقدم لان لا ينقص ذلك من الاحكام ذات كونه، ان

أوعلى آل محمد، وهم أتباعه عند ثالث كذا تقدم، وقال ابن عبد البر في الاستدكار: قال بعض أهل العلم: إن هذا كلام محتمل للتأويل، فغيره حديث أبي حمزة ومن بعده، أنهم ضل نبي محمد وصلى الله عليه وآله لأنه لفظ الأول محتمل لوجوده منها. لأهل، ومنها: الأنبياء، وأن ما أحسنه مرة فمرة أخرى، كما صليت على إبراهيم وبارك على آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، وفي رواية أخرى: قال في الخصائص: فقيل: هي منجزة في الحديث.

برؤه الحفاظ بأن ذكر محمد، وإبراهيم، وأن إبراهيم نبيه في أصل الخبر، وإنما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الأخير، قال العرفه في «المنهاج» وإذا عرفت أن الخبر أن أكثر الأحاديث التي كانت فيه ذكر محمد وأن محمد، وذكر أن إبراهيم فقط، أو يذكر إبراهيم فقط، قال: «ولم يجر لي حديث صحيح يلفظ إبراهيم، قال إبراهيم معاً، وإنما أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن السنان عن رجل عن أبي مسعود، ويحيى مجهول، نسخة مبهم، فهو فيه ضعيف، وأخرجه عن أبي مسعود بغيره، فلو كان مؤلف علي بن مسعود

في الصلاة. قال: حميد بن محمد، وإسحاق بن إبراهيم، ثنا عبد الله بن عيسى.

أخبره مسلم في ١ - كتاب الصلاة، ١٧ - باب صلاة على النبي ﷺ بعد التشهد. حديث ٦٥.

قال الحافظ: "وغل عما وقع في صحيح البخاري" في الأنبياء في ترجمة إبراهيم عليه السلام من طريق عبد الله بن عيسى عن ابن أبي نجيح بلفظ: ثم صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وكذا في قوله: ثم باركته، وكذا وقع في حديث أبي مسعود البصري، أخبره الطبري أيضاً في رواية لحكم عن ابن أبي نجيح، ثم سقط الحافظ الكلام عن رويات من ذكره المصنفين معاً، فارجع إليه إن شئت.

وفي العالمين، إنك حميد مجيد، أخدم بعده (والسلام كما قد علمتم) روي فتح معين وكسر اللام معصفاً، ويضم العين ويشتد اللام، من العلم أو التعليم، قال السجستاني: الألف أصح، وقال البصري: كلاهما صحيح، قال البيهقي: إشارة إلى السلام الذي في التشهد وهو قول: السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته، فيكون المراد بقولهم: كيف نصلي عليك أي عند التشهد، اهـ.

قال الحافظ: وتفسير السلام بذلك هو الظاهر، وحكى ابن عبد البر في احتمالاً وهو أن المراد به السلام الذي يتداول به من الصلاة، وقال: إن الأول أظهر، وكذا ذكر عياض وغيره. اهـ.

غريب: ما قال البيهقي أي بعد التشهد لا قبل عليه. قال الحافظ في الفتح: وأصل ما حديث عن أن مراد الصلاة من التسليم لا بكره، وكذا يحكى، لأن تعليم التسليم تقدم قبل تعليم الصلاة، فأبوت التسليم مدة في تشهد قبل الصلاة عليه، وقد صرح الشافعي بالكرهه، واستند بورود الأمر بها في الآية، وبه نظره نعم بكره أن يقرأ الصلاة، ولا يحتمل أصلاً، أما لو سلم في وقت، وسلم في وقت آخر فإنه يكون مستثلاً، اهـ.

قال البخاري في شرح الشكوك^(١) انوا يزيد الحمد لله لا اله الا الله ما به
الاصولية، فلا دلالة له في ذية على كراهية افراد الصلاة عن السلام وسكبه
كما ذهب إليه النووي واباحه عن التسعة، وقد اوضحت ذلك في رسالة
مسئلة، اهـ

وقال البخاري في مخرج التسعة^(٢): اما التسعة انما هو به يحتل ان
يكون بمعنى لا يد كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُؤْمِنُوا بِهِ﴾^(٣) الى قوله:
﴿وَيُؤْمِنُوا فِيمَا كَانُوا﴾ ويحصل سلام التسعة، بل السلام تحية أهل الإسلام، أو
خصوص العامة، سلامه، اهـ

وفي الاستبصار^(٤): وفي غريب الحديثين من الغلة أنه يلزم من ورد عليه
خير يحصل لوجهين أو نحوه في الكتاب أو السنة أن لا يقطع مبنا على وجه
حتى يقطع على التردد إن وجد إلى ذلك سبيلا إلا تولى إلى قوله: أمره أنه أن
تصلي عليك، فكيف يصلي عليك؟ فما كان والله أعاد إلا لما يحصله لفظ
الصلاة من المعاني، وقد احتجف نفس لغة لم يرد التلخيص به في العموم
أولى بذلك أو الخصوص في أقل ما غر عنه الاسم، وذلك من في كتب
الأنصار - والعهد له - انتهى

قال الشيخ في البدن^(٥): في هذا بيان^(٦) تسبب التوبة عليهما

(١) (٣٦٤١) (٢)

(٢) (٣٦٤١) (٣)

(٣) سورة النساء: الآية ٥٠

(٤) (٣٦٤١) (٤)

(٥) (٣٦٤١) (٥)

(٦) قال الشيخ في هامش المسار: هذا بحث ثالث أيضا وهم افراد الصلاة والسلام على
عند الأئمة فادع إلى الشافي.

أولهما: في لفظ الترحم، اختلف فيه، فكثر بعضهم أن يقال: وارضح محمداً أو يقال: وترحم محمداً، والحنفية قالوا: بعدم الكراهة، قال في «المر المختار»^(١): وصح عدم كراهة الترحم ولو ابتداء، قال الشامي: ومفاده أنه لم يصح نفيه لعدم ثبوته في صلاة التشهد، ولنا قال في «المنية»: والإتيان بها في الأحاديث الصحيحة أولى، وقال في «الفيض»: الأولى تركه احتياطاً.

وفي «شرح المنهاج» للمزلي: قال النووي في «الأذكار»: وزيادة: وارضح محمداً وأل محمد كما رحت على إبراهيم بدعة، واعتصره يزودها في عدة أحاديث صحح الحاكم بعضها، ورده بعض محققي أهل الحديث بأن ما رقع للحاكم وهم، وبأنها وإن كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف، فلا يعمل بها، ويؤيده قول أبي زرعة وهو من أئمة الفقه بعد أن ساق تلك الأحاديث وبين ضعفها، وتعل المنع أرجح تضعف الأحاديث في ذلك.

وبما نقرر علم أن سبب الإنكار كون الدعاء بالرحمة لم يثبت بطريق يستد بها، والباب باب إنباع لا ما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى له بلفظ الرحمة فإن أراد النافي امتناع ذلك مطلقاً فالأحاديث الصحيحة صريحة في رده، فقد صح في مسائر روايات التشهاد: «السلام عليك أيها النبي ورسمة آله وبركاته»، وضح أنه بلفظ أقر من قال: «ارحمني ومحمد»، ولم ينكر عليه سوى قوله: ولا ترحم معنا أحداً انتهى.

والبحث الثاني: في لفظ السيدة ونقدم الكلام عليه، قال الحافظ في «الفتح»: روى في حديث ابن مسعود زيادة: «وارحم محمداً وأل محمد كما صليت وبركت وترحمت على إبراهيم»، الحديث. أخرجه الحاكم في «مستدركه» فاغتر بتصحيحه قوم، فوهبوا فإنه من رواية يحيى بن السباق وهو

مجهول من رجل مبهم، نعم أخرج ذلك ابن ماجه من ابن مسعود من قوله قال: فدينوا: **«اللَّهُمَّ اجْعَلْ صَلَواتَكَ وَرَحمتَكَ وَبِرْكَاتِكَ عَلَى مُحَمَّد عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ»** الحديث، يمانع ابن العربي في إنكار ذلك فقال: حذار مما ذكره ابن أبي زيد من زيادة: **«وترحم»** فإنه قريب من ابتداء، لأنه **«رَحِمَهُمُ كَيْفَةَ الصَّلَاةِ بِاتْرَاحِي، فَفِي الزِّيَادَةِ اسْتِدْرَاكٌ عَلَيْهِ، انْتَهَى»**.

قال انحاظ^(١): فإن كان إنكاره لكونه لم يصح فسلم وإلا فندعى من ادعى أنه لا يقال: **«ارحم محمداً مبركاً»** ثبوت ذلك في عدة أحاديث أصحها في التشهد: **«السلام عليك أيها النبي»** الحديث، ثم وجدت لابن أبي زيد مستدأ، فأخرج الطبري في تهذيبه من طريق حنظلة بن علي عن أبي هريرة رفعه: من قال: **«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»** الحديث. وفيه: **«ترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على إبراهيم وعلى آل إبراهيم»** شهدت له يوم القيامة وشفعت له*، ورجال سننه رجال الصحيح، إلا سعيد بن سليمان فهو مجهول، وهذا كله فيما يقال مضموماً إلى السلام أو الصلاة، ووافقه ابن العربي الصديقي من الشافعية على السمع، وقال أبو القاسم: يجوز ذلك مضافاً إلى الصلاة ولا يجوز مفرداً، ونقل عياض عن الجمهور الجواز مطلقاً، وقال القرطبي في **«المعتمد»**: هو الصحيح لورود الأحاديث، وخالفه غيره، فني **«الذخيرة»** من كتب الجنبية عن محمد يكره ذلك لإيهامه التنصيص لأن الرحمة غالباً تكون من فعل ما سلام.

وجزم ابن عبد البر بالمتنع فقال لا يجوز لأحد إذا ذكر النبي ﷺ أن يقول: رحمه الله، لأنه قال عليه السلام: **«من صلى عليّ ولم يقل: من ترحم عليّ، وإن كان معنى الصلاة الرحمة، لكن خص هذا اللفظ تعظيماً له فلا يعدل عنه إلى غيره، ويؤيده قوله تعالى: «لَا تَحْمِلُوا نَعْتَةَ الرُّسُلِ وَتَنْصَحُوا»**

(١) انظر: فتح الباري (١/١٦٩)، وشرح الشفاء لنقاري (٣/٨٠١).

٣٨٥/٦٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نُبَيْهِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُمَيْرٍ يَتْلُو عَلَى نُبَيْهِ اللَّهِ، فَيَقُولُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَقُولُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الآلة^(١)، انتهى. وهو بحث حسن لكن في التعامل الأول نظرة والمعتد الذي، انتهى ما قاله الحافظ مختصراً.

ومى المشايخ^(٢) ولا يكره أن يقول فيها: أو ارحم محمدًا عند عامة المشايخ. ورواههم كرهوا ذلك، ورغموا أنه يؤهم التفسير منه في الصلاة، وإذا لا يقال عند ذكره: رحمه الله، والصحيح: أنه لا يكره لأن أحداً وإن جاز قاره من أنه لا يستغنى عن رحمه الله تعالى. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: لا يغفل أحدكم عن ذكره ولا رحمه الله، قيل: وماذا؟ يا رسول الله؟ فقال: «أولاً أنا لا أنسى محمد بن الله سبحانه»، انتهى.

قلت: والسبب في أن لا يقال عند ذكره: رحمه الله لأنه صار شعاراً للأولياء كالسلاة ثلاثاً. وفي التحراء عن العشاء: روي عن بعض المشايخ أنه لا يقول: ارحم محمدًا، وأكثر المشايخ على أنه يقوله للتوارث، وقال المرحوم: لا بأس به لأن الأثر ورد به من طريق أبي هريرة وابن عباس، ولأن أحداً وإن جاز قاره لا يستغنى عن رحمته تعالى، وصححه الشارح، وبحر الخلافة، إسماعيل في المضموم إلى اعتلاء والسلام، فلذا اتفقوا على أنه لا يقال ابتداءً. رحمه الله، انتهى.

وفيه الضروي في شرح الشفاء^(٣): فاز شمس الأئمة المرحوم وأصحاب الحنفية. لا بأس بقول: أو ارحم محمدًا، انتهى.

٣٨٥/٦٨ - (مألف)، عن عبد الله بن دينار أنه قال: رأيت عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - يقرأ على قبر النبي ﷺ فيصلي على النبي ﷺ.

(١) سورة النور، الآية ٢٣.

(٢) إمام القائلية (١٠٠٠هـ).

(٣) (٩٠٢/٣).

وعلى أبي بكر ، وعمر .

وعلى أبي بكر وعمر) - رضي الله تعالى عنهما - قال الباقي^(١) : هكذا روى يحيى بن يحيى - وثانعه غيره - قال الزرقاني^(٢) : أنكر العلماء على يحيى ومن ثانعه في الرواية قال : وإسناد رواة الثعلبي وابن كبير وسائر رواة الأسوفا^(٣) : يصحسني على النبي ﷺ ويدعو لأبي بكر وعمر ، فمروا بيس لمط : يصلي ويدعو ، ولعل إنكارهم من حيث اللمط الذي ثانعه فيه الجمهور فتكون روايته شاذة ، وإلا فالصلاة على غير النبي تجوز نكاحاً كما هيئت ، وإنما الخلاف فيها استقلالاً انتهى مختصراً .

ويؤيد البخاري في «صحيحه» : «باب هل يصلى على غير النبي ﷺ» . قال الحافظ^(٤) : أي استقلالاً أو نكاحاً ، ويدخل في العبد الأنبياء - والصلواتة والصلواتون - .

أما الأنبياء فورد فيها أحاديث منها : حديث علي في دعاء حفظ القرآن فيه وصلّ عليّ وعلى سائر النبيين ، أخرجه الترمذي والحاكم ، وحديث أبي هريرة رفعه صلوا على أنبياء ، الحديث أخرجه إسماعيل النخعي بسند صحيح ، وذكر الحافظ عدة روايات في الباب ، وتكلم عليها بالضعف ، ثم قال : وثبت عن ابن عباس - رضي الله عنهما - اختصاص ذلك بالنبي ﷺ ، أخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة عنه قال : «ما أعلم الصلاة تنبغي على أحد إلا على النبي ﷺ» ، وهذا سند صحيح - يحكى القول به عن مالك ، وقال : ما نعتد به ، وحذاء نحوه عن عمرو بن عبد العزيز ، وعن مالك بكراهة ، وقال عياض : عادة أهل العلم على الجواز المهيمن .

(١) المحقق : (١١/٢٩٦) .

(٢) ترويح القوم : (٢٩/٢٣٧) .

(٣) فتح الباري : (١١/١٦٩) .

وقال القاضي عياض: عامة أهل العلم يختلفون علو جواز الصلاة على غير النبي، قال القاري: أي من سائر الأنبياء بل هي مستحبة لما روى الشيخان عن أبي هريرة: رضي الله عنه - وتخليل عن أسس مرفوعة: «صلوا على أنبياء الله ورسله فإن الله سبحانه يرفعهم كما يرفعني» يستحبون الصلاة كما أحببنا، لأن المراد بها قطع من يقضي عليه.

ويزيده الحديث الصحيح كما حبت على إبراهيم. وروى عن أبي عباس
كما في «المعجم» أنه قبيح. و «حسن» بعد من «مصور» أنه لا تجوز الصلاة
على غير النبي ﷺ. ولعله - رضي الله عنه - أحد من نوله تعانق في حيز
الأنبياء عليهم السلام. «فَتَرَى نَارَ نَجْمٍ فَتَلْتَمِزُهَا بِرَأْسِكَ» وَتَرَى نَارَ
الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَمِنْ مَقْهَوْمِ قُوَّةِ تَعَالَى. «فَصَلُّوا عَلَيْهِ وَيَلْبِسُوا قِلْبًا» حَيْثُ
يُسْتَعَادُّ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمَا مِنْ حُصُونِهِ ﷺ

يزوي عنه: لا تنبغي الصلاة على أسد إذا التبيس، ولعله - رضي الله عنه - يرجع عن قوله الأول، أو مراده الجمع، وقيل: ما ثبت ما ثبت - رضي الله عنه - لا يجوز أن يضمن على أحد من الأنبياء مربي محمد ﷺ، وهذا الفصل غير معروف من مذهبه، لكن يمكن أنه يكون مراده الجمع بين الصلاة والسلام، وأنه حينئذ يكون وفق مشروعه انتهى.

قلت ما أجود هذا لو وجد في مرفع من كتب العده، فكور
تحصيل الصلاة ليد المرسلين، وتحصيل السلام بما سواه من الأنبياء
والسلافة، وتحصيل الرضوان بالصالحين، وتحصيل الرحمة بما دونهم.

وَأَمَّا الْمَلَائِكَةُ فَقَدْ أُلْحِقُوا بِالْعِزَّةِ لَا تُحَرَّفُ بِهِ حُدُودٌ بَصِيًّا. وَاللَّهُ بِأَعْيُنِنَا ذَٰلِكَ

من الذي قبله إن ثبت لأد الله تعالى سمعهم رسلاً، انتهى. وسيأتي في كلام ابن القيم استحباب ذلك للملائكة.

وقال الفاري^(١): قال أبو محمد الجويني. الصلاة كالسلام يعني لا يجوز على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً، انتهى. وأخرج عبد الرزاق والقاضي إسماعيل وابن مردويه والبيهقي في الشعب عن أبي هريرة مرفوعاً: «صلوا على أنبياء الله ورسله فإن الله عنهم كما يعني»

وفي اللغز المختار لا يضمن علي غير الأنبياء ولا غير الملائكة إلا بطريق التبع. قال ابن عابد^(٢): لأن في الصلاة معنى تعظيم ما ليس في غيرها ولا يلحق ذلك بمن يتصور منه الخطايا والذنوب إلا تبعاً بأن يقول: «اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم» لأن فيه تعظيم النبي ﷺ. انتهى.

وأما المؤمنون فعاد الحافظ^(٣): اختص فيه فقيل: لا نجبر مطلقاً استقلالاً. ونحو تبعاً فيما ورد به النص أو الحقي به. فقله تعالى: «لَا تَحْمِلُوا دُفْعَةَ الْكُرْسِيِّ بِفَتْحِهِ» الآية، ولأنه لما عنهم السلام قال: «سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين». ولما علمهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته، وهذا انقول اختاره القرطبي في «العمدة» وأبو المعالي من الحنابلة، وهو اختيار ابن تيمية. وقالت طائفة. تجوز تبعاً مطلقاً، ولا تجوز استقلالاً، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة، وقال طائفة. تكره استقلالاً لا تبعاً، وهي رواية عن أحمد، وقال النووي: هو خلاف الأولى، وقالت طائفة. تجوز مطلقاً وهو منقضى صريح البخاري، وروي من لحسن ومجاهد، وهو علم أحمد في رواية أبي داود، وبه قال إسحاق وأبو نور ودارد والبخاري.

(١) مرقاة المفاتيح (٢/٢٤٠)

(٢) فتح الباري (١١/١٧٠)

(٣) سورة النور الآية ٢٣.

مروءته في تحية النبي، فليس يشترع مطلقاً، وفعل ما تبعاً، ولا يشترع لواحدة
تكونه حياءً شعاعاً عرافة، وبطله انزوي عن الشبح في محمد الحموي.
نصبي.

قال ابن عسبر: أما الصلاة فتقر البقائي في شرح مجموعة التوحيدة، على
الحموي أنه في معنى الصلاة، فلا يستعمل في العائذ، ولا يفرد به غير
الأبياء، فلا يدل: على عليه السلام. ومواء في هذا الأعمدة والأصوات، لا في
الحائس.

والظاهر أن العبد في مع السلام ما قاله انزوي في علة منع الصلاة: إن
ذلك شعار أهل البدع، وإن ذلك مخصوص في نساء المسلم بالأنبياء
عليهم السلام كما أن فريضة، حر وجل مخصوص في هذه العائذ، فلا يقال: محمد
عز وجل، وإن كان عزيزاً حبلاً، نصبي.

وقال البخاري في القول: أبيه: قد خضعوا في السلام حل هو من
معنى فصلاً، فيكره أن يقال: من حبي هذه الصلاة وما أتبعه ذلك، فخرجه
صائفة منهم أبو محمد الحموي، وخرق أخرون ربه ربي الصلاة بأن السلام
يشترع في حر كل مؤمن من حبي وميت، وغائب وحاضر، وهو درجة أهل
السلام بسلام الصلاة، فثبت من حقوق المسلم، وإذا بقوله: "المعالي"
السلام عابداً وعلى عماد أنه الصالحين، ولا يقول: الصلاة عابداً، فعلم
العرف، الله.

وفقه الأحاديث المختلفة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، فإن من عده شر في
الامتداد^(١)، وأصح النسخاء حتى أن الصلاة علم النفس بيقظة فريضة عن كل
مؤمن. فثبت عز وجل: **لَا يَأْتِيَنَّكَ السَّوْءُ شَأْنًا عَلَيْهِ وَيَلْتَرَا قَلِيلًا**^(٢)، ثم

(١) (٢٥٥) (٢)

(٢) (٢٥٥) (٢)

احتشدوا هي كيفية ذلك، وموضعهم، وأهـب ذلك وأبو حنيفة وأصحابهم إلى أن الصلاة على النبي ﷺ فرض في الحملة بعند الإيمان، فلا يعبر في الصلاة ولا في وقت من الأوقات، ومن قول بعضهم: إن من سلى على النبي ﷺ مرة واحدة لم يعمره فقط سقط فرض ذلك عنه، وبقي مدوياً إليه في سائر عمره، بعدار ما يمكنه.

وقال الحافظ في الفتح ^(١) وقد حكمت أجدادنا من وفدت عليه من
سلام العباد فيه عشر مذاهب.

أولها: قول ابن جرير الخطيري - إنه من المستحبات، وإدعى الجميع
على ذلك

فانتهى مقامه وهو على ان الغنى والغيرة الإحياء عنى فيها تحبب في
الخدمة بغير حصر، بل كل ما يحصل به الوفاء مرة.

ثالثها: تجب في المصير في الصلاة أو في غيرها، وهي من كلفة سوجيد،
هذه أبو بكر الرازي من المعتزلة ومن جزم وجب بها، وقال المازني المعتزلي:
«لا خلاف في وجوبها في العبد، وأنها رخصة في كل جهل وجبت استيفاء
المؤكدة، وسقطت عن عتقة».

رابعها: نحت في النعود بحر الصلاة من قول الشهيد - سلام تحلل،
قاله الشافعي ومن تبعه

خاتمها: نجب می شه، رفو قور، انعی و سحر، بن راهریه.

سادسها: نحب في الصلاة من غير تعصب للحل، فقل ذلك عن أبي حمزة

1991

[illegible]

سألها: يجب الإكثار منها من غير ضيق، عنده، قاله أبو بكر بن بكير من المالكية.

ثامنها: كلما ذكر، قال الضحاوي وجماعة من الحنفية، واتحاذي وجماعة من الشافعية. وروى أبو بكر بن العربي من المالكية: إنه الأحوط، وكذا قاله الرمضاني.

ثامنها: في كل مجلس مرة ولو تكرّر ذكره مراراً، حكاه الرمضاني.

عاشرها: في كل دعاء حكاة أيضاً نزمخري، اهـ.

وقال ابن العربي في مفرح لمزملي^(١): لا خلاف بين الأمة أن الصلاة على محمد ﷺ فرض في العمرة اهـ. وهي مختار المذاهب المختارة^(٢) إذ قال: هي فرض عملاً بالأمر في شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة اتفاقاً في العمرة، قال ابن عدي: قوله: عملاً للتفسير، أي لأجل العمل بالأمر القطعي النبوي والدلالة فهي فرض عملاً وعملاً، لا عملاً فقط، وأما ما قيل: إن الأمر فيه للإجماع، إجماعاً، فهو خلاف الإجماع كما ذكره العباسي في الشرح والدلالة.

واختلف الضحاوي والنكرخي في وجوبها على السامع والذاكر كلما ذكر ﷺ، والمختار عند الضحاوي تكرار الوجوب كلما ذكر، ولو انعقد المجلس في الأصح، لا لأن الأمر يقتضي التكرار، بل لأنه فعلق وجوبها بسبب متكرر، وهو الذكر فيكرر بتكرره، ونصير ديناً بالتذكّر، فتقتضي لأنها حق عباد، كانتنبيه، بخلاف ذكره تعالى، والسبب استحباب التكرار، وعبه العنوي، والمعتمد قول الضحاوي. كذا ذكره القاسمي نبعاً لما صححه العلوي

(١) دعاء: لأخوذي (٢٢/٢٧٧).

(٢) (٢٢/٢٧٦).

وغيره، وزججه في «المحجر» بأحاديث الوعيد كرهه وإبعاد وشقاء ويخل وجفاء، اهـ.

قال المحقق في «الفتح»^(١): وقد تمسك بالأحاديث المذكورة من أوجب الصلاة عليه كلما ذكر؛ لأن الدعاء بالرخم والإبعاد والشقاء يقتضي الوعيد، والوعيد على الترتيب من علامات الوجوب، وأجاب من لم يوجب ذلك بأجوبة: منها: أنه قول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين، فهو قول مخترع، ولو كان ذلك على عمومته للزم المؤذن إذا أذن، وكفا السامع، ولزم القارئ إذا مر ذكره في القرآن، ولزم الداخل في الإسلام إذا تلفظ بأشهادتين، وفي ذلك من المشقة والحرَج ما جاءت الشريعة السمحة بخلافه، وأطلق الغدوري وغيره من الحنفية أن القول بالوجوب مخالف للإجماع المنعقد قبل قائه، لأنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة أنه خاطبه عليه السلام، فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأنه لو كان كذلك لم يضرغ أحد لعبادة أخرى، وأجابه عن الأحاديث بأنها خرجت مخرج المبالغة في تأكيد ذلك وطلبه، وفي حق من اعتاد ترك الصلاة عليه ديناً.

وهي الجملة: لا دلالة على وجوب تكرار ذلك بتكرار ذكره عليه السلام في المجلس الواحد، واحتج الطبري بعدم الوجوب أصلاً مع ورود صيغة الأمر بذلك بالاتفاق من جميع المنقلمين والمتأخرين من علماء الأمة على أن ذلك غير لازم فرضاً حتى يكون تاركه عاصياً، فدل ذلك على أن الأمر فيه للتنبيه، اهـ.

هذا إجمال الكلام على الصلاة في الجملة، وأما حكمها في الصلاة فقال ابن عبد البر^(٢): وروي عن مالك وأثوري والأوزاعي أنهم قالوا: الصلاة على

(١) (١/١٧٨).

(٢) انظر: الاستذكار، (٦/٢٥٦).

الشيء ﷺ مسجبة في التشهد الأخير، وتاركها مسيء، ومع ذلك فصلاة من لم يفعل ذلك تامة، وقال الشافعي: إذا لم يصل المصلي على النبي ﷺ في التشهد الأخير بعد التشهد وقبل التسليم أعاد الصلاة.

وقال ابن قدامة في «المعنى»^(١): وهي واجبة في صحيح الشافعي، وهو نول الشافعي وإسحاق، وعن أحمد أنها غير واجبة، قال المروزي: قيل لأبي عبد الله: إن ابن راهويه يقول: لو أن رجلاً ترك الصلاة على النبي ﷺ في التشهد بطلت صلاته، قال: ما أجزئ، وقال في موضع: هذا شذوذ، وهذا يدل على أنه لم يوجها، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أهل العلم، قال ابن المنذر: هو قول جُلِّ أهل العلم إلا الشافعي، وكان إسحاق يقول: لا يجزئ إذا ترك ذلك عمداً، قال ابن المنذر: وبالفعل الأول أقول، لأنني لا أجد اندلالة في إيجاب الإعادة عليه، وظاهر مذهب أحمد وجوبه، فإن أبا زرعة الدمشقي نقل عن أحمد أنه قال: كنت أتتبع ذلك ثم تبنت فإذا الصلاة واجبة، فظاهر هذا أنه رجع عن قوله الأول، اهـ.

قلت: وعدني في دليل المأرب من الأركان قول: المأموم صل على محمد، قال القاري في شرح الشفاء^(٢): قال القاضي أبو محمد بن نصر: الصلاة على النبي ﷺ واجبة في الجملة. وقال القاضي محمد بن سعيد: ذهب مالك وأصحابه وغيرهم من أهل العلم أي الأئمة المجتهدين إلى أن الصلاة على النبي ﷺ فرض بالجملة، لا تتعين في الصلاة، ومن صلى عليه مرة واحدة من غير سقط الفرض عنه، وقال أصحاب الشافعي: الفرض منها هو متحصر في الصلاة، وأما في غير الصلاة فلا خلاف في أنها غير واجبة، اهـ.

(١) (٢٢٨/٢ - ٢٢٩).

(٢) (٢٢٨/٣).

قال ابن عبد البر^(١): واحتج من قال: إن الصلاة على النبي ﷺ ليست من فرائض الصلاة بحديث ابن مسعود بلفظه: «إذا قلت ذلك، فقد قضيت الصلاة فإن شئت أن تعزم وإن شئت أن تفعد»، وكذلك سائر الآثار عن ابن مسعود وغيره في التشهد ليس في شيء منها ذكر الصلاة على النبي ﷺ، ويحتج بقضائه: أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يدعو في صلاته لم يحمد الله ولم يصل على النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو بما شاء»، ونم بأمره بالإعادة، ولو كان فرغاً لأمره بالإعادة كما فعل بالذي لم يكمل وكوعه وسجوده، اهـ.

وحجة الشافعي ومن قال بقوله في هذه المسألة: إن الله عز وجل أمرنا بالصلاة على النبي ﷺ وأن نسلم عليه تسليماً، ثم جاء الأمر بالتشهد فعلمهم كيف يسلمون بقوله: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله»، وقال لهم: إنه يقال في الصلاة لا غيرها، وقالوا له: قد علمنا السلام عليك يعني في التشهد فكيف الصلاة؟ فعلمهم الصلاة عليه، وقال لهم: السلام كما علمتم فعلهم على أن ذلك قريب التشهد في الصلاة، فأنشأوا: وقد وجئنا الأمة بأجمعها تفعل الأسيرين جميعاً في صلاتها.

قال أبو عمر: الأصل أن الفرائض لا تثبت إلا بدليل لا معارض له، أو بإجماع لا مخالفة فيه، وذلك معذور في هذه المسألة، إلا أني رأيت الفقهاء أصحابهم إذا قام أحدهم دليل من كتاب أو سنة أوجبوا به وأسقطوا موضع الخلاف، وحجة الشافعي - رضي الله عنه - فيها ضعيفة، ولست أوجب الصلاة على النبي ﷺ فرغاً في كل صلاة، ولكن لا أحب لأحد تركها وبالله التوفيق، انتهى مختصراً.

وفي «التبصرة»^(١) فريس الشافعي «ولما قال الله عز وجل على من سجد وسجد إلى الشدة ومخالفة الأجماع، قال ابن عباس: إنه قد تم من الأيمان منهم الضحاوي وأبو بكر البراقبي وابن الجوزي والخطابي والسيوطي وابن جرير الطبري، لكن قل من حضر الصلاة والتابع ما يؤمن الشافعي، اهـ» وكذا قال الحلبي في «التبصرة».

قلت: لكن تقدم أن الإمام أحمد - وصلى الله عليه - «أقر الإمام الشافعي - رضي الله عنه - في القول بالوجوب» وفي «الشرح الكبير» للمالكية والمصنف على النبي ﷺ بعد الشهادتين أو الصلاة، خلاف في التشهير، اهـ.

وعند في «الأنوار» من المالكية الثلاثة عشر من أنتم الصلاة على النبي ﷺ بأي لفظ كان، وأفضلهما اللهم صل على محمد وآل محمد.

قلت: وكان الحنفية أقدم بنية الصلاة في الفعدة الأخيرة كما في جريدة رويهم من الشافعي ومعه، قال حنفي. سنة عشرين وعهد الجمهور، قال في «البدائع»^(٢): «الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة ليست بفرع عندنا» بل هي سنة مستحبة. وعهد الشافعي فريس وفي «التبصرة» على محمد، واحتج بخيله تعالى: ﴿وَتَبَارَكَ الَّذِي مَلَأَ كُمُوهَافَ﴾^(٣) ومطلق الأمر للمفردة، وقال: «في الصلاة من لم يصل على في الصلاة».

وقال ما روي من أحمد - ابن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ حكم بتعام الصلاة عند التعمد فذكر الشاهد من عدم شرط الصلاة على النبي ﷺ، ولا حجة في الآية، لأن نفيها عنها لا يثبت بدليل ما روي، وروي

(١) (٢/٢٠٣)

(٢) (١/٤٠٠)

(٣) سورة الأعراف... الآية ٥٦.

عن عمر رابع مسموع - رضي الله عنهما - أنهما قالَا: الصلاة على النبي ﷺ سنة في الصلاة على الأعر لا يقتضي التكرار، بل يقتضي الفعل مرة واحدة، وقد دلّ الترخي من أصحابنا إيا الصلاة على النبي ﷺ فرض العسر كالاحتج. ونبس في الأمة تعيين حالة الصلاة، والحدود، محمول على نفي الكسالة فتونه بينة ولا صلاة لجدار المسجد إلا في المسجد، وبه قوله اهـ

قال الحلبي: والشهيدان شعروا به عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، وجدير وأبي سعيد راضي موسى وابن الزبير لم يذكرا فيها شيء، من ذلك، وما روي عنه غيره إلا صلاة أمن ثم صلى النبي ﷺ، أخرجه ابن ماجه، فذهب أهل الحديث كلهم، ولو صح فعهده كماله، أو نعمن ثم صلى عليه في عمره، والحيلة ليس له خبر يدل على الضرورة في الصلاة أصلاً، ولا خلاف أنها تعرض في العمر مرة. اهـ

وسط التوثيق في التبريد^(١) انكلام على دلائل النجوات والاعتذار منها وقال في آخره: والاحتمال أنه لم يثبت على من الأدلة ما يدل على مطلوب القائل بالنجوات، وعلى فرض ثبوته، فترك تعميم العملي، بالصلاة لا سيما مع قوله ﷺ: اجود، فعلمت ذلك فقد نعت عدلائه قريظة صالحة لعملة على الشدب، ونحن لا نذكر أن الصلاة عليه ﷺ من أجل الطاعات التي يقرب بها الخلق إلى الخالق، وإنما نذكر في إثبات واجب من واجبات الصلاة، بغير دليل يقتضيه محاكاة من التناول على الله بما لم يقل، وترك تخصيص التثنية الأخير به مما لم يدل عنه دليل صحيح. اهـ

نه احتسبوا في أقل ما يجزون من مقدار الصلاة، فإن الاحتساب في المنع^(٢) وأما المشقة ففالتوا. يكفي أن يقول: أنهم مراءى على محذور.

(١) انظر دليل لأصحابه (١/٢٢٢)

(٢) فتح الباري (١/١٦٦)

واختلفوا هل يكفي الإنبان بما يدل على ذلك كأن يقول: صلى الله على محمد مثلاً، والأصح إجزاؤه، وذلك أن الدعاء بلفظ الخبر أكد فيكون حائزاً بالطريق الأولى، ومن منع وقف عند الشك، وهو الذي رجحه ابن العربي، بل كلامه يدل على أن الثواب الوارد على الصلاة إنما يحصل لمن صلى عليه بالكيفية المذكورة، وانفق أصحابنا على أنه لا يجوز أن يقتصر على الخبر، كأن يقول: الصلاة على محمد، إذ ليس فيه إسناد الصلاة إلى الله تعالى.

واختلفوا في تعيين لفظ محمد، لكن جوزوا الاكتفاء بالنوصف دون الاسم، كالنبي ورسول الله، لأن لفظ محمد وقع التعبد به فلا يجوز عنه إلا ما كان أعلى منه، ونفذوا: لا يجوز الإنبان بالتفسير ولا بأحمد مثلاً في الأصح فيهما، وذهب الجمهور إلى الاجتزاء بكل لفظ أدى المراد بالصلاة عليه ﷺ حتى قال بعضهم: لو قال في أثناء الشهادتين: الصلاة والسلام عليك أيها النبي جزاء، وكذا لو قال: أشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسوله، وحكى الفوراني عن صاحب «الفرع» في إيجاب ذكر إبراهيم وجهين، واحتج لمن لم يوجب بأنه ورد بدون ذكره في حديث زيد بن حارثة عند النسائي بسند قوي، وفيه نظر لأنه من اقتصار بعض الرواة، فإن النسائي أخرجه من هذا الوجه بنعامة، وكذا الطحاوي.

واختلفوا في إيجاب الصلاة على آل، ففي تعيينها أيضاً عند الشافعية والحنابلة روايتان، والمشهور عندهم: لا، وهو قول الجمهور، وأدعى كثير منهم فيه الإجماع^(١)، وأما ابن هبذين: السلام بحزب عن الصلاة وعلى النبي ﷺ، أما: وهذا صريح في أن المقصود المعنى دون اللفظ.

(١) سفر: فتح الباري (١/١٦٦).

(٢٤) باب العمل في جامع الصلاة

٦٩/٣٨٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ،

(٢٤) العمل في جامع الصلاة

سأنتي الكلام على معنى الترجمة تحت الباب الآتي.

٦٩/٣٨٦ - (مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي) وفي رواية للبخاري: صليت مع النبي ﷺ، الحديث. قال النعيني^(١): المراد من الآية هنا مجرد المتابعة في العدد، وهو أن ابن عمر - رضي الله عنهما - صلى ركعتين وحده، كما صلى النبي ﷺ ركعتين، لا أنه - رضي الله عنه - اقتدى به عليه الصلاة والسلام فيهما، أي.

(قبل للظهر ركعتين) وفي حديث عائشة: كان لا بدع أربعين الظهر. رواه البخاري وغيره، قال القاري: هو محمول على أن كل واحد وصف ما رأى، وما قيل. يحتمل أن ابن عمر - رضي الله عنهما - نسي الركعتين من الأربع بمجد جدا، قاله الحافظ^(٢)، ووسع من عند نفسه أنه محمول على اختلاف الأحوال، ويحتمل أنه كان ينتصر في المسجد على ركعتين، ويصلي في بيته أربعاً.

وقال ابن القيم في الهدى^(٣): وهذا أظهر، يعني إذا صلى في بيته صلى أربعاً، وإذا صلى في المسجد صلى ركعتين، وقيل: يقضي في البيت ركعتين، ويخرج إلى المسجد فيركع ركعتين، فاقصر ابن عمر - رضي الله عنهما - على الثاني وجمعت عائشة - رضي الله عنها - كليهما، قال ابن حجر: الأربع كانت

(١) عمدة القاري (٥٣٦/٥) باب انطواء بعد المكتوبة.

(٢) صبح اليزي (٤٨/٣).

(٣) زاد المعاد (١١/٢٩٨).

ورفعها رافعهم^١ .

في كثير من أحواله، وأبو كعب في قلعتها، قلت: قد ذكره من حرير هو قطيع، لأن الروايات في صلاة رافعهم أربعا أكثر من أبو كعبين.

فقد روى ابن خزيمة وأبو داود وثنائي من رواية محمد بن المنذر، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعا قبل الظهر، وروى مسلم وأبو داود وثنائي وسرمطي عن عبد الله بن شقيق قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ من تطوع، فقلت: كان يصلي في بيتي قبل الظهر أربعا، وعن علي بن أبي حمزة قال: كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعا وبعدها كعبين، ورواه الترمذي، وقال: حديث علي حسن، ولعله ما رواه عن أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم، يكتارون أن يصلي الأجل قبل الظهر أربعا ركعات، وهو قول الثوري ومن بعدهم، وسألت عن حديث أم حبيبة في ثنتي عشرة ركعة تطوعا، وفيه أربع قبل الظهر، وكنتك بعدها، وعن أبي أيوب الأنصاري عن النبي ﷺ قال: أربع قبل الظهر ليس فيها تسليم تفتح لهن أبواب السماء، كما في العيينة^٢.

وقال أيضا: روى سعيد بن منصور في مسنده من حديث ثوري، قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى قبل الظهر أربعا كان كأنما تهجد من ليلته، الحديث. وأخرج ابن أبي شيبة في مسنده عن غزوان عن أبيه قال: أرسل أبي إلى عائشة رضي الله عنها: أي الصلاة كتب لك، أي: وما قال الله ﷻ أن يواطى عبدا؟ قالت: كان يصلي أربعا قبل الظهر، يطول فيها التهنيت ويحس فيها التركوع والسجود.

وبعدها كعبين، وثنائي وسرمطي وصححه من حديث أم حبيبة وروى الله عنها - مرثعا - من عاتق على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله

١ - بعد تطوعه (١٥٣/٥) - ٢ - لصاحبه بعد التهنيت

عني الثنار، وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم، والجمع بينهما له صلى ركعتين مرة، وأربعاً أخرى بدأ لأن الأمر فيه على التوسيع، لكن لأكثر من فعله صلى بعد الظهر ركعتين، وفيه حديث علي - رضي الله عنه - المنظم قبل ذلك. وحديث الباب نص فيه

ويؤيده أيضاً حديث أم حبة الأنبي في بحث الروايات، وحديث أم حبيبة العذكرة أخته حماعة، كما بسط في موضعه، وفي حديث كريب إذ أرسله ابن عباس وعبد الرحمن بن أوفى والمصور بن محرمة إلى عائشة، ثم إلى أم سلمة قال النبي صلى: فأنا في الناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر، الحديث عند أبي داود وغيره، ثم لم يذكر في الحديث الصلاة قبل العصر. وروى أبو داود: من حدث أبي الثماني عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى: «رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً»^(١)، وهكذا أخرجه الترمذي وإلى ابن عمر - رضي الله عنهما - نبه في المشكاة ونحوه البخاري.

وهذا قال الزرقاني^(٢) تبعاً للحافظ. روي عبد أحمد وأبي داود والترمذي، وصححه ابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً: «رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً». فالظاهر عندي أنه وهم، لأن الرواية هي تلك الكتب من مسانيد ابن عمر. وأخرج أبو داود من حديث علي: «كان النبي صلى يصلي قبل العصر ركعتين». وقال الصبي^(٣) وروى أبو نعيم من حديث الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً: «من صلى قبل العصر أربع ركعات غفر الله عز وجل له مغفرة عظيمة».

(١) رواه أحمد في المسند: (١١٧، ٢)، والترمذي في الصلاة: (١٢٠١) وأبو داود في الصلاة: (١٩٧١).

(٢) شرح الزرقاني: (١/٣٣٨).

(٣) اعتناء البخاري: (٥٢٩/٥).

وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى يطلع الشمس ثم يركع ركعتين

أمر به البخاري في ١٦ - كتاب الجمعة، ٢٩ - صلاة بعد الجمعة
• أبيه

وذكر في ٦ - كتاب صلاة المسافرين ١٢ - باب على النافلة قبل
الداخلة وخلفها، ١٥٨ - باب من دخل في صلاة

أبنا أو كان لا يصلي بعد الجمعة حتى يصرف أي من المسجد إلى البيت
قال ابن بطال في الحاشية في ذلك إن الجمعة لها طائفة من الأقسام، فالتعظيم
فيها على ركعتين، فإذا دخل بعد صلاة المسجد حنيفة أو طعن فيها انتهى
حديثه، انتهى، فركع ركعتين (أو ركع ركعتين) في سنة، ومبني المذاهب
على أن صلاة الجمعة ميسورة

قال ابن عبد البر في الاستيعاب: هكذا روي يحيى عن مالك ثم
يذكر في كتابه في ذلك بعد المعروف فقط، قلت: وهكذا في مواضع
مختلفة، قال ابن عبد البر: وإنما التمسعي على سنة، وذكر ابن بكير في هذا
الحديث: علي سنة في صحيحه، وهذا في التمسعي بعد المغرب، وإنما خروجه
في أن ركعتين بعد الجمعة في سنة، وقال ابن عبد البر: علي ذلك أي الركعتين
بعد المغرب، والركعتين بعد صلاة في سنة، ولم يذكر الصلاة في الجمعة

١٠- احتلف في ألقاظ هذا الحديث أصحاب تابع، واختلف ما ألفا عن
ابن عمر، ذكرنا ذلك مسطوراً في التمهيد، قلت: ولخط عبيد الله
عن يافع عن البخاري، عناه المغرب واعتناء في سنة.

ثم قلت: في أثر ابن عمر - رضي الله عنهما - ثلاث مسائل بيان
الترتيب، بحث أبو كشش في البيت أفضل أو في المسجد، وذكر أبو الوفاء بعد

الجمعة، أما الأولى فكانت المحاذرة هي «الفتح»^(١) تحب حدثت الباب. وفيه حجة لمن ذهب إلى أن لئلا تخرج زواجب منحب المداخلة عليها، وهو قول الجمهور، وذهب مالك - رضي الله عنه - في الجمهور عنه إلى أنه لا يؤيد في ذلك حماية للفرائض، لكن لا يمنع من طعن بما شاء إذا أمن ذلك، وذهب العراقيون من أصحابه إلى موافقة الجمهور، انتهى.

وقال الشوكاني^(٢) تحت حديث ابن عمر وعائشة في الزواجب: والعديان يذلان على مشروعية ما استدلوا عليه من التوافل، وأنها مؤقفة واستحباب الموافقة عليها، وإلى ذلك ذهب الجمهور، وقد روي عن مالك - رضي الله عنه - ما يخالف ذلك، وذهب الجمهور إلى أن الله لا وجوب لشيء من زواجب الفرائض، وروي عن الحسن السري القول بوجوب ركعتي الفجر، اهـ.

قال النجاشي^(٣) والمركبان بعد المغرب من السنن المؤكدة، وإما بعض التابعين فيهم، فروى ابن أبي شيبة عن سميد بن حبيب قال: لو فرغت الركعتين بعد المغرب تخسبت أن لا يعمر لي، وقد شد الحسن البصري فقال بوجوبها ولم يزل مالك سني من الشوايع لمعانصر إلا ركعتي الفجر، اهـ.

قلت: وحاصل ما تقدم من خلاف الإمام مالك - رضي الله عنه - في ذلك، أنه لا يؤيد للمرواني عمده ولا محمد بن حنبل خلافاً للأنظمة الثلاثة، ففي «المبدوءة»: قلت: هل كان مالك - رضي الله عنه - يوفت قبل الظهور للثلاثة ركعات معلومة أو بعد الظهور أو قبل العصر أم بعد المغرب فيما بين المغرب والعشاء أو بعد العشاء؟ قلت: لا، وإنما يوفت في هذا أهل العراق، اهـ.

(١) فتح الباري (٢/١٦٦).

(٢) من الأيمان (٢/١٦٦).

(٣) مسند النجاشي (٢/٢٨٨).

وفي الشرح الكبير^(١) مذنب نفل أي كل وقت يحل فيه وتأكد المذنب بها صلاة العصر - بعد الظهر وقبلها - فقبل عصر بلا حد يتوقف عليه - يجب به غصص عنه أو إذا فات أصل المذنب - لم يأتي ركعتين - وأربع - وست - وإن كان الأقل لما ورد من أربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر - است بعد المغرب - اهـ

وقال أيضاً بعد ذلك - وهي أي صلاة المحرر - يعني ركعتيه - رعية أي رتبتهما دون السنة - وموافق النافذة تدنير ثنية نحصلها ونعبرها عن مطلق النافذة - بخلاف - غيرها من التوافل المتطاف - يكفي فيه ثنية الصلاة - وكذا لتوافل التابغة - غير أن في خلاف الترابض والذبح - والبرقية - وليس عندنا وغيرة إلا بعد - اهـ
وكذا في الأثر الساطعة - وترواها عند الحادثة عند ركعت - قال في الشرح الكبير - اهـ ثم إن الرواية عشر ركعت - ركعتان قبل الظهر - وركعتان بعدها - وركعتان بعد المغرب - وركعتان بعد العشاء - وركعتان قبل العصر - وهذا أكد - وقال أبو العطاء: أربع قبل العصر برواية أبي عمر - رضي الله عنهما - رحمه الله ثم رأينا في العصر أربعة - وقال الشافعي: قبل الظهر أربعة برواية عائشة - رضي الله عنها -

ولنا ما روى ابن عمر - حفظت عن النبي ﷺ عشر ركعات - الحديث نقل عنه - وروى غيره عن ذلك عن عائشة مرفوعاً - وقال - حسن صحيح - وفيه شيء فثبت: أنهم الله أمراء الحديث - فثبت فيها - ولم يجعله من السنن - فثبت بذلك أن ابن عمر - رضي الله عنهما - لم يحفظها - اهـ

وكذا قال ابن قدامة في التمعني^(٢) - وكذا في حيل السارب^(٣)

(١) (٢٨٧) (٢)

(٢) (٢٨٩) (٣)

(٣) (٢٩٠) (٤)

والذي روي عن أبيه في أن الروايات المؤكدة عشر ركعات وما حكى عن
الأئمة السجدة رضي الله عنهم من رواية عن الروايات في ذلك مخالفاً، وأما
اختلاف أصحاب القول في ذلك كثيراً، ونسرجع عنهم كما في إضافة
الرفق، وأما روضة السجدة، وشيئ من كتب فروعه، أو المؤكدة عندهم
عشرة قاله جماعة، والروايات المؤكدة عشرين ركعة، قال في
السر المحدث (٢٨٦) ومن مؤكدة أربع قبل الظهر تسليمه وركعتان قبل الصبح،
وبعد الظهر والمغرب والعشاء، وهي الخبر، السنة قبل الفجر، وبعد
الظهر والمغرب، والعشاء ركعتان، وقبل الظهر أربع، أو ركعتان، الجمعة
ثلاث، أي منها ركعتان، وقد عرفت من تقدم أن لائحة الثلاثة، وهي التي
عليها - فاعلم أن في الروايات من مختلفها، لا يفي تحديد الزاوية قبل
الظهر، فتأخذ الخمسة أربع، أو ثلث السجدة، وأما ركعتان، وعدم تأخذ
سجدة من غير - رضي الله عنهما - ما حكى ابن حجر - رضي الله عنه - أن
الأربع أكثر من خمسة ركعات، وركعتان قبل، وتقدم أيضاً ما يقوي ذلك من
الروايات

ويؤيد اختلافه ما رواه الجماعة إلا البخاري من حديث أم حنيفة
- رضي الله عنها - أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد مسلم يصلي
الله في كل يوم تسعة عشر ركعة، إلا أتى الله بعباده يومئذ
وأني داود وابن داود»

ورواه الترمذي وابن أبي: أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد
المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة العشاء.

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : «كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً، ثم يخرج فيصلي بالناس، ثم يدخل فيصلي ركعتين، وكان يداخلي بالناس المغرب، ثم يدخل فيصلي ركعتين، ويصلي بالناس العشاء، ويدخل بيته، فيصلي ركعتين الحديث لمسلم وأبي داود، ويترجمني بعضه، كما في الجمع التتويلاً»^(١)

وعنها : «أن النبي ﷺ كان إذا لم يصل قبل الظهر أربعاً صلى بعدها للمتردني. وعن صفوان ربيعة : من صلى أربعاً قبل الظهر كان كأجر عتق ألفه، أو قال : أربع ركعات من وراء إسحاق بن مخلد بن يحيى وعن البراء بن عازب ربيعة : «مر سلمي قبل الظهر أربع ركعات كأنه نهج من ليلته» الحديث متداول - بخفي، وقد ضعف عن أبيه منه.

وأخرج الترمذي وابن ماجه عن عائشة مرفوعاً : «من صلى على شئ عشرة ركعات من الله شيء له ما في الجنة» أربع ركعات قبل الظهر وركعتين بعدها الحديث. قال الترمذي : غريب من هذا الوجه، وبغيره بن زياد، كما قام فيه بعض أهل العلم من غير حقه.

وأخرج ابن حنبل في «الكتاب» من حديث أبي هريرة مرفوعاً : «من صلى شيء عشرة ركعات في يوم في الحنف، ركعتين في الظهر وأربعاً قبل الظهر الحديث وضعف محمد بن سليمان، وقال : إنه مضطرب الحديث، قاله الترمذي.

وأنت تحبب ما عشرين ركعات مضافاً مائة روايات ابن عمر وعبد الصالح، وأربع ركعات قبل الظهر مائة بما تقدم من الروايات الكثيرة، وتجبر بعضها.

وقد بسط في حاشية محمد أبي حنيفة، تخرج الروايات الصريحة في الأربع قبل الظهر. وقد أنكره ابن وهب، كان يصلي الأربع في البيت، فروثها الأزواج المظهرات، وإذا دخل المسجد ركع تركعين تحية المسجد، ففقههما ابن عمر - رضي الله عنهما - سنة الظهر، ولم يمس بأربع حتى يصلاه في البيت، ويمكن أن يكون مطلقاً على الأربع، لكنه طحا صلاة في الروايات.

وأن الأحمد إذا تعارضت صير إلى ثلث الصحابة، وأكثرهم على الأربع كما نقلنا عن الترمذي، وأن الاحتياط في إعادة هر النيوت، وأن الأزواج أعرف في هذا الباب من ابن عمر - رضي الله عنهما - لو فرغها في نيت، وأن علياً - رضي الله عنه - أجمع من ابن عمر - رضي الله عنهما - وألفقه، وأدخل منه عليه السلام، اهـ.

وفي هذا الأمر الأول: في معنى الروايات، قد أنكر ابن دقيق العيد في تقديم التوافل على الغرائض، وتأخيرها عنها معنى لطيف منسب، أنه في التقدم فلاذ التفرس لأشغالها أسباب الدنيا بعيدة عن الخشوع والحضور التي هي روح العبادة، فإذا قُدمت التوافل على الغرائض أسست التفرس مانعة، وتكثفت بحالة تفرت من الخشوع، وأما تأخيرها عنها، عند ورد أن التوافل جارة لنقص الغرائض، فإذا وقع العرض سبب أن يقع بعده ما يعجز الخل الذي يقع فيه، اهـ.

قال الدسوقي: إن النقل المعدي وإن كان جازماً بالعرض في الواقع، لكنه يكره به الجبر به، لعدم العمل على يفرض وإن كان حكمه التجبر في الواقع، اهـ.

وفي الاختار: شرعت الجعية لجر الانفصال، والغلبة لقطع طمع الشيطان، وبسط ابن عابدس في معنى الجبر، وقال: يقول الشيطان: إنه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض لا اهـ.

وقال أيضا: «يأتي رسول الله وأبو عبد الله من أفردا من الأصحح، لذكواتها
مكملات» وأما في حقه فحقا فإني أرى السجدة، اهـ.

والثاني: في ترتيبه قال في حيل العترة: «فضل الرواتب سنة فالحج ثم
العمرة ثم سنة الظهور والعشاء سواء في الفضيلة» هذا في الصلاة

وقدم أن يحكي الخبر ربيعة عند المالكية، والباقي في الصلاة. وأما عند
المالكية فقال الأزهري في الأثر: «أفضل النوعين لعبد، ثم الكسوف، ثم
الاستسقاء، ثم الاستسقاء، ثم النور، ثم ركعتي سجدة، ثم سائر الرواتب، ثم
الأربع الحج، وهي الأربع» - هكذا في حقه فضل الرواتب بعد النور، اهـ.

ثم اعلموا أنه إذا كان على الترتيب المذكور في الصلاة، وذكر في الصلاة
الحج والعمرة.

أحدهما: أن الزيادة أفضل لأن الفضلة فالصلاة، وثبت ربيعة في الخبر
حقيقة: «وتابع بشر بن معروف بنوعيه» والثاني: «هو ينص في كلام المصنف»
وحجبه أنها سواه، اهـ.

وتمت الأول الحقة في ذلك قال في السير: «تمت الصلاة» انتهى
الخبر الثاني: «في الأربع قبل الظهور في الأصحح» فحدثنا: «من تركها» ثم ربه
شاعني أنه ثم الكل سواء، قال بن عابد: «تمت في الأصحح استحسنه في
الصحح» إذ قال: «ثم اختلف في أنفس بعد ركعتي سجدة» قال العنوشي
وكما أنفرد، فإنه يفتقر إلى دليلهما سفرأ ولا حضور، ثم ربه بعد الظهور لأنها
سنة مبنية عليها خلاف التي قسمها، لأنها قبل، هي نافضة من الأذان
والإقامة، ثم التي بعد الصلاة، ثم التي قبل العتيق، ربي: التي بعد الصلاة

وبين الظهير - جده وبعد المغرب شيئا يسيرا، ومن الذي قيل في تفسير الكتاب
وبعد المغرب، وبعد العصر، أو

وفي مسند عمر بن الخطاب: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجر فقل
كتابا يسيرا، والأصح أن الأربع هي الظهير الكبري، وهو جدار المسجد في
المنامة، والظاهر أن فيها ركنين، يعرفان، وهما الذي كان يصلي عليه النبي
عمر، ثم شفاؤه الخاصة ببناء سد حداث، وأما صفاته العظمى فعامة
المسجد المذكور، وهو

أول الثانية: قال ابن عبد البر^(١)، غير خلاف الأئمة، في صلاة الفجر من المسجد، وكرهه يوم الجمعة، والذي فيه التمسك، أنه
لا بأس بالطلوع في المسجد من صلاة إلا أنه يصعب على من صلاة الجمعة
في المسجد، فيجوز له صلاة الفجر من بيته أو من مكانه في
مسجد آخر لا يتقرب إليه، أو

قال الخافظ^(٢) تحت حديث أحمد: أنشد به علي بن أبي النوفل
قوله في بيت من أبيه: من المسجد خلاف يوم الجمعة، حكى ذلك عن
سائر الثوريين، ولا يخفى أن ذلك لم يقع بعد، إنما كان يومه يتداول بالسنن
في المسجد، وربما قيل بخبر في بيتة حليان، وأغرب من أن ليس فقال:
لا تجزى منه الصلوات في المسجد، حكاه عبد الله بن أحمد عنه عقب يومه
الحديث، وهو في رواية^(٣)، وأنه إذا تركه بعد الصلوات من صلاة
يومه، أو

(١) مسند أحمد، (١٠٠: ١٢٧)

(٢) مسند أحمد، (١٠٠: ١٢٧)

(٣) مسند أحمد، (١٠٠: ١٢٧)

(٤) مسند أحمد، (١٠٠: ١٢٧) وفيه ما لا يوافق عليه

قال الأبي في الصلاة: رجع الحنفي وعيدة إشباع النعل ثروان في البيت لعمه رجة ذلك، ولقولهم **يُفَضِّلُ** صلاة أحدكم في بيته أفضل إلا لمكانة، ولثلاث ثمنو البروت من الصلاة، ولأنه يختلط أمره، فيعتقد أنها من الفرائض ورجح غيرهما فيقالها في المسجد، وقال مالك ولزوري: صلاة النهار بالمسجد وصلاة الليل بالبيت، ويؤخّر من وضوءه بالنهار بشغل مأخذه من أمن فحازت أفضل، وسع ابن القاسم من المريب مسجد بجة أحب إلي.

قال ابن رشد: لأن المغرب لا يعرف، وغيره يعرف، وعمل الجير أفضل، وفي المندوك من سخون، أنه ما روي عن في المسجد قط، اهـ

وفي المندوبة^(١) سالت مالكاً عن الرجل يوتر في المسجد ثم يريد أن يتنفل في المسجد قال: شرك قليلاً له بقوم يتنفل ما بدا له، وقال مالك: من أتى المسجد وقد صلى القوم فيه المكنونة فأراد أن يتنفل قبل المكنونة؟ قال لا أرى لذلك بأساً

قلت: ما حكوا عن الإمام مالك أن الزاغل المئمة مضطراً في البيت أفضل يشكل عليه ما في فروعه، قال في النسخ الكبير^(٢)، وبهذا إيقاع عمل مسجد المئمة بمسجد كذا، قال المذوق: إن قلت: هذا يخالف ما نقرر من أن صلاة النافلة في اليوم أفضل من فعلها في المسجد، قلت: يحمل كلام مصنف على الثروان، دين منها في لمساحد أولى، كالفرائض بخلاف تنفل منطلق، فإن فعلها في اليوم أفضل ما لم يكن في البيت ما يشغل عنها، أو يحصر كلامه غير من جلالة المسجد عليه السلام أفضل من جلالة في البيت كالمغرب، فإن صلاتهم النافلة مسجد المي^(٣) أفضل من صلاتهم لها في

(١) (٣٧١/٢)

(٢) (١٩٧/١)

(٣) (٣١١/١)

ليوت، سواء كانت النافلة من الرواتب أو كانت فطلاً مطلقاً، بخلاف أهل المدينة، فإن صلواتهم التي الحظ في بيوتهم أفضل من صلته في المسجد، اهـ.
نعم شرح الحاشية في كتبهم بالعموم ذل في «بل التار»: ولعله الكل - أي السنن كلها - يبي أفضل من فعلها بالمسجد، اهـ.

وتقدم فيل «اب ما جاء في النعمة والصحة»: أن الأفضل في الطوع ليوت عند الحنفية مطلقاً، قال ابن حبيب في «البحر»: الأفضل في السنن داؤه في المروء إلا التراخي، وقيل إن الأفضلية لا تخص بوجه دون وجه، وهو الأصح، لكن كرم ما كان أحد من الرواة وأجمع للخضوع والإخلاص فهو أفضل، كذا في «نهاية».

وفي «اتحلاصة» في سنة المغرب: إن خاف لو رجع إلى بيته شغله شأن آخر يأتي بها في المسجد، وإن كان لا يحاف صلاحاً على المنزل، وكذا في سائر السنن حتى لحقة، والوتر في البيت أفضل، اهـ.

وقال في «المختار»^(١): الأفضل في النقل غير التراخي المنزل، قال ابن عابد بن شمس ما بعد الغريضة وما قبلها بحديث «الصحيحين» عليكم بالصلوة في بيوتكم فإن غير صلاة المروء في بيته إلا المكتوبة، وأخرج أبو داود: «صلوة المروء في بيته أفضل من صلواته في مسجدي هذا إلا المكتوبة»، اهـ.

قال الخطيب: وفي سنن أبي داود وأبو داود والنسائي: «أما عليه الصلاة والسلام أتى مسجد عبد الأشهل بضئ في السجود، فلما قصوا صلواتهم وأهمل يسعون، فقال: هذه صلاة ليوت» ورواه ابن ماجة عن حديث رافع بن خديج وقال فيه: «اركعوا عائش التركعتين في بيوتكم»، اهـ.

(١) (٢/٣٠٦).

قلت: وهذه كلها حجة للمجهول في قولهم: إن الطلوع في البيت أفضل ولا كراهة في المسجد، وشأن ما بين المكروه وغير الأفضل، وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «كان رسول الله ﷺ يقبل الغرأة في الركعتين بعد المغرب حتى يتعرف أهل المسجد»، وأخرج أيضاً عن عطاء قال: كان ابن عمر إذا صلى الجمعة بمكة تقدم، صلى ركعتين، ثم يتقدم فيصلي أربعاً، وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة، ثم رجع إلى بيته فقبل له؟ فقال: «كان رسول الله ﷺ يفعل، ودخل النبي ﷺ الكعبة وصلى فيها تطوعاً، كما ورد في عدة روايات».

وعو أبي أمامة سرفوعاً: «من خرج من بيت متطهراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم، ومن خرج إلى نسيح الضحى لا ينصبه إلا بإذن»، فأجره كأجر المعتمر، الحديث. رواه أحمد وأبو داود، وتقدمت في الضحى الروايات فبين فقد في صلاة بعد النسيح حتى يسبح الضحى.

وأخرج محمد بن عمرو عن سعيد بن جبيرة قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي الركعتين بعد المغرب، ويطلبهما حتى يكون آخر من يخرج من المسجد، وفي «جميع الموائد»^(١) عن «الكبير» بضعف عن ابن عمر - رضي الله عنهما - رفع: «من صلى العشاء الأخيرة في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر»، وعن أبي هريرة رفع: «من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً»، وفي رواية: «بأن يحل بك شيء، فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت»، لمسلم وأبي داود والترمذي، انتهى.

فهذه النصوص كلها صريحة في إيقاع الرواتب في المسجد. والروايات في هذا الباب كثيرة جداً، وهذا التقدير يكفي لهذا الأوجز.

(١) «جميع الموائد» (٣١٤) وانظر بضعف أن في إسناده ذلك الحديث من ضعف من رواه، لأن الحديث بضعف من كل وجه، كذا في «جميع الموائد».

مع ابن عمر - رضي الله عنهما - الجمعة، فلما سلم قام فركع ركعتين، ثم صلى أربع ركعات، ثم انصرف، وجه قول أبي يوسف - رضي الله عنه - ما رواه الأعمش عن إبراهيم عن سماك بن مسهر عن حريشة بن الحر: أن عمر - رضي الله عنه - كره أن يصلي بعد صلاة مثلها

وحجة الطائفة الثالثة ما رواه ابن عينة عن مهبل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: «من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً انتهى».

وقال ابن العربي في «المأخضة»^(١): قد اختلف الناس في ذلك فأكد مالك ذلك على الإمام، ورأى أن ذلك لأجماعه أفضل، أما تأكيد علي الإمام فأفادنا ما ثبت في صحيحه، وأما تأكيد علي الجماعة فلينحصل الجمعة من الظهر، وقال الشافعي - رضي الله عنه - ما أكثر من التطوع بعد الجمعة فهو أفضل لأنه يوم مستجاب. وقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل: يصلي أربعاً أو ستاً يخرج بذلك عن محاكاة الظهر، إن صلى ركعتين. وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ قُرَيْشَ الْكَافِرَةَ﴾ فَاتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ وَأَتَّبِعُوا أَهْلَ الْقُرَى أَفْقًا فَذَلِكَ صَاحِبُ الْقُرَى لَا يَبْغِي فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي الْبَرِّ وَلَا فِي الْبَحْرِ مَالًا وَلَا نَفْسًا يَدْرَأُ وَيَذَرُ لَا يَمْنُنَ فِي الْمَعَادِ وَلَا يُجِزُّ إِلَّا ذُرِّيًّا مَبْثُورًا. وقد كان الصدر الأول لا يفعلون ذلك. قالوا قدام بهم أفضل، انتهى.

وظاهره أنه لا يقول بالتطوع بعد الجمعة، لكنه صرح بعد ذلك في الجمعة أنه يقول مالك - رضي الله عنه - يقول، وقال الشوكاني^(٢): قال العراقي: ثم يرد الشافعي وأحمد بطلبك إلا بيان أقل ما يستحب ولا فقد استحباباً أكثر من ذلك، فص الشافعي في «الأم»: على أنه يصلي بعد الجمعة أربعاً، ونقل ابن قدامة عن أحمد أنه قال: إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وإن شاء صلى أربعاً، وفي رواية عنه: «إن شاء ستاً، انتهى». واختار ابن القيم

(١) المأخضة الأحوتية (٢/ ٣٢٤).

(٢) أبي الأوعار (٢١/ ١٥٧٦).

بعد لا ين تيسره: إن صلى في المسجد صلى أربعاً، وإن صلى في غيره صلى ركعتين.

قلت: لا شك أن الصلاة لفرد الزميين، وحيز موضوع، فيما كثر فيه أحب، نكح المرحح في الروايات. المعلية للجمعة عد الأئمة ما في قروعههم. ففي الزيل العارسة: أقل السنة ثرائه للجمعة بعدها ركعتان. نعم، عليه وأكثر ما سنة.

وفي الترويض لمريح^(١) أقل السنة ثرائه بعد الجمعة ركعتان، لأنه عليه الصلاة والسلام كثر يصلي بعد الجمعة ركعتين. منفق عليه من حديث ابن عمر: رضي الله عنهما: وأكثرها سنة لقول ابن عمر: رضي الله عنهما: كثر النبي ﷺ بعده، روى أبو داود، انتهى. هنا عند الحنفية.

وأما الممالك ثم يتصرفوا لثرائه الجمعة في قروعههم، وانظروا أن ذلك لما نعلم أن لا رغبة عندهم إلا لتصبح فقط. نعم المسح بعد ركعتان، قال في الشرح الكبير^(٢): يكره للتأخر بعد صلاة إلى أن يصرغ الناس أو يأتي وقت انصرافهم ولم يتصرفوا، والأفضل أن يتصل في به.

وهي «الحدوة»^(٣). قال ابن التماس: قال مالك: سخي أو السخي كذا إذا صلى الجمعة انصرف ولم يركع في المسجد، فإن: وإذا دخل بينه ركع ركعتين. وإن سأل: ويوفي للأئمة اليوم إذا صلوا من صلاة الجمعة أن يدخل الإمام مشركاً ويركع ركعتين، ولا يركع في المسجد، قال: ومن حلف الإمام إذا صلوا فأحسبني أن يصرفوا أيضاً، ولا يركعوا في المسجد، وذلك وإن ركعوا بذلك واسع، انتهى.

(١) (٢٤٥/١)

(٢) (٣٨٦/١)

(٣) (٢٤٦/١)

لكن تقدم عز ابن العربي نصريح التأكيد بالنسبة بعد الجمعة، وهو صاحب المنهج، وأما عند الشافعية كما في «شرح الإقناع»^(١): الجمعة كالظهر فيصلي قبلها أربعاً وبعدها أربعاً، انتهى، أي مع غير المؤكدة، ففي «الأنوار لأعدل الأبرار»: سنة الجمعة كسنة الظهر، وفي «مغاسنه» هي كون المؤكدة ركعتين قبلها وركعتين بعدها، وغيرها زيادة ركعتين أخيرين قبلها وبعدها، انتهى.

وفي «روضة المحتاجين»: ركعتان قبل الظهر أو الجمعة، بقول من بينهما: نوهت أنه أصلي ركعتين سنة الظهر القلبية، أو سنة الجمعة القلبية، وركعتان بعدها، ولا بد في الآية من تمييز القلب من العبدية، ومحل طلب سنة الجمعة الإحادية إذا لم يضل الظهر بعدها، فإن صلى بعدها كما يفعل الآن في الأمصار لم يطلب لها عبدية، لا مؤكدة ولا غيرها لقيام سنة الظهر مقامها، انتهى.

وأما عندنا الحنفية فقلان في «المختار»^(٢) سن مؤكداً أربع قبل الظهر وأربع من الجمعة وأربع بعدها يسليمة، انتهى. وفي «الدائع»^(٣): أما السنة قبل الجمعة وبعدها، فقد ذكر في «الأصل»: أربع قبل الجمعة وأربع بعدها، وكذا ذكر ابن كرخي، وذكر الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال: يصلي ستاً، وفي: هو مذهب علي - رضي الله عنه -، وما ذكرنا أنه كان يصلي أربعاً مذهب ابن مسعود، وذكر محمد في «كتاب الصوم»: أن المعتكف يمكن في المسجد الجامع مقدار ما يصلي أربع ركعات، أو ست، ركعات.

(١) (١٥/١).

(٢) (٥٤٥/٢).

(٣) (١٢٧/١).

[illegible]

وروي في نسخة أخرى عن أبي بصير أنه قال : سمع كتاب محمد بن
السنيد يلقب بـ "أبي" وروى من حديثه عنه فسمي به وبني علي
المواضع ، ولا يصح من علي بعد له شيء عن أبي بصير إلا بعدد
أربع كلمات لا غيرها ، انتهى

قال الحبيبي: أما الأربع فحدثنا لها أبو سالم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أما سمعتم بعد انجسعت فمضوا أربعاء» وفي رواية للبخاري: «أما سمعتم بعد انجسعت فمضوا أربعاء» وأما قوله: «أما سمعتم بعد انجسعت فمضوا أربعاء» فحدثنا أبو سالم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أما سمعتم بعد انجسعت فمضوا أربعاء» وفي رواية للبخاري: «أما سمعتم بعد انجسعت فمضوا أربعاء»

وعبد أبي ربيعة السهمي من الجماعة سنة ١٠٦٥ هـ، فوقع توقيده عن علي
وعمره في سنة ١٠٧٠ هـ لاقتصر على تصديقي لوصف له ولم يذكره بين المتزوجين من
الخلافة انتهى

[illegible]

U.S. v. Williams, 607 F.2d 1198 (9th Cir., 1979).

العلماء، وعليه تلك السنة، فإن النبي ﷺ كان يخرج من بيته، فإذا رآني أُمير أحد الأقاليم أذان الجمعة، فإذا اكتمت أذان النبي ﷺ في الخطبة من غير فصل، وهذا كان رأيي فمضى كانوا يصلون السنة؟ ومن ظن أنهم كانوا إذا فرغ ليل من الأذان قاسوا كلهم، فركعوا ركعتين فهو آجئني الناس بالسنة.

وهذا الذي ذكرناه من أنه لا سنة قبلها هو مقصود مالك وأحمد في المشهور عنه، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي، اهـ.

وسقط إير التميم الكلام على هذا، وأورد على الروايات أنني استدلت بها القائلون بالسنة قبل الجمعة. وتعب عليه ابن الهيثم في «الفتح»^(١) في أوخر الجمعة.

وقال الشوكاني^(٢): اختلف العلماء هل تلي الجمعة سنة قبلها أو لا؟ فأكثر جماعة أن لها سنة قبلها، وبأنها بي ذلك، قالوا: لأن النبي ﷺ لم يكن يؤذن للجمعة إلا بين يديه، ولم يكن يصلها، وكذلك الصحابة لأنه إذا غرح الإمام انقطعت الصلاة.

وقد حكى ابن العربي^(٣) عن أحمدية والشافعية: أنه لا يصلي قبل الجمعة. ومن مالك أنه يصلي قبلها، واعترض عليه العراقي بأن أحمدية إنما يمتنعون الصلاة قبل الجمعة وقت الاستواء. وبأن الشافعية تجزئ الصلاة قبل الجمعة بعد الاستواء، ويقولون: إن وقت سنة الجمعة التي قبلها يدخل بعد الزوال، وبأن البيهقي نقل عن الشافعي أنه قال: من شأن الناس التهجير إلى الجمعة والصلاة إلى خروج الإمام، قال البيهقي: وهذا الذي أشار إليه الشافعي موجود في الأحاديث الصحيحة، اهـ.

(١) انظر: فتح القدير (٣٩/٢).

(٢) قبل الأوطار (٤٤١/٢٦).

(٣) انظر: معارج الأحرفي (١٢٢٧/٢).

ثبت الجمهور على إثبات السنة في الجمعة، وقد قيل إنه ينبغي تركها لمن
يكن يزدي للجمعة إلا حين بعده، وإذا اكتمل الأذان أخذ النبي ﷺ في الخطبة
من غير فصل مسلمة. لكن لا حجة فيه أنه ﷺ يحرج من سنة قبل أداء السنة،
ويكفي للتحجج استصحابها عند الجمهور.

أما عند المالكية فقد تقدم عن ابن العربي أن الإجماع مائة - رضى الله
عنه - يصح قبله وهو صاحب السمعت، وقد تقدم قبل ذلك أنه روي عن غيره
اصبح عند المالكية تطوعات

وفي ما تخرج الأخير^(١) كره تغفل إمام قبله حيث دخل ليرقى المنبر،
فإن دخل قبل وقته أو لا انتظار الجبابة بدبت التحية، أو تغفل حائض بالمسجد
عمن يغتاض به عند الأذان الأول خوف اعتقاد العائفة رجوعه، لا لما دخل عنده،
ولا لجدر تغفل قبل الأذان، وقد تم على نفسه، ولا غير من يغتاض به، اهـ

وأما عدد سجده في قيل السأرب: ليس لها قبلها سنة راتبة بل
بسجدة أربع ركعات، اهـ. وفي «الروضة الشريفة»^(٢): ولا سنة قبلها أي راتبة،
قال سيد الله: رأيت أبي بصري في المسجد إذا أدت المؤذن ركعات، وفي
«الأنوار» من العبادة: اعلم أن سجدة الجمعة ركعتان قسماً، ويسجد سجدة
أربع ركعات قبلها فليس بها سنة راتبة قبلها، اهـ. فنعلم بذلك استحباب أربع
ركعات، وهي الراجحة لب. ونظم الرأفة معناه بقوله أتأكد لها

وتقدم مسلك الشافعية في ذلك من كتب فروعهم: أد الجمعة كالظهر في
تأكد الركعتين قبلها، ويستحب أربع ركعات، وصحح به أهل فروعهم كأنهم
أثبت كالظهر في الراتبة، وكذا ثبت عدد الجمعة كتب فروعهم صريحة في أنها
كالظهر في تأكيد أربع ركعات، إنه فنهم.

(١) (٢٨٦/١).

(٢) (٢٩٩/١).

ففي «الدر المنثور»^(١) : «سن مؤكداً أربع قبل الظهر، وأربع قبل الجمعة، وأربع بعدها بسلامة». قال ابن عابدين : «عن أبي أيوب» كان يصلي النبي ﷺ بعد انزوال أربع ركعات، فقلت : ما هذه الصلاة التي تداوم عليها؟ فقال : هذه ساعة تفتح أبواب السماء فيها، فأحث أن يصعد لي فيها عمل صالح، فقلت : أتبي كنه قراءه؟ قال : نعم، فقلت : بسلامة واحدة أم بسلامتين؟ فقال : بسلامة واحدة، رواه الطحاوي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر، فيكون سنة كل واحدة منهما أربعاً، وروى ابن ماجه بإسناد عن ابن عباس : كان النبي ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منها، اهـ.

وبزب البخاري في «صحيحه» باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها، قال الحافظ في «الفتح»^(٢) : «ثم يذكر شيئاً في الصلاة قبلها، قاله ابن المنير في «تجانيب» : كأنه يقول : الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه لأن الجمعة بدل الظهر، وقال ابن التين : لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة في هذا الباب، فلعل البحاري أراد إثباتها قياساً على الظهر، وقواه الزين بن المنير بأنه فعلاً التسوية بين الجمعة والظهر في حكم التفضل كما قصد التسوية بين الإمام والمأموم في الحكم، وذلك يقتضي أن التناقلة لهما سواء، اهـ.

قال الحافظ : والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما وقع في بعض طرق حديث الباب وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أبيوب عن نافع قال : كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين، ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، احتج به النووي في «المحلاصة» على إتمام سنة الجمعة التي قبلها.

(١) (٢/٢٤٥).

(٢) (٢/٢٦٦).

وَتُعْتَبَرُ بِأَن قَوْلَهُ: كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ عَائِدًا عَلَى قَوْلِهِ: يَصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، لِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ انْتَصَرَ فِي مَسْجِدِ سَجْدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَانَ يُطِيلُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ» إِنَّمَا كَانَ الْمُرَادُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَيَسْتَعْمِلُ بِالْخُطْبَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَذَلِكَ مُطْلَقٌ نَاقِلٌ، لَا صَلَاةَ رَاتِبَةً، فَلَا حَاجَةَ فِيهِ لِبَعْدِ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، اهـ.

وَأَمَّا غَيْرُ بَيَانِ التَّعْقِبِ لِسِرِّ فِي مَحْضِهِ لِأَنَّ اتِّصَالَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ بِأَحَدِ جُزْئِي الرِّوَايَةِ لَا يَنْفِي اتِّصَالَهَا بِالْجُزْءِ الْآخَرِ، بَلَى الظَّاهِرُ أَنَّ رَوَايَةَ مُسْلِمٍ مُخْتَصَرَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «كَانَ يَخْرُجُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ» لَا يَدُلُّ عَلَى اتِّصَالِ الْخُرُوجِ بِالزُّوَالِ، بَلْ إِذَا كَانَ يَخْرُجُ ﷺ بَعْدَ آدَاءِ السَّنَنِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ كَانَ يَخْرُجُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُلْحِصِ»^(١): وَأَصَحُّ مَا فِيهِ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: حَاءَ سَلَيْكَ الْقَطْعَانِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ: «أَصْلَيْتَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ»، هـ. الْحَدِيثُ. قَالَ الْمَجْدُ ابْنُ تَيْجَةَ فِي «الْمُتَقِيِّ»: قَوْلُهُ: «قُلْ أَنْ تَجِيءَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمَا مَنَّةُ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا لَا تَحِيَةُ الْمَسْجِدِ، وَتَعْقِبُهُ السَّرِي بِأَنَّ الصُّرَابَ: «أَصْلَيْتَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَحِلْسَ؟ فَصَحَّفَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ.

وَفِي ابْنِ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَسَامٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْكَعُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِشَيْءٍ»^٢ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْغُبَيْرَانِيِّ^٣ الْأَوْسَطُ: وَصَحَّحَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ جَعَلَهُ رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ الْوَرَقَانِيِّ،

وفي الطبراني الأوسط^(١) عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعدها ركعتين - رواه في ترجمة أحمد بن عمرو، انتهى.

وذكر في الفتح^(٢) عدة روايات أخرى، وتكلم عليها، ورواها أيضاً ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: من غسل ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر له، الحديث عند مسلم وغيره، وعن جلبة بن مجيم عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً لا يفصل بينهما بسلام، الحديث، رواه الضحاوي، وإسناده صحيح. وعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان عبد الله يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً، رواه عبد الرزاق، وإسناده صحيح. قاله التيموي^(٣).

وأخرج ابن أبي شيبة^(٤) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: كان يصلي قبل الجمعة أربعاً. وعن نافع قال: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يهجر يوم الجمعة فيطيل الصلاة قبل أن يخرج الإمام، وعن عمر بن عثمان قال: قال عمر بن عبد العزيز: صل قبل الجمعة عشر ركعات، ومن إبراهيم قال: كانوا يصلون قبلها أربعاً. وعن أبي مجنون: أنه كان يصلي في بيته ركعتين يوم الجمعة، وعن ابن طاووس عن أبيه: أنه كان لا يأتي المسجد يوم الجمعة حتى يصلي في بيته ركعتين، قال الثعبي^(٥): وللطبراني من حديث ابن عبيدة عن أبيه: أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً.

وأما الثاني وهو قضاء الرواتب إذا قامت عن محلها، قال الشوكاني^(٦)

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/٤٢٦).

(٢) انظر: «الاربعين» (٢٣/٩٥ - ٩٦).

(٣) انظر: «مصفى ابن أبي شيبة» (٢/٤٠ - ٤٢).

(٤) «مصنف الضحاوي» (٤/١٢٧).

(٥) «تيل الأوسط» (٢/١٢١).

بعد ذكر حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعدما نطلع الشمس»، أخرجه الترمذي. وفي الحديث متروكية قضاء التوافل الرابعة، وظاهره سواء قانت لعذر أو لخبر هدر.

وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

أولها: استحباب قضائها مطلقاً سواء كان الفوت لعذر أو لغيره، وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ومن التابعين: عطاء وضاووس والقاسم بن محمد، ومن الأئمة: ابن جريج والأوزاعي والثاقفي في الحليد، وأحمد وإسحاق ومحمد بن الحسن المرني.

والثاني: أنها لا تقضى وهو قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف في أشهر الروايتين عنه، وهو قول الثاقفي في القديم، ورواية عمر أحمد، والمشهور عن مالك قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس.

والثالث: التعرّف بين ما هو مستقل بنفسه كالعيد والأضحية فتقضى، وبين ما هو تابع لغيره كالأضحية فلا تقضى، وهو أحد الأقوال عن الثاقفي.

والرابع: على التخيير إن شاء قضاها وإلا لا، وهو مروي عن أصحاب الرأي ومالك.

والخامس: التعرّف بين الشرك لعذر نوم أو نسيان فتقضى أو لغير عذر فلا تقضى، وهو قول ابن حزم، انتهى.

وقال ابن العربي في «المعاصرة»: اتفق الناس على أن التوافل لا تقضى إلا أن تتأكد كالنوم، وركعتي الفجر، وكذلك قيام الليل لتأكد، انتهى.

وأنت خبير بأن العمدة هي ذلك ما في «الفروع»، فإن ابن قدامة في

«الذي يخطئ في شيء من وقت هذه النجس فزار أحمد، ثم بلغنا أن النبي يخطئ في شيء من الطلوع غير ركعتي الضحى والركعتين بعد العصر، وزار ابن حامد، فعرض جميع النجس المروي في جميع الأوقات إلا الأوقات التي: لأن النبي يخطئ في بعضها، رفضت الباقي عليه، وقال أحمد: أحسن أن يكون له شيء من الجاهل يحافظ عليه إذا فات بعضه، انتهى

وسند في النسخ الأول من المروص^(١٩)، وفي فاته شيء منه - أي من الرواب - سن له فصاره كمنزلة، لأنه يخطئ في ركعتي النحر، ورفض تركعتين قبل الظهر، وليس الذي، لكن لما كانت مع صلاة ركعتي الأوتى ترفعه، انتهى، وكذا في «الكتاب» والأثر في هذا عند العلامة.

وأما عند المالكية فما في الشرح النكح^(٢٠)، ولا ينقص غير فرضي محرم كذا، بل بعض الأعيان في ركن النحر، فنعقد من حال الثالثة في الرواب، قال المصنف: فإنه يجوز أن يتبع العبد، هذا مع ذلك، ونحوه مثلاً لا يجب والإمام الشافعي يجوز القضاء، والمظاهر أن قضاء غير الفرائض مكروه فقط، انتهى.

وهي الأثر في: ولا ينقص نفل شرج ركني سواء، فأي شخص بعد حل الساقلة لتناول ماء كذا مع المصباح أو لا، كمن أقيمت عليه المصباح قبل الثانية، أو صلى المصباح لنفس الوقت أو تركها كذا، انتهى

وأما عند الشافعية ففي الأثر أيضاً، وليس قضاء النجس المروي بهي التابعة للنحر، وفي الشرح الإجماع^(٢١)، ولم يرد على القول الموقوف، سب فقط،

(١٩) (١٢٤١/٢١)

(٢٠) (١٢٤١/٢١)

(٢١) (١٢٤١/٢١)

(٢٢) (١٢٤١/٢١)

وفي «الأنوار لأحمد الأثيري» والبيهقي «المروية كالمعجم» والنسفي «المرويات»
ومضى أحمد والمتعلقة بسبب كالتكوير ووجه المسجد فلا انتهى.

وأما عند الحقيقة فقد قرأ «المدافع» أن لا خلاف بين أصحابنا في صلات
المسافر سوى ركعتي الصبح، أما إذا قامت عن وقتها لا يقضى سواء قامت
بعدها أو مع الغروب، لما روي أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ
دخل حبرش بعد العصر فصلى ركعتين، فقالت: يا رسول الله ما هاتان
الركعتان؟ الحديث. فوجبت: فقلت: أفأفصيهما إذا فاتتا؟ فقال: لا، وهذا يصح
على أن القضاء غير واجب على أهله وإياه في شيء، فخص به النبي ﷺ ولا
شركة لها في جوازها، وقياس هذا الحديث أن لا يجب فيه ركعتي الصبح
أبداً، إلا أن استحسان القضاء إذا فاتتا مع الغرض حديث لأم العريس، ولأن
سنة رسول الله ﷺ مودة عن طهرته، فذلك ما جعل في وقت خاص غير هاتئ
مخصوصة على ما جعله النبي ﷺ، فمما جعل في وقت آخر لا يكون ملوكاً
مؤتة، فلا يكون منه بل يكون نظراً عظيماً.

وأما رفعنا المحر إذا فاتت مع الغرض فقد جعلنا النبي ﷺ مع الغرض
ليلة العريس، فمحر نعمل ذلك لتكون على طهرته. وأما إذا قامت وحدها لا
تقضى عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد بن الحسن إذا ارتفعت الشمس
فجوابه ليلة العريس.

ولهذا أن ليس شرع نزاع لغيره فلو نصب في وقت لا أداء فيه
لغيره لضرر لصارت المسافر أصلاً، ونظمه لعية فلم يبق من مؤكدة، لأنه كان
سنة يوسف المدة، وأما العريس فذلك مع الغرض فتقضى لنا للعريس، ولا
فلام فيه، إلا الخلاف فيما إذا قامت وحدها، لا وجه لفصاحتها وحدها، لما

بنا، ولهذا لا يقضى غيرهما من السنن ولا هما يقضيان بعد الزوال، انتهى
مختصراً.

قلت: هذا هو مذهب الحنفية في ذلك إلا أن أصحاب الفروع ندبوا قضاء
سنة الجمعة والظهر في وقته، قال في اللؤلؤ المختار: لا يقضياها إلا بطريق
التبعية لقضاء فرضها قبل الزوال لا بعده في الأصح لورود الخبر بقضائهما في
الوقت المهيئ بخلاف القياس، فغيره عليه لا يقاس بخلاف سنة الظهر، وكذا
الجمعة فإنه إن خاف فوت ركعة من القرض يتركها ثم يأتي بها على أنها سنة
في وقت الظهر، وأما قبل العشاء فمتدبر لا يقضى.

قال ابن عابدين: قوله: بخلاف القياس وذلك؛ لأن القضاء مختص
بالواجب، فلا يقضى غيره إلا بسمي، وهو قد دل على قضاء سنة الفجر فقلنا
به، وكذا ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - في سنة الظهر أنه عليه الصلاة
والسلام كان إذا قاتته الأربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين، ولذا قلنا: لا
تقضى سنة الظهر بعد الوقت، فيبقى ما وراء ذلك على العدم.

وقوله: أما ما قبل العشاء فمتدبر يعني قد علم حكم سنة الفجر والظهر
والجمعة، ولم يبق من التوافل القبلية إلا سنة العصر، ومن المعلوم أنها
لا تقضى لكراهة الفل بعد صلاة العصر، وكذا سنة العشاء لكن لا تقضى لأنها
متدبرة.

قال ابن عابدين: وفي هذا التحليل نظر؛ لأنه يؤهم أن قضاء سنة الفجر
والظهر لمستثنى ولو كانا مندوبتين لم تقضيا، وليس كذلك لأن قضاءهما ثبت
بالنص على خلاف القياس فينبغي ما وراء النص على العدم حتى لو ورد نص
بقضاء المتدبر نقول به، انتهى.

وفي البرهان: ويقضى ما قبل الظهر من السنة في الصحيح عن
أبي حنيفة وصاحبه، وقيل: لا يقضى وراء أبو يوسف بعد شفعه ومحمد قبله،

٩ - كتاب قصر الصلاة في السفر (٢٤٤) باب (٣٨٧) حديث

... يحسن سنن شمسك لا ركنكم، إنهم لأركان من ركن
شبهوا^(١)

أخرجه البخاري في ١ - كتاب الصلاة، ٢ - باب غلط الإمام ابن عباس في
تمام الصلاة وذكر الغلة

ومسلم في ٢ - كتاب الصلاة، ٣ - باب الصلاة، حديث الإمامها
رواه أربع مائة حديث، ١٠٩

وهو يحسن علي (سنة الله) (ختموكم) بالرفع على ما في جميع النسخ
التي تأييدنا من التوبة، والمغفرة، وهي سنة عديمة بدعة من علي أولاد،
وسباني بقصر الخضر في آخر الحديث، والمغفرة من جميع أولاد الصلاة
الجليل أن يكون المراءى بالوجود فقط كما صرح به في رواية الإمام، صرح به
لما فيه من غيرة الخضر، وبهذه الرواية، أولاً ركنكم، وعلى الأول ركنكم
تأخر محض بعد عدم، وخاصة بالذكر اهتماماً به كونه أعظم الأركان،
فالمسوق يدرك به الركن، والأخرجه في محض، فتد التفسير، فلهذا
ويحسن لما في: أنه من محض.

على شاري غير محض الخضر في قوله تعالى: فوذكروا مع الأكرام بما
قال ذلك لهم، لأن السلام لا يكون فيها، وإنما يكون معمد بشي وأما،
ومعنى قوله تعالى: فوذكروا مع الأكرام، سبي مع الصليبي، سبي، وقيل:
لأن الرجل ما دام في الضام لا يتحقق له في الصلاة، فوذا ركن تحت أن في
الصلاة، فهو من كبر عهد الصلاة، قاله العيني

إني لأراكم: سلاح الهرة ركن من حجاب النفس (من وراء ظهري) حال
الاعتزال^(٢) اجابة العلماء، ههنا في موضوعين، الأول في معنى الآية، فقيل:
بمعنى العلب، وقيل غير ذلك، والمهم، في كيفية البرية، انهم

(١) - مسند ابن أبي شيبة (٢: ٤١٠).

وقال البيهقي^(١): ذهب بعض الناس إلى أن الرؤية هنا بمعنى العلم، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ تَقُولُ لِرَبِّكَ إِسْحَابَ الْكَلْبِ﴾^(٢) وذهب الجمهور إلى أنها بمعنى الرؤية. قال: وهو الصحيح عندنا، لأنه لو كان بمعنى العلم لم يبق لقوله: وراء ظهري معنى.

وقريب منه ما قاله الحافظ^(٣) إذ قال: اختلف في معنى الرؤية فقليل: انفراد بها العلم إما بأن يوصى إليه كيفية فعلهم، وإما بأن يلهم، وفيه نظر، لأنه لو أريد العلم لم يبق له من وراء ظهري. وقيل: انفراد به أنه يرى من عن يمينه ومن عن يساره مع التفتت يسيراً. ويوصف من هناك بأنه وراء ظهره، وهذا ظاهره لتكثف.

والصواب المختار أنه محمول على ظاهره، وأن هذا الإيصار إدراك حقيقي خاص به على حرق العانة، وعلى هذا حملته البخاري فأخرجه في علامات النبوة. وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره، واختاره ابن المظك إذ قال: هي من الخواص التي أمطبها عليه الصلاة والسلام، قال القاري: وظاهره أنه من جملة الكشوفات المشددة بالقلوب المنجية لعلوم الغيوب.

وقال الحافظ: لم ذلك الإدراك بحور أو يكون برؤية عين انخرقت له العدد فيه، فكان يرى من غير مقابلة. لأن الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا بشرط لها عقلاً عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب، وإنما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلاً، انتهى.

وقال ابن عيني^(٤): قال الجمهور وهو الصواب: إنه من خصائصه ﷺ، وإذ

(١) المستفاد: (٢/٢٩٧).

(٢) مفتح الباري: (١/٥١٤).

(٣) معجم القاري: (٣/٤٠٤).

إبصاره إدراك حقيقي انخرقت له فيه العادة، وفيه دلالة للأشاعرة حيث لا يشترطون في الرؤية مواجهة ولا مقابلة، وجوزوا إبصار أعشى الصبغ بقعة أندلس، وهو الحق عند أهل السنة: أن الرؤية لا يشترط لها عقلاً عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب، انتهى.

وقال الأبي^(١): الإدراك عند المعشزة أشعة تنبعث من العين وتتصل بالمرئي؛ فتشترط عندهم الانبعاث من العين والاتصال بالمرئي ليري، وهي عندهم شروط عقلية لا تنخرق، والإدراك عندنا معني بخلقه الله تعالى عند فتح العين، فالمقابلة عندنا شرط عادي، ويجوز أنه تنخرق فيخلق الإدراك في غير العين من الأعضاء، انتهى مختصراً.

قلت: بل هو مجرب في هذا الزمان، فإن بعض الصبيان يقرءون الكتاب بنسب اليد، وقيل: كانت له عين خلف ظهره يرى بها من وراءه دائماً، وقيل: كان بين كتفيه عينا مثل سم الخياط يبصر بهما لا يحجبهما ثوب ولا غيره، وقيل: بل كانت صورهم تنطبع في حائط قبلته كما تنطبع في الحراة فتري أمثلتهم فيشاهد أفعالهم، وقاهر الحديث: أن ذلك يختص بحالة الصلاة، ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً في جميع أحواله، وقد نقل ذلك عن مجاهد، وحكى يحيى بن مخلد أنه رضي الله عنه كان يبصر في الظلمة كما يبصر في الضوء، ونعقب تخصيصه بالصلاة بأن جمعاً من المتقدمين صرحوا بالعموم، وعلموه بأنه إما كان يبصر من خلفه، لأنه كان يرى من كل جهة، قاله الزرقاني^(٢).

ثم قال ابن عبد البر في الاستذكار^(٣): دفعت طائفة من أهل الزيف هذا:

(١) إكمال إكمال المعلم ١/٢١٧٨.

(٢) شرح الزرقاني ١/٣٣٩.

(٣) ٢٧١/٦.

الحديث، وقلوا: كيف تفيدون مثل هذا؟ وأنتم ترون حديث أبي بكر إذا رجع دون النصف، فقال **سُئِلَ: (أيكم رجع؟)** الحديث. وحدث أس في الذي أسوع المني حتى حفرة النفس فقال حين انتهى إلى النصف: الحمد لله حمدًا كثيرًا صَـ مَدْرَكًا فَيَدُ: فقال **يَدُ: من المَكْمُولِ؟** الحديث. وذكرنا مثل هذا.

[illegible]

خان نوز قاتې^(۱): دېني اوسي داود من معاوينه ما بدل علي ان ذلك في آخر
عمره انتهى

وقال الأئمة (عليهم السلام): فإنا نعلمه - رضي الله عنه - إلهنا زيادة زوده الله تعالى بها في حجة، انتهى

وألقي في الحديت الخوخ في الصلاة، وهو نارة يكون من فعل القنب كالخشة ونارة من فعل النذ كالمكون، وقيل لا، من اعتبارهما حكاة المازي، وقال غيره، هو سعي يقوم بالفس يظهر عنه سكون في الأنظر ف يلاثم

$$T_{\frac{1}{2}}^{\text{eff}} = T_{\frac{1}{2}} \left(1 + \frac{1}{\alpha} \right) \quad (1)$$
$$(\mathcal{H}^{\text{ext}}(\mathcal{A}_i))_{i \in \mathbb{N}} \in \mathcal{H}_{\text{ext}}(\mathcal{A}) \quad (\Upsilon)$$

(٣) «الكامل إحدل العظم» (١٧٩/٢).

منصود الصلاة، ويدل على أنه من فعل القلب حديث علي - رضي الله عنه -: «انخشوع في القلب» أخرجه الحاكم، وحكى النووي الإجماع على عدم وجوبه، والحديث حجة لهم، لأنه عليه الصلاة والسلام قاله لما رأى منهم ما يناهض الخشوع؛ لأنه قال لهم لما رأهم يلتفتون، وهو منافي لكمال الصلاة فيكون مستحباً لا واجباً، لأنه يؤخذ ثم يأمرهم بالإعادة.

وتعقب بأن في كلام غير واحد ما يقتضي وجوبه. وفي «الزهد» لابن المبارك عن عمار بن ياسر: لا يكتب الرجل من صلاته ما سها، انتهى. وبسط الكلام على الخشوع الحافظ في «الفتح».

وفيه حث ونحوه للمصلي على ملازمته الخشوع. وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾﴾. قال ابن عباس: خشون أذلاً. وقال الحسن: خاضعون، وقال مقاتل: متواضعون، وقال علي: الخشوع هي التغلب، وأن تبين للمسلم كنفه. ولا تلتفت، وقال مجاهد: هو غص البصر وخفض الجناح، وقال عمرو بن دينار: ليس الخشوع الركوع والسجود، لكنه السكون وحسن الهيئة في الصلاة.

وقال ابن سيرين: هو أن لا ترفع بصرك عن موضع سجودك، وقيل: هو جمع الهمة لها والإعراض عما سواها، قال أبو بكر الواسطي: هو الصلاة في تعالى على الحلول من غير عوش، وعن أبي الورد: يحتاج المصلي إلى أربع خلال حتى يكون خاشعاً إعتقاد المقام، وإخلاص المقال واللبين التمام، وجمع الهمة، قال العيني^(١). وقال أيضاً: لا شك أن ترك الخشوع يناهض كمال الصلاة فيكون مستحباً.

وقال أبو بكر الرازي في «أحكام القرآن»: الخشوع ينظم هذه المعاني

(١) عمدة القاري (١/٣٩٠).

يجوز زيارة رايك ومائيبا، وهكذا جميع المواضع الخاضعة لحدود زيارتك رايكيا ومائيبا. اهـ

ونخصيص المسبب بالعمى، اخرج من ذلك بعدد منخصيص بعض الأيام من غير، قال العيني^(١) وهو كذا، إلا في الأدوات يسمى من الغريب، إلا نخصيص ليله الجمعة بالقيام ويومها بالصيام، وقد روي أنه يجوز يأتي سجدة فداء مسجدة سبع عشرة من رمضان، وروي أنه يجوز كان يأتي فداء يوم الاثنين فداء العيني

قلت: فداء من النخصيص، وقال صاحب النسخ: أمس مذهب مالك في حيي الفداء - كراهة نخصيص فداء من الأدوات يسمى من الغريب، إلا ما يستدعيه عرف، كذا في العيني^(٢) وقال فيه حجة على من كره نخصيص فداء يوم السبت، حكاه الشافعي عن أحمد بن محمد بن مسعود بن الساذكية، بحجة أن يفسر ذلك سنة، أن الساذكي لم يفته في حديث، اهـ

والشافعي يوم السبت مستحب عندنا أيضا، كما خرج به جمع من القول، وفي التبريد: عليه أقل الزعم، أن ذلك حسن بطل، وفي التبريد: مستحب أن يأتي فداء يوم الجمعة، اهـ

قال أبو عبد^(٣) لا يعارضه حديث: إلا تعمم النسخي إلا إلى ثلاثة مساجد لأن معنى هذا الغناء فيس ندر على نعمة الصلاة في أحد الثلاثة بترمه إثابها دون غيرها، وأما إتيان فداء وسيرها من موضع ارتباط فطوئها دون غير فلا بأس بإنشائها، بخلاف حديث فداء، اهـ

وهو اخرج من حيث من الساذكية يؤيد به مسجدة فداء على أن المعدني

(١) - كتاب الصلاة في السفر (٢٤) باب (٣٨٨) حديث

(٢) - كتاب الصلاة في السفر (٢٤) باب (٣٨٨) حديث

إذا نُذِرَ الصلاة في مسجد قباء نُزِمَ، وحُتِّفَ عن ابن عباس، قاله النعيني^(١).
وقال النجاشي^(٢): إنيك قباء من المدينة ليس من أعمام المظني، لأنه من صفات
الأصهار الجديدة، وقطع مساحات الطوال، ولا يقال لمن خرج إلى المسجد من
داره ركباً إنه أعمل المظني، وإنما يحمل ذلك على عرفة الاستعمال في كلام
العرب، ولا يدخل فيه أن يركب إنسان إلى مسجد من المساجد القريبة في
جمعة أو غيرها، لأنه لا خلاف في ذلك، بل هو واجب في أوقات كثيرة، ولم
أت ثباً في ذلك وقصد من بلد بعيد وذلك في السفر مكاناً مريباً للمظني، اهـ.

ونقد ورد في فضائل قباء روايات كثيرة ذكر بعضها النعيني، منها ما قاله
وروي عمر بن شبة في أخبار المدينة^(٣) بسند صحيح عن سعد بن أبي وقاص،
قال: لأن أصلي في مسجد قباء ركعتين أحب إلي من أن أت بيت المقدس
مرتين، لو يفتنون ما في قباء تضربوا إليه أكباد الإبل، اهـ.

وقال الفاري^(٤): قال ابن حجر: صح أن صلاة في مسجد قباء كعمرة.
وقرئ رواية: «من نوضاً فأسع الوضوء» وجاء مسجد قباء فصل في ركعتين،
كان له أجر عمرة، وهي أخرى صحيحة: «من نوضاً فأحسن وضوءه، ثم دخل
مسجد قباء، فركع فيه أربع ركعات كان ذلك عدل عمرة»، اهـ.

ثم اختلف القدماء في المسجد الذي أسس على التقوى، قال النجاشي^(٥):
ذهب مجاهد وعروة وقتادة إلى أنه مسجد قباء، وذهب ابن عمر وابن المسيب

(١) الط: «عدة الفاري» (٥٧٣/٥).

(٢) المظني: (٢٩٨/١).

(٣) ربيع المدينة: (١٤٢/١)، والطبر: (٦٩٣/٣)، وعدة الفاري: (٥٧٣/٥).

(٤) مرقاة المفاتيح: (١٩٦/٢).

(٥) المنظر: (٢٩٧/١).

٧٢/٢٨٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ
الْحُجَّانِ بْنِ سُرَّةَ

وهو رواية أنشبه عن مالك أنه سجد النبي ﷺ، إله. ربه حرم ذلك في
العتيقه. قال أبي رزينة. هو الصحيح، وذهب الجمهور إلى أنه سجد قدامه،
ويؤيده صريح الآية

يروى مائة^(١) عن أبي سعيد أنسب رسول الله ﷺ من المسجد الذي
أسس على أنسب فقال هو مسجدكم هذا، ولأحمد. والبرملي^(٢) من ربه
أنسب عن أبي سعيد. اختلف جلال في له. جد الذي أنسب على أنسب.
فضل أحمد عينا: هو مسجد بني نبي، وقال الآخر. هو مسجد قباه. فأما
نسبي ﷺ فسأله عن ذلك، فقال: هو عبد، وفي ذلك يعني مسجد قباه غير
كثير، ولأحمد عن سهل بن سعد نحوه.

قال شيخنا^(٣) والحق أن كلا منهما أسس على أنسب، وقوله تعالى
في غبة الآية: ﴿فِيهِ رَعَدٌ يُخَوِّكُ أَنْ تَقُولُوا ۖ﴾، وإذا كان المراد مسجد
قباه. وجد أبي داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة مرفوعاً: نزلت فيه: ﴿وَمَا
يُخَوِّكُ أَنْ تَقُولُوا ۖ﴾ في أمير قباه، وعلى هذا فالمراد في جوابه ﷺ: بأن
المسجد أسس على أنسب على أنسب مسجد. وقع ثوبهم أن ذلك خاص بمسجد
قباه. وقال أبو داود وغيره: ليس في ذلك اختلاف. لأن كلا منهما أسس على
الأنسب، ولهذا قال الشيخان وغيره. وفي التفسير الكبير: قال القاضي: لا
يصح خبرهما جميعاً بحيث هذا لأن قوله تعالى: ﴿فَلْيَسُدَّ قُلُوبَهُمْ﴾ كقول القائل
لرجل صالح: أنت أن تحالب، فلا يكون ذلك مقصوداً عن واحد. إله.

٧٢/٢٨٩ - (مالك). عن يحيى بن سعيد: أن أنسب رضي الله عنه السجدة من مرة

(١) رقم الحديث (١٣٩٨).

(٢) أخرجه أحمد ٢٣/٢٩٩، والترمذي (٣٢٢).

(٣) مطر: شرح ليراني، ١/١٣٦٠.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا تَرَوْنَ فِي الشَّارِبِ وَالزَّانِي؟»^(١)
وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِيهِمْ. قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «هَنْ
فَوَاحِشٌ».....

الأنصاري الزدني المدني، ثقة من كبار التابعين، ووهب من عده في الصحابة،
قال العسكري: لا صحبة له، وعده البخاري في التابعين، وقال أبو حاتم:
حديثه مرسل، قال أبو عمرو: لم يختلف رواة مالك في إرسال هذا الحديث عن
النعمان، وليس للنعمان عند مالك غير هذا الحديث.

(أن رسول الله ﷺ قال) قال في الاستذكاره^(٢): هكذا الرواية عن مالك
مرسلاً. والحديث متصل، ويستند من وجوه صحاح من حديث أبي سعيد وأبي
هريرة، انتهى. وزاد الزرقاني^(٣) غيرهما وذكر سُخْرِيْجِيْهَا (ما ترون) أي تعتقدون،
وقيل: مصم الماء أي تطنون اختار منه ﷺ بمسائل أعلم على حسب ما يخبر
به العالم أصحابه، ويحتمل أن [يكون] أراد به تغريب التعليم عليهم، ففرز
معهم حكم فصلاً يسهل عليهم ما أراد تعليمهم إياه، لأنه ﷺ إنما قصد أن
يعلمهم أن الإخلال بإتمام الركوع والسجود كبيرة، وهي أسوأ حالاً مما تقرر
عندهم أنه فاحشة، قاله النجاشي^(٤).

(في الشارب) للسفر (والزاني) قال النعمان: (وذلك) السؤال كان
(قبل أن ينزل فيهم) أي الحلود يعني آياتها والمعراج غير الشارب؛ لأنه لم ينزل
فيه شيء، قاله أبو عبد الله، قالوا: فيه حجة لجواز الحكم بالرأي لأنه ﷺ
إنما سألهم ليقلوا فيه برأيهم (قلوا) أي الصحابة: (الله ورسوله أعلم) كمال
فأدب منهم حيث ردوا العلم إلى الله عز وجل ورسوله ﷺ (قال) ﷺ: (هن) أي
نلك المعاصي (فواحش) جمع فاحشة وهي ما فحش من الذنوب، يقال: هنا

(١) (٢٨٢/٦).

(٢) انظر: شرح الزرقاني، (٣٤١/٦).

(٣) انظر: المنهاج، (٢٩٨/١).

وبؤب شيخنا الدهلوي على الحديث: «باب يجب الاعتدال في الركوع والسجود». وقال في «المسوى»: ذهب الشافعي إلى أنه لو ترك إقامة المصلي في الركوع والسجود والطمأنينة فيهما وفي الاعتدال عن الركوع والسجود فصلاته غاشية، وذهب أبو حنيفة على تخريج الكرخي أن الطمأنينة واجبة في الركوع والسجود سنة في الاعتدال عن الركوع والسجود، وهو الصحيح دليلاً، والمشهور عند أصحاب أن الطمأنينة غير واجبة، وكذا الاعتدال بعد الركوع والجلوس بين السجدين، فأنشبه بالمرقة للتحريم عند الشافعي وعند أبي حنيفة على المشهور للكراهية، اهـ.

وقال ابن قدامة في «المغني»^(١): وهذا الرفع والاعتدال واجب، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب مالك لا يجب، لأن الله تعالى لم يأمر به، وإنما أمر بالركوع والسجود والقيام، فلا يجب غيره، ولأنه لو كان واجباً تنضم ذكره واجباً كالقيام الأول، ولنا أن النبي ﷺ أمر به الحمي في صلاته، وداوم على فعله عند حل في عموم قوله ﷺ: «صنوا كما رأيتموني أصلي» وقولهم: لم يأمر الله به. قلنا: قد أمر الله بالقيام، وهذا قيام، وأمر النبي ﷺ بحجب امتاله، وقد أمر به. وقولهم: لا يتضمن ذكره واجباً ممنوعاً. ثم هو باطل بالركوع والسجود، فإنهما ركنان ولا ذكر فيهما واجب على قولهم، اهـ.

وقال ابن رشد^(٢): ذهب أبو حنيفة إلى أن الاعتدال من الركوع وفي الركوع غير واجب، وقال الشافعي هو واجب، واختلف أصحاب مالك، هل طاهر مذهبه يقتضي أن يكون سنة أو واجباً، إذ لم ينقل عنه نص في ذلك انتهى.

(١) (١/٢٦٠).

(٢) أدلة المجتهد (١/١٦٥).

وأما حديث ابن عباس فإنه لا يرد عليه لأن روايات
الادلة على انقصية قد عدل على تزيينها، فخرها أسرار أعاد جمع
الحنفية حجة على من جازمهم، ووجه طردهم أيضا، صحة على الحنفية، إذ
هم ادعوا الحد، وإثبات الذكوع والسجود، والحد في الصلاة
وصحها في الأحكام الأصلية في الصلاة، والظواهر في الذكوع
والسجود، وهذا قول أبي حمزة ومحمد بن عبد الله بن يوسف والشافعي، فرفض
أصح حديث الأعرابي الذي قال في السجدة "فقد فصل فإثبات لم فصل"
وخرج أبو حمزة ومحمد بن علي بن عيسى بعدة تدعي، "فإنها أثبتت" فاستدلوا
بأنهم لم يثبتوا في سبطي الترتيب، السجدة والركن في اللغة الإحسان
والإتيان، وإذا جاز الظاهر والحنفية، وإذا أتى بأسر الأحكام والوضع فقد
أثبتت ما يثبت بها بطريق هذه الأسماء، والخصائفة دون على أصل العمل، والأمر
بالفعل لا يقتضي الأمر به، الأمر حديث الأعرابي قدس لأحكامه، لا يصح
إدخاله في كتابه، لكن يصح كتابه، صحيح أموره بالأحكام على ما يوجب، فقد
استدلوا على صحة الحديث، والحد في الصلاة، الله عز وجل الذي يوجب عليها من
وجه، فلو أن الحديث صحه عليه، بل أنسي بوجه ذكر الأعرابي من السجدة
في الصلاة في جميع المراتب، وقد يأمرك بالرفع، فهو لم تكن تلك الصلاة
جائزة فكانت الصلاة في ركعة، في الصلاة لا يفتقر إلى ركعة

ثم انضافت واحدة على أبي حمزة ومحمد، فما ذكره الأعرابي، حتى لو
تأيدوا بها بأدلة سحر، السجدة، وذكر الأعرابي أنها سنة لا يجب سجود أسير
بذلك، وأصحح ما ذكره الأعرابي، أنه من باب إبطال الترتيب، وإبطال الترتيب
في حد، وإبطال الترتيب، والشافعي، أما سري أو السري، فإنه ليس صلاة الأعرابي
باعتد، والصلاة إذا يفتقر عليها ما عدل، إما لأنه منها أصل ترك الترتيب، أو

٧٣/٣٩٠ .. وَهَلَّتْ نَفْسِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ
أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ».

مَالِكًا سَبِيحًا يَتْرَكَ لِرُوحِهِ، فَتَقْصُرَ عِدَّةً مِنْ رُوحِهِ، وَإِنَّمَا تَرَكَ السَّبْحَ فَلَا يَنْتَقِضُ
بِالْعَمَلِ، لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ نَفْسًا فَاحْتِثًا، وَلِذَا يَكُونُ تَرْكُهُ أَشَدَّ الْفَحْشَاءِ، حَتَّى رَوَى
عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَحْسَنُ أَنْ لَا تُحْجِرَ صَلَاتَهُ، أَنْتَهَى مُقْتَصِرًا.

٧٣/٣٩٠ - (مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ)
لَمَّا كَانَ الْمَسِيحُ عَلَى النَّارِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا الْحَدِيثُ «مِثْلُ عَمَلِ جَمِيعِ رُؤَاةِ
السُّبُطِ»، وَفَدَّ أَحْمَدُ^(١٦) لِمُسْنَدِ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ رِوَاةَ سَبِيحِ الْفُطَاكِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْفُوعًا: «اجْعَلُوا مِنْ بَيْتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَعَذَّرُوا
مُؤَنِّيًا» نُفَرَّجَ.

وَقَدْ أَرَادَ هَذَا رَوِيهِ سَبِيحًا مَوْفُوعًا فِي بَيْتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ^(١٧) (اجْعَلُوا
مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بَيْتِكُمْ قَالَ فِي الْمُسْنَدِ^(١٨) لِمُسْنَدِ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ رِوَاةَ سَبِيحِ الْفُطَاكِ
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْمَاثِلَةَ، فَذَكَرَ مِنْهُ رِوَاةً كَمَا يَنْبَغُ عَمَلًا حَاسِيًا مِنْ أَحِبِّ
قَسَمٍ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى فِي عِدَّةٍ مِنْ رِوَايَاتٍ مِنَ الْأَمْرِ بِالسَّوَادِ فِي الْبَيْتِ، وَدَلَّ
أَقْرَبُهَا: جَمْعُهُمْ يَعْنِي صَلَاتَهُمْ يَعْنِي الْمُتَعَتُّبَاتِ فِي لَبِيبَاتِ لَيْفَتِزِي كَمَا
أَعْنُوهُمْ. وَمِنْ دَاخِلِهَا مِنْ^(١٩) السَّجْدَةِ، وَذَكَرَ بَعْضُ مَرَجِّحِيهِ

قَالَ تَرْفَاقِي^(٢٠)، دَاوُدُ إِلَى تَرْجِيحِ أَنَّهُ الْخَرَادُ الْفَرِيشَةُ، وَحَكَاهُ عِدَّةٌ مِنْ

(١٦) (الجزء الأول: ١٨٨)

(١٧) (كتاب السجدة: ١٨٨) (كتاب الصلاة: ١٨٨) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١

٣٩١/٧٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدٍ قَالَ، يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرِيضُ الشُّحُودَ أَوْماً بِرَأْسِهِ إِيْمَاناً، وَلَمْ يَرْفَعْ إِلَى جَنْبِهِ شَيْئاً.

بعضهم، قال انظرطي من لتبعضه وانفراد الواقف، قال العارفي: وليس فيه ما ينفي الاحتمال، قال الباحث: الصحيح انفاضة، والمكتوبة ليس بصحيح، وقال النووي: لا يجوز حسد على الفريضة.

قال العيني^(١) قال الشيخان هو في النافذة لإحسانها، وللمحديث: أفضل الصلاة صلاة النهر، في بيته إلا المكتوبة، ونظرة مرة واحدة، فيكون التقدير: اجعلوا صلاتكم في وقتكم، ويكون المراءى، ويحتمل أن يكون من لتبعض، والمراءى من الصلاة مطلق الصلاة، ويكون المعنى: اجعلوا بعض صلاتكم، وهو الغفل من الصلاة المطلقة، والصلاة المطلقة تشمل النفل والعرض، على أن الأصح مع مجيء مرة واحدة في كلام الثميت، ولا يجوز حذف تكريم على الفريضة، لا كلها ولا بعضها، لأن التحث على النفل في البيت، وذلك تكريم بعد من التوبة وأهمل من المحطات، وليترك به البيت، وتقول فيه الرحمة والهداية وتفر التباين، انتهى ينع.

٣٩١/٧٤ - مالم، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا لم يستطع المريض السجود أوما برأسه إيماءً، وذلك يجزيه ويقوم مقام السجود في ذلك الفرض (ولم يرفع إلى جانبه شيئاً) يسجد عنه فذكره عند أكثر العلماء.

قال أبو عمر في الاستسكان^(٢): وعنه أكثر أهل العلم من السلف والخلف، وروي عن أم سلمة أنها سمعت علي مرفقة ليريد كاد به، وعن ابن عباس: أنه اجتاز ذلك، وعن عروة أنه فعله، وليس يعمل إلا على ما روي

(١) عمدة المفري (٢/٤٤٦).

(٢) (٢/٤٨٩).

عن ابن عمر - وقد روي عنه بوجوه مختلفة، ثم ذكرها - فقال في آخرها: وعليه العمل عند مالك وأصحابه وأكثر الفقهاء، انتهى.

وفي «المدونة»^(١): قلت لابن القاسم: فإذا كان لا يستطيع السجود على الأرض وهو إذا جعلت له وسادة استطاع أن يسجد عليها إذا رفع له عن الأرض شيء، قال: لا يسجد عليه في قول مالك ولا يرفع له شيء يسجد عليه، إن استطاع أن يسجد على الأرض، وإلا أرمأ إيساء، قال ابن القاسم: فإذا رفع إليه شيء وجهل ذلك لم يركز عليه بإعادة، وكذلك مثني عن مالك - رضي الله عنه - انتهى.

وفي الدسوقي من رواية ابن شعبان: من رفع ما يسجد عليه إذا أومأ جهده صحت وإلا فسدت، انتهى.

وقال ابن قدامة في «المغني»^(٢): وإن وضع بين يديه وسادة أو شيئاً عالياً جاز إذا لم يمكنه تنكيس وجهه أكثر من ذلك، وحكى ابن المنذر عن أحمد أنه قال: أختار السجود على المرفقة^(٣)، وهو أحب إلي من الإيماء، وكذلك قال إسحاق، وجملة الشافعي وأصحاب الرأي، ورخص فيه ابن عباس، وسجدت أم سلمة على المرفقة، وكره ابن مسعود السجود على نحوه، وقال: يؤمن إيماء، ربه الحواز أنه أتى بما يمكنه من الانعطاف فأجزأه، كما لو أومأ، فأما إن رفع إلى وجهه شيئاً فسجد عليه، فقال بعض أصحابنا: لا يُجزئه، وروي عن ابن مسعود وابن عمر وجابر وأنس: أنهم قالوا: يؤمن، ولا يرفع إلى وجهه شيئاً، وهو قول عطاء ومالك والثوري، وروي الأثرم عن أحمد قال: أي

(١) (٧٨/١).

(٢) «المغني» (٥٧٦/٢).

(٣) المرفقة: المخذلة.

ثبت علي فلا يأمر بوضوء أو يرتج عرفقه أو مسح عنيفه . قيل له : أيها الرجل ؟
قال : لا ، ومن أحسنه أنه قال : الإمام أحدث إلني وإن ارتفع إلي ، فيه شئنا
نستعد عليه أخيراً ، وهو يقول أبي ثور . ولا بد من أن يكون بحيث لا يعكده
الاحتكاك أكثر من ذلك .

ووجه ذلك أنه ليس له أن يمس رأسه فليجده من وضع رأسه فليجده كما لو أومأ ، ووجه
الآخر أنه سجد على ما هو جالس له فمس بخرقه ، كما لو سجد على بذيبه .
الشيخ

ومجي الرأس في السجود على وسادة أو نحوها ، وإن رفع ..
سجد . من الأرض مسجداً عليه ما أمكنه مع وضوء السجود . ولم أر هذا المخرج
في مروج الشافعية هنا .

وأما عند الحنفية فقال في «المطالبة» : فإن لم يسلط لم يخرج والسجود
أمر ابتداء ، ولا يرتفع إلى وجهه شيء يسجد عليه ، فإنه عليه اجتزاء والسلام
إلى ثلاث على أنه سجد على الأرض مسجداً ، ولا يقوم برأسه فإن فعل
ذلك . لم يخلط رأسه بأحد ما جازى الإنسان أصبح ذلك على وجهه لا
يجزئ لأهلنا . الشيخ

ومجي السجدة^(١) : لا يرتفع إلى وجهه شيء يسجد عليه ، ثم لا يمس به غير
بخصص رأسه مسح ، وإن لم يخصص رأسه لم يجزئ ، لأن المخصص من حقه
الإمام ، ولم يوجد . فلو لم يخصص غير غيره لم يخلط الصلاة ، وذلك تعالى
«لَا تَقْلُوبُوا الصُّلُوحَ»

وأما مسح الرأس على الأرض ، صريح في المذهب^(٢) وغيره . لما

(١) مسح الرأس (٢٢٠ ، ٢٢١)

(٢) مسح الرأس (٢٢٠ ، ٢٢١)

روى أن النبي ﷺ دخل على مريض مريضة فوجدته يصلي كذا، فقال: «إن فداك أن تسجد على الأرض لتسجد»، فإذا قام برأيت. وروى أن ابن مسعود دخل على أمية بعزمه فوجدته يصلي، ويضع يده على الأرض، فوجدته يصلي على شيء من يد من كان في يده. وقد قال: «هذا شيء عجيب لكم التبتطاع، لو لم يسجدوا، وروى أن ابن عمر رضي الله عنهما رأوا ثمانين مريضاً، فقال: «أشعرون مع أنه أئمة»، انتهى.

واستدل لكم هذه في السجدة عليه قديماً، وهو يدل على نحره السجدة، انتهى.

فقد: وأمرج الشريفي^(١) في «تكملة هذه الروايات» وذكر من أمي شعبة الآثار المختلفة في الباب

قال ابن عابدين^(٢): «هذا محمد بن علي بن إمام كان حصل إلى وجهه شعبة يصعد عليه خلاف ما إذا كان موضوعاً على الأرض، يدل عليه ما في «الاعتبار» حيث روى عن الأصم أنكره في القول، ثم قال: «إن كنت الرماندة موضوعاً على الأرض، فإن سجد عليها جازت صلاته، وقد صح أن أم سلمة كانت تسجد على عرفة موضوعاً بين يديها لعلها كانت جاء، ولم يسمعها رسول الله ﷺ من ذلك، فإن منذ هذه المقالة والأصل لا نعلم إلا ما في العوض على الأرض أنه نفع. أبو ربيع الشافعي مخرج بذلك انتهى.

وأثر أم سلمة رضي الله عنها: أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» طرق ولم أر في شيء منها أنه لم يسمعها رسول الله ﷺ.

(١) بحر المعجم، المجلد ١٢، ص ١٢٠.

(٢) بحر المعجم، المجلد ١٢، ص ١٢٠، قوله: «في «تكملة هذه الروايات» وذكر من أمي شعبة الآثار المختلفة في الباب

(٣) إرواه للحديث على أنه السجدة، المجلد ١٢، ص ١٢٠.

٣٩٣/٧٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَزَادَ الرَّجُلُ كَلَامًا،

المكتوبة، فَأَرَادَ أَنْ يَنْطَوِعَ فَبَلَ الْمَكْتُوبَةَ قَالَ: فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، قُلْتَ لَا بِنِ الْقَاسِمِ: فَمَا قَوْلُهُ فِيمَنْ نَسِيَ صَلَاةً ذَكَرَهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَنْطَوِعَ قَبْلَهَا؟ قَالَ: لَا يَنْطَوِعُ قَبْلَهَا، وَلْيُتَأَمَّرْ بِهِ، قُلْتَ: أَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ الْأَوَّلِ؟ قَالَ: لَا، لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنَ الرُّقْعَةِ، انْتَهَى.

وفي «الهداية»: ومن أتى مسجدًا قد صَلَّى فيه فلا بأس بأن يَنْطَوِعَ قبل المكتوبة ما بدا له ما دام في الوقت، قيل: هذا في غير سنة الظهر والفجر، لأنَّ لهما زيادة مزية، وقيل: هذا في الجميع لأنه عليه الصلاة والسلام واظب عليها عند أداء المكتوبات بالجماعة، ولا سنة دون المواظبة، والأولى أن لا يتركها في الأحوال كلها، لكونها مكملات للفرائض إلا إذا خاف فوت الوقت، انتهى.

وقال ابن عابدين: إن التطوع متى وجهين: سنة مؤكدة، وهي الرواتب، وغير مؤكدة، وهي ما زاد عليها، والمصلي لا يخلو إما أن يؤدي الفرض بجماعة أو منفردًا فإن كان بجماعة، فإنه يصلي السنن الرواتب قطعًا، فلا يخير فيها مع الإمكان، لكونها مؤكدة، وإن كان يؤديه منفردًا فكذلك الجواب في رواية، وقيل: ينتخير، والأول أحوط لأنها شرعت قبل الفرض لمقطع طمع الشيطان عن المصلي، وبعده لجبر نقصان يمكن في الفرض، والمنفرد أحوج إلى ذلك.

والنص الوارد فيها لم يفرق فيجري على إطلاقه، إلا إذا خاف فوت الوقت، لأن أداء الفرض في وقته واجب، وأما ما زاد على السنن الرواتب فينتخير المصلي فيه مطلقًا، يعني سواء صلى الفرض منفردًا أو بجماعة، انتهى.

٣٩٣/٧٦ - (مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر مر على رجل وهو) أي الرجل (يصلي فسلم) يفتح السين عمر بناء الفاعل والضمير إلى ابن عمر - رضي الله عنهما - (عليه) أي على المصلي (فرد الرجل) المصلي (كلامًا) يعني

«جمع على صلاة صلاة» أي صلاة واحدة. «لا يصح على أحدكم» أي لا يصح لأحدكم «وقرأ» أي قرأ.

أجاب المسلم كلاماً (لم يجمع اليه عبد الله بن عمر فقال له «فأنت» رضي الله عنه) على شأن المحدثين (عني أحدكم وهو يعني).

وقد أوجعني في الاستحالة^(١) أجمع على أنه ليس بواجب ولا سنة أن يسلم على المصلي، وأخبروا على يجوز أم لا؟ فذهب بعضهم إلى يجوز تعذيبه من دعواته. فسمي على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعني فذهب عليه فليما عليه فأنزل في الصلاة للعلماء وقال بعضهم جازر الحديث صحيح، قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بني عمرو بن عوف والأصابع يدخلون وهو يصلي فسمعوا منه قوله تعالى «يهدوا بهما» بعضهم كان إذا تكلم بكلمة ثلاث أم لا تعلموا، وفقاً وقد كان سجدة، فهو بعد انتهى.

قال ابن قدامة^(٢) سئل أحمد عن الرجل يدخل على قوم وهم يصرون باسمه عليه السلام قال نعم. ويؤد ابن المذنب عن أحمد أنه سئل على هذا، فقال قلت ابن عمر، وكذا فقال، وأبو جابر والنسائي وإسحاق، لأنه ربما غلط بعضهم، فقد مره ثلاثاً انتهى.

وهي الرواية: لا بأس بالصلاة على المصلي، ويرد - كما مر - من رده بالكلام خلفه. ويرد بعدهما استحساناً. ويرد عنه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام انتهى.

وفي «المعجم»^(٣) قلت: هذا محمول على أنه يعني أنه جاز - فيما سلم على الله صلى الله عليه وسلم - أن يسلم على المصليين^(٤) قال: لا، لم يكن ذلك،

(١) (٢٩٢: ٢٤١)

(٢) (٢٩٢: ٢٤١) المعجم

(٣) (٢٩٢: ٢٤١)

ذلك، لأنه قال: من سلم عليه وهو يسلي غيره إشارة، فلو كان يكره لفان: أكره أن يسلم، انتهى. وكذا صرح محاربه في «الشرح الكبير».

وقال ابن العمري^(١) في شرح «التهذيب»: وقد أجاز ابن القاسم في «مذبذقة السلام على المصلي» وكرمه في «النبوط»، انتهى. وفي الإجازة: احتلف قول مالك في جواب السلام على المصلي بالجواب والكره، انتهى.

وقال ابن رسلان: ومذهب الشافعي أنه لا يسلم عليه. وإن سلم لم يستحق جواباً، وقال به جماعة من المتقدمين، ومن مالك وإمامنا أحمد كراهة السلام، والثاني حور، الحديث، انتهى. وقال الحنفية بكرهه للسلام على المصلي، كما صرح به أهل الفروع من ابن خلدون وغيره.

فإن الحافظ^(٢) في شرح حديث ابن مسعود: «إن من الصلاة لشغل» وفي هذا الحديث كراهة ابتداء السلام على المصلي، تكونه إنما شغل بذلك فكره، واستدعى من الرد، وهو ممنوع منه، ويثبت قال جابر وأبو الحديث، وكرهه عطاء، والشعبي، ومالك في رواية ابن وهب، وقال في «المداينة» لا يكره، وبه قال أحمد والجمهور، انتهى.

قلت: لكن أخرج أب داود، عن الإمام أحمد في شرح قوله ﷺ: «لا سلام في صلاة ولا تسليم»، قال أحمد: يعني فيما يرى أن لا تسليم ولا يسلم عليك، وهذا عن الله - رضي الله عنه - في مع السلام على المصلي.

وما قال الحافظ: به قال أحمد والجمهور مشككاً أيضاً لما قد عرفت أنه يكره عند النخبة قولاً واحداً، ومنه الإمام أحمد أيضاً، وقولان للإمام مالك.

(١) «مذكرة الأئمة» في (٢/١٦٧).

(٢) فتح الباري (٣/١٨٨).

فَلَا يَكْفُلُكُمْ.....

وحكى ابن رسلان مذهب الشافعي - رضي الله عنه - أنه لا يسلم عليه، فأبى شمري من يفي في المنهج.

وقال النووي في شرح مسلم^(٢١): أما استدعاء السلام على المصلي فذهب الشافعي - رضي الله عنه - أنه لا يسلم عليه، فإن سلم سم يستحق حرماً. وقال به جماعة من العلماء. وعن مالك وإسحاق جوازهما وكراهتهما انتهى. فقد عرفت أن مذهب الجمهور كراهة ذلك، وقد استنبطه الإمام أحمد محدث أبي داود، وقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف. مسلم على النبي ﷺ رجل وهو يصلي: فأشار إليه بيده كأنه يهناه. وأخرج ابن أبي شيبة وأبو حنيفة بسندهم عن جابر: قال: لما كنت لأسلم على رجل وهو يصلي، الحديث. وهو روي حديث السلام على النبي ﷺ في الصلاة.

وقال محمد في موطئه^(٢٢) بعد حديث الباب: وينبغي تأخذ، لا يسمى المصلي أن يرد السلام إذا سلم عليه، ولا ينبغي أن يسلم عليه وهو يصلي، وهو قول أبي حنيفة، ذلك في عامه عن دلاسه كذا^(٢٣). لأنه شغل عن رده، وإسا السلام على من يمكنه الرد انتهى.

(فلا يكفلكم) رد السلام، لأنه مقدم، قال ابن عبد البر في الاستدكار: لم يختلف الفقهاء أن من رد السلام وهو يصلي كلاماً مفيداً مسروراً أنه قد أقسم صلاته. وهذا قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وأصحابهم، وأحمد وإسحاق وجمهور الفقهاء من أهل العلم، وقد روي عن طائفة من التابعين: منهم أنس، وقادة أنهم أجازوا أن يرد السلام كلاماً، لأن رد السلام واجب.

(٢١) شرح صحيح مسلم للنووي ١/٢٤٠.

(٢٢) أخره الثعلبي السمعاني ١/٢٣٦.

(٢٣) أخره الاستدكار ١/٢٤٠.

رُيُوسُ بْنُ يَزِيدَ.

ومن فعل ما يجب عليه فعنه لم يحسد صلاته، وابن عمر - رضي الله عنهما - لم يأمره بإعادة الصلاة.

وقال ابن فدامة^(١): إذا سلم على المصلي لم يكن له رد السلام بالكلام، فإن فعل بطلت صلاته. روي نحو ذلك عن أبي ذر وسطاء والنخعي، وله زاد مالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور انتهى.

وحجة الجمهور كذا تنكح في الصلاة ومعلم بعضنا ببعضاً، الحديث، وحديث ابن مسعود مرفوعاً قال: عَنِ اللَّهِ بِحَدَّثٍ مِنْ أَمْرِهِ مَا شَاءَ، الحديث، والأحاديث في هذا الباب كثيرة شهيرة أخرجهما أصحاب النسخ والنسخان بحية عن إحصائهما، والمسنوخ لا يجوز العمل به، وإنما ترى الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء أجمعوا على فساد الصلاة بالجواب كلاماً. قال ابن عساكر^(٢): وابن عمر - رضي الله عنه - يحتمل أن يكون مذهبه منحب الحسن وغيره، ويحتمل أنه أمره بالاعتاقه ولم يقتل، انتهى.

قلت: والظاهر الثاني، إذ لو كان مذهبه التحول لما أنكر عليه، وما حكى ابن عبيد البر عن طائفة أنه أمثل الواجب، ثم بلغت إلى رده لكونه ظاهراً بطلاناً، فإنه يجب إنقاذ الفريق والحريق ونحوهما، ويغطي الصلاة به، على أن رد السلام ليس على الفور كما هو ظاهر من ذلك كتب الروايات، سيما قصة المهاجر بن قنفذ، وأبواب التيمم، وأبواب العمل في الصلاة، وقد ورد في عدة طرق من حديث ابن مسعود وغيره، فلما قصي النبي ﷺ صلاته قال: تَوَعَّلِكِ السَّلَامُ.

(وليشر بيده) أي في رد السلام على الظاهر، ويحتسب تمنع أيضاً، قال

(١) المعتمد (٢/٤٦٠)

(٢) الاستاذ (٦/٢٩٥)

اليعنى^(١) ثم الأئمة احتلفوا في هذا الباب فقال يوم: يرد السلام فقط، وهو المروي عن أبي هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وإسحاق وقتادة، وسهم من قال: يستحب رده، بإشارة، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وأبو نورة، وقيل: يرد في نفسه. روي ذلك عن أبي حنيفة - رضي الله عنه -، وقيل غوما: يرد بعد السلام. وهو قول عطاء والشري والعمري، وهو المروي عن أبي ذر وأبي ثعلبة، وبه قال محمد بن الحسن. وقيل: أمر بومس: لا يرد إلا في الحال ولا بعد الصراخ، وغالب حاشية من تطاهرية: إذا كانت الإشارة مبرمة فقط، عليه صلته، اهـ.

قلت: ما حكى العلامة تعيبي عن الأئمة الثلاثة من استحباب الرد بالإشارة بحالفة ما فعل ابن رشد؛ ومنع ذلك قوم بالثبوت، واجازوا الرد بالإشارة وهو مذهب مالك والشافعي، ومنع حرون رده بالثبوت والإشارة، وهو مذهب النعمان. اهـ.

قلت: وهذا الوجه عندي ثلثا تقدم من إسناده وثنوي من مذهب الشافعي أن من سلم على المصلي لا يستحق الجواب، ولما تقدم عن الثوري في مذهب الثعلبية أن يرد بعد الصلاة استحباباً إلا أنه تقدم عن المدونة وليس بعده، لكن ابن رشد مائلي. فقل.

وأما عبدنا، فقد في الحديث^(٢): لا ينبغي للرجل أن يسلم على المصلي، ولا للمصلي أن يرد سلامه بإشارة ولا غير ذلك، أما سلام فلانة يسأل قلب المصلي عن صلاته، فيصير متعانة عن الجيرة وإله منوم، وأما رد السلام بالثبوت أو الإشارة، فلا بد رد السلام من حمدة كلام الناس، فما روي

(١) سعد بخاري (٥: ٢٩٨)

(٢) تاريخ المساجد (٦: ٥٥٥)

من حديث عبد الله بن مسعود، وفيه: أنه لا يجوز الرد بالإشارة لأن عبد الله قال: فمالمحت عليه فلم يرد. فبينا نأول جميع أنواع الرد ولأن في الإشارة ترك منه اليد، وهي الكف لكونه ﷺ: «لأنكم أنيديكم في الصلاة» غير أنه إذا رد بالقول فسدت صلاته، لأنه كلام، ولو رد بالإشارة لا تفسد لأن ترك اليد لا يفسد الصلاة، ولكن يوجب الكراهة، اهـ.

وقد استدل الطحاوي^(١) بأحد حديث الباب على رد من قال: إن الإشارة في الصلاة تقطع الصلاة. ثم قال: قال أبو جعفر: ففي هذه الآثار أن الإشارة لا تقطع الصلاة، وقد جاءت مجتاً متواتراً غير محي، الحديث الثاني حائفاً، فهي أولى. إذن قال: فإن: إذا كانت الإشارة عندكم قد ثبت أنها بخلاف الكلام، فإنها لا تقطع الصلاة واحتججتكم في ذلك بهذه الآثار التي رويناها، فلم كرهتم رد السلام بالإشارة، وقد فعل ذلك رسول الله ﷺ فيما رويناها؟ قيل له: ما احتججتكم بهذه الآثار أن الإشارة لا تقطع الصلاة، فقد ثبت.

ولما ما ذكرت من إباحة الإشارة في الصلاة في رد السلام، فليس به دليل على ذلك، لأنه احتمل أن تكون تلك الإشارة كانت رداً منه السلام كما ذكرتم، واحتمل أن تكون نهياً لهم عن السلام عليه وهو يصلي، فلما لم يكن في هذه الآثار من هذا شيء، واحتملت من التأويل ما ذهب إليه كل واحد من الفريقين. لم يكن ما تأول أحد التعريفين أولى مما تأول الآخر إلا بحجة.

ثم أخرج عدة روايات عن ابن مسعود - رضي الله عنهما - في قصة سلامه على النبي ﷺ في الصلاة من حديث أبي بكر عن مؤمل، ومن حديث علي بن شيبه، ومن حديث أبي بكر عن أبي ثاود، ومن حديث فهد والمفاظ مختلفاً.

(١) انظر: شرح معاني الآثار (١/٢٣٣ وما بعدها) طبع الهند.

وقد حدثنا ابن أبي داود بسنده عن حابر أن النبي ﷺ بعثه لبعض حاجته، فجاء وهو يصلي على راحته، فسلم عليه فسكت ثم أومأ بيده، ثم سمع عليه فسكت ثلاثاً، فلما فرغ قال: «ألم إنه لم يمنني أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي؟ فهذا حابر أحب إليه بيده بيده حين سلم، ثم قال بعد فرغ من الصلاة: «أما إنه لم يمنني أن أرد عليك إلا أني كنت أصلي»، فأخبر بيده أنه لم يكن رد عليه في الصلاة، فدل على أن تلك الإشارة لم تكن رداً، وإنما كان نهياً عنه.

وقد روي عن حابر يقول: ما أحب أن أسلم على الرجل وهو يصلي، فالحديث ثم قال حابر: «كرد أن يسلم على المصلي، وقد كان يسلم على رسول الله ﷺ، وهو يصلي فلو كانت الإشارة التي قالت من النبي ﷺ رداً أو سلام عليه، أما كرد ذلك، فكيف كرد ذلك لأن تلك الإشارة كانت عنه نهياً عنه ﷺ».

وقد حدثنا عبد الله بن محمد بسنده عن عطاء أن ابن عباس سلم عليه رجل وهو يصلي فلم يرد عليه شيئاً، وعجزه عنه، فهذا ابن عباس أيضاً لم يرد في صلاته على النبي ﷺ عليه في الصلاة، لكنه عجز به على التكرار، فلما قال ابن مسعود وسأله وقد قالاً سلماً على النبي ﷺ وهو يصلي، قد كرداً من بعد رسول الله ﷺ السلام على المصلي، ثبت أن ما كان من إشارته ﷺ، لم يكن رد للسلام، بل كان نهياً، انتهى ملخصاً.

وقال البيهقي في الشرح: أخرج صحيحه بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والأسبغاني في «الترغيب» والبيهقي في «الشمسية» عن عطاء في قوله تعالى: «وَقُولُوا لَهُ قَلِيلًا مِّنَ الْغُفُورِ»: الترويع والغفوع، وطول القديم، وغفل البصر، وانحفض الحاج، ولزوجة الله، وكان الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ إذا قام أحدهم في صلاة يهاب المرحوم

«المعني»^(١): إن الترتيب واجب في قضاء الغواث، نص عليه في مواضع، وقد روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ما يدل على وجوب الترتيب وبحوء عن النخعي والزهري وربيعة ويحيى لأنصاري ومالك والليث وأبي حنيفة وإسحاق، وقال الشافعي لا يجب، ثم يجب الترتيب فيها وإن كثرت نص عليه أحمد، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجب الترتيب في أكثر من صلاة يوم وليلة، اهـ.

وقال ابن رشد^(٢): اختلفوا في وجوب الترتيب في قضاء المنسيات، أعني وجوب ترتيب المنسيات مع الصلاة الحاضرة الوقت، وترتيب المنسيات بعضها مع بعض إذا كانت أكثر من صلاة واحدة.

فذهب مالك إلى أن الترتيب واجب فيها في خمس صلوات فمداها، وأنه بدأ بالمنية، وإن فات وقت الحاضرة حتى إنه قال: إن ذكر المنية وهو في الحاضرة فسدت الحاضرة عنه، وبمثل ذلك قال أبو حنيفة والزهري إلا أنهم رأوا الترتيب واجباً مع تساع وقت الحاضرة، وافق هؤلاء على سقوط وجوب الترتيب مع المنية، وقال الشافعي: لا يجب الترتيب، وإن فعل ذلك إذا كان في الوقت قسح، فحسن. بقي في وقت الحاضرة، اهـ.

وقال العلامة الحلي^(٣) في شرح حديث الخليل: وجه ما يدل على وجوب الترتيب بين الوقتية والفائتة، وهو قول النخعي والزهري وربيعة ويحيى الأنصاري والليث، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد وإسحاق، وهو قول عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -، وقال طودوس: الترتيب غير

(١) (٢٢٦/٢) قلت: الترتيب واجب عند الإمام كما في «المعني» ولا يسقط هذه مذكراً أيضاً خلافاً للمعنية، المالكية إذا قالوا بسقوطه، ذكرته: «عاش» «الكويت» (٢٠٨/١).

(٢) «مدية السجدة» (١٨٣/١).

(٣) «عبد القاري» (١٢٩/١).

وأعجب. وهو قال السامعي وأبو نادر، ابن القاسم وسحرته، وهو مدعيه.
الظاهرية، ومذهب ذلك وجوب ترتيب كما قلنا، لكن لا يسقط تأنيده ولا
مضييق الجوف، ولا كثرة الفوائد، كما هي في شرح الأرسطو، والنصح المفضل.
من مذهب ذلك سقيل الترتيب^(١) كما نسبت به كتب مدعيه، وعندنا: أن من ترك
ترتيب هذه شهر هذه المبروك لا يجوز الحاضرة، وقال ابن أبي ليلى: من ترك
تأنيده لا يجوز صلاة سنة مدعيه.

ثم قال ابن رشد: والسبب في اختلافهم اختلاف الآثار في هذا الحديث، واختلافهم في شبه القضاء بالأداء، فأما الآثار الواردة في ذلك حديثان، أحدهما ما روي عنه عليه السلام أنه قال: من نسي صلاة، لم يجد من الله حيلة إلا أن يأتى بها، وأصحاب الشافعي يضعفون هذا الحديث، ويصرحون بحال، ابن عسكّر في النسي عليه السلام قال: إذا نسي أحدكم صلاة، فذكرها وهو في صلاة مكتوبة، فليتم التي هو فيها، فإذا فرغ منها، فليأتي بها، والحديث الصحيح في هذا الزمان، هو قوله عليه السلام: إذا نسي أحدكم عن صلاة أو شيئاً، فليأتها، فليتمها.

وأما اختلافهم في جهة نسبة القضاء بالأداء، فإن من رأى أن الترتيب في الأداء إنما لزم من أجل أن أوقافها المخصصة بصفة معينة هي مرتبة في نفسها إذ كان الزمان لا ينفك إلا ترتيباً به يلحق بها القضاء، لأنه ليس للقضاء وقت مخصوص، ومن رأى أن الترتيب في السنوات المضافة هو في الفعل، وإن كان الزمان واحداً مثل التجميع بين الصالحين هي دولت إحداهما، شبه القضاء بالأداء، اهـ.

[illegible]

(١٠) مدونة المحترفين (١٩٨٤).

رَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ^(١): وَلَتَا مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَاتَهُ يَوْمَ انْتَحَلْنِي أَرْبَعَ صَلَواتٍ بَقَضَاهُنَّ مَرَّتَاتٍ، وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ حَبِيبِ بْنِ سَبَاحٍ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ الْأَحْزَابِ صَلَّى الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «هَلْ عَلِمَ أَحَدُكُمْ أَنَّي صَلَّيْتُ الْمَغْرِبَ؟»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا صَلَّيْتُ، فَأَمَرَ أَنْ يُؤْذَنَ فَتَنَامَ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَعَادَ الْمَغْرِبَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّوَتُّبِ، وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً» الْحَدِيثُ حَدِيثُ الْبَابِ^(٢)، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا، وَلَا نَهْمَا صَلَاتَانِ مُؤَقَّتَانِ، فَوَجِبَ التَّوَتُّبُ بَيْنَهُمَا، كَالْمَجْمُوعَيْنِ، اهـ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ^(٣): اسْتَدَلَ سَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» وَهَيْمَةُ فِي هَذِهِمَا بِمَا رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ، ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِمَا» عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً» الْحَدِيثَ. وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: النَّصْحُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَذَلِكَ رَوَاهُ مَاثُكٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مِنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ عَنْ الْحَقِّ: وَفَقَهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَفَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَأَخْرَجَهُ أَبُو حَفْصٍ بْنُ شَاهِينَ مَرْفُوعًا، اهـ.

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَامٍ أَبِي إِبْرَاهِيمَ التَّرَحُّمَانِيِّ نَسَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً» الْحَدِيثَ. ثُمَّ قَالَ: تَفَرَّدَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ التَّرَحُّمَانِيُّ بِرَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ مَرْفُوعًا، وَالنَّصْحُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا، وَهَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدٍ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي

(١) «الْمَغْرِبُ» (٣/٢٣٤).

(٢) «الْحَدِيثُ الْكَبِيرُ» (٢/١٢٢١).

(٣) «مَعِينَةُ الْقَارِي» (١/١٢٩).

ثنا سعيد بن منصور، ولم يرفعه، ثم قال: وكذلك رواه مالك بن أنس وعبد الله بن عمر الحميري عن نافع موقوفاً.

قال ابن الترمذاني^(١): الترجعاني أخرج له أنحكهم في المستفوك، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه وعن يحيى بن معين: ليس به بأس، وكذا قال أبو داود والنسائي، ذكر ذلك الحمزي في كتابه، ومشهور عن ابن معين أنه إذا قال عن شخص: ليس به بأس كذا توثيقاً معه، ففي رواية الترجعاني زيادة الرفع، وهي زيادة ثقة، فوجب قبولها على مذهب أهل الفقه والأصول، ثم على تقدير تسليم أنه قول ابن عمر - رضي الله عنهما -، فقد قال الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء: لا يعمم عن أحد من الصحابة خلافه، وكذا ذكر صاحب التمهيد^(٢)، اهـ.

وفي السيرها^(٣): ثنا لحولته يحيى: أمر نسي صلاة، الحديث، رواه اندارقطشي ثم أضيف في «سنيهما» عن إسماعيل بن إبراهيم الترمذاني عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، وصحح الداوقطي وأبو ذرعة وغيرهما وقعه، واختلفوا في سببه الخطأ في رفعه بمسهم من نسيه إلى الجمحي ومنهم من سبه إلى الترمذاني، ولا يخفى أن الرفع زيادة، وهي من الثقة مقولة، وهما ثقتان، قال ابن معين وأبو داود وأحمد في الترمذاني: لا بأس به، وكذا وثق ابن معين والنسائي الجمحي.

قُلْتُ: لا بغاوم مانكاً؟ قلت: إن المحذور في تعارض الوضوء والرفع ليس كونه الاعتناء للأكثر ولا للاختصاص، وإن كانت مذهب، بل للواقع بعد كونه

(١) نعيم بن الحارث عن حماد بن أسد بن كرى (٢٢١: ٢٢٢).

(٢) التمهيد (٢٠٨/٦).

٧٨/٣٩٥ - وحدثني عمر مالمالك، عن يحيى بن سعيد، عن

محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان،

تفه، وهذا لأن الترجيح يشارك هو عدة نصوص العربيين، ولا تعارض في ذلك
تظهور أن المروي قد توقف الحديث وقد بدعه، وهو حسب من سماع، وكان
من أحد حذاري أبي يحيى، أبو النسي يثقة مسمى الضعيف وبني العصر فقال
لأصحابه: «هي وأبوهي صنيت العصر؟» الحديث، رواه أحمد في مسنده
والنظراتي في صحيحه، وأعله في الإمام باين لهجه فقط، اهـ.

قلت: ابن لهيعة حديث في ثبوته، وقال أبو داود عن أحمد: من كان
عاز ابن لهيعة يحضر في كثرة حديثه وحيطه بإتقانه؟ اكدا وثقه غيره وضعفه
آخرون، وقال ابن العربي بعدما ذكر تضعيف الروايات التي سبكت بها
الجمهور: فإذا لم يصح في الباب شيء، فقد متعذر من الأثر وانظر، أما
الأثر فنون ابن عمر - رضي الله عنهما - السوفوف عليه، وهو أحق أنه يتبع،
وأما النظر فقد كاد، المكلف غرقت بالتصورات في أوثانها وألزم أدائها، وما
سي أذاعها بقيت في ذمته فضاها على الوجه الذي كانت تتركه، عليه وإذا
تكررت وكثرت، عسر ضبط الترتيب، وهذا ونحوه، فيسقط المشتق حسب ما قدرناه
في كتاب الإيضاف، والله أعلم، اهـ.

٧٨/٣٩٥ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الاستدراك (عن محمد بن

يحيى بن حبان) بفتح الحاء الحيمية وشد الموحدة أخيه نواز، قال في
الاستدكار^(١) هكذا رواية يحيى، وتابعه طائفة من رواة الموطأ وغيره،
ورواه أبو مصعب وغيره في المسوحات عن مالك عن محمد بن يحيى، وأما
ياكروا يحيى بن سعيد، وذكر من أمر أبيه، لنا يعلى بن حبيب عن حبيب بن
سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان، فذكر مثله سواء إلى آخره، انتهى

(عن عمه واسع بن حبان) قال ابن بسلان يحمل تصرف، ومنعه نظراً

انه قال: كنت أصلي، وعنده الله بن عمرو فسمعته يقول: إني جاز

إلى اشتغافه من حين أو حب، انتهى. ابن مفرق رضي الله عنه وسكون القول وكسر
 النقاد، وباللهان المعجمة في عمرو الأنصاري السماري السامي، قال
 «لورقاني»^(١) «صحابي ابن صحابي» وقيل: من من كذا تابعي الثقات، انتهى.
 وقد قال الحافظ في «التعريب» وقال في «تفسيره»: ذكره البغوي في
 النسخة، وقال: في صحته مقال، وقال المعجمي: عذري لأبي ثعلبة، وزعم
 العمري أنه شهد بيعة الرضوان، انتهى. وعده في «رجال جامع الأصول» في
 فصل التابعين، وفي «الإصابة» وسع بن حبان من «نفذ الأنصاري» قال
 العمري: شهد بيعة الرضوان، والمعتمد عليه، «قل له» «لعله» قال الحافظ.
 وهذا غير الراوي بما نقل، لأنه مشهور في التابعين، وقد قرئ بينهما
 ابن مفرق في «ذيل الاستيعاب»

«انه قال: كنت أصلي وعنده الله بن عمرو» رضي الله عنه «الراوي حاشية
 اسند ظهره إلى حاشية القبلة» فيها الاستناد إلى «والعلامة النووي»^(٢) في
 شرح حديث الإمام: «قوله يعني: إذا أنا بإبراهيم عليه السلام مستأطراً ظهره إلى
 البيت» «وهو» قال غيره: يستدل به على جواز الاستناد إلى القبلة وتحول
 الظهر إليها، «ع»

وقال نقاري^(٣) في «شرح الشفاء»: وفي استدلاله نظيره لاحتمال كون
 إبراهيم حينئذ متوجهاً إلى القبلة، أو إلى المشرق، أو باعتبار نظر ذي الحلال
 مع احتمال أن يكون التقدير مستأطراً ظهره إلى شيء من أجزاء السماء، أو إلى
 طرف منها متوجهاً إلى الست المسمو، «ع» وفيه ما فيه.

(١) شرح لورقاني: ١/٣٢٣

(٢) شرح صحيح مسلم للعلامة: ١/١١٣، ٦.

(٣) (١/٣٧٠، ٦)

فصلا وضوءه، ثم تلا في ركنه ركعتين إلى أن صلى ركعتين الأولى، فقال
عبد الله بن عمر: ما فعلك أن تصوم عن ركعتين؟ قال: فقلت: لا
والله، فالتفت إليّ، فقال:

وقال الأمامي^(١) في شرح حديث الإسراء: فيه إمامنا، فظهر إلى الكعبة،
ورأى حراً فيها فبقي غيرة، فصوره، ثم روي البرزقاني عن النعمان بن
الحافظ: فيه حوار الاستدراك إلى القصة والظاهر وغيره، لأن اليب السمعور
كالقصة في أنه قبلة من كل جهة، وقد أمت أربعمائة وجهة، إليه، اهـ.

وقال النعماني^(٢) في: فيه دلالة على أن الأفضل في غير الصلاة، إسار
الظهر لغيره، وقيل: الأفضل استقبالها، ولعل أربعمائة أسد ظهيرة يسوجه
للمسحوقين وحاجبه، اهـ. قال البرزقاني: وقد بلغنا ما دل على الحواز لا
على أنه أفضل، ثبت وهو الحديث: «الهدف السجدة ما السجدة في الخسنة»
رواه الضراري^(٣)، اهـ.

فائدة: صرح أهل المروج من سر عافين وغيره أن لا تقبل شهادة من
يه، لو حلف إليها.

(ملحق فضيب) أي أنصبت أصلا في انصرفت إليه) أي إلى ابن عمر
رضي الله عنهما - (اس نيل) - كسر هاء فتفتح من حدة أي من جهة (لحفي
الأبصر) محو منه أن ابن عمر - رضي الله عنهما - لم يكره في ما جهده، بل كان
في انصوب الأبصر (فقال حمد لله بن عمر) - رضي الله عنهما - اغتيا النحال
وعرفا أنه روي الانصاف يساراً، حتى كما أن انصافهم روي الانصاف إلى
لحمس (أما سئل أن تنصرف عن) فافهم إلى البعثة (قال واسع) (فقلت)
ما فعلت الانصاف، إلى البصر، اهـ. بل (أرباب) عائداً على ما ي

(١) في نسخة: قال: قلت.

(٢) ابن أبي عمير، نسخة (٣٠٩/٢)

(٣) وهو هو صاحب الترمذي (٣٠٢/٢)

قال الحلي^(١) والمستحب للإمام أن يقوم من «صلاة عقيب صلاته كذا»
قوله الشافعي في المختصر^(٢)، وفي «الإحياء» للذراي: إن ذلك فعل النبي ﷺ
وأبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - وصححه ابن حبان في غير «صحيحه»
وقال النووي: عملوا قول الشافعي - رضي الله عنه - بعينين إحداهما: ثلثا
يسكت من خلفه هل سلم أم لا؟ الثانية: ثلثا يدخل غريب فيظنه بعد من
الصلاة، فيسكت. وقال صاحب «التوضيح»: لكن ظاهر حديث البراء: فجلسه
بين التسنيم والأصراف قريباً من السواء يدل على أنه لم يكن ينب سبعة
ما يمد بل كان يجلس بعد السلام جلسة

وفي «الذخيرة»: أجمعوا على أنه لا يسكت في مكان مستقبل القبلة،
وجميع الفضوات في ذلك سواء، فإن لم يكن بعده تطوع إن شاء انحرف عن
جنبه أو يساره، وإن شاء استقبل الناس بوجهه، إذا لم يكن أحده من يصلي،
وإن كان بعد الصلاة ممن يقوم إليها، انتهى.

وقال الحافظ^(٣): الحكمة في استقبال المأمومين أن يعلمهم ما يحتاجون
إليه، فعلى هذا يختص بمن كان في مثل حالة ﷺ من قصد التعليم والوعظة،
وقيل: الحكمة فيه تعريف الداخل بأن الصلاة انقضت، وقال الزبير بن العمر:
استدار الإمام المأمومين إبعاءً هو لحق الإمامة، فإذا انقضت الصلاة زال اليب
فاستبانهم حيث يرفع الخيلاء، وارتفع على المأمومين، انتهى.

قلت: وانفتحت ففهاء الأضمار على أنه يستحب للإمام الانحراف عن جهة
القبلة كما تقدم، نقل الإجماع على ذلك، وصرح به أهل الفروع^(٤) من الأئمة،

(١) «صدا الشافعي» (٥٩٩/٥٩).

(٢) فتح الباري (٣٣٤/٢).

(٣) انظر: «المعجم» (١/٥٥١، ٥٥٨)، و«الشرح الصغير» (٨/٣١٠)، وفتح القدير (١١/٢٢٤)، و«بدائع الصنائع» (١/١١٣).

وورد في ذلك روايات كثيرة منها روايات لا يصرف عن التيميم بالانشغال، ومنها روايات استغناء مسلم ومسلمين إذا غصى الصلاة وغير ذلك، وانطرق في تلك الروايات شهيرة في الصحاح والحيات، اختلف سراج الحديث ومشايخ القدر في معاني تلك الروايات، فمنهم من جعل الروايات على التوسع، فقالوا: يا خير اصطفى كيف ما يحسن محرفاً في الجهتين أو إلى الخوم وهو محرف مشايخي ومحدثنا بالخبر، كما تقدم عن العيني.

وهي الأحرار: إن كان يوماً وكانت صلاة تنظر بعدها فإنه يقوم، يشحذ عن مكانه، والحنوس مستقبلاً بعده، وإن كان لا يتقبل بعدها بقصد مكانه، وإن شاء انحرف يوماً أو شهراً أو سنة مستقبلياً بوجهه إلا أن يكون بحداته مصل، انتهى.

وقال في التلخيص: إذا دح الإمام من الصلاة فلا يخفى بما إن كانت صلاة لا تصلي بعدها سنة، أو كانت صلاة تصلي بعدها سنة، فإن كانت صلاة لا تصلي بعدها سنة كالنحر والعصر، فإن شاء قام وإن شاء قعد في مكانه يشتمل بالندم، إلا أنه نكر، نكحت على هيئة سبيل الحقيقة، رواية عائشة: أن النبي ﷺ لا يمكث في مكانه إلا مقدار أن يقول: «اللهم أنت السلام» الحديث، ويروي حنوس الإمام في صلاة بعد تغريب مستقبل القبلة مدته، ولأن مكث يومهم المأمول أنه في الصلاة، فكان المكث تعريضاً لنفسه افتداء غيره به، فلا يمكث، ولكنه يستقبل الخوم بوجهه إن شاء إن لم يكن يحلته أحد بطي، لما روي أنه ﷺ إذا صلى الفجر استقبل بوجهه أصحابه، وقال: هل رأى أحدكم رؤيا؟ وإن شاء انصرف لأن بالأحراف، ويروي الاشتباه كما يروى بالاستقراء، وهو محرم إن شاء انصرف يومه ويومه هو الصحيح، لأن المقصود من الأحراف نواف الأثناء، انتهى.

رواه عن أنس بن مالك^(١) قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل سافر من بلد إلى بلد فمضى في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»^(٢).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(٣).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(٤).

وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(٥).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(٦).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(٧).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(٨).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(٩).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(١٠).

رواه عن أنس بن مالك^(١١) قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل سافر من بلد إلى بلد فمضى في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»^(١٢).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(١٣).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(١٤).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(١٥).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(١٦).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(١٧).

رواه عن أنس بن مالك^(١٨) قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل سافر من بلد إلى بلد فمضى في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»^(١٩).
 وفي نسخة: «مكث في كل بلد ما يقرب من ركعة من الصلاة، فقال: «ليس عليه شيء»»^(٢٠).

(١) رواه البخاري (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠).

(٢) نسخة في (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠).

(٣) نسخة في (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠).

الیاء، فی النسخ الهندیة، ویرتباتها فی نسخة البرقانی والیاجی، وتقدم أن مختار البرقانی والموسوی ابتداء الیاء، واختار القاری حذفها.

ثم اختلف فی سد هذا الحديث فی محلیں. الأول ما فی الاستذکار^(١) دون البرقانی، فقال: هكذا فی الموطأ، عند جمیع الرواة، ورواه وكیع وعدة من مسان عن هشام، قال: ثنا رجل من المهاجرين وبعضهم يقول: عن هشام عن رجل من المهاجرين، ولم يذكرنا عن أبيه، وزعم مسلم أن مالكا رحمه فيه، وأن وكيعا ومن تابعه أصابوا. وهذا عن أبيه، ولا دليل عليه، وبمعلوم أن مالكا أحفظ ممن خالفه في ذلك وأعظم بهشام، ولو صح ما بقعه غير مالك من هشام ما كان عندي إلا وهذا من هشام، انتهى.

وحاصل هذا الاختلاف أن بعضهم ذكروا في الحديث واسطة عبودة، وآخرون لم يذكروها. وما لم يذكروها إلى وهم مالك - رضي الله عنه - وما لم ينه البر إلى أن رواية من خالفه وهم، ولو صح فانوهم من هشام دون مالك، وحديثنا عنده ووكيع أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه عنه عن هشام، حدثني رجل سأل عبد الله بن عمر عن الصلاة في أعطان الإبل؟ قال: فيها، وثالث: صل في مراح النعم. والثاني، ما ذكرناه معاً فقالا: وروى يونس بن بكير عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمر مرفوعاً: صلوا في مراح النعم، ولا تصلوا في معاطن الإبل، والصدود، في إسناد عن هشام ما قاله مالك، وأما يونس^(٢)، فليصر بتحافظ، انتهى. زد البرقاني: ولا يحج به فيما خالفه فيه مالك، انتهى.

وحاصل هذا الكلام الاختلاف في رفع الحديث ورفقه، فإن مالكا وقفه

(١) (٣٠٤/٩)

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢٤٥/٩).

.....

ويؤخر رفعه، ورجح المؤرخون رواية عائشة، وقالت ابن عبد البر: يشهد الفرق لا ينافي، بالترجيح، جسم فيمر مبرح حاكم، وقائه العيني، وذكر أئمتنا في مسندنا: حدثنا عبد الله بن حمزة عن العدمي، أنه الذي يروي عن مصلح في سائر أئمتنا ولا يصلي في صلاة الأكل والليل والليل، وأما من الضمير، فيلغظه إلا أنصارنا في أئمتنا الأكل وصلى في مبرح نعم، انتهى.

ثم قال المؤرخون: نعم، جاء في حديث أبي حمزة، وهو، روى عنه وغيره، بإسناد حسن، عروضا البرقي في شرحه، فارجع إليه إن شئت ولا يحتاج إليه، لأن الرواية مشهورة، ويصح فيها انكسار على شرطها ومخرجها.

والعيني، عيسى في السفر الشيخ، الأئمة، استعملوه، وفي بعض النسخ حذف حرف الاستعمال، إلى عطف الأكل، قال في الاستدراك: عطف (ال) يوكفه على صيغة، لأن في صيغة (أ) شرب، ورد الماء فيها مبرح، مبرح مبرح، من الشرب، في غرضه لا مبرح مبرح، ومبرح مبرح، مبرحه، كذا مبرح المبرح مبرح، ومبرح مبرح، انتهى.

وقال أئمتنا العظماء: وفي الأكل المبرك حول المحضر، ومبرح العظماء: جمع أئمتنا كالأئمة، جمع مبرح، انتهى.

وقال المؤرخون: نعم، في جمع عظماء، وهو صيغة (أ) حول الماء، قاله نسطر، وقال من أئمتنا: جمع مبرح، مبرح الماء، وهو المبرح الذي يترك فيه الأكل عند الرجوع عن الماء، يستعمل في المبرح، ثم تكون فيه الأكل بأقل ماء، وبزينة حديث مسلم، إلى عن الصلاة في مبرك الأكل، انتهى.

(٣٩٦) (٢٢١)

(٣٩٧) (٢٢١)

(٣٩٨) (٢٢١)

هناك عندنا: لا، وتذكر من في مراح الغنم

أخرجه أبو داود في ٢ - كتاب الصلاة ٢٥ - باب المهي عن الصلاة في مبارك الإبل.

(فقال عبد الله) من عمرو: (لا) أي لا تصل فيه، قال الجدي^(١): لا خلاف بين العلماء في كراهية الصلاة في غرض الإبل انتهى. قلت: وكذلك عند الحنفية كما صرح به ابن عابد وغيره، وسيأتي التفصيل في أنه هل يصح الصلاة أم لا^(٢) (ولكن صل) بهذه الأثر في مراح الغنم بضم الغين مجتمع في آخر النهار. وموضع مبيتها زاد عمرو. حكم مراح الغنم مع أنه لم يكن في السؤال لئلا يفتقر الفرق بينهما.

قال في الاستذكار^(٣): تنازع العلماء في التسبيح الذي ورد له هذا الحديث من الفرق بينهما، فقال بعضهم: كان يستقر بها عند الخلا، وقال آخرون: إنما لا يستقر في عطشها وإنما في أثناء نزولها، فبعضنا على التحليل صلاها وصحبت عنيه، واعتدوا بما في بعض الأحاديث فإنها حتى نحت من الشياطين، أو خلفه^(٤) الشياطين، وغير ذلك من الروايات، انتهى. والبرهان ضعيف الأول ورجح الثاني.

فإن الناجي: معنى: لأول تجوز الصلاة إذا أمنت الجامعة بسط ثوب أو ثياب طهارة. وقال بعضهم: لأنها حدثت من الشياطين، كما ورد. وعلى هذا فيصح الصلاة كل وجه، قد روى ابن القاسم عن مالك لا يصلي فيه وإن لم يجه غير ذلك، وإن بسط ثوباً. وقال بعضهم: إن الجمع من ذلك أنه طارها جنازة، فيصح بتمام صلاته، وعلى هذا لا يصلي فيها ما دمت فيها وإذا ثبتت الطهارة، ويصلي بعد أن تزول عنها. وقال قوم: المنع لثقل رائحتها، والصلاة كانت لها النظافة، وتطيب المساجد سببها، انتهى.

(١) المحقق (٢/١١٠).

(٢) انظر الاستذكار (٢/١٠٨).

(٣) انظر الاستذكار من علماء الشافعية.

وبسط العلامة المعنى^(١) الكلام على ألفاظ الروايات في أبواب وعرفها، ثم قال: فهذا يدل على أن الإبل خلقت من الجن على الصحيح من الأقوال، ومن هذه قال يحيى بن آدم: جاء النبي من قبل أن الإبل يخاف وتوجع، ألا ترى أنه يقول: إنها جن، ومن جن خلقت، واستصوب هذا أيضاً القاضي عياض^(٢).

وذكر أيضاً أن عدة النبي ثلاثة أوجع أخرى: أحدها: ما قال شريك بن عبد الله: إن أصحابها من عادتهم انقطوع غرب إليهم والبول، فيحسبون بذلك إعطاء الإبل، فأنهى عن الصلاة لذلك، لا لعدة الإبل، وهذا بعيد مخالف لمظاهر الحديث. والوجه الثاني: أن عدة النبي هي كون أبواله وأروانها في معانها، وهذا بعيد أيضاً.

والثالث: ما ذكره يحيى بن آدم أن العدة فيها تخوف من قبلها، كما تقدم. وقال الطحاوي: إن كانت العدة ما قال شريك، فالصلاة مكروهة، حيث يكون الغائط والبول سواء كان عطشاً أو غيره، وإن كانت ما قاله يحيى فالصلاة مكروهة، حيث يخاف على النفوس، سواء كان عطشاً أو غيره، اهـ.

ثم اختلفوا في معنى قوله عليه السلام: «إنها من الشياطين». قال العراقي: يحتج أن يكون على حقيقة، وإنها أنفسها شياطين، وفي رواية أحمد بإسناد صحيح «فإنها خلقت من الجن». وقال ابن عابدين: الظاهر في معناه أنها خلقت على صفة تشبههم من الشفور والإبلاء، وبهذا فارتقت الغنم، ويظهر من التعليق أنه لا كراهة في معان الإبل الظاهرة حال غيبتها، واستشكل بعضهم التعليق بما ثبت أنه ﷺ كان يصلي أثناءه على بعيه، وقرئ بعضهم بين الواحد وكونها مجتمعة بما طبع عليه من انقار المفضي إلى تشويش الغلب بخلاف الصلاة على المكروه منها، اهـ.

(١) انظر: المحلة الفقارية: (٤٣٨/٣).

(٢) مرة المحذرة على مدار المغتار: (٥٤/٢).

قال في الاستبصار^(١) : وإذا جازأ القليل في من قال في أعطاء الأهل
والموضع ظاهر من المسألة. فقال أهل العصر : عملاً ، فأنشد بلقي
وهي : الإكتمال ، قال صلى بن نوري : سر سبب يعبد أئمة ، وقد
لأصبح في مؤلفاته . اهـ .

قال من عدل السر : وقد أشعر العلماء سر من جميع إذا علم بالسهولة
وملائمة مائة إذا منبه من بعده من سجدة أو غيره . لأن النبي صلى
عليه وآله وسلم ، علم أحداً أحار الصلاة في أعطائ الأهل إلا ما روي عن
عن بن عباس رضي الله عنهما في أعطائ الأهل : مرابض النسي . وفيها
ع سمي النبي ، وإن علمه . سئل : قلنا : أو جعل النبي مؤذناً .

وقال العيني^(٢) : بعد ذكر التعارض بالحدوث تصحيح المذهب . حدث
في الأثر من مسند وطهر : (١) فحرمه ذلك على من أراد الصلاة في أعطائ الأهل
وعليه : بعد أن كانت طهراً ، وهو مذهب جمهور العلماء ، وأنه ذهب
أبو حنيفة رضي الله عنه ، وأبو يوسف ، ومحمد بن أحمد ، وكرهه أبو حنيفة
أبو بصير ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وهو المذهب في رواية مشهورة عنه . أنه إذا صلى
في أعطائ الأهل : (٢) الصلاة فأنشد : وهو مذهب أهل القضاة . اهـ .

ولا تعرض بين من حالة العيني ومن عدل السر : لأن القول يصح مع
الكون في البرهنية . قال في رسد^(٣) : ما الموضع الذي يعلى منها ، فإن من
بأن من أجاز الصلاة في من موضع لا يكون فيه سجدة ، ومنهم من استثنى
من ذلك من موضع . وسجد من استثنى سجدة فقط ، ومنهم من زاد الحمام
يجب .

(١) (١-٩-٣٠)

(٢) مسند ابن أبي عمير (١٢١/٢٢١)

(٣) في الصلاة (١٠١/٢٢٠)

وكان اختلافهم ناعرف ظواهر الآثار في هذا الباب ، ذلك أن ههنا
حديثين مشهورين على صحتهم ، وحديثين مختلفين في صحتهم ، أما الأول فقوله :
اجعلت في الأرض مسجداً ومقبراً ، وقوله عنه السلام : اجعلوا من صلواتكم
في بيوتكم ، وأما الأخير فمما نقل عن عليهما ، عبد ربه عن النضر بن سويد عن
خبره بن عدي ، وسأوى عن النضر بن أعين الإس ، نذهب الثامن فيها ثلاثة
مذاهب ، أحدهم يذهب إلى الترجيح بالنسخ ، والثاني يذهب إلى إبقاء الخبر على
العدم ، والثالث يذهب إلى الجمع : فلهذا أحاديث النبي محسونة على الكراهة ،
والأول على الجواز ، والثاني

وقال النبي: قال المنافي: أكره له الصلاة في أعطان الإبر، وإن قم
مكن بها قدم، فهي أنسى لله، وإن صلى أحدكم، لأن أنسى يتركه صلى، فهو
شيطان، فحذره حتى وجد ربه نمانه على يده، ولم يفسد ذلك صلاته، ثم حرج
الدين سنة

وقد استلزم الطحاوي غنى حوار الصلاة في إعطاء الإبل نصلاً له بصفة على مبرء، وثلى واحد. ويؤيد البخاري في مسجده اتصاله في موضع الإبل وأورد به حديث نصلاً إلى النبي، كأنه أشار إلى الخبر.

ول انما حفظ الله في كتابه حبيب الله في الاحاديث المتواترة في التعريف ليست
على من دله، نكحنا فيها ورق نويه، افر

قال القاضي: "والصلاة في سراج الغنم حذرة سلامتها من العلل. ولا خلاف في ذلك علمه. وقد وثق القاضي واحداً من الغنم كانوا ينطقون قدامهم، فابتعدت الصلاة فيها لذلك. وبه ذهب أبو حنيفة. وقد روي

(۱۱) - معتمدی، (۱۳۸۷: ۹۳)

(٤ : ٤) : ٤ : ٤

«الدر المختار» معاطن الغنم في المواضع التي تكرر فيها الصلاة، لكن حكى ابن عابدين عن «الأحكام» للشيخ إسماعيل عن «الملفوظ»: أنها لا تكرر.

ثم اختلفوا في مرابد البقر، هل تلحق بمرابد الغنم أو بمرابد الإبل، قال الباجي: يجب أن تجري البقر مجرى الإبل، وقال السبكي^(١): ذكر أبو بكر بن المنذر أنها ملحقة بمرابد الغنم، فلا تكرر الصلاة فيها، فإن قلت: في حديث عبد الله بن عمرو في «مسند أحمد» إلحاقها بالإبل، قلت: في إسناده ابن لهيعة، والكلام فيه مشهور، اهـ.

وقال الحافظ^(٢) بعد ذكر الحديث المذكور: سده ضعيف، فلو ثبت لأقاد أن حكم البقر حكم الإبل بخلاف ما ذكره ابن المنذر، اهـ. وعد في «الدر المختار» معاطن البقر في المواضع التي تكرر فيها الصلاة. قال ابن عابدين: لم أر من ذكره عتدنا، نعم ذكر بعض الشافعية أن نحو البقر كالغنم، وخالفه بعضهم، اهـ.

قال الباجي^(٣): ويدل جواز الصلاة في مرابض الغنم على طهارة أبقالها وبعرها، وكذلك كل ما يؤكل لحمه، وبذلك قال مالك وأحمد بن حنبل، وقال أبو حنيفة والشافعي - رضي الله عنهما - أبقالها نجسة، ودليلنا الحديث المتقدم، انتهى.

قلت: واستدل بذلك الإمام البخاري وغيره أيضاً على طهارة بول ما يؤكل لحمه، وتقرير الاستدلال بأن المرائب لا تخلو عادة من ذلك، فأجازته بغير كان إذناً معها، وأنت خبير بأن الاستدلال لا يصح لأن النهي والإذن معلل بالأذى وبعده، ولا تعلق للحديث بالطهارة والتجاسة.

(١) «عدة القاري» (٣/٣٩٩).

(٢) «فتح الباري» (١/٥٢٧).

(٣) «المضئ» (١/٣٠٣).

قال (حافظ في التلخيص) ^(١) والتعميم مذكور حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره مرفوعاً بلفظ: «استأذنوا من البول» فإن عامة عذاب الله عليه أولى، لأنه يخاف من البول جديراً لأبول، فيجب احتياها فهذا هو المراد. وقال أيضاً: ليس في الاحتياط لالة على طهارة العاجل، لأن فيه العجز أيضاً عن الصلاة من التعاطيل، فكأنه اختصر لالة الطهارة لاختصاص النبي بالتنجس، ثم من أخذ بالتفريق، فكأنه اعتمد في الإجابة والنهي بطيء لا يفسد الطهارة ولا التعاطيل.

وقال في التلخيص ^(٢) أما الأبول فلا خلاف في البول ما لا يؤكل لحمه نجس، وإجماع في البول ما يؤكل لحمه، قال أبو حنيفة وأبو يوسف: نجس، وقال أحمد: طاهر، وجميع هذه التعاليم ^(٣)

وتلها حديث عمر: إنما يعمل الثوب من خنفس، وذكر من جعلتها أبول من غير غسل، وأنه عاباً عليهم طاهر، هذا من العلة من غير فصل، وهو قوله تعالى: «فَوَلَّوهُمْ غُلَّاباً» ^(٤) والخبث هو، وهو قوله: «فَوَلَّوهُمْ غُلَّاباً» مع استحقاقه، وتحريم الشيء لا لاحتوائه نجس، له سرته، ولأن معنى النجاسة فيه موجود، فهو الاستنفاد، أعني لا مساحته إلى فساد، وهي الرخصة المستترة، فصار كونه لا يؤكل ما لا يؤكل لحمه.

وأما التحريم، فقد ذكر الله في الشيء بقية أمر مسرور كأنها دون أمواتها، فلا يصح القول به، أعني لا يحتسب أنه طيب الصلاة والسلام عليه ما يحوي شفاؤه منه، والاستنفاد ما حرمه الله عند قبضه منصوص الشفاء فيه، الله.

(١) فتح الباري (١/٢٢٦)

(٢) (١/٢٢٦)

(٣) أخرجه ابن أبي رافع (١/٢٢٦) ومسلم (١/٢٢٦)

٣٩٧/ ٨٠ - وَحَفَظْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَا صَلَاةٌ تُحْلَسُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْهَا؟
ثُمَّ قَالَ سَعِيدٌ: هِيَ الْمُغْرِبُ، إِنْ فَاتَكَ مِنْهَا رُكْعَةٌ.....

وسعد الحافظ في «التتبع»^(١) عدم الاستدلال بحديثه. وحديث محمد أخرج الماروقني وابن عدي في «الكامل» والبراء، وبسط الزيلعي كلامه على رد ما أوردها عليه. وأخرجه ألب الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وأبو يعلى الموصلي كما في صحيح التواتر، والبيهقي في «العلل» في «المصنف»، وأبو نعيم في «المعرفة»، وأنت المصنف في «الحافظ في «التتبع» أن قصة العربيين ممنوعة وبسط الكلام على ذلك.

وأخرج ابن أبي شيبة الآثار المختلفة في الباب من الطهارة، والنجاسة، وقبيل ذكر كفاية لهذا المختصر، والوسط في تحطرات، وقال ابن عابدين قوله «يحيى» التقى البراء فإنه أول ما وجدته به العهد في الخبر. رواه الطبراني (إسناده حسن).

٣٩٧/ ٨٠ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن سعيد بن المسيب) بكسر «باء» واحدة: (أنه قال: ما) استفهامية بمعنى أي (صلاة يجلس) بها، المحجوب (في كل ركعة منها) قاله عن وجه الاختار لأصحابه، وقد رتبهم في السنان، وهذا باب من أبواب آداب العالم وأنه عليه، ويوب البحار في «مصححه»^(٢) «طرح الإمام المسألة على أصحابه بتحريم ما عندكم من العلم» وأورد فيه حديث ابن عمر قاله أنسي $\frac{1}{2}$ ، إن من الشعر شعيرة لا يسقط رقيقاً حذوني ما هي^(٣) الحديث.

(ثم قال سعيد) بنسب إذا لم يجد أصحابه إتياء (هي المغرب إذا فاتتك منها ركعة) فحلت في كل ركعة منها، ولا خلاف بين العلماء في ذلك، فاء

— —

(١) (١١/ ٢٣١ وما بعدها)

(٢) «صحيح البخاري مع فتح الباري» (١/ ٦٢٦)

عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنهما كانا في صلاة...

ابن عمر رضي الله عنهما في الصلاة، وإذا كانا في صلاة، وإذا ركعت مع الإمام ركعة واحدة فقط عند جمهور العلماء إلا ما روي عن جندب، إذ أورد هو وسورق ركعة من المغرب، فعند سورق في كل ركعة، ولم يقع جندب بعد فراغ الإمام إلا في آخرها، فذكرنا لأن سورق، فقال: فلا كما يحسن، وبكس صانعنا لصمت كما صنع سورق، قال ابن عبد البر: "وحيث كان يصلي عليه، إلا أنه قد حوز من سورق بعدد، وإن كان الأخير خلافه".

وكذلك سنة الصلاة كلها، يشكل هذه العادة جداً لأن الصلاة الرباعية لا يجلس في كل ركعة منها ركعة واحدة، واحتجوا بالسج في ذكر هذه العادة، ففي السج الهندية ذكرت في ذلك، قال مالك، وكذلك إن لم يعلم أن ذلك من كلام الإمام مالك، ونسبت لفظة قال مالك في التسبيح المصنوع، بل هي المذكورة في مثل ابن النسيب.

وحديث شراح "الموطأ" أيضاً، فحفظها ابن عبد البر في "الاستدكار"، قول سعيد بن المسيب، وثبته الزرقاني، فقال: أما قول سعيد، وكذلك سنة الصلاة كلها إنما أراد أن سنة الصلاة كلها إذا كانت [المأموم] فيها ركعة أو ركعتان، إذا فسرناه، لأنها آخر صلاته انتهى.

وبعد، سره أبي أبي إلا أنه جعلها قول مالك، فقال: أما قول مالك، وكذلك سنة الصلاة كلها معي، أنه من هذه من الصلاة أي صلاة كانت ركعة أو ركعتان، لأنها آخر صلاة، ويحذف الحلو من الصلاة، انتهى، فعلى هذه الأقوال كلها يكون التنبية لمجرد الحلو في آخر الصلاة لا في آخر مجلس في

(١) (٢٩٧-٢٩٨)

(٢) (٢٩٧-٢٩٨) في السنة الثانية (٢٩٧-٢٩٨)

(٣) (٢٩٧-٢٩٨)

كل ركعة، وإذا ابن عبد البر احتجلاً بحر فقال: ويحتمل أن يكون أراد بحركة
وذلك سنة الصلاة كلها، أي سنة صلاة المغرب وحدها الجليلين في كل ركعة
منها أمر فاته منها ركعة أو أدرك منها ركعة، والله أعلم، انتهى.

والأوجه عندى أن تنسبه في مجرد الجلوس بانساع الإمام وإذا لم يكن
هذا مرفوضاً جلوس الإمام، وهذا سنة الصلوات كلها، فمن فاته ركعة من
الرباعية وغيرها، محاسن في شذية الإمام اتباعاً له، كذا في من أقره ركعة من
الرباعية وغيرها مجلس حيث قد جلس الإمام.

قال الشافعي^(١): وإذا نسى الرباعية جلساً كلها إذا فاته ركعة، ثم أدرك
الثانية، ثم فاته بقية الصلاة برغبات أو غيره، وإذا أدرك الحفيم من صلاة مسافر
ركعة، فقد قال: أمر سمور وابن حبيب نصيب الجلوس فيها لأنه جلس مع
الإمام في الثانية الإمام، وهي أولاه، ثم جلس في الثانية، ثم جلس في الثالثة،
لأنها يقوم إلى الفضة ولا يقدم إلى الفضة إلا من جلوس، ثم يجلس في
الأخرة لأنها رابعة، وقال سمور: يقدم في الثانية ولا يجلس، انتهى.

قلت: والجمهور يوافق لقول سمور، وإن قالت الحنفية: فإن في الذكر
المختار^(٢): فمأرك رتعة من غير بحر يأتي بركعتين ساتعة ومرة وتشهد بينهما
ورابعة، الرادعي بإضافة فقط، ولا يفقد قبلها، انتهى.

والجمهور خلاف الحق، صار فيه أربعة للحنفية، نعم يمكن عند الحنفية
صوراً أخرى مجلس فيها في كل ركعة من الرباعية، وهي ما في الذكر
المختار^(٣)، إذ قال: لو استعطف الإمام مسوقاً أو لاحقاً أو مقبلاً وهو مسافر
صح. ولو جهل الكيفية فقد في كل ركعة حياً

(١) انظر (٢٠٠/٢٠٠)

(٢) (٢٠٠/٢٠٠)

الأنصاري؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ خَائِلٌ أَمَانَةً

الأنصاري أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو (اثوار حالية (حامل) المشهور في الروايات ثبوته، ونصب أمانة، روي بالإضافة، والمراد الحمل على الحق. ولذا يؤيد البخاري في «صحيحه»، وصرح به في رواية مسلم من طريق كبير بن الأشج عن عمرو بن سليم، ورواه عبد الرزاق عن مالك يلتفت: على عاقبه، وكذا لمسلم وغيره من طرق أخرى. ولأحمد من طريق ابن جريج على رقبته، كذا في «الفتح»^(١).

(أمانة) بضم الهمزة وتخفيف الميمين، بنت أبي العاص القرشي النخعية كانت صغيرة في عهد رسول الله ﷺ، وتزوجها علي بعد فاطمة بوصية منها، ولم تُغَيَّب.

قال الزبير في كتاب «النسب»: كانت زين بنت رسول الله ﷺ تحت أبي العاص، فولدت له أمانة وعلياً، وروي عن عائشة أن رسول الله ﷺ أهدت له هدية فيها فلاة من جنج^(٢)، فقال: لا دفعنها إلي أحب أهلي إلي، فقالت النساء: ذهبت بها ابنة أبي قحافة، فدعا رسول الله ﷺ أمانة فأعلقها في عنقها، وكان على عيها غمض فمسحه بيده.

ولما كبرت تزوجها علي بعد موت فاطمة - رضي الله عنها - وكانت فاطمة أوصت علياً أن يتزوجها، فلما توفيت فاطمة تزوجها، زوجها منه الزبير بن العوام. لأن أباهما قد أوصاه بها، فلما بُرِج عليّ خاف أن يتزوجها معانوة، فأمر المنيرة بن نوفل أن يتزوجها بعده، فتزوج فولدت له يحيى وبه يكنى، فهلك عند المنيرة؛ وقيل: إنها لم تلد لعلي - رضي الله عنه - ولا للمنيرة، وليس تزيت بنت رسول الله ﷺ ولا لرقية ولا لأم كلثوم - رضي الله عنهن - عقيب، وإنما العقب لفاطمة حسب، كذا في «أسد الغابة»^(٣).

(١) انظر: «فتح الباري» (١/٥٩١).

(٢) الجرج ضرب من الخرز، وقيل هو الخرز البجلي.

(٣) (٢١٨/٥)، و«الاستيعاب» (١/١٧٨٨) الترجمة (٣٢٣٥).

بنت زينب بنت رسول الله ﷺ

ابنت زينب بنت رسول الله ﷺ، بنت العاص، أو مكسرهما بالاعتبارين في أمامة، والإضافة بمعنى اللام، فيصبح عصب ما سياتي من لعن، ولأبي العاص (بنت رسول الله ﷺ) وهي أكبر بانه ﷺ، وأول من تزوج منهن، ولدت لرسول الله ﷺ ثلاثون سنة. ومنه من لا اعتبار به بأنهم لم تكن أكبر بانه، وليس شيء، بما لا اختلاف بين القاسم وزييد أبيهما ولد قبل الآخر، وتزوجها من غائتها أبو العاص.

أخرج ابن سعد بسند صحيح عن الشعبي، قال: هاجرت زينب مع أبيها، وأمر زوجها أبو العاص أن يسلمه، وعن الواقدي بسند له عن عائشة، أن أبا العاص شهد مع المشركين بلاءه، فأسر فقدم أخوه عمرو في هدائه، وأرسلت معه زينب فلاة من حمص. كانت خديجة تدخلها بها على أبي العاص، فلم يأمر رسول الله ﷺ صرفها ورقاً لها، وكلم الناس، فاضقوه، ودة عليهم القلاء، وأحد على أبي العاص أن يخلي سبيلها، ففعل. قال الواقدي: هذا ثبت عندنا، كذا في «الإصابة»^(١).

قلت: أخرج هذه القصة أبو داود أيضاً في «مسنده»^(٢) وراد: جاء به زيد بن حارثة ورجل آخر، ولدت زينب لأبي العاص أمامة، تقدمت ترجمتها. وعليه، فتوفي وقد ناهز الأهل، ومات في حياته ﷺ، وكان دسعه ﷺ على نفسه يوم الفتح، فوفيت في حياة أبيها ﷺ في أول سنة ثمان من الهجرة.

وكان سبب وفاتها سقرتها من بعيرها لما طعمها خبار بن الأسود إذ خرجت تريد المنية، فسقطت على صخرة، وأهريت دماً، ولم تزل مريضة بذلك حتى ماتت، قال أبو عمرو، كذا في «الخبير».

(١) (٢٩٨) (٢٤) (٢٩٨)

(٢) «مسند أبي داود» (٢٩/٢٩) رقم الحديث (٢٩٩٢).

.....

قلت: «حرب صدر بحتل» أي يكون على النصوص. أي زيد من حاربه أو وقت خروجه في ذلك، مع كثرة أو أقل شيء، وأخرج مسلم في «المصحيح» عن أبي عبيدة قال: «صاحبت زبيب بنت رسول الله ﷺ» قال: «فاحسبها» وأبو حمزة أو حمزة وأجمع في «أجزاء كافور» في الحديث: «وهو في المصحيح» من طريق آخر من دون الشبهة، وحصرتم أم عطية في علي أم كانوا، كما في

تولأبى العاصى) بالياء في نسخة كيرفانى و "الضيرة" وغيره من النسخ
نصيريه ويدرج في النسخ النيلية، فإن ذكرمانى: عطف على ما هو مفرد
في المصنف عليه كما تقدم. وأما من العطر إلى أن حكمة ذلك كون
عاده في ذلك مفرداً، فاستثنى منها تبييناً على أنه الفرد يستند إلى أحرف
بوجه ديه وساء ثم بين أنها من أسى العاصى تبييناً لاختلافها معها

قال الحافظ^(١) : وهذا استثناء لسائر حدود وقد رواه غيره عن حماد بن عيسى ، عن ابنه ، نحوه ، ثم أضاف إليه ، ثم رتب عليه ، ثم في أمهات وأخباره ، واستثنى في اسم أبي العاص ، فقبل ، لخط ، وقبل ، قسم ، وقبل ، الفداء ، وقبل ، منتهى . ذكر أوله وسكون الهاء ، وفتح التنوين الموحدة ، ، وقبل ، بقية أوله وفتح ثانيه وكـ . التنوين المثبتة ، وقبل ، ربه ، وقبل ، حماد ، وقبل ، باسم

الذين ربيعاً) كذا في بعض النسخ، ورواه يحيى بن خبير ومعه يونس وأبو مصعب وغيرهم من الثرثرة، وهو الغشاق.

فانت هكذا رواه حميد بن ذر الثقف، وأدعى الأعمش إلى أنه ليس بربيع بن ربيعة، فحسبه ماثلاً إلى حمد، وزاد عباس بن القزويني رحمه الله، لإضافته لعماد بن حماد، فانه الرباعي¹⁵ تبعه السديزي.

(۱) $\frac{1}{2} \log 2 = 0.30103$

(٢٤٥) : *المعجم* : (٢٤٥)

قلت: مني - المؤمن - أخرجه البخاري في صحيحه، قال الخافظ: كذا رواه بصحبه عن مالك، ورواه يحيى بن كعب، ورواه عن مالك، فقلنا: إن أربع، وهو الصواب، - عمل المكرمي، فقلنا: حذفت الخوم البخاري، هذا أربعة وخمسة أربع، - الواقع أن من أخرجه من الخوم من طريق مالك كتابه، فأنشأه فيه إنسان عن مالك، وأخص الأصيلي أنه سأل إلى حذوه، ورواه غيره، والفرط في غيره، - نعم، نعم، - إن عبد الله - نعم - لأنه إلى حذوه ما في المسألة.

قال الخافظ في الإصدار: أبو العاصم بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف النميري، وقد في "سند العابد" وغيره، كان من الرجال المعروفين بالأمانة والعدالة، ورواه مع البخاري، فأسرقتهم عن ربهم، كما نقله في ترجمتها، وأقام بكم مشركاً حتى كان هبيل الفتح، فانظر أنه خرج إلى الشام في تجارة، فلما كان بغير الشبهة في الرموخ لقيته سرية لرسول الله ﷺ فأنظر أمرهم ريد من خبره، فأخذهم ما في ذلك الأمر من الأموال وأسروا بها وهرب أميرهم، فدخل المدينة لئلا فدخل على رأسه فاستحار بها، فأحارته، وقال: "أكرمي مثواه ولا سخلص إبله، فإنك لا تعلمين به"، فخرج إلى مكة، وألقى الناس وأسلمهم وأسلم.

رواه ما معني عن الإسلام إلا جوهراً، تطأوا بي أذن أموالكم، ثم صدم عيسى رسول الله ﷺ فخلص وبسلامه، ورواه عليه رسول الله ﷺ أنه بكاه حوراً، ثم ما كاه الأول، فقلنا: لنفقه الاختلاف الروايات فقلنا: من يربط علياً، وأما، كذا في "سند العابد".

وہ سب سے پہلے دیکھو، پھر بات کریں۔

أخرجته إلى قريتي في سنة ٨٠٤ هـ، وبعثني إلى بلاد الهند
في سنة ٨١٢ هـ.

١٠ - كتاب السجدة ومبر مع الصلاة. ٩ - كتاب حزب حساب
القبور في الصلاة. كتاب ١١

وفي الايام الاولى قبل الفتح اسير جماعة من عبيد - ثلثون
المنقرض عن نهار جوبي، وعاد مع شى على النيس، واستنقذ عبيد وشى اذ
عه - عس ينس له رجوع، وكذا مع عبيد يوم اربع، انكر، توفي من خلافة
القصير سنة ثمان من الهجرة، وبقيت اربعة جماعة وشى اسير، و
المرحوم سنة ثمان من الهجرة، واخذت منه مولد ابن سنة ثمان من الهجرة

فإذا سجد وضعها كذا به ذلك والسلام والسليمان والى هذا أساسه
عن عامر بن ذريح وضعها فإذا قام أقرع من السجود أحسنها والمسلم: رواه
عامر بن عثمان بن أبي شيبة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا سجد
يركع السجدة فوضعها ثم ركع وسجد على هذا من سجدة وقام خطى
بها ما شاء من غير شيء من السجدة والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا
أبعد من أن نذكره

فإن لم يجر، لا شبه خلافاً فإن سمعوا بكفره، فيكون إما في الخلقة
وإن لم يسمعوا، كما في قصة كرمي عيسى الكثر، فإن الحفاظ...
عنه أنه من يرفع عن مالك أية المحدثات يفسد، والله ابن عبد الله تعالى
بما يحرمه الله، ويغيب ما لا يسمع لا يثبت بالاعتقاد، والعقيدة كانت بعد

$$d^2 \mathcal{L}(\mathbf{y}, \mathbf{y}^*) = \mathbf{y}^T \mathbf{H}(\mathbf{y}^*) \mathbf{y}^* \quad (3)$$

1962-1963, 1963-1964, 1964-1965, 1965-1966, 1966-1967, 1967-1968, 1968-1969, 1969-1970, 1970-1971, 1971-1972, 1972-1973, 1973-1974, 1974-1975, 1975-1976, 1976-1977, 1977-1978, 1978-1979, 1979-1980, 1980-1981, 1981-1982, 1982-1983, 1983-1984, 1984-1985, 1985-1986, 1986-1987, 1987-1988, 1988-1989, 1989-1990, 1990-1991, 1991-1992, 1992-1993, 1993-1994, 1994-1995, 1995-1996, 1996-1997, 1997-1998, 1998-1999, 1999-2000, 2000-2001, 2001-2002, 2002-2003, 2003-2004, 2004-2005, 2005-2006, 2006-2007, 2007-2008, 2008-2009, 2009-2010, 2010-2011, 2011-2012, 2012-2013, 2013-2014, 2014-2015, 2015-2016, 2016-2017, 2017-2018, 2018-2019, 2019-2020, 2020-2021, 2021-2022, 2022-2023, 2023-2024, 2024-2025, 2025-2026, 2026-2027, 2027-2028, 2028-2029, 2029-2030, 2030-2031, 2031-2032, 2032-2033, 2033-2034, 2034-2035, 2035-2036, 2036-2037, 2037-2038, 2038-2039, 2039-2040, 2040-2041, 2041-2042, 2042-2043, 2043-2044, 2044-2045, 2045-2046, 2046-2047, 2047-2048, 2048-2049, 2049-2050, 2050-2051, 2051-2052, 2052-2053, 2053-2054, 2054-2055, 2055-2056, 2056-2057, 2057-2058, 2058-2059, 2059-2060, 2060-2061, 2061-2062, 2062-2063, 2063-2064, 2064-2065, 2065-2066, 2066-2067, 2067-2068, 2068-2069, 2069-2070, 2070-2071, 2071-2072, 2072-2073, 2073-2074, 2074-2075, 2075-2076, 2076-2077, 2077-2078, 2078-2079, 2079-2080, 2080-2081, 2081-2082, 2082-2083, 2083-2084, 2084-2085, 2085-2086, 2086-2087, 2087-2088, 2088-2089, 2089-2090, 2090-2091, 2091-2092, 2092-2093, 2093-2094, 2094-2095, 2095-2096, 2096-2097, 2097-2098, 2098-2099, 2099-2100, 2100-2101, 2101-2102, 2102-2103, 2103-2104, 2104-2105, 2105-2106, 2106-2107, 2107-2108, 2108-2109, 2109-2110, 2110-2111, 2111-2112, 2112-2113, 2113-2114, 2114-2115, 2115-2116, 2116-2117, 2117-2118, 2118-2119, 2119-2120, 2120-2121, 2121-2122, 2122-2123, 2123-2124, 2124-2125, 2125-2126, 2126-2127, 2127-2128, 2128-2129, 2129-2130, 2130-2131, 2131-2132, 2132-2133, 2133-2134, 2134-2135, 2135-2136, 2136-2137, 2137-2138, 2138-2139, 2139-2140, 2140-2141, 2141-2142, 2142-2143, 2143-2144, 2144-2145, 2145-2146, 2146-2147, 2147-2148, 2148-2149, 2149-2150, 2150-2151, 2151-2152, 2152-2153, 2153-2154, 2154-2155, 2155-2156, 2156-2157, 2157-2158, 2158-2159, 2159-2160, 2160-2161, 2161-2162, 2162-2163, 2163-2164, 2164-2165, 2165-2166, 2166-2167, 2167-2168, 2168-2169, 2169-2170, 2170-2171, 2171-2172, 2172-2173, 2173-2174, 2174-2175, 2175-2176, 2176-2177, 2177-2178, 2178-2179, 2179-2180, 2180-2181, 2181-2182, 2182-2183, 2183-2184, 2184-2185, 2185-2186, 2186-2187, 2187-2188, 2188-2189, 2189-2190, 2190-2191, 2191-2192, 2192-2193, 2193-2194, 2194-2195, 2195-2196, 2196-2197, 2197-2198, 2198-2199, 2199-2200, 2200-2201, 2201-2202, 2202-2203, 2203-2204, 2204-2205, 2205-2206, 2206-2207, 2207-2208, 2208-2209, 2209-2210, 2210-2211, 2211-2212, 2212-2213, 2213-2214, 2214-2215, 2215-2216, 2216-2217, 2217-2218, 2218-2219, 2219-2220, 2220-2221, 2221-2222, 2222-2223, 2223-2224, 2224-2225, 2225-2226, 2226-2227, 2227-2228, 2228-2229, 2229-2230, 2230-2231, 2231-2232, 2232-2233, 2233-2234, 2234-2235, 2235-2236, 2236-2237, 2237-2238, 2238-2239, 2239-2240, 2240-2241, 2241-2242, 2242-2243, 2243-2244, 2244-2245, 2245-2246, 2246-2247, 2247-2248, 2248-2249, 2249-2250, 2250-2251, 2251-2252, 2252-2253, 2253-2254, 2254-2255, 2255-2256, 2256-2257, 2257-2258, 2258-2259, 2259-2260, 2260-2261, 2261-2262, 2262-2263, 2263-2264, 2264-2265, 2265-2266, 2266-2267, 2267-2268, 2268-2269, 2269-2270, 2270-2271, 2271-2272, 2272-2273, 2273-2274, 2274-2275, 2275-2276, 2276-2277, 2277-2278, 2278-2279, 2279-2280, 2280-2281, 2281-2282, 2282-2283, 2283-2284, 2284-2285, 2285-2286, 2286-2287, 2287-2288, 2288-2289, 2289-2290, 2290-2291, 2291-2292, 2292-2293, 2293-2294, 2294-2295, 2295-2296, 2296-2297, 2297-2298, 2298-2299, 2299-2300, 2300-2301, 2301-2302, 2302-2303, 2303-2304, 2304-2305, 2305-2306, 2306-2307, 2307-2308, 2308-2309, 2309-2310, 2310-2311, 2311-2312, 2312-2313, 2313-2314, 2314-2315, 2315-2316, 2316-2317, 2317-2318, 2318-2319, 2319-2320, 2320-2321, 2321-2322, 2322-2323, 2323-2324, 2324-2325, 2325-2326, 2326-2327, 2327-2328, 2328-2329, 2329-2330, 2330-2331, 2331-2332, 2332-2333, 2333-2334, 23

الحقير، فلم يثل في الظاهر أو العصر، ولا دلالة فيه على أنه التريفة، ثم
وعند الربيع بن بكار ونبعة السهلي: أنه الصحيح، وأخرج الطبراني في «الكبير»
عن عمرو بن سليم الأزرق قال: إن الصلاة التي صلى رسول الله ﷺ وهو
حامل أمامة صلاة الصبح، كانت في «مقاة الصعود».

قال النووي^(١): الذي يعصر المالكية أنه منسرح، ويعتصم: أنه من
الخصائص، ويعتصم: أنه ضرورة، ولكنه دعوى دالة مردودة لا دليل عليها،
وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع، لأن الأدعي ظاهر، وتائب الأطفال
وأجدد، وهم محمولة على الطهارة حتى تسين الجسة، والأعمام في الصلاة لا
نظنهم بها قلت ونسوت، ودلائل الشرع متطابقة على ذلك، وإنما جعله في
كتاب الجوار.

وقال العراقي: كان الصبر في ذلك دمج ما أئتمته العرب من كراهة التثنية
وحملها، فخالفت حتى في الصلاة للمخالفة في ردهم، والبيان بالعمل قد
يكون أقوى من القول، قاله لردائي. وفي «التوشيح» فليسوي: اختلف في
هذا الحديث، فقبل. إنه من الخصائص، وقيل: منسرح، وقيل: خاص
بالضرورة، وقيل: محمول على ملة العمل وهو لأصح، اهـ. وفي «الدر
المختار»^(٢): يكره حمل الطفل، وما ورد نسخ حديث: إن في الصلاة
لنفعاً.

قال ابن عابدين: قوله: حمل الطفل أي لعبر حذره.

وقوله ما ورد - أي في «الصحاح» من حديث أمامة، فوجب منه
أحوية، منها: ما ذكره الشارح أنه منسوخ بحديث. إن في الصلاة لنفعاً، ورد

(١) شرح صحيح مسلم، النووي (٦/٦٢).

(٢) (٢/٥١٢ - ٥١٣).

في الحديث قبل المنحرف، وقصة أدوية بعد المنحرف، ومنها ما في البدائع: أنه لم يذكره من الأئمة، لأنه كان محتاجاً إليها بعد من يحفظها أو للتشريع بالفعل، إن هذا غير مفيد، ومنه أيضاً لا يكره في إتيان الواحد به فعله بعد الحاجة، أمر مدبرها لمكرمه اهـ

وفيه اطلاع المحققين أن الحاج في التحية في هذا العمل، ثم قال: إن كونه لتشريع العمل هو الخواب الذي لا يمان فيه كذا ذكره النووي، فإنه ذكر بعضهم أنه لا يعمل أقوى من الأول، مع ذلك نبيان الخواب وأن الأدمي صاعقه، وما في حقه من النجاسة معفو عنه، تكونه في معدته، وأن يات بالأعمال واحسانه ظاهرة حتى يخفى حسنته، وأن الأعمال إذا لم تكن مؤدية لا ينظر الصلاة فضلاً عن العمل القليل، إلى غير ذلك وتعامه به، انتهى

وفي هامش التلخيص على الكثير: أنه لو لم يأت الاعتناء، وفعله $\frac{1}{2}$ كان في وقت كذا العمل واحد في الصلاة، أو لم يكن الاعتناء منه فيها، انتهى

وقال في البدائع: لا يفي مقادير الصلاة ومنها العمل الكثير الذي ليس من أعمال الصلاة في الصلاة من غير ضرورة، وأما القليل فغير مفيد واستغنى في الجمع الخامس من القليل والتشريع، ثم ذكر الاختلاف فيه، وخرج عليه السبائل وفلان في آخره: وكذا لو أخص أو سرح وأمه أو حملت امرأة صبياً وأرضعته فوجرت حد العمل الكثير، وما حصل نصي بدون الارضاع فلا يرجع حساب الصلاة، كما روي أن النبي ﷺ كان يصلي في بيته، وقد حملت امرأة بنت أبي العاص على ما في الحديث، ثم هذا التسبيح لم يكره منه شيء، إلى آخر ما تقدم في كلام ابن عديم، انتهى

٣٩٩/٨٢ - وحدثني عن صاحب، عن أبي الزناد، عن
الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما أقدمون فيكم»

قال في التيسير: إن نفعوا على أن الحصر يسير لا يطل الصلاة،
وفي العائلكية: «إن حمل حياً أو ثوباً على عائنة ثم تسد الصلاة، ود
حمل شيئاً يتكف في حمله مدت صلاة، سبى وتعدى في المباح» أن
الحمل دون الإرضاع لا يسد الصلاة

قال العيني^(١) - ومن فوائد الأحاديث حرار إنزال المصفاة في المسجد،
ومنها: جواز صلاة صلاة من حمل الأوبى، وكذا من حمل حية أو ظاهراً
ومنت أن في المباح التيمم بغيره اشقته علم الصغار، انتهى

٣٩٩/٨٢ - (ملفت، عن أبي الزناد، عن كسر الراي رخصة التيمم، عند الله من
أكون (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة - رضي الله عنه -
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما أقدمون فيكم» وإن الحائض التي لم يجد من أو مطلق
المتعنتين، وضيق العيني^(٢) الثاني، رخص الأول للفظ: صلاة العصر وصلاة
العصر، والمعنى تأتي عندكم طائفة عقيب طائفة، ثم تعود الأولى عقب
الثانية.

قال من عبد فرقة: وإن يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين يأتي
هذا مرة وبعبارة هذا: متى تعقب الجيوش أن يجهر لأمر بعداً إلى مدة، ثم
يؤذن لهم في الرجوع بعد أن يجهر بغيرهم (أي مدة، ثم ينادون لهم في الرجوع

(١) ١١٦٦/١١

(٢) أبي عبد الله في التيسير.

(٣) مسند أبي هريرة (٣/١٠٨).

(٤) مسند أبي هريرة (٤/١٤٤).

(٥) الط - المستدرج (١/٣٩٠) والتهذيب (١/١٩٦) - ١٩٦

لَمْ يَسْأَلُوا فَعَلْتُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ
.....

والعروج: «الممود» ويقال: عرج يعرج عرجاً إذا عجز من شيء أصابه،
وعرج يعرج عرجاً إذا صار أشرج، وعرج يعرجاً إذا عجز عرجاً إذا عجز من شيء أصابه،
والذين باثوا فيكم فبأسألكم (وهم عرجون) معناه وتعالى (أعلم بهم) أي
بالناس من العلائقة يهدف هذه أو عمل الفضل

واختلف في سبب الاختصار على سؤال الذين باثوا قول الذين قلوا،
فقبل: من الاكتفاء بذكر أحد المعتلين من الآخر، كقوله تعالى: ﴿مَرْيَمُ
كَذَبَتْكُمُ الْخَرَّةَ﴾^(١)، أي والبرء. وحكمة الاختصار على التلويح، لكونه مظنة
المعصية، فلما لم يخف فيه مع دواعي القدر من الإغصاء ونحوه، كان التلويح
أولى بذلك، وفيل: استعمل لفظ بات في محل أنام مجازاً، كما يدل عليه
رواية الشافعي بطريق موسى بن عتبة عن أبي ثعلبة بن علقمة، ثم يعرج الذين كانوا
فيكم: فغنى هذا لم يقع في المتن اختصار ولا احصار

وروجه الحافظ في «الفتح» بوجه كثيرة فارجع إليه إن شئت، وهذا
القدر يكفي لهذا «الأحرار» وقد روى الحديث من خريصة، وفيه التصريح
بمؤول كل من المعتلين، فيزول الإشكال أصلاً، ويحمل رواية الباب على
الاختصار.

(كيف تركتم عبادي) فيه إيحاء، إلى أن الأعمال بالخواتيم، ثم السؤال مع
أنه عز وجل أعلم بهم إظهاراً لمزجه، أو استدعاء لشهادتهم بعبادته بالخير،
أو إظهاراً للحكمة في خلق الإنسان في مقابلة من قال: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ

(١) سورة النور: (٢٤/٢٣)

(٢) سورة النحل: الآية ٨١

يَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ»

أخرجه البخاري في: ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ١٦ - باب فضل صلاة العصر

وسمى في: ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣٧ - باب فضل صلاتي المصبح والمعصر، والمحافظة عليهما، حديث ٢١٠.

١٠٠/٨٣ - وَحُثِّمْنِي سِرُّ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ

فِيهَا وَتَسْبِيحُكَ اللَّهُمَّ^(١) (فيقولون) أي الملائكة (تركناهم وهم يصلون) الواو للحال.

وظاهر اللفظ - أنهم قارؤهم عند شروعهم في العصر، سواء بعد أم مع مانع من إنشائها، سواء شرع المنصوح أم لا لأن المنتظر في حكم المنصوح، ويحتمل أن يكون المراد بتوليهم وهم يصلون، أي ينتظرون صلاة المغرب، وقال ابن التين: الواو للحال، أي تركناهم على هذه الحال، ولا يترجم منه أنهم قارؤهم قبل الغداة، الصلاة.

(وأتيناهم وهم يصلون) زاد ابن خزيمة: «فاغفر لهم يوم الدين»، ثم أجابت الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه، لعظمهم أن السؤال يستدعي التعطف، وتم يراعوا لترتيب اليهودي، إذ بدءوا بالتكلم قبل الإنشائي لأنهم طابقوا السؤال، إذ نزل تعالى: اكف، تركم، ولأن المجرى به صلاة العباد، والأمان بحوائجهم.

١٠٠/٨٣ - (مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة) ثم المؤمنيين (زوج النبي ﷺ) هكذا في المنسوخ التي بأيدينا، قال الزرقاني^(٢): «مختلفا رواه جماعة عن مازث موصلاً، وهو في أكثر نسخ الموطأ» مرسل، ليس فيه عن عائشة، انتهى.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠

(٢) شرح الزرقاني، ١/٣٤٨.

[illegible]

وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قَالُوا سَبِيلُ اللَّهِ أَكْبَرُ أَتَقْتُلُونَ رَسُولَ اللَّهِ وَقَافِلَاتُ الْكَافِرِينَ
وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قَالُوا سَبِيلُ اللَّهِ أَكْبَرُ أَتَقْتُلُونَ رَسُولَ اللَّهِ وَقَافِلَاتُ الْكَافِرِينَ
وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قَالُوا سَبِيلُ اللَّهِ أَكْبَرُ أَتَقْتُلُونَ رَسُولَ اللَّهِ وَقَافِلَاتُ الْكَافِرِينَ

(فقال رسول الله ﷺ) زاد السجدة، من سجد بها سبعين سجدة في يوم الجمعة، لم يمتح من خطيئته شيء حتى يغفر الله له ما مضى من ذنوبه. (صواعق) جميع ما حذر من خلافه. التماس، ويحتفل من به فيه سجا فقط، كما يقال: فلان يميل إلى انفساء. ويريد حاله إلى واحدة، ويحتفل أي يباد به من خصمها سجا كما سألني بعضكم عن الصلاة.

فإن لاحظنا^(١) والغضب وإن كان صيغة الجمع فالمراد به واحد وهو
الغضب فقط. ثم إن مراد صيغة جمع وإنما هو الغضب فقط. ووجه المناجاة
ببعضها في ذلك أن زبينا ساعدت السوء، وكلها في الزكوات والصالحات.
ومراد من أن يفرق بين حسن يوسف وبغضب في محنته، وإن غلبة الطهرت
أن هو في (مادة) في الغضب لا يكون فلا يسمع الغفارة فيكونه، ومن هنا أن لا
تدوم السوء به كلما صرحت في بعضه ذلك. انتهى

وفي ذلك الحين، لم تكن المرأة العربية تظهر في المناسبات الاجتماعية، بل كانت تلبس الحجاب، وتضع الحجاب على رأسها، وتضع الحجاب على رأسها، وتضع الحجاب على رأسها.

١١. في يوم الخميس ١٠/١١/١٤٣٦هـ.

$$(1 \pm \frac{1}{2} \epsilon) \cdot \frac{1}{2} \epsilon \leq \frac{1}{2} \epsilon$$

المصطفى - رضي الله عنه - في يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الأول سنة ثمان وأربعين للهجرة النبوية الأولى على يد المصطفى - رضي الله عنه -

وقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أراهم كأنهم حنظلوا من أهلكي بدلائلهم؟ فقالوا: نعم». وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أراهم كأنهم لا أقرأهم؟» وقال أبو حنيفة: «ولم يقرأهم». وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أراهم كأنهم لا أقرأهم؟» وقال أبو حنيفة: «ولم يقرأهم». وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أراهم كأنهم لا أقرأهم؟» وقال أبو حنيفة: «ولم يقرأهم».

لكن استغف العسا في مشهوره، فمستهم في حديثه على طاعه. وهو
أمر حسنة، ومستم من فهم الأكثر أهت الأفتة. لأنه زعم أن الحاجة إلى الفت
هي الإمامة أنس إلى الحاجة إلى الفراء، وأيضاً فإن الأكثر من نصبة أنه كان
عمر الأفتة ضرورياً، وذلك خلافاً من عبد الله بن النوف، انتهى

فكان ما رآه من أبي حنيفة مخالفا لما تقدم من تعبي، قال في
التكثير: الأعظم أحق بالإمامة، ثم الأقر، ثم الأقرب، ثم الإنسان، قال في
التحريم: الإمام أحق بالإمامة، أبي ولي بعد، ولم يصرح بعدم
إمامته، إنما أحكام الصلاة، وفي الرابع: بدأ بصح صلاة وشيخها،
وفي الحديث: ليبدأ بالشقة، أحكام السريجة، وتقدم أبو يوسف الأقر أحدث
أمره، حينئذ يوم القيوم أقراهم، الحديث، وأجاب عنه في النهاية: أن
أقراهم كان أحسنهم، كانوا يتأخرون عما كانه تقدم في الحديث، ولا
فذلك في إيمان، فقدموا الأقر، ولأن العزة عظم إليه، لكان واحدا، وأما

وهي فتح القصر الثاني. وأحسن ما يثبت به لصحة حديث حماد بن عمار: «أبى بكر - رضي الله عنه - فليقبل ما قدس: وكان نداء من هو أقرب منه يدين قوله بفتح: فأمرؤكم أبي»، وكان أبو بكر - رضي الله عنه - أعلمهم بتأويل قول أبي سعيد: كان أبو بكر - رضي الله عنه - أعلمهم، وهذا آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم «التخلص» لأكثر على تقديم الأعمى، فإن كان مشحراً في عالم الأمر، لكن لم يذكر له حظ في غيره من العموم فهو أولى، وقوله: «الأمر» بحال السنين «مدهما» أحفظهم فبشر، وهو المشارة، والثاني أحسن ثلاثة باعتبار الجواب، انتهى مخصصاً.

قلت: وادّج الحاكم من حديث حماد بن عمار وبني مسعود أن يدي مرفوعاً: «يقوم العموم بتقديم معرفة» وإن كانا في الوجوه سواء، فافهمهم في الدين، فإن كانوا في الدين سواء، فأروهم. الحديث: «سكت عليه الأحكام والعسي» فلما اختصت الروايات في من غير الحق، فالأمر يرجح أجمل، والأعلم: لأن البعض يحتاج إليه في جميع أركان الصلاة بخلاف الأفراد، فإنها تحتاج إليها في ركن.

وحتى إن رسال عن القصر في من يريد العمود، إن سركم أن تغفل صلاتكم فليذكركم عنه، ذكرهم فبهم وفدكم فيما سنكم، من ركن عم، جرد، و: «ل في أروع الشاعبة من روضه المحتاجين» وعيد من إرادة الصلوة - رضي الله عنه -

وفان من العربي في الحديث الثاني لا خلاف أنه يلزم العموم أعلمهم، وكان من تقدم لا يقرأ، لا ما بعنهم، فلذلك جاء في الحديث: «أروهم»، وكان

٨٥١/٨٥١ - وَحَدَّثَنِي عَنْهُ (مَالِكُ) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ)

سفيان وإسحاق وأحمد بن حنبل والنسائي أخذوا بظاهر الحديث، وليس كذلك فإن الصلاة تنتقل إلى المكة أكثر من الثراء، وإلى هذا وقعت الإشارة في قوله: **يَعْلَمُونَ** فاعلمهم بالنسبة انتهى

قلت: ما نقلوه عن الإمام أحمد هو المخصوص في بعض فروعه، لكن المخصوص عن الإمام رضي الله عنه - ما في كتاب الصلاة - أنه إذا قال: ومن الحق لم يحب على المسلمين أن يعلموا حياضهم وأهل الدين، ولا أفضل منهم أهل العلم بالله تعالى الذين يحافظون الله ويراقبونه، وقد جاء الحديث: **إِذَا أُمِرَ بِالتَّحَرُّمِ رَجُلٌ وَخَلَفَهُ مِنْهُ هُوَ أَحْضَلُ مِنْهُ لَمْ يَزَالُوا فِي سَفَايَةٍ**، وجاء الحديث: **اجْعَلُوا أَمْرَ دِينِكُمْ بِأَمْرِ فُقَهَائِكُمْ**، **وَأَمْرَكُمْ بِقِرَاءَتِكُمْ**، **وَأَمْرَ مَعَادِ الْفُقَهَاءِ وَالْقُرَّاءِ أَهْلَ الدِّينِ وَالْفِعْلِ**، **وَالْعِلْمُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِينَ يَصُونَ بِصَلَاتِهِمْ وَصَلَاةٍ مِنْ خَلْقِهِمْ وَخَفَوْا مَا لَمْ يَمُرُّ مِنْ وَرْدِ أَنْفُسِهِمْ وَوَرْدٍ مِنْ خَلْقِهِمْ إِذَا أَسَاءُوا فِي صَلَاتِهِمْ**.

ومعنى **الْقُرَّاءِ** ليس على حفظ القرآن فقد يحفظ القرآن من لا يعمل به ولا يعياً بدينه ولا إقامة حدود القرآن وما حرم من الله عز وجل عليه فيه، وقد ساء الحديث: **إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْقُرْآنِ مَنْ كَانَ يَعْمَلُ بِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَقْرَأُ إِلَّا مَنَامَةً^(١)** بالناس المقدم بين أيديهم أعلمهم بالله وأحرفهم له، وذلك واجب ولازم لهم، وإن تركوا ذلك لم يزالوا في سفاهة وديار انتقاص في دينهم وبعد من الله ورضوانه ومن جنته، يرحم الله قوماً غنوا بدينهم وعسرا بصلاتهم، ففادوا حياضهم، وانزعوا في ذلك سنة نبيهم **ﷺ**، وظلوا بذلك القرينة إلى يومهم انتهى.

٨٥١/٨٥١ - (مالك، عن ابن شهاب) آخره (عن عطاء بن يزيد الليثي)

بينما يمشي رسول الله ﷺ جالس بين ظهري الناس إذا جاء رجل

(بينما رسول الله ﷺ جالس بين ظهري الناس) هكذا في الشيخ الموجودة من الهندية والعمورية والسيوطي والزيقاني إلا في حديثي «المتقون» وفيه: بين ظهري الناس، قال النحاس^(١) قوله: بين ظهري الناس هكذا الرواية فيه، والمعروف من كلام العرب بين ظهري الثامر انتهى. وقال السجستاني هو بين ظهرهم وظهرانيهم، ولا تكرر النون، ويبرأ ظهرهم أي وسطهم و«ظهرهم» انتهى.

وفي «المجمع» بين ظهرانيهم يفتح ظاء ومكسور هاء ويضع نون. أي أقام بينهم على سبيل الاستظهار والاستناد إليهم، ودلت ألف وبنون مفتوحة تأييداً أن ظهرهم لقامه وظهر ورواه. فهو مكسوف من جانيه ورجوانيته إذا قيل بين ظهرهم، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين تقوم مطلقاً، انتهى.

(إذا جاءه رجل) قال الزرقاني. هو عبيد بن مالك، ورد عليه ادخاظر من الصحابة^(٢) قال ابن عبد البر في «مجموعه»^(٣) الرجل الذي ضار النبي ﷺ في قتل رجل من المنافقين هو: عتيق، والمعاذ الغنوي إليه هوى مالك بن النخعي، ثم سابق حديث عتيق الذي أخرجه البخاري في «العلل»^(٤) في البيوت.

قال الدخاظر وأما قوله يدل على ما اتهمه من أن السراخر عتيق، وأعربت بعض السراخرين، فنقل عن ابن عبد البر أن الذي قال في هذا الحديث. ذلك معاذ، هو عثمان، أخذاً من كلامه هذا: وليس فيه نصريح بذلك،

(١) في نسخة ب.

(٢) «سفر» (١٠٦-١٠٧).

(٣) فتح الباري (١٠٦-١٠٧).

(٤) (١٠٦-١٠٧).

وقال ابن القيم في «البدعي»^(١) وأما سيرته بعد في العامين فإنه أمر أن يسير معهم ثلاثين ويكيل سفرهم إلى الله، وأن يجاهدواهم بالعلم والعدة، وأمر أن يعرف من سهم ويحفظ عيبتهم، وأن سابع ما يقول نبيهم إلى موسى، وقد أخرج البخاري في صحيحه عن حذيفة قال: إذا كان التقى على عهد النبي، فإن يومئذ هو أكثر بعد الأيمان، وهي رواية، إنما هو أكثر أو الأيمان، قال ابن القيم: نادى السامعون على عهد رسول الله فقاموا بكسنتهم، ولم يزلوا يلهووا، ولما من جاء بعدكم فإنه قد تم الإسلام على ظهره، فليس كثر سهم فيهم، ولذلك اختلف الحكم المألف والنسب، انتهى.

قال الحافظ^(٢)، والذي يظهر أنه حاشا لم يذكر في الحديث، وإب أن يكون نداف الحكم، لأن التقى إختيار الأيمان وإختيار الكفر، ووجود ذلك ممكن في كل عصر، ولما اختلف الحكم، لأن النبي لم يكن كان بأنفسهم وبشيء ما أظهره من الإسلام، ولو ظهر منهم اعتدال عدل، وأما بعد من أظهر شيئاً فإنه الواحد به ولا يترك لتسليمه التائب، لعدم الاحتياج إلى ذلك، انتهى.

هذا وقد وقع إخراج من سويده في وسط ذي القعدة سنة خمس وأربعين، وأوردوا الطائفة الأولى، ومن أبرزه سبيلهم في آخر ذي القعدة سنة ثمان وأربعين، وبه سويده ما سبيل في آخر المحرم سنة سبع وأربعين، والله الموفق لما يرضى، وبه تم الكتابات.

(١) ٢١، ١٤٤

(٢) فتح الباري (١٣: ٧٢)

٨٥/٤٠٢ - وحديثي عن مالك - عن زيد بن أسلم - عن
عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال: «الصلوة لا تجعل قبري
.....»

٨٥/٤٠٢ - أمالكا - عن زيد بن أسلم - عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ
قال: قال ابن عبد البر^(١): لا خلاف عن مالك في إسناده هذا الحديث، وهم
حاجت تحريم لا تكاد يوجد - قال - وزعم الزراري أن مالك، لم يتابعه أحد على
هذا الحديث إلا عمر بن محمد عن زيد بن أسلم، وليس بمحفوظ عن النبي ﷺ
سوجه من التوحيد، إلا بهذا الترجيح لا إسناده غيره، إلا أن عمر بن محمد
أسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، وعمر بن محمد ثقة، وقول:
«أسند عصب الله» الحديث محفوظ من طرق كثيرة صحيح - هذا كلام الزراري.

قال ابن عبد البر: مالك عند جميعهم حجة فيما نقل، وقد أسند حديثه
هذا عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو من ثقات أشراف
أهل المدينة، فأخذت صحيح عنه من يخرج ناظر أصيل وعنده من قال
بالإسناد، لإسناد عمر بن محمد، وهو ممن تولى زيادته، وله شاهد عند العقيلي
من طريق حبان عن حمزة بن المنبج، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه،
عن أبي هريرة - رضي الله عنه - رده: «الصلوة لا تجعل قبري وثناً، لكن الله
قوماً اتخذوا صوراً فيبيهم مساجد» كذا في الترمذي^(٢) و«الصور»^(٣).

«الصلوة لا تجعل قبري وثناً» قال المجدد^(٤) الوثني محركة: الصنم، جمعه
وثن وأوثان، وفي «المجمع»^(٥) - «الوثن» هو كل ما له حجة معروفة من الجواهر
أو الخشب أو المعادن، كصورة آدمي، والصنم الصورة بلا حجة، وقيل: هما

(١) انظر «شبهه» (١/٢٣)، و«الاستدراك» (١/٢٢٩).

(٢) (١/٢٢٩).

(٣) مجمع بعض الآثار (١/١٢٢).

يَعْمَدُ، اِشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ.

سواء، وقد يطلق اللون على غير الصورة، ومنه حديث عدي: «فلمعت عليه ﷺ وفي عني صليب من ذهب» فقال: «أنتي هذا اللون عنك» اهـ.

وقال الراغب: اللون: واحد الألوان، هو حجارة كانت تعبد، اهـ.
(يعبد) يبنه المجهول أي لا يجعل قبري مثل اللون في تعظيم النفس، وعودهم للزيارة بعد البدء، وسبق لهم نحوه في السجود، قاله القاري^(١).

فلت - والمراد هو ذلك الأخير لرواية ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُضَلَّى إليه، اشد غضب الله الحديث. قال الباجي^(٢): دعاؤه ﷺ أن لا يجعل قبره وثناً يعبد، تواضعاً والتزاماً للعبودية لله تعالى، وإقراراً بالعبودية، وكراهة أن يشركه أحد في عبادته. وعن مالك: أنه كره لذلك أن يدفن في المسجد.

(اشتد) استئناف، كأنه قيل: لِمَ تدعوا بهذا الدعاء؟ فأجاب بقوله: (اشتد غضب الله على قوم) وهم اليهود والنصارى، كما سيأتي، أراد بذلك هذاب قوم (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) وفي المتن عليه عن عائشة - رضي الله عنها -: أن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي لم يضر منه: «لئن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» وفي مسلم عن جندب قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تحلوا القبور مساجد، إني أنهاركم عن ذلك».

قال النووي^(٣): قال العلماء: إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر

(١) انظر: «مرفأة المفاتيح» (٢/٢٠٢).

(٢) «المصنف» (٣٠٦/١).

(٣) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٣/٥).

عنه تسلام وغيره متدبره، فلا يصلح الاستدلال به. وقال ابن حجر: أتم
الخارج إلى استحسان الصلاة عند غير إسماعيل بأنها تكره في السفيرة، وأجاب
بأن محلها في مقبرة منوشة لتعاضدها، وكله غفلة عن قولهم: ينشئ مقابر
الأسباء فلا يكره الصلاة فيها مطلقاً، لأنهم أحياء في قلوبهم، وعلى التناول
جواب غير صحيح لتصريحهم بكره الصلاة في مقبرة غير الأنبياء، وإن لم
نشر، لأن حاجز اللجاسة، ومخاطبة في الصلاة مكروهة سواء كانت موقوفة أو
حاملة أو تحت ما هو بالغ فيه.

وفي شرح الشافعي: اختلف في الصلاة في المقبرة، فكرهها جماعة، وإن
كانت لشبهة ظاهرة، كمكان طيباً، فلا حائيت، وقيل: بجوازها، وإن لم
يحدث أن الغالب من حال المقبرة اختلاف ترتيبها بصيغ المعنى وتحوّلها،
واللهي تحسبه يمكن. فإن كان المكان طاهراً فلا بأس، انتهى.

قال العيني^(١): ذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في السفيرة، ولم يفرق بين
الممنوشة وغيره، ولا بين أن يعرض عليها شيء - بقاء من التعاضد أم لا، ولا بين
أن تكون بين القبور أو في مكان مغرب عنها، كالحائيت والعتار. وقال أبو نوري: لا
يسلّى في حمام ولا مقبرة. إلى ظهور الحديث يعني قوله: **فَقَدْ**، فالأرض كدفاً
مسجد إلا بسفيرة والحمام. وذهب النووي وأبو حنيفة والأوزاعي إلى كراهة
الصلاة في السفيرة.

وفرق الشافعي - رضي الله عنه - بين السفيرة للممنوشة وغيرها فقال: (إذا
كانت محلقة التراب لم يحرم أسوان ومدينتهم وما يخرج منهم لم تحز الصلاة
فيها لتلجاسة، فإن فسي رحل في مكان طاهر منها أجزأته صلاته. وقال
الكرشي: أم السفيرة فالصلاة فيها مكروهة بكل حال.

(١) صفة الخارقي ٤١٠/٤٢٦.

قلت - وهو المرجح عند الشافعية في فروعهم - إذ صرحوا بعدم جواز الصلاة في المفبرة المنوشة، وبكراهتها في المنوشة، ولم ير مالك بالصلاة في المفبرة بأساً، وحكى أبو مصعب عن مالك الكراهة في المفبرة، كقول الجمهور، وذهب أهل الظاهر إلى تحريم الصلاة في المفبرة سواء كانت مقابر المسلمين أو المشركين، وحكى ابن حزم عن خمسة من الصحابة الثقات عن ذلك، وهم: عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس - رضي الله عنهم - أجمعين، وقال: ما تعلم لهم مخالفاً في الصلاة، وحكاها عن جماعة من التابعين.

قال العيني: قوله: لا تعلم لهم مخالفاً من الصحابة معارض بما حكاه الحطامي في «معانم السنن» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه رخص في الصلاة في المفبرة، وحكى أيضاً عن الحسن البصري أنه صلى في المفبرة، اهـ.

قلت: ما نقل عن مالك الإباحة أو الكراهة مطلقاً بخالفه ما في أبي جبي إذ فرق بين مقابر المسلمين والمشركين، وجعل حلة المنع في مقابر المشركين أنها بصفة خصت بأهل العذاب وسخط الله تعالى، قال: فشرع اجتنابها كما شرع تحريم مواضع الصالحين، ولذلك كان يتحرى عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - والدس بعده موضع صلاة النبي ﷺ فيعملون فيه، اهـ.

قال العيني^(١): وفي شرح الترمذي: حكى أصحابنا اختلافاً في الحكمة في النهي عن الصلاة في المفبرة، فقيل: المعنى فيه ما تحت مصلا من النجاسة، وقد قال الثراعي: لو فرش في المجزرة والعزبة شيئاً، وصلى عليه صحت صلاته، وبقيت الكراهة كونه مصلياً على النجاسة؛ وإن كان بينهما حائل، وقال النقاضي حين: إنه لا كراهة مع الفرش على النجاسة مطلقاً،

(١) - معناه العاري (٣/ ٢٢٦).

وحكى ابن الرقعة في «الكمالة»: أن الذي دل عليه كلام الغاضي أن الكراهة لحرمة المولى.

وعلى كل تقدير من فإبر المميز فينبغي أن يقرأ بالكراهة بما إذا حاذت الميت، أما إذا وقعت من القصور حيث لا يكون تحته ميت ولا جاسة، فلا كراهة، إلا أن ابن الرقعة بعد أن حكى المصنفين السابقين قال: لا فرق في الكراهة بين أن يصي على القبر أو يحابه أو إليه، نعم.

وفي «البدائع» قيل: إنما نهى عن ذلك لما فيه من التشبث باليهود، كما يدل عليه لفظ الروايات، وعنى هذا تحوز الصلاة ونكرو، وقيل: معنى النهي أن الشك لا تخلط عن النجاسات، لأن الجهال يستترون بما شرف من القصور، فيبولون ويتوطون خلفه، فعلى هذا لا تحوز الصلاة لو كان في موضع يمشون ذلك لا اعتماد طهارة المكان، اهـ.

وفي «شرح المنهاج»: علته محاذاته للجاسة سواء ما تحته أو أمامه أو بحابه، ومن ثم لم يقتض الكراهة بين المنبوسة لحائل وغيره، ولا من المقبرة القديمة والجديدة، وتنطى الكراهة حيث لا معافاة، وأما مقبرة الأنبياء فلا تكره الصلاة فيها، لأنهم أحياء في قبورهم، فلا جاسة، والنهي عن اتخاذ قبورهم مساحداً لا ينافي ذلك، خلافاً لمن زعمه، لأنه يعتبر مهنا قصد الاستقبال، على أن استقبال غيرهم أيضاً مكروه، كما أفاده خبر: «ولا فصلوا إليهم» فثبت الكراهة لثبوت الاستقبال، ومعافاة النجاسة، وهذا الثاني مستحب في الأنبياء، اهـ.

قلت: وحجة الجمهور في جواز الصلاة مع الكراهة ما تقدم في الصلاة في أعطان الإبل المتعارض بين روايات المنع وعصوم قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وظهوراً» كما بطل ذلك، واستدل البيهقي بقوله ﷺ: «جعلت لي الأرض طيبة ظهراً ومسجداً» وأما رجس أدركه الصلاة صلى حيث كان، وأخرج عن ابن حريج قلت لافع: أكان ابن عمر يكره أن يصلي وسط القصور؟

٩٦/٩٠٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ
.....

قَالَ: لَقَدْ صَاحَبَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَسَطَ الْبَيْتِ -
وَالْإِمَامُ يَوْمَ ذَلِكَ عَلِيٌّ عَائِشَةُ أَتَتْهُنَّ بِرَبِيعٍ، وَحَضَرَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا - وَأَخْرَجَ الْبَغَايَ فِيهِ مَوْصُوعًا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ بَيْنَ
مَا بَيْنَ يَدَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْقُرْبَاءِ - الْقُرْبَاءُ - وَلَمْ يَأْمُرْ بِإِسْرَافِهِ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: " الْحَدِيثُ الْمُسْتَحَبُّ: "مَعَّلَمْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْحًا"
وَطَهْرًا، وَهِيَ حَصْبَةٌ نَصَفَتْ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، لَا يَسْتَشِرُّ مِنْهَا
إِلَّا - دَفْعَ الْحَسَةِ وَالْمَنْفَعَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ الْغَيْرِ، وَلَكِنْ حَدِيثُ سَوِّدٍ
ضَعِيفٌ، حَتَّى حَدِيثُ السَّبْعَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَرُدُّ السُّنَنُ عَنْهَا، لَا يَصِحُّ عَنْ
الشَّيْخِ يَحْيَى، الْمَرَاغِمِ الَّتِي لَا يَصِحُّ بِهَا ثَلَاثَةٌ عَشَرَ مَوْضِعًا، ثُمَّ لَطَفَ فَارَاجُ
بِهِ

٩٦/٩٠٣ - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ (عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ لَبِيدٍ
الْبَصْرِيِّ) أَنَّكَ فِي السَّخِ الْهَنْدِيَّةِ مِنَ السُّنَنِ وَالشَّرِيحِ، قَالَ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
كَذَا قَالَ يَحْيَى، وَهُوَ غُلَطٌ بَرُّ، قَدْ هُوَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ ثَرْيَاحٍ، لَا يَحْفَظُ إِلَّا
نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرُدِّ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَلَا مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ شِهَابٍ إِلَّا عَنْ
مُحَمَّدٍ بْنِ ثَرْيَاحٍ، هـ.

وَكَمَا قَدْ غَبِرَ مِنَ الشَّرَاحِ: ابْنُ يَحْيَى وَهُوَ فِي ذَلِكَ، فَخَلِّمْ مَتَى أَنَّ التَّحْيِ
فِي رَوَايَةِ يَحْيَى مُحَمَّدٍ بْنِ لَبِيدٍ وَإِنْ كُنَّ غُلَطًا فِي نَفْسِهِ، فَمَا يَوْجَدُ فِي السَّخِ
نُصْرَةٍ لِمَا مُحَمَّدٍ مِنْ ثَرْيَاحٍ، وَغَيْبُهُ عَنْ الثَّرْقَانِي لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، وَلَعَلَّهُمْ
أَرَادُوا تَصْحِيحَ الْغُلَطِ، وَمَا كَانَ مِنْهُمْ لِيهِمْ

(١) مدرسة الأمويين (١١١/٩٦)

(٢) مائة (١١١/٩٦)

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَالِكٍ

... في «خواهر الأصول»: إنا نلح في رواية نحن أن تعريفه، فقال ابن سيرين: برزبه شمس مسحة، وهو الأثرين رويته عن النضوب، وأنه الإصلاح في الكتاب مخوذة العظم، وصورته تقريره عن حاله مع الضبيب عليه، وبين النضوب في الحسية، أم

وهكذا في «التحريم» المروي: فإن السبوطي: فإن ذلك اجمع للمصلحة، وأنشأ لمصلحة، وقد أنشأ من يظن أنه وجه صحيح، وهو فتح داره أنغير الحشر عاد من ليس بهل، أم.

... علم، فإن الله لم يترك عن يحيى محمود بن نسي، كان إلفاؤه والسياسة عنه أنشأ بالعراق، وتقدم برحلة محمود بن أبي في صحنه، ومحمود بن الربيع بن سراقفة، فحضر عن الأنصار من بني عبد الأشهل، وقيل من الحديث بن الحريج، وقيل: من بني صالح بن عوف معذوف في أهل المدينة مات سنة ٧٩هـ، وقد ٧٢ سنة، وقيل غير ذلك، فلا في مرجح جامع الأصول: قال الخط: صحابي شعير، عن رويته عن الصحابة.

(أ) عتار: بكسر التمهلة، ويحور صمد ويكون العوجية، فانه النحوي (١) وقرئاني. وفي أرجل جامع الأصول في رحلة محمود كسر النحوي التهمة ويكون النساء، وإنشاء أنه وحدة والسر لأن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصاري الحزبي الناصر يروي عنده الجمهور، ولم يذكره من إسماعيل منهم، ذكر بن سعد، أن النبي ﷺ ألقى به وبين عمر، رضي الله عنه، مات في خلافة معاوية، كما في الإضافة. قلت: وفي رواية البخاري في السجدة في السبوط: أن عبد بن مالك، وهو من أصحاب النبي ﷺ من شهد بدوا من الأنصار، الحديث صحيح في شهادته شرأ.

(١) النحوي من سد اسم الرجال، (١٠٤).

.....

ثم قال أكرمائي: الفقهاء أنه يرسل، لأنه لا حرم أن محموداً يبيع من عتاق، ولا أنه رأى ببيع ذلك، لأنه كان صغيراً عند وفاته رحمه الله، قال المجتبى رحمه الله: وقد وقع نصريحه بإماعه عبد أبي عوانة، فيكون رواية الصحابي عن صحابي. هذا إذا لم يجم فومه وهو أقصى أني حين لقبه محمود وسمي به المحدث، لا حين سؤاله النبي ﷺ بل كان له ذلك رحمه الله، كما سطره الترمذي رحمه الله تبعاً لمقدمه، وذكر الروايات المختلفة في ذلك، وفي حجة لجواز إمامة الأعمى.

قال ابن حجر: لا إجماع فيه، إنما النزاع في أنه أولى من البعير أو

وقال "شوكاني"^{١٢}، صرح أبو إسحاق العبري والعراقي، بأن إمامة الأئمة أفضل من إمامة النصارى، لأنه أكثر خشوعاً من النصارى. لما فيه من عمل تطالب بالمحرمات، ورجح العصر أن إمامة النصارى أولى لأنه أشد توفيقاً للنجاة.

قال: هي والذائع^(١٤) من يصح الإمامة هي الحجة كل عاقل مسلم، حتى تحوز إمامه العبد والأعرابي والأعمى وبك الزنا والفاسق، وهذا قول العامة، وقال مالك: لا يجوز الصلاة خلف الفاسق، لأن الإمامة من باب الأمانة، فإنما هي خائفة.

وزاد و اولاد بیست و دو تن بودند که در میان آنها هجده نفر را صاحبان کتب و اوصافه کتابین عصر

$$d(\{A_j\}^n) = \sum_{j=1}^n d(A_j) + \dots + d(A_n) \quad (1)$$

(۲) مشر نور محمد خان، ۱۹۵۹ء۔

$$A_1 A_2 \cdots A_n = A_1 A_2 \cdots A_n \quad (7)$$

1747. 13 (2)

وَأَنَّهُ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنِّهَا تَكُونُ الظُّلُمَةُ وَالْمَطَرُ وَالسَّبِيلُ،

- رضي الله عنهما - وغيره، والتابعون اختدوا بالحجاج مع أنه كان أفسق أهل زمانه، حتى كان عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - يقول: لو جاءت كل أمة بعينيتها وحننا بأبي محمد فلقبناهم، وأبو محمد كية الحجاج.

وروي أن رسول الله ﷺ استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة بالسدينة حين خرج إلى بعض الغزوات، وكان أعمى، ولأن جوار الصلاة مشعل بأداء الأركان، وهؤلاء فاندون عليها، إلا أن غيرهم أوتى لأن مبنى الإمامة على التفضية، ولذا كان رسول الله ﷺ يوم غيره، ولا يومه غيره. وكذا كل واحد من الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - في عصره، ولأن الناس لا يدعون في الصلاة خلف هؤلاء، فتؤدي إمامتهم إلى تقليل الجماعة، وذلك مكروه.

ثم قال: والأعمى يوجهه غيره إلى القبلة، يصير في أمره انقبلة مقتدياً بغيره، وربما يميل في خلال الصلاة عن القبلة، ألا ترى إلى ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كان يمنع عن الإمامة بعدما كف بصره، ويقول: كيف أؤمكم وأنتم تعدونني، ولأنه لا يمكنه التوقي عن النجاسة، فكان البصر أولى إلا إذا كان في الفضل لا يوازيه في مسجده غيره، فحينئذ يكون أولى، ولذا استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم، اهـ.

(وأنه قال) يوم الجمعة كما في رواية الطبراني، وفيه: أنه أثناء يوم السبت، قاله الحافظ (الرسول الله ﷺ) ظاهره مشافهة، وهو ظاهر رواية البيهقي: «أنه أتى رسول الله ﷺ، وفي رواية لمسلم: أنه بعث إلى النبي ﷺ فيحمل أنه نسي إتيان رسوله ﷺ بنفسه مجازاً، والأوجه أنه أثناء مرة، وبعث إليه أخرى. إما مقاصداً وإما مدحاً».

(إنها تكون) مواقع له من الحضور في المسجد الذي يؤم فيه، وعن شهرد صلاة الجماعة، ثم ذكر أربعة مواقع، وإن كفى كل واحد منها في عذر ترك الجماعة ليبس كثرة موانعه، فقال: (الظلمة والمطر والسيل) يعني سيل الماء في

بأن رجل دخل مسجد في يوم من الأيام فوجد الله في ثوبي مكانا أتخذته
مكنا، فوجدته رسول الله ﷺ قد أخذ

أرادني، وفي رواية أخرى: وأنا أمشي بقومي، فإذا بكنت الأمط، قال أبو ذؤيب
الأنسي يبي وبهم، ثم استمع أن النبي ﷺ قد أخذ به، فأصلي بهم (وأن رجل ضرب
العصا في عافيه، فإذا عصي أطلق عليه ضرب من غير تعبد، قاله أبو عمر^(١)، وفيه
إخبار السري عن عهده من عاهته، وليس يكون من التكويد (فصل في رسول الله
في بني مكاء) بالنصب على الطرف، أي على نزع الخافض، أي في مكان (أنخذ)
بأنحرم في جوار الأمر بالرفع، وأنخذ في محل نصب صفة مكاناً أو مستألفاً لا
محلي بها (مضني) بالميم موصداً للصلاة، وفي النسخ بعض النسخين ومجايد
الخاصين، وكان ابن عمر رضي الله عنهما ينسوي مواضع صلاته يتفق، وفيه
أيضاً حواشي أخرجة موضع معين للصلاة.

ولا يخالفه ما أخرجه أبو ذؤيب عن عبد الرحمن بن سبل، مرفوعاً:
«الشيء أن يوطئ الرجل المكان في المسجد كما يوطئ البعير» لأن النهي
ويخص ما يؤذي إلى الثراء والسجدة، كما جزم به العيني^(٢)، أو يحل الاحتسار
كما في «أحرق» إذ قال: ويكره تخسيس مكان في المسجد لنفسه لأنه يجرى
بالخسار، أو الثراء بالنهي إبطان المسجد، فإن المسجد ثم تبن للأبطال كما
حكاه ابن وهب أو هو مذهب، ومن المسجد لثلاً بزاحم من ميقه، فإن بين
مدح من سئل، كما احتاره الشيخ في «النداء»، وهو الأوجه عندنا، وقيل غير
ذلك، ويؤيد حديث كتاب أمره ﷺ أن يثبي المسجد في الثوب.

(قال: فجاءه) أي بيته (رسول الله ﷺ) ومعه أبو بكر وعمر وغير من
أصحابه كما في الروايات التي ذكرها الحافظ^(٣)، وفيه أنه من دعا من

(١) إسناده صحيح المرفوعي (٣٥٩/١).

(٢) إسناده صحيح، نظري (١٢٩/٣)، وضعه البخاري (١٥٢٢/١).

(٣) فتح لما ي (١٠٩/٢٢٦).

٩ - كتاب قصر الصلاة في السفر (٢٥٦) باب (١٠٣) حيث

سئل: "عن أحمد بن أبي أسلمي ٩ ، فصار به إلى مكان من البيوت ،
فصلى فيه ركعتين ، ثم أتته الصلاة ؟"

أجابه البخاري في ٨ - كتاب الصلاة ، ٢٦ - باب المساجد في البيوت
وصلى في ٢ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٤٢ - باب الوحدة في
التنزه ، عن جماعة بهذا الحديث ٢٦٣

أصله أن سيء سراً به ، أنه أن يجيب إبه إذا أمن المصلي (فتاوى) أن
يجب أن يصلي من تلك (فتاوى) عند (هذا) (إلى مكان) معن (من البيت)
أي إلى موضع يجب أن يتنزه مصلح ، وفي رواية ثالثة : "فلم يجلس حين
دخل البيت ، ثم قال : "يجب أن أمني من بيتك" وأثبت أنه إلى ناحية من
البيت ، فقام فكرر ، وهذا خلاف ما وقع منه بيده ، فابكة اجلس فأكل ثم
صلى لأنه هناك دعي إلى طعام ، فبدأ به ، وهذا دعوى إلى الصلاة بدأ بها
(أصلي في رسول الله) وفي رواية ثالثة : "قام فكرر ، فبدأ فبدأ ، فمضى
ركعتين ثم سلم"

وفيه حجة مشهورة في إمامه السائر ، وقال إسحاق : لا يصلي أحد
صاحب الشهادة وإن أوفد صاحب الميزان ، لحديث أبي عطية ، قال : كان
عائذ بن حريث يأتيت إلى مصلاي هذا ، فأقيمت الصلاة ، فذلا له القوم
فصلى ، فقال له : "فأما أنتك يصلي بكم ، وما حدثكم لم لا أصلي بكم؟"
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "من زاد قوماً فلا يؤمنهم ، ولم يؤمنهم رحل منهم"

قال ابن بطلان : لا خلاف بين العلماء أن صاحب الزمان أولى من
الزائر ، وقال ابن بطلان : لا أحد فيه خلافاً ، وجمع بين حديث غدير بأنه
محمود على الزمان ، وذلك على غيره ، وقال ابن بطلان : جعلت منك إسناد

١١ قال ابن عبد البر : أدخل مالك هذا الحديث من الذي فيه ، رحمه الله ، سئل أن
معنى هذا الحديث مخالفة للذي فيه ، (المحدثون) ١٠/١٢١

ليس مائة، وإنما عطية مجهول يرى عن مجهول، وصلاة النبي ﷺ في بيت عثمان مختلفة له، وكذا ذكره المصنف في الحديثين^(١) وفيه نظر. وقال ابن تيمية: أكثر أهل العلم على أنه لا بأس بإعادة الزاير يأنذ وجه القول.

وقال المحقق^(٢) إن عموم النبي محصور بما إذا كان الزاير هو الإمام الأعظم ولا يكره. وكذا من أدل أنه صاحب المنزل، وهي الحديث أيضاً أن البعض من الأعداء المبيعة ترك الجماعة وقد فرغ النبي ﷺ، ويعتقد حديث ابن أم مكتوم في مسنده وأبي داود وغيرهما أنه سأل النبي ﷺ: إني رجل منير البصر، شافع الناس، وكفى ذلك، لا يلاومني، فهل لي بحصة أن أصلي في بيتي؟ قال: هل تسمع النداء؟ قال: نعم، قال: لا أبعدك رخصة.

قال الشيخ في الزيل^(٣) الحديث بعارضي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ عَلَى أَلْسِنَةٍ حَقٌّ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَاءَ بِكُم مِّنْ قَوْمٍ يُنَادِي بِالنَّبَاِ أَجْمَعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْمَحْضُورَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُ الْمَسْجِدِ، وَاجِبٌ أَنْ مَعْنَى جَوَابِهِ: لَا أَحَدٌ لَكَ رَخْصَةٌ أَيَّ مِمَّا يَحْرُمُ التَّنْفِيسَ، وَسَكُنَ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ، أَوْ يَكُونَ حَصَّةً، فَلَهَا وَفَّعَ عَيْنٌ، فَلَا يَمُوهُ أَهْلُهَا.

وقرب، منه ما في الحوي، إذ حال أحباب عبد الجبهور أنه سأل: هل لي رخصة أن يصلي في بيته، وتحصل له فضيلة الجماعة؟ ويؤيده أن حضور الجماعة يندفع ما عذر بإجماع المسلمين، وذلك من أنسنة حديث عثمان، قال

(١) إحداهما القدوي (١١٢/٢)

(٢) مع المأخوذ (١١٢/٢)

(٣) (١٣٦/٢)

(٤) سورة النور الآية ٦١

(٥) سورة الحج الآية ١٨

١٠٤/٨٧ - وحفلتني نصر مائت، نحن أني سباب، من

حكاية بن محمد،

ابن رسول، وأصاب عنه بعضهم بأن النبي ﷺ علم أنه موسى فلا فائدة،
 فنددوا به، كما هو مشاهد في بعض النسخ، انتهى.

قال ابن النعمان: ما روي عن أبي بكر بن محمد بن محمد، ولا أحد لك رحمه،
 تحصلت له فضيلة واحدة من غير حصولها لا الإيعاب على الأعمى، فإنه لا
 رخصت بعض في تركه، انتهى.

١٠٤/٩٧ - مالك، عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال: لا
 السجدة (من تميم) إلا عاصي السارني المادي من معاوية
 السارني، كما عليه أهل الرجال قاطبة، لكن قال علي بن النعمان:
 عاصي بن نعيم بن غرة بن عمر السارني السجدي، سمع يروي، قال: أبي روح
 السجدي، كان لي جسر سب، وحكاية الحافظ هي: "يروي" برواية أبو حمزة،
 قال ابن رسول: بعد ذلك، كنت مع السب، وقال في "النفس" في: إن له
 ربه، واحتلت أهل الرجال في اسمه وأنه نعم اختلاف كثير.

قال الحافظ في "التدريج": عاصي بن نعيم بن حمزة السجدي، وكذا قال
 في "التدريج"، وأما في "الخلاصة" و"التحريض" وذكر الحافظ في
 "الإصابة" لفظ: قيل: ونسب إلى الأكثر أنه من ربه، فذلك تميم بن زيد
 الأنصاري قاله عاصي، وأنه من الله بن زيد بن حاتم السارني في قول الأكثر،
 أن: هو أخوه لأبيه، وأما أخوه فهو غرة بن عبد عمرو بن عطاء بن حمزة،
 وبذلك جرم النبطي فيما لا من عند، وقال ابن حبان: سمع يروي السجدي له
 نسخة رخصت عليه، انتهى.

وحكاية في "إجماع" جامع لأصناف: فذلك عاصي بن نعيم بن زيد بن

والسنة كلاًهما من رسول الله ﷺ، وهم مدالان مترادفان، ويجوز أن يكون
واضحاً حالاً من الصغير الذي هي مستقلة، فليس هذا يكون حالاً
هناك. راجعت الروايات في وضع إحدى الترجيع على الأخرى مستقياً،
فحدثت الباب يدل على الحواز.

وفد أخرج مسلمة^(١) وغيره عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ نهى
أن يقع الرجل إحدى رجله على الأخرى، وهو مستلق، ولأنه ذلك احتلت
العلماء في هذا الباب، فذهب ابن سيرين وسأله وطاووس وابن عمر
إلى أنه بكرة ربيع إحدى الرجلين على الأخرى، ورزى ذلك عن ابن عباس
وكعب بن عجرة، وحائهم آخرون، فقالوا لا بأس بذلك، وهم: الحسن
الصبري وشمس بن سعيد بن المسيب وأبو حمزة ومحمد بن الحسن، ويروى عن
أسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وأبيه عمر بن الخطاب وعثمان وابن مسعود
وأبي بن مالك رضي الله عنهم، وقد حكى الحنفية الأثر عن هؤلاء برواية
ابن أبي شيبة، وأبو مالك الحنفي من المتأخرين، وقال: البيهقي أن ذلك
مستوخ، أو يقال: إن لغة البيهقي يدور العورة، فإن الأزار بها ضاحك، فإذا كان
لأبيه إحدى رجله فوق الأخرى فليس هناك فرجة تغطيها عورة.

قال ابن القيم^(٢): وإثباتي أولى من إجماع الجميع، لأنه لا يثبت بالاحتكام،
ومعنى جرم به البيهقي والغوري وغيرهم، من الحديثين، وجزم ابن بطال ومن
فته أنه مستوخ، انتهى.

ويقال: ربما كان أن يكون استباح فعل ذلك فيمروء، أو كان ذلك غير
محظور جماعة، فخلص رسول الله ﷺ في إجماع كان على خلاف ذلك من

(١) أخرجه مسلمة (٢٠٩٩) وأحمد (٣٢٩٠٣) وأبو داود (٤٨٩٤١) والترمذي (٢٧٦٧).

(٢) فتح الباري (١/١٥٦٣).

وحدثني عن شريك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب بن
المنسيب، أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان - رضي الله
عنهما - كانا يفتلان ذلك.

التريع والاحتيا، وحلقات الوزار والواضع، فانه العيني^(١). رمال المازري إلى
أن الجواز مخصوص له ﷺ، لكن أشكل بما سألني عن عمر وعثمان - رضي الله
عنهما -

(سالك، من ابن شهاب) الزموي (مر سعيد بن المسيب أن عمر بن
الخطاب وعثمان بن عفان) - رضي الله عنهما - (كانا يفتلان ذلك) قال
أبو عمر^(٢): أردت المرفوع بفتحهما، كأنه ذهب إلى أن نهيه منسوخ، فاستدل
على نسخه بعملهما، وأقل أحوال الأحاديث المتعارضة أن تسقط، ويرجع إلى
الأصل، والأصل الإباحة، حتى يرد منق بذليل لا معارض له، انتهى.

قال الزرقاني^(٣): ولا يتعين ما قال، بل يجوز أنه إشارة إلى أن النهي
للتنزيه، أو حيث خشي ظهور العمرة، فهو كان للتحريم أو مطلقاً لم بعمله
الخليفتان، وزاد الحميدي عن ابن مسعود أنها بكر الصديق - رضي الله تعالى
عنه - انتهى.

وسط العلامة الطحاوي الكلام في ذلك، وذكر أولاً حديث جابر بخمسة
أوجه أو ستة، ثم ذكر الروايات والآثار الدالة على الجواز، ثم قال: قد جاء
ما ذكرنا في الفصل الثاني من إباحتها باستعمات رسول الله ﷺ، فاحتمل أن
يكون أحد الأمرين قد نسخ، فلما وجدنا أبا بكر وعمر وعثمان وهم الخلفاء
الراشدون المعهودون، على قريتهم من رسوله ﷺ وعلمهم بأمره، قد فعلوا

(١) نسخة الفاري (٣/٥٢٩).

(٢) الاستذكار (٦/٢٢٥).

(٣) شرح الزرقاني (١/٣٥٣).

ذلك بعد، بعضهم أصحابه حبيفاً، وفيهم أنفي حديث راجع إلى الأول، فلم يذكر على ذلك أحد منهم، ثم فعله ابن مسعود وابن عمر وأبو أمامة بن زيد وابن مسعود ثم يترك عليه منكراً، ثبت بذلك أن هذا هو ما عليه أهل العلم من هذين القولين المتعارضين، وبطلان ذلك ما جاءه

وفق روى عن الحسن بن علي ذلك ما يدل على غير هذا المعنى، فأخرج عنه، قبل المحبس، قد كان يكره أن يضع الرجل إحدى رجله على الأخرى، فقال المحبس ما أخذوا ذلك إلا عن اليهود، فيحتل أن يكون ذلك من شريعة موسى عليه السلام كراهة ذلك الفعل، فأمر رسول الله ﷺ على شريعة النبي الذي كان معه، ثم أمر رسول الله ﷺ بأدلة ذلك النص، وقد روي عن الحسن أيضاً أنه قال: إنه كره ذلك أن يجمع بين يدي القدم محدثة أن يكشف حال الغنوي، والنوحة الأولى غنوي أشبه عن هذا

• دل الماحي ^(١)، يمكن الجمع بينهما بوجوه،

أحدها: أن يختص النبي ﷺ بذلك في المسجد، إذا لم يفعل غيره ونحوه، رضي الله عنهما، وذكر ذلك غيره، مع عدم الخلاف بينهما، دل على حواشي القدر، وثمة

والثاني: أن الجمع هنا جازم، وهو أن يقرأ إحدى رجليه ويضع عليها الأخرى.

والثالث: أنه ينبغي أمر عليه الموت وحده، لأنه يؤدي إلى كراهة العزلة، على أن من لم يضع الجمع لكان حديث كرمي الموتى، لأنه رايه اتك، وأحد الحسابات به واجبات العمل به دليل على صحته، وقد حكاه وإن كان أحدهما باسماً للأخر، فبحر الإباحة هو الجمع للإجماع، بعد نفي ذلك عن حوزة، انتهى مختصراً

وأنشع حروفه. فمبني من يسأل، كثير من يعطي،

يُحدِّثُ ورد عن أبي هريرة مرفوعاً: «أعربوا القرآن واتبعوه غرضه»،
وغرضه: مريضه وحدوده. قال النجاشي: «تعدد بالفرائض المتأورات،
ونحن نحدود تسببات، أم الفرائض العبرانية والأحكام الشرعية، أو منطق
الفرائض المقررة وما يطلع عليه من الحدود، أعني التناقض والتشويق
العرفاني، هـ.

(ونشيع حروفه) ذلك الزرقاني^(١) شياً قليلاً: لا يجوز حمله على
طاهره، لأن ترك الحروف لا يحسم من أن يزيد من نحو ألف ولام، أو برز
ثعابه، وفي تشبيح أحد الأمرين من من حفظه، ونم رد أن فضلاً التصحفة
يُحسمون حروفه، (إذ لو ضيعوا لم يصل أحد إلى معرفة حدوده، إذ لا يعرف
ما تضمن من الأحكام، لا من قوا الحروف، وعرف معانيها، وحمله على
مفصلي هذا الزمان من المناقض وغيره بأنهم لا يقرأونه، وإن التزموا أحكامه
خوف من الصحبة الفضلاء.

والأوجه عندي: أن الحديث عام لا يختص بالمتعلمين وغيرهم، ولا يُغذ
في ذلك، فإن القراء في العهد الأول كانوا في رشح من القراءة بسعة أحرف،
ولقد اختلفوا في مواضع، ولا يكر ذلك أحد، وليس معه أنه لم يكن محافظاً
على حروفه أحد، بل الحكم باعتبار الأكثر، فهم لذلك اختلفوا كما هو إلى
محافظته تنظيره ألتداهما من محافظة الحروف، والإظهار والإعجاز، وغير
ذلك. وقريب منه ما قلناه السيموطي: «المحافظون على حدوده أكثر من
المحذون عنى لتوسيع في معرفة أنواع التواتر، وقال النووي: فيه أن تعلم
حدوده واجب. وسقط حروفه في التواتر السبع مستحب».

(قليل من يسأل) الناس المال لكثرة المتعقبات أكثر من يعطي المال

(١) أنشع الزرقاني (١٣٥٦/١١).

يصلون فيه الصلاة، ويستمررون^(١) الصلاة، سادون أفعالهم من
 اسم يجر

لكثرة الاعتصافين، وهذا وصف لأغلب ذلك الزمان بالصدق، التفضل
 والاعتناء، ووصف لعقرائهم بالتصبر وغنى النفس والكفاية، وقيل: أراد من
 بذلك العلم لأن الناس حينئذ كانوا كهم قفيا.

(يطيلون فيه الصلاة) فإن أصل الصلوات طول القنوت ويصبرون مصم
 أوله وكسر الصاد من أقصر وبفتحها من قصر (فمه الخطبة) قال
 أبو عم^(٢): كان يتلو باسم ذلك ويضعه، وكان يحط بكلمات قليلة عليه،
 روى الشيخون بنحو ما هنا، إنما يعني ما حفظ وذلك لا يكون إلا مع التمهيد، وفيه
 معنى آخر أن الخطبة وعط والصلاة محمل، يريد أن عبادهم كثير، ورعظهم
 قيل: قاله الزرقاني.

قلت: وقد روى عبد مسلم وغيره: «أنه يتلو لا يصل السرعطة يوم
 الجمعة، إنما هي سمات بسم الله» ومن عذر رفته: أن ملوك صلاة الرجل
 يقصر خطبته، مثله من صعد، فاصبروا الخطبة، وأطيلوا الصلاة، (يبدون) من
 الردى^(٣)، بضم اليم، وفتح الياء، أي يبدون (فيه أعمالهم) الأفعال وإن كان
 النطق والفعاء في أصل كلام العرب على كل عمل من سر وعلو، إلا أن لمراد
 به هذا، أقبل الخواص، يعني إذا عرض لهم صل بر رهوى بدأيا بعمل اليوم
 وقدمه على ما يهودون، وقال أبو عبد: فملك هو مثل قوله تعالى: «فوقال لا
 فهمم تحزنا» الآية، فإذا كانوا في أشغالهم وسادوا نداء الصلاة قائما إليهم
 وتركوا أعمالهم، ونحو السوى، يعني إذا عرض لهم عمل من أعمال اليوم
 وهوى، بدأوا بعمل الخير وهندوه على الهوى، ويحتمل أن يكون المراد بالهوى

(١) أي في سجدة واحدة.

(٢) أي: لا يستكملون (٣٤٦/٦).

(٣) شرح الزرقاني (٣٤٦/٦).

٩ - كتاب قصر الصلاة في السفر . (٢٥) باب

حديث (١٠٩)

لَمْ تَقْبَلْ مِنْهُ، لَمْ يَنْظُرْ فِي شَيْءٍ مِنْ تَحْصِيهِ.

ورد في معناه حديث مرفوع عن أبي هريرة

أخرجه أبو داود في: ٢ - كتاب الصلاة، ٩٤٥ - باب قول النبي ﷺ: «صلاة لا تسبها صاحبها» ثم من تنوعه

والترمذي في: ٢ - كتاب الصلاة، ١٨٨ - باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة.

والنسائي في: ٢ - كتاب الصلاة، ٩ - باب المحاسبة على الصلاة.

وابن ماجه في: ٥ - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، ٣٠٢ - باب ما جاء في أول ما يحاسب به العبد الصلاة

لم تقبل عنه لم ينظر في شيء من عمله) وقد روي عن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص: «من حافظ على الصلاة كانت له نوراً وبرهاناً، ومن لم يحفظ كان مع فساد وهوان». وقال أبو عمر^(١) بعد حديث الباب: «هذا لا يكون رأياً بل توقيفاً، وقد روي معناه مرفوعاً من وجود

قال الزرقاني^(٢) تبعاً للسيوطي: «أقربها إلى لفظه، ما أخرجه الضريبي في الأوسط» وصححه انضباء عن أنس رفعه: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، فإن صلحت صلح له سائر عمله، وإن فسدت فسدت سائر عمله» وأخرج أبو داود^(٣) وابن ماجه والترمذي واللفظ له عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن أول ما يحاسب به يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر، وإن انتقص من فريضته شيء قال امرأ تارك

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢١) والنسائي (٤١٣) وابن ماجه (١٠٧٩).

(٢) شرح الزرقاني، (٣٥٥/١).

(٣) أخرجه أبو داود في الصلاة (٩٦٤)، وأخرجه ابن ماجه (١٤٢٥)، والترمذي (٤١٣) والنسائي (١١/٣٣٢).

ونعالي: انظروا هل لعبدني من تطوع، فيكمل بها ما انتقص من الفريضة، ثم يكون سائر عمله مثل ذلك^(١).

وروي الحاكم في «الكنز» عن ابن عمر مرفوعاً: «أول ما يرضى الله على أمتي الصلوات الخمس، وأول ما يرفع من أعمالهم الصلوات الخمس» وأول ما يسألون عن الصلوات الخمس، فمن كان ضيق شيناً يقول الله تعالى: انظروا هل تجدون لعبدني نافلة؟^(٢) الحديث بطوله.

قال ابن عبد البر^(٣): ومعنى ذلك عندي فيمن سها عن فريضة أو نسيها، أما تركها عمداً، فلا يكمل له من تطوع، لأنه من الكبائر. لا يكفر بها إلا الإتيان بها، وهي بونه، قاله الزرقاني.

وقال ابن العربي^(٤): يحتمل أن يكمل له ما نقص من فرض الصلاة، وأعددها بفضل التطوع ويحتمل ما نقصه من الحضور، والأول عندي أظهر، لقوله: ثم الزكاة كذلك، وسائر عمله، وليس في الزكاة إلا فرض أو فضل، فكما يكمل فرض الزكاة ببعضها كذلك الصلاة، وقض الله أوسع، ووجدت أئمة، وعززه أئمة وأئمة.

قلت. وهو معناه العرفاني في شرح الترمذي وإليه مال القاري، إذ قصر ما انتقص من الفريضة بقوله: أي مفادته، إنه يظهر ميل أن رسالته، إذ قصر النقص في الشروط والأركان والأبعاد وغير ذلك.

وقال السيوطي^(٥) على كسائي: وفي «مالي» اشجع عز الدين من سيد السلام وهو من كبار الشافعية، قال البيهقي: انمعنى: أنها تُعتبر السن التي

(١) نظراً للاستحباب (٣٤٩/٤).

(٢) إعراف الأعراف (٢٠٧/١).

(٣) ترمذ الوبي على الصحيح (٤٣٣/١).

في الصلاة، ولا يمكن أن يعدل شيء من السجس واجباً أساساً، إذ يدل له قوله **بِحَقِّ حَكِيَّةِ عَمْرِو اللَّهِ عَمَّا**. أما نظرت التي أخذ بعين ما اقتضت عنده. قال الشيخ عز الدين: ولا شك أن هذا وإن كان بعضه الظاهر إلا أنه يشكل من جهة أو الثواب والتمغاب مرتد على حسب المصالح والمغاسب. ولا يسكت أن يقول: إن شيء درهم من الركعة الواجبة لربو صاحبه على ألف درهم تطوعاً، وإن قيام الدهر كله لا يعدل ركعتي الصبح، وهذا على خلاف فروع الشريعة، اهـ.

قلت: الروايات مؤيدة لكلا قولين، فقد روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله **ﷺ** قال: «من أخطر يوماً من رمضان من غير رحمة ولا مرض لم ينصفه صوم الدهر كله وإن صامه»^(١)، وروى الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حرملة في «صحيحه»، وذكره البحاري تعليقاً، قال في «شرح» هذا مؤيد لس قال: إن النمل لا يوزن المرحض. وأخرج أيضاً عن سليمان مرفوعاً في فضل رمضان: «من لم يرم فيه بخصله كان كمن أتم فريضة فيما سواه الحديث، صريح في أن لا تطغ قد يوزن الفريضة، وفي كلا المعنيين روايات كثيرة.

ثم روضة الباب مخالفة لما روي في «صحيح» الأول ما يقتضي بين الناس يوم القيامة في الدماء»^(٢) فحدثت النار سبحانه على حق الله تعالى، وحديث الصحيح في حق الأديين فيما بينهم، من قبل تأييدها بعدم محاسبه بعد على حق الله تعالى، أو محاسبته على حقهم؟ فالجواب: أن هذا أمر توقيفي، فظاهر الأحاديث دال على أن الذي يقع أولاً المحاسبة على حق الله.

(١) - (١٠٨) في «الترغيب» (١٠٨/١٠٨)

(٢) - أخرجه البحاري في كتاب «الجنات في عبادته» (١٠٦/١٠٦) وحسنه (١١٧٥) والترمذي (١١٣٩٦)

مسل إلى الأكثر من النكاح الثاني يجعل مرة أو مرتين ثم يترك العزم عليه ،
على أن العزم على تحصيل الصالح مما بدأت عليه ، وأيضاً أن العمل الثاني يدوم
عليه ، هو المشروع ، وأما ما لم يغل فيه بعزمه ، ثم نضج ، فإنه غير مشروع . والله
أعلم .

وقال السوري: بسوام العمل التخليص تستمر الطاعة. التاجر والمعرفة والإحصاء. خلاف الكثير السابق. حتى سمع نقيب الزمان على الكثير السابق.

وقال ابن الحويث: إما أحد أمانهم، لمعبرين، أخذهم، أن يترك
الشمس بعد الدخول فيه كالأجر من بعد الوصل، وهم متفرعون كلهم، ولذا ورد
الفرج في حق من حفظ أمة من مدينها، ما كان قل حقيقيا لا ينعم عليه.
وثانيهما، أن مداوم الخير ملازم للخدمة، وليس من لازم التائب في كل يوم
وقتها، كمن لازم يومه قاطبا ثم المطلق، ينهي، عن أن الشمس تكون فيه
أنشط، فحصل منه مفصلة العمل، وهو التصور، بخلاف ما يشق، إذا
تعرض لأن يترك كذا أو معضه، أو يعله ركعة، فنزول الخير العظيم.

وقال أبو الزناد والمصنف: إنما قال **عَلَيْهِ** خشية الملا، وقد ذم الله لعن من التزم لزم، ثم قطعهم، فتونه تعالى: **فَيُرَوِّدُهُمْ أَزْوَاجَ الْآفِينِ**، قاله معي. على أنه فيه صيغة العس بالعادات، وإذا نرى أهل السموات يذكرون على نوك الأوزة أشد الإنكار، وما ورد عنهم من الشدة محمول على التدلوي للأمراض فلول، أو اعتماد النفس بالعادات، بهه **يَلْزَمُ** قال: **مَرَرُوا صَبِيحًا بِخَمٍّ مَالِصَةٍ** وهو بناء مع، واضربوا عليها وهو أشد - عسر - **مَرَرُوا** بفتح

$$(U_1 \cup U_2) \cap U_3 = U_1 \cap U_3 \cup U_2 \cap U_3$$
$$V_{\text{eff}} = (A + B) \exp(-\beta \epsilon) \quad (5)$$

أما هذا ما جاء به صاحبنا في بعض النسخ، فقد ذكرت قصته لأول مرة عند رسول الله ﷺ، فعلى ما في المتن الأخير «سئلوا»، فإذن، ينبغي أن يكون المتن «وكان لا بأس به»
 —————

(أخذهما قبل صاحبه بأربعين ليلة بعد كثر فضيلة الأول) أي الذي مات أولاً عند رسول الله ﷺ فإنه جوار الله على نكته والإحسان بفضلها، وبه الحديث: «الشر شهيد الله حي الأرض»^(١٠٦) وإنما سحر الله، ولا يخفى لنا بعده، وأنه سره، لأنه أمر عبده عبد، وإنما أكره على أمهات ما كانت لعبدان من مخطوئتين: أحدهما عطفك أن تصاب، وشهادتي عليهن، فلهذا أكرمك الله، فذكر رسول الله ﷺ يوماً بذكره أني قد أشرقت^(١٠٧) في الحديث، هذا كله في الله.

ثم نحيي فإنه كان من بعده شيء من الله ما فيه من الله شيء، وقد مر في هذا روي أنه أنسي شجرة سمع رجلاً يثني على رجل وأطروبه أي يمدح، فقال: «أهلكتكم أو فسدكم فخرتموني»^(١٠٨) الحديث، وإن لم نلف فلا بأس به، كما روي في عمدة رواياته من مناقب الصحابة في وجودهم، سبعة تسبحون - رضي الله عنهم -.

(أما رسول الله ﷺ) ثم يكنى به مرة الاستفهام (الأخر) كسر الحاء أي الثاني، في الترجمة ونسبها إلى الذي سأخرت وفاته عن أحد (سلساً) قال الساجي: يحصل أن يكون من يعرف حاله تسألهم مستبدين عبد، ويحذف أن يكون علم حاله، فأما خطأ الاستفهام، فبعض النسخ (فقالوا) على ما يقول الله: «إن سلساً أو كان لا بأس به»^(١٠٩) يقول أنه مع إعلانه ذلك لا بأس به.

(١٠٦) أخرجه البخاري (١٣٦٨)، (١٣٦٩).

(١٠٧) أخرجه البخاري (١٣٦٩)، مسند القاري (١٠٦٠).

(١٠٨) أخرجه البخاري (١٣٦٩)، (١٠٦٠).

(١٠٩) أي في (١٠٦٠).

«إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا يَنْخُبُّ بِهِ صَلَاتُهُ»

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ٦ - زاد المعاد، ١٠٨ - باب الصلاة في السفر.

وسلم في ٥ - كتاب مساجد ومواضع الصلاة، ٥٦ - باب المصلي في الصلاة يحكي به خطيباً، وترفع به الدخانات، حديث ٢٨٣

الحمد، فكثير أشد إيماناً من اليسير، وفي حديث عليه من رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ شِعْرَ بَابِ أَحَدِكُمْ يَنْخَبِرُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا هَلْ يَبْقَى مِنْ دَرَاهِمِهِ؟» قالوا: لا يبقى من دراهمه شيء، قال: فمثل الصلوات الخمس يصحو الله بهن المظالم، يعني أن الذنوب كالنوسخ، والصلوات تزيدك الأوساخ المعنوية، كما أن النهر يزيل الأوساخ الجنية، والمعنى مفسر من فوته تعالى: «فَإِنَّ الْخَلْقَ لَكُنُفٌ عَصِيانٌ»^(١)

فإن أوزع الرازي: حظي في عالمي قصيري في الأعمال، فكم عني فرايت في مثالي أياً عالمي مصرب بين كثر - وقال: قد كثرت في العبادة، أي عبادة أفضل من الصلوات الخمس هي جماعة، فانه المزدقي^(٢).

«إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا يَنْخَبُّ بِهِ صَلَاتُهُ» أعاده لزيادته التأكيد، لأن تفصيل أحد على أحد، غير علم بعيد جداً، ثم قصة الأخوين مخرج في الكتاب، من هذه روايات، كما نضم منها حديث عبيد بن جراح السفي - أخرجه أبو داود والبخاري وغيرهما، ونظت أبي داود^(٣) قال: ألقى رسول الله ﷺ بين رجبين، فقتل أحدهما، ومات الآخر بعدة بجمعة ثم نحووه، فصلينا عليه فقال رسول الله ﷺ: «مَا نُسِمَ؟» فقالوا: دعونا له، وهذا النبي أعلم له وأحقه

(١) سورة هود الآية ١١٢.

(٢) شرح المرافعي ١/ ٢٥٦.

(٣) أخرجه أبو داود ٢٥٢٦١ - باب من التور عند قبر النبي، وإسناده ١٩٨٥١.

وبما تريد؟ ومن أخيره أن تريد أن يبعد، قال: غلبت سوق الدنيا، وإنما هذا سوق الأخوة.

يجوز بيعه مطمئناً، لا في المسجد ولا خارجه (وما تريد؟) بهذا اللفظ، فيحتمل أنه لا يقصد به البيع قياساً أولاً ليكون إنكاره بعد إقراره براءة البيع.

(من أخيره أنه يريد بيعه) أنكر عنه البيع في المسجد (وقال) غلبت سوق الدنيا (أي المسجد) (سوق الأخوة) لا يدم فيه إلا الأعمار الضائعة، قال تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ يُخْفَرُ لَهُمْ لَكُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾، وقال غيره: إذا رأيت الرجل يبيع ويشترى في المسجد تفوتوا: لا أبيع الله نجاتك.

قال الشوكاني^(١): أم البيع والشراء، مذهب حميد بن علقمة، إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم على الكراهة، قال المراقبي قد أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع في المسجد لا يجوز نفسه، وهكذا قال النووي. وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنه لا يكره البيع والشراء في المسجد، والأحدث ترد عليه، أما وفي المنهج: قال التمازي: اختلفوا في حوار ذلك في المسجد مع أئمتهم على صحة انعقد أو وقع، قال الباجي^(٢): أما اتبع فقد روى ابن القاسم عن مالك في المجموعة: لا بأس أن يقضي الرجل الرجل في المسجد ديناً، وأما ما كان بمعنى التجارة والصفوف فلا حرم، فأرخص في النصف نفسه، وقلة ما يحظر منه، أما المصارفة فيحظر كل واحد منه بما يعاوض به، وتكثر المراجعة، وهذان المعنيان هما الميزان في البيع، ولعله يريد بذلك كثرة الغلط، وله يحظر به بيع النعم ولو كان قراء حال حريم تكلف، المونة في استحقاقه وبره، واستفادته، ويكثر العمل فيه لكثرته فكان مكروهاً.

(١) دوبة مشرق الآية ٢٩

(٢) غير (أهواز) ١١/٦٦٧

(٣) المنظر ١٠/٣١

وفي الميسرة: عن مالك (١) لا يحب لأحد أن يظفر شئعة في المسجد
أسمع، فيما أن يأموم رجلا ثوب عليه أو شئعة يفتد ريشة لها، فبعض البيع
فيها، فلا بأس به.

وقال ابن العربي في فشرح الترمذي (٢) بعد بيت المصاحف تذكروا
وما يعلق به من أمور لا حرة، وتجنب من سوء الفديا، فلا تحرموا أحد
ذلك، ولا بأس بالنسيء المحبب. من ذلك لبها، ولا بأس بالتصدقة فيها على
المعسر، انتهى هذا عند المالكية، أما عند الحنفية: فعند في عامة الفروع
من المشورة مات، ففي المصنف المحذر (٣) وفي هذا إلا أنه مشكك، بشرطه، قال
بن عابد بن قوته: قال محمد، لم يمنع أن يسوء به عند مدافعة فبعض
النهي، وأصحح في الأشياء وغيرها بأنه يستحب عقد النكاح في المسجد،
وقوته: المصنف، وهو أن لا يكون للمحبرة، بل يكون ما يحسنه لنفسه أو غيره.
بدوا، وعصار السلعة، انتهى.

وفي الترمذي (٤) طرق أصحاب أبي حنيفة بين أن يغلب ذلك ويكثر،
فتنزه أو ينسأ، فلا تجارعة، وهو في لا دليل عليه، انتهى.

قال الشيخ أبو داود (٥) هذا الذي مرأه إلى الأصحاب من الذي ذكره
الطحاوي في شرح مناسي الآخرة إذ ذن، وكذلك ما انتهى عنه من البيع في
المسجد من البيع الذي يجه أو يعب عليه حتى يكون كالمسوء، نفثت ذكره،
فما ما سوي ذلك فلا، وقد روينا عن رسول الله ﷺ ما يدل على إباحة العمل

(١) طائفة لا حرة (١١٩/٢)

(٢) (١٢٦، ٤)

(٣) دليل الأوطار (١١٩/٢)

(٤) (١٧٠/٢)

١١/٣٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ: رَدِ بَنُوهُ، أَنَّهُ خَدِمُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

.....

الذي ليس من القرب في المسجد فاذا ذكر حديث علي - رضي الله عنه - وقبه .
 لكنه حاصف لمرور في المسجد ، وكان قد أتى إلى علي - رضي الله عنه - بعنه
 يحضف ، ثم قال : ألا ترى أن رسول الله ﷺ لم يره قط - رضي الله عنه - عن
 حصف النبي في المسجد ، وإن الناس لم يجمعوا حتى يعم المسجد بحصف
 الشدة ، كان ثلث مكره ، فليدأ كان لا يعم المسجد من هذا غير المكره ،
 وما بعده من أن يغذب عليه مكره ، كان ذلك من اتباع وشدة فيشعر والتحق
 فلهذا من عدم من فليدأ مكره ، وما لم يعم منه ، ثم يغضب عليه من مكره .
 انتهى .

وقال الثاني^{١١١} : «... حور علمائنا لمعتكف الشراء بغير إحتضار الصبح، ودر
الندع لثبته مع ثبات الكلمة خلف المقام، وسبح الكتب وغيرها في لمسند
البحر...».

٩٣/٤٣ - (مالك، أنه ملحد) قال: يا فاجر، كذا يحيى، ونعم، مالك

عن أبي أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر عن أبيه
(أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (سَمِعَ رَجُلًا قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَرَجُلًا
يُسَمَّى رَجُلًا مَلُومًا، وَرَجُلًا يَهْرُجُ وَرَجُلًا يَزْجُلُ وَرَجُلًا أَصْبَحَ وَرَجُلًا
الْمَكُونُ. وَرَجُلًا سَاحِقًا وَرَجُلًا مَسْمُومًا وَرَجُلًا مَلُومًا مِنْ حَائِبٍ فِيهِ.
وَفِي الْمَجْمَعِ. وَرَجُلًا فِي غَيْبٍ رَجُلًا وَسَمِعَ وَرَجُلًا الْمَسْمُومَ سَاحِقًا يَسْكُونُ
مَعَهُمْ وَفَتْحًا. وَفَافَ الْغَيْبِيُّ الرَّجُلُ بِالنَّبِيِّ: الْمَسْعُومُ بَيْنَ أَوَّلِهِ لِقَائِهِ، وَرَجُلُ
الْمَسْجِدِ سَاحِقًا.

قال البخاري: وما في حديث علي - رضي الله عنه - وصيته بـصو

وإنما ذلك على معنى الكراهية، وتزويده بالمساجد لا مبيهاً لمسجد النبي ﷺ، فيجب له من التعظيم والتزويده ما لا يجب لغيره.

وقد روى النسائي^(١) عن يزيد قال: كنت قائماً في المسجد فمضني ورجل فطرت فأبانا عمر بن الخطاب فقال: اذهب فأنتي بيلد، فبنته بهما فقال: من أنتم؟ فقالا: من أهل الطائف، قال: لو كنتم من أهل لبلد لأرحمكم، ترفعان أصواتكم في مسجد رسول الله ﷺ، وفي رواية: قال عمر - رضي الله عنه -: إن مسجدنا هذا لا يرفع فيه الصوت، وقد حال ذلك محمد بن مسلمة بعثني: (جاءنا) أنه يجب أن يتروا المسجد من مثل هذا، ومعنى هذا أن المسجد مما أمرنا بتعظيمه وتوقيره، والثانية: لأنه مبني للصلاة، وقد أمرنا أن نأتيها وعليها السكينة والوقار، فيأن يتزعم ذلك بموضعها المتخذ لها أولى، اهـ.

والفقه في الحديث ثلاث مسائل - الأولى: الكلام في المسجد. قال: الساجي^(٢): العمل في المسجد على نوعين، غربة وغير غربة، أما الغربة التي بنيت لها المساجد للصلاة وقراءة القرآن وذكر الله تعالى، وأما ما ليس بغربة فأقوام وأقواء، ثم بسط الكلام على ذلك.

وحاصله: أن المؤثر في المنع كثرة اللفظ وكثرة العمل، ولا يحظر السير منهما، وإنما يجوز من كلا الوجهين السير إذا انفرد، وإذا اجتمع أي اللفظ والعمل، فإنه يمنع السير منهما، وقال الساجي: أما الجلوس في المسجد لما لا ينو فيه من الحديث من غير رفع صوت فلا بأس به.

قال مالك في «المنية»: وقد كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يجلس في المسجد، ويجلس إليه رجال فيحدثهم عن الأجناد، ويحدثونه

(١) «المعنى» (١/٢٧٢).

(٢) «المعنى» (١/٣٧١).

بلا حديث، ولا يقولون له كيف تقول، كما يعمل أهل هذا الزمان، انتهى.

وأما بعد الحنفية ففي البحر صرح في «الطهوية» بكراهة التحديث، أي قدام الناس في المسجد، تكن فيءه بأن يجلس لأجله، وفي «فتح القدير» الكلام التماس به مكرره يأكل الحسنات، ويسفي تعبده بها في «الطهوية». أما إن جلس للعبادة ثم بعدها مكتم فلا، انتهى.

وفي «المشكاة»^(١) عن الحسن مرسلاً قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناس زمان يكون حديثهم في مسجدهم في أمر دينهم، فلا تجانسهم، فليس له فيهم حاجة» رواد البيهقي في «الاعتب».

وأما العمالة الثانية: وهي إنشاء الشعر في المسجد، فقد اختلف الروايات في ذلك. وحديث الباب يزيد المنع، ويؤيده أيضاً حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «نهى رسول الله ﷺ عن إنشاء الشعر في المسجد». رواه أبو داود، وابن حزيمة في «صحيحه»، وحسين الحافظان اقتروا في «الطوسي». وروى أبو داود عن حديث حكيم بن حزام مرفوعاً: «نهى النبي ﷺ أن يستند في المسجد، وأن نشد فيه الأشعار». وأن تقام فيه الحدود. وروى عنه الثوري في «مصنفه» عن أسيد بن عبد الرحمن: أن شاعراً جاء النبي ﷺ وهو في المسجد، قال: «أشذك يا رسول الله ﷺ» قال: «لا». قال: «لى». قال: «فاعرج من المسجد»، فخرج فأنشده، فأعطاه رسول الله ﷺ ثوباً، وقال: «هذا بدل ما مدحت به ربك». هكذا في «المعني»^(٢). وبعرضها حديث أبي هريرة: أن عمر - رضي الله عنه - أفكر على إنشاء الشعر في

(١) رقم الحديث (٧٤٣)

(٢) «معجمه الثاني» (١: ٢٨٩).

المسجد، فقال: قد كنت أُنشد فيه مع من هو خير منك، فمكثت عمره، قاله أبو عمر بن عبد البر^(١)

وقد روى هذا الحديث البخاري بمواضع من «صحيحه»، ومسلم وأبو داود والنسائي، كما في العيني، وروى أبو داود والترمذي مصححاً من حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ ينصب لحسان متبراً في المسجد، فيقوم عنده ويهجو التكفار. وفي «التبيل»^(٢): كذلك حديث حابر بن سمرة أنه قال: شهدت النبي ﷺ أكثر من مائة مرة في المسجد وأصحابه يتذكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية، فربما نسب معهم رواه أحمد والترمذي وصححه.

واختلف العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث، وقد جمع ابن خزيمة في «صحيحه» بين انشعر الجائر إنشده في المسجد وبين المنع من إنشاده فيه، وقد أبو نعيم الأصبهاني: نهى عن تشدّد أشعار الجاهلية والمبطلين به، فأما أشعار الإسلام والمحققين فواسع غير محظور، قال العيني^(٣).

وفي «البذل»^(٤): جمع بين الأحاديث بوجهين: الأول: حمل النهي على التنزيه، والرخصة على بيان أفعالهم. والثاني: حمل الرخصة على الشعر الحسن، وحمل النهي على الفاحش والهجاء.

وقال ابن العربي^(٥): لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الدين وإقامة الشرع، وإن كان فيه الخمر معدوحة بصفاتها الخبيثة، وقد مدح كتب بن زهير رسول الله ﷺ فقال:

(١) انظر: «الاستدرك» (١/٣٥٤).

(٢) أنيل الأوطار (١/٦٦٩).

(٣) «عمدة القاري» (٣/٤٨٩ - ٤٩٠).

(٤) انظر: «بذل المجهود» (١/٧٦).

(٥) «معارضة الأصول» (٤/١٦٩ - ١٧٠).

سازمان نظامی، آموزش عالی و پژوهش

انہی عورتوں کی صفحہ پنہا

[illegible]

فإن أول ما أمر به المصنف في السجدة إذا لم يرفع من سجدة تكبر
بغير ذلك شيء مصل أو قرائن أو منظر، المصداق، فإن أدى إلى ذلك كره
من قبله فلا يكره له بعد ذلك.

[illegible]

وبسند العلامة الشهابي^(١) "الكتاب على الباب فذكر الأ حديث عمرو بن
شعوب، في النبي، ثم قال: ذهب قوم إلى أنه إتيان النبي لهذا الحديث،
وحدثهم أخرون، فلم يروا بإشادة النبي في المسح بأما إذا كان ذلك الشعر
مداً أو لم يدا، فذهبوا إلى أنه في غير المسح، واحتجوا في ذلك بروايات وضع
النبي عليه السلام".

ويجوز أن يكون هذا حاله في الحديث الأول الشعر الذي كانت
تجيش بهجوهه ، يجوز أن يكون هو الشعر الذي نزل في السنة الأولى فيه
الأمير علي بن أبي طالب ، الشعر ويجوز أن يكون في سنة الشعر
التي جعلت على المسجد حتى يكون في من عهد أو أكثر من هذه السنين

٤٠١ : عهد الرشيد ١٢٠ هـ

[illegible]

كان قيل: إن فندي هجر من النبي ﷺ، ولما أنت فيه النساء، ووزنت فيه الأمان، مكروه لمن غير المسجد أقصد، فلم يكن مكروه المسجد معنى. قيل: لا، قد تجري الكلام كثيراً بذكر معنى لا يكون مخصوصاً بذلك الحكم، كما في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ الْخَيْرَ فِي مَكْرَهٍ﴾^(١) ألا ترى أنه لو كانت أسن منه أنها عليه حرام، لموسماً لو كانت صنف من حجره، وقال تعالى: ﴿وَأَكْرَهَ قُلُوبُكُمْ لَكُمْ لَكُمْ﴾^(٢) الآية. وفي: اجتمعت الأمة إذا من شأن أن قتله ساهياً، كذلك في وجوب الجزاء، فكذلك ما يوشاه من ذكره المسجد في الشعر المصنوع من وادته، ليس فيه دليل على خصوصية المسجد، وكذلك ما أنبئ عنه عن النبي في المسجد هو البيع ندي يعمه أو يعلب عليه حتى يكون كالسوق. فذلك مكروه وما سوى ذلك فلا، ألا ترى أن رسول الله ﷺ به علباً - رضي الله عنه - عن حصص المعن في المسجد، وأن النبي لم اجتمعوا حتى يصعدوا المسجد، يحدف الشعال كان ذلك مكروهاً، فلما كان لا يعم المسجد من هذا غير مكروه وما يعمه منه أو يعلب عليه مكروهاً كان ذلك في بيع وإستاء شعره، ينير مختصراً

والحاصل: أن النبي محمول على ما قد أتت فريش الهجر به وسوءه مما به خير أو على ما يعاب على المسجد، وما يكون شاملاً خفيها فلا خير فيه، وفي مكروهات^(٣) الأمر اختصاراً: إسناد خاتمة أو شعر إلا ما فيه ذكر، انتهى

هذا، وقد اختلف الفقهاء فيها في مسألة أخرى^(٤)، وهي إسناد الشعر مطلقاً، فقال الشعبي: إذا مر بين سعد النخيلي، وسعد بن عبيدة، وسعيد بن العاص، والغاصم، والشمر، والأوزاعي، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي،

(١) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٢) سورة الحديد: الآية ٢٤.

(٣) طبر. عمدة القاري (١: ١٢٠).

وأحمد، وأبو يوسف، ومحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد، لا بأس
بإيراد الشعر الذي ليس فيه هجاء، ولا مكرب عرص أحد من المسلمين
ولا فحش.

وقال مسروق بن الأجدع - وإبراهيم النخعي، وسالم بن عبد الله،
والحسن البصري، وعمرو بن شعيب: يكره دوسة الشعر وإشادة، واحتجوا
بحديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ: «لأن يمتلئ
حرف أحدكم قبحاً خير له من أن يملأ شعره»، رواه ابن أبي شبة^(١) وبسند
أخرجه مسلم وغيره عن سعد بن أبي رقاص مرفوعاً، وأخرجه البخاري نحوه
من رواية ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً.

وأجاب الأولون عن هذا بأن الأحاديث وردت على خاص من الشعر،
وهو أن يكون فيه فحش ولفظ. وقال البيهقي عن التميمي: إن المراد به الشعر
الذي ماحجي به النبي ﷺ، وقال أبو عبيد: الذي فيه هتاف غير ذلك. لأن
ماحجي به النبي ﷺ لو كان شطرنج بيت أكان كمرأ، ولكن وجهه عندي أن يمتلئ
ففيه حتى يمتلأ عليه فيشغاه عن القرآن والذكر، قيل: فيما قاله أبو عبيد نظره
لأن الذين هجوا النبي ﷺ كانوا كفاراً، غاية ما في الباب زاد كفرهم وضغائنهم
ماليهم، وب قاله التميمي أوجه.

وقال الطحاوي: لو كان أريد بذلك ماحجي به رسول الله ﷺ من الشعر
ثم يكن تذكر الامتلاء معنى، لأن قليل ذلك، وكثيره كفر، ولكن ذكر الامتلاء
يدل على معنى في الامتلاء ليس فيما دوسه، فهو عند علي الشعر الذي يمتلأ
الحروف، فلا يكون فيه قرآن ولا تسبيح ولا غيره، فأما من كان في جوفه القرآن
وانشعر مع ذلك فليس من امتلاء جوفه شعراً، فهو خارج من قوله ﷺ. لأن

(١) مصنف بن أبي شبة (١٥٣/٦).

يحتل جوف أحدكم الحديث، انتهى. وتقدم في الإسناد في المسجد ما أشار إليه أبو عبد الصلح من التسخ، ورد عليه العيني

وأما المسألة الثالثة: وهو رفع الصوت في المسجد فقال الفاري^(١) قال النووي: يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره، وقال ابن حجر: سئل مالك عن رفع الصوت في المسجد بالعلم، فقال: لا خير فيه يعلم ولا غيره، ولقد أمرت أناس قديماً يميون ذلك على من يكون يسجله، وأنا أكره ذلك، ولا أكره فيه غيراً. قال ابن حجر: وروى ابن أبي شيبة عن عمر - رضي الله عنه - أنه سمع رجلاً رافعاً صوته في المسجد، فقال: أتدري أين كنت؟ قال: وفل فوم. لا كراهة فيه، منهم أبو حنيفة. انتهى.

قال الفاري: نسبة نفي مطلق الكراهة إلى الإمام الأعظم افتراء عليه، إذ مذهبه كراهة رفع الصوت في المسجد ولو بالتفكير، نعم تجوز التدريس في المسجد وأباحث فيه حيث لم يشوش على المصلين، أو لم يكن هناك مصون، انتهى.

قال العيني^(٢) في حديث شعب بن مالك: أنه تخاصم ابن أبي حنيفة ديناً كان له عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته، الحديث: دليل على إباحة رفع الصوت في المسجد ما لم يتفاحش، لعدم الإتيان منه ﷺ، وقد أورد له البخاري باباً، فإن قيل: قد ورد في حديث رائلة من عند ابن ماجه يرفعه: «جنوا ما جندكم صبيانكم وخصومتكم» الحديث. وحديث مكحول عند أبي نعيم الأصبهاني عن معاذ مثله، وحديث جبير بن مطعم وتلفظه: «لا ترفع فيه الأصوات»، وكذا حديث ابن عمر من عند

(١) «مرواة المستفيض» (٢/٢٢٣)

(٢) «معجم الفري» (٣/٥٠٤).

أبي أحمد، أحيب: بأن هذه الأحاديث ضعيفة، وبأن الأمر على الإباحة من غير معارضة.

قال العيني: هذا الجواب لا يعجز، لأن الأحاديث المضعفة تنعاضد وتنقوى إذا اختلعت طرفها ومخارجها، والأولى أن يقال: أحاديث المنع محمولة على ما إذا كان الصوت متفاحشاً، وحديث الإباحة على ما إذا كان غير متفاحش، وقال مالك: لا بأس أن يقضي لرجل في المسجد ديناً، وما الحارة والصرف ولا أحبه، انتهى.

وصرح في «الشرح الكبير» للملكية بكراهة رفع الصوت بالقراءة مسجداً، وفي مكروهات «الشر المحتار»^(١) من مروج «الحنفية» رفع صوت يذكر إلا للضعفة.

قال ابن عابدين: اقتررب كلام صاحب «الراية» في ذلك، فتارة قال: إنه حرام، وتارة قال: إنه جائز. وفي «فتاوى الخيرية» من الكراهية والاستحسان: جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجهر به، نحو: إن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم» روى الشيخان، وهناك أحاديث اقتضت طلب الأسرار، والجمع بينهما بأن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، كما جمع بذلك بين أحاديث الجهر والإخفاء بالقراءة.

وفي «حاشية الحموي» عن الإمام الشمراني: أجمع العلماء سناً وخلعاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها، إلا أن يشوش جهرهم على نائب أو مصل أو قارئ، اهـ.

..... 25

الأيدي^(١). طلحه في تصحيفه جماعة، ومطلحه بن عبيد الله، هذا أحداهما، وثانيهما أيدي، وكان يسمى أبقعا حلحلة الخليل، فأشكك عنده الناس - اهـ

قال الحافظ^(١): هذا الإهداء متصل -متفرد-، فإيهام ما يهود أنه فيه
والتقريب، فهو رواية مالك عن صفه عن أبيه عن حنيفة، وطلحة بن جميع عن
أبي حنيفة في الآيات السابعة.

يقول حماد رجل قال ابن عمر: ^{١٩} «أبى بطن وعياض» وابن عمر
والصدري وغيرهم: «عمر مصمم بن عتبة» وأبو بني سعد بن بكر قال الحافظ:
«أحمد بن إسماعيل علي ذلك إيراد مسلم فعبه عاصت طلحة» ولأن في كل
مهما أنه يدري، وأن كلا منهما قال في غير حديثه لا أريد على هذا ولا
أحد. وأما المرفعي فإنه صاحبها مختص، واستشهد مشايخه قال: «وحماد
أحمد فية واحدة تكلف من غير ضرورة» قال الحافظ في «الاستبصار» وهو كما
قال، انتهى ما قاله الزرقاني ^{٢٠}

وإليه أشد النعسي^{١٥} في قوله: هم غمام بين ثعلبية. لأنه القاصي منه لا بأن الثعلبية سماه في باب القراءه والعرصه على ثمحدث^{١٦} عن أبي قلز.
بمعنا مع خلوص في المسجد إذ دخل رجل من جبل وأماخه في المسجد.
وفي: سم قال: أيكم محمد^{١٧} تحدث. وفيه: وأما غمام بين ثعلبية. وفيه
من عظام. وقد تقرر أن الطويل كما أنه عليه فرضي. وأيضاً فإن إسحاق

1992, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 26

$$dV = V_1(t) \frac{dV_1(t)}{V_1(t)} + \frac{dV_2(t)}{V_2(t)} \quad (9)$$
[illegible]
$$13 = 7 + 6 = 13 \quad (2)$$

(4) $\{T_n\}$ is a \mathcal{C}_0 -semigroup.

«لَا تَقْطَعُ مَا يَنْتَوِي، خُلِّيَ ذَا، فَإِذَا نَزَلَ بِشَأْنٍ عَنِ الْإِسْلَامِ،»

كذلك لأنه ناذى من بعده. ويقال: النذوي: ينفذ الصوت في الهواء ويغويه، ومعناه: صوت شديد لا يفهم منه شيء. كدوي النحل. ويقال: مأخوذ من دوي الرعد. قال الحميري: دوي الذبيح حفيف، وكذلك دوي النحل والطنتر. والندوي أيضاً المحاب والرعد المرنحس. قاله النيسابوري^(١)

(ولا ينفقه) بالياء والتون على كلا الفرحين من الفقه وهو الفهم. قال تعالى: «يَتَقَفَّوْا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ لَا يَفْقَهُونَ» أي يفهموا (ما ينزل) باب عن الفاعل أو عنه-ول، يعني أنهم يسمعون كلامه، لكنهم لا يفهمونه لصعوبة صوته، أو لغته.

روجه والندوي المرحوم - فوالله مرثدة - إذ من غاب العامة أن من طأني في حصره من له الجلالة والهيبة يجزي سوائه قبل ذلك على لسان مرثدة الذي يحفظ أو لا يحفظ في السؤال كما هو مبعد في الناس

(حتى) فمعناه بمعنى إلى (دنا) من الدنو وهو القرب أي إلى أن قرب منه يتلوه. ضمنت كلامه (لأنه) للمناجاة حرف عند الأحفش. وحذره ابن مالك وطرف سكار عند المبرش، واختاره ابن عصفور، وطرف زمان عند ابن جراح، وسارته المزمخشري، صيني.

أهو أي الفرج (سأل) عن الإسلام) أي عن أركانه وشرايعه، لا عن حقيقته، ولذا لم يذكر الشهادتين، وتكون أسئلة منصفة به، فلا حاجة إلى ذكره. قال النيسابوري: وأو كان السؤال عن نفس الإسلام كان الجواب غير ذلك، ويؤيده ما ورد في الخبر: «سأل عن الإسلام، ويمكن أنه سأل عن مبادئ الإسلام، وقد ذكر الشهادتين ولم يسمعهما إلا في، أو بينهما أو اختصرهما، فكانتاهما معلومتين عند كل أحد، ونعته الحبيبي فقال: فيه سبب الصحابي إلى التفصيل، قلت: ولا تقصير في الاختصار، ويؤيده رواية البخاري، فأجرب بشرائح الإسلام».

(١) نسخة غاري (١/٣٩٢).

ينقل أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حُجِّلَ صَلَواتُ فِي السَّجْدِ وَالْقِيْلَةُ» قَالَ
 هُنَّ عَنِ عَمْرِو بْنِ قَالَ: «إِلَّا، إِلَّا أَنْ يَنْفُذَ»

(يقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حُجِّلَ صَلَواتُ» فيه حذف، تعني إقامة حسن
 صلواتك لأن عين الضمير في صلواتك ليس عين الإسلام، بل إقامتها من شرائع
 الإسلام. والظاهر يجوز فيه الرفع والجر. قال المعنى.

وخلافاً لما في "الترغيع على الصحيح" خير من بدأ بصلوات. أي الإسلام،
 أو مثلاً أي من شرائع أداء حسن صلوات، ويجوز أن يصح حذف أو جعل.
 أو هي وجو أحسن، وأمر به من قال: «إلا، إلا» لا يصح زوياً
 ودائماً، أما الأولى، لفظها من تنجيد النسخ الصحيحة، وأنه الثاني - لأن الحسن
 والبدن لا يكونان إلا في كلام شخص واحد. -

ودلاً بالصلاة لأنها عبارة الدين "في اليوم والليلة" فإن الترخي "١". فلا
 شيء غير ما خلافاً لمعنى أو حب الموت أم ومعنى الفجر أو صلاة تحصى أو
 صلاة أعيد أو توقعين بعد شعرت. -

(قال ابن حجر المازني) (هل يجب أعني) صلاة (غيرهن) أو النجاء
 غير سجد، ويحد من مبدأ مؤخر، وأراد المصنف رفع الأشكال، ورفع أحسن
 الصغار سجد، هل يلحق غيرها (قال) النبي صلى الله عليه وسلم: «إني لا أحب عليت
 غيرها» هل الثاني. وهذا محل وحيز الترتيب أو أنه زج بضعاء وصلاة أعيد
 كنت من العرائض اليومية، بل من التواحيات اليومية، - هل فإن كعيني -
 بكن الترتيب وجد حبس، يدل عليه أنه ثم يذكر الجمع (إلا) حيز «مت» (أن)
 جمع الشهادة (الطوع) بتأدية هذا، والتواحيات كلها، (أما) تنوع سابق، -
 وأخيراً، وروى بخلاف إحداهما، ومختلف الآخر.

١١١ - أحمد بن حنبل (٨٦/١).

١٢١ - شرح ترمذي (٣٥٩/١).

و حذف في أبيهما حذف، فعلى جود الله امر دة أولى ثوابها، وذلك
الأكثرية الأصوية الأولى بالحذف، لأن الترانة بعد دخلت لإظهار معنى، فلا
محذف فلا يزول لغرض الذي لأجله دخلت، ويحذف لإظهار المدعى بخاصة
غير إتمام، وهذه ثلاثة أوجه هي السماع.

قال سيبويه المصور السندية، وهي ماضية لغسان نظير، طبع،
وكلاهما حقل، إلا أن إتمام لك، من إتمام أوجه حسب المدعى، لينتقل
من التنوين بالسكون، فإنه العبي^(١)، وذلك أحد: هذا الاستثناء يجوز أن يكون
مستطوعاً، بمعنى لك، يجوز أن يكون منصراً، وإن لم يكن الشافعية لا يفتتح
والمدعى لك يستحب لك أن تنفتح، واستثناءات النحاة، أنه، فإنه هو
الأم، واستثنى به على أن من سوغ في صلاة في قوم عوم على وجب حسب
إجماعه، وقوله: أن لا تظنوا أنكم كنتم، وبالألف، على أن حج انفتح يوم
الفتح، وقد حسان الشافعية على الانفتاح فالتوا: لا يلزم شافعي بالشرع،
ولكن يستحب له إجماع، أنه

وقال الثوري^(٢)، والسعي، إلا أن سوغ في انفتاح، فإنه يجب عليك
بندمه لك، وإجماع لصحابة على وجوب الإتمام، فلو من حد، هذا
مجرد دعوى بلا سند مرفوعة، لأن ذكر المسند ليس بشرط لصحة الإجماع، مع
أن الآية المدكوكة بك معصية لصحة الإجماع، وقوله: ينزل العتبة أو ينزل^(٣)
إن الإجماع فمرس، بمعنى، بأن الآية قطعية، والدلالة ظنية، ثم هذا مظهر من
جميع تعبدات عندنا حيث يدرم بالشرع، ووافقنا الشافعي في الحج والعمرة،
عليك يعرف، وإلا فكيفما كان شأن التعبدات سلبها أيضاً.

(١) مصنف الثوري (٢/٢٩١)

(٢) عمدة السامع (١/٢٦٦)

فإنه الناجي^(١) قد احتلف لعناء في الرحل يسرع في المناقلة، هل يلزمه إتيانه؛ أم لا؟ فأجاب مالك بن أنس أن من دخل في منافق لم يكن له أن يعضيه عمداً. وإن فعل ذلك كان عليه الأعضاء؛ وإن غلبه على نعضيه عالت لم يكن عليه الأعضاء. وقال أبو حنيفة: عليه الأعضاء في العمد والعمد. وقال الشافعي: له أن يعضيه إلا أعضاء عنه، انتهى.

قلت: وقد قال مالك، ففي صوم كثير الأيام، ممن دخل في تطوع صوم أو شبهه، حج أو عمرة، لم يجب عليه إتيانه، وليس له إتيانه، وإن قصد فلا قضاء، ويحسن القضاء خروجاً لمخلاف، انتهى.

فقد أوردني: إن الشروع في التطوع يجب إتيانه لأن الاستثناء مخرج من الأصل، لأنه يعني وجوب شيء، بخلاف الاستثناء من الشيء إثبات، ولا قال بوجوب التطوع، فمعنى أنه العباد، إلا أن شئ في تطوع، ويلزمك إتيانه.

قال ابن رومان: هذا ظاهر، لأن أصل الاستثناء من التحسين والاستثناء من عيب، أي من مختلف فيه، ثم هو محذور المفاضلة، وإذا حطته على التحسين لم يبق فيه أن يكون التطوع واجباً، ولا قال به لاسنحكه، فلم يبق إلا ما قاله مالك: إن التطوع يصير واجباً بالشروع. وخيمته يكون معنى قوله: إذا كان تطوع أي شئ في، ومن دعي أنه مستلزم من غير وجوب طواف بتجريح ما دعاه، انتهى.

وأما القولي: كلام الغزالي المذكور بأنه معافى، لأن الاستثناء ههنا من غير وجوب، لأن تطوع لا يفاضل فيه تملكه، وكأنه قال: لا يجب عليك طرفة، إلا أن يطوف فإليك ملك، وقد علم أن التطوع لا يجب، فلا يجب شيء. آخر أحمد: قال المحافظ: قد قال، وجره الأسماء دائرة على الاستثناء، وقد

قال: إنه متصل تمسك بالأصابع، ومن قال: إنه منقطع احتجاج إلى دليل، ودليله ما للنسائي وغيره «أن النبي ﷺ كان أحياناً يتوي صوم انقطع ثم يفطر»، وفي البخاري: «أنه ﷺ أمر جويرية بنت النخار أن تفطر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه، فدل على أن الشروع في العبادة لا يستلزم الإنعام نصاً في الصوم، وقياساً في الباقى، ولا برد الحج لأنه امتاز عن غيره بالمضي في فاسده، فكيف في صحبه، انتهى»^(١).

قال الزرقاني^(٢): فيه نظر، أما أمره لجويرية، فيحتمل أنها صامت بحير إده، واحتجاج لها وأما فعله ﷺ فلعله فعله فعلة، وإذا احتمل ذلك سقط به الاستدلال، لأن القصصين من وقائع الأحوال التي لا عموم لها، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْلُغُوا عُتْلَكُمْ﴾، وفي «الموطأ» في الصيام «مسند أحمد» عن عائشة: «أصبحت أنا وحمصة صائمين، فأهدبت لنا شاة فأكلنا، فدخل علينا النبي ﷺ، فقال: اقضيا يوماً مكانه والأمر للوجوب، فدل على أن الشروع ملزم، انتهى».

قال الحافظ: وفي استدلال الحنفية نظر، لا يهمل لا يقولون بفرضية الإنعام بل بوجوبه، واستثناء الواجب من الفرض منقطع ثبائهما، وأيضاً فالاستثناء عدلهم من المعنى ليس للإثبات، بل منسكوت عنه، انتهى.

قال القاري: ما قيل: إن الإنعام فرض وهم يقولون بالرجوب مدفوع بأن الآية قطعية، والدلالة ظنية، وما قيل: فاستثناء الواجب من الفرض منقطع، مستوع، فإن الواجب عندنا فرض عملي لا اعتقادي، وبهذا الأضمار يطلق عليه أنه فرض، فالمراد بالفرض في الحديث المعنى الأعم، مع أنه لا محذور في

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠٧/١).

(٢) اشرح الزرقاني (٣٨٨/٦).

قال رسول الله ﷺ: «صيام شهر رمضان». قال: هل علي غيره؟

جعل الاستثناء منقطعاً فصحة الكلام. كما احتاروا في هذا المقام. وما قيل. إنه من النبي لا بنبيه الإثبات. بل الحكم مسكوت عنه عندهم مدحول. فإن هذا إنه يرد عليهم لو استدلوا بهذا الحديث. وتقدم أن دليلهم الآية والإجماع. وإنما حملوا لفظ الحديث على المعنى المسفاه به. انتهى.

وتعقب العيني^(١) أيضاً كلام الحافظ المتقدم. وقال: من افترض أن هذا المثال كيف لم يذكر الأحاديث المائة على استلزام الشروع في العبادة بالإتمام. وعلى القضاء بالإفساد! وقد روى أحمد في «مسنده» عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «أصبحت أنا وحضرة صائمتين» الحديث. وفيه صوماً يوماً مكانه. وفي لفظ آخر بدلاً «أمر بالقضاء» والأمر بالرحوب. هذا على أن الشروع ملزم. والقضاء بالإتمام واجب.

وروى الدارقطني عن أم سلمة: أنها صامت يوماً تعوفاً فأفطرت. فأمرها النبي ﷺ أن تقضي يوماً مكانه. وحديث النسائي لا يدل على أنه يجزئ ترك القضاء بعد الانقطاع. واعتاره يتيه ربما كان لغو. وحديث حبرية إنما أمرها بالإتمام عند تحقق واحد من الأعذار. كتضيافة. وكل ما جاء من أحاديث هذا الباب بحمول على مثل هذا. ولو وقع التمايز بين الأخبار فالرجيح نصي^(٢) لثلاثة أوجه أحدها إجماع الصحابة. والثاني: أن أحاديثنا مثنية وأحاديثهم مافية. والثبت دهم. والثالث. أنه احتياط في العبادة ذفهم. انتهى.

(قال رسول الله ﷺ: «صيام شهر رمضان» كلام إضافي مرفوع. عطف على خمس صلوات. وجملة الميزال والتجوات معروضة (قال) النسائي: (هل علي غيره؟)

(١) عمدة القاري، (١/٣٩٤).

(٢) حكمة أبي الأمل. وفي عمدة القاري: «هذا» هو نظام.

قال: «ما ذكر الرجل وهو يفتن: وما أتته! لا أزيد على هذا، ولا أنقص»

.....

كثيره تصدقة الفطر والأضحية ونفقة ذري الأرحام، قاله القاري^(١).

إن قيل: ثم ذكر في البرؤية الحج، وأجيب بأنه ثم يفرض حسنة أو لأن الرجل سأل عن حاله حت قال: هل علي غير ذلك، فأجاب عليه الصلاة والسلام بما عرف من حاله، ولعله ممن لم يكن الصبح عنه رجاء، وفي: ثم أتت في هذا الحديث بالحج كما ثم يذكر في بعضها الصوم، وفي بعضها الزكاة، وقد ذكر في بعضها سلة الرحمة، وفي بعضها أداء الخمس، فتناولت هذه الأحاديث في عدد حصال الإيمان زيادة ونقصانا.

وسبب ذلك ندوت البرؤية في الحفظ والنضبط، فمنهم من اقتصر على ما حفظه فأنام، وهم يتعرجون لما رواه غيره يفتن ولا يثبت، وذلك لا يمنع من إيراد الجميع في التصحيح لما عرف، أن زيادة الثقة مقبولة، قاله القاري.

ويؤيده رواية إسحاق بن جعفر، قال: أخبرني حاذق عن أبيه عن علي بن الزبير، قال: «أخبرني رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام» (قال: فأخبر) من الأدب أي تولى (الرجل) السائل (وهو يقول) جملة حاله (واؤه) ونقط روية اسماعيل، هو الذي أكد ذلك بالحق، وفيه الحلف من غير استحلاف ولا ضرورة، وجواز الحلف في الأمر لهم، قاله القاري^(٢).

لا أزيد على هذا التذكير (ولا أنقص منه) سناً، وفي رواية للبخاري في الصحيح: لا أنقص شيئاً، ولا أنقص مما فرض الله عليّ شيئاً، فإن قيل: كيف أمره ﷺ عن الحلف، مع ورود التذكير على من حلف لا يفعل غيراً، وذلك لعاش: «ولا يأتوا قولاً أفضل بكثرة الأبد»، وقد يجهل لمن حلف أن لا

(١) إسناده صحيح (١/١٧٧).

(٢) (١/١٧٧)، (١/١٧٧).

٩ - كتاب نصير الصلوات في السفر ... (٢٦٠) باب ... (٤١١) حديث

نفاذ رسول الله ﷺ : «أَفْلَحَ الرَّاحِلُ - أَيْ صَافِي» .

أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ : ٩ - كتاب الإيمان . ٣٤ - باب تركاة من الإسلام .

وَسَامِعٌ فِي : ٢ - كتاب الإيمان . ٣ - باب بَيِّنَاتُ الْإِيمَانِ فِي أَحَدِ أَرْكَانِ
الْإِسْلَامِ . حَدِيثٌ ٨ .

سُحِبَ عَنْ غَرِيبِهِ : «فَأَنْشَأَ عَلَى اللَّهِ» . قَالَ الْبَاحِيُّ (١) : لَا حَتَمَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ لَأَمَةٌ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، وَأَجَابَ غَرِيبَهُ بِأَنَّ ذَلِكَ بِحَدِيثٍ ، حَمَلَاهُ الْأَشْيَاطُ
وَالْأَحْمَرُ .

(فَتَنَاتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَفْلَحَ الرَّاحِلُ) السَّائِلُ أَيْ فَازَ مِنَ الْإِقْلَاحِ (٢) . وَفِي
الْإِدْوَالِ فِي الْفَلَاحِ ، وَهُوَ صِرَافٌ دَبِيرِي ، وَهُوَ الظُّفْرُ مَا خُضِبَ بِهِ الْحَدَّ
وَالْأَسَدُ . وَأُخْرِجُوهُ رَمَلًا مَا يَحْصُلُ بِهِ الْفَحَاءُ مِنَ الْأَعْدَاءِ وَالْقُورِ بِالشُّرَافِ .
قَالُوا : وَلَا كَلِمَةً أَحْصَعَ تُخْبِرُ عَنْهُ . وَمَنْ يَمُوتُ بِأَنَّهُ قَتَلَ بِلَا قَتْلٍ . وَعَمِي بِلَا
فَقْرٍ . وَغَرِي بِلَا ذُلٍّ . وَعَلِمَ بِلَا جَهْلِ (إِنْ صَدَقَ) قَالَ الْقَادِي (٣) : خَسِرَ الْبَهْمَةُ
عَنِ الْخَصْبِ ، وَفِي نَسْخَةٍ بِحَقِّهَا أَيْ لِقَدْرِهِ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ .

وَعَنِ الْأَوَّلِ أَيْل : أَلَا سَكَمَ الْبَرِّي وَتَمَّ مَكُونُهُ مِنْ أَهْلِ الْحُجَّةِ فِي رَوَاةٍ
أَيْ هَرَبًا مَعْلُوقًا ، وَإِنْظَرَاهُ . قَالَ : أَنِّي أُغْرِبُ فِي أَسْبِي كَتَرْتُ فَقَالَ : دَلَّيْ عَلَى عَسَلٍ
أَيَا عَمْسَةٍ دَحَلَتْ رَجَّةً ، قَالَ : «تَعَدَّ اللَّهُ وَلَا تَسْرُكْ بِهِ شَيْئًا» . وَتَقِيمُ الصَّلَاةِ
الْمَكْتُوبَةِ وَتُرْوِي الزَّكَاةَ الْمَحْرُومَةَ وَتَصُومُ رَمَضَانَ . قَالَ : وَالَّذِي بَعَثَنِي بِهِ لَا
أُرِيدُ عَلَى هَذَا شَيْئًا وَلَا أَتَقَصُّ بِهِ . فَلَمَّا وَلَّى قَالَ أَسْبِي كَتَرْتُ : أَمِنْ سِوَاهُ أَنْ يَطْفِرَ
أَيْ رَحَلَ مِنْ أَهْلِ الْحُجَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا : سَمِعُوهُ عَلَيْهِ .

(١) تصحيف (٢٦٠/١٣١)

(٢) معناه : فَازَ بِأَهْلِيهِ الدَّائِمَةِ فِي الْحَرْبِ وَدَعِيمِهِ وَهُوَ نَسْخَةٌ لَا يَبِيدُ مَعْنَاهَا : «الْإِسْتِغْرَارُ» (٣)
١٣١٦

(٣) تركاة المتعصب (٢٦٠/٢٨٨)

في حال غلب الفلاح بالفائدة ، ولتحال أنه قيل إن خلا تجدنيش واحد
 نفل ، يستعمل أنه علي حضور الأعراس ، كذا يعز ، ويحصل أن يكون حين أن
 ينضمه الله على صدقه ، ثم أطلقه الله عليه ، وقيل لا يعز من كون الرجل من
 أهل البيت أن يكون مسلحا ، لأن الفلاح هو ما حي من السخط والاعتاب ، وكل
 مؤمن من أهل البيت ، وليس كل مؤمن مفسد ، قال تعالى ﴿ وَذَلِكَ أَتَّبَعُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾
 ﴿يَوْمَ تَأْتِي سَأَلَ عَنْ صَفْوَتِهِمْ خُفُوهُنَّ﴾^(١) ، وهو مختص

قال علي : كتب الله في الفلاح بمجرد ما ذكر مع أنه لم يذكر به جميع
 لواحد من العبادات ، وأوجب باحتمال أن ذلك قيل ، وقد مر أن الشهي
 ويعجب به فخر عنه لما قيل : بأن السائل مختص ، وقد زعمه عدة جمهور ، وقيل
 به دونه ، وأكبر التمسك ، وقع قبل ذلك ، والصدوق : أن ذلك دلت في عموم
 قوله في رواية بسايعيل ، فأخبره بشارع الإسلام ، وسفه لذلك عباد قتل
 في هذه رواية بفتح الاستحالة ، وتعفيه لأمر بوجوه لفظ الشرائع إلى ما ذكر
 فيه ، لأن المقام المذكور عند خاص بوجع إلى ذلك لمعاصر على الصحيح ،
 فانه لا يخفى^(٢) .

قال علي : أما بلاحه بأن لا مدعى به صحيح ، وما كان لا يريه فكيف
 يصح ؟ ولأنه في الصحيح أنه علي قال : ليس بوجع ، وهو ممنوع ، أحاطه عنه
 ليروي بأنه أثبت له الفلاح ، لأنه أنشأ على عيبه ، وليس فيه أن يرد لا
 يفتح ، لأنه إن احتج بوجع بلاحه بالمعنى مع بوجع الوفاء ، وأنه لا يتم
 على غير ذلك التماس ، فهو مدعى إلى شرط كان الكفاية والاحتياط

ورده الأبي^(٣) ، بأن ليس بذلك ، فمى لزوم الفلاح مع ترك المسألة

(١) سمعنا من علي بن أبي طالب : (١١١١ هـ) .

(٢) سمعنا من علي بن أبي طالب : (١١١١ هـ) .

(٣) سمعنا من علي بن أبي طالب : (١١١١ هـ) .

بحديث بأنه حاصل، إذ ليس بعاصي، وإنما الإشكال في أن ثبوته مع عدم الزيادة على الفرض لصحيح ترك الس، قال الفخرطبي: لم يسوغ له تركها دليلاً، ولكن لعرب عهده بالإسلام اكتفى منه بأوجادات، وأخرى حتى يأنس، ويشرح صدره ويحرص على الخير يسهل عليه السندونات.

وقال الطبري: يحتمل أنه مائة في التصديق والقبول، أي قيمته كلامك قولاً لا مزيد عليه من جهة الزوال، ولا نقصان فيه من جهة الحصول.

وقال ابن السني: يحتمل تعلق الزيادة والنقص بالابلاغ، لأنه كان واحد يومه ليتعلم، ويعلمهم. وقال غيره: يحتمل لا تغير مائة الفرض كما يتصور الظاهر مثلاً بكعة، أو يريد المغرب، ورد الحفاظ الاحتمالات الثلاث برواية إسماعيل، لا أنطوخ لبناء، ولا أنقص ما فرض الله علي.

وقال ابن الجوزي^(١): يحتمل لا يزيد وجوباً، وإن زاد نظوفاً أو عسى اعتقاد وجوب غيره، أو أي البلاغ، قال: ورواية مالك أصح من رواية إسماعيل، لأنه أحفظ، وقد تابعه أبو داود، وتعل إسماعيل نقله بالسعي، ولو صح استعمل المعنى، لا أنطوخ بني، أنزله واجباً، هـ.

قلت: والأوجه عندي لا يزيد على ذلك لبناء من عدم نصي، ولا أنقص في الفعل منه، مدمته، ويمكن أن يؤكده أن التوافق والنسب مكملات للفرافس، لا رانده عليها.

هذا، وقد وقع في رواية مسلم، وأبي داود وغيرهما ما فتح وأبى أن صدقاً وجمع بينه وبين النبي عن الحلف بالآية، أنه كان قبل انتهى أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على لسانهم، عفرى حنفي، وما أشبه ذلك، أو فيه ضمائر اسم الرب، كأنه قال: ورب أبيه، وقيل: حر

٩٥/٤١٢ - وحدثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن
الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: يعقّد.....

خاص بالنبي ﷺ، لأن النهي عن الحلف بالآماء إنما هو لحرف تعظيم عبر الله،
وهو ﷺ لا يتوهم فيه ذلك، قال الحافظ^(١)، ويحتاج إلى دليل.

وحكى المصلي عن بعض مشايخه أنه تصحيف، وإنما كان واقعاً،
فقصرت اللامان، وأنكره القرطبي، وقال: إنه يخرم الثقة بالروايات الصحيحة،
وغفل القرافي، فادعى أن الرواية لتخط فوائده لم تصح، لأنها ليست في
«الموطأ»، وكأنه لم يوصل الجواب، فعدل إلى رد الخبر، وهو صحيح لا مربة
فيه، وأمرى الأحمري الأوراني، قال الزرقاني.

وقال لغاري: ما قبل: إنه وقع بغير قصد فهو في غاية من البعد.

ثم قال الباجي^(٢): أدخل مالك هذا الحديث في جامع الترمذي، ويحتمل
ذلك معنيين: أحدهما: أن يكون المعنى قوله: إلا أن تظن فيكون الترمذي في
النامية، ويحتمل أن يريد قوله ﷺ: «أفليح إن صدق» فيكون الترمذي في
الصلوات الخمس، انتهى.

قال الزرقاني: الظاهر أنه أرادهما معاً فالترجمة مطلقة. قلت: والأوجه
عندي الثاني؛ فإنه ليس في الرواية ما يدل على الترمي في التطوع، فقامل.

٩٥/٤١٢ - (مالك، عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج)
عبد الله بن هرمز (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: يعقّد) اختلفوا في
العقّد، فقال بعضهم: هو على الحقيقة بمعنى السحر للإنسان ومنعه من القيام
كما يعقّد الساحر من سحره، وأكثر ما يفعله النساء تأخذ إحداهن الخيط،
فتعقّد منه عقداً، وتكلم عليها بالكلمات، فيأثر المسحور عند ذلك، قال

(١) فتح الباري (١/١٠٧).

(٢) تهذيب (١/٣١٤).

الشیطان

تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ الْمُفْتَشِبِ فِي الْقَعْنِ﴾^(١)، وأندليل على كونه على الخيفة ما رواه ابن ماجه^(٢) ومحمد بن حمر عن أبي هريرة مرفوعاً: «على فاقية رأس أحدكم حبل فيه ثلاث عقد»

واستدل في أن المعنود شيء عند قافة الرأس أو فاقية الرأس بنفسها، وحس العقد في شعر الرأس أو هي غيره؟ قال الزهري: الأقرب الثاني إذ ليس لكل أحد شعر، ويؤيده رواية ابن ماجه المتقدم. ويؤيده رواية أحمد وغيره المصروفة بالحبل على الفاقية.

وقال بعضهم: هو عنق المجدز، لأنه شبه فعل الشيطان بالتألم بفعل الساحر بالمحجور، وقيل: هو من عقد القنب وتصميمه، فكأنه يوسوس بأن عليك بلاء طويلاً، فيأخر عن القيام بالتلبس، وقال صاحب «النهاية»: المراد منه تنبيهه في النوم وطائفة^(٣)، فحاشا له سداً عليه مدأً وعقد عليه عقد.

والشيطان: يجوز أن يراد به الجنس ويكون العائد القربى أو سيرة من أعوان الشيطان، وقال بعضهم: بجنس أن يراد به رأسهم، وهو إلهي، قال الحافظ^(٤):

ولذا أورده البخاري في حياته صفة إبليس من بدء الخلق، ويؤكد عليه شينار الأول: أن الساتن عن قيام الليل كثير لا يحصى عندهم، فيلبس لا يحصيه بذلك، إلا أن يكون جوارحه قد نكوه امرأة لأعوانه. والثاني: أن مراد الشياطين بضمهم في رمضان. وأبهرهم إبليس. ثم يخصص منه الشخص كما سيأتي في آخر الحديث.

(١) سورة الفلق الآية ٤.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٢٩)

(٣) النظر: الألف واللام، (٣٦٧/٦).

(٤) فتح الباري (٣/٢٤)

حَدَّثَنَا ثَبَالُ بْنُ غُوَيْلٍ، قَارِئُهُ، عَنِ الْمُنْبِطِطِ، فَذَكَرَ أَنَّكَ انْخَلَّتْ عُقْدَةُ،
فَإِنْ تَوَضَّأَ، انْخَلَّتْ عُقْدَةُ، فَإِنْ ضَمَّنِيَ انْخَلَّتْ عُقْدَةُ،

(عنك ليل طويل) هكذا في جميع روايات البخاري بأرفع فيهما، فعميت
حبر مقدم، وقيل مبتدأ مؤخر أو مرفوع بدعل محذوف، أي بقي عليك ليس
طويل، وقال عياض: رواية الأكثر عن مسلم بالص، قال العيني: هكذا رواية
المصنف في «الموهبة» منسوبة على الإعراف. قال الفرطني: أرفع أولى من
جهة التعمية، لأنه الأسكن في الضرر، من حيث إنه يخبره عن طول الليل، ثم
بأمره بأمره فيقول: (قارئة) فهو تأكيد لما تقدم من نسوخته وإلنيسر عليه

(إفان استبظ) من يوم الغفلة (فذكر الله) عر رجل بقله أو بلسانه، ويدعو
فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث والاشتغال بالتعليم (انحلت) أي انقضت (عقدة)
واحدة من الثلاث، وهي عقدة العفة (فإن توضع) ذكره باعتبار الغالب، وإلا
فالحجب لا تحل عقده إلا بالعمل، والظاهر إجزاء التيمم، ولا شك أن في
الوضوء عبداً على طرد الزم، لا يظهر مثله في التيمم (انحلت عقدة) ثانية وهي
عقدة النجاسة (فإن صلى) فريضة أو وثراً أو نافلة.

قال الحافظ^(١) والسر في استفتاح صلاة ليل ركعتين خفيفتين،
المبادأة إلى حل العبد، إلا أن فيه أنه يخلو منزلة عن الشيطان، نعم! فيه تعليم
ثلاثة (انحلت عقدة) بالإفراد في أكثر النسخ، وقال الزرذابي: الثلاث كلها
بالجمع، وهكذا رواية ابن رضاء، قال في «المستار»: لا خلاف في العقد
في الأولى والثانية أنه بالإفراد، واختلف في الثالثة فقبل: «الإفراد» وقبل:
«الجمع».

قال الحافظ في «الفتح»: لا خلاف في أنه في رواية البخاري ينقض
الجمع ويؤيده رواية بد، الشفق، وانحلت عقده كلها، وتعميم انحلت

فَأَصْبَحَ نَسَاءً طَيِّبَ النَّفْسِ. وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ.....

المعنى، ووقع في بعض روايات «المسوخة» بالافراد، ويؤيده رواية أحمد، فإن ذكر الله أحب وأخف، فإن قام وتوضأ أحدث لشاية، فإن صلى أظنعت ذاته. قال تباري^(١): «بيني أن يكون في «المسوخة» بالجمع، فعوله متوق عليه، لكن في جميع النسخ الموجودة بالافراد، انتهى

وذكر ابن قزوين^(٢) أنه احتلب في الاختيرة منها، فوقع في روايته «المسوخة» لغير التوضيح بالجمع، وهكذا في البخاري وفي غيرهما عقدة، وكلامهم صحيح، وأنجمع أولى، وظاهر رواية الجمع أن لفظة تتحل كلهم بالصلوة، وهو كذلك في حق من لم يتقصر وصوره بالنوم كمن قام ضمكاً غير مدرك، ثم استهصى. وإن كان من يحتاج إليه

وأعجز تحلب الخلد بحلول الأجزاء التي بها يتم التحلل الخلد، فإن أي بعض ذلك كذلك، لكن يختلف ذلك بالقوة والكثرة، وفي ابن العربي هذه العقدة تتحل بصلوة الصبح، وماز الحافظ إلى أن المراد صلاة العتمة، والحديث لدى ما قبلها، وانظر صلاة النجدة.

(فأصبح) نزل دخل في النصاح أو صار (تضيظاً) سروره بما وفقه الله تعالى لعبادة (طيب النفس) نعم بارك الله تعالى في نفسه من هذا التصرف، قال الحافظ والقاهر أن في صلاة الغير سراً في طيب نفس، وإن لم يحضر لهنيئاً من ذلك، وبالله الإشارة في قوله تعالى ﴿فَإِنْ رَجَعْتَ إِلَىٰ رَبِّكَ وَنَأَىٰ بِأَقْرَبَ﴾ (١) (وإلا) أي وإن لم يفعل كذلك بل أطاع الشيطان وسام حتى تكون صلاة الصبح أو التهجدة أو العشاء (أصبح خبيث النفس) أي محروك القلب كثير البس.

(١) سورة التوبة (٢٦) (١١٢).

(٢) سورة السجدة (١١٢).

سنة ١٠٠٠.

أخرجه البخاري في: ١٩ - كتاب التَّحِيَّات، ١٢ - باب عقد تشيطن عن ثمانية
لأرسل إذا لم يسل ما أتى.

ومسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين - ٢٨ - باب ما روي فيمن لم يزل
أجمع حتى أصبح، حديث ٢١٧.

عيل - يعارضه قوله **يحيى**: **ألا يقولون أحذركم عشت نفسي الحديث**، قال
أبن عبد البر^(١): **وليس كذلك**، إنما ورد النهي عن إضافة السوء. فذلك لفساد
كراهة هذه الكلمة، وهذا الحديث وقع دعاء لعله، ولكل من الحديثين وجه.
وقال إمامي^(٢): **إنما نهى عن ذلك لأن السوء سمى بساء الذين**، وهو حذف
بعض الأفعال بذلك تحذيراً وتنبهاً.

قال الحافظ^(٣): **وتعريف الإشكال أنه يحيى** يعني عر إضافته إلى نفسه،
وكذا نهى الترحل أن يصيغه لنفسه هي أن يصيغه إلى غيره، وقد وصف **يحيى**
المؤمن بهذه الصفة، والحوار: **أن انتهى** معقول على ما إذا لم يكن هناك
حامل عن هذه الصفة، كالتمثيل والتحذير (كسلان) ومع الصرف تلوذسية
وزيادة الألف والنون، أي: **يحيى** الشيطان، وسوء يرتبطه.

قال ابن عبد البر: **هذا** أئدم يختص بسبب يتم إلى صلاته وضيقها، أما
من كانت عاداته القدام فعلته عليه، فقد ثبت أن الله يكس له أجره، ونومه عليه
صدقه، فلا يهلك: **إن أبا بكر** رأياً هريرة - وصي الله عليهما - كانا يوترزان
الليل، وسلمان آخره، لأن المراد الذي ينام ولا ينام، أما من صلى من الشاغل
ما أمَرَ له، ونام بنية القيام، فلا يدخل في ذلك، قال **تمني**.

(١) ط: (٢٦٨/٦) الاستكارة.

(٢) المنص: (١/٣١٥).

(٣) معق: (٣/٢٧).

فإن قيل: يشكك عنه ما ورد في الصحيح* عن أبي هريرة: «أن قارئ آية الكرسي لا يقرئه شيطان»، أجيب: بأن المراد من لعنوا إن كان أمراً معنوياً وبالقرب أمراً حياً، أو بالعكس فلا إشكال، وإن كان كلاهما معنوياً لم حسيه فيكون أحد الحديثين مخصصاً.

والأولى كون حديث الباب مخصصاً بمن لم يقرأ آية الكرسي بها: حصه ابن عبد البر بمن لم يتو التمام، تمت: فيخصص به أيضاً من ورد في حقه أنه لا يقرئه شيطان

(١١) كتاب العبدین (الفطر والأضحی)

(١) باب العمل في غسل العبدین والتداؤ فیهما والإقامة

(١) العمل في غسل العبدین

الفطر والأضحی

أول عمل عود لاستشفائه من الفعور، فلبث اثنا عشر يوماً بغير ما قبلنا، ويصح للأعباد الخروج ثياباً بي الواحد، أو يفرق بينه وبين أعواد الخشب، سبياً بالعبدین، لكثرة عوائد الله تعالى فيهما أو لتكررها على كل عام، أو لعود السرور بعد فعودهما أو لعود الشغل، فيهما أو لأنهم يعودون إليهما مرة بعد أخرى، وفي الأزهاري: كل احتياج للسرور فهو عند العرب عيد. يعود السرور بعونه، وقيل: بماؤلاً بعد فعوده على من أدركه، كما سببت الفاطمة^(١) بماؤلاً يرجو عنها، وسط في شرح الإحياء في تسمية بعقيقته، حاصنها: أنها سميت بذلك لعود المباحات فيها وإحياء كالتفطر.

رفي «نيل»^(٢): وقيل: سمي به لأن كل إسماء يعود فيه إلى قدره ومزله فهذا يضيئ وهذا بضام، وهذا يرحم وهذا يرحم، وقيل: سمي به لفرقه، مأخوذاً من العبد، وهو محل كرم مشهور في العرب تسبب إليه الإبل المداينة.

وفي «المختار»^(٣): يستعمل في كل يوم مسوق، وذلك في:

عيد وعيد وعيد صوم مجتمعاً وجه الحبيب ويوم العيد والتجمعة

ويظهر من كتاب الشريعة، أنصح الأكر أنه سمي به لما فيه من إعادة التكبير مرات.

(١) الطبري، مشاهد العرب، (٣/٣٦٩).

(٢) (٥٦٩/١).

(٣) (٥/٣٥).

قال ابن حبان وغيره: إن أول عيد حلالها النبي ﷺ: عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة، وهي التي فرض رمضان في شعبتها، ثم دأب ﷺ إلى أن قوتها لله عز وجل، اهـ.

وفي السنة الثانية من «الحميس»: روي أول سؤال هذه السنة خرج إلى المصلي، وخُيِّلَت العزَّة بين يديه وصلَّى إليها، وكذا ذكر فرضيتها في السنة الثانية تنسِيح في «البدق»^(١) أخذاً عن القاري في «شرح المشكاة» وكذا في «شرح الإجابة» و «الأَنْوار الساطعة» و «شرح الإقناع» في مسالك الشافعية و «اندسوقي» من مسالك المالكية، وكذا في «المجمع»، وذكر في الثانية أيضاً عيد الأضحية، وفي الدر المختار: شرع في الأولى من الهجرة، وكذا في «المحرر» وغيرهما والأوجه الأول لما عليه جمهور أهل النقل.

ويمكن الجمع بين القولين. أف جمعاً من السلف كانوا يعدُّون التاريخ من المحرم الذي وقع بعد الهجرة، ويبلغون الأشهر قبل ذلك، واختلقت الأئمة في حكمها، واختلفت ثقله المذاهب في ذلك، وفي شرح الإحياء: قال أصحابنا: إنهما واجبتان على من تحب عليه الجمعة نصاً عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - في روايته على الأصح، وبه قال الأكثرون وهو المذهب، ونقل ابن هبيرة في «الإيضاح» رواية ثانية عن الإمام، بأنها سنة، وقولاً، محمد - رضي الله عنه - في «الجامع الصغير». عيدان اجتماعاً في يوم واحد، الأول سنة، والثاني فريضة، ولا يترك واحد منهما باعتدال أنها وجبت بالسنة ألا ترى إلى قوله: ولا يترك واحد منهما، وقال مالك والشافعي - رضي الله عنهما - سنة مؤكدة لرواية الأعرابي، إلا أن تتطوع وأحباب عنه أصحابنا بأنه لا يشافي التوجوب، لأن الأعرابي لا يجب عليه، إذ من شرطها المصير، ونقل العزني عن الشافعي في «المختصر»: من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيد.

(١) هذا، مسجود (٦/١٥٨).

والأصل عند أصحابنا: متى : أنها مؤنثة، فلهذا التصطلي في
الشرح السجدي: أو الموصوب ببعض الثمينة، وغير غير ذلك، وقال أحمد،
وحصاة، هي برص كذا، وهو أوجه الذي لأصحابنا.

فمنها ما هو المخرج من مسائل الأربعة الأضلاع، كما عليه أهل
الهند وغيرهم، مخرج يكونه ستة مزاكدة صاحب السبع الأضلاع، و«النوسبع»
و«الروضة» وغيره من مسائل المتاعيم، وقد في السبع المتكسر للهند،
قال النيسابوري: هذا مع المتكسر، «نبي» ستة ضلع، وقيل: فحل سبع،
كما بقوله من الحوادث من أن حسب، «نيل» فخرجت ثمانية، حكاه من وثق في
المسائل، وأنه كان يعطى النعمان أن يرقى، الخ.

وشرح بكونهما غرضين كقاية صاحب قبل العذاب و (الفروض) السرم .
من بروج الحانية ، وفي القدر العشرة من بروج الحنية . تحت مدتها في
الأحج . قال ابن حبيب . فقبله القول بأربع سنة . وصححنا كلفي في
السمع . لكن الأول قول الأكرمين كـ . في المشي . ونظر على نصحه في
الحانية و (الدائع) و (الشاي) و (المحيط) و (المختار) و (الكافي)
وغيرها . ثم قال . ورجع السرم في (المسوط) كذا سنة .

ثم قال أصحابنا: يشترط لها جمع من يشترط بالحكمة وجدياً رزقاً وإلحافاً، قلنا ليس بشرط لها أن يرضى عنه بها، وأجاز ذلك السننسي أن يرضى عنه من شاء من المرحوم والرسالة من أحد، وإثنين كيقولون كذا في شرح الإحياء.

وهو الصريح بالفتح، الشرح للمعنى: بالعدد والعوائد، ولا يتوقف على شروط معينة، وهي ليس العارية، شروطها كثيرة، بعضها: عدم الغش

(3) $\mathcal{A} \in \mathcal{A}(\mathbb{R}^n)$ and $\mathcal{B} \in \mathcal{A}(\mathbb{R}^m)$ are two algebras of sets, then $\mathcal{A} \otimes \mathcal{B} \in \mathcal{A}(\mathbb{R}^{n+m})$.

١/٤١٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ وَاحِدَ بْنِ عُمَرَ يَقُولُ: ثُمَّ يَكُونُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ، إِلَّا فِي الْأَصْحَى، نَدَاءٌ، وَلَا إِقَامَةٌ، فَمَنْ زَعَدَ بِمَنَوكَ اللَّهُ رُفِعَ إِلَى السَّمَاءِ

أُخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي ١٣ - كِتَابُ الْعِبَادَةِ، ٧ - بَابُ الْعَشِيِّ وَالرُّفُوعَةِ إِلَى الْعِيدِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

وَمُسْنَدٌ فِي ٨ - كِتَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، حَدِيثٌ ٥.

المرتب: "وَمِنْ شَرْطِ صَلَاةِ عِيدِ الْإِسْطِظَانِ وَعِيدِ الْجُمُعَةِ، فَلَا تَقَامُ إِلَّا حِينَ تَقَامُ الْجُمُعَةُ، وَهِيَ النَّوْحُ الْبَحَارُ، نَحْبٌ عَلَى مَنْ سَجَدَ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، شَرَأَتْهَا الْمُتَمَلِّعَةُ سَوَى لُحْظَةٍ.

حَدَّثَنَا وَمِنْ الشَّرْحِ الْإِسْطِظَانِ: "هِيَ مِنْ عَصَائِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي شَرْحِ الْخَصَائِرِ: "قَالَ السُّبُوْطِيُّ: الْعِيدَانِ، وَالْإِسْطِظَانُ، وَالْحَصُوفُ، وَالْكَسُوفُ مِنْ عَصَائِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَكَذَا فِي الشَّرْحِ الْمَحْتَجِجِ."

ثُمَّ اسْتَعْلَمُوا أَيْضًا فِي أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ أَمْ لَا؟ وَجُمْلَةُ قُرُونٍ الْمُتَأَمِّلَةِ عَلَى أَنَّ النَّوْحَ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ لِشَوْبِهِ عَنِ الْفَرَانِ، وَفِي الشَّرْحِ لِكَيْفَةِ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَرْكَدَ مِنَ الْآخَرِ، وَسَيَأْتِي التَّلَامُّ عَلَى عَمَلِ الْعِيدَيْنِ فِي الْحَدِيثِ نَوَالِدًا، أَيْ الْأَذَانِ (فِيهِمَا) أَيْ فِي تَعْيِيدَيْنِ (وَالْإِقَامَةِ) فِيهِمَا، وَسَيَأْتِي تَلَحُّثُ عَمَلِهِمَا.

١/٤١٣ - مَالِكٌ، أَنَّهُ سَمِعَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ (أَيْ عَمْدَانَ الْعَدْبَةِ) قَالُوا: "يَبَاحِي" هَذَا، وَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مَالِكٌ إِلَّا أَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى السَّائِةِ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ السَّائِةِ، لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ سَمِعَهُ مِنْ عَمْدٍ كَثِيرٍ (يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ فِي عِيدِ الْفِطْرِ وَلَا فِي عِيدِ الْأَصْحَى نَدَاءٌ) أَيْ أَذَانٌ لَا عِنْدَ الْخَلَاءِ وَلَا عِنْدَ صُغُرٍ الْإِمَامِ الْمُسَوِّدِ (وَلَا إِقَامَةٌ عِنْدَ وَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَوْمِ).

[illegible]

قال الناحي: لعنوا الذين سمع ذلك منهم ما لك هم السامعون تلعنوا
الصحابة وسبوا معهم وأخذوا معهم. وأغابوه إلى زمان إلى يومنا هذا
الخير بذلك. وأنبوه بالنعاز النمل يا بني ففت إجابته. ثم أكد ذلك لأمهم
قال.

أقول ثالثاً : تلك السنة هي لا محالة فيها عدلنا بالحدية المنوطة ،
وأعمال الصلاه المذكورة فلهذا فالمعنية من السور ان الفصل العمل بها
وفي البخاري عن ابن عباس وجابر : « ثم يكرر يوفن يوم القدر ولا يوم
الأضحى » ، وسلسلة عن جابر : « وسأ يفتي بالصلاه قبل المعينة غير أذان ولا
إقامة » ، وأبو داود عن ابن عباس : « أنه ﷺ صلى نعيد بلا أذان ولا إقامة ،
إسناده صحيح ، وفي المعاني عن ابن عمر : رضي الله عنهما - « خرج
رسول الله ﷺ يوم عيد فصلى غير أذان ولا إقامة ، فلهذا (القول الثاني) .

قال الهاجي^(١) : لا أعلم في هذه النسخة خلافا بين فقهاء الأمصار ، وما
قال مالك في الخصص^(٢) : لا أبا في بائنة ولا عيب ولا حروف ولا
ميتات ، إلخ .

وقال: تعارفي؛ عليه عمل، تعلمنا كذا، وقال ابن قدامة في «المعنى»⁽⁴¹⁾: لا تعلم في هذا خلافاً ممن يحتج به إلا أنه روى عن ابن الزبير أنه أخذ وأقام، ثم قال ابن رشد⁽⁴²⁾: أجمع العلماء على أنها بلا إذان ولا إمامة لشموت ذلك عن رسول الله ﷺ إلا ما أحدث من ذلك معاوية في صحيح الأئمة، وهو:

[illegible]

1985 11 17 星期五 (11)

[११५] (३)

(1974) *Journal of Ecology*, **62**, 801-815.

قال القاضي^(١) : وإنما علمي ذلك من جهة التسمي أن الأول وإن كان
شروطاً للمعنى لا الشرط، وصلاة العبد بآله، فكان ذلك حكمه. وفي
"الفتح"^(٢) : لأنها شرطاً عاماً، لا مكتوبة، وهذه ليست مكتوبة.

وفي شرح إقحيه^(٣) : ولا بأس في ذلك أن الله عز وجل قد أمرني علمي
الحرم في هذا النوع إلى الإنسان من الصغير والكبير مضمناً حكمي الأذان
والإقامة لأنهما للإعلام به. نعماني، والتهيز بها محلي، فحضور الغيب
مع الله يغني عن إعلام الظنك بنفسه الذي هو سبب الأذان والإقامة للإعلام،
والذي أحدثه معارضة مراعاة المأذون، وهو تسمية بدعي، فإنه ليس بمبدأ بل يعنى
عن اتصالاً بما يراه من اللعب. هـ.

واختلف في قول من أحدث الأذان مبهماً، ففيل^(٤) معاذة، وفيل
الحجج حين أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفيل^(٥) من أحدثه زيادة بالدعوة، وفيل
سبون، وفيل^(٦) هـ، فانه لا ريب في مخرجه، وفيل^(٧) من التردد في
الفتح^(٨).

واختلف العلماء هل يدان فيها غير الأذان، فعند الشافعي وغيره
من أصحابه أنه لا يدان فيها إلا الصلاة جامعة، تنصب الأول على الإعراف
والتأني على الحال، وفي شرح الشافعي^(٩) للحافظ ابن المنذر^(١٠) : قال الشافعي^(١١) :
واجب أن يأمر الإمام المأمون أن يقرأ في الأعياد وما جمع الناس من الصلاة
الصلاة جامعة، أو الصلاة، فإن قالوا : لا يصح إلا الصلاة، فم فكرهه، فإن
قال : صلى على الصلاة فلا بأس، وفي الحديث^(١٢) : عن الشافعي^(١٣) : إن قال
علموا بمر الصلاة، فإن أحرم على الصلاة، أو فقد قامت الصلاة، كرهه.

(١) المحقق (٣١٥/١)

(٢) فتح الباري - (١/٤٣٣)

٢/٤١٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْغُفْرِ، فَقَالَ: أَنْ يَغْدُوَ إِلَى الْمُصَلَّى.

٢/٤١٤ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يغتسل يوم الغفر قبل أن يغدو إلى المصلى) تابع مالكاً على روايته عن نافع موسى بن عتبة، قاله الزرقاني تبعاً للناجي. قلت: وأخرج البيهقي أثر مالك هذا برواية الشافعي وابن بكير، كلاهما عن مالك، وقال: رواه ابن عجلان وغيره عن نافع فقال: في العيدين الغفر والأضحى، انتهى.

وقال الزرقاني والناجي: وروى أبووب عن نافع قال: ما رأيت ابن عمر - رضي الله عنهما - اغتسل للمعد فط، كان يبيت في المسجد ليلة الغفر، ثم يعلو منه إذا صلى الصبح إلى المصلى.

قال الناجي^(١): يحتسب أن يكون رواية أبيوب في فعل ابن عمر - رضي الله عنهما - في اعتكافه، بين ذلك مبيته في المسجد لأنه لم يكن يبيت في المسجد، إلا عند اعتكافه، وسحمل رواية مالك ومن تابعه على غير اعتكافه، وثو تعارض الخبرين تعارضاً، لا يمكن الجمع بينهما فكانت رواية مالك ومن تابعه أولى، انتهى.

وقال ابن القيم في «الهدى»^(٢): وكان يَغْتَسِلُ للعيدين، صح الحديث فيه، وفيه حديثان ضعيفان: حديث ابن عباس من رواية جارية بن مقلس، وحديث أنس بن سعد من رواية يونس بن حاذل «السمعي»، ولكن ثبت^(٣) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مع شدة اتباعه للبيعة، انتهى.

قال الحافظ في «التلخيص»^(٤): قال الرزاز: لا أعلم في الغسل في

(١) انتهى (٣١٦/٩).

(٢) زاد المعاد (١٤٩/٦).

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة (٣٠٨/٢).

(٤) (٦٠٧/٢).

لعديد من حديثنا صحيحنا ثبت. ومع ذلك أحضرت هنا بعضاً غير مستحباتها في العيدين.

فإن ابن رشد في الزيادة^(١) أجمع العلماء على استحسان الغسل لفطراه حين، وقال يانعي هو مستحب عند علماء النجاة وجماعة من أهل العراق والشافعية، وإنه مذهب غيرهم. إن مذهبهم والشافعية والحنابلة، وقال مالك لا أوجب غسل العيد كغسل الجمعة. ووجه ذلك الاتفاق على غسل الجمعة والاختلاف في غسل العيدين، أنه:

وفي المخرج الكوفي^(٢) أن الكوفة وثبت غسل يوم عيد الأضحية والعيد من الثعلب، وثبت بعد صلاة الصبح. فهو مستحب ما رواه قال الشيخان: ذكر في التوضيح: أن المشهور استحبابه لها، ووجهه ينص على أن العرفان عن ابن رشد، أنه بشرط فيه الصلاة بالخبر، لأنه لن يوجب لا للفطرا. ووجه التحسين وسند صحيح، وقال النجاشي: إنه سنة، وقوله: السنة الأخيرة للرجوع غسل يومه كغسله، وإن يكون كافراً في تحصيل الاعتدال أو الب، أنه:

وفي شرح الإقناع^(٣) من مخرج الشافعية: ومن غسل للعديد وثبت رد الحضور لأنه يوم عيد، وبذلك دفعه نصف الثعلب، قال في هامشه: ولم يغير مبرر في غسل يومه، لما قيل به في غسل إمام الكاظم (عليه السلام) وقوله: يوم به نفسه أنه يطلب من العاصي والفساد، كما في غسل الإحرام، وقوله: ينصف الثعلب، لكن فعلاً بعد أن يخرج الثعلب

(١) (١٤٤) (١٤٥)

(٢) (١٤٦) (١٤٧)

(٣) (١٤٨) (١٤٩)

(٢) باب الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين

وفي «المختار»^(١). ومن صلاة جمعة وصلاة عيد هو الصحيح. قال ابن عابد بن: كونه للصلاة هو الصحيح. وهو ظاهر الرواية، وهو قول أبي يوسف. وقال الحسن بن زياد: إنه لليوم، ونسب إلى محمد، والخلاف المذكور حار في غسل العيد أيضاً، اهـ.

وفي الطحطاوي على «المعاني» رجع كونه لليوم بخلاف الجمعة، ويستوي فيه الذهاب إلى الصلاة والقاعد. قال المروزي: هذا صحيح، وبه قالت المالكية والشافعية، اهـ. ورجع الحنفية تبعاً للهداية استحبابه.

(٢) الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين

وهذا أيضاً إجماع من الأئمة الأربعة، وخالفه بعض من مضى من السلف كما سيأتي، لكن الفقهاء على الأول. قال ابن رشد^(٢): أجمعوا على أن السنة فيها تقديم الصلاة على الخطبة لثبوت ذلك أيضاً عن رسول الله ﷺ، إلا ما روي عن عثمان بن عفان: أنه أخر الصلاة، وقدم الخطبة لكلا يفرق الناس قبل الخطبة. انتهى.

وقال البيهقي^(٣): لا خلاف في هذا بين جماعة فقهاء الأمصار. وقال ابن المنذر: أجمع الفقهاء على أنها بعد الصلاة، ولا يجوز التقديم، وأما الصلاة فصحيحة اتفاقاً، انتهى.

فمن خطب قبل الصلاة بكرة عند الجمهور، ويحرم عند الشافعية. ففي

(١) (٣٣٩/١).

(٢) «إبداية المجتهد» (١/٢٧٠).

(٣) «المعنى» (١/٤١٦).

٣/٢١٥ هَذَا كُنْتُيَ حَسْبِي مِنْ دَعَاةٍ. عَنْ أَبِي نَسَائِبٍ: قَالَ:

سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةٍ فِي الْمَطَرِ وَالْأَشْجَارِ.....

.....

الترجمة: يس بعد الصلاة خطبتان، فهو قد دعا عن الصلاة لا يعتد بهما. وهما كخطبتي الجمعة في الأثران لا في الشروط، فإن من الشروط ضعفان ما بشرط حاجه أيضا، وهو أربعة والثاني منه مستحب، ومنها ما يحرم وهو قد يعجز عن الصلاة انتهى.

وفي أصل التسمية: وقد صلى العبد كاشفاً حقيقاً، لأن التكبيرات

البركة والتكبير به بالخطبتين سنة، ولو وجب لوجب حشوه.

وقال القاضي: من بدأ بالخطبة قبل الصلاة أعادها بعد الصلاة، فإن لم

يعمل بذلك مرتين عنه وقد أنباء لأن السنة في العبد أن يؤتى بها بعد الصلاة. قال: ثم يفعل فهو بمنزلة من لم يخطب، وهما سنة صحيحة. وقد أنهى في ذلك الحقة.

وفي أصل الخبرين: فأمر فخطب فيها صبح، وأنباء لتترك السنة، قال

ابن عابدين: كما لو لم يحفظ أصلاً، وحكى القاري عن ابن الهيثم: لم يحط قبل الصلاة حاش السنة ولا بعد الخطبة انتهى.

قال البيهقي: وهذا من أبي سعيد - صلى الله عليه - بكراهة

فإن على وجه الكراهية، ولذلك عهد مع مروك العبد، ولو كان أمراً محروماً أو شرطاً في صحة الصلاة لما نبيده.

٣/٢١٥ - دعائك، عن ابن سنان: الرهري مرسلاً أن رسول الله ﷺ كان

(١) (٣٦٣).

(٢) التسمية (١٣٦/١).

أبي عبد الله قال الخطيئة وفي الصحيحين عن أبي عبد الله عليه السلام أن العبد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يكلمونه في الخطيئة، قال: لا تترددوا في ذلك الشئ - يعني أنه محسباً - معه ثلاث شئ وجه الله ثلاثت الله شأها ثابت ومعمول بها، قد عمل التوبه بعد هذه ثلاث يسحصر مشايخ الأصحاء، وليس ذلك إلا على سبيل التبريد في شربة، انتهى

واختلفوا في أن من غير ذلك مروى عن عمر - رضي الله عنه - أنه خطب قبل الصلاة، قال: يا أيها الناس لا يصح عنه ذلك التوبة، فيه نظر، لأن عبد الزناق ومن أبي حنيفة وزياد حبيب - أحد صحيح - يكن يعارضه حديثاً أبو محمد وأبو عثمان - فإن جميع ما وقع ذلك منه - أولاً، وثانياً، في الصحيح، أصح، ومن سب عن طريقي من شهادته عن أبي حمزة - أول من بدأ بالخطيئة يوم التوبة قبل الصلاة مروان - وهي أبي حمزة - سبب صحيح عن الحسن العسكري - أول من خطب قبل الصلاة، يعني سبباً في خطيئته على أعدائه، وإلى زمان لم يذكروا الصلاة، فعمل ذلك أي أنه يحسب قبل الصلاة راحة العبد غير العلة التي أغلقت بها مروان، لأن عثمان - رضي الله عنه - راعى مصلحة الجماعة في إدراكه الصلاة، راعى مروان فرعى مصلحة نفسه في إتمامها، انتهى

وقال: إنهم في راحة كانوا يعمدون ترك مناسجه، أي فيها أو ذلك من قال يستحق المساءة، والظاهر هو قول صاحب التوبة، أي راعى راحة الجماعة، ويحتمل أن عثمان - رضي الله عنه - فعل ذلك أيضاً، بخلاف مروان فواظب عليه، هذا كله

أخبرني الشيخ عن أبي حمزة - رضي الله عنه - عن عبد الله بن محمد بن يحيى حديث

قال: تمهيداً، نبيد مع ضمير من الحفظان فضلى، ثم انصرف،

عوف، وفي رواية حمداً على ما حدث عن الرحمن مولى عبد الرحمن بن عوف،
قوله ابن عبد البر^(١).

قلت: وفي رواية نسلم، عبرة: موسى بن أزمهر، وفي السجاني قال
ابن عبيد: من قال: مولى ابن أزمهر فقد أصاب، ومن قال: مولى
عبد الرحمن بن عوف، فقد أصاب. قال ابن النجاشي: وجد كور الصولي صواباً
ما روى أنهما اشتراكا في رثائه، وقيل: يحصل أحدهما على الخليفة، والآخر
على السجاني، لأنه يكفى دلالة أحدهما للجمعة أو للأخذ به أو ما نقله من مثل
أحدهما إلى الآخر.

وفي العيني^(٢)، هو مولى ابن عبد الرحمن بن أزمهر بن عوف، وينسب
أيضاً إلى عبد الرحمن بن عوف، لأنهما أبا عم.

وقال ابن الأثير: قد علق من جملة بن عم عبد الرحمن بن عوف، بل
هو عبد الرحمن بن أزمهر بن عبد عوف، انتهى. وكان سعد بن مشاعر التميمي
بالسببة، مجمع على ثقته من رجال السنة، يقال له: إدراك، وليس له مناص
من يثق به، فمن صدر أصحابه توفي سنة ٩٨هـ^(٣).

(أنه قال: شهدت العبد) زاد يونس عن الزهري في روايته: يوم
الأصح، كذا في الفتح^(٤). قلت: أخرجه السجاني^(٥) في الأصاحي مع
عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (قصي) زاد عبد الرزاق عن معمر عن
الزهري: قل أن يخطب فلا أفك ولا إفدة (ثم انصرف) من نصلة

(١) انظر «المعجم» (١٠١/٢٢٦ - ٢٣٨).

(٢) معجمه، نقاري (٨/٢٢٢).

(٣) انظر «تهذيب التهذيب» (٣/٣٧٧).

(٤) (١٠١/٢٢٦) أدب من يؤكل من لحم الأحماس.

[illegible]

تأليفه البخاري في ١٠ مجلدات. ١٩ - كتاب التفسير، ٦٩ - كتاب مبدء يوم القدر.

والمعجم لبي. ١٢ - كتاب العمام. ٢٤ - باب أذهب عن صوره بدم الغفر يوم
الأسعر، حديث ١٣٨.

فاحتطبت الناس زعم محمد البررافي و زنجاري، فقال ما أيقظ الناس إن
 رسول الله ﷺ يقول أن نأكلوا بكم بعد ثلاث. فلا تأكلوا بعد هذا، قال
 أبو عمرو. اظن ما تكلموا خوف هذا لأنه مرسوم

فقال: أرى في خصمه: (أ) أن هذين آفة تعب، (ب) أن الحاضر يشاء إليه بها،
و(ج) أن حاضر إليه هناك، فلما (د) جميعها انطقت: قال: هذا، تعبيراً للحاضر
على الذات، (هـ) هو رسول الله ﷺ عن صيغتهما: فهو تعريض، و(و) هو
سومي العبد إجماعاً، وسواء أذكر أو أنكره، والظن والذهب والسمع، (ز) أنه
الحاضر.

واعتدلتما فليس لكم صوم يوم العید أو صوم يوم قدوم ذی القعدة يوم
العید، علی بعض الدار أم لا؟ وحمل بحتة المصولات من الفتح والعین
وغيره (يوم فطرکم) يوم النبوة علی انه خبر محدود في أحد عشر رأي
رواية للحري. ما أحدهما صوم فطرکم ام صیامکم والآخر یورأ کلون فيه
من فسحکم) یضه لیس، وجیر إکتابا، ان من أضحکم.

قَالَ رَ عَدَائِرُ^١ فِي الْمَضْحَاةِ سَمَاءً وَأَنْ الْإِكْلَامِ مِنْهَا مُسْتَحْبَبٌ.
قَالَ تَعَالَى: مَا تَكُونُوا مِنْهَا وَلَا تَطْمَئِنُّوا عَنْهَا^٢ تَقَرُّوا^٣ فِيهَا وَلَا تَكُونُوا مِنْهَا وَلَا تَطْمَئِنُّوا عَنْهَا^٤.

$$(17) \quad \text{if } (x, y) \in R_{\text{sum}}, \text{ then } (x, y) \in R_{\text{sum}} \quad (17)$$

PA 257, 258, 259 (5)

ورواه في ذلك عدة روايات مرفوعة بأخبار منها ما عني أحمد وأبي داود
والبيهقي عن أبي عبد الله عن أنس بن مالك عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنه قال: «صلى العيد أول النهار» ثم رخص في الجمعة
فإذا لم يكن صلاة أو نصح طيحا^(١١٦)

ومما جاء في أبي داود وابن ماجه^(١١٧) عن أنس بن مالك مرفوعة عن أبي عبد الله
في يومكم هذا عدل فمن شاء أفرقه من الجمعة وإن مضى يومه وغير ذلك
من الروايات والآثار، واختلقت القضاة في التصريح بها

قال الشوكاني^(١١٨) مذهب الجمعة في يوم العيد يجوز تركها، ويشترط
التحذير عن الفرج بين من صلى العيد ومن لم يصلي، وجب الإجماع عليه،
لأنه هو ما أقره الشارع، وإن لم يشر إلى تركه بعد صلاة العيد انتهى وإلى ذلك
ذهب جمهور العلماء، إلا أني رجحت إلى أن صلاة الجمعة تكون بحصة عمر
الإمام وفاقته من العبد، لكونه خليفة للسلام في حديث أبي هريرة: «إنا
مجاهدون»

قال الحافظ في التلخيص^(١١٩) استدل بالحدديث من قال: يستشرط الجمعة
عسى صلى العيد إذا رافق العيد يوم الجمعة، وهو محقق عن أحمد، انتهى.

قلت: إلا أني لم أجده في فروعه من «الزوجه» وغيره، وكذا حكاه عنه
العبسي، ورواه في ذلك مالك حذفاً، وإنما صحت الشافعية، فقال الشوكاني
حكى في «التحريم» عن الشافعي: «في أحد نواحيه» واقتصر الفقهاء أنه لا

(١١٦) أخرجه أحمد (٤/ ٣٦٦)، أبو داود (١١/ ٧٠)، وابن ماجه (١٤٢/ ٣)، وابن خزيمة (١٣٦/ ١٠)

(١١٧) أخرجه أبو داود (١١/ ٧٢)، وابن ماجه (١٤٢/ ٣)

(١١٨) في الآثار ٢٦، ١٢٨٨، ما عدا، في احتجاج العيد بالجمعة

(١١٩) فتح الباري (٢٧/ ١٠)

توحيده، وهو الشافعي أيضاً، أن الترخيص يختص بهي كان خارج المعبر،
لغير عثمان، فمن أراد من أهل العمالي، وكذلك غيره من علي رضي الله
عنه قال ابن عسبر: وعن علي أن ذلك في أهل الياضية ومن لا تجب عليهم
الجمعة، انتهى.

قلت: وهذا هو الصحيح، وبه صرح الإمام الشافعي في «الأم»، فقال:
«إذا كان يوم العصر يوم الجمعة حسنى الإمام انعقد له أذن لمن قصره من غير
أهل الحضر أن يتصرفوا إن شاءوا إلى أنفسهم، ولا يعودون إلى الجمعة،
والاختيار لهم أن يقيموا حتى يجتمعوا أو يعودوا بعد قصرهم إن قدروا حتى
يجتمعوا، وإن لم يفعلوا فقد خرج إن شاء الله من المشايخ ولا يجوز هذا
لأحد من أهل الحضر أن يمشوا أو يجتمعوا إلا من عمر يجوز لهم به ذلك
الجمعة، انتهى»

وفي «شرح الإمامية» قال أبو حمى: إذا وقع يوم الجمعة وحضر
أهل القرى، فلهن أن يتصرفوا، ويتروكوا الجمعة في هذا اليوم غير الصحيح
المستورس في التديم والتديد، وعلى ابتداء عليهم قصر الجمعة، انتهى.

قلت: وهو محتمل، وإنك عند الحققة قال الفقراوي في «معدن»^(١)
إن المراد من الرخصة في ترك الجمعة هم أهل العمالي الذين منازلهم خارجة
عن المدينة، ممن ليست جمعة عليهم واجبة، لأنهم في غير الأمصار.
والجمعة إنما يجب على أهل الأمصار، انتهى.

فاجتنبية والشافعية مع اختلافهما في إيجاب الجمعة على أهل القرى
مالم يكون على أن محلي التحلل من لا يجب عليه الجمعة، وأما عند مالك
فقال الشافعي^(٢): «تختلف الثامن في حواز ذلك، مروى عن الثقات عن مالك:

(١) (١٨٧، ٣)

(٢) (٣٠٧، ١)

أن ذلك غير جائز. وأن الجمعة مشروعة على كل حال، ولم يلحق أن أحداً من أهل النجف عداً غير عثمان، وروى ابن وهب ومطرف وابن العاصم عن مالك أن ذلك سائر، والصواب أن يرد فيه الإمام، كما أن عثمان وإنكرها ردابة أمر انقسام، وبذلك قال أبو حنيفة والشافعي، انتهى.

وفي الشرح التبيين^(١) للمناكير في جملة الأعداد التي لا يجوز لأجلها ترك الجمعة، أو شهود عيد، أو من لجمعة بين أدل له الإمام، إذ لا حول للإمام من ذلك، قال القسوطي: أي إقامتهم لا يمنعهم، ولا يكون عذراً سبغ لهم الخفاف. ورد المصنف بالتبليغ على من رغب وبسر الفتنين: إن الإمام إذا أدل لأهل النجف التي حول حرة الجمعة فتخلفهم عنها، فؤدهم يكون عداً لهم، وأما إمام أهل بركة الجمعة، فلا يكون عذراً انتهى.

وحديث الجمهور في أن الإمام كان ممنوعاً من أن يحجب عليه الجمعة، قوله: من أحد من أهل الثعلبية، ومجمله: إما ممنوعون، وقد أخرج الطبراني في مشكله^(٢) بسنده عن ذلك، قال: اجتمع عبيد الله بن عبد الله بن مسعود فقال: «إياكم أصمت غير وذكر، وإيا ممنوعون، فمن شاء أن يجمع فليجمع، ومن شاء أن يرحل فليرحل»، فهذا كالصرح في أن الحكم تغير أهل المدينة، في الخروج إلى الغنم، وأيضاً قوله تعالى: «وإذا تركوا أضلوا عن طريقهم» الآية^(٣)، لم يحسن عداً من غيره، إلا ما حصر من دليل.

ونال من رشد في الشبهة^(٤) قال مالك وابن حنيفة: الخفاف مخذول

(١) (١١/٣٩٠)

(٢) (٣١/١٩١)

(٣) سورة الجمعة: الآية ٩.

(٤) (١١/١١٩)

فجاءه فمضى ثم انصرف، فيخطب

في ربيعة فتنة، واختلف في انصر إلى بلدان، فقال: عند الرجوع من ثوريس لم يبق أحد رؤوس العصبية الذين هجروا عنه، في ربيعة الله عنه، قاله بن رباح وابن الجوزي، وزاد أنا كتاب بن بشر أحد رؤوسهم صلى بالكاس نصاً، قال الأخطاء وهو الامداد عهد، كما روى سيف بن عبد، وقد صلى بالنار يوم انصر حنابل، أن امامة بن سحر، لكن باذن عثمان، وقد صلى بهم عن سعد روى إسماعيل الحنفي في تاريخ بغداد: قال: فلما كان يوم عبد لأصحى حاد عني - ونسي الله عنه - فصرى بالكاس، وقال ابن الصوار: ثم يصلي بهم غيرها، وقال غيره: صلى بهم هذا صلات، وصلى بهم طاعة بن عبد الله أيضاً، انتهى محضر

اجتماع عني - روى الله عنه - (قصلي) في الخطبة ثم انصرف) من السادة (فخطب) ونقدم بعض النسخة، في حديث البخاري قال أبو عمر^(١) إذا كان من السنة أن تقدم صلاة العبد للإمام، فاجتماعه أولى، وإن كان مالك وإسحاق، قال مالك: لله في أوجهه من نفس لا ينقصها موت الوالي، وصح ذلك أبو حنيفة - روى الله عنه - فتحدثوا لا يفهمها إلا سلطان، انتهى

قلت: وقع التعبير في الفعل عن الخلف في ذلك وتوضيح علامتهم في المقولات، بالمتنصر ما في (البيان)^(٢) إذ قال أما السلطان، فنسب أداء الجماعة عندها حتى لا يجوز إقامتها بدون عصبية أو حشرة ثانية، وقال السامعي: السلطان ليس بشرط، وأن هذه صلاة ركعتيه، ولا بشرط لأقامتها السلطان، كانت السلطات.

ونما: أد، التي بشرط الامام لا لالحاق الوحيد ببارك الجماعة بقوة في

(١) - استيفاء (٧) (٣١).

(٢) - تاريخ الفصيح (١) (٢٥٧).

الحديث: قوله إمام عذاب أو جبار. وروي أن النبي ﷺ: «أربع إلى الله لا تدركها النجمة» ولأنه لم يشترط السلطان لأدى إلى التفتت، لأنها صلاوة تؤدي لجميع عظيم، والتقدم عاوى جميع أهل النضر بعد من باب الشرف والمرتبة، فيستدعي إلى ذات كل من خل على عقو الهمة والعدل إلى الرياسة، فينبغي بينهم الشان المزدوي إلى التفاضل، فيؤمر إلى الوالي لينوم به أو يعصب من ذلك أهلاً له فينبغي غيره من الناس على الممارسة، هذا إذا كان السلطان أو نائبه حاضراً.

أما إذا لم يكن إمام سبب الفتنة أو بسبب الموت، ولم يحضر وال آخر بعد حتى حضرت الجمعة، ذكر الكرخي: أنه لا بأس أن يجمع الناس على رجل حتى يصلي يوم الجمعة، وهكذا روى عن محمد، ذكره في دعواه ما روي أن عثمان - رضي الله عنه - لما حوضر فقام فقام عليه - رضي الله عنه - صلى بهم الجمعة. اهـ

قلت: الحديث: أي أشار إليه من قوله: قوله إمام عذاب أو جبار، أخرجه ابن ماجه^(١) من حديث جابر، قال: سمعنا رسول الله ﷺ، الحديث، وفيه: «نقص تركها» أي الجمعة، من عاتني أو بعد مولاي وله إمام عذاب أو جبار استخفافاً بها وجمعاً لها، فلا جمع الله شمله ولا يتركه في أمره، إلا ولا صلاوة، ولا زكاة الحديث.

قال النبي ﷺ: «إن كنت، هو صعب؟ قلت: روي من طرق كثيرة وهو موافق لمختلفة فحصل له بذلك قوة، فلا يجمع من الامتداد، ومن دعم أن في إمامة من - رضي الله عنه - رداً على حقيقة، مردود عليه، لأن علياً - رضي الله عنه - صلى عيد الأضحى الذي شرطها أن يصلي من يصلي الجمعة، حينئذ كنت أنه صلى بغير إذن عثمان، ولو سلم تذكر ذلك سبب تعطف الإمام عن

(١) أخرجه ابن ماجه برقم (١٠٨١).

(٢) العبد والسيّد، (٢٢٣).

لحضور، وإذا تعدد حضور الإمام فعلى المستدين إدامة رحل منتهى يفرج به،
كـ، جعل المستدين سوطاً لما نقل (أمره)، احتجوا على قوله بن أبي

أو يقول: إن عيبه لا يتوصل إليه، حصل هذا قال محمد بن الحسن: لو
علب على السعي متعلّب، ويصلى بهم الجميع حراً، يفتل ذلك من الحسن
المصري، وكان عليّ أولى بذلك، لأن المصاحبة رغبوا به وصبروا ورواه سواء
كان ذلك ماذن أو لا، ولا نرى جوازها بغير إذن الإمام، إذ سخرها.

فتـ، قد أغر المحقق زهد على ابن النسيب: أن الصلاة تخفف حال
مأثوما من عثمان - رضي الله عنه - وهو صريح في أنه عثمان ليس مثله إذا أحسن
الناس فأحسن معيه، انجلت فلا حاجة إلى الحواش.

وقال ابن رستم في «الندوة»^(١) واشترط أبو حنيفة لبعض المنكحات، ولم
يشترط العدد، وحسب اختلافهم هي الاغتسال يستغرق إلى الأحرار أربعة التي
اقتربت منها الصلاة عند فعله ما عدا ذلك، هل غير شرط من صحتها أو وجوبها
أن تست بشرها، وذلك أنه لم يسلها بغيره إلا في جماعة ومفسر جامع،
فمن رأى أن اغتسل هذه الأشياء بفلاته ما يوجب كونها شرطاً في صلاة
الجمعة أو شرطاً، ومن رأى بعضها دون ذلك فهو ذلك البعض دون غيره،
كاشترط ذلك فيسجد وتركه وتركه التمسك والاعتماد، ومن هذا الموضع
احلها في مثل كثيرة من هذا الباب، أم.

ويستدل في المحيط بالاشتراط لمصير بأنه يخرج فتحة في رمضان،
ويخرج منها إلى حوزة، فافق له العبد في الفراء، ولم يسل، ولو حاز إقامتها
خارج لمصير ما تركها، هـ

(١) إدامة السجدة (١) ١٢٤

شاء فعل، ومن شاء ترك، قاله الرزقي. وفي «المندوبة»^(١) وكان مالك يستحب
للمرحل أن يفطر قبل أن يحار يوم الفطر إلى المصلي قراً. وليس ذلك في
الأنصحي

قال ابن عبد البر^(٢) ويؤيده حديث أبي هريرة أكل قبل الصلاة يوم الفطر،
فبين أنه الشيء **يُفْطِرُ** أن الذي فُطِرَ لا نجسته. وأقر على الأكل منها، وغيره
يستحب أن لا يأكل يوم الأنصحي حتى يأكل من فُطِرَ، ولو من كبداء، فلما
أد عليه يوم الفطر إخراج عن قتل الدم، استحبه له أن يأكل عند إخراج
ذلك، وكما أنه عليه يوم الأنصحي حقاً يحرمه بعد الصلاة، وهو الإفحاح
استحب له أن يأكل ذلك، فوفته الله.

قلت: لكن مختار أهل المروء من المسالك هذا القول الثاني، قال في
«المراجع الكبير»^(٣) وتذهب طائفة من علماء في عهد الفطر وتأخير في الشهر وإن
لم يصح فيها بطهر، قال النووي: تعين التأخير بقولهم: يكون أول نية
من قد استحبه، فبذلك عدم نية التأخير لمن لم يفطر، نكحها الحق من لا
أصحبه نه بمن نه أصحبه صواباً لفعله **يُفْطِرُ**، وهو تأخير الفطر فيه عن
الترك، اهـ.

قال الشوكاني^(٤) وحصل أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - استحباب
تأخير الأكل في عيد الأنصحي بمن له دمع، والتحكمة في تأخير الفطر يوم
الأنصحي، أنه يوم نسي فيه الإفحاح والأكل منها، فسرع أنه أن يكون فطره

(١) (١٤٦/١)

(٢) انظر: الاستدكار (٢٧/٢٦)

(٣) (٢٩٨/١)

(٤) انيس الأوسام (٣/٢٥٨)

على شيء منها، قاله ابن قدامة. اهـ. وصرح به في «الروض المربع»^(١) فقال: «وبين أكله قبل الخروج لصلاة المفطر وعكسه في الأضحي إن ضحى نياكل من أضحيته، وأذلي من كبدها، وفي «الروضة» من ذبح الشاة بعدة. بمسك عن الأكل قبلها وقبل الخطبة في عيد الأضحي نيمتاز عما قبله، وترك الإمساك مكروه. اهـ.

وفي «الذرة المختارة»^(٢): «ومثذب تأخير أكله عنها، وإن لم يضح في الأضحى، ولو أكل لم يكره تحريماً، قال ابن عابدين: قوله في الأضحى، وقيل: لا يستحب التأخير في حق من لم يضح، وقوله: تحريماً منع فيه صاحب «التنوير» وأشار به إلى ثبوت الكراهة التزهيدية، وفيه نظر لما في «البحر» إذ قال: وهو مستحب ولا يلزم من تركه المستحب ثبوت الكراهة، إذ لا بد لها من دليل خاص، ولقول «الشيخ»: إن شاء الله وإن شاء لم يذوق. والأدب أن لا يذوق شيئاً إثر وقت الفراغ من الصلاة، حتى يكون نازله من القرايين. اهـ.

فعلم بذلك أن الأضحية الأربعة متفقة على استحباب الأكل بعد صلاة الأضحي. يؤيدهم حديث بريئة عند ترمذي والحاكم وغيرهما: «كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يصوم يوم الأضحي حتى يصلي»، زاد أحمد: «فياكل من أضحيته»، وبعده عند الخزاز عن جابر بن سمرة: «وعلة التأخير في الأضحي موافقة للفقراء، لأن الظاهر أنه لا شيء لهم إلا ما أعطاهم الناس من لحوم الأماسي»، وقيل: ليكون أول طعامه من أضحيته، قاله القاري^(٣).

(١) (١/٣٠٥).

(٢) (٣/٢٩٩).

(٣) «مرقاة المفاتيح» (٣/٢٩٤).

عن أنا وإفد أنكسني، ما كان مقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى والأفطر؟
فقال: كان يقرأ في: «الفراد، المجيد، وقد يبت الجمعة» وأنشأ القمر.

أخرجه مسلم في ٨ - كتاب صلاة العيدين، ٣ - باب ما يقرأ به في صلاة
العيد، حديث ١١.

(سأل) قال النووي: هذا مرسل لأن عبد الله لم يذكّر عمر ثكن الحديث منفصل بلا
ثبت، قبله وقع في رواية أخرى لمسلم عن عبد الله عن أبي واقد، قال: سألني
عمر بن الخطاب، فإنه أدرك أنا وإفد ثلاث، وسمع منه بلا خلاف أنا وإفد^(١)
بكر الفاف والادل الممهلة (التي) النصحيي الخلف في أنه قيل: الحديث من
مالك، وفي: ابن عوف، وفي: سمع عوف بن الحديث، قال البخاري وجماعة:
شبهه بشراً، وقال أبو عمرو: لا يشبه، وقال أيضاً: أسلم قديماً وكان يحمل لواء
بي ثبث وضمرة وسعد يوم الفصح، وفي: إنه من سلسلة الفصح والأول^(٢)، فصح،
ويط الحافظ في «الإصابة» الاختلاف في شهوده بدءاً، وخاور بحكمة سنة ومات
نها سنة ٦٨هـ، وفي: سنة ٦٥هـ، وهو ابن ٧٥ سنة، وقيل: ابن ٩٥ سنة، ذكر في
«تخلاصة» أنه أربعة وعشرون حديثاً انقطعت على حديث واحد مسلم بأجر، من
رواه الله (ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى والفطر) أي في ركعتيهما.

قال الأباخي^(٣): يحمل أن يسأله على معنى الاختيار، أو سمي، فأراد أن
يذكر، وقد النووي قالوا: يحمل أنه ضاع في ذلك، فاستنبه، أو أراد إعلام
الناس بذلك، أو نحو ذلك من المقاصد، قالوا: وبها أنه غير رضي أنه عنه -
ثم يعلم ذلك مع شهود صلاة العيد مع رسول الله ﷺ مرات وعمره منه، اهـ.

«قال» أبو واقد: (كان) يقرأ (فيهما) بق والقرآن المجيد) في الركعة
الأولى (والثانية الساعة وأنشأ القمر) في الركعة الثانية، والروا: وحكمة ذلك

(١) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٢)، ١٢٧٠، وتهذيب الخصال: (١٦٥٧/٣)
و«الإصابة» (١٧/٢٥٥)، وأحد القادة (٣٦٢/٦) والحداسة (ص ٢٢٢)

(٢) «التهذيب» (١١/١٣١).

ما انعمنا عليه من الإخبار بالبعث والإخبار عن القيوم والمحيية، وتشبيهه برب
الناس للعبد بمرورهم فليعت كأنهم جرد مسر.

فقال إمامنا^(١) لا خلاف بين أهل العلم أن ملك من التخيير، وقد
يؤى به سمرة، أن النبي ﷺ كان يقرأ في العبد من سبع اسم ربك الأعلى،
وعلى أنك حديث لغزبية وحديث ذلك أمراء انتهى.

وقال ابن رشد^(٢) أجمعوا على أن لا يقرأ في القرآن، وأما هم
المتحدث أن يقرأ سبع اسم ربك في الأولى، وتعاذلة في الثانية ثم في ذلك
عن حسن الله بقرآن، والمتحدث السابعة - يعني الله عنه - القراءة فيها، بل في
والقراءة بساعة فبقرآن ذلك عنه ﷺ انتهى.

وقال ابن عبد الله^(٣) معلوم أن النبي ﷺ كان يقرأ يوم العيد سور
الشم، وجس ذلك عند شعها، غير، لا تتعذر، ولكنهم يستحب ما وي،
أكثرهم وسهمهم سبع محل أنك، لقول ابن أبيات ذلك عن النبي ﷺ من
حدث سورة وأنس وابن عباس، وما أعلم أنه يروي قراءة في، وأخرت، مسلماً
في غير حديث مالك، انتهى.

قلت: ما قال ابن عبد الله أنهم بدلتها لمن يوجب لها مبطل من
مسالك الأئمة، بل لا يفي في شرح مسلم^(٤) القراءة في وأخرت، والله عند
الندعي ومالك، والكافة لا يرون فيها قراءة معينة، انتهى.

قلت: ما حكاه عن الندعي - رضي الله عنه - هذا هو المخرج عنده.

(١) (٤٤١٠) (٤٤١٠)

(٢) (٤٤١٠) (٤٤١٠)

(٣) (٤٤١٠) (٤٤١٠)

(٤) (٤٤١٠) (٤٤١٠)

كما في فروعه. قال في «الروضة»: وبسر أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة ق، وهي الثانية اقتربت، أو في الأولى سبح اسم ربك، وفي الثانية هل أذاك، أو هي الأولى فكافرون، وفي الثانية الإخلاص. والأوليان أولى، انتهى. وانفتحت فروع الحاشية على أن يقرأ سبح في الأولى والثانية في الثانية.

وأما عند المالكية فتقدم كلام محققهم أنه لا توفيت فيه وكان الأبى في «شرح مسلم»^(١): استحب في «المذونة» قراءتها بسبح واسمى وضحاها، واستحب ابن حبيب ما في الحديث - أي ق، واقتربت - وذكر في الشرح الكبير^(٢) والأوزار الماطعة، استحب «سبح» في الأولى والشمس وصحها في الثانية، وأما عند الحنفية فما هي «البدائع»^(٣): يقرأ في الركعتين أي سورتي شفاء، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه كان يقرأ في صلاة العيد بسبح اسم ربك الأعلى: «وهي أذاك حديث الحاشية» فإن نيرك بالاشتاء برسول الله ﷺ في القراءة يعنيان السورتين في أغلب الأسوال فحسن، لكن يكره أن لا يقرأ فيهما غيرهما لما ذكرنا في الجمعة، انتهى.

وفي «الذرة المختارة»^(٤): يقرأ كالجمعة قال ابن عابدين: أي كالخروعة في صلاة الجمعة، لما روى أبو حنيفة أنه ﷺ كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة: «الاعتى والعاشية كما في «المسح»، انتهى.

وقال ابن القيم في «الهدى»^(٥): وكان ﷺ إذا أتى التكبير أخذ في القراءة فقرأ فاتحة الكتاب، ثم قرأ بعدها ق في إحدى الركعتين، وفي الأخرى

(١) إكمال إكمال لمسلم (٣١/٣٩).

(٢) (١/٦٢١).

(٣) (٣١/٦٤).

(٤) زاد المعاد (١/٢٧٧).

أُحْمِلَ مِنْ عَبْدِ أَسْرَ الْكَلَامِ عَلَى اخْتِلَافِ الْأُمَمِ، وَرُصِّحَ مَا فِيهِ وَالْمَدَايِ^(١) لَا يَسْ رَضِيَ قُلُوبُ: اخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسَائِلَ، أَسْتَوِيهَا اخْتِلَافُهُمْ فِي التَّكْبِيرِ. وَدَلَّتْ أَنَّهُ حَكَمِي فِي ذَلِكَ أَيْ يَكُونُ بَيْنَ الْعَمَلِ لِحَوَا مِنْ أَمْرٍ عَشْرَ قَوْلًا، إِلَّا أَنَّا نَذَكِّرُ مِنْ ذَلِكَ الْمَشْهُورِ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ حَاجِبِي أَوْ سَمَاعُ، فَتَقُولُ: ذَهَبَ مَا نَحْنُ^(٢) - قُلُوبُ: وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ نَحْنُ لِمَشْهُورٍ - يَنْبَغِي أَنْ التَّكْبِيرُ فِي الْأَوَّلَى سَبْعَ مَعَ تَكْبِيرَةٍ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْفَرَاقِ، وَلَيْزَ الْإِنْبَاءُ سَبْعَ مَعَ تَكْبِيرَةٍ الْقِيَامِ مِنَ السَّجُودِ، وَقَالَ الْمُتَأَمِّلُ^(٣) هِيَ الْأَوَّلَى لِمَا يَنْبَغِي، وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعَ مَعَ تَكْبِيرَةٍ الْقِيَامِ مِنَ السَّجُودِ. وَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ^(٤) بِحُكْمِهِ فِي الْأَوَّلَى فَلَا تَأْخُذُ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَلَفِي الثَّانِيَةِ فَلَا تَأْخُذُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ عَنِ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ. وَقَالَ قَوْمٌ: فَيَا سَبْعَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ وَالْمَشْهُورُ مِنْ شُعْبَةَ وَأَبِي بَرٍّ مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَرَجَعُوا بَيْنَ الْمَسْأَلَةِ قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْأَثَرِ الْمَشْهُورَةِ فِي ذَلِكَ عَنْ الصَّحَابَةِ، فَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى رَوَايَةِ أَثَرِ: وَهَذَا الْأَثَرُ أَخَذَ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ، إِلَّا أَنَّهُ بَازِلٌ فِي السَّبْعِ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَا تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَمَا يُسَرُّ فِي الْخُمْسِ تَكْبِيرَةُ الْقِيَامِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَالِكًا، إِنَّمَا يُسَرُّ أَنَّهُ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فِي السَّبْعِ، وَبَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ زَالِدًا عَلَى الْخُمْسِ الْعَرُوبَةِ أَنْ الْعَمَلُ أَنْفَاءً عَلَى ذَلِكَ، فَكَانَ هُنَا رَحْمَةً مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَثَرِ وَالْعَمَلِ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَصَانِئُ التَّكْرِيمِ اعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ عَلَى ابْنِ مَسْرُودٍ، وَدَلَّتْ

(١) مقدمة نسخة (١٢١١).

(٢) المطبوع، الشَّافِعِيُّ، (٢/٤٨٠-٤٨١)، وَالتَّحْقِيقُ (١/١٠١).

(٣) الْأَمْرُ (١/٢٢٦)، وَالتَّحْقِيقُ (٢/١٠١)، وَالتَّحْقِيقُ (٢/١٠١)، وَالتَّحْقِيقُ (٢/١٠١)، وَالتَّحْقِيقُ (٢/١٠١).

(٤) مَطْبُوعُ الْقَدِيرِ (٢/٢٤٣)، وَالتَّحْقِيقُ (٢/٢٤٣).

أن كنت أنت أعلمهم بصفات العدم من الممكن، وإنما بعد الجميع بغير إلاختلاف فيكون
الصدق، لأنه لم يشك فيها عن السبب من، ومعلوم أن فعل الصدق من
ذلك بريف، إذ لا يدخل الصدق في ذلك، فهو محتمل.

ومحصل المناقبة في ذلك ما قلنا في المتن: يرى أحد وأنهم يدورون
عند الله من جهة ربح الخصم من جهة الخسارة، فيظهر صريح في الأولى،
وخمس في الأخيرة، والخسارة بعضها فالبعض، فالأولى هي الأولى،
والثانية هي الثانية، فيبقى للآخرى، فيقول صحيح.

وقال بعض العلماء: حكمه عند العدد أنه الإثبات أو العطف من التاكيد
فيكون العدد الواحد، وذلك لأنه إذا دخل في التبع، فيكون
حكم العدد واحداً من التاكيد، كما لا يخفى، وإذا دخل في التبع،
فإنه يكثر في العدد المعروف، من حيث السنوات السبع، والأربعين السبع، وما
فيها من الآراء السبع، وإنما جردت عادة التبع، فيبقى هذه الألف، وما لا يخفى
لأنه من الأولى، وثالث الخمسة أعرب وأخر، في السبعة من أولها، جعل
تاكيد التاكيد حتماً بذلك.

وقال من رغبوا، قال بعض أصحاب حجة زيادة التكبير، إذا كان
أحد التكبير كعشر، فكانت سبعة في خمسة أضع، كما هو معلوم،
أصح، كعشر في الكسوف، فيكون الألف، واستدراك ذلك من التاكيد بالحق،
ولذلك جعلت خطتين مقام كعشر، فإذا حدث الخط في العدد لا بد من
ذلك، لأن الخط في العدد شرط في صدق صلاته، كما في شرط في السبعة،
أنه

(١) اطلع شرح على الزمخشري، (٢٩٨)، ومقتب من (٢٩٩).

(٢) اطلع شرح الزمخشري، (٣٠٠).

قلت: قد تقدم من ابن رشد أنه لم يثبت فيها عن النبي ﷺ شيء، وفي التحفيظ لابن الحوزي: قال ابن حنبل: ليس يؤوى عن النبي ﷺ في التكبير في العيدين، حديث صحيح.

وقال ابن العربي في «العارضة»^(١): لم يثبت في التكبير منه شيء بصح، ولولا أن أمور العيد مغيرة بالمدينة لقلت لكم: إن قول مالك أصح، للغة بعمل أهل المدينة، وأما الآن فليس بي ذلك حجة انتهى.

وقال الحاكم في «المستدرک»^(٢): في الباب عن عائشة وابن عمر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو، والطرق إليهم فاسدة، وأقره عليه الذهبي، والكلام على حديث عمرو بن العاص المذكور، وملاؤه على أبي يعلى مبسوط في المطولات، كـ «البدئي»^(٣) و «نصب الراية» ولا حاجة إلى ذكرها بعد أن احتج به الأئمة المجتهدون، فهو تصحيح منهم للرواية، لكن العجب من الإمام البخاري بصححه، تحديثه، ويضمن رواه أبا يعلى، نعم لتأويل فيه مسأغ، إلا أن استدلال الشافعية بذلك الحديث أقرب من استدلال المالكية، للتصريح في بعض طرقه بسوى تكبيرتي الصلاة، كما في الطحاوي وغيره.

واختلفت الحنفية ومن وافقهم في ذلك محدث عبد الرحمن بن نوام عن أبيه عن مكحول عن أبي عائشة، جالس لأبي هريرة، أن سعد بن العاص سأل أبا موسى وحذيفة: كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحى والفطر؟ فدل أبو موسى: كان يكبر أربعاً، تكبيره على الجنائز، فقال حذيفة: صدق، فدل أبو موسى: كذلك كنت أكبر في البصرة حيث كنت عليهم، أخرجه أبو داود^(٤)

(١) (٧/٨).

(٢) (١٣/٢٩٨).

(٣) انظر المسجود (٦/١٨٤ وما بعدها) و «نصب الراية» (٢١/٢١٦).

(٤) مسند أبي داود (١١٥٣).

[illegible]

وزكري محمد بن الحسن في الأثرين عن أبي حمزة عن حماد عن إبراهيم
عن ابن مسعود أنه كان فاعلاً في مسجد الكوفة، ومعه حديعة وأبو موسى
الأنصاري، فخرج إليهم الوليد بن عتبة، وهو أمير الكوفة يومئذ، فقال: إن
فيكم نذركم، فكشف جميعاً فقالوا: نعيمه يا أبا عبد الرحمن، فأمره ابن مسعود
أن يضرب عنقه ولا إقامة، وأن يسكر في الأواني حمداً، وأي كتابة أربعا،
وجواني من الثرائين، وأن يعطى عند الصلوة عن راحته، وهذا أثر صحيح،
فإنه يحمي حياته من الضميمة.

رسول هذا يحمل على الترفع، لأنه كثر آلهة البركات، فنزل النبي .
 أما أي من جهة عبد الله، والحدوث المسمى مع ما عليه من عمل المستميين
 أو من أن شفع، رده أبو عمر في قوله: "فصل" مثل هذا لا يكون رأياً، ولا
 يكون إلا نوبتاً، لأنه لا يرقى به منه وأما رأي من جهة الرأي والحق

بقائه إلى بعد هي "الفراغ" ^{١٣}. معنوي أن هي المسحوبة في ذلك

$$f(\gamma, \gamma, \gamma, \gamma, \gamma, \gamma) = \gamma^6 \frac{1}{6!} \frac{d^6}{d\gamma^6} f(\gamma) \Big|_{\gamma=0} = 0 \quad (3)$$
$$424 \text{ (N)} \times 2.5 \text{ mg N} = 1060 \text{ (g)} \quad (9)$$

[23] J. L. Lagarias, *Lower bounds for the least prime divisor of n* , *Math. Ann.* **270** (1981), 623–628.

تريفه، إذ لا يذبح القديس في ذلك، وقد روي جماعة من الصغار من الترفيع، وما روي عن غيره بخلاف ذلك عادة المذبح، وشرح بأن مسعود، والأحاديث تسمى، وقع فيها الاضطراب، وأما من مسعود من الأضحية، وبه يشرح الترفيع أسواقه، معش من شرح الزحبي.

وذكر بين واقع الحظ في ذلك من مسعود، رضي الله عنه، وأما موسى الأسعري وسيفه من الصمد وحقة بن عمار وابن الزبير وأما مسعود الشاذلي وأما مسعود الخفزي وأما بن سار، وغير من الحظ، وفي سورة، رضي الله عنهم أجمعين، وأما العسري وابن سبيل وسبيل ثوري، قال، وهو رواية عن أحمد، وحكاة بخاري في صحيفه معها لأمر عباس.

وذكر من أنه، ما في الزحبي، أنه قال، ابن عمر، رضي الله عنهما، وأما البخاري سنده عن الزبير، أن أبا عبد الله، رضي الله عنه، أخبره عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد، فذكر أنهما أوعا، ثم قال، فبينما يوجه حينئذ، فقال: لا سموا كنك، الحديث، وأما الجماعة، وبعضهم، قال البخاري: فهذا حديث حسن الإسناد، وعنه الله بن يوسف ويحيى بن حمزة والزهري والشافعية، كما هو حاله، وقد مر في نسخة الرواية، في كس روي عنه الأثر الأول.

وأخرج بسنده عن عمار بن عبد ربه، رضي الله عنهما، اجتماع بينهما في تكبير العيدين على سبع تكبيرات، أحسن من الأولى، وأخرج في الأثر، ويروي بن القزويني، أنه ذكر الأثر المختلف في أعداد التكبير.

ثم قال، ونظروا في عدد تكبير بينة، فإذا سار فيصوب خلفه من هذا التكبير، وإذا صلا العيدين، قد أجمع أن فيهما تكبيرات وأما على خبرنا من

الصلوات، فكان انظر أن لا يزداد في صلاة للعبدین على ما في سائر الصلوات غير هذا، إلا ما اتفق على زيادته، فكل قد أجمع على زيادة التسع تكبيرات على ما ذهب إليه ابن مسعود وجماعة وأبو حنيفة وأبو موسى وهو مذهب معجم، واختلفوا في الزيادة على ذلك، فوجدنا في هذه الصلاة ما انفرد على زيادته، وظننا أنها ما لم يفتق على زيادته فيها، انتهى.

وهي تنوع الإجماع، ويشرح التروالة بين التروالين^(١) بالاعتماد أيضاً، وهو أن التكبير مائة، ومثروهته في الأولى قبل القراءة كدعاء الاستفتاح، وحيت شرع في الأخيرة شرع بعد القراءة، كالقنوت كذلك التكبير انتهى.

وسم هذا المعنى الطعماء في آفة، وأخرج الطحاوي مثبناً صواباً في الحائز، وهي أخرى، وترجموا الأمر بينهم، فاجتمعوا أمرهم على أن يجمعوا التكبير على الحائز مثل التكبير في الأضحي، وانظر، أربع تكبيرات، الحديث، بهذا كالمص في أن تكبيرهم أربعاً كعاد معجماً عليه، أجمعوا إليها تكبيرات الحائز.

وقال السرخسي في مبسوطه: ولما أخذت قول ابن مسعود، لأن ذلك شيء يفتى عليه جماعة من الصحابة، منهم أبو مسعود السري، وأبو موسى وحذيفة، وهي الحديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العيد أربعاً»، ثم قال: «أربع كأربع الجنائز، فلا يشبه عليكم»، وأما ما سمعنا، وحسن إنبائه، فبه قول، وعمل وإشارة واستدلال وتأكيده انتهى.

وراء في المحيط البهراني على الحنفية وروى أنا عمير، وأما سعيد الحنفي، والبراء بن عازب، وعنه سفيان، وفان: راجع أصحابنا قول

(١) يعني بقوله في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة مع قوله أي عليه، انظر: «حاشية رد المحتار» ١٠/١١٢، وبعد ذلك والتداعي، والقول المراجع عند أحمد القراء بعد التكبيرات في الأضحي، انظر: «المعجم» ٢٠/٢٧٩، ومما أيدى المصنف (١٧٤).

قال ابن قدامة^(١): لا أعلم فيه خلافا، قالوا: وإن ترك لا يسجد لله سجدة،
وروي عن أبي حنيفة ومالك أنه يسجد لله سجدة انتهى.

قلت: صرح بوجوب تكبيرات العيدين في فروع الحنفية من «البدائع»^(٢)
وعبره، مثل المحصن في «التراجم»: وتكبيرات العيدين، وكذا أحدهما، قال
ابن عابدس: أخذ أن كل تكبير واجب مستقل، انتهى.

وفي «الأثر الساطع» كل تكبيرة من التكبيرات الزوائد سنة مكنته،
فإذا ترك الإمام أو اعتقد تكبيرة منها، سجد لله سجدة، ولا شيء على
المأموم في ترك السنن ولو عمدا إذا أتى بها الإمام، انتهى.

والثانية: هل يرفع يديه في التكبيرات أم لا؟ فيرفع يديه مع كل تكبيرة
عند الإمام أحمد كما هي أصل المأرب وغيره، وكذلك عند الحنفية كما هي
فروعهم، وكذا عند الإمام الشافعي - رضي الله عنه - كما في «شرح الإقناع»
 وغيره، ولا يرفع يديه عند الإمام مالك - رضي الله عنه - قال في «الشرح
الكبير»^(٣): ودب رفع يديه في أوله أي أولى التكبير، وهي تكبيرة الإحرام
 فقط، ورفعه بغيرها مكروه، أو خلافاً لأولى.

ثالثاً: هكذا في منون العاشكية، وقال الشافعي^(٤): روي عن مالك
- رضي الله عنه - أنه غير في «البدلين» مع كل تكبيرة من الزوائد، وهو في
«المندوبة»: لا يرفع يديه إلا مع تكبيرة الإحرام، وروي عنه مطرف وابن كنانة:
يرفع يديه في العيدين مع كل تكبيرة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي. اهـ.

(١) انظر «المستدرر» (٢/٢٧٥)

(٢) «البدائع» (١/١٩٢)

(٣) (١/٢٠٠)

(٤) (١/٣٠٩)

وتذكر في الشرح الاحكام فيه لقولنا في المصنف: تكون أكثر وتوابع على ذلك، قال الشوقاني^(١) واختلص أصحابه بعد يقوله بين التكبيرتين، والأكثر على ذلك وذكر فيه اقوالاً أخرى، وهي الشرح الكبير^(٢) لا يفتل بين أحاد التكبير، لا سكوت ولا ثقل، إلا تكبير المزام فيه مثل تكبير المزمع لا قول من يميل، ونحمد أو نكبر، أي يكبر، أو خلافاً للأول، انتهى تيسر. وكذلك عند الحميم، قال المحققون: ليس بين تكبيراته ذكر مستوف، ولذا يراد به، اهـ.

قال السحري^(٣): ليس بين التكبيرات محل لضعف ولا تعب من الأذكار، فإنه من سببه، قال الله تعالى: يثقف بين كل تكبيرتين متدبراً متوسطاً، يحمد الله ويهلل ويكبر، والتدليل على ما قلناه أن هذين ذكراناً لمنطق واحد، ليس من أركان الصلاة، فعلان في حال واحد، فليس بينهما ذكر غيرهما، كالتسبيح حال الحمد، انتهى.

قال الشوقاني^(٤): ذهب مالك وأبو حنيفة وأبو أيوب إلى أنه يروى بينها التسبيح في الركوع والسجود، قالوا: لأنه لو كان بينها ذكر مشروح لكانت مداً لغير التكبير، انتهى.

قال ابن القيم عي^(٥): ثم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرات. تكبير من من مستعد، رضي الله عنه - أنه قال: بحمد الله وبسبي عبه

(١) الطير، ج ١، ص ١٠٠، ١٠١.

(٢) (١، ٢٧٨).

(٣) التيسر، (١، ١٣٩).

(٤) من لأكثر، (١، ١٠٠، ١٠١).

(٥) من زاد بعد، (١، ١٤٧).

وجماعة، ونزل: لا يبرأ من فعلها أصلاً، ويكره له فعلها فذاً وجماعة، ثم اجمع من هذه الأحوال الثلاثة أولها، وهو أن يصلوا أتملاً فقط، وقيل، إن ما نصيبه لعدم صلوات جماعة، وإن كانتهم لم يقرأ صلواتاً أتملاً، أو

الكل أمر وقد حكى عدم القضاء كما سألني، وأنه بطريق جميل البرزقاني، وقالت الجماعة كما هي قبل السألة، ونزل لمن دونه صلاة العبد مع الإمام قضاؤها في يومها على سنته، ولو بعد الزوال، أو في الروحي المربع^(١٤١٢)، وبين أن فائده صلاة العبد أو حته بنفسها فصلاً في يومها قبل الزوال، أو بعده على سنته، مثل أبي، وكسائر العبادات، أو نزل سراج الحديث فاطمة صلوا عنه قضاء، وأربع، وقال الشافعي في «ميوهه» وقول أحمد - رضي الله عنه - إنه بنفسها أربع كصلاة الظهور، وهذه الرواية هي المختارة عند بعض أصحابه، والرواية الأخرى عنه أنه يحل بين قضاائها ركعتين أو أربعة، أو قالت الشافعية كما في «سراج لأقنع» وفرض أيضاً للسرور والحمد والثناء والخشوع والماء، فلا تنقضه على شروط الجماعة

قال ابن رشد في «البيان»^(١٤١٣) واحتفظوا ببعض نية صلاة العبد مع الإمام فقال قوم، يصلي أربعاً، وبه قال أحمد، والشافعي وهو مروي عن ابن مسعود، وقال قوم، من ينصب على صفة الإمام ركعتين يكبر فيهما نحو تكبيرة، ويحجب تحجباً، وبه قال الشافعي وهو ثور، وقال قوم، من يكمن فله لا يحجب فيها ولا تكبر تكبير العدد، وقال قوم: إن يصلي الإمام في المصلى صلى ركعتين، وإن صلى في غير المصلى صلى أربع ركعات، وقال قوم: لا قضاء عليه أصلاً، وهو قول مالك وأصحابه، وحكى ابن القيم عنه ما قاله قول الشافعي، من قال أربعاً غلبها صلاة لصحة، وهو تشبه ضعيف، ومن قال: ركعتين،

(١٤١١) (١٤١٢)

(١٤١٣) (١٤١٤) (١٤١٥) (١٤١٦) (١٤١٧) (١٤١٨) (١٤١٩) (١٤٢٠) (١٤٢١) (١٤٢٢) (١٤٢٣) (١٤٢٤) (١٤٢٥) (١٤٢٦) (١٤٢٧) (١٤٢٨) (١٤٢٩) (١٤٣٠) (١٤٣١) (١٤٣٢) (١٤٣٣) (١٤٣٤) (١٤٣٥) (١٤٣٦) (١٤٣٧) (١٤٣٨) (١٤٣٩) (١٤٤٠) (١٤٤١) (١٤٤٢) (١٤٤٣) (١٤٤٤) (١٤٤٥) (١٤٤٦) (١٤٤٧) (١٤٤٨) (١٤٤٩) (١٤٥٠) (١٤٥١) (١٤٥٢) (١٤٥٣) (١٤٥٤) (١٤٥٥) (١٤٥٦) (١٤٥٧) (١٤٥٨) (١٤٥٩) (١٤٦٠) (١٤٦١) (١٤٦٢) (١٤٦٣) (١٤٦٤) (١٤٦٥) (١٤٦٦) (١٤٦٧) (١٤٦٨) (١٤٦٩) (١٤٧٠) (١٤٧١) (١٤٧٢) (١٤٧٣) (١٤٧٤) (١٤٧٥) (١٤٧٦) (١٤٧٧) (١٤٧٨) (١٤٧٩) (١٤٨٠) (١٤٨١) (١٤٨٢) (١٤٨٣) (١٤٨٤) (١٤٨٥) (١٤٨٦) (١٤٨٧) (١٤٨٨) (١٤٨٩) (١٤٩٠) (١٤٩١) (١٤٩٢) (١٤٩٣) (١٤٩٤) (١٤٩٥) (١٤٩٦) (١٤٩٧) (١٤٩٨) (١٤٩٩) (١٥٠٠) (١٥٠١) (١٥٠٢) (١٥٠٣) (١٥٠٤) (١٥٠٥) (١٥٠٦) (١٥٠٧) (١٥٠٨) (١٥٠٩) (١٥١٠) (١٥١١) (١٥١٢) (١٥١٣) (١٥١٤) (١٥١٥) (١٥١٦) (١٥١٧) (١٥١٨) (١٥١٩) (١٥٢٠) (١٥٢١) (١٥٢٢) (١٥٢٣) (١٥٢٤) (١٥٢٥) (١٥٢٦) (١٥٢٧) (١٥٢٨) (١٥٢٩) (١٥٣٠) (١٥٣١) (١٥٣٢) (١٥٣٣) (١٥٣٤) (١٥٣٥) (١٥٣٦) (١٥٣٧) (١٥٣٨) (١٥٣٩) (١٥٤٠) (١٥٤١) (١٥٤٢) (١٥٤٣) (١٥٤٤) (١٥٤٥) (١٥٤٦) (١٥٤٧) (١٥٤٨) (١٥٤٩) (١٥٥٠) (١٥٥١) (١٥٥٢) (١٥٥٣) (١٥٥٤) (١٥٥٥) (١٥٥٦) (١٥٥٧) (١٥٥٨) (١٥٥٩) (١٥٦٠) (١٥٦١) (١٥٦٢) (١٥٦٣) (١٥٦٤) (١٥٦٥) (١٥٦٦) (١٥٦٧) (١٥٦٨) (١٥٦٩) (١٥٧٠) (١٥٧١) (١٥٧٢) (١٥٧٣) (١٥٧٤) (١٥٧٥) (١٥٧٦) (١٥٧٧) (١٥٧٨) (١٥٧٩) (١٥٨٠) (١٥٨١) (١٥٨٢) (١٥٨٣) (١٥٨٤) (١٥٨٥) (١٥٨٦) (١٥٨٧) (١٥٨٨) (١٥٨٩) (١٥٩٠) (١٥٩١) (١٥٩٢) (١٥٩٣) (١٥٩٤) (١٥٩٥) (١٥٩٦) (١٥٩٧) (١٥٩٨) (١٥٩٩) (١٦٠٠) (١٦٠١) (١٦٠٢) (١٦٠٣) (١٦٠٤) (١٦٠٥) (١٦٠٦) (١٦٠٧) (١٦٠٨) (١٦٠٩) (١٦١٠) (١٦١١) (١٦١٢) (١٦١٣) (١٦١٤) (١٦١٥) (١٦١٦) (١٦١٧) (١٦١٨) (١٦١٩) (١٦٢٠) (١٦٢١) (١٦٢٢) (١٦٢٣) (١٦٢٤) (١٦٢٥) (١٦٢٦) (١٦٢٧) (١٦٢٨) (١٦٢٩) (١٦٣٠) (١٦٣١) (١٦٣٢) (١٦٣٣) (١٦٣٤) (١٦٣٥) (١٦٣٦) (١٦٣٧) (١٦٣٨) (١٦٣٩) (١٦٤٠) (١٦٤١) (١٦٤٢) (١٦٤٣) (١٦٤٤) (١٦٤٥) (١٦٤٦) (١٦٤٧) (١٦٤٨) (١٦٤٩) (١٦٥٠) (١٦٥١) (١٦٥٢) (١٦٥٣) (١٦٥٤) (١٦٥٥) (١٦٥٦) (١٦٥٧) (١٦٥٨) (١٦٥٩) (١٦٦٠) (١٦٦١) (١٦٦٢) (١٦٦٣) (١٦٦٤) (١٦٦٥) (١٦٦٦) (١٦٦٧) (١٦٦٨) (١٦٦٩) (١٦٧٠) (١٦٧١) (١٦٧٢) (١٦٧٣) (١٦٧٤) (١٦٧٥) (١٦٧٦) (١٦٧٧) (١٦٧٨) (١٦٧٩) (١٦٨٠) (١٦٨١) (١٦٨٢) (١٦٨٣) (١٦٨٤) (١٦٨٥) (١٦٨٦) (١٦٨٧) (١٦٨٨) (١٦٨٩) (١٦٩٠) (١٦٩١) (١٦٩٢) (١٦٩٣) (١٦٩٤) (١٦٩٥) (١٦٩٦) (١٦٩٧) (١٦٩٨) (١٦٩٩) (١٧٠٠) (١٧٠١) (١٧٠٢) (١٧٠٣) (١٧٠٤) (١٧٠٥) (١٧٠٦) (١٧٠٧) (١٧٠٨) (١٧٠٩) (١٧١٠) (١٧١١) (١٧١٢) (١٧١٣) (١٧١٤) (١٧١٥) (١٧١٦) (١٧١٧) (١٧١٨) (١٧١٩) (١٧٢٠) (١٧٢١) (١٧٢٢) (١٧٢٣) (١٧٢٤) (١٧٢٥) (١٧٢٦) (١٧٢٧) (١٧٢٨) (١٧٢٩) (١٧٣٠) (١٧٣١) (١٧٣٢) (١٧٣٣) (١٧٣٤) (١٧٣٥) (١٧٣٦) (١٧٣٧) (١٧٣٨) (١٧٣٩) (١٧٤٠) (١٧٤١) (١٧٤٢) (١٧٤٣) (١٧٤٤) (١٧٤٥) (١٧٤٦) (١٧٤٧) (١٧٤٨) (١٧٤٩) (١٧٥٠) (١٧٥١) (١٧٥٢) (١٧٥٣) (١٧٥٤) (١٧٥٥) (١٧٥٦) (١٧٥٧) (١٧٥٨) (١٧٥٩) (١٧٦٠) (١٧٦١) (١٧٦٢) (١٧٦٣) (١٧٦٤) (١٧٦٥) (١٧٦٦) (١٧٦٧) (١٧٦٨) (١٧٦٩) (١٧٧٠) (١٧٧١) (١٧٧٢) (١٧٧٣) (١٧٧٤) (١٧٧٥) (١٧٧٦) (١٧٧٧) (١٧٧٨) (١٧٧٩) (١٧٨٠) (١٧٨١) (١٧٨٢) (١٧٨٣) (١٧٨٤) (١٧٨٥) (١٧٨٦) (١٧٨٧) (١٧٨٨) (١٧٨٩) (١٧٩٠) (١٧٩١) (١٧٩٢) (١٧٩٣) (١٧٩٤) (١٧٩٥) (١٧٩٦) (١٧٩٧) (١٧٩٨) (١٧٩٩) (١٨٠٠) (١٨٠١) (١٨٠٢) (١٨٠٣) (١٨٠٤) (١٨٠٥) (١٨٠٦) (١٨٠٧) (١٨٠٨) (١٨٠٩) (١٨١٠) (١٨١١) (١٨١٢) (١٨١٣) (١٨١٤) (١٨١٥) (١٨١٦) (١٨١٧) (١٨١٨) (١٨١٩) (١٨٢٠) (١٨٢١) (١٨٢٢) (١٨٢٣) (١٨٢٤) (١٨٢٥) (١٨٢٦) (١٨٢٧) (١٨٢٨) (١٨٢٩) (١٨٣٠) (١٨٣١) (١٨٣٢) (١٨٣٣) (١٨٣٤) (١٨٣٥) (١٨٣٦) (١٨٣٧) (١٨٣٨) (١٨٣٩) (١٨٤٠) (١٨٤١) (١٨٤٢) (١٨٤٣) (١٨٤٤) (١٨٤٥) (١٨٤٦) (١٨٤٧) (١٨٤٨) (١٨٤٩) (١٨٥٠) (١٨٥١) (١٨٥٢) (١٨٥٣) (١٨٥٤) (١٨٥٥) (١٨٥٦) (١٨٥٧) (١٨٥٨) (١٨٥٩) (١٨٦٠) (١٨٦١) (١٨٦٢) (١٨٦٣) (١٨٦٤) (١٨٦٥) (١٨٦٦) (١٨٦٧) (١٨٦٨) (١٨٦٩) (١٨٧٠) (١٨٧١) (١٨٧٢) (١٨٧٣) (١٨٧٤) (١٨٧٥) (١٨٧٦) (١٨٧٧) (١٨٧٨) (١٨٧٩) (١٨٨٠) (١٨٨١) (١٨٨٢) (١٨٨٣) (١٨٨٤) (١٨٨٥) (١٨٨٦) (١٨٨٧) (١٨٨٨) (١٨٨٩) (١٨٩٠) (١٨٩١) (١٨٩٢) (١٨٩٣) (١٨٩٤) (١٨٩٥) (١٨٩٦) (١٨٩٧) (١٨٩٨) (١٨٩٩) (١٩٠٠) (١٩٠١) (١٩٠٢) (١٩٠٣) (١٩٠٤) (١٩٠٥) (١٩٠٦) (١٩٠٧) (١٩٠٨) (١٩٠٩) (١٩١٠) (١٩١١) (١٩١٢) (١٩١٣) (١٩١٤) (١٩١٥) (١٩١٦) (١٩١٧) (١٩١٨) (١٩١٩) (١٩٢٠) (١٩٢١) (١٩٢٢) (١٩٢٣) (١٩٢٤) (١٩٢٥) (١٩٢٦) (١٩٢٧) (١٩٢٨) (١٩٢٩) (١٩٣٠) (١٩٣١) (١٩٣٢) (١٩٣٣) (١٩٣٤) (١٩٣٥) (١٩٣٦) (١٩٣٧) (١٩٣٨) (١٩٣٩) (١٩٤٠) (١٩٤١) (١٩٤٢) (١٩٤٣) (١٩٤٤) (١٩٤٥) (١٩٤٦) (١٩٤٧) (١٩٤٨) (١٩٤٩) (١٩٥٠) (١٩٥١) (١٩٥٢) (١٩٥٣) (١٩٥٤) (١٩٥٥) (١٩٥٦) (١٩٥٧) (١٩٥٨) (١٩٥٩) (١٩٦٠) (١٩٦١) (١٩٦٢) (١٩٦٣) (١٩٦٤) (١٩٦٥) (١٩٦٦) (١٩٦٧) (١٩٦٨) (١٩٦٩) (١٩٧٠) (١٩٧١) (١٩٧٢) (١٩٧٣) (١٩٧٤) (١٩٧٥) (١٩٧٦) (١٩٧٧) (١٩٧٨) (١٩٧٩) (١٩٨٠) (١٩٨١) (١٩٨٢) (١٩٨٣) (١٩٨٤) (١٩٨٥) (١٩٨٦) (١٩٨٧) (١٩٨٨) (١٩٨٩) (١٩٩٠) (١٩٩١) (١٩٩٢) (١٩٩٣) (١٩٩٤) (١٩٩٥) (١٩٩٦) (١٩٩٧) (١٩٩٨) (١٩٩٩) (٢٠٠٠) (٢٠٠١) (٢٠٠٢) (٢٠٠٣) (٢٠٠٤) (٢٠٠٥) (٢٠٠٦) (٢٠٠٧) (٢٠٠٨) (٢٠٠٩) (٢٠١٠) (٢٠١١) (٢٠١٢) (٢٠١٣) (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦) (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠) (٢٠٢١) (٢٠٢٢) (٢٠٢٣) (٢٠٢٤) (٢٠٢٥) (٢٠٢٦) (٢٠٢٧) (٢٠٢٨) (٢٠٢٩) (٢٠٣٠) (٢٠٣١) (٢٠٣٢) (٢٠٣٣) (٢٠٣٤) (٢٠٣٥) (٢٠٣٦) (٢٠٣٧) (٢٠٣٨) (٢٠٣٩) (٢٠٤٠) (٢٠٤١) (٢٠٤٢) (٢٠٤٣) (٢٠٤٤) (٢٠٤٥) (٢٠٤٦) (٢٠٤٧) (٢٠٤٨) (٢٠٤٩) (٢٠٥٠) (٢٠٥١) (٢٠٥٢) (٢٠٥٣) (٢٠٥٤) (٢٠٥٥) (٢٠٥٦) (٢٠٥٧) (٢٠٥٨) (٢٠٥٩) (٢٠٦٠) (٢٠٦١) (٢٠٦٢) (٢٠٦٣) (٢٠٦٤) (٢٠٦٥) (٢٠٦٦) (٢٠٦٧) (٢٠٦٨) (٢٠٦٩) (٢٠٧٠) (٢٠٧١) (٢٠٧٢) (٢٠٧٣) (٢٠٧٤) (٢٠٧٥) (٢٠٧٦) (٢٠٧٧) (٢٠٧٨) (٢٠٧٩) (٢٠٨٠) (٢٠٨١) (٢٠٨٢) (٢٠٨٣) (٢٠٨٤) (٢٠٨٥) (٢٠٨٦) (٢٠٨٧) (٢٠٨٨) (٢٠٨٩) (٢٠٩٠) (٢٠٩١) (٢٠٩٢) (٢٠٩٣) (٢٠٩٤) (٢٠٩٥) (٢٠٩٦) (٢٠٩٧) (٢٠٩٨) (٢٠٩٩) (٢١٠٠) (٢١٠١) (٢١٠٢) (٢١٠٣) (٢١٠٤) (٢١٠٥) (٢١٠٦) (٢١٠٧) (٢١٠٨) (٢١٠٩) (٢١١٠) (٢١١١) (٢١١٢) (٢١١٣) (٢١١٤) (٢١١٥) (٢١١٦) (٢١١٧) (٢١١٨) (٢١١٩) (٢١٢٠) (٢١٢١) (٢١٢٢) (٢١٢٣) (٢١٢٤) (٢١٢٥) (٢١٢٦) (٢١٢٧) (٢١٢٨) (٢١٢٩) (٢١٣٠) (٢١٣١) (٢١٣٢) (٢١٣٣) (٢١٣٤) (٢١٣٥) (٢١٣٦) (٢١٣٧) (٢١٣٨) (٢١٣٩) (٢١٤٠) (٢١٤١) (٢١٤٢) (٢١٤٣) (٢١٤٤) (٢١٤٥) (٢١٤٦) (٢١٤٧) (٢١٤٨) (٢١٤٩) (٢١٥٠) (٢١٥١) (٢١٥٢) (٢١٥٣) (٢١٥٤) (٢١٥٥) (٢١٥٦) (٢١٥٧) (٢١٥٨) (٢١٥٩) (٢١٦٠) (٢١٦١) (٢١٦٢) (٢١٦٣) (٢١٦٤) (٢١٦٥) (٢١٦٦) (٢١٦٧) (٢١٦٨) (٢١٦٩) (٢١٧٠) (٢١٧١) (٢١٧٢) (٢١٧٣) (٢١٧٤) (٢١٧٥) (٢١٧٦) (٢١٧٧) (٢١٧٨) (٢١٧٩) (٢١٨٠) (٢١٨١) (٢١٨٢) (٢١٨٣) (٢١٨٤) (٢١٨٥) (٢١٨٦) (٢١٨٧) (٢١٨٨) (٢١٨٩) (٢١٩٠) (٢١٩١) (٢١٩٢) (٢١٩٣) (٢١٩٤) (٢١٩٥) (٢١٩٦) (٢١٩٧) (٢١٩٨) (٢١٩٩) (٢٢٠٠) (٢٢٠١) (٢٢٠٢) (٢٢٠٣) (٢٢٠٤) (٢٢٠٥) (٢٢٠٦) (٢٢٠٧) (٢٢٠٨) (٢٢٠٩) (٢٢١٠) (٢٢١١) (٢٢١٢) (٢٢١٣) (٢٢١٤) (٢٢١٥) (٢٢١٦) (٢٢١٧) (٢٢١٨) (٢٢١٩) (٢٢٢٠) (٢٢٢١) (٢٢٢٢) (٢٢٢٣) (٢٢٢٤) (٢٢٢٥) (٢٢٢٦) (٢٢٢٧) (٢٢٢٨) (٢٢٢٩) (٢٢٣٠) (٢٢٣١) (٢٢٣٢) (٢٢٣٣) (٢٢٣٤) (٢٢٣٥) (٢٢٣٦) (٢٢٣٧) (٢٢٣٨) (٢٢٣٩) (٢٢٤٠) (٢٢٤١) (٢٢٤٢) (٢٢٤٣) (٢٢٤٤) (٢٢٤٥) (٢٢٤٦) (٢٢٤٧) (٢٢٤٨) (٢٢٤٩) (٢٢٥٠) (٢٢٥١) (٢٢٥٢) (٢٢٥٣) (٢٢٥٤) (٢٢٥٥) (٢٢٥٦) (٢٢٥٧) (٢٢٥٨) (٢٢٥٩) (٢٢٦٠) (٢٢٦١) (٢٢٦٢) (٢٢٦٣) (٢٢٦٤) (٢٢٦٥) (٢٢٦٦) (٢٢٦٧) (٢٢٦٨) (٢٢٦٩) (٢٢٧٠) (٢٢٧١) (٢٢٧٢) (٢٢٧٣) (٢٢٧٤) (٢٢٧٥) (٢٢٧٦) (٢٢٧٧) (٢٢٧٨) (٢٢٧٩) (٢٢٨٠) (٢٢٨١) (٢٢٨٢) (٢٢٨٣) (٢٢٨٤) (٢٢٨٥) (٢٢٨٦) (٢٢٨٧) (٢٢٨٨) (٢٢٨٩) (٢٢٩٠) (٢٢٩١) (٢٢٩٢) (٢٢٩٣) (٢٢٩٤) (٢٢٩٥) (٢٢٩٦) (٢٢٩٧) (٢٢٩٨) (٢٢٩٩) (٢٣٠٠) (٢٣٠١) (٢٣٠٢) (٢٣٠٣) (٢٣٠٤) (٢٣٠٥) (٢٣٠٦) (٢٣٠٧) (٢٣٠٨) (٢٣٠٩) (٢٣١٠) (٢٣١١) (٢٣١٢) (٢٣١٣) (٢٣١٤) (٢٣١٥) (٢٣١٦) (٢٣١٧) (٢٣١٨) (٢٣١٩) (٢٣٢٠) (٢٣٢١) (٢٣٢٢) (٢٣٢٣) (٢٣٢٤) (٢٣٢٥) (٢٣٢٦) (٢٣٢٧) (٢٣٢٨) (٢٣٢٩) (٢٣٣٠) (٢٣٣١) (٢٣٣٢) (٢٣٣٣) (٢٣٣٤) (٢٣٣٥) (٢٣٣٦) (٢٣٣٧) (٢٣٣٨) (٢٣٣٩) (٢٣٤٠) (٢٣٤١) (٢٣٤٢) (٢٣٤٣) (٢٣٤٤) (٢٣٤٥) (٢٣٤٦) (٢٣٤٧) (٢٣٤٨) (٢٣٤٩) (٢٣٥٠) (٢٣٥١) (٢٣٥٢) (٢٣٥٣) (٢٣٥٤) (٢٣٥٥) (٢٣٥٦) (٢٣٥٧) (٢٣٥٨) (٢٣٥٩) (٢٣٦٠) (٢٣٦١) (٢٣٦٢) (٢٣٦٣) (٢٣٦٤) (٢٣٦٥) (٢٣٦٦) (٢٣٦٧) (٢٣٦٨) (٢٣٦٩) (٢٣٧٠) (٢٣٧١) (٢٣٧٢) (٢٣٧٣) (٢٣٧٤) (٢٣٧٥) (٢٣٧٦) (٢٣٧٧) (٢٣٧٨) (٢٣٧٩) (٢٣٨٠) (٢٣٨١) (٢٣٨٢) (٢٣٨٣) (٢٣٨٤) (٢٣٨٥) (٢٣٨٦) (٢٣٨٧) (٢٣٨٨) (٢٣٨٩) (٢٣٩٠) (٢٣٩١) (٢٣٩٢) (٢٣٩٣) (٢٣٩٤) (٢٣٩٥) (٢٣٩٦) (٢٣٩٧) (٢٣٩٨) (٢٣٩٩) (٢٤٠٠) (٢٤٠١) (٢٤٠٢) (٢٤٠٣) (٢٤٠٤) (٢٤٠٥) (٢٤٠٦) (٢٤٠٧) (٢٤٠٨) (٢٤٠٩) (٢٤١٠) (٢٤١١) (٢٤١٢) (٢٤١٣) (٢٤١٤) (٢٤١٥) (٢٤١٦) (٢٤١٧) (٢٤١٨) (٢٤١٩) (٢٤٢٠) (٢٤٢١) (٢٤٢٢) (٢٤٢٣) (٢٤٢٤) (٢٤٢٥) (٢٤٢٦) (٢٤٢٧) (٢٤٢٨) (٢٤٢٩) (٢٤٣٠) (٢٤٣١) (٢٤٣٢) (٢٤٣٣) (٢٤٣٤) (٢٤٣٥) (٢٤٣٦) (٢٤٣٧) (٢٤٣٨) (٢٤٣٩) (٢٤٤٠) (٢٤٤١) (٢٤٤٢) (٢٤٤٣) (٢٤٤٤) (٢٤٤٥) (٢٤٤٦) (٢٤٤٧) (٢٤٤٨) (٢٤٤٩) (٢٤٥٠) (٢٤٥١) (٢٤٥٢) (٢٤٥٣) (٢٤٥٤) (٢٤٥٥) (٢٤٥٦) (٢٤٥٧) (٢٤٥٨) (٢٤٥٩) (٢٤٦٠) (٢٤٦١) (٢٤٦٢) (٢٤٦٣) (٢٤٦٤) (٢٤٦٥) (٢٤٦٦) (٢٤٦٧) (٢٤٦٨) (٢٤٦٩) (٢٤٧٠) (٢٤٧١) (٢٤٧٢) (٢٤٧٣) (٢٤٧٤) (٢٤٧٥) (٢٤٧٦) (٢٤٧٧) (٢٤٧٨) (٢٤٧٩) (٢٤٨٠) (٢٤٨١) (٢٤٨٢) (٢٤٨٣) (٢٤٨٤) (٢٤٨٥) (٢٤٨٦) (٢٤٨٧) (٢٤٨٨) (٢٤٨٩) (٢٤٩٠) (٢٤٩١) (٢٤٩٢) (٢٤٩٣) (٢٤٩٤) (٢٤٩٥) (٢٤٩٦) (٢٤٩٧) (٢٤٩٨) (٢٤٩٩) (٢٥٠٠) (٢٥٠١) (٢٥٠٢) (٢٥٠٣) (٢٥٠٤) (٢٥٠٥) (٢٥٠٦) (٢٥٠٧) (٢٥٠٨) (٢٥٠٩) (٢٥١٠) (٢٥١١) (٢٥١٢) (٢٥١٣) (٢٥١٤) (٢٥١٥) (٢٥١٦) (٢٥١٧) (٢٥١٨) (٢٥١٩) (٢٥٢٠) (٢٥٢١) (٢٥٢٢) (٢٥٢٣) (٢٥٢٤) (٢٥٢٥) (٢٥٢٦) (٢٥٢٧) (٢٥٢٨) (٢٥٢٩) (٢٥٣٠) (٢٥٣١) (٢٥٣٢) (٢٥٣٣) (٢٥٣٤) (٢٥٣٥) (٢٥٣٦) (٢٥٣٧) (٢٥٣٨) (٢٥٣٩) (٢٥٤٠) (٢٥٤١) (٢٥٤٢) (٢٥٤٣) (٢٥٤٤) (٢٥٤٥) (٢٥٤٦) (٢٥٤٧) (٢٥٤٨) (٢٥٤٩) (٢٥٥٠) (٢٥٥١) (٢٥٥٢) (٢٥٥٣) (٢٥٥٤) (٢٥٥٥) (٢٥٥٦) (٢٥٥٧) (٢٥٥٨) (٢٥٥٩) (٢٥٦٠) (٢٥٦١) (٢٥٦٢) (٢٥٦٣) (٢٥٦٤) (٢٥٦٥) (٢٥٦٦) (٢٥٦٧) (٢٥٦٨) (٢٥٦٩) (٢٥٧٠) (٢

كما صلاها الإمام، فمضمير إلى أن الأصل أن أعضاء، يجب أن يكون على صفة الأداء، ومن مع النقص، فإلانة رى أنها صلاة من شرطها الجماعة، والإمام كالجمعة، فموجب فصاؤها ركعتين ولا أربعاً إذ ليست هي بدلاً من شيء، وهذا القولان هما المثلذان يترده فيها النظر، أعني قول الشافعي وقول مالك، وأما سائر الأقاويل في ذلك فصحيحة لا محس فيها، لأن صلاة الجمعة بدل من الظهر، وهذه ليست بدلاً من شيء فكيف تخاف إحداها على الأخرى في النقص، وعنى الجمعة قلب من كانت الجمعة فصلاته لظهور قصده، بل هي أداء، لأنه إذا كانه يدل وجب، ووجه لموافق التصواب، اهـ.

وقال التيميمي^(١٦٩)، هذا كقول مالك، لأن صلاة العبد إذا كانت من الجماعة، وتلك الجماعة مع منة مالك لا يدخل لأحرار، فمن فاته ذلك الجماعة لم يلزمه صلاة العيذ، وإن شاء صلاها، وإن شاء تركها، اهـ.

لأن في المذهب^(١٧٠)، أنه فسدت بخروج النومة أو فاته عن وقت مع الإمام شرط، ولا بنفسها عندنا، وقول الشافعي - رحمه الله عنه -، بصلتها وحده كما صلى الإمام بكبر فيها تكبيرات العبد، والتصحيح فوننا، لأن الصلاة بهذه الصفة ما عرفت فربة لا يفعل رسول الله ﷺ كالجمعة، وروى الله ﷻ ما فعلها إلا بالجماعة، كالجمعة، فلا يجوز أدائها إلا بتلك الصفة، ولأنها محضة شرط شرط تحقيقها في القضاء، فلا تنقص كالجمعة، ولكنه صلى أربعاً مثل صلاة الصبح إن شاء، لأنها إذا فاته لا يحكم بتركها بالتمام، لعدم الإتيان، فهو ممن مثل صلاة الصبح بعد الأثرات كان حلالاً، لكن لا يجب لعدم دليل الإيجاب، وقد روي عن ابن مسعود - رحمه الله عنه - أنه قال: من دبر صلاة العبد صلى أربعاً، اهـ.

(١٦٩) النظر: ١٣٩٩-١٤٠١

(١٧٠) (١٣٩٤-١٤٠١)

(٥) باب ترك الصلاة قبل العيدين وبعدهما

٤٢٢/١ - حدثني - أخبر عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها. أخرجه البخاري في ١٣ - كتاب العيدين. ٣٦ - باب الصلاة قبل الأضحية وبعدها.

وغيره في ٨ - كتاب صلاة العيدين. ٣ - باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصنف، حديث ١٣.

وحدثني عن مالك، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يغزو إلى الأضحية،

وفي المصنف في غير المصنفين: كأن العيد فائضة تمام صلاة الصبح. ولقد تكرر صلاة الصبح قبل العيد، فإذا حجز عنها بصير إلى الأصل، كالجمعة إذا قامت، بصير إلى الفطر.

(٥) ترك الصلاة قبل العيدين وبعدهما

وسألي الكلام على مالك المصنف، في ذلك في آخر الباب الثاني.

٤٢٢/١ - (مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها) وقيل - رضي الله عنه - من أشد الناس شأما نسي صلاة، وفي الصحيحين^(١) عن ابن عباس: أن نسي صلاة خرج يوم الفطر، فصلّى ركعتين ثم صلى قبلهما ولا بعدها.

(مالك) - أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يغزو إلى المصلى، فكان يترك الحسوي في المعصرة^(٢) بالقم وتشتد الندام، موضع اعتلاء، وهم موضع بعثته في غزوة المدينة، الخ.

(١) أخرجه البخاري (٤٤٣/٢)، ومسلم (١٦٠٦/٢)، وفيه نصاً أنه خارج (٦٨٥/١).

(٢) نسائي (١٨٤/٣)، وابن ماجه (١٦٠٦/٢).

حدث أن نَضَى، نَضَحَ، قَبِلَ طُلُوعَ الشَّمْسِ.

وقال القسطلاني^(١) موضع خارج باب المدينة بينه وبين المسجد أقام دراء، فانه ابن أبي شيبة، وهكذا في «الفتح» (بعد أن يعطي الصبح قبل طلوع الشمس) فعلم أنه ترك الصلاة قبل التعدي، وأن الشطوط بعد الفجر منهية عنه حتى تطلع الشمس، وهو رحمه الله كان يروح إلى المصلى قبل طلوع الشمس.

قال الناجي^(٢) ما حير غدوة إلى المصلى حين يصلي الصبح. لأن سر سنة الصبح أن يصلي في المسجد جماعة، فحب أن يكون الغدوة إلى صلاة العيد من ذلك، فأما الغدوة قبل طلوع الشمس فمن أراد التكبير، وروى عني من ربهاد عن مالك: من عدا إليها قبل طلوع الشمس فلا بأس به، وهذا هو المستحب عند الشافعي. وذلك أن الركوع ليس بمصنوع قبل الجلوس المصلي، فيكون متروكاً منه إلى طلوع الشمس، وتقدم حلوه لانتظار الصلاة عمل بر. وروى ابن حبيب عن مالك أنه قال: الغدوة إليها بعد طلوع الشمس عمل انقضاء عداها، وهو الأمر المستحب نعم صلى الصبح أن لا يصرف من موضعه، ويقبل على الذكر إلى طُلُوعِ الشمس أو قرب ذلك، وهذا كنه حكمه المأثور، وأما الإمام فينه، بيان حكمه إن شاء الله. هذا، أي في باب غدوة الإمام.

قال العيني^(٣): واختلفوا في وقت الغدوة إلى العيد، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي الصبح ثم يعدو كما هو المصلي، وفعله سعد بن تسبب، وقال إبراهيم: كانوا يعملون الفجر وعليهم ثيابهم يوم العيد، وعمر بن أبي حمزة مثله. وعن واثم بن عذبة: أنه كان يجلس في المسجد مع شب، إذا طاعت الشمس صلى ركعتين، ثم يذهب إلى المصلى والأصمعي: وكذا:

(١) إرشاد الساري (١/ ٥٢٢).

(٢) المنتظم (١/ ٣٢٠).

(٣) مسند القاري (٥/ ١١٢).

عروة لا يأتي العبد حتى تسعل الشمس . وهو فوراً عطاء والشعبي . وفي
«المندوبة» عن مالك : يتلو من دأره أو من المسجد إذا ضل العبد الشمس . وقال
عمر بن زياد عنه : ومن غدا إليها قبل الطلوع فلا بأس . ولكن لا يكبر حتى
تطلع الشمس . ولا يسفي الإمام أن يأتي المصلي حتى تحين الصلاة . اهـ

وقال الشافعي - رضي الله عنه - كما في «المنهاج وشرحه» لما بين حجر -
وبكر الناس من البحر ليحصلوا فضيلة اقرب وانظار الصلاة . هذا إن خرجوا
من الصحراء . وإلا سئلتهم عقب الفجر . ومحلله إن لم يحتج لزيادة تزيين
واجبه . وإلا ذهب وأتى فوراً . اهـ هذا للناس . وسيأتي وقت الإمام في
محلله .

وكذلك عند الحنابلة ففي «نيل الأرباب» وشئ تكبير المأموم إلى صلاة
العيد ليحصل له المدة من الإمام وانظار الصلاة . فيكثر بواب بعد صلاة
الصبح . وكذا في «الروضة المربع»^(١) .

وفي «الشرح الكبير»^(٢) : «وما ذكره» فذهب خروج . اهـ الشمس إن قرب
دأره . وإلا خرج من دارها . وفي «الأنوار» : «وما ذكره» يستحب الخروج إلى
المصلي بعد طلوع الشمس لمن قرب دأره . فإن بعدت حرج قبل طلوعها بقدر
ما يدرك به الصلاة مع الجماعة . انتهى .

وفي «الربيعي على الكعبة» من فروع الحنفية : تحب التكبير والابتكار
عاشياً بعدما صلى العجر في مسجد حبه . قال الشافعي في هامشه . التكبير سرعة
الابتداء والابتكار المسارعة إلى المصلي . انتهى

قلت . وهكذا صرح أهل الشريعة . كلهم باستحباب صلاة العجر في

(١) المص ١٠٦١

(٢) ٣٩٩/١ - ٣٩٩/٢

(٦) باب الرخصة في الصلاة قبل العيدين وبعدهما

مسجد حبه قضاء لعقد، ثم الغدو إلى المصلى، لكن بعد كُله في الفطر وغسله مع الأتواب ونسبه أحسن الباب.

وفي العراقي^(١) ندد التكبير، وهو سرعة الانتباه أول الوقت أو قبله لأداء العبادة بنشاط، والامتكار وهو المصارعة إلى المصلى لبناء فضيلة، وانصف الأول، وصلاة الصبح في مسجد حبه لعقد، حقه، انتهى.

(٦) الرخصة في الصلاة قبل العيدين وبعدهما

قال المزيقي^(٢): كذا ترجم عقب الأولى، وفي الرخصة في الباب الثاني من الباب الأول في شيء، إذ لا خلاف في جواز النفل قبل الغلو إلى المصلى لمن تأخر نحل النافذة، فينتفل ثم يغدو إليها، قاله ابن أبي عمير، انتهى.

قلت: عبارة الناحي أوضح من ذلك. إذ قال: حكم هذا الباب غير حكم الباب الذي قبله، لأن الباب الأول في منع الصلاة بالمصلى قبل صلاة العيد وبعدها، وهذا في الرخصة في الانتفل قبل لغدو إلى المصلى، ولا خلاف في جواره لمن تأخر في صلاة بعد صلاة الضحى لذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس، فينتفل أربع ركعات وتجوهر، ثم يغدو إلى المصلى. انتهى^(٣).

قلت: وهذا وجه حسن لفرض المرحمتين، ويمكن عندي وجه آخر، وهو أن افترض من الأولى بيان الاستحباب فلا يستحب الانتفل قبلهما ولا بعدهما، وهذا بيان الجواز، لو صلى أحد بعقد.

(١) (ص ٩٠).

(٢) شرح الزرقاني، (١/٣٩٨).

(٣) الفطر: المستطير (١/٣٩٨).

١١/٤٢٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، أَنَّ أَبَاهُ الْقَاسِمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

١٢/٤٢٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْقَطْرِ، قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ.

١١/٤٢٣ - (مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق (أبى القاسم) أحد الثقات (كان يصلي) في المسجد بعد طلوع الشمس، قاله الزرقاني (قيل أن يغلو إلى المصلي) أي يرمي العبد (أربع ركعات).

١٢/٤٢٤ - (مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه) عروة بن الزبير (أنه كان يصلي في يوم القطر قبل الصلاة) أي قبل صلاة العبد (في المسجد) متعلق قوله: يصلي، قال أبو عمر^(١): فعل القاسم وعروة حلال فعل ابن المسيب، فأنهنا بركعات في المسجد قبل أن يغدوا إلى المصلي، والركوع إنما يكون حين تشرق الشمس، ولا يكون سائر صلاة الصبح، ودوي عن ابن عمر كفعل ابن المسيب، وكل ما صح لا حرج فيه، انتهى.

قال ابن المنذر عن أحمد: الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها، والصربون قبلها لا بعدها، والنديون لا قبلها ولا بعدها، وبالأول قال الحنفية وجماعة، والثاني الحسن وجماعة، والثالث أحمد وجماعة، وأما مالك فمنعه في المصلي، وعنه في المسجد روايتان، فروى ابن القاسم ينتقل قبلها وبعدها، وابن رجب وأشهب بعدها لا قبلها، وقال الشافعي: لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها، قال الحافظ كذا في شرح مسلم النووي، فإن حمل على الساموم وإلا فهو مخالف لقول الشافعي في الأم: يجب للإمام أن لا يتفاد

(١) لا يملكه (٦١/٦٠).

قبلها ولا بعدها، ويؤيده في «الرياضي» المصنف، وقد نقل بعض المالكية الإجماع على أن لا يتنفل في المصلي. انتهى^(١).

وفي شرح الإجماع: اختلفوا في حرز التنفل قبل صلاة الجنازة وبعدها فمن حضرها في المصلي أو في المسجد، فقال أبو حنيفة: لا يتنفل قبلها، وينتفلق أن شاء بعدها، وأصل ولم يدرك بين المصلي ولا غيره، ولا بين أن يكون هو الإمام أو يكون مأموماً، وبذلك ما ذكرنا. إن كانت الصلاة في المصلي فإنه لا يتنفل قبلها ولا بعدها، سواء كان إماماً أو مأموماً. وإن كانت في المسجد، فله روايتان: إحداهما المنع كالمصلي، والآخرى أن يتنفل قبل المأموماً وبعد الصلاة.

وقال الشافعي: يجوز أن يتنفل منها يوماً في المصلي وغيره، إلا الإمام، فإنه إذا ظهر للناس لم يصل قبلها، وقال أحمد: لا يتنفل قبل الصلاة ولا بعدها، لا الإمام ولا المأموماً، لا في المصلي ولا في المسجد، وقد اختلفت في هذه المسألة الرواية والعمل، ثم ذكر الأثر المختلف في الباب موطأ، وقال في آخره: ووجه الجمع أن ما ورد من النهي محمول على المصلي. انتهى.

وفي «الشرح الكبير» للمالكية: وكذا تنفل بمصلي فيها وبهده، وإن صليت في المسجد فلا بكراهة لا قبل ولا بعد، انتهى.

وفي «الدر المختار»^(٢) من فروع الحنفية: لا يتنفل منها مطلقاً، وكذا بعدها في مصلاها، فإنه مكروه عند العامة، وإن نقل بعدها في بيت حر، من مناسبه ليدخل بأربع، قال ابن عابد: لما في اكتف السعة عن ابن عباس

(١) أخر: فتح الباري (٦/٤٧٦).

(٢) (٧٧٧/١)

- رضي الله عنها - أنه ﷺ خرج فصلى بهم العبد، ثم بصل فيها ولا بعدها، وهذا انتهى بعدها محمول في المصلي لما روى ابن حنبل عن أبي سعيد الخدري: «كان رسول الله ﷺ لا يصلي قبل العيد تميشاً، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين» انتهى.

وفي «المنافع»^(١): فيما يستحب يوم العيد أن يتطوع بعد صلاة العبد، أي بعد الفرج من الخطبة، لما روي عن علي - رضي الله عنه - عنه ﷺ أنه قال: «من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نية نكت وكل ورقة حسنة»، وأما قبل صلاة العيد بكرة التطوع، لأنه ﷺ لم يتطوع قبل العيدين، مع شدة حرصه على الصلاة. وعن علي - رضي الله عنه - أنه خرج إلى صلاة العيد، فوجد الناس يصلون، فقال: إنه لم يكن بين العيد صلاة، فبص له: ألا تنهزم؟ فقال: لا، فإني أخشى أن أدخل تحت قوله: «أَقْبَيْتَ النَّبِيَّ يُغَيِّرُ اللَّهُ مَا شَاءَ مِنْهُ»^(٢).

وعن ابن مسعود وحديفة: أنهما كانا يهينان الناس عن الصلاة قبل العيد، ولأن المبادرة إلى صلاة العيد مستحبة. وفي الاشتغال بالتطوع تأخيرها، ولو اشتغل به في بيته وقت طلوع الشمس، وكلاهما مكروهان؛ وقال محمد بن عفاة الرازي من أصحابنا: إنما يكره ذلك في المصلي كيلا يشبه على الناس أنهم يصلون العيد قبل صلاة العيد، فأما في بيته فلا بأس به بعد طلوع الشمس، وعامة أصحابنا على أنه لا يتطوع قبل صلاة العيد، لا في المصلي ولا في البيت، فأول الصلاة في هذا اليوم صلاة العيد، انتهى.

وقال ابن العربي^(٣): انتقل في المصلي لو فعل لنفل، ومن أجازه رأى أنه وقت للصلاة، ومن تركه رأى أنه ﷺ لم يفعله.

(١) (١/١٦٥).

(٢) سورة العلق: الآية ٤، ١٠.

(٣) «عارضه الأحمدي» (٨/٣) و«فتح الباري» (١٧٠/٢).

(٧) باب غزو الإمام يوم العيد وانتظار الخطبة

قال الزرقاني^(١): والحاصل أن صلاة العيد لم يثبت لها سنة أصلها ولا عدوها، خلافاً لمن قاسها على الجمعة، وأما مظنة التعليل فلم يثبت فيه منع، بل هو حاصر إلا إن كان ذلك في وقت انكراه.

وفي «الاستبصار»^(٢): أحجموا أنه **يُتَيَقَّن** لم يصل قتلها ولا منعها، فلو أن ذلك. والصلاة فعل حبر، فلا يمنع إلا بدليل لا محارص له، انتهى.

(٧) غزو الإمام يوم العيد وانتظار الخطبة

(غزو الإمام) إلى المصلى (يوم العيد وانتظار) اناس بعد الصلاة (الخصّة) فهو من إضاعة المصدر إلى مفعوله

ذكر المصنف في الترحيم مسائلين، أولاهما: وقت سحرة الإمام إلى المصلى، والثانية: متى يباح للناس الانصراف بعد الصلاة قبل النخبة أم لا؟ وسيأتي الكلام على الثانية تحت الأمر الثاني.

أما الأولى فنقدم في كلام العبد من قول مالك: ولا ينبغي للإمام أن يأتي المصلى حتى تحين الصلاة، وقيل: الداعي^(٣)، أم: وقت خروج الإمام إلى العيد، فهو أن يخرج قدر ما يصل إلى المصلى، وقد برزت الشمس، والدليل على صحتها أن هذا عهد، فلم ينزع للإمام الجفوس في مصلاه كاجمعة، انتهى.

وقالت الشافعية كما في «شرح المنهاج»: يحصر الإمام وقت صلاته تدبياً للاتباع، رواء الشيخان، ويعجل الخروج ويؤخر في المنع لحرر مرسل فيه الأمر

(١) شرح الزرقاني، (١/٢٦٩)

(٢) الاستبصار، (١/٢٩٨)

(٣) المصلى، (١/٢٩٨).

١٢٥/١٣ - حدثني يحيى، قال ماتت: مَصَّتِ السُّنَّةُ ثَنِي لَا
اِخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا، فِي وَقْتِ الْفِطْرِ وَالْأَصْحَى، أَنَّ الْإِمَامَ يُخْرِجُ
مَنْ مِزْلَهُ قَدْرَ مَا تُلْعَقُ مُصَلَّاهُ، فَإِذَا حَلَّتِ الصَّلَاةُ

بِهِ، وَهُوَ حَجَّةٌ فِي شَأْنِ ذَلِكَ، وَحَدَّثَنَا وَرْدِي ذَلِكَ فِي الْأَصْحَى بِمَعْنَى
مُدَسَّسٍ نَهَارًا، وَفِي الْفِطْرِ حَصِي رِيحَةٍ، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَإِنَّمَا الرِّيحَةُ لَمَّا فِي الْأَصْحَى
يُخْرِجُ حَتَّى الْارْتِفَاعِ كَرَمِيعٍ، وَفِي الْفِطْرِ يُخْرِجُ ذَلِكَ قَلِيلًا، سَهِي.

وَكُنْتُ عِنْدَ الْحَمَادَةِ قَالَ فِي الْمَوْصُوعِ الْمَرْبُوعِ^(١) رِيسٌ تَأَخَّرَ الْإِمَامُ إِلَى
وَقْتُ الصَّلَاةِ لِحَوْلِ أَمْرِ سَعْدٍ، فَتَأَمَّنَ النَّبِيُّ بِخَلْفِهِ يَخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَصْحَى إِلَى
الْمُصَلِّينَ، فَأَمَّا نَبِيٌّ بِتَأْيِيدِ الصَّلَاةِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢)، وَلَمَّا الْإِمَامُ يَنْتَظِرُ، وَلَا
يَنْتَظِرُ، أَنْتَهَى، وَكَذَا فِي قَبْلِ الْمَرْبُوعِ.

قُلْتُ: وَعَلَيْكَ فِي مَرْجِعِ الْحَمَادَةِ: التَّصْدِيقُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُصَلِّينَ، فَصِي الْمَرْجِعِ
الْإِمَامِيَّةَ لِلْمُصَلِّينَ الْأَصْحَى، وَقَالَ أَصْحَابُ: وَفِي حَجَّةِ صَلَاةِ الْعَمَلِ، فِي ارْتِفَاعِ
الْمُصَلِّينَ قَبْلَ رُفْعِ أَوْ رَحِيلِهِ، وَيَسْتَحْدِثُ خُرُوجَ الْإِمَامِ بَعْدَ رَمْعٍ حَتَّى لَا يَحْتَاجَ
إِلَى انْتِظَارِ قِيَمٍ يَسْتَمِرُّ انْقُصَتْ مِنَ الْارْتِفَاعِ إِلَى وَجْهِ السَّوَالِ، أَع.

وَمِنْ الْمَحْرُوفِ عَنْ الْمُجْتَمِعِ^(٣)، يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ خُرُوجُهُ بَعْدَ الْارْتِفَاعِ
قَدْرَ رَمْعٍ حَتَّى لَا يَحْتَاجَ إِلَى انْتِظَارِ الْقِيَمِ، وَفِي الْفِطْرِ يُخْرِجُ قَلِيلًا، أَع.

١٢٥/١٤ - (قَالَ يَحْيَى) أَبُو بَرٍّ، سَمِعْتُ^(٤) (قَالَ) الْإِمَامَ (هَذَاكَ) مَصَّتِ السُّنَّةُ
الَّتِي لَا اِخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا، بِالسَّبَبِ الْمَعْنَوِيِّ (فِي وَقْتِ الْفِطْرِ وَالْأَصْحَى أَوْ الْإِمَامِ
يُخْرِجُ مَنْ مِزْلَهُ قَدْرَ مَا يَبْلُغُ مُصَلَّاهُ وَقَدْ حَلَّتْ) فِي حَارَتِ (الصَّلَاةِ) بِارْتِفَاعِ
الْمُصَلِّينَ قَدْرَ رَمْعٍ، عَلَى بَرَاءَدٍ حَتَّى ذَلِكَ قَلِيلًا لَا احْتِصَاعَ الْمُدَسَّسِ، ذَلِكَ الْبَرْقَانِيُّ^(٥).

(١) ١٢٥/١٣

(٢) ١٢٥/١٤

(٣) ١٢٥/١٥

والغرض أن الإمام يخرج حين أداء صلاة ثلاثاً يحتاج إلى انتظار الناس كما تقدم قريباً.

بني الكلام على وقت العبد، قال ابن بطال: أجمع الفقهاء على أن صلاة العبد لا تصلي قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها، وإنما تجوز عند حواز النافذة، لحديث عبد الله بن بشر، أنكر إبطاء الإمام، وقال: إن كنا مع النبي ﷺ قد فرغت ساعتنا هذه، وذلك حين النسيح، رواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه، وعلقه البخاري.

قال الحافظ^(١): ودلّاه على النسيح ليك بظاهرها، ويُنكر على حكاية الإجماع إطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس، واختلف هل يمتد وقتها للزوال أم لا؟ اهـ.

قلت: وحكى الشوكاني^(٢) عن «البحر»: هي من بعد انبساط الشمس إلى الزوال، ولا أعرف فيه خلافاً، اهـ. وقال ابن رشد^(٣): أجمعوا على أن وقتها من شروق الشمس إلى الزوال، اهـ.

قلت: وكلا الإجماعين مشكل، فإن المسألة محتلفة بين الآنسة، ففي الشرح المحتاج: وفيها بين ابتداء، وقيل: تمام طلوع الشمس وزوالها. ولا نظر فوقت الزكوة لأن هذه صلاة لها سبب، وهى كذلك لا تحتاج لبس آخر كصلاة العصر وقت الغروب ويسن تأخيرها لارتفاع الشمس كرفع خروجاً من خلاف من قال: لا يدخل وقتها إلا بذلك، انتهى.

وفي الشرح الإقناع: وقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها، قال محشي:

(١) انظر: الشرح المرقوم (١/٢٩٩).

(٢) قبل لأوطار (٢/٥٩٦).

(٣) إبدية المجتهد (١/٢١٨).

قوله: ما من طلوع الشمس: أي ابتداء طلوعها، ولو للحض، ولا يحثير تمام لطلوع خلافاً لما في «المعاني»^(١) لأن ما لم يظهر من قرص الشمس تابع لما ظهر ظنوياً وغروباً، فلو فعلها قبل ارتفاعها لم يكره على المعتمد، لأنها ذات سبب تقدم. اهـ.

وفي مسائل العائكية من «الأموار الساطعة»: أول وقت صلاة العيدين وقت حل النافلة وهو من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين من رمح العرب، وآخر وقتها زوال الشمس عن وسط السماء. اهـ.

وفي «الشرح الكبير»^(٢) لهم: وقتها من حل النافلة للزوال ولو بإفراك ركعة منها قبله، قال المدوني: قوله: وقتها من حل النافلة هذا مذهب مالك وأحمد والجمهور، وقال الشافعي: وقتها من طلوع الشمس للغروب، وقوله: «من حل النافلة» الظاهر أن هذا بيان لرفعها الذي لا كراهة فيه، وأنه لو فعلها بعد الطلوع قبل الارتفاع فتكون صحيحة مع الكراهة، بمنزلة غيره من التوافل، ويكون الخلاف بيننا وبين الشافعية إنما هو في مجرد: هل صلاتها في ذلك الوقت مكروهة أم لا؟ لا في الصحة والبطالة، إذ هي صحيحة على كل من السنتين، فتأمل، اهـ شيخنا عدوي، انتهى كلام المدوني.

قلت: هذا مخالف لمشوهم، فإن صحة التوافل غير صحة العيد، ولذا أورد عليه محشي، إذ قال حاكياً عن «الضوء»: فيه أن هذا مذهب الشافعي، وقد جعلوه مقابلاً، اهـ.

قلت: والأوجه عندي أنه رهم به المدوني، فليحلف.

(١) اسم الكتاب «العاب المحيط بمسئله الشافعي» والأصحاب للقاهي صفى الدين أبي العباس أحمد بن عمر المعروف بأبي المعتمد المتوفى سنة ٩٣٠ هـ.

(٢) (٣٩٦/١).

قال بخير. وشيئاً ما كنت عن رجلٍ صلى مع الإمام، حينئذ أخذ
بعضرف قبل أن يسلم، فخطب، فقال: لا بعضرف حتى يؤمر به،
الإناء

وفي «نيل الأمان» من خروج الحنابلة: يوقت صلاة العيد كيف صلاة
الضحى، وهو من خروج وقت الضحى إلى قبيل الزوال، وفي «الترغيب
البرحاني»^(١) وأول وقتها صلاة الضحى، لأنه يُؤْتَى ومن بعده لم يسلطوا إلا بعد
ارتفاع الشمس، انتهى

وفي «الشرح لمصنف»^(٢) من خروج الحنفية: وقتها من ارتفاع قدر ربع
صباح قبل أن تكون بطلاً معبراً إلى الزوال، قلت: الشمس في أمثلها
مبدأ، انتهى.

وفي «تسجيل البرحاني»^(٣): أما أول وقتها: مع، روي أن النبي ﷺ كان
يصلي العيد والشمس قدر ربع أو حين. وأما آخر وقتها: مع، روي أن قوماً
شهدوا عند رسول الله ﷺ بزيه كهلان بعد الزوال، فأمر رسول الله ﷺ
بإخراج أبي المصنف من الغد، ولو حاز الأثناء بعد الزوال، لم يكن لنا خير
معي.

(قال بخير). (١) استدل به المجهول. الإمام (ذلك عن رجل صلى مع
الإمام) بعد يوم انظر (هنا) يجوز له أن بعضرف، عن المصنف (قل أن يسلم
الخطبة؟ فقال: الإمام: لا بعضرف حتى بعضرف الإمام) بعد الفراغ من الخطبة،
قال نورباني^(٢): وكثره له ذلك لسدالة السنة، قال: «الباحي»^(٣) وهذا كما قال

(١) ١٠٠/١١١

(٢) ١٠٠/٢٣٠

(٣) المرجع المذكور، ١٠٠/٢٢٩

(٤) المصنف، ١٠٠/٢٢٩

الإناء لأن الحطية في هذه الصلاة وتوابعها. فمن شهد الصلاة من ثلثه أو
ممن لم يترك من صبي أو امرأة، لم يكن له أن يترك حضور بعضها مع القدرة
رواه أبو القاسم عن مالك، وأما أصل في ذلك طواف التعليل. لما كان الركوع
من توابعه لم يترك من قبله أن يترك الركوع، اهـ.

(أخرج أبو داود^(١) بسنده عن حماد عن عبد الله بن السائب قال:
شهدت العيد مع رسول الله ﷺ، فلما مضى الصلاة قال: «إنا نعتد بمن
أحب أن يجلس للخطبة، فيجلس ومن أحب أن يدعها فليذهب». قال الشيخ:
هذا يدل على أن الجلوس للخطبة غير لازم، انتهى. وقال السدي عاود
سأني سألته أنه سماع خطبة العيد غير واجب، انتهى. وكنا في حاشية
على ابن ماجه

✽ ✽ ✽

بحمد الله وتوفيقه

تم الجزء الثالث من كتاب أوجز المسالك إلى مولانا الإمام مالك

ونهلوه إن شاء الله

الجزء الرابع

وأوله: «صلاة الخوف»

وصلّى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبورك وسلم تسليماً كثيراً كثيراً

فهرس الموضوعات

صفحة

الموضوع

(A) كتاب صلاة الجماعة

٢	١ - فصل الجماعة على الله
٥	الحكمة في الجماعة وما شرعها
٧	الجمعة بين غير وعشر وسبع وعشرين فرس
١٠	لحقن الموت بوجوبها
١٢	حكم الجماعة وشرها وممن
١٦	لو بقى أحدهم به بعد مطلقاً حسب الأمر من
١٩	صلى للسلوات في البيت إلا المكنونة
٢١	٢ - ما جاء في الجمعة والصبح
٢١	بيناء من المقتضى شهر العشاء والصبح
١٥	السجدة في سبيل الله خمس
٢٨	إذا شئت في الصبح أحب إلى من أن أتبع قبة
٣١	٣ - ١٥ - أربع تكبيرة ثم ثلثه له معيار
٣٧	٣ - إعادة الصلاة مع الإمام - وفيه ثلاثة مرات سجدة
٣٥	دعة - خمس إلى ما في يده
٣٨	إذا أتممت الصلاة فأبنيها لرحمة
٤٣	من صلى أربعين صلاة يومه
٤٤	٤ - العيب في صلاة الجماعة
٤٦	إذا أم أحدك فليحذر
٤٧	إمامة ولد أو .. علة إكراهه
٤٩	٥ - صلاة الإمام وهو جالس
٥١	تجمع بين مختلف ما روي في صلاته بذكره صلى الله عليه وسلم
٥٥	صلاة به الإمام والعمامة - وفيه ثلاثا المقتضى
٥٢	إمامه نصيب - وفيه الله في سره
٦٥	صلاة الإمام بثلاث
٦٥	من حال الإمام في نفسه الإمام أبي بكر رضي الله عنه
٦٦	كم من أسى إلى الناس في

٢٦٢	تحقيق أبي حنيم، أبو حنيم
٢٦٣	حريم المصلي على رجل أو امرأة
٢٧١	١١ - الرخصة في الفرض بين يدي المصلي
٢٧٢	ستره الإدام منة لمن خلفه
٢٧٩	لا يذبح الصلاة في وقت الكلب والمرأة للصلاة
٢٨٥	١٢ - ستره المصلي في الشتر
٢٨٦	نذر استره طونيا وغنطها
٢٨٨	نسيته بالغير والحيوان
٢٨٩	نسيته بغيره وحكم النسيته
٢٩٠	١٣ - مسح المصلي في الصلاة
٢٩١	١٤ - ما جاء في تسوية الصفوف
٢٩٥	صلاة من أم يمر المصلي
٢٩٧	الكلام بين الإثمة والصلاة
٢٩٨	١٥ - وضع اليدين إحداها على الأخرى
٣٠١	من كلام أئمة إمام نفعي لا يمنع ما شرب
٣٠٥	قول الصالحين - رضي الله عنه - أمرت بكذا
٣٠٧	قولهم: يمني ذلك من الفاضل الرمح
٣٠٨	الاحتلام في حرم ومسح اليدين
٣١٦	١٦ - المصلي في المصلي
٣١٦	في النفوس أربع مسائل خلافة
٣٢١	١٧ - النهي عن الصلاة والإنسان يريد حاجته
٣٢٨	١٨ - انتظار الصلاة والمشي إليها
٣٣٠	حلوس الصلوات في المسجد
٣٣١	إخراج التريح من المسجد
٣٣٦	رفع الصوت في المناسبات والمذكر
٣٣٩	إسباغ الوضوء على السكابة وكثرة الحظ إلى المسجد
٣٤١	الذهاب عن المسجد أفضل أو التردد
٣٤٢	نظائر الصلاة بعد الصلاة وتضيئة المآذن بعد العصر
٣٤٧	لا يخرج أحد من المسجد ولا يريد الرجوع إلح
٣٤٨	١٩ - النهي عن الجنوس لمن دخل المسجد قبل أن يصلي
٣٥٠	نحو المسجد على تفتش بمن يريد الجلوس

الموضوع	الصفحة
حكم نية التمسك بجل طائفي فأقل من ركعتين	٣٦٢
نية التمسك من أدوار التكبيرة	٣٦٤
رفع النية لأشرف عند التحنيط	٣٦٥
٢٠ - وضع اليدين على ما يوضع الوضوء في السجود - وقد ثلاث حركات	٣٦٦
٢١ - الألفاظ والتصديق في الصلاة عند الحاجة - وأربع الألفاظ	٣٦٩
حكم أدعية أي تكبر - وفي آية عه - عند دخوله إلى بيعة من بيعة	٣٧١
حكم تأخير التكبيرة - وفي آية عه - في عند السجود	٣٧٧
السجود كونه - تسعين ركعة	٣٨١
٢٢ - ما يفعله من جاءه الإيمان وأصبح	٣٨١
أي سجد - وفي آية عه - تكبيرة - تكبيرة - ركعة - ركعة - ركعة - ركعة	٣٨١
٢٣ - ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ	٣٨١
الإمكان في التكبيرة بارئاً غير	٣٩٨
أي الحمد وألأمر شيء شريطة لفظة السلام	٤٠١
تحليل لغة أدب - وحكم	٤٠١
تحليل إبراهيم عليه السلام - حسب	٤٠٢
إبراهيم الصلاة على السلام - وحكم	٤٠٤
حكم الأمر على النبي ﷺ	٤٠٤
صلاة على غير النبي ﷺ	٤٠٤
حكم الصلاة على النبي ﷺ	٤٠٤
وأما في التكبيرة	٤٠٤
وأما في حدي في مقدار الصلاة	٤٠٤
٢٤ - العمل في جامع الصلاة	٤٠٨
ركعتين قبل التكبيرة	٤٠٨
اختلاف أدعية في الركعات	٤٢٣
حكم التكبيرة في الركعات	٤٢٦
حكم في التكبيرة - وفي آية عه	٤٢٩
المنوع بعد التكبيرة - وفي آية عه	٤٢٩
المنوع من التكبيرة - وفي آية عه	٤٢٩
حكم التكبيرة	٤٢٩
أي آية من آية عه	٤٢٩
حكم المنوع في الصلاة	٤٢٩

[illegible]

الترتيب	الموضوع
٥٦٣	قال بكاء، وبكاء المرائي، التواضع
٥٦٤	قال: أحب الأعمال إليه العبد ...
٥٦٥	قلت: أدرك أحدهما مع الآخر ...
٥٦٩	مثل الصلاة كغيره من ما ...
٥٧٠	قلت: سوف أتدبر والسجدة ...
٥٧١	أنع في السجدة ...
٥٧٢	سجد - سجد لله سجدة - رغبة في تلبية الدعاء ...
٥٧٣	السلام في السجدة ...
٥٧٤	حكم إتيان السجدة ...
٥٧٥	مع السجدة في السجدة ...
٥٧٦	٢٥ - جامع الترغيب في الصلاة ...
٥٧٧	حدثني عن علي بن عيسى ...
٥٧٨	القول: نعيم ما تشاء ...
٥٧٩	أصح القولين ...
٥٨٠	يطلبه السجدة ...
٥٨١	جميع من حدث الأصم حيث ...
٥٨٢	١٠١ - كتاب العبد (المعظم والأصغر)
٦٠٤	١ - العمل في غسل العبد ...
٦٠٥	العبد مع حكم العبد ...
٦٠٦	الأقوال من العبد ...
٦٠٧	الحسن من العبد ...
٦٠٨	٢ - الأمر بالصلاة قبل الحطة ...
٦٠٩	احتياج العبد ...
٦١٠	الحق من العبد ...
٦١١	٣ - الأمر بالأكبر قبل الصلوة في العبد ...
٦١٢	٤ - ما جاء في التكبير والقرعة في صلاة العبد ...
٦١٣	وجه بيان التكبير في العبد ...
٦١٤	بعد عدم التكبير في الصلاة ...
٦١٥	حكمه في العبد ...
٦١٦	فصل في العبد ...
٦١٧	٥ - ترك الصلاة قبل العبد ...

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة
ولدت خاتم النبوة إليها	٦٥٢
٦ - الرحمة في الصلاة قبل العدين وبعدهما	٦٥٥
٧ - فلو الإمام إلى المصلى يوم العيد إلى	٦٥٩
وقت صلاة الجليل	٦٦٠
فهرس الكتاب	٦٦٥